

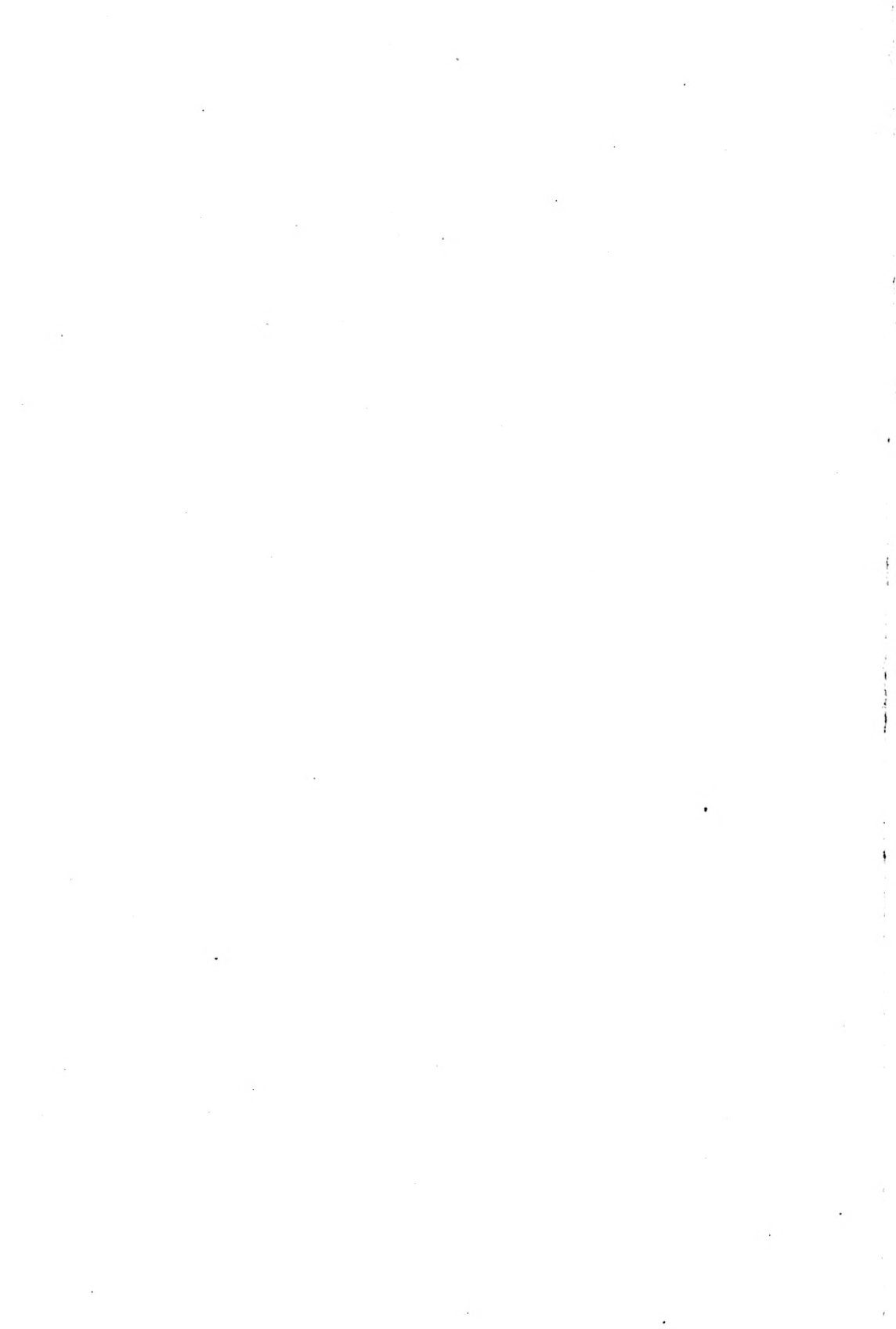
3 1761 03528 1179











جميع الصبرة وفي ٣٨٩ كل نبي تهومل بيعه بلاسته ناع يصح فيه على الاطلاق اذا وصف  
المستوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لا - هذه الرجوع اذا كان على  
الارصاف المطلوبة وادخاله يكون المشتري غير او اما ما لا يتعامل استصناعه اذا بين فيه  
المدة صار سالفة تجزئه - حيث تشرائط الم واذالم بين فيه لمدة كان من قبيل الاستصناع

أيضا وفي ٣٩٨ اذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قرض ومن منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم لو فاء بالشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

صححة لازمة قبل حلول وقتها وقدمه - در الامر

الشريف السلطاني بالعمل بعتة تضي ذلك كله

فا حفظه واللام والله تعالى

أعلم وأستغفر الله

العظيم

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب دعوى الرجلين) •

قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع \* التناقض  
 اذا كان ظاهرا او التوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق بل لابد من بينائه والا يكفي الامكان  
 \* بحمد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الا ببينة \* التصديق اقرار الا في الحدود \* اذا  
 ثبت استحقاقه فطالبه على من تناول الغلة لا على الناظر \* لاتصح دعوى التملك ما لم يبين انه  
 بعوض أو بلا عوض \* اذا ادعى المأذون بالاتفاق أو الدفع وصدق ان كان المال امانة وان كان  
 دينافى ذمته فلا \* الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لاتنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها  
 فائدة بان أتى بها مع دفع اقام عليه البينة فانها تسمع \* غلط الاسم لا يضرب لو ازان يكون له  
 امانة \* لا يلزم الابن وفاء دين أبيه من استحقاقه المنتقل اليه عنه في وقف أهلى \* ادعى بعد  
 ما أقر بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع \* مات لادن وارث وعليه دين لزيد أثبت زيدا في  
 وجه وصى نصبه القاضي له أخذه من التركة \* لا يكاف الاب احضار ابنه المبالغ لاجل دعوى  
 عليه \* لاتصح الدعوى على جميع الضار بين بالمدق اذا أصابت واحدا بinde فقتلته اذ لم يعلم  
 الضارب \* العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي  
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أنى حنيضة وعندهما  
 اتست بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجزة الفرج فهي حسبة  
 الكل من الثقة عيسى بن الوالد رحمه الله تعالى \* كفل بتمن أو مهر ثم برهن الكفيل على فساد  
 البيع أو النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجود المال فلا  
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ايقاء الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير  
 للوجوب السابق \* ادعى دارا فأنكر ذوال اليد فاصلحه على أنف على أن يسلم الدار لذي اليد ثم  
 برهن ذوال اليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني \* وحى وقال كل صلح بعد صلح  
 فالثاني باطل ولو شرأه ثم شرأه بطل الاول ونفذ الثاني \* ولو صلح ثم شرى جاز الشرأ وبطل  
 الصلح أى في الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كما في الشرأ وأصله ان  
 الشرأ الثاني فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذماما سائل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما في خلاصة  
 الفتاوى قال القاضي الامام ان ما في المنتقى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح  
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز  
 وانفسخ الاول كالبيع \* يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل \* الاقرار المتأخر  
 يرفع الا بكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر \* ادعى مالا فاصلح ثم ظهر انه لا نى  
 عليه بطل الصلح \* من دفع شيئا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه الرجوع بمادفع \* دعوى  
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حق لو طعن في الشاهد أو في الدعوى يصح من  
 نور العين ومن أراد استيفاء المقصود من مسائل المدفوع فليرجع اليه في الفصل الثامن عشر  
 وذكر في المجلة في مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس في البلدة صحيح والشرط معتبر  
 وان كان فيه نفع لاشد المتعاقدين أوله - ما وان كان لا يلائم العقد وفى ١٩٢ الاقالة  
 بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفى ٢٢٠ بيع الصبرة كل مد بقرش يصح في



دعوى المدعى \* وفي نور العين ادعى ارثاله ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه  
 منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا ينفذ لانك لم يقر ان اخي  
 باعه \* اجابنا السكت اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلانا باعه \* ثم ادعى انه ملكه يبيع الا اذا اقر  
 انه باعه \* اجابنا السكت لا يسمع دعواه به \* دعه وقبل لو باع والدار بيده وقت البيع او  
 قال باع وسلم فهذا يكفي لانه ما يدل على الملك \* وفيه لو برهن ذواليد على اقرار الوصي بانه باعه  
 بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت  
 باقراره اه \* الابرار العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى \* ابرأه عن الدعاوى ثم ادعى  
 ما لا بالوكالة او الوصاية يقبل \* لا تسمع دعواه في شيء من الاشجار بعد ما ساقى عليهم \* التناقض  
 يمنع الدعوى اذ غيره كما ينفعه لنفسه \* من اقر بعين غيره فكلما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان  
 يدعيه لغيره بوكالة او وصاية \* لا ينفذ اقساء بالدفع قبل بين الاسس نظهار \* الدعوى على بعض  
 الورثة صحيحة \* لا تسمع دعوى الموقوف عليهم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا \* الخصم  
 في اثبات النسب \* الوراثة والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم  
 \* دعوى الملك لا تصح على غيره ذى اليد \* ادعى انه عم الميت لا يبدان فيفسر انه لايه او لامه وان  
 يقول هو وارثه ولا وارث له غيره به \* ان ينسب الشهود الميت والمدعى لبنوة الغيب وممة حتى  
 بلتقيا الى اب واحد به \* مدعى المال \* العبد اذا انقاد للبيع لا تسمع دعواه حرية الاصل  
 بدون يئنة \* الابن اذا كان في عيال الاب يكون معين له فيما يصنع \* ما اكتسبه الابن يكون  
 لايه اذا انفردت صنعه \* ما لم يكن مال سابق له \* ما كان الابن في عيال لايه لان مدار الحكم  
 كونه معين لايه \* القول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع \* دفع الى ابنه مالا فاداد اخذه صدق في  
 أنه دفعه قرضا \* يصح اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة \* التناقض لا يمنع  
 دعوى الحرية سواء كانت أصلية أو عارضة \* لا تسمع الدعوى بالعين انها له به \* دما ساومه  
 عليهم \* لا تسمع الدعوى بعد الابرار العام الا ضمان الدرك والاداء طهر شئ للقاصر بعد ابرائه  
 وصيه به \* دبلوغه ولم يكن يعلم \* يدخل في قوله لاحق في قبله كل عين ودين وكفالة وجناية  
 واجارة وحبس \* لا تسمع دعوى الكفالة به \* دالابرار العام \* ادعى زكاح امرأته لاهزوج  
 بشرط \* حصة الزوج الظاهر \* السبأى لا يقتص خصم المدعى الارض ملكا او وقفا  
 \* الاستبعاد يمنع دعوى الملك \* لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة باداة  
 قيمته الى الغرماء اذا امتنع الباقيون \* ليس له الدعوى على وكيله بتبعض الرسومات بما اخذه من  
 الرسومات قبل الدعوى اهم عليه \* اذ برهن على مدين مدينه لا يقبل وليس له اخذه منه  
 بدون وكالة او واهل \* لا يجوز الابرار عن الاعيان ويجوز عن دعواه \* الارث جبرى لا بسقط  
 بالاسقاط \* هل يشترط حصة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان \* هل يشترط حصة  
 المودع في اثبات الوثيقة فيه اختلاف المشايخ \* ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبكسه لا  
 \* كل ما كان مبنيا على الخلاف يعني فيه التناقض فالمدينون بعد قضاء الدين لو برهن على ابرار الدائن  
 والمختلعة بعد ادائها لخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

وأرددها وأقام البائع البينة أنه برئ البسه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع وذكرا الخصاص  
 رحمه الله تعالى هـ هذه المـ ثلثة في آخر أدب الناضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 تقبل بيئته كذا في شرح الجامع الصـ رالشبهـ دعي على آخر محمد ودانيده وقال هـ هذا  
 ما يكي بآءه أي منك حال ما بلغت وقال ذرا البدعاءه في حال صغر كذا قال قول المدعي كذا  
 في القصول العمادية هـ اشترى دار لابنه أنه غير من نفسه وأشهد على ذلك فهو دار كبير الابن  
 ولم يدهـ لم يصح منع الابن ثم ان الابن باع تلك الدار من رجل وسأها إليه ثم ان الابن استأجر الدار  
 من المـ تـرى ثم علم بمصـ منع الابن قاضي الدار على المـ تـرى وقال ان أبي كان اشترى هـ هذه  
 الدار من نفسه في صغري وانما المـ كـ وأقام على ذلك بيئته فقال المدعي عليه في دفع دعوى  
 المدعي انك متنافض في هذه الدعوى لان استئجارك الدار في اقربان الدار ايت لك دفع والدك  
 بعد ذلك الدار نفسك يكون تناقضا فهذه المـ ثلثة نصارت واقعة الفتوى ٢ وقد اختلفت  
 أجوبة المفتين في هـ ذوا الصحيح ان هـ هذا لا يصلح دفع الدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة  
 وان ثبت التناقض الا ان هـ هذا تناقض فيما طريقه طريق الخلفاء كذا في الذخيرة ادعى دارا  
 بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه اني اشترت من فلان ذلك أيضا وأقام بيئته وتاريخ  
 الخارج أسـ بن فقال المدعي عليه ان دعواك باطلة لان في التاريخ الذي اشترت هـ هذه الدار  
 من فلان كانت رهنه عند فلان ولم يرض بشرائت وجازنم اني لانه كان بعد ما فك الرهن وأقام  
 البينة لا يصح هذا الدفع كذا في القصول العمادية ولو كان المدعي ادعى ان هـ هذا العين كان  
 اقلان رهنه بكذا عنـ رقبته وأقام البينة وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشترى بيته  
 منه ونقـ دته المـ كان ذلك دفع الدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب العين هـ ادعى  
 عليه دار في يده ارضا ودية فبرهن المدعي عليه على انه اشترى ارضا منه وبرهن المدعي على اقالته  
 صح دفع الدفع كذا في الوجيز لا يكررى هـ دار في يد رجلـ لـ جار رجل ودعى ان اياه مات وترك  
 هـ هذه الدار ميرثاله وأقام بيئته شهدوا اياه مات وهـ هذه الدار في يديه وأخذ هـ هذا الرجل  
 هـ هذه الدار من تركته بهـ وفاته أو أخذها من أبي هـ هذا المدعي في حالـ اياه وأقام ذواليد  
 البينة ان الوارث أو اياه أقر ان الدار ليست له فاقضى بقضى يدفع الدار الى الوارث هكذا في  
 المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وترك هـ هذا ميرثا نخته  
 لانه ثم ماتت فلانة وانارثها وأقام البينة تسع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت  
 قبل فلان موثره صح الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي  
 عليه دفعت اليك منها خمسين درهمـ ما وأنكر المدعي قبض ذلك منه فأقام المدعي عليه البينة  
 انه دفع الى المدعي خمـ بين درهم فانه لا يكون دفعه ما لم يشهدوا أنه دفع اليه وأقضى هـ هذه  
 الخمـ بين التي يدعي كذا في جواهر الفقه هـ ادعى على غيره كذا كذا دينار أو درهم قاضي  
 المدعي عليه الا يقام وجه بشهده وشهدوا ان المدعي عليه دفع هـ هذا المال كذا كذا درهم من  
 الدراهمـ وما يكن لاندري باي جهة دفع هل يقبل القاضى هـ هذه الشهادة وهل تدفع به ادعى  
 المدعي عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتدفع به ادعى المدعي وهو الاشبه  
 والا قرب الى العواب هكذا في المحيط الكحل من انه ندبة من الباب السادس فيما تدفع به

ط ٢  
 واقعة الفتوى

وتسامه في البرازية) وعبارتها كافي الجروان ادعى ذوال اليد الودية لم يبرهن عليها وأراد  
أن يحذف ان الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها إليه على  
البيان لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تمامه به وهو القبول وان طالب المدعى عليه  
ببرهن المدعى على العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به اه (قوله  
ابن مالك) ذ ك ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المقدمة ونصه فان  
قيل ذوال اليد خصم ظاهر او دفع الخصومة عن نفسه تابع لاثبوت الملك للغائب وهذه البيعة لم  
تثبت فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البيعة تقتضي امرين أحدهما الملك  
للفأب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيه ما دفع  
الخصومة عنه وهو خصم فيه فمكات مقبولة كن وكل ولا يغفل أمته فقامت بيعة انه  
اعتقها تقبل في قصر يد الوكيل عنه ولا تنجبل في وقوع العتاق مالم يحضر الغائب والله تعالى  
أعلم اه (أقول) وكذا اذا وكلا ينقل امر أنه فقامت البيعة انه طلقها لثلاثه تقبل في قصر يد  
الوكيل عنه ولا تقبل في وقوع الطلاق مالم يحضر الغائب كافي الكافي (فروع) \* في يديه  
ودفعه لرجل جارجل وادعى انه وكيل المودع بقضها وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي  
في يديه الودية بيعة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة بقيت بيعة وكذا اذا أقام بيعة  
انهم ود الوكيل عبيد كذا في المحيط \* ادعى على آخر دار فقال ذوال اليد انها ودية من فلان في  
يدي وأقام البيعة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوال اليد اليه وأعاد  
المدعى الدعوى في الدار فاجاب انه اودعه في يدي من فلان وأقام البيعة عليه قال تندفع  
الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى على ذي اليد فعل الم  
نته أحكامه بان ادعى الشراء منه ياف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فقام الذي في يديه  
البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قواهم وان ادعى  
عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد ونقده الثمن وقبض  
منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه فقام الذي في يديه  
تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي \* عبيد  
أقام البيعة ان فلانا اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة  
العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحسانا وبؤخذ من العبد كقيل بنفسه  
استيثاقا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق والا فهو عبيد كذا في محيط  
السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البيعة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة ولو ادعى  
العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه  
فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل  
قيل بينهما بكتفيل كذا في الكافي \* عبيد في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليا له خطأ وأقام ذوال  
البيعة ان العبد ان لان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر  
انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فقام المشتري البيعة على الشراء فوجب عليه ما عازاثة

وتسامه في البرازية \* وكل  
يقبل أمته فبرهن انه  
اعتقها قبل المدعى لا لاعتق  
لم يحضر المولى ابن مالك

منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشترىها أو لا يدفعه في وجهه كالماني في الاعارة  
 فلهذا لم يلزم وأما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التماعن ملكه وأما في الشراء  
 فلان له حق الاستمرار لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا  
 يقبض الاجرة اخذ منه كفيه لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا  
 ادعى وهذا لا تندفع للمدعي وتوضع على يد المدعي وفي القنية فلو ادعى ذواليد ان المدعي باع  
 العين للغائب وبرهن ذلك في اجناس الناطق انما ساقبل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى  
 المجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر الاطلاق يتم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال  
 عنه وعلمه بانه دفع صحيح كناية عدم تبيل التحكيم (قوله للمدعي تخالف مدعي الايداع على  
 البينات) يعني اذا ادعى شرا من غير المدعي ذواليد ادعى منه فانما تندفع الخصومة من  
 غير برهان لانفاقه ما على ان أصل المال للغائب لكن لم يدعي الشراء تخالف ذي المدعي على  
 الايداع على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة  
 لا يخالف ذواليد على الايداع لانه مدعي الايداع ولا خلاف على المدعي ولو حلف أيضا لانه دفع  
 ولكن له أن يخالف المدعي على عدم العلم اه فاقا بذ كر عبارة الذخيرة ان مانعة أو لا مانعة  
 ان حقه ولو حلف بخلاف على البينات ولكنه بخلافه لا تندفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في  
 الدرر الظاهر ان التخالف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعي الايداع بين مدعي  
 التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البينات يعني  
 على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل البينات على  
 مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه أي مدعي الايداع كما هو ظاهر من قول الكافي فان  
 طلب المدعي أي مدعي الشراء يمينته أي بين مدعي الايداع كذا في الشرح بلالية وحاصله  
 انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعي عن اثباته  
 للمدعي أن يخالف ذواليد على انه لم يوكاه بقبضه ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعي عليه على  
 البينات ولكن في تخلفه حينئذ على البينات تأمل لانه تخالف على فعل الغير فاذا اضطربت  
 عباراتهم في هذه المسئلة \* وحاصل كلام الشارح للمدعي أي مدعي الشراء من الغائب  
 وتوكيله اياه باقبض اذا جحد مدعي الايداع توكيله اياه ويجوز عن البرهان ان يخالف مدعي  
 الايداع بالله ما وكاه الغائب بقبض ما باعه اياه على البينات لا على العلم لكن يتطرح هل هذا  
 موافق لعبارة الدرر فيصح عزوه اليه او يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل  
 بالقبض فان برهن قبل برهانه وله اخذ فانه يجز عن البرهان وطلب بين مدعي الايداع على  
 ما ادعى من الايداع حلف على البينات قال عزمي وهو صريح عبارة التمهيد حيث قال وحلف  
 ذواليد على الايداع بطلب مدعي البيع اذ لم يكن له يمينه على التوكيل اه وعليه فكان على  
 الشارح أن يذكر هذا الفرع في محله كما فعل صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى  
 الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فانه يكر ذواليد كاله ويجز المدعي عن اثباته للمدعي أن  
 يخالف ذواليد على انه لم يوكاه بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعي عليه على البينات (قوله

يهل الى المجلس الثاني  
 صغرى \* للمدعي تخالف  
 مدعي الايداع على البينات  
 دور ولا تخالف المدعي على  
 العلم



الديون تقضى باموالها فكان اقرار اعلى نفسه لا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب  
 ان في كل من المسئلتين قضاء على الغائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولانا نلزمه  
 بالتسليم بالبرهان لا بالأقرار تامل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان  
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله ولو كان مكان الغصب  
 سرقة لا تندفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه ما توافقا ان اليد لذلك الرجل قال صاحب  
 البحر وقد سئل بعد تاليف هذا المحل يوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه وغاب  
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غصب أخيها برهن  
 ذوا اليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم لم أي لا تندفع وظاهرهما  
 ادعت سرقة أخيها مع انافذ مناعته ان تقيد دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه  
 على غيره فانه لو دفعه ذوا اليد بواحد مما ذكره برهن تندفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن  
 يحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على مجهول انه يكون الدعوى على ذي اليد  
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان لا في قرين الكن ينافي المحل المذكور  
 قولها ان أخيها أخذ من بيتنا تامل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة للاحتراز عن قوله انه ثوبى  
 سرقة مني زيد وقال ذوا اليد أو دعيه زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا (يقول الحنفى)  
 لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في كتب  
 الفقه فابعد الغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيه الذى اليد اذ لا يد  
 للسارق سرعائهم ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى حسنها على نوى النوى نور العين وهذا  
 أولى مما قاله السامح ان يجب حله على ما اذا قال سرق مني أمالو قال سرقة الغائب مني فانما  
 تندفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهى تندفع  
 كما في البحر امكن ذكره بعد هذه المسئلة وأقارناهم بنية للقاعل وصرح بذلك في  
 الفصولين فاعل في المسئلة قوانين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسانا) قدمنا  
 وجهه قريبا عن نور العين واهل وجهه أيضا دفع افساد المراق لان الضرورة في السرقة  
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الشافى خصما للادول)  
 أى ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك بمنزلة المسئلة تعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون  
 خصما للادول اه عبه البر ولا يحتاج في دفع هذه الى اليقينة لاتفاقهم ما على ملك زيد وأنه  
 صاحب اليد (قوله ولا المدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم  
 لكل) وكذلك الموهوب له أى من يدعى الشراء أو الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصما  
 للمشتري والمضى الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان  
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب  
 رهنه منه منذ شهر وأجرها أو أعارها وقبضها ~~يحبهم~~ بهم الله مستعير والمستهاجر والمرتمن  
 ثم ذوا اليد بان خيار ان شاء سلم المدعى وترتبص الى انقضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع  
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه  
 منه فلان الغائب وبرهن  
 عليه وزعم ذوا اليد ان  
 هذا الغائب أو دعيه عنه  
 اندفعت) لتوافقه ما ان  
 اليد لذلك الرجل (ولو  
 كان مكان دعوى الغصب  
 دعوى سرقة لا) تندفع بزعم  
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب  
 استحسانا برأية وفي شرح  
 الوهبانية للشرع لا لولو  
 اتفقا على المالك زيد وكل  
 يدعى الاجارة منه لم يكن  
 الشافى خصما للادول على  
 الصحيح ولا المدعى رهن  
 أو شراء أما المشتري فخصم  
 لكل (فروع) قال  
 المدعى عليه لا يدفع

القول أى فانه ما رخصه ما يدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك الطابق لانه خصم  
فيه باعتباره يريده كفى الجبر وأما علمه ما اذا كان له انكار فلم يشتر اليه اوهى انه يدعى الدين ومحملة  
الذمة فانه مدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة انه كافيه ودية لا يتبين ان ما فى ذمته  
الغيره لا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود ادعوه من لانه رفقه وهى انهم  
ما حلوا المدعى على رجل تمكن من خدمته كذا قبل (قوله قال) أى ذواليد (قوله ثم قال فى  
مجلسه) أى مجلس المحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال المخطوط وى تطويل من غير فائدة  
والاخصر لا وضح أن يقول الا اذا برهن المدعى على ذلك الاقرار ومحصله ان ادعى المدعى  
اقراره فى غير مجلس المحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذواليد  
خصم فيحكم عليه باثباته للمدعى (قوله لسبق اقوار) باضامة سبق الى اقراره وينع فعمل  
مضارع والدفع منه قوله ولا ينجى ما فيه من التعتد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه  
عارية مثلا من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد  
به للاحتراز على الادعى الشراء من فلان الغائب المالك و برهن ذواليد على ايداع غائب آخر  
منه لا تندفع ذكره فى الجبر (قوله أى بنفسه) تقييد بقوله أو دعيه لا تفسير بقوله ذلك ح  
(قوله لم تندفع) أى الخصومة بلا بينة لانه لم يثبت نفي اليد عن الشترى هو منه لا انكار ذى  
اليدين ولا من جهة وكيله لانكار المشتري جبر ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله  
دفع الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكريه ذى اليد فى البناية ولو لم يطلب  
المدعى عينه على الايداع يحلف على البتات انتهى جبر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك  
للغائب) فيكون وصولها الى يده من جهة فلم يكن يدهم خصومة (قوله الا اذا قال) أى  
المدعى (قوله اشتريته) أى من الغائب (قوله ووكافى بقضه) أى من ذلك أعنى واضع اليد  
فيما نحن فيه لكونه أحق بالمحافظة عني (قوله وبرهن) أى تخلفه فيصح دعواه والحاصل انه  
يدعى الودعة يندفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره باقبض  
(قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والاقرار حجة قاصرة لان شترى على المالك وحاصل هذه  
المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يدهم من الغائب فقد  
اتفقا على ان المالك فيه الغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهة فلم يكن يدهم خصومة  
الآن يقيم المدعى بينة ان فلا فوكاه بقضه لانه أثبت بيبنته كونه أحق بامساكها ولو صدقه  
ذواليد فى شرائه منه لا يأمره القاضي بالتاسيم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره  
(قوله وهى عجيبة) سمى على التهجيب الزايع ولا يجب أصلا لان اقراره على الغير غير مقبول  
لان الاقرار حجة قاصرة لا تعدى الى غير الما روقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ  
اقراره مدعاه عليه واما انظار كثيرة كمتولى الوقف وناظر اليتيم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار  
وتقدمت هذه بهينها فى كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكاه بقض الودعة لا يؤمر  
بالدفع اليه اهدم نفوذ اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه  
بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة باقبض وصدقه فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس المحكم  
انه ما كانى ثم قال فى  
مجلسه انه ودية عندى)  
أورهن (من فلان تندفع  
مع البرهان على ما ذكره  
برهن المدعى على مقالته  
الاولى يجعله خصما  
ويحكم عليه) لسبق اقرار  
يمنع الدفع بزانية (وان  
قال المدعى اشتريته من  
فلان) الغائب (وقال  
ذواليد أو دعيه فلان  
ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله  
لم تندفع بلا بينة (دفع  
الخصومة وان لم يبرهن)  
لتوافقهما أن أصل المالك  
للغائب الا اذا قال اشتريته  
ووكافى بقضه وبرهن ولو  
صدقه فى الشراء لم يؤمر  
بالدفع اليه لا يكون قضاء  
على الغائب باقراره وهى  
عجيبة ثم اقتصر الدور  
وغيرها على دعوى الشراء  
فقد اتفقا فلذا قال

الغائب ط (قوله أول يدع المالك المطلق) الضمير في يده يرجع الى المدعى لا الى ذي اليد  
والاوضح اظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أى على ذي اليد  
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكر برهن فانها تندفع  
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بحر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف  
قوله غصب متى الخ **ممكن** قوله وبرهن بنافيه ما سنقله عن نور العين من انه لا يحتاج الى  
البيينة وكذا مسئلة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون بان قال المدعى غصبته  
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة عند بل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى أو دعيتك  
أبام أو اشتريت منى منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجه لا يقيد ملك الرقبة لانه لا يندفع كذا  
في البرازية بحر فكان الاولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول للاستتر  
عليه) والاولى لذاته الحد عنه لان الاستتر يحتاج اليه كل من السارق والغاصب لان فعلهما  
معصية لكن الغصب لاحد فيه وهو السرقة في الحد ويدعم بالاولى حكم ما ذابناه للفاعل  
نقد نص على الموهوم وموضع الخلاف فان محمدا يجمعها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل  
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانت كالسرقة منى) فانه لا تندفع الخصومة اتفاقا لانه  
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة  
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقولهما استسكان لانه في معنى سرقة منى وانما  
بناء للمفعول لما قدمناه لدرا الحد الخ (قوله بخلاف غصب منى) أى بالبناء للمفعول فان  
الخصومة تندفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذي اليد قال في الهندية وكذا أخذ منى ام  
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصبه منى فلان الخ) قال في البحر وقيد  
يدعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكرناه  
وبرهن فانها تندفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تندفع) أى خصومة  
المدعى بالمصدر بان قال المدعى هذا ملكي وهو في يد المدعى عليه غصب فبرهن ذو اليد على  
الابداع ونحوه قيل تندفع له عدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع اما في السرقة  
فيجب أن لا تندفع كما في بناءه للمفعول خبر الدين على المخ ومثال السرقة أن يقول هذا  
ملك في يده سرقة (قوله الصحيح لا) أى لا تندفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل  
تندفع له عدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن  
ذو اليد على الابداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بحر (قوله  
أو دعنيه) ظاهر البرازية ان الوديعه مسمال وعبارتهم الو برهن المدعى انها لم يرق منه  
لا تندفع وان برهن المدعى عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)  
أراد بالبرهان اقامة البيينة فخرج الاقرار لما في البرازية بمعزالي الذخيرة من ما رخصها  
لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة  
الابداع بثبوت اقرار المدعى ان يده ليست بخصومة بحر (قوله لا تندفع في الكل) أى  
فيقضى ببرهان المدعى (قوله لما قلنا) أى من انه أقر ذو اليد بيد الخصومة اما في مسئلتنا  
المتن فاشار الى اعله الاولى بقوله وأقر ذو اليد بيد الخصومة والى اعله الثانية بقوله ادعى عليه

أو لم يدع المالك المطلق  
بل ادعى عليه الفعل بان  
قال المدعى غصبته منى  
(أو قال سرق منى)  
وبناء للمفعول للاستتر عليه  
فكانت كالسرقة منى  
بخلاف غصب منى أو غصبه  
منى فلان الغائب كما  
سيجي حيث تندفع وهل  
تندفع بالمصدر الصحيح  
للابرازية (وقال ذواليد)  
في الدفع (أو دعنيه فلان  
وبرهن عليه لا) تندفع  
في الكل لما قلنا

بقوله ولو حكا فادخل فيه الاربعه الباقية ولا يخفى انه مخرراً حسن مما هنا فانه هنا أرسل  
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة فادعواهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل  
 فيه كاعتات فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة  
 والرهن رجع عليه بما ضمن له مدعى لانه هو الذي اوقعه في هذه المسائل لانه عامل له امانى  
 الابداع فظاهر واما في الاجارة فلانه لما اخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه  
 بديلها فصار المستأجر عاملاً له وكذا الرهن فانه موفى لدينه بالرهن والمرتمن مستوفى به دينه  
 فاشبهه عقد الماوضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين املو كان غصباً  
 فلان ضمان المغموب عليه وقد اداء فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس  
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفائه المدعى لانه صار مكرهاً بشارعنا في اقراره للغائب وكذا  
 العارية لا يرجع فيها على الماعير لان المستأجر عامل لنفسه والماعير محسن وما على المحسنين من  
 سبيل فلا رجوع له على ماعيره وينبغي أن يرجع على الموكل لانه عامل له والمسرورق منه  
 كالمغموب منه وينظر في اللقطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة  
 (قوله وان كان هالكاً) محتمزة قوله والعين فائقة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك  
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله أو قال الشهود أودعه من لا تعرفه) لانهم  
 ما احوال المدعى على رجل تمكن من خصامته وامل المدعى هو ذلك الرجل ولو اذنت لبطل حقه  
 كما مر لكن قد يقال ان مقتضى البيئة اشبهت بثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع  
 خصومة المدعى وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول  
 وتندفع خصومة المدعى تأمل (قوله أو أقر ذوا اليد بيد الخصومة) كيد الملك فان القاضي  
 يقضى ببرهان المدعى لان ذوا اليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصماً قال في البرازية  
 ولو برهن بعده على الودعة لم يسمع (قوله قال ذوا اليد اشترته) ولو فاسد اذ مع القبض كما  
 في البحر وأطاق في الشراء فم الفاسد كما في أدب القاضي وأشار الى ان المراد من الشراء الملك  
 المطلق ولو هبة كما يذكروا حاصل هذه ان المدعى ادعى في العين ملكاً مطلقاً فانه يكره المدعى عليه  
 فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذوا اليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه  
 الخصومة يعني قيمة قضى القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصماً  
 بحر وقبضه عن الزباني واذ لم تندفع في هذه المسئلة وأقام الخارج البيئة نقض له ثم جاء  
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته لان الغائب لم يصرفه قضى عليه وانما قضى على ذى اليد  
 خاصة اهـ لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوا اليد الملك منه أيضاً فلا  
 تسمع دعواه أيضاً الا اذا ادعى المتاج ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحينئذ فيجب  
 تصورها فيما اذا قال المدعى عليه هذا الشيء ملك فلان الغائب ولم يزد على ذلك فانه لا تندفع  
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فبناؤها على ما قبلها غير صحيح وهو خاطئ منه لأنه  
 تأمل (قوله أو اتهمته من الغائب) أى وقبضته ومنه لها الصدقة كما في البحر وهذا كما ترى  
 ليس فيه الادعى ما ذكر من غير أن يدعى ذوا اليد ان المدعى باعها من الغائب فلو ادعى ذلك  
 أى وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوا اليد ذلك وان لم يدع نافي الملك من

٢ مطلب  
 اذا حضر الغائب وصدق  
 المدعى عليه في الابداع  
 والاجارة والرهن رجع  
 عليه بما ضمن له مدعى

(وان) كان هالكاً أو قال  
 الشهود أودعه من لا تعرفه  
 أو أقر ذوا اليد بيد الخصومة  
 كان (قال) ذوا اليد  
 (اشترته) أو اتهمته (من)  
 الغائب



(قوله أولان مودها خمس) هي المذكورة في المتن (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لان وكلني يرجع الى أودعني وأسكنني الى أعمارني وميرقته منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى أودعني وهي في يدي من اربعة الى الاجارة والودبعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والاف بحسب الفروع أحد عشر كما ذكره الشارح وبه يدفع التنظير ويندفع ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المتن (قوله أو أسكنني فيما زيد الغائب الخ) هي وما قبلها أصله - حافي البحر بالامانة أي الودبعة والعارية وفي السكاف ادعى دارا انما اداره فغير من ذواليد ان فلانا أسكنه بها فذا على أربعة أوجه ان شهدا باسكان فلان ونسليمه أو باسكانه وكانت في يدنا كن يومئذ أو لا في يدنا كن - تندفع وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا تقبل أما الاول فلانهم ما شهدا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم ونسليم وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار أصل مقدر والرابع فاسد (قوله أو ميرقته منه) هي التي بعدها الحقهما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبر في البحر بدله بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه بعدها ذامنا من والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشر وبه علم ان الصور لم تنحصر في الخمس ٨١ وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والافعل ما قدره من رجوع الخمسة المزيادة الى الخمسة الاصول فهي منحصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارعة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر الها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والعامل للآخر فانه يجعل كانه اجره أرضه بمباشرة من الخارج (قوله أو الودبعة) من حيث عدم الضمان انصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي لآخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بقره ليحل له في أرضه بيد صاحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بخلة الودبعة (قوله حال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا يزداد مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازي لم يبين الا الحاق المزارعة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليست من المسائل الخمس غاية انه بين ان بعضها راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكنني فيما راجع الى العارية وهي من الصور والخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انهما ثمان صور أو قسح لان المزارعة وان رجعت الى غيرها لكنها تميزت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالجهول واعطاه الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيه ايصح (قوله وقد سحرته في شرح المتن) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكما فادخل فيه قوله أو ميرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودعني

ولان مودها خمس عيني  
وغیره قلت وفيه نظر  
اذ الحکم کذلک لو قال  
وکانی صاحبہ بحفظه  
أو أسکنني فيما زيد الغائب  
أو ميرقته منه أو انتزعت  
منه أو ضل منه فوجدته  
بحر أو هي في يدي مزارعة  
برازية فالصور إحدى  
عشرة قلت لكن الحاق في  
البرازية المزارعة بالاجارة  
أو الودبعة قال فلا يزداد على  
الخمس وقد سحرته في شرح  
المتن

فلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا فاش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى  
اطلاقه يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله للملك المطلق) أى  
من غير زيادة عليه واحترازه عما اذا ادعى عبدا انه ملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر  
وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالاعتق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن  
انه عبده أو انه أعتقه يقضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذلك فى الاستيلاء  
والتدبير ولو أقام العبد بينة ان فلانا أعتقه وهو بما كلفه برهن ذوا اليد على ايداع فلان الغائب  
بعينه يقبل وبطلت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعتق البينة عليه فان أقامها  
قضيت بعتقه والارد عليه ولو قال العبد أنا حر الأصل قبل قوله ولو برهن ذوا اليد على الابداع  
ولا ينافيه دعوى حرية الأصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال  
بعضهم الحر قد يرهن وقال بعضهم لا يرهن فتعتبر العادة كذا فى خزانة الاكمل اه لكن قال  
الرملى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير مملوك (وأقول) فالرهن رجل قرابته كانه أو أخيه  
على ما جرت به عادة السلاطين فلا حكم له اقله نعالى فرهان مقبوضة والحر لا تثبت عليه اليد  
قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبى شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر قافر  
بذلك كان رهننا حتى يفكك الذى رهنه أو يترك نفسه وجهه كلام النخعي المؤاخذه باقراره اه  
ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وقفه ما فى يد آخر وبرهن  
فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فيرهن فانها تندفع خصومة المدعى كفى الاسعاف (قوله)  
وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحيل بان يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفعه سراً الى مريد  
سقرو يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة  
على أن فلانا أودعه فيبطل حقه أفاده الحلبي (قوله به يؤخذ ملتقى) واختاره فى المختار قال  
فى التبيين فيجب على القاضى ان يتطرق فى أحوال الناس ويعمل بقتضى حاله ثم فقد رجع أبو  
يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بأحوال الناس وليس الخبير كالعيان اه ومنه  
فى معراج الدرابة (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبى  
يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكذا قال الامام وان كان معروفا بالحيل لم تندفع عنه الثالث  
قول محمد انه لا يدين معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انه لا تندفع عنه  
مطلقا لانه تعذر اثبات المالك للغائب اهدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس  
قول ابن أبى ليلى لم تندفع بدون بينة لا قراره بالمالك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد  
ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المجبة وسكون الباء الواحدة وضم  
الراء واهم عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد وتشديد الباء الواحدة ابن الطفيل أحد فقهاء الكوفة  
ونظما بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا • لمن يدعى ملكا لى ابن أبى ليلى  
كذا عندنا ان جاء فيه بهجة • ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى  
ويكنى لى النعمان قول شهوده • بانا عرفنا ذلك المسرة بالمرأى  
كذا لى الثانى اذا كان مصلحا • وآخرهم بانى اذا لم يكن مصلحا

للملك المطلق لان يده ولا  
ايست يد خصومة وقال  
أبو يوسف ان عرف ذوا اليد  
بالحيل لا تندفع به يؤخذ  
ملتقى واختاره فى المختار  
وهذه خمسة كتاب الدعوى  
لان فيها أقوال خمسة علماء  
كاتبه فى الدرر

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لا بد من تعيين الغائب فى المدفع والشهادة فلا  
ادعاء من مجهول وشهادة معين أو **كـ** لم تندفع **(قوله أو بوجهه)** فمعرفة وجهه  
فقط كافية عند الامام كفى البرازية **(قوله وشرط محمد معرفته بوجهه أيضا)** صواب العبارة  
وشرط محمد معرفته بوجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكنف محمد معرفة الوجه فقط  
قال فى المنع فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب **اـ** ومحل الاختلاف فيما إذا  
ادعاء الخصم من معين بالاسم والنسب فتشهد المجهول لكن قالوا نعرف بوجهه أم لا ودعاء من  
مجهول لم تقبل الشهادة أجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف **(قوله فلو حلف لا يعرف)**  
فلانا لا يخفى أن التقريع غير ظاهر فكان الأولى أن يقول ولم يكنف محمد معرفة الوجه فقط  
يدل عليه قول الزبلى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة لا ترى إلى قوله عليه السلام  
لرجل أنت عرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تعرفه وكذا لو حلف  
لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه إلا بوجهه لا يثبت **(قوله ذكر الزبلى)** عبارة وهذا كله فيما إذا  
قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع أو المغير باسمه ونسبه ووجهه لأن المدعى يمكنه  
أن يقبضه وإن قالوا لا تعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن  
ذى اليد بالأجماع لأنهم ما أحالوا المدعى على رجل معروف فكانت خصمته وإعل المدعى هو  
ذلك الرجل ولو اندفعت أبطل حقه ولأنه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وإن كان غيره يبطل  
فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه إلا إذا أحاله على معروف يمكن الوصول إليه كى لا  
يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما يؤخذ من كلامهم  
إذا قالوا نعرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وإن قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه  
ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف فانهم ما يشترط أن يعرفه باسمه  
ووجهه وأما معرفته باسمه دون وجهه فلا تنكفى كفى الشرى بلالية **(قوله وفى الشرى بلالية)**  
وفى الملح تبع البحر ونقول على الأئمة على قول محمد **(قوله دنفعت خصومة المدعى)** أى حكم  
القاضى بدفعها لأنه أثبت بيمينته أن يده ليست بدخوصه بخلاف ما إذا ادعى القفل عليه  
**كـ** الغصب وغيره لأن ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع  
الخصومة بإقامة البينة أن العين ليس للمدعى زبلى وأقاربه لو أعاد المدعى الدعوى عند  
قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة المدفع بل يثبت حكم القاضى الأول كما صرحوا به  
وظاهر قوله دنفعت أنه لا يحلف للمدعى أنه لا يلزمه نسبه إليه ولم أره الآن بحر وفيه نظر  
فانه بعد البرهان **كـ** كيف يتوهم وجوب الحلف أم أجمله فقد نقل عن البرازية أنه يحلف على  
البقات لقد أودعها إليه لا على العلم ثم نقل عن الذخيرة أنه لا يحلف لأنه مدع الإيداع ولو حلف  
لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم إلا أن يقال إن صاحب البحر لاحظ أنه يمكن  
قياسه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فشمع ما ذاصدقه وذاليد على  
دعوى المالك ثم دفعه بما ذكره فانه تندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول الدفع  
اقامة المدعى البينة فقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لأنه لم يستند فيه  
إلى نقل أبو السعود **اـ** قال فى جامع الفصولين نصح قال ذواليد أنه لا مدعى إلا أنه أودعى

أو بوجهه وشرط محمد  
معرفة بوجهه أيضا  
فلو حلف لا يعرف فلانا  
وهو لا يعرفه إلا بوجهه  
لا يثبت ذكر الزبلى  
وفى الشرى بلالية عن خط  
العلامة المقدسى عن  
البرازية أن نعوذ بالأئمة  
على قول محمد **اـ** فليحفظ  
(دنفعت خصومة المدعى)

العدالة ذ ويصح الدفع قبل إقامة البيينة وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفع الدفع وان  
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه  
 ايس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب جامع النصارين اقول ينبغي أن لا يبطل الحكم لو أمكن  
 التوفيق بعد وثقه بعد اقراره على ما سيأتي فربما في نفس انه لم يبطل الحكم الجائز بشك (يقول  
 الحقيق) قوله ينبغي محل نظر لان ما في ذ بناء على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء  
 بمجرد امكان التوفيق **ك** ما مر مرارا فقط متقدما وما شاينا جواز دفع الدفع وبعض  
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتاميس نفس حكم له بحال ثم رجع الى  
 قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع ليعمم ويبطل حكم الاول وفيه لو اتي بالدفع بعد الحكم في  
 بعض المواضع لا يقبل فخوان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار  
 لا يبطل الحكم بل هو ازال التوفيق بانه شرأ بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم  
 فلم يملك فلا الحق في هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك  
 يدفع الحكم ولا يبرعه (يقول الحقيق) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيمالم يكن التوفيق  
 خفيا ينبغي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا شك حينئذ لان  
 امكانه كتحصيله غنهم والله تعالى أعلم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لا تسع  
 دعوا بعد فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دازا بالارث و برهن وقضى ثم ادعى  
 المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان و برهن المدعى عليه  
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالردية فبرهن على ساجها عنه اه  
 ٢ ومراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيينة أو اقرار المدعى كافي البصر وقدمنا  
 ما يدل عليه فربما لا يمكن لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاهما في البصر أيضا عن خزنة الا كل قال  
 شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب  
 بين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة اه وفي  
 الخزنة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب بين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان  
 خصما وان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان الغائب أو دعه عنده بمحلفه الحائكم باق له لقد  
 أو دعهما اليه على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول بزازية  
 قال البدر العيني والشروط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون  
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين قائمة) مفهومة ان لا تندفع  
 لو كان المدعى هالكا وسبأ في ويصرح في العناية اخذ من خزنة الا كل فقال عـ بـ هـ لـ ان  
 في يدر جل أقام رجل البيينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم  
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصـ دقه في  
 الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى احوالو كان غصبا لم يرجع وكذا في العارية  
 والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد وما يكون عبدا من استقر عليه الضمان اه وكان  
 الشارح اخذ التقييد من الاشارة بقوله المار به هذا الشيء لان الاشارة المحسوسة لا تكون  
 الا الى موجود في الخارج كما افاده في البحر وأشيرنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهم ودن عرفه)

والعين قائمة لا هالكه  
 وقال الشهم ودن عرفه باه  
 ونسبه

٢ مطلب  
 أراد بالبرهان الجاهل سواء  
 كانت بيينة أو اقرار المدعى



الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغائب والسارق كافي العادة والى انه اعم من  
 أن يكون منقولا أو عقارا كما صرح به الشارح أيضا كافي المبسوط وظاهر هذا القول  
 على أن ذا اليد ادعى ابداع الكل أو عارضة أو رهنه الخ ١ ولو ادعى أن نصه ونحوه له  
 ونصفه الآخر ودعيه في يده اقلان الغائب قبل لا تبطل دعوى المدعى الا في النصف واليه  
 الاشارة في بيوع الجامع الكبير كافي الذخيرة وقبل تبطل في الكل ان عذر التمييز عليه كلام  
 المحيط والخاتمة والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول  
 انظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع القسوين هذا  
 النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع عما ذكر للاحتراز  
 عما اذا زاد وقال كانت دارى بهتاهن فلان وقبضها ثم أودعها أو ذكروا وقبضها ثم دفع  
 الا أن يقر المدعى بذلك ولو أجاب المدعى عليه بأنه ليست لى أو هي اقلان ولم يزد لا يكون  
 دفعا سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن  
 على اقرار المدعى انه اقلان ولم يزد أو اقله صومعة بينهما ما فاقعة كافي خزنة الاكل اه لكن  
 بخلافه ما ذكره بعد عن البرازية انه اتدفع في هذه الصورة وكذا مخالف لما قدمه قبل أسطر  
 عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى ان رجلا دفعه اليه وما هنا  
 على اقراره بأنه اقلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هذه عما تصلح  
 حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل اللوالبية (قوله زيد الغائب) أى  
 باسم العلم لانه لو قال أودعني رجلا لا عرفه لم تدفع ٣ فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في  
 الشهادة كذا ذكره الشارح فلما ادعى من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بحر وفيه  
 عن خزنة الاكل والخاتمة لو أقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا  
 خصومة بينهما ما ع وأطلق في الغائب فشمع ما إذا كان رهنه مدعى ورهنه غائب عذر الوصول اليه  
 أو قرىبا (قوله أو غصبته منه) المراد ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فعلا وحاصل  
 جواب المدعى عليه انه ادعى ان يده يد امانة أو مضمونة والمالك غيره (قوله وبرهن عليه) مراده  
 بالبرهان أى بعد اقامة المدعى البرهان على مدعاه لانه لما ادعى المالك أنه كره المدعى عليه  
 فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع  
 ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعى لم يسمع برهان ذى اليد كافي البحر لكن قد مضى نور العين  
 معزالا لذكر مرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده أيضا فلا  
 تناسه وقد يجب ابانه اذ لم يدع الايداع أو ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بخصومة  
 فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم به ابعدا إقامة البينة على المالك لانها قامت على  
 خصم ثم اذا أراد المدعى عليه أن يثبت الايداع لا يمكنه لانه صار اجنبيا برديات المالك  
 للغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان  
 على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه ما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد  
 المسئلة على القول المختار فلم تأمل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا قال المدعى عليه اشترى به  
 منك فقال المدعى قد أفتت البيوع فلما قال الآخر انك أقررت انى ما اشترى به يسمع اذا ثبتت

١ مطلب  
 قال المصنف في النصف  
 ودعيه اقلان هل تبطل  
 الدعوى في الكل وقد  
 المصنف

أو رهنه زيد الغائب أو  
 غصبته منه من الغائب  
 (وبرهن عليه) على  
 ناذ كر

٢ مطلب  
 حيلة اثبات الرهن على  
 الغائب

٣ مطلب  
 لا بد من تعيين الغائب في  
 الدفع والشهادة

٤ مطلب  
 أطلق في الغائب فشمع  
 إليه يد القريب

بل يعزى روا المدعى ويجوز ومن التعرض لثل ذلك الغمر المتخضع وبذلك أفتى صاحب تنوير  
 الابصار لا تشار ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذ كرت في باب الدعوى  
 تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد انما هادة من بعشامة شى  
 وبغداية تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله  
 كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتاوى الخبير به وعباراة المصنف في فتاويه بعد ذكره  
 فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب القلم والتخيل لا نسمع  
 دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله مسمعها والله تعالى أعلم  
 وأسئغفر الله العظيم

**\* (فصل في دفع الدعوى) \***

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد اعاب به يصح هو المختار وكما يصح  
 الدفع قبل اقامة البيينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما  
 كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاك الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده  
 هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو ثبت له لكن  
 قال يئتي غائبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فاسد ولو كان الدفع صحيحا وقال يئتي  
 حاضرة في المصريه له الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتى به كما في  
 البرازية وعلى هذا لو اقر بالدين فادعى ايضاه او الابرأ فان قال يئتي في المصريه لا يقضى عليه  
 بالدفع والا قضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرناه في الشرح  
 ٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أى فانه يسمع دفعه وان  
 ادعى على غيره اقام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغيره الوارث  
 الآخر المدعى أقر بكونه مطلقا في الدعوى نسمع كما في البصر لان أحد الورثة ينتصب خصما  
 عن الباقيين فيما لهم وعليهم (قوله ذ كرم لا يكون خصما) لان معرفة للمساكنات قبل معرفة  
 الاعداء فان قيل الفصل مشتمل على ذ كرم لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق  
 لان من حيث القصد الاصلى غناية (قوله هذا الشيء اودعني الخ) أطلق قوله هذا فشمع  
 انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان الملك له اربعة تصديقه كما في تلخيص  
 الجامع او انكر كونه مأكلا فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضي حتى دفعه  
 المدعى باحد هذه الاشياء كما في النبروح فظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب يئتي الى الشروح  
 فيعمل على التمثيل لكن في نور العين برهن ففس ادعى ذوال اليد ودبعة ولم يكن اثباته احق  
 حكم للمدعى ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة (يقول  
 الحقيق) فيه اشكال لما سأل في أو اخر هذا الفصل نقلا عن الذخيراته كما يصح الدفع قبل الحكم  
 يصح بعده أيضا واصله يئتي على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما سألني  
 أيضا عن ذوال الله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشيء الى ان المدعى به قائم كصرح به الشارح  
 ٤ اذ لو كان هالكا لاتدفع له دومة فيقضى بالقيمة على ذى اليد للمدعى ثم ان حضر الغائب  
 فصدقه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على

٢ مطالبة  
 دفع الدعوى صحيح وكذا  
 دفع الدفع وما زاد اعاب به  
 الحكم وبعبارة المصنف في فتاويه  
 الا في الخمسة

٣ مطالبة  
 لا يصح الدفع من غير  
 المدعى عليه الا اذا كان  
 أحد الورثة

٤ مطالبة  
 لا تندفع الدعوى لو كان  
 المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)  
 لما قدم من يكون خصما  
 ذ كرم لا يكون خصما (قال  
 ذوال اليد هذا الشيء) المدعى  
 به منقولا كان او عقارا  
 (اودعني او اعانيه او  
 آجرني

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمستاجر يدعى التصرف ويستكر الاستئجار وانبت  
 المدعى الاستئجار ومواصلة الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانهم اتسمع الدعوى  
 حينئذ وايس للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها  
 وايضا فان اول ابتداء مدة المنع من حين زوال العذر كان مقدم \* ودعوى المرافعة لها الموجب  
 اذا تركت دعواه والوقف المارتاب يتم اذا كان المدعى محجوبا بالطبقه اذا استحق بزوالها  
 وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترتك من حين الوفاة والطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشرة  
 سنة لانسحق \* ودعوى الدين على معسر ايسر اذا تركها المدة الممنوع كورن من حين اليسار \* ومدة  
 عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعى وكان للوقف متول  
 \* واماد دعوى الاراضى الاميرية فن بعد مرور عشر سنين لان سماع الدعوى بها ولا يشئ من  
 حقوقها \* واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى وامثال ذلك  
 اذا تصرف بها احد اى مدة كانت فانهم اتسمع الدعوى عليه بها \* وان القاصر اذا ادعى عقارا  
 رثاعا والدمه مثلا بعد بلوغه وابنته بالبينه الشرعية فلا يسرى سماع الدعوى لبقية الورثة  
 الباقين بالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومنه من كان مسافرا \* وانه اذا ترك شخص  
 لدعوى عشر سنين مثلا بلا عذر شرعى ومات وترك دعواه وارثه ايضا البالغ عشر سنين او  
 خمس سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع الدين مدة المنع وايضا المالك والمشتري  
 منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما ياتى من حقوق المبيع اذا كان مجموع  
 المدين خمس عشرة سنة كما في الباب الثانى من كتاب الدعوى من المجله وفيها من المادة  
 (١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه  
 في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبينه الشرعية وغاب قبل الترتكية والحكم فلها ان يترك  
 الشهود ويحكم عليه في غيابه وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البينه على وكيل المدعى عليه  
 ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها ان يحكم عليه وكذلك بالاكس يحكم على الوكيل وكذلك لو  
 اقيمت البينه على احد الورثة بحق ثم غاب فلها ان يحضر وارثا آخر يحكم عليه وفيها في  
 المادة المذكورة اذا اطلب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر  
 فلها ان يحضره جبرا واذا لم يمكن احضاره فبعد طلبه بورقة الا حضر ثلاث مرات في الثلاثة  
 ايام ولم يمكن احضاره فلها ان ينصب عنه وكيله لاقام عليه الدعوى والبينه ويحكم عليه  
 ١ (فرع) سئل في شباب امرد كره خدمته من هو في خدمته لمعنى هو علم بشأنه وحقيقته فخرج  
 من عنده فاتهم به انه عد الى سبته وكبره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغ \* وقامت  
 اماره عليه بان غرضه منه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى  
 والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متعبد بخدمته وأكله وشربه من طعامه  
 وصرقته والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب ولىكم فسح الجمان الجواب قد سبق  
 الشيخ الاسلام ابي السعود العماوى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى  
 في سماع مثل هذه الدعوى مع الايمان مثل هذه الحب لانه هو دفيما بين الغيرة واخذ لقاتهم  
 بما بين الناس مشتهرة وفيها من انظره رحمه الله تعالى لا يبدل الحكم ان لا يصغر المثل هذه الدعوى

١ مطلب  
 في امر ذكره خدمته سبيده  
 لفسقه فادعى السيد  
 عليه مبالغته ما وقامت  
 الامارات على السيد بان  
 غرضه استبقاؤه لا تسمع  
 دعواه

مطاع على التصرف في المورثات ثلاث مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى  
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه هـ ما يشاء وسكونه وهو مانع  
 من الدعوى كما عرفت وأما الثاني فلترك الدعوى المدة المزبورة وسكونه وهو دليل على عدم  
 الحق له ولان صحة الدعوى بشرط صحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كما علمت واما الثالث  
 فللمنع من السلطان نصه الرجن قضائه في سائر أعماله عن سماعها بعد خمس عشرة سنة اذا  
 كان تركها لغرض شرعي في الملك لا لكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه  
 لو اقر به في مجلس القاضي ولو قال لاسلمها الماضي هـ هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها  
 لا يلتفت الى تعلقه وتزعم من يده فلو ادعى ان المسمى عليه اقر لي بما في أثناء هذه المدة وهو  
 يشكره ينبغي ان لا تسمع ايضا لانه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففقرعها وهو الاقرار  
 أولى بالمنع لما ان التمسى مطاع فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتزعم من يده  
 لابطاله ملكه ولا لزامه الحجة على نفسه وهى الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك  
 اطلاق عبارة الامعاء عليه ا حيث قال فيما اذا كانت دار بين زيد وهد فوضع زيد يده على الدار  
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطابت هـ منه في أثناء المدة ان يقسمها حصصا  
 واجباها لذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بحصصتها في الدار فذكر وبيان والدعوى تصرف  
 أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هـ ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع  
 دعواه بذلك فهل تسمع دعواه ا حيث ~~تسكن~~ كان معترفا بانها في الدار حصصة ا جاب تسمع  
 دعواه ا حيث كان معترفا بانها حصصة اه الى غير ذلك من الاجوبة الا انه لم يبرز ذلك لاحد  
 كما هو عادته في فتاواه لكن يؤيده اطلاق التنقيح أيضا فتأمل وراجع بظهور ذلك الحق اما عدم  
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند  
 القاضي مرارا في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تنفصل فان دعواه تسمع  
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة السنين ثم حضر مرارا  
 في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا  
 في فتاوى على افندي واذا كان المانع شوكه المدعى عليه وزالت فلا يمنع الدعوى الا اذا  
 استدام زوال شوكة خمس عشرة سنة فلو زالت شوكة أقل من خمس عشرة سنة ثم صار  
 ذا شوكة لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصدق انه ترك الدعوى في مدة زوال الشوكه  
 خمس عشرة سنة وانما قبلت بقولي عند القاضي فلو ترك المدة المزبورة الا انه في أثناء ذلك  
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تعتبر دعواه كافي تنقيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هـ هذا  
 ما ظهر لي تفهها أخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بوالهم الله تعالى دار السلام  
 (وأقول) لكن المعتبر الآن ما تقر في الجملة الشرعية في الاحكام العدلية وصدور الامر  
 الشريف السلطاني بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعد مضي مدة المنع من سماع الدعوى  
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جمعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تخبر به  
 سنة شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع  
 حينئذ المبيض على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطلب  
 لو ترك دعواه المدة ثم اقام  
 بقعة على ان المدعى عليه  
 اقر له بان تسمع

١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته  
او قويه حاضرا ساكت  
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يرد سكوت الجار  
رضانا بالبيع الا اذا ساكت  
عند القليم والتصرف

٣ مطلب

يمنع صحة دعوى المورث  
يمنع صحة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا  
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته او غيره ما من اقرار به حاضر به لم يتم ادعى الابن مثلا انه ملكه  
لا تسمع دعواه كذا اطلق في الكنز والمالتى وجعل سكوتة كالانصاح فقام التزوير والحيل  
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضا الا اذا ساكت الجار وقت البيع  
وانتدليم وتصرف المنة ترى فيه زورا وبنا فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا  
للاطلاع الفاسدة ١٥ وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي ولو جارا كفى حاشية الخبير  
الرملى على المخ وأطال في تحققة في فتاويه الخبير من كتاب الدعوى فقد جعله فى هذه المسئلة  
مجردا لا يكون عند البيع ما نه من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بل باطلاع على  
تصرف المشتري كما أطلقه فى الكنز والمالتى واماد دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد  
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة ولا بهوت كإثري  
٣ لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث اقامه مقامه كفى الحادى الزاهدى  
وغیره فأنامل ثم ان ما فى الملاصقة والولو الجارية يدل على ان البيع غير قبيح بالنسبة الى الاجنبي  
ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هي  
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبايع لا تسمع دعواه اذا ساكت عند البيع بخلاف  
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند  
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع  
ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم  
رأيت في دارية كنهه من تزييد على ثلاث سنوات وله جار بهجته والرجل المذكور يتصرف فى  
البيت المزبور هـ دما وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه فى المدة المذكورة فهل اذا ادعى  
البيت أو بهضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور فى البيت هـ دما وبناه فى المدة المذكورة  
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى ١٥ فانظر كيف أتى بجمع ما عها  
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم  
اعلم ان عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف ليس جنيبا على  
بطلان الحق فى ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصابه حتى لو أقر  
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه من انهم لا يمنع بقطع التزوير  
والحيل كإسرا فلا يرد ما فى قضاء الاشياء من ان الحق لا يـ قط بتقديم الزمان ثم رأيت  
التصريح بما قلناه فى البهرقبيـل فصل دفع الدعوى وليس أفضا جنيبا على المنع السلطاني  
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى بهـ دمس خمس عشرة سنة فى الاملاك  
وثلاثين سنة فى الاوقاف بل هو حكم اجتماعى نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتقمت تحريرهـ ذ  
المسئلة فانه من مقررات هـ ذ الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب ١٥ (أقول) وعلى هذا  
لو ادعى على آخر دار مثلا وكان المدعى عليه متصرفا فيها هـ دما وبناه أو مدة ثلاثين سنة وسواء  
فيه الوقف والملاك ولو بالانسى سلطانى أو خمس عشرة سنة ولو بلا هدم وبنا فيه ما والى المدعى

الذي هي على عنقه (هي ل)

وادعاه صاحب المنزل

فهو لصاحب المنزل \* رجلان

في سقينة بهما دقيقتين فادعى

كل واحد السقينة وما فيها

واحداهما يعرف ببيع

الدقيق والآخر يعرف

بأنه ملاح فالدقيق للذي

يعرف ببيعته والسقينة

لمن يعرف بأنه ملاح) عملا

بالظاهر ولو فيها راكب

وآخره مك وآخر يجذب

وآخر يدها وكلهم يدعونها

فهو بين الثلاثة اثلاثا ولا

شيء للامداد \* رجل يقول قطار

ابل وآخر راكب ان على

السكل متاع الراكب فكها

لهو القائد اجيره وان لاشي

عليها فلرا كباهاورا كبه

والباقي القائد بخلاف البقر

والغنم وتماه في خزنة

الاخي

١ تترك على كلام الشارح

٢ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد

مضي المدة

٣ مطلب

انتهى السلطان عن سماع

حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التركة

٥ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التركة

٦ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التركة

٧ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التركة

(قوله الذي هي) هكذا في نسختي التي بيدي وهي الصحيحة وفي بعض النسخ كنسخة الطحاوي  
الذي هو بضع المذكر وكتب عليه الاولى هي بضمير المزمعة وكذا يقال في ادعاء (قوله وآخر  
مك) الظاهر انه ماسك الدفة التي هي للسقينة بمنزلة اللجام للذابة (قوله وآخر يجذب) بجعلها  
على البقر (قوله وآخر يدها) أي يجريها بعتدافها (قوله ولا شيء للامداد) لانه لا يذله فيها أو  
اجيرهم على العمل بخلاف السابق لانهم المتصرفون فيها المتصرف المعتاد (قوله وآخر  
راكب) أي بغير امتهن (قوله ان على السكل متاع الراكب) أي ان كان على جميع الابل متاع  
الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شيء من الحمل فلرا كباهاورا كبه الذي هو  
راكب عليه مع ماعليه وباقى الابل لالة ثاقاله أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان  
على السكل متاع القائد فان اختلفا في المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر  
والغنم) أي اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائد والآخر سائق فهي للسائق الا ان بقودشة  
معه فتكون له تلك الشاة وحدها يجر عن نوادر المولى أي الا ان يكون السائق للبقرة أو الغنم  
معه شاة بقودها أي أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق  
ويكون الباقي لقائدها وعليه فكلام الشارح غير تام (قوله وتماه في خزنة لا تكمل)  
ويبقى تمام تقارب هذه المسائل في الفصل الآتي وذكر في التمهيد مسائل من هذا القبيل فقال  
دخل رجل في منزل يعرف الداخلي انه ينادي ببيع الذهب والفضة أو المتاع ومعه شيء من  
ذلك فادعياه فهو لمن يعرف ببيعته ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل  
\* رجل يخرج من دار انسانا وعلى عنقه متاع رأه قومه وهو معروف ببيعته مثله من المتاع فقال  
صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف به فهو  
لصاحب الدار اه ٢ قال في البحر عن ابن الغرس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة  
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم  
الحق ظاهرا وقد منعتهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بضمي سنين لكن مافي  
المبسوط لا يخالفه فانه ليس فيه قضايا بسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد كثر السؤال  
بالتأخر عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيده الله تعالى ٣ بعدم سماع حادثة لها خمس  
عشرة سنة وقد أفتيت بعدم سماعها لعلها به اعتمادا على ما في خزنة المتقين والله سبحانه  
وهو اعلم اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى  
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف  
لان الحال شاهد اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في عقوده الدرية بعد كلام أقول  
٤ والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين  
لا تسمع اذا كان التركة بلا عذر من كون المارعي غائبا أو صبيبا أو مجنوننا وليس له ماولى أو  
المارعي عليه أمير اجازر يخاف منه أو أرض وقف ليس لها ناظر لان تركها هذه المدة مع التمكن  
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المارعي ناظرا ومطلعا على تصرف  
المارعي عليه الى ان مات المارعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوفاة  
المارعي لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان المارعي ليس بقيد وان لا تقدير مدة  
بلا عذر بشرى من كون المارعي غائبا أو صبيبا أو مجنوننا وليس له ماولى أو المارعي عليه ذا شريك أو ناظر

لأنها صارت أجنبية لا يد  
لها ولما ذكرنا أن الشك  
للزوج في الطلاق فمكذبا  
لوارثه أمالومات وهي في  
العدة فالتكفل لها فكانه  
لم يطلقها بدليل ارثها ولو  
اختلف المؤجر والمستاجر  
في متاع البيت فالقول  
للمستأجر بيمينه وليس  
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب  
بدنه ولو اختلف استكاف  
وعطاف في آلات الاسا كثة  
وآلات العطارين وهي في  
أيديهم ما فهي يمينهم ما يلا  
نظر لما يصلح لكل منهم ما  
ونماه في السراج (رجل)  
معروف بالفقير والحاجة  
صار يده غلام وعلى عنقه  
بدرة وذلك بداره فادعاه  
رجل عرف باليسار وادعاه  
صاحب الدار فهو للمعروف  
باليسار وكذا كاس في منزل  
رجل وعلى عنقه قطيفة  
(يقول)

١. مطلب  
قولك على عبارة الشارح

٢. مطلب  
قولك على كلام الشارح

٣. مطلب  
استنبط صاحب البحر  
أن من شرط صحة الدعوى  
أن يكذب المدعى ظاهر حاله

وقد تقدم بحقيقة أول الدعوى

لقول لوارثه ط (قوله لأنها صارت أجنبية) فعامل القول ولورثته بعده يعنى انما قلنا ان  
لقول للحى لومات هي في نكاحه ما بعد انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على  
الصالح اهما فكان القول فيه ولورثته الزوج لان المتاع في يدهم بعد موثرهم وفيه نأمل وهو  
محمول على ما اذا انتقلت وتركت المتاع بالبيت اما لو بقيت ساكنة بعد انقضاء العدة فالظاهر  
ان المتاع باقى في يدها فيكون القول قولها في الصالح اهما فليجرح قال سيدى الوالد رحمه الله  
نعمالى ويستفاد من التعايل انهما لوماتا فكذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الاولى اسقاطه اعلمه  
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكروا في البحر (قوله أمالومات الخ) اعلمه محمول على ما اذا كان  
الطلاق في مرض الموت بدليل تعامله بقوله بدليل ارثها قال في المنع قيد بكونهم مازوجين  
الا حترار عما اذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكل لوارث الزوج  
لأنها صارت أجنبية لم يبق لها يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبى  
حنيفة لأنها ماتت فلم تكن أجنبية فكان هذا بمنزلة المومات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة  
١ وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا الآية أدخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف  
بعد ما عن البحر وان علم انه طلقها اثلاثا في صحته أو في مرضه وقدم مات بعد انقضاء عدتها فما  
كان من متاع الرجال والنساء فهو ولورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق  
٢ اه فيمكن ان يرجع قوله وان مات في عدة المرأة الخ الى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الخاتمة  
واظهر وجهه حينئذ نأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لان البيت مضاف اليه  
بالسكنى وقد سبق في ذلك في المحترقات (قوله في آلات الاسا كفة وآلات العطارين) اعلم  
الواو يعنى أى اختلف في آلات الاسا كفة منفردة وآلات العطارين منفردة لان ما اختلفا  
فيه في أيديهم ما يقدم يمينهم ما كمالوا اختلفا في سنية في أيديهم ما أو في دقيق في أيديهم ما وكان  
أحدهما مالا حيا والآخر بائع الدقيق فار كلاهما السنية والدقيق يقدم يمينهم ما الما ذكرنا  
بخلاف ما اذا اختلفا فيهم ما محبة من قانه يعطى لكل منهم ما ياناس به كمالوا اختلفا في سنية  
ودقيق وهي التي تاتي في المتن اما لو لم يمسح الواو على معنى أو ترك العبارة على ظاهرها ٢  
وأعطينا الاسكاف نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الاسكاف فمكون تركا  
الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده ويعبر علمنا  
ذلك لان ثلاثة القروغ تفتضى ان لكل ما عرف به فتأمل وراجع (قوله فهي يمينهم ما الخ) لانه  
قد يتخذ لنفسه أو البسيع فلا يصلح من محاتل ونفطن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه  
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر ان المراتب المال  
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم مفهومه بالاولى (قوله فهو للمعروف باليسار) وهذا كالذى  
بعده مما عمل فيه الاحصاء بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع الغلام ان من شرط  
منع الدعوى ان لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلما دعى  
فصير ظاهره الفقير على رجل أموالا عظيمة فرضا ونحن جميع لا نسمع فلا جواب لها وقد مننا  
تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) القطيفة دنار مجمل والجمع قطائف  
وقطف مثل صبيحة وصحف كأنه ما جمع قطيف وصحف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

وهو قول الامام وعندهما المأذون والمكاتب كالحرة كما في الداماد شرح المتن (قوله هما كالحرة) لانهما مبدعات قوله ان يد الحرة أقوى واكثر تصرفا فتقدمت (قوله فاقول للحرة) قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في نطاق المتاع على ما ذكره في رخص الاسلام كما في المتن ~~الكل~~ في الحقائق قبله بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة اه بتصرف ذكره أبو السعد (قوله واللعى في الموت) حرا كان أو رقبة فاذا لا بد للميت فبقيت بدلى لا معارضة هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشافعي وصدر الاسلام وشمس الأئمة الحلواني وقاضيان وفي رواية محمد بن الزعفراني للحرة من مبالاة اه درر (قوله لان يد الحرة أقوى) على للمسئلة الاولى وقوله ولا بد للميت على للمسئلة الثانية وهي كون القول للعي فيها اذا مات أحدهما سواء كان العلى الحرة أو العبد لانها انما تظهر بقوة يد الحرة اذا كانا حيين اما الميت فلا بد له حرا كان أو عبدا فلذا كان القول للعي منهما وفيه إف ونشر مرتب وبحث فيه صاحب البعثة وفيه فليراجع (قوله واختارت نفسها) أى لم ترض بغيرها في نكاحها فاختارت نفسها (قوله فهو للرجل) لاختصاصه عندهم وهي رقية والرقيق لأملاكه (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بعد الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح كما قدم وعليه فلا فرق وان وقع الاختلاف بعد الفرق أو بعده انقضاء المدة أو لم ط بزيادة (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعنى المشكك للزوج ولها ما صلح لها لانها وقتها حرة كما هو معلوم من السياق والادق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبية أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعقت قبل ذلك ثم اختلفت في متاع البيت فباعا أحدهما قبل العتق فهو للرجل وما أحدهما بعده فمها فيه كالحرين اه قال في البحر ثم اعلم ان هذا أى جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما فى الرق والحرية والنكاح وعندهم فان وقع قال في الخاتمة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البيعة ان الدار لها وان الرجل عدها أو أقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها باناف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه حرة بقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضروره وان كان الرجل أقام بيعة انه حر الاصل والمسئلة بها ما يعضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها لم يقض بها بالنكاح مدار الرجل في الدار صاحب يد المرأة خارجة فيقضى بالدار لها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قولهما ولو اختلفا في المتاع والنكاح فاقامت البيعة ان المتاع لها وان عدها وأقام ان المتاع له وان تزوجها باناف وقتها فانه يقضى به عدها وبالمتاع أيضا لها وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان متاعا كالا قضى بحريته وبالمرأة وبالمتاع اه (قوله طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج) قد استفتد هـ ذامن التعميم السابق في قوله أقام النكاح أو لا وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكك لو ارث الزوج ولا اعتبار للزوجة وان كانت حرة لانها اصارت أجنبية الى آخر ما يأتى عن المنعقرى وما شرطية والجواب فكذلك يكون

هما كالحرة (قال قول للحرة في الحياة واللعى في الموت) لان يد الحرة أقوى ولا بد للميت (اعقت الامة) او المكاتبية او المدبرة (واختارت نفسها غفاني البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق) بجر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج ولو رثته بعده



لا يتكرر كانت البينة لذى اليد فيبغي ان يجزى هذاهما (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا  
 في البيت فهو له لانه من الصالح لهما و قد سبق لوبرهننا قضى ببرهاننا الان اخرجته خاتمة وفيها  
 ان كان غير الزوج في عيال أحد كان في عيلة أب أو ألقاب كان المانع عند الاستبانه للذى يعول  
 (قوله الا ان يكون لها بنت) أى فيكون البيت لها وكذا لوبرهننا على كل ما صلح لهما أو له والبيت  
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مغرب ولم يذكر الداروان  
 كان داخل في العقار فانظر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالدرجه الله تعالى  
 في باب الدخول والمزوج وكذا صاحب البحر عن المكافى ان العرف الا ان الدار والبيت  
 واحد فيجوز ان يدخل صحن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين العيز (أقول)  
 والذي نقله الشارح هنا عن الجرائم للزوج على قولهما وبؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في  
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فاقنما كالاجنبيين بقسم بينهما  
 اه وبه علم ان العتار اذا لم يكونا كثنين فيه لم يدخل في معنى متاع البيت لان الكلام في  
 متاع البيت فقط وقد عرفت ان متاع البيت مما قدمناه من ان الاولى في نفسه برب البيت  
 وبما كان فيه لما ذكرنا من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعمل ان قول البحر واذا اختلف  
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن حكمهما فبقسم بينهما ما فيه غير تعيين  
 العقار بما كانا كثنين فيه فليتنا مل (قوله وهذا) أى ما تقدم لوحيين (قوله في المشكل)  
 والجواب في غير المشكل على ما مر حموى أى ان القول المشكل منهما فيما يختص به ما (قوله  
 الصالح لهما) بيان للمراد بالمشكل على حذف أى التقديرية (قوله فالقول فيه للحي) أى بيمينه  
 اذ لا يدعى البيت درمنتي واما ما صلح لاحدهما ولا يصلح الاخر فهو على ما كان قبل الموت  
 ويقوم وورثته مقامه فيه عيني وأفاد قوله بقوله وورثته مقامه أنه يعمل ببينة وارث الزوجة  
 في الصالح لهما (قوله ولو ورثته) لان الرقيق لا يدو هذا لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا كانا  
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الاتية وعليه فلو حذفه واستغنى بما ياتي في  
 المتن لكان أولى (قوله وهي المبعة) أى التي فيها سبعة أقوال لارباب الاجتهاد (قوله تسعة  
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للامراء بناتها فمثلها والباقي  
 لارجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المانع كله وله ما عليها  
 فقط الرابع قول ابن ميمون وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله لهما وله ما عليه  
 السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد بن المشكل للزوج في الطلاق والموت  
 ووافق الامام فيما لا يشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضى الله  
 تعالى عنه المكل بينهما ما هكذا حكى الاقوال في خزنة الاكل ولا يخفى ان التسامع هو الرابع  
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصرى ان كان البيت للمراة فالمتاع  
 كله لهما الا على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله اه (قوله ولو  
 أحدهما مملوكا) كفاية قول للحر في الحياة وللعي في الموت) كما في عامة شروح الجامع وذكر  
 السرخسي انه مملوك والصواب انه للحر مطلقا وفي المعنى ذكر كثر الا سلام ان القول هنا في  
 الكل لا في خصوص المشكل لكن اختار في الهمدانية قول العامة فاقتضى أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون  
 لها بنت يجر وهذا لوحيين  
 (وان مات أحدهما  
 واختلاف وارثه مع الحي  
 في المشكل) الصالح لهما  
 (فالقول) فيه (للحي) ولو  
 رقيقا وقال الشافعي ومالك  
 الكل بينهما وقال ابن أبي  
 ليلى الكل له وقال الحسن  
 البصرى الكل لهما وهي  
 المسبعة وعد في الحامية  
 تسعة أقوال (ولو أحدهما  
 مملوكا) ولو ماذونا ومكتوبا  
 وقال الشافعي

ان ظاهرها فيما يختص بها تظهر وأقوى من ظاهرها مع انه لابد عليه (قوله درر وغيرها)  
 عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما ما يفعل أو يبائع ما يصلح للآخر اه أي الا ان يكون الرجل  
 صانعا وله أساسا ورؤوسا وقيام النساء والحلى والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة  
 دلالة تببيع ثياب الرجال أو ناعجة تبخير في ثياب الرجال أو النساء أو ثياب لرجال وحدها كذا في  
 شروح الهداية قال سديد الوالدرجة الله تعالى قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة الخ  
 معناه ان القول فيه لا زوج أيضا الا انه خرج منه ولو كانت تببيع ثياب النساء بقوله قبله  
 فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا بحمل الضمير في  
 قوله فالقول لهما على الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح له سواء حمل الكلام على  
 ظاهرها أو على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج يببيع بشه دله ظاهرا ان اليد والبائع  
 لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تببيع فلا يرجح ما يملكه الماخذ كره الشرنبلالي الا اذا  
 كان مما يصلح لهما على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل التماثل أو اما الثاني فلانه اذا كان الزوج  
 يببيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تببيع هي فكذلك ما يملكه أيضا فتنبه (أقول) وما ذكره  
 في الشرنبلالية عن العناية صرح به في النهاية السكت في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة  
 حيث قال الا اذا كانت المرأة تببيع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والخففة  
 والحلى فهو للمرأة أي القول قولها فيما تشهد به الظاهر اه ومثله في الزباني قال وكذا اذا  
 كانت المرأة تببيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه فالظاهر ان في المسئلة فواين  
 فايصر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يختص به وفي المنهاه سواء كانت المرأة  
 دلالة أو لا واذا كان يصنع أو يبائع ثياب النساء وهن فان القول له في الاجناس كلها في  
 المشهور (قوله والقول له في الصالح لهما) أي القول له في منافع يصلح للرجل والمرأة (قوله)  
 لانها وما في يدها في يد الزوج) أي والقول في الدعاوى ما صاحب اليد وفعل كلامه ما اذا كان  
 في اليد الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكمل في الخزانة لومات المرأة في اليد زفافها  
 في يده لا يستحسن ان يجبر على متاع البيت من الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج  
 والطنافس والقماقم والابارق والفرش والخدم واللعف للنساء وكذا ما يجبر زمثلها الا ان  
 يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له واستثنى أبو يوسف من كون ما يصلح لهما له ما اذا  
 كان متهما له الزفاف فكذا اذا اخذت حال حياتهما فيما يصلح لهما ما فالقول له واذا كان  
 الاختلاف في اليد الزفاف فالقول لهما في الفرش ونحوها الجربان العرف غالبان من الفرش  
 والصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده للفقوى الآن يوجد نص في حكمة ليلة  
 الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع بجر لكن قال العلامة المقدسي بعد نقله عبارة الاكمل  
 فينبغي ان يتأمل فيه اه (قوله بخلاف ما يختص به الخ) جواب سؤال ورد على الكلام  
 السابق تقريره اذا كان القول في الدعاوى لذي اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون  
 القول للزوج أيضا في المختص به لانه في يده ط (قوله وهو) أي ظاهرها (قوله لانها خارجة)  
 أي عن اعتبار الظاهر اذا الظاهر انه لانه في يده ويؤيده الخارج مقدمة على يده لذي اليد لكن  
 تقدم ان هذا قبيح جدا اذا كانت البيعة على الملك المطلق فان كانت على النكاح وسبب ذلك

درر وغيرها (والقول له في  
 الصالح لهما) لانها وما في  
 يدها في يده والقول لذي اليد  
 بخلاف ما يختص به لان  
 ظاهرها أظهر من ظاهرها  
 وهو يد الاستعمال (ولو  
 اتفاما بيعة بقضى بينتهما)  
 لانها خارجة خاتمة

الشارح ان البيت للزوج الا ان يكون لها بينة أي لكونه ذاب وهو يتبع له في السكنى وهي خارجة معنى كماله في الخاتمة والمتاع لغة كل ما يتفق به كاطعام والجز وأثاث البيت وأصله ما يتفق به من الزاد وهو اسم من متعة بالتثنية اذا أعطيت ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح بجر قال الرمي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع وهو ما كان في البيت أي ما ثبت رضع أيده ماعليه أو تصرفه ماعليه بان كانت أيده مائة ما قبل عليه وتختلف بالتصرف يدل عليه التعديل في مسائل هذا الباب بالمد وعدمه في الاخذ بقول المدعي وعدمه تأمل اهـ (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنثور في النكاح يصلح له ما هو مثله في القهستاني (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه فالصالح له العمامة والقباء والقنطرة والطيلان والسلاح والمنطقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصالح لها الخمار والدرع والاساور وخواتيم النساء والحلي والخيل والتمير ونحوها وهذا كله اذا لم تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان أفترت بذلك سقط قولها لانها أفترت بان المال للزوج ثم ادعت الاتقال اليها لان البيت الانتقال الابال بينة ولا شك انه لو برهن على ثمراته كان كافرا رها به فلا بد من بينة على انتقالها لها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بينة أو نحو ذلك ولا يكون اسقاطها بجسريه بورضاه بذلك دلالة على انه ما كملها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا بجر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذا لم تقرر المرأة الخ شامل لما يختص بالنساء تأمل و ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي الجرح عن القينة من باب ما يعلق بتجهيز البنات افتقر ما في بيتها جارية نقلت معها واستخدمتها سنة من الزوج عالم به سككت ثم ادعاهما لقوله لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه مدقها ما يصلح له ما لا يبطل دعواه اهـ (أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الجارية صالحة لها (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقول له) أي للذي يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشيرازي ليس هذا على ظاهره لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية لكنه خلاف ما عليه الشرح فقد صرح العيني بخلافه (قوله انه عارض الظاهرين) أي ظاهر صالحيته اهـ وما و ظاهر اصطفاؤه أو يبيعه له نفسه اقاطا ورجعنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر انه لا وجه لتوقف سيدي أبي السعود فانه قال واعلم أن في التعديل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هكذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها في التعديل المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا لأي بل هو مسقط والمرجح ليدفعه تأمل والحاصل ان ما علم به الشارح لا يصلح له لتوجيهين الاول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له بشبهه له ظاهرا ان اليد والبائع لا ظاهر واحد فلا تعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ملكها الا اذا كان مما يصلح لها على ان التعارض لا يفتضي الترجيح بل التماثل الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع فكذلك وحيدة الاوجه في التعديل أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبا أو فضة (قال قول  
الكل واحد منهم ما  
فيما يصلح له مع يمينه  
الا اذا كان كل منهم ما  
يفعل أو يبيع ما يصلح  
لآخر قال قول له لتعارض  
الظاهرين

٣ قول المتن في قوله فيما يصلح  
له هذه المقولة يغني عنها  
المقولة قبلها اهـ معناه

(قوله لانه قد ادها ساعة فساعة) أى على حسب حدوث المنفعة المفقودة علم فى الاجارة (قوله  
 فكل جزء كعقد) أى فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه ابتداء (قوله بخلاف البيع)  
 أى بخلاف ما اذا ملك بعض المبيع لأن كل جزء ليس بعقد عليه عقد ابتداء بل الجملة مفقودة  
 بعقد واحد فاذا انعقد العقد فى بعضها بالهلاك نفذت كانه ضرورة (قوله وان اختلف الزوجان  
 الخ) قيد باختلافهم للاحتراز عن اختلاف النساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهما على السواء  
 ان كن فى بيت واحد وان كانت كل واحدة منهما فى بيت على حدة ففى بيت كل امرأة بينهما  
 وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترط ترك بعضهن مع بعض كذا فى خزانة الاكل والخلاصة  
 وللاحتراز عن اختلاف الاب والابن ففى بيت البيت قال فى خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا  
 كان الاب فى عيال الابن فى يده فالتماثل كانه لابن كالوكان الابن فى بيت الاب وعياله فمتاع البيت  
 للاب اه وانظر هل ياتى التقصيل هنا كما ذكره فى الزوجين بان يكون أحدهما عالما بالمتاع لا  
 والاخر جاهلا وفى البيت كتب ونحوهما ما يصلح لاحدهما انقط وكذا لو كانت البنت فى عيال  
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهاز فبطاقتها زوجها فتمسك فى  
 بيت أبيها فهل تكون كسلة الزوجين أو كسلة الاسكاف والبطاقتها لا تميزه لم أره فراجع وقال  
 فى البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهى وختمته فى داره وعياله ثم اختلفوا فى متاع البيت فهو  
 للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى المكن قال العلامة المقدسى وهو يخالف  
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل اليد هى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها  
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهى لو طاعت البنت ولها جهاز وسكنت  
 عند أبيها فتمتلك وللاحتراز عن اسكاف وعطاراختلف فى آلة الاسكاف أو آلة العطارين وهى  
 فى أيديهم ما قاله يتضى بهم ايدهم ما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للمبيع فلا  
 يصلح مرجحا ولا احتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فان القول فيه  
 للمستأجر ان يكون البيت مضافا اليه بالاسكنى وللاحتراز عن اختلاف الزوجين فى غير متاع  
 البيت وكان فى أيديهم ما فانهم ما كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقدر كالمؤلف بعد بعض ما ذكر  
 (قوله ولو علموا كين) أى أوسرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حرا  
 والاخر مملوكا فسيأتى وأشار باختلافهم انهم ما حيان ولذا لا فرق ما بينهما من حكم موت  
 أحدهما (قوله والمغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله فى الصالح لهم ما لان المرأة  
 لا تكون مع ما يفيد الزوج الا بذلك بخلاف الصغير الذى لم يباع حد الجماع فانه لا يبدله  
 على زوجته ما فى الصالح له فالقول لو اياه فيه سواء كان يجامع أو لا ثم معنى كون القول للصغير  
 ان القول لو اياه لان عبارته غير معتبرة (قوله أو ذمية) لان أهم ما لاهم ما عليهم ما علمنا فى المعاملات  
 (قوله قام النكاح أولا) بان طاعتها ممتلا وبستغنى ما اذا ماتت بعد عتقها كما سيأتى قال الرملى  
 أى سواء وقع الاختلاف بينهما ما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذى مشى عليه الشراح  
 وان كان فى أساس الحكم ما يخالف ذلك (قوله فى متاع) متعلق باختلاف (قوله وهما  
 ما كان فى البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه يبدل ما ذكره فى البحر عن خزانة الاكل  
 مع زيادة ما لا اعظم من ان المنزل والعقار والمواشى والنقود مما يصلح لهم ما تامل وسيذكر

لان عقد ساعة فساعة  
 فكل جزء كعقد بخلاف  
 البيع (وان اختلف  
 الزوجان) ولو علموا كين أو  
 مكاتبين أو صغيرين  
 والصغير يجامع أو ذمية مع  
 مسلم قام النكاح أو لاني  
 بيت لهما أو للاحدهما خزانة  
 الاكل لان العبرة للبيد  
 لالهلاك (فى متاع) وهما  
 ما كان فى البيت

ثابت بيقين فجاز أن يكون - كما يختلف القيمة فانه لم بالحزور الظن فلا تنبيه - المعرفة فلا  
 يجعل - كما غمايه (قوله ولو اختلفا الخ) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع  
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو يشكر وكون كل من  
 المتعاقدين معاوضة يجرى فيها الفسخ فالحق به واعتراض بان قيام العقود عليه شرط لصحة  
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بان الدارمة لا أقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد  
 عليها فكأنها فاعلة تقديرها دور (قوله في بدل الاجارة) أي في قدرها بان ادعى المؤجر انه  
 أجر شهر اربعة وادعى المستأجر انه أجر خمسة (قوله أو في قدر المدة) بان ادعى المؤجر  
 انه أجر شهرين والمستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء بالمنفعة) لان التحالف في البيع قبل  
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره يجوز وفيه المراد بالاستيفاء التمكن  
 منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجر انتهى فلو ابدل المصنف  
 قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشار في الجري بقوله في وجوب  
 الاجر الى الاحتمال من اجارة الفاسدة فان أجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد  
 التمكن على ما سياتي (قوله تحالفا) وأيهما نكحل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل (قوله  
 وبدئ بهن المستأجر) لانه هو المتكسر لزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بهن الاجر  
 التحجيل فائدة النكول فان تسليم العقود عليه واجب وأجيب بان الاجرة ان كانت مشروطة  
 التحجيل فهو السابق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة  
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان  
 الاختلاف فيهما قاتل بينة كل منهما فأيما يدعيه من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر اربعة  
 والمستأجر شهرين بخمسة فيقبض بشهرين بعشرة يجوز (قوله وان برهننا فالعينة للمؤجر في  
 البديل) نظرا الى اثبات الزيادة ولو اختلفا فيه - فاتفق - مدحمة كل في زائد يدعيه (قوله  
 والمستأجر في المدة) نظرا الى اثبات الزيادة (قوله وبعدة) أي بعد الاستيفاء لا التحالف  
 والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله والقول للمستأجر) أي اذا كان الاختلاف في  
 الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كأن ادعى المستأجر بعد الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه  
 المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر كونهما تركوا التنبيه على ذلك لظهوره أبو  
 السعود (قوله وفي العقد في الباقي) لانه من الاختلاف في العقد في (قوله والقول في  
 الماضي للمستأجر) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع فالمراد على أصله في  
 هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه بقدر بقدر الباقي عنده فكذلك اذا اختلفا في أصلهما  
 في المبيع والفرق للمحكمة ما يراه في استيفاء الكل من أن المنافع لانة تقوم الا بالعقد ولو اختلفا  
 لا يفتي العقد فلم يمكن ايجاب شيء والفرق لا يبي حنيفة أن العقد في الاجارة ينفع ساعة فساعة  
 على حسب حدوث المنافع فيصير كل جز من المنافع كما العقود عليه عقد مدته أعلى حدة  
 فلا يلزم من تعدد التحالف في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين في التحالف فان  
 بخلاف ما اذا اختلف بعض المبيع حيث يمنع التحالف فيه عنه لانه عقد واحد فاذا امتنع  
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كى لا يؤدي الى تفرق الصفقة على البائع زيلبي

(ولو اختلفا) أي المؤجر  
 والمستأجر (في) بدل  
 (الاجارة) أو في قدر المدة  
 (قبل الاستيفاء) بالمنفعة  
 (تحالفا) وترادوا بدئ بهن  
 المستأجر ولو اختلفا في  
 البديل والمؤجر لو في المدة  
 ولو برهننا فالعينة للمؤجر  
 في البديل والمستأجر في  
 المدة (وبعدة) لا والقول  
 للمستأجر) لانه منكر  
 للزيادة (ولو) اختلفا (بعد)  
 التمكن من (استيفاء  
 البعض) من المنفعة (تحالفا  
 وفي العقد في الباقي  
 والقول في الماضي للمستأجر)

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل المراد انه أقل مما ادعته وأكثرها ادعاه وبه - برقي الدرر (قوله فالتأثر) أي التقاط أي فالحكم - نثذ التاثر من التهم بكسر الهاء وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه غناية (قوله للاستواء) أي في الأثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينه تثبت الخط وليس أحدهما باولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) قيد التاثر قال في البحر والصحيح التاثر ويجب مهر المثل (قوله تحالفا) أي عند أبي حنيفة وأيم ما نكل لزمه دعوى الاثر لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه أو باذلا درر وعند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج مع عينه الآن بأن بشئ مستنكرا لا يتعارف مهر الهاء قيل هو ان يدعي مادون عشرة دراهم كافي الجوهره وقال الامام خواجه زاده هو ان يدعي مهر الا يتزوج منها عليه عادة كالوادي النكاح على مائة درهم ومهر مثلها ألف وقال بعضهم المستنكر مادون نصف المهر فاذا جاوز نصف المهر لم يكن مستنكرا عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اتبعية المهر) لان اثر التحالف في إعدام التبعية ولا يخل بفسخ النكاح أي لان عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسميته الثمن يفسده كما مر ويفسد القاضى قطعا للمنازعة بينهما ما (قوله ويبدأ بعينه) نقل الرمي عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما ما استحب بالانه لا يرجح لاحدهما على الآخر واختار في الظهيرة وكثيرون انه يبدأ بعينه لان أول التسميين عليه فيكون أول التسميين عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول التسميين) التسميان هما تسليم الزوج والمهر وتسلم المرأة نفسها والسابق فيهما تسليم محل المهر وما ذكره فيج الكرخي فيقدم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما ما فهي خمسة أوجه وأما على تخريج الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما وفيما عدا ذلك فله بعينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقوله مع عينها اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السوء عن العناية وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما اما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الص - وغيره على تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وصحة في المبسوط والهيوط وبه جزم في الأكثر قال في البحر ولم أر من رجح الاول وتعلقه في التهربان تقديم الزباني وغيره لتبعها للهداية يؤذن بتبرجحه وصحة في النهاية وقال قاضيان انه الاول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير غيره والاولى البداهة بفسخ الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالتسديد) وهذا أعنى التحالف أو لاثم التسمي قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتحكيم قبل التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف بغير قال الله - لامة أبو السعود ولقائل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة من يشم له الظاهر كافي النكاح فانه لا محذور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غ - يرشاه -  
لكل منهما) بان كان  
بينهما (فالتاثر) للاستواء  
(ويجب مهر المثل)  
على الصحيح (وان عجزا)  
عن البرهان (تحالفا ولم  
يفسخ النكاح) اتبعية  
الله - بخلاف البيع  
(ويبدأ بعينه) لان أول  
التسميين عليه فيكون أول  
التسميين عليه ظهيرة  
(ويحكم) بالتسديد أي يجعل  
(مهر مثلها) كالمسقوط  
اعتبار التسمية بالتحالف  
(فيقضي بقوله لو كان  
كقالتة أو أقل وقوله  
لو كان قالها أو أكثر وبه لو  
بينهما) أي بين ما ادعاه  
ويدعيه

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى أمة بالف درهم وقبضهم ان  
تقايلا البيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامة  
بحكم الاقالة تخالفوا بهود البيع الاول (قوله ولا يمينه) أما اذا وجدت لاحدهما عمل به اله  
وان برهنا فبينة مثبتة الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى  
يكون حتى البائع في الثمن وحتى المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التخالف قبل  
القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مدع ومنه كرفيته مدى الى الاقالة ولا بد من  
الفسخ منهما ما ومن القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا  
مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول من ذكر الزيادة مع عينه هذا مظهر ط  
وفي مسكين والقول للمذكر (قوله خلافا لعمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا  
وهما قالوا كان ينبغي أن لا تخالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في  
حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسمه الاجارة على البيع  
قبل القبض والورث على العاقدة والقيمة على العين فيما إذا استهلك في بدل البائع غير المشتري  
بحر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاف والثمن هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكرت في باب  
المهر وتبيع فيه صاحب الهداية والكنز ولذا لم يذكرها هذا صاحب الوفاية لان محلها الانسب  
عنة الا ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي عنة وهكذا في  
الكنز وقد صدق منه من كنة تخريجها عن حدائق الكرخي على ما تفت عليه الان ارشاد الله تعالى وقيد  
بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لماسبق في باب الاختلاف في جنسه  
كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرأة مهرها  
أو أكثرها اقيمة لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى  
أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه  
اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمة الجارية لا عينها بحر وفيه ولم يذكر  
حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظاهر بانه ان لها نصف ما دعاه الزوج وفي  
مسئلة العبد والجارية لها الماتعة الا أن يعرضها على ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى  
لمن أقام البرهان) لانه نورد دعواهما أما قبول يمين المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال  
وانما يرد على قبول يمينه الزوج لانه منه كبر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل يمينه  
قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها ابا دأقربه من المهر وهي تشكر والدعوى  
كافية لقبول البينة كافي دعوى المودع رد الوديعة معراج (قوله بان كان كماله أو أقل)  
لانها تثبت الزيادة ويمينه الزوج تنفي ذلك والمثبت أولى ولان الظاهر يشهد له ويمين المرأة تثبت  
خلاف الظاهر وهذا هو المعبر في البينات (قوله فبينة أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ  
وجزم به في الماتق وكذا الزباني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم قد قدم يمينها أيضا لانها أظهرت  
شيئا لم يكن ظاهرا بصادقهما كافي البحر قال سيدي والدرج الله تعالى قلت بنى ما اذا لم يعلم  
مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منه كبر لازية كامة قد قدم فيها اذا لم  
يوجد من يماثلها تأمل (قوله لا يثبتها خلاف الظاهر) علمه لانه يثبت أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي  
المتعاقدان (في مقدار  
الثمن بعد الاقالة) ولا يمينه  
(تخالفوا) وعاد البيع (لو)  
كان كل من المبيع والثمن  
مقبوضا ولم يرد المشتري  
الى بائعه) بحكم الاقالة  
(فان رده اليه بحكم الاقالة  
لا) تخالف خلافا لعمد  
(وان اختلفا) أي الزوجان  
(في قدر المهر) أو جنسه  
(قضى لمن أقام البرهان)  
وان برهنا فللمرأة اذا كان  
مهر المثل شاهد للزوج  
فان كان كماله أو أقل (وان)  
كان شاهد لها) بان كان  
كفالتا أو أكثر (فبينة  
أولى) لا يثبتها خلاف  
الظاهر

الكلام لان المعنى ولا تخالف بعد هلاك بعضه بل العين على المشتري الآن يرضى الخ اي فحينئذ  
لا يعين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يخالف المشتري ويكون القول  
قوله بلا يعين وهو هذا انما يظهر ان لو كان الثمن مفضلا او كانت قيمة العبد من سواء او ممتدة  
معه المومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر الموقوف له اذ لم اره والظاهر ان  
القول قول المشتري في تعيين القدر ويجوز ط والحاصل انه اذا هلك بعض المبيع او  
أخرجه المشتري عن ملكه لا تخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته  
الهالك فيتحالفان فيحالف البائع انه ما باعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراه بما  
يقوله البائع وينسخ العقد بينهما ما وياخذ البائع القائم فقط ولا شيء له سواء لانه رضى باسقاط  
حصته الهالك هـ اذا ما تفيد عبارة المبسوط وجهه له الشارح انه لا يلزم تخريج الجمهور  
والذي تنهيه عبارة الجامع الصريح واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطلقا وان القول  
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك واخذ القائم صلحا عما يدعيه من جلة  
الثمن ولا شيء له سواء ارضاه به والله تعالى أعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اختلف المولى  
والمكاتب فلا تخالف عند الامام لان التحالف في المعاضات اللازمة وبطلان الكتابة غير لازم على  
المكاتب مطلقا لم يكن في معنى البيع ولان فائدة النكول لا يقضى عليه والمكاتب لا يقضى  
عليه ولان البطلان في الكتابة مقابل بطلان الحجر وهو ملك التصرف والبدن فيه للعالم وقد سلم ذلك  
له ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتحالفان  
فيكون القول قول العبد بل لكونه منسكرا وانما يصير مقابلا بالاعتق عند الاداء وقبله لا يقابله  
أصلا فتعالم الشارح تبع فيه المصنف حيث علل للامام القائل بعدم التحالف في الكتابة  
بان التحالف في المعاضات اللازمة وبطلان الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا لم يكن في معنى  
البيع وقال لا يتحالفان وتفسخ الكتابة كالمبيع وان أقام أحدهما مائة قبلت وان أقامها  
فيمينه المولى أولى لأثباتها الزيادة لكن يعتق باذا قدر ما ترضى عليه ولا يمنع وجوب بدل الكتابة  
بعد عتقه كالمولى كاتبه على ألف على انه اذا أدى خصم مائة عتق وكما لو استحق البطل بعد الاداء كافي  
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلف رب السلم والمسلم اليه  
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة  
لم يتحالفالا ان التحالف وجبه رفع الاقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود  
ولانه اليست ببيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك السلم فيه بالاقالة بل بسقطه  
يكن فيه معنى البيع حتى يتحالفا واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والسلم اليه هو المنكر  
في مكان القول قوله وقيد بالاختلاف بعد هلاك الثمن والاختلاف قبله في قدره تحالفا كالاختلاف  
في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل  
القول للعبد والمسلم اليه) مع عيّنهما ما يجوز (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم  
لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يأتي وينبغي أخذ من تعالاهم انه المولى  
اختلاف في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد هلاك الحكم كذلك ولم أره صريحا بجرح وفيه وقد علم  
من تقريرهم هذا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابرا لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولاني) قدر (بدل كتابة)  
له - دم لزومها (و) قدر  
(رأس مال بعد اقالة) عقد  
(السلم) بل القول للعبد  
والمسلم اليه ولا يعود السلم



وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتجانسان والقول قول المشتري  
 كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أى فكان العقد قائماً بما عاها الباقى منهما (قوله ويرد  
 مثل الهالك) ان كان مندياً او قيمته ان كان قيمياً (قوله كالأختلاف فى جنس الثمن الخ) كالف درهم  
 وألف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانهما يتجانسان بالاختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا  
 على ثمن فلا بد من التحالف لافسخ كفاي البحر وبهم - هذا تعلم ان الاختلاف فى جنس الثمن  
 كالاختلاف فى قدره الا فى مسئلة وهى ما اذا كان المبيع مالاً والحاصل انه اذا هلك المبيع  
 لا تحالف عندهما خلافاً لهما هذا اذا كان الثمن ديناً واختلاف فى قدره أو وصفه أما اذا اختلفا  
 فى جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف فى التحالف (قوله ولا تحالف بعد هلاك بعضه) أى هلاك  
 بعد القبض كما سيذكره فيما لان التحالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد  
 الشرع به فى حال قيام السلعة والسلعة اسم للجموع فلا يتبى بعد فوات جزء منها ولا يمكن التحالف  
 فى القاسم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته - ما والقيمة تعرف بالظن  
 والحزب يؤول الى التحالف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أى قبل نقد الثمن  
 (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحالفان فى موتهم او موت أحدهما وفى الزيادة لوجود الانتكار  
 من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض تحالفوا على القاسم عندهم (قوله لم يتحالفوا عند  
 أبي حنيفة) أى والقول قول المشتري بيمينه لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة  
 وهى اسم للجمع المبيع كما تقدم فاذا هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتحالفان فى  
 الحى ويقضى العقد فيه ولا يتحالفان فى الهالك ويكون القول فى غنمه قول المشتري وقال محمد  
 يتحالفان عليهم - ما وينسخ العقد فيهما - ما ويرد الحى وقيمة الهالك كفى العي - فى (قوله الآن  
 برضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك  
 كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم فى تذييعات ان فى غنمه ويكون الثمن كله فى  
 مقابلة الحى ويشكول أيهم الزم دعوى الآخر كفى غرر الافكار (قوله يتحالفان) أى على  
 ثمن الحى فان حاقا فسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من ثمن الهالك ولا من قيمته نى وأيهما  
 نكل لزمه دعوى الآخر كفى التبيين (قوله هذا على تخريج الجمهور) أى صرف الاستثناء  
 الى التحالف ولفظ الميسر يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التحالف حيث قال لم يتحالفوا  
 الا ان يرضى الخ (قوله وصرف مشايخ الاستثناء) أى المقدر فى الكلام لان المعنى ولا  
 تحالف بعد هلاك بعضه بل اليمين على المشتري قال فى غرر الافكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل  
 الاستثناء ينصرف الى حاف المشتري المفهوم من السابق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر  
 به المشتري - وصاف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاسم ولا يخصه فى الهالك فى تذييعات  
 لا يحالف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلها عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى  
 تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما أقرب المشتري لزيادة فبعضات ان  
 وبتزاد فى القاسم اه (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا فى هذا الاستثناء  
 فاهامة على انه منصرف الى التحالف لانه المذكور فى كلام القدورى فتقدير الكلام لم يتحالفوا  
 الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيتحالفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر فى

لان المبيع كل منهما -  
 ويرد مثل الهالك أو قيمته  
 كالأختلاف فى جنس الثمن  
 بعد هلاك السلعة بان قال  
 أحدهما دراهم والآخر  
 دنانير فما لزم المشتري  
 رد القيمة (ولا)  
 تحالف (بعد هلاك بعضه)  
 أو نحو وجهه عن مالك  
 كعبد بن مات أحدهما  
 عند المشتري بعد قبضهما  
 ثم اختلفا فى قدر الثمن لم  
 يتحالفوا - دأبى حنيفة  
 برضى الله تعالى (الا أن يرضى  
 البائع بترك حصة الهالك)  
 أصلاً فحينئذ يتحالفان هذا  
 على تخريج الجمهور وصرف  
 مشايخ بلح الاستثناء الى عين  
 المشتري

ولا بعد دعوت المتأقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلاً في  
التأريخانية فارجع اليه ان شئت ثم بحثت في الكتب فرأيت ابن ملاح قال في شرح المجموع اعلم  
ان مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث  
الذات بعد القبض متصلاً كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض  
والعقر يتحالفان عند محمد بخلافهما واذا اختلفا بترادف القيمة عنده الا ان شاء المشتري ان  
يرد العين مع الزيادة وقيل بترادف ان رضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقوله وانما من حيث الذات  
لانهم لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقوله وانما متولدة  
من عينها لانهم لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقاً ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعاً وفي  
التأريخانية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحى فان  
كان قبل قبض السبعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان العين على الورثة على  
العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف يتحالفان وفي  
شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيها وفي الخلاصة رجل اشترى  
شيئاً فمات البائع او المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع  
فان كانت الساعة في يد الورثة يتحالفان وان كانت الساعة في يد الحى لا يتحالفان عندهما وقال  
محمد يتحالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعة في يد البائع يتحالفان عند الكل  
وان كانت الساعة في يد ورثة المشتري عندهم لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهذا  
العائد بمنزلة الماعود عليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختياراً والمنهاج والتغير  
بالعيب الدرر والغرور والله تعالى اعلم (واقعة حال) \* اختلف المشتري مع الوكيل بقبض  
الغنم هل يجرى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذا الوكيل بالقبض لا يحلف  
وان ملكا الخصومة عند الامام فيدفع الغنم الذي اقر به له واذا حضر الموكل المباشرة لا تعد  
وطلبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اهـ ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قالوه اولى لما  
علمت من شهوة العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يتكرر زيادة الغنم فلو ادعى  
البائع ان مادفه اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبغة فبغى ان يكون القول قوله لانه  
منكر لقابلك الباقي وليراجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أى فانما يتحالفان بقيام  
القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المسمى المشتري فانه يجعل قابضاً باسمه فلا يكره يلزمه  
المبيع وصار كالموكل في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة يمينه ولو استهلك البائع  
كان نسخاً للمبيع كالموكل بنفسه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضى زاده في قوله بعد هلاك  
المبيع لو عند المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبى فانما يتحالفان على قيمة المبيع كافي  
اليمين والبصر (قوله وقال محمد والشافعى يتحالفان ويضع على قيمة الهالك) وهل تعتبر قيمة  
يوم التلف أو القبض أو اقلها ما راجع (قوله وهذا) أى الاقتصار على عين المشتري (قوله  
لو الغنم ديناً) بان كان دراهم أو ديناراً أو مكيلاً أو موزوناً وان كان عيناً بان كان العدة مقايضة  
فاختلفا به ههناك أحد البدين يتحالفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله فلو لم يقايضة  
تحالفاً) وان اختلفا في كون البديل ديناً أو عيناً ان ادعى المشتري انه كان عيناً يتحالفان عندهما

(و- ان المشتري) الا اذا  
استهلكه في يد البائع غير  
المشتري وقال محمد والشافعى  
يتحالفان ويضع على  
قيمة الهالك وهذا هو الثمن  
ديناراً لو لم يقايضة تحالفاً  
اجماعاً

أصل شرط الخیار وقد رده عند علمائنا الثلاثة ويتحققان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناءة  
 (قوله أو ضمان) أي ضمان الثمن بأن قال بعتك بشروط أن يتكفل لي بالثمن فلان وأنكر  
 المشتري ومنه له ضمان العهدة حموي قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض غن)  
 أو حظ البعض أو إبراء الكل وقيد بالقبض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف  
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه  
 يوجب التحالف أيضا فصرح بذلك رده دفعه له كما في البرجندى فظهر أن القيمة ليس للاحتراز  
 بل لدفع الوهم وأراد بالقبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والإبراء ولو كلاً كما في معراج  
 الدراية (قوله والقول للمستهلك) يعني به لأنه اختلاف في غير الموقوف عليه وبه فاشبهه  
 الاختلاف في الخط والإبراء وهذا لأن بانه لا يمكن ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في  
 وصف الثمن أو جنسه فإنه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى  
 نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فإنه ليس بوصف الا ترى أن  
 الثمن موجود به دمه فيه فالقول لمنكر الخیار والأجل مع عبثه لأنه ما يشترطان بمعارض  
 الشرط والقول لمنكر العوارض بجملة قال العلامة المقدسي ولأن أصل الثمن حق البائع  
 والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حق البائع ولما قيل ان يقول هذا  
 خلاف المقول لأنه استدل بدلال ببقاء الموصوف على بقاء الصفة والصفة قد تزول مع بقاء  
 الموصوف بان تنزل صفاته فعدم البيع يقع بغير ثمن ثم زاد أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل  
 (قوله وقال زفر والشافعي يتحققان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشرط وقبض  
 بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وان اختلاف الأجل أو شرط خيار أو قبض الثمن  
 لم يتحققا عندنا ولا كنفيا بين المنكرين حيث أشار بعنه دنالي خلاف مالك والشافعي  
 وباكتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد مال كما رجعت إلى الخلاف فاصرا  
 على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتحققان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقد رده  
 (قوله ولا تحالف إذا اختلفا) أي في مقدر الثمن معراج ومنه له في متن الجمع (قوله  
 بعد هلاك المبيع) أي عند المشتري أما إذا هلك عند البائع قبل قبضه انفسخ البيع ط  
 ومعراج وأفاد أنه في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله  
 أو تعميبة بما لا يريد به) هذا داخل في الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بحال  
 لا يقدرون على رده بالعيب قال في الكفاية بان زاده متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة من  
 الذات كسمن وولد وقر قال في غرر الأفكار أو تغير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض  
 متصلة كانت أو منفصلة كولد وارش وعقر وإذا اختلفا عند دمهم فيفسخ على القيمة إلا إذا  
 اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره  
 كانت قبل القبض أو بعده يتحققان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اهـ قال  
 الرملي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولد من الأصل مانعة من رد كالفرو  
 والبناء وطحن الحنطة ونحو اللحم وخبز الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لا تحالف عندهم اختلفا  
 الحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين واصحاب الفتاوى اختلافه ما بعد الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض  
 ثمن والقول للمستهلك)  
 يعني به وقال زفر والشافعي  
 يتحققان (ولا تحالف إذا  
 اختلفا) (بعد هلاك المبيع)  
 أو نحوه عن ملكه أو  
 تعميبة بما لا يريد به

ثمانية ولكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن الاختلافه - ما في الرق \* وفي البحر من البيع الفاسد  
 ولو رد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيرة وهو خمسة أرطال فاقول قول  
 المشتري مع عيبه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضعيفا  
 كان أو أمينا وان اعتبر اختلافه في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه (قوله)  
 كما لو اختلفا في وصف المبيع) محتمر قوله سابقا أو وصفيه أي الثمن والحاصل انه ما اذا اختلفا  
 في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع فاقول للبائع ولا تحالفا  
 (قوله فاقول للبائع ولا تحالفا) لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط  
 أحرزائد والبائع ينكره والقول للمشتري بيمينه (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه  
 اختلاف في غير العقد ودعيه وبه فاشبهه الاختلاف في الخط والبراء (قوله فهو أجل)  
 أطلقه فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمشتري الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في  
 السلم فانهم يتحالفان كما قدمناه في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري  
 لانه حقه وهو منكر استيناف حقه كذا في النهاية بحر \* قال في البدائع ر قوله والاجل أي في  
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه في الأولين القول قول البائع مع عيبه وفي  
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر  
 وباقي التفصيل فيها في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كتابا أو خبازا  
 فلا حاجة الى تقديمه وفي البحر أيضا ويستتفي من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل  
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه المدعيه عند الامام لانه فيه شرط وتركه  
 فيه مفقود لا عقد واقدامهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا تعلق له بالصحة  
 والفساد فيه فيكون القول ثانياه اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين  
 تبايعا شيئا أو اختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بخمسين درهما ما الى عشرين  
 شهرا على أن أؤدى اليك كل شهر درهماين ونصفا وقال البائع بعه كعبانة درهم الى عشرة  
 أشهر على أن تؤدى الي كل شهر عشرة دراهم وأقاما البيعة قال محمد تقبل منهما درهم أو بأخذ  
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم يأخذ بعد ذلك كل  
 شهر درهماين ونصفا الى أن تتم له مائة لان المشتري أقرب له بخمسين درهما على أن يؤدى اليه كل  
 شهر درهماين ونصفا وبرهن دعواه بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن يأخذ من  
 هذه الخمسين مع ما أقربه المشتري في كل شهر عشرة قال زيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة  
 ونصف وما أقربه المشتري في كل شهر درهماين ونصف فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في  
 كل ستة أشهر دعواه خمسة وأربعين ومعا أقربه المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما يدعيه  
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما يقربه المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم يأخذ  
 بعد ذلك في كل شهر درهماين ونصفا الى عشرين شهرا حتى يتم المائة وهذه مسالة نهجية يقف  
 عليها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري (قوله)  
 أو خبار) فالقول للمشتري على المذهب وقد ذكر القواين في باب خيار الشرط والمذهب  
 ما ذكره من الالتماس اثبتان بعرض الشرط والقول للمشتري العوارض بحر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف  
 المبيع كقوله اشتريت على  
 أنه كتاب أو خباز وقال  
 البائع لم اشترط فالقول  
 للبائع ولا تحالفا ظهيرية  
 (و) قبلها بخلافهما في ثمن  
 ومبيعه لانه لا يحتل به  
 غيرهما الكونه لا يحتل به  
 قوام العقد فهو أجل  
 وشرط رهن أو خبار

بان الخلاف وجب عليه لانسكاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم ما منكر (قوله في  
 الاصح) اشارة الى تضعيف ما في الزيادات بضم الالف الى النفي تاكيدا وعبارته يحصل البائع  
 بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين ويحالف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وانه اشتراه بالف قال في  
 المنع والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطالب احدى) وهو  
 الصحيح لانهم لما حالفوا لم يثبت مدعى كل منهم ما بقي بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا  
 للمنازعة وفرع عليه في المبسوط بقوله فلوطي المشتري الجارية المبيعة بعد الحالف وقبل  
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ايس بشرط حق  
 لو فسخاه انفسخ لان الحق له ما وظهر ان فسح احدى ما لا يكتفى وان اكتفى بطالبه بحر  
 وجوى وقوله في الدرر لو وطى المشتري الجارية الخ يفسخ احدى ما لا ينع من ردها بعد  
 الفسخ للحالف بخلاف ما لو ظهر به اعيب فريم بعد الوطى حيث لا يملك ردها وانما يرجع  
 بالنقصان الا اذا وطى لاختيار بكارته افوجدها نيبا ونزع من ساعته ولم يلبث اى فيفرق  
 بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما ما طلبا التفرق ولو لم يطلباه  
 لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا للعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذه  
 الحرمة حق الشرع واما العقد وفسخه فحقهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام فقالوا تردا  
 (قوله او طابهما) لا حاجة اليه اعلمه بالاولى (قوله ولا يفسخ بالحالف) في الصحيح اى بدون  
 فسخ القاضي لانهم لما حالفوا لم يثبت مدعى ما ان يبيى بينهما مجهول فيفسخه القاضي قطعا  
 للمنازعة وانما لم يثبت بدل يبيى بينهما لابدل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في الفاسد  
 جوى (قوله ولا يفسخ احدى) ابقاء حق الآخر ولا ولاية له احببه عليه بخلاف القاضي  
 فانه لا ولاية العامة (قوله بل يفسخهما) اى بلا توقف على القاضي لان له ما الفسخ  
 بدون اختلاف فكذلك امره في كيان عقد البيع بتراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في  
 البحر وظاهر ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخاه انفسخ بلا توقف على القاضي وان فسح  
 احدى ما لا يكتفى وان اكتفى بطالب احدى (قوله لزمه دعوى الآخر) لانه جعل باذلا  
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لزم القول بشيئيه منج اى بشيئيه مدعى الآخر  
 (قوله بالقضاء) متعلق بقوله لزم اى لا يجوز ان يقول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين  
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا ما على اعتبار البذل فظاهر وما على اعتبار انه اقرار  
 فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا باذله (قوله والسلمة قائمة) احتملها  
 اذا هلكت وسبأى متنا (قوله وهـ) اذا كاله اى من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في  
 الرق) اى الظرف بان باعه القر في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغاه رده على صاحبه ووزنه  
 عشرون فقال البائع ايس هـ لاذنى وقال المشتري هو وزنك فالقول قول المشتري سواء سمى  
 لكل رطل ثمننا او لم يسم فجعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في  
 ضمنه اختلاف في الثمن لم ينع به في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى  
 اختلافهما في الرق (قوله فاقول للمشتري) لان القول قول القابض ايمينا كان او ضعيفا  
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنه ما الاختلاف في الثمن فالبائع يجبه له ثمنه والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي  
 البيع بطالب احدى ما  
 او بطالبهما ولا يفسخ  
 بالتحالف ولا يفسخ احدى ما  
 بل يفسخهما ما بحر  
 (ومن نكل) منهم (لزمه  
 دعوى الآخر) بالقضاء  
 واصله قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا تحالف المتبايعان  
 والسلمة قائمة بعينها  
 فقالوا تردا وهـ اذا كاله  
 لو الاختلاف في البذل  
 مقصودا لو في ضمن شئ  
 كاختلافهما في الرق  
 فالقول للمشتري في انه  
 الرق ولا تحالف

ان ترضى بدعوى صاحبك والافضل ان لا يبيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا  
احدهما بايديه الاخر فيجب ان لا يجعل القاضى بالقض حتى يسأل كلا منهما بما يختاره كما  
في الدرر وهذا فيما نرى ان كان قبل القبض لان كلا منهما ما تذكر واستصحبني بعده لان المشتري  
لا بدعى شي الا ان المبيع لم يبق دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفي  
حلفه لكن عرفناه بحديث اذا اختلف المتبايعان والساعة فأنه يتبعهما القاطن اذا قال في  
الاشياء ما هو يستثنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا  
تخالف ولا يفسخ ويلزم المبيع ولا يمتنع على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من  
الثمن ما اقرب به المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان العبد قد عتق (قوله فخالفا) اي  
اشترى كافي الخلف فهو متاني وظاهر كلامهم وما سبق انه يقع ابضا على الخلف منهما (قوله  
ما لم يكن فيه خيار) اي لاحدهما قال الجوى و اشار به زهما الى ان البيع ليس فيه خيار  
لاحدهما اول هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط  
لا يتخالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي بغيره وبجور  
والمقصود ان من له الخيار يمكن من الفسخ ولا حاجة الى التخالف ولكن ينبغي ان البائع اذا  
كان يدعى زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري ينفع بالخلف وما خيار  
البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع ينفعه  
لتمكنه من الفسخ وما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي بخروج الانقلا بجر وحاصله ان من  
له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن  
التخالف حينئذ (قوله وبدا) اي القاضى بين المشتري أى في الصور الثلاث كما في شرح ابن  
الكامل وكذا في صورتى الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه  
يطالب أولا بالثمن وهو ينكره ولا حجة بالأن ينكر فتمجمل فائدة نكوله بالزامة الثمن ولو بدأ  
ببين البائع فنكل فانخرط مطالبته بتسليم المبيع حتى يستوفى الثمن وهذا ظاهر في التخالف  
في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فالظاهر البداهة  
ويشهد له ما سبق انه اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدة يدين المدين المؤجر الى ذلك أو ما  
القهر متاني وبحث مثل هذا العلامة الرمل (قوله وهذا) أي البدء بين المشتري (قوله  
مقايضة) وهي بيع سلعة بسلعة (قوله أو صرفا) هو بيع غن بغن (قوله فهو مخير) لان كلا  
منهما فيه ما يشترى من وجه فاستويا فيخير القاضى ولانهم ما يمان معا فلم يكن احدهما سابقا  
(قوله وقيل يقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المنايضة والعريف لانه لم يحل  
فيه ما خلافا قال العيني وبدأ بين المشتري عنه محمد وأبي يوسف وزفر وهو رواية عن أبي  
حنيفة وعليه الفتوى وعن أبي يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل  
يقرع بينهما في البداهة اه (قوله ويقتصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعته بالف  
ويقول المشتري والله ما اشتريه بالفين ولا يزيد الاول ولا قد بدعه بالفين ولا يزيد الثاني ولا قد  
باعني بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة بقولهم ما قلنا  
ولا علمنا له قاتلا والمعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو النافي فيحلف على حية النبي اشعارا

تخالفنا) ما لم يكن  
فيه خيار فيفسخ من له  
الخيار (وبدا) بين  
(المشتري) لانه البادئ  
بالانكار وهذا (لو) كان  
(بيعه) بين يدين والابان  
كان مقايضة أو صرفا (فهو  
مخير) وقيل يقرع ابن مالك  
ويقتصر على النبي

ولم يتعرض للاختلاف في رصفه أو جنسه لأنه لا يوجب التحالف بل القول فيه للبائع مع عينه  
 صرح بالاول في الظهيرة على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم ارم من صرح  
 بالثاني ولكن بدخل تحت الاختلاف في اصل المبيع تدبر (قوله) لأنه نوردعوا بالحنة) وبقي  
 في الاخر محمود الدعوى والبيئة أقوى لانهم اتفهم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر  
 عن المصباح البرهان الحجة وما يوضحها قبل النون زائدة وقيل أصلية وحكي الازهرى  
 القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبرهنا  
 جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اهـ (قوله) وان  
 برهننا فثبت الزيادة) باتعنا كان أو مشترى حوى اذ لا معارضة أى في الزيادة أى ان برهن  
 كل منهما في الصورتين حكم بان أثبت الزيادة وهو البائع ان اختلاف في قدر الثمن والمشتري ان  
 اختلاف في قدر المبيع هـ اذ ما مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلفا في وصف الثمن أو جنسه  
 وبرهن كل على ما ادعاه حكم لمثبت رصف أو جنس اقتضى زيادة وهـ اذ ما مقتضى سياق كلامه  
 وسماقه أيضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف  
 الثمن أو جنسه تدبر (قوله) اذ البيّنات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر  
 ولان الثاني منه كرويكفيمه اليقين فلا حاجة لبيئة بخلاف مدعى الزيادة لأنه مدع حقيقة  
 ولا يعطى بدعواه بل ابرهان وفي الرباعي قال البائع بعثك هذه الجارية بعينك هـ اذ قال  
 المشتري اشترى بتمامك بمائة دينار واقاما البيئة فبيئة البائع أولى لانها تثبت الحق له نفسه  
 والاخرى تنقعه والبيئة للاثبات دون النفي (قوله) وان اختلفا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعا  
 بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقره البائع من  
 المبيع في حالة واحدة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع  
 في الثمن أكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتا درر وصوره في العناية بما اذا قال  
 البائع بعثك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بخمسين ديناراً واقاما  
 البيئة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع انظر الى اثبات الزيادة فهما  
 جميعا للمشتري بمائة دينار قيل هذا قول ابى حنيفة آخر او كان يقول ولا وهو قول زفر بقضى  
 بهما للمشتري بمائة وخمسة وعشرين ديناراً (قوله) لو في الثمن) يجب اسقاط لوهنا وفي قوله لو في  
 المبيع ح لان في زيادة لوهنا في المرضعين خلا وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن  
 والمبيع جميعا فبيئة البائع في الثمن أولى وبيئة المشتري في المبيع أولى انظر الى زيادة الاثبات  
 مدنى (قوله) في الصور الثلاث) فيها وفي احدهما (قوله) فان رضى كل بقالة الاخر فيها) بان  
 رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه هـ الاختلاف فيه هـ او رضى المشتري بالمبيع الذي  
 ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الاخر ان كان الاختلاف فيه او الادلى في  
 التعبد يبر أن يقول فان تراص ياعلى نفي بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى  
 المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الاخر عند  
 الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارح لا يعمل الا صورة الاختلاف فيهما اتمامل (قوله) وان لم  
 يرض واحد منهم ابدعوى الاخر فالحق) قيده بالاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لأنه نوردعوا بالحنة) وان  
 برهننا فثبت الزيادة)  
 اذ البيّنات للاثبات) وان  
 اختلفا فيهما) أى الثمن  
 والمبيع جميعا) (قدّم برهان  
 البائع لو) الاختلاف (في  
 الثمن وبرهان المشتري  
 لو في المبيع) (نظر الاثبات  
 الزيادة) (وان هـ) في  
 الصور الثلاث عن  
 البيئة فان رضى كل بقالة  
 الاخر فيها) (و) ان لم يرض  
 واحد منهم ابدعوى  
 الاخر





مبطل لا يجوز اه بجر (قوله) حديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم قال الجوى لما روى  
عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه افتدى بيمينه بماله وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى  
بيمينه حين ادعى عليه اربعمائة درهم فاقبل الاتخاف وانت صادق فقال اخاف ان يوافق قد ر  
يمى فيقال هذا بيمينه الكاذبة ولان فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا وشرعاً ولا لحواف  
يقع في القيل والقال فان الناس بين صادق ومكذب فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو  
حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (قوله اى ثابت) الاول ان  
يقال اى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض اى متاكداً الفعل بمنزلة الواجب العرفي  
لا الشرى كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعاً لما علم به (قوله) بدليل جواز  
الخلف صادقاً وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهايم او نشر بهما (قوله ولا يخلف)  
باتسديد من التكليف اى ليس للمدعى ان يخلفه بعد (قوله لانه) اى لان المدعى اسقط حقه  
في اليمين باخذ الفداء او الصلح عنه (قوله اسقط) الذى في البصر لانه اسقط خصوصته باخذ  
المال منه (قوله حقه) اى حق خصوصته باخذ المال منه (قوله لو اسقطه اى اليمين) ذكر  
باعتبار كون اليمين قسمه والافهى مؤنثة (قوله اوتركته عليه) الاوضح اوتركته لان المناسب  
انطاب قبله ولا يظهر التعبير بهلى (قوله بخلاف البراءة عن المال) اى فانه الذي يستقل بالبراءة  
منه وكذا عن الدعوى اى فيصح لانه حقه (قوله لان التكليف للعالم) اى هو حق الحاكم  
حتى لو خلفه المدعى ولو عند الحاكم لم يعتبر كما تقدم فلا يصح الا برأى عن حق غيره وانما يصح  
في الفداء او الصلح استخفافاً على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره ولان بالفداء او الصلح  
ياخذ المدعى على انه هو ما يدعيه على زعمه او صلحا عنه فتسقط دعواه فيسقط اليمين ضمناً  
لا قصداً (قوله اعدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال فلم يجز ان يكتفى بالظاهر لتعليل الشارح  
فيما ذكر لان الذى سبق له في اول البيع بان المال محل البيع على ان عبارة الدرر خباية عن  
ذلك حيث قال لان الشهادة تغاير المال بالمال واليمين ليست علة وحيدة فعبارة الدرر  
أظهر فقامل ولانه اسقاط اليمين قصداً او المدعى لا يمكنه لانه ليس حقه بل للقاضى كما مر بخلاف  
الاول فان الفداء او الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله والا) اى وان لم  
يكن عندنا كم او محكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا اذا كان عند أحد هـ ما يمكن بتخليف المدعى  
لا الحاكم ولم يبرهن اعدم ثبوت التكليف (قوله فله تخليفه) اى تخلف المدعى لما سبق من  
أن التكليف للعالم فاذا وقع عنه غيره لا يبنى عليه حكم ذبوى قال في نور العين اراد تخليفه  
فبرهن أن المدعى حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى كذا يقبل ولو لا يثبت له فله تخليف المدعى  
لانه يدعى بقا حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأنى عن هذه الدعوى ليس له تخليفه ان لم  
يبرهن اذ المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله  
أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع ويقال له يجب خصمك ثم ادع ماشئت وهذا بخلاف  
ما لو قال أبرأنى عن هذا الا فانه يخلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوده والاقرار  
جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب أن يخلف على  
دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التكليف واليه مال مع وعليه أكثر قضاة زماننا اه

لتحديث ذبوا عن  
اعراضكم باموالكم وقال  
الشهيد الاحتراز عن  
اليمين الصادقة واجب  
قال في البصر اى ثابت  
بدليل جواز الخلف صادقاً  
(ولا يخلف) المنكر (بعده)  
ابدالاً لانه اسقط حقه  
(و) قيد بالفداء او الصلح لان  
المدعى (لو اسقطه) اى  
اليمين (قصداً) بان قال برئت  
من الخلف او تركته عليه  
او وهبته لا يصح وله  
التخلف بخلاف البراءة  
عن المال لان التكليف  
للعالم يترتبة وكذا اذا  
اشترى بيمينه لم يجز اعدام  
ركن البيع درر  
(فـ رـ عـ) \* استخفاف  
نعمه فقال حلفنى مرة  
ان عندنا كم او محكم  
وبرهن قبل والا فله تخليفه  
دبر

كون المدعى عليه شافعيًا اشتهر بقول المدعي ولو تنازعا فالظاهر من كلامه -م انه لا اعتبار  
 بقول المدعي عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسئلة فقط حتى لو كان  
 حنفيا لحلف على السبب لاحتمال أن يقصد مقتضاها الشافعي في هذه المسئلة -ثله عند الحلف لان  
 الشافعي يحلف على الحاصل لم يعتقد انه يثبت الحق في نفقة ولا شفعة مثلا فيضيع النفع  
 فاذا حلف انه ما أبانهم او ما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعي أولى لان السبب اذا ثبت ثبت  
 الحق واحتمال سقوطه بعارض موهرم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج  
 الشريعة -حكي عن القاضي أبي علي انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي أبي عاصم  
 فانه كان يدرس وخليفته يحكم فوافق جلوسى ان امرأته ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر  
 الزوج فخافه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى فاستبأ الرجل ليحلف نظرت  
 الى القاضي فعلم أنى لماذا نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محله هو حتى ان كان  
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة وان  
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظروا لها  
 (قوله فيتم ضرر المدعي) فان قلت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعي ولا نظره فيه  
 للمدعي عليه لانه قد يثبت البيع والشراء ولا شفعة بآراء المدعي أو وبسكت عن  
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجيب بدان الحاق الضرر بأحد ورعاية جانب المدعي أولى  
 لان سبب وجوب الحول له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وثبوتها بما يكون باب عارضة  
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمناه قريبا (قوله وأما مذهب المدعي  
 فقبه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فالمدعى شافعي شفعة  
 الجوارعة -رحماني معهما وقيل لا (قوله والاوجه ان يسأله) أى المدعى (قوله هل نفقة قد  
 وجوب شفعة الجوارع أو لا) فان قال اعتد بها بحلف على الحاصل وان كان لا يعتد بها بحلف  
 على السبب (قوله واعتد به المذهب) أى تبعه للبحر والذي يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب  
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوارع  
 عند حنفى معهما لا يرى ان أهل الذمة اذا انحكروا اليها يحكم عليهم -م معتد نافع -هذا أولى  
 فليتأمل على ان قضاء زمانا ساء أمورون بالحكم مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرار رقه) لان المرد لا يسهل ترقى وان لحق بدار الحرب  
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما مر في بابها واطاهر أنه يمكن في بسلامة حال الدعوى  
 عملا باستصحاب الحاصل كافي -ثله الطائون (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه  
 ما بينه كما عتق قائم الآن لا ما أعتقه لجواز أنه أعتقه فحق نعم عاد الى رقه فيتم ضرر بصورة هذا  
 العين وكذا في الامنة ط (قوله وصح فداء العيين) أى مثل المدعى أو أقل حتى جرى منه  
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أقل صح (قوله والصالح منه) أى  
 على شئ أقل من المدعى لان معنى الصلح على الخطيئة حتى فيكون الفداء أعمن الصلح  
 وحينئذ يحتاج الى نكته واطاهر ما قرره الشارح ان أخذ المال في الفداء والصالح عن العيين  
 انما يحصل اذا كان المدعى محقا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافي الصلح عن انكار فان كان

فيمضى المدعى فاق  
 ومفاده انه لا اعتبار  
 بمذهب المدعى عليه وأما  
 مذهب المدعى فقبه  
 خلاف والاوجه ان يسأله  
 القاضي هل نفقة وجوب  
 شفعة الجوارع أو لا واعتد  
 المذهب (وكذا) أى يحلف  
 على السبب اجماعا (في  
 سبب لا يرتفع) برفع بعد  
 ثبوت (كعدم المدعى)  
 على مولاه (عتقه) اعدم  
 تكرار رقه (و) أما (في  
 الامنة) ولو ساء (واهدد  
 الكافر) فانه تكرار رقه ما  
 بالاق حلف مولاهما  
 (على الحاصل) والحاصل  
 اعتبار الحاصل الاضرر  
 مدعى سبب غير متكررة  
 (وصح فداء العيين والصالح  
 منه)

وجبه لذلك في التحليف **هـ** وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم يعلم المديون انه لا يتوقف على قبوله **هـ** (أقول) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه بحمل نظر لان المدعى هو ايضا مجموع الدين فلوا ريدتسوية بالخلاف عليه لا كفتي في الخلاف بالنظر ما تعاون ان أبناكم قبضه فزيادة النقط ولا شيء منه تدل قطعا على ان المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظرا للغريم وشدة نقته عليه ويجوز ان يكون وجهه زيادة ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يتجاوز فاراد بالبقاء الا برأ نظر الى اتحاد ما هما وهو خلاص الذمة **هـ** وفي البحر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في الخزانة ادعى على آخر انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق لا احتمال انه خرقه وأداه ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان بسبب ارض من النقصان يحلف ماله عليه **هـ** هذا القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كاذم القاضي يبين قيمته ومقدار النقصان ثم تقرّب عليه اليقين وكذلك **هـ** هذا في هدم الحائط أو فساد متاع أو ذبح شاة أو نحو **هـ** \* ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لاني انظر اليهين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت فان اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان اليهين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا مع قولهم هتاني تغليظ اليهين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صار ثانيا ولم أر عنه جوابا بل ولا من تعرض له **هـ** قال الرمي اذا تأمل المتأمل وجد التكرار التكرار المدعى فليتأمل **هـ** يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فلهذا فيجب ان يحلف انهم عليه الاحتياط (قوله خلافا للثاني) فقال اليهين تسعة وفي الحق المدعى فيجب مطابقتها للدعوى والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا بان يقول المطلوب عند طلب عينه قديم الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف فينتقل على الحاصل ط وقد مرنا الكلام عليه مستوفى (قوله نظر للمدعى عليه) أي كما هو نظر للمدعى وهذا لتبليغ قول الامام والثالث وهو ما شئ عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يحلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقائه بعد البيع أي وادائه أو برائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغليظة فلو حلف على السبب لكان حائثا ولو ادعى الواقع بعد السبب لكان اثباته فيه ضرر بذلك فيكون في التحليف على الحاصل نظر للمدعى عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقائه) أي في البيع وادائه أو برائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان اليهين كما تقدم شرعت لرجاء التكرار فاذا حلف على السبب الذي يرتفع برفع فشكل وأقر بالسبب ثم ادعى الرافع لا يقبل منه فيتضرر بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على السبب) بان يحلفه بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطابقة لذلك الثاني في العدة وقد تقدم تفصيله موضعا فاراجع اليه (قوله كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبنوتة) قيد بهما لان في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستخلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق أبو السعود (قوله لكونه شافعا) ظاهر كلام المصنف والصدور الشاهدان معرفة

== خلافا لما في البحر للمدعى عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقائه (الاذا لزم) من الحلف على الحاصل (ترك) النظر للمدعى فيجب بالاجماع (على السبب) أي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبنوتة والنكاح لبراهما) لكونه شافعا اصدق حلفه على الحاصل في معتقده

أوجد الله لكاح بعد الابانة قال في البحر ولم يسـ. توف المواق رحمه الله تعالى المسائل المقررة  
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهم \* وفي منية المني المدعي عليه الاف يحلف  
بالله ماله قبلك ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الاف الادره ما فيكون صادقا اه وفيما  
ذكره الاسيحياني في التصديق على الوديعة اذا أنكرها المدعي عليه يحلف على صورة انكاره  
بالله ليس له عندك شيء ولا عليه كدين وعندي أبي يوسف بالله ما أودعه ولا باعه ولا أقرضه  
قصورا والصواب ما في الخزانة \* وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال  
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استمركها ما أولد انسانا  
عليه ان يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولله قبلك حق  
منه احتمالا اه \* ومنهم ادعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف  
بالله ما هذا العين ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان  
أقر المدعي عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعي كاف احضاره لبشر اليه وان أنكر كونه  
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله - هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك  
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة \* ومنهم ادعوى اجارة الضيعة أو الدار أو الخانوت  
أو العبد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله ما يملك وبين هذا المدعي اجارة قائمة  
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعي ولله قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة \* ومنها  
ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل امرأته معها وانها اختارت نفسها أو أنكر الزوج  
فالمسألة على ثلاثة أو جهه اما أن ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على  
الحاصل بخلاف لانه لو - ان ما هي بائن منك الساعة ربما تناول قول بعض العلماء ان الواقع  
بالامر بالدرجى فيحلف على السبب ولكنه يحتاط فيه للزوج بالله ما قلت له امضا آخر تزوج  
تزوجتم امرأتي بيدك وما تعلم انم اختارت نفسها بكم ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر  
اختيارها يحلف بالله ما علم انم اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله  
ما جعلت امرأتي بك - هذه بيدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان  
الزوج - ان بطلاقها ثلاثا أن لا يقبل كذا او قد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة \* ومنها ان  
ما ذكره في حاف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد قدمناه قريبا \* ومنها ان دعوى الكفالة  
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم مخبزة أو معاملة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو اجازها  
في المجلس واذا حلفه بحلفه بالله ماله قبلك - هذه الاف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى  
لا يتأوله كذالة أخرى وكذا اذا كانت كذالة تعرض بالله ماله قبلك - هذا الثوب بسبب هذه  
الكفالة وفي النفس بالله ماله قليلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في  
الخزانة \* ومنها تحليف المستحق قال في الخزانة رجل أعاد ابنة أو أברה أو أودعها لغير مدع  
وأقام بينة انم لا يقضى له شيء حتى يحلف بالله ما بعث ولا وهب ولا أذنت فيه - ما ولا هي  
خارجة عن ملكك للعالم \* ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم  
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد مناص كقيمة تحليف مدعيه على  
الميت \* وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الايفاء لا البراءة فلا

قوله قصور وهو مبدأ  
خبره قوله فيما تقدم وفيما  
ذكره الاسيحياني اه منه

على الحاصل صرح و ذكر خمس الاثمة الخلو في رواية أخرى عن أبي يوسف ان المدعى عليه  
لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضيان وهذا  
أحسن الاقوال عندى وعليه **أكثر الفضاة** (يقول الحقير) وكذا في مختارات التوازل  
اصحاب الهداية انتهى وقال نضر الاسلام البرزوى الا لا أتق أن يفوض الامر الى القاضي  
فيحلف على الحاصل أو السبب أي - ما رآه مصلحة كافي الكافي ومافي المتن ظاهر الرواية كافي  
الشروح واعترض على رواية عن أبي يوسف بان الاثني التحليف على السبب دائماً ولا اعتبار  
لشعره رضي الله عنه لوقوع فعل المدعى اليقين وان يجوز فعل المدعى عليه اليقين وأجيب بأنه قد لا يقدر  
عليه او انهم ممن يقدم على اليقين القابضة فاللا تقي التحليف على الحاصل كى لا يطل الحق قال  
ابن جندب ما ذكره المعتز اعتراض على قول أبي يوسف بأنه لا فرق في ذلك بين التعريض  
وعنده ولا يندفع بهذا الجواب (قوله أي بالله ما بينك وبينك كساح قائم) ادخال النكاح  
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عنده ما غفله من صاحب الهداية والشارحين  
لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف بالنكاح الا أن يقال ان الامام فرع على قوله - ما كفر به  
في المزارعة على قوله - ما بجر أو يقال انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال كما  
نقل عن المقدسي ولكن ذكره في اليه مقبولة أيضاً ثم قال - وهذا بعيد لان الظاهر انه يحلف  
عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتمام اه (قوله وما  
بينك وبينك كساح قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المشعري اذا ادعى  
الشرا فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب  
الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعته وار لم يذ **ك** والمشعري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا  
أضره استخافه بالله ما يملك قبض هذا الثمن ولا تسام هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء  
حلفه بالله ما بينك وبين هذا شرا قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشرا مع نقد الثمن دعوى  
المبيع ما كماله مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع  
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع نفى وليست بدعوى العقد وله - هذا تصح مع  
جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رده الآن) المواب مافي الخلاصة  
ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله  
أو بدله لان المغصوب لو كان هالك لا يجب على الغاصب رد عينه له هذا ذلك بل يجب عليه رد  
مثله لومثله أو قيمته لو قيمته هالك حلفه بالله ما يجب عليك رده وكان ذلك بعد هلاكه وحلف على  
ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رده ولا رد بدله ليم حالة قيام  
المغصوب وهلاكه فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رده وان ادعى عليه  
ان المغصوب قد هلك في يده ويريد تضمينه حلف بالله ما يجب عليك بدله وانما عير بالبدل ليم  
المثل لومثله او القيمة لو قيمتها (قوله وما هي بائن منك الآن) هذا في البائن الواحد وما اذا  
كان بائناً لا يحلف بالله ما طلقته **ب** لا مافي النكاح الذي بينك وفي الرجعي يحلف بالله تعالى  
ما هي طالق في النكاح الذي بينك وهو - نى قوله الآن قال الاسيحي يحلف بالله ما طلقتهما  
ولا تأني النكاح الذي بينك (قوله وما بعته) أى أو ما غصبت أو ما طلق لا احتمال انه رده

(أى بالله ما بينك وبينك كساح قائم  
و) ما بينك وبينك كساح قائم وما  
يجب عليك رده) لو فاعما  
أو بدله لو هالك (وما هي  
بائن منك) وقوله (الآن)  
منعاق بالجميع - كين  
(في دعوى نكاح وبيع  
وغصب وطلاق) فيه ألف  
ونشر لا على السبب أى  
بالله ما نكحت وما بعته =

يتم لانه يصبر كانه قال احاف وذلك لا يكون عينا افاده الاتقاني قال في الشرح الجارية ولا بقوله  
 بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرار الاعمى ١١ (قوله فاذا اومأ برأسه أي نعم صار  
 حافا) وان أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قتيبة (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله  
 والافشارته) ويأمل معاملة الآخر عبد البر (قوله ولو أعمى أيضا) أي وهو أصم آخر  
 (قوله فابوه الخ) مراده به ما يم الجدة كما ان المراد بوصيه ما يشمل وصي الجدة افاده عبد البر  
 وظاهره انه يتصرف عنه فان كان كذلك فانه يكون مخصصا لما تقدم من قوله ان النيابة لا تجري  
 في الحاف كذا افاده بعض الفضلاء لا يمكن صرح العلامة أبو الهود بانه مستثنى من قوله -م  
 الحاف لا تجري فيه النيابة وهو ظاهر في انه يحاف أبوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه  
 القاضي) الصواب نعم من نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم من سبق ذكره عبد  
 البر وهل يختلفون على العلم لانه كونه مائة عاق به حق الغير أو على البت يجرط (قوله  
 بحر) قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم  
 لا يحضر هابل كان أولى لما في التنازع خالية بذكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث  
 انه مجمع الشياطين والظاهر انهم اتهموا بالمرادة عند الاطلاق وقد أفتيت بتعزير مسلم  
 لازم الكنيسة مع اليهود ١٢ (قوله في دعوى سبب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكمه ما أوجب  
 ضمان وقبلة لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه ملك فاليمن عني  
 الحكم بالاختلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد اقلان هذا ولا شيء منه كافي العمادية (قوله  
 يرتفع) أي يرتفع كالأفالة والطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة  
 دعوى المدعي بحر - ذاع عنه الاصطلاح امامه غناء للغوى فالخاص من كل شيء ما بقي  
 وثبت وزهد ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يحاف على الثابت والمستقر  
 الآن ويكون قوله أي على صورة الخ نفسه يرمزاد وانما كان على صورته لان المنكر  
 يقول لم يكن بيننا يسع ولا طلاق ولا غصب والخاص ان التحليف على الحاصل نوع آخر  
 من كيفية اليمين وهو الحاف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك ان السبب اما ان يكون  
 مما يرتفع برفع أو لا فان كان الثاني فالتحليف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان  
 تضرر المدعي بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عند أبي يوسف كما سيأتي  
 مفصلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتجاني على السبب  
 جع ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعي ديناً أو ما كافي عين أو حقة في عين وكل منها على  
 وجهين اما ان يدعيه مطلقاً أو بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذ كر سببه يحلف على الحاصل  
 ماله قبل ذلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملك كافي عين حاضر أو حقة في عين حاضر ادعاه مطلقاً  
 ولم يذ كر سببه يحلف على الحاصل ما هذا العبد اقلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً  
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب يسع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يحلف  
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصبت ما استقرضت ما أودعت ما نيرت منه  
 كافي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكرة الا عنه تضرير  
 المدعي عليه نحو أن يقول أجم القاضي قد يبيع الانسان شياً ثم يقبل خبة فيحلف القاضي

فاذا اومأ برأسه أي نعم صار  
 حافا ولو أصم أيضا كتب  
 له الجيب بخطه ان عرفه  
 والافشارته ولو أعمى أيضا  
 فابوه أو وصيه أو من نصبه  
 القاضي شرح بهيانية  
 (ولا يحلفون في بيوت  
 عبادهم - م) الكراهة  
 دخولها بحر (ويحلف  
 القاضي) في دعوى سبب  
 يرتفع (على الحاصل) أي  
 على صورة انكار المنكر  
 ونسره بقوله

تخاشيا عن نشر ملك الغيرة في التعظيم وذكر الخصاص انه لا يختلف غير اليهودي والنصراني  
 الابائيه واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر الامم من تعظيمها ولا ينبغي ذلك بحسب الاف السكاكين  
 لانهم ما من كتبته تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الخصاص واهما  
 فان قلت اذا حان الكافر بالله فقط ونكل عماد كرهل بكنيه أم لا قلت لم ادر صريحاً وظاهر  
 قولهم انه يغفل به أنه ليس بشرط وانه من باب التغليب فيمكن بالله ولا يعطى عليه بالنكول عن  
 الوصف المذكور اهـ (قوله اختصار) قال فيه بعد قول المتن ويستحلف اليهودي الخ ولو اقتصر  
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وانما يغفل ليكون أعظم  
 في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليمين السكانية اهـ (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان  
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان وينسب اليه من يتدين بعبادته  
 على انظاره فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنماً أو وثناً أو غيره اهـ (قوله  
 لانه يقربه وان عبد غيره) أي بعبادته ان الله تعالى خالقه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى واتن  
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله وجزم ابن السكال بان الدهرية) بفتح  
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بعدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام  
 تدفع وأرض تباع وما يملك الا الدهر قال في القاموس الدهر قديعة في الاسماء الحسنى والزمن  
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهرى ويضم القائل ببقاء الدهر (قوله لا يمتدونه  
 نهالي) وان قالوا ببقائه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء  
 خمسة الرب والدهر والفلک والعناصر والقراخ أي الثلاثة ورأى العالم فالزهر الخالق اها ٣ وهي  
 قديمة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعلمه فيماذا يحلفون) قلت يحلفون  
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن المبسوط الحروف والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح  
 والكافر والمسلم في اليمين سواء لان المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في اعتقاد الحرمة في  
 اليمين السكانية سواء اهـ (أقول) والزنديق والمباحي داخلون تحت المشركين اذ قد سبق في  
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار نحلهم سوى كفرهم  
 فلم يلزموا بالواجب الوجود لله تعالى نقداً عما يقول الظالمون ولا ينبغي من الانبياء ولم يقدروا  
 على اظهار ملهم الحقوا بالمشركين فيعدون منهم حكماً على انه قد صرح في بعض الكتب أنهم  
 يقرون به تعالى ولكن ينفون القدرة عنه تعالى فظهر ان الكفرة بآمرهم بعبادة الله تعالى  
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستحلفون بالله تعالى سواء كان المستحلف عن بعبادة الله  
 تعالى أو لا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله تعالى يعلمه فاذا حان به **ك** اذا بالله تعالى يقطع  
 دابرهم ويجعل دياره بلاقع أي خالية وحيث فلا معنى لقول الشارح قلت الخ تامل (أقول)  
 وهذا كما يختلف السكاكين كما مر من أنهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي  
 المقدس لانهم ما من كتبته تعالى قال في شرح الاقطع أما الصائبة ان كانوا يؤمنون بأدريس  
 عليه السلام استحلوا بالذي أنزل الصحف على ادريس عليه السلام وان **ك** كانوا يعبدون  
 الكواكب استحلوا بالذي خلق الكواكب اهـ انقاني ولا تنس ما قررته (قوله أن يقول  
 له القاضى عليك عهد الله) ولا يقول له تحلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يميناً ولو أشار

اختصار (والوثني بالله تعالى)  
 لانه يقربه وان عبد غيره  
 وجزم ابن السكال بان  
 الدهرية لا يمتدونه تعالى  
 قلت وعلمه فيماذا يحلفون  
 وبقي تحليف الاخرى أن  
 يقول له القاضى عليك عهد  
 الله وميثاقه ان كان كذا  
 وكذا

٣ قوله فالزهر الخالق اها  
 هكذا بالاصل وتحرر هذه  
 العبارة

وظاهر ما في الهداية ان المتني وجوب التغليظ به - ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط  
 في موضع ان المتني كونه سنة وفي موضع بعد عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليظ  
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان للعا كم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في  
 كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التغليظ بالمكان قال في الكافي قبل لا يجب وقيل  
 لا يشرع لان في التغليظ بالزمان تأخير - في المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في  
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المغليظ به فلا يشرع ~~كذا في التبيين~~  
 والكافي اه قلت وهذا لا يظهر اذا كان على وفق مطلوبه ولو عمل بما قلته المنعوع المكان  
 اولي وعند الشافعي يستحب هذا التغليظ في قول ويجب في قول وبه قال مالك كافي البناية  
 وغيره (أقول) الظاهر ان المذهب عندنا عدم جواز هذا التغليظ وعليه دلائل مشايخنا  
 المذكورة في الشروح وأما سلب حسن هذا التغليظ نارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم  
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) من يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع  
 عند المبرأ وما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند حجرة بيت المقدس  
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيه ان المباح ما لا يتوى طرفاه فيمكن بقوله فهو خلاف الاولى  
 (وأقول) كيف ~~يكون مباحا~~ وفيه زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على  
 من أنكر وهو مطلق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ  
 كما فاده العميق وفي شرح المتني للامام وعند الاثني الاثني لا يجوز ان تغليظ به ما أيضا ان  
 كانت اليمن في قسامة وإعلان ومال عظيم قال الله تعالى وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في  
 حجره وبقراءة الآية المذكورة وهي ان الذين يشكرون بهدايته وأيمانهم ثم تناقلوا الآية ثم  
 يحلف في مكان منها كما في المصنعات (قوله ويستحب اليهودي) قال في المصباح اليهودي  
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع والمضارع من هدى اذا رجع ويقال هدم هود  
 وهو غير منصرف للعامة ووزن الفعل جازم وتوينه وقيل نسبة الى يهودا بن يعقوب (قوله  
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى) أقوله عليه السلام لابن موريا الا عورا نشدك بالله الذي  
 أنزل التوراة على موسى ان ~~كم الزناني~~ كتابكم هذا كافي البحر قال في الميدان ولا يحلف  
 على الاشارة الى مصحف معين أى من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذا  
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف  
 تعظيما لما ليس كلام الله تعالى شربلا لامة أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط  
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل قبطي  
 نصران ونصرانية ويقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصره واهذا قبيل في الواحد - النصرى  
 على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا  
 الدين اه (قوله والجوسى) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تجس اذا دخل في دين  
 الجوس كما يقال تمردا ونصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيغليظ على كل  
 بهتقدمه) لانه يكون ردعاه عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسى  
 مذكورة في الاصل وبروى عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد من أهل الكفر الا بالله خالصا

(بزمان ولا يمكن) وكذا في  
 الحاشي وظاهره أنه مباح  
 (ويستحب اليهودي بالله  
 الذي أنزل التوراة على  
 موسى والنصراني بالله  
 الذي أنزل الانجيل على  
 عيسى والجوسى بالله الذي  
 خلق النار) فيغليظ على  
 كل بهتقدمه فلو كنتم بالله  
 كالم - لم كنتم

قوله قال في المصباح - الخ  
 براجعة عبارة المصباح  
 يظهر لك ما في هذه العبارة  
 اه مصححه



حاشية الزباجي ونذكره من مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحبل. ان قال كل امرأ على طالق. فلا ينوي كل امرأة تزوجها باليمين أو بالهتداء أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وإن ابتداء اليمين يحتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا ينهم المستخفاف. فان قال المستخفاف انما حلفك بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستحلفه بالله والطلاق والعناق والمضى وصدقة ما يملك يقول نعم وينوي نعم من الاتهام وكذا الوكيل له نسألك طوالت وفي نساء العور أو العميان أو العرجان أو المماليك أو الهوديات فيكون له نيته. وإن أراد أن يخاف أنه لم يفعل كذا أو حضر المملوك ليحلف بعتقه قال يضع يده على رأس المملوك أو يظهره ويقول هذا سر به في ظهره. إن كان فعل فلا يعتق المملوك. وإن حلف بعتق المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى بعتقه أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يحتمل أن كان فعله في غير ذلك الموضع. وإن حلف بطلاق امرأته ويقول امرأتي طالق ثلاثا وينوي عملا من الاعمال كالطبخ والغسل أو طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حلف. ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان أن يحلفه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغني عني فإذا قال بلغني عني كذا وكذا فان شاء حلف له بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي تكلم به هذا ولا يسمع به إلا هذه الساعة فلا تم عليه وإن شاء نوى في الطلاق والعناق ما شره حنانه وإن شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوي عدم التكلم ليلان تكلمه منهارا أو عكسه أو ينوي زما غير الذي تكلم فيه. اهـ ملخصا (أقول) الظاهر في ذلك أن الحالف مطلقا أو مالمالو كان ظاهرا فلا ينوي بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به لأن الأيمان منبئة على الافتراض لا على الأغراض كما علم ذلك من كتاب الأيمان فراجع رقبوله ويغافل بذلك (أو صافه تعالى) أي يؤكده اليمين بذلك أو صاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما قلنا. هذا عليك ولا قبله. هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لأن أحوال الناس شتى فتم من يمنع عن اليمين بالتغليظ وينجس عند عدمه فيغافل عليه اهله يمتنع بذلك ولولم يغافل جاز وقيل لا تغليظ على المعروف بالصلاح ويغافل على غيره وقيل يغافل على الخطيئة من المال دون الحقير عيني (قوله وقيله) أي قيد بعضهم التغليظ (قوله بفاسق) أي إذا كان المدعى عليه فاسقا (قوله ومال خطير) أي كاذب كزنا كما بينه في خزائن المقتزين وتبيين الحقائق (قوله والاختبار فيه) أي في التغليظ لما علمت من أنه جائز ويجوز راجع الضمير إلى أصل اليمين أي الاختبار في اليمين بأن بقوله قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن الحلف حق القاضي أي الاختيار في صفة التغليظ إلى القضاء يزيدون فيه ما شاؤوا ونية قصون ما شاؤوا ولا يغفلون لو شاؤوا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفة) أي التغليظ التي ينطق بها (قوله إلى القاضي) أي تقو بضه إلى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا يذكر بحرف العطف ويجتزئ عن عطف بعض الأسماء على بعض والاعتداد باليمين ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونسكت عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لأن المستحق يمين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزباجي وقد مناه قريبا فلا تنسبه (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع

(و يغافل بذلك أو صافه تعالى) وقيله بعضهم بفاسق ومال خطير (والاختبار فيه وفي صفة إلى القاضي) لا ويجتنب العطف كى لا تنكروا اليمين (فولو لقه بالله) ونسكت عن التغليظ لا يقضى عليه به) أي بالنكول لأن المقصود الحلف بالله وقد حصل زباجي (لا) يستحب التغليظ على المسلم

المصنف حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعناق وان الخ المصنف) أي  
داوم على طلب العين بمـ ما ومثل الطلاق والعناق الحج كافي العناية وقد قصد بهم هذا مخالفة  
المصنف في الدرر حيث قال الا اذا الخ المصنف وسماه في المكافى بقيل وكذا في الهداية فان  
ما مضى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التحليف بمـ ما حرام) بل في القهـ ستأتي  
عن المصنفات المختلفة وفي كفه اذا قال حلفه بالطلاق وقدمنا الكلام قريبا على ما لو حلف  
بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال وسـ يأتي في كلام الشارح (قوله وقيل ان  
مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنية وان مست الضرورة يبقى ان الرأي فيه  
للقاضي (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر) تبع فيه المصنف وصاحب البحر  
وهو عجيب فان صاحب المنية صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لظاهر (قوله  
والا فلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة طمأنينة خاطر المدعى اذا حلف فربما  
كان مشتبهيا عليه الامر انـ سـ بار ونحوه فاذا حلف له به ما صدقه اه وفي شرح الملتقى عن  
البنافلاني الاقرار بالمدعى اذا حلف زعمه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلا بعدم  
اعتبار ذلك كله فاذا طالب حلفه به بما يمتنع ويقر بالمدعى (قوله واعقده المصنف) حيث  
قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التحليف انما يقصد لنتيجته واذا لم  
يقض بالنكول عنه فلا يفتي الاشغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام بصان عن  
الافعال والله تعالى أعلم بالصواب اه لكن عبارة ابن الكمال فان الخ المصنف قيل يصح بمـ ما  
في زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه ثم عاود فوضى عليه  
بالنكول لا ينفذاتهت واستشكل في الهداية بانه اذا امتنع عما هو منهى عنه ثم عاود كيف  
يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منهى عنه ثم عاود ذلك البعض يقول انتهى فنزهي  
ومثل ما في ابن الكمال في الزياحي وشرح درو البحار وظاهره ان القائل بالتحليف بمـ ما يقول انه  
غير مشروع ولكن يعرض عليه اهـ يمتنع فان من له ادنى ديانة لا يحلف بمـ ما كاذبا فانه يؤدي  
الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او ماسا كهما بالحرمان بخلاف العيين بالله تعالى فانه يتساهل به  
في زماننا كثيرا نأمل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم  
قيام الدين) لاحتمال وفائه او ابرائه او هيبته منه وهذا التفصيل هو المقتضى به كافي شرح عبد البر  
ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه) \* أقول تقدم قريبا  
قوله ويظهر كذبه باقامته الوادعاه أي المال بلا سبب خفاف وان ادعاه بسبب خفاف ان  
لا دين عليه ثم اقامها لا يظهر كذبه بل وازانه وجد القرض ثم وجد الابرار والافعال وعليه  
الفتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام وبحت المقدسي فيه والجواب عنه فراجع ان شئت  
(قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادعاه بلا سبب خفاف  
الخ وانما اعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا كذا الخلاف  
بين محمد وأبي يوسف وهو كالشرح للعبارة المقدمة فقد بين به ان اطلاق الدرر على قول أحد  
الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة النامة بعد العبارة الفاصلة كما قالوا في عطف العام  
على الخاص لا يحتاج الى نكتة ما فيه من زيادة الفائدة نأمل ٢ قال العلامة الشلبي في

(لا بطلاق وعناق) وان  
الخ المصنف وعليه الفتوى  
تناوخانية لان التحليف  
بمـ ما حرام خانية (وقيل  
ان مست الضرورة فوض  
الى القاضي) اتباعا لبعض  
(فلا حلفه) القاضي (به)  
فذلك فوضي عليه بالمال  
(لم ينفذ قضاؤه) (على قول  
(الاكثر) كذا في خزنة  
الفتن وظاهره انه مفرع  
على قول الاكثر ما على  
اقول بالتحليف بمـ ما يعتبر  
نكوله ويقضى به والا فلا  
فائدة بجر واعقده المصنف  
قلت ولو حلف بالطلاق أنه  
لا مال عليه ثم برهن المدعى  
على المال ان شهدوا على  
السبب كالاقرار  
لا يفرق وان شهدوا على  
قيام الدين يفرق لان السبب  
لا يستلزم قيام الدين وقال  
محمد في الشهادة على قيام  
المال لا يبحث لاحتمال  
صدقه خلافا لابي يوسف  
كذا في شرح الوهبانية  
للشربلاني وقد تقدم

٢ مطالب

مسائل ذكرها المصنف في

آخر كتاب الخليل

تعالى المراد بالظلم الصلح ومعناه كذب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفسه  
 الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتاوى الانقرو به يعني أضرحتني  
 ثم استخلفني ومنه في الحامدية (قوله لم يدب من كان حالنا) صدره كما في الجوى لالتحلفوا  
 بآياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حالنا الخ ولم يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه  
 السلام مع عري يحلف بآية فقال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالنا فليحلف بالله  
 أو أيمعت رواء البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه  
 وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواء النسائي عني (قوله وظاهره) أي ظاهر  
 قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به الم  
 يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان افظ الحلاله جامع لجميع الاسماء  
 والصفات حتى يصح بعضهم انه الاسم الاعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيتمصر عليه  
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التمثيل لما لم في كتاب الايمان انه ينعقد الحلف بكل اسم من  
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به او قد صرحوا انه لا يبدل على ذلك قال في خزنة  
 المفتين متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان عينا ولو اداوا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون  
 ثلاثة أيمان اه فهذا صريح بان الرحمن الرحيم عين تامل ومثله في التبيين فانه قال ويحترز  
 عن عطف بعض الاسماء على بعض كى لا يتكرر عليه اليمين ولو أمره بالعطف فاقى بواحدة  
 ونكّل عن الباقي لا يقتضى عليه بالتكرار لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه  
 وبصرح الشارح به في قوله ويحتمل العطف كى لا يتكرر اليمين وفي كتاب الايمان والقسام  
 بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة  
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه عينا وكذا ما ثبت في الحديث ورب  
 الكعبة ونحوه يقتضى ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون عينا على انه  
 صرح في روضة القضاة بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر أسمائه تعالى وأما المصنف في  
 الحديث الشريف بالنسبة الى الحبلى والطاغوت ونحوهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم  
 بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر  
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للعصر كما في الحديث لله  
 لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من أسمائه لذاتية أو الصفة ذاتية فقد انتفى  
 الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب  
 الايمان فرق من هنا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم اصرح بحاجر) حيث  
 قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحلف بغيره هذا الاسم فلو حلف به بالرحمن والرحيم  
 لا يكون عينا ولم اصرح بما اه قال العلامة المقدسي فيه تصور لو جرد النص على خلافه فقد  
 ذكر في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين وبديل عليه قواهم فيما  
 اذا غلط بذلك الصفة يحترز عن الانبان بالواو لا تنكر واليمين ونصه هنا في تحليف الاخرس  
 ان يقال له عهدا لله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة  
 القضاة بان الرحمن للرحيم وسائر أسمائه الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والمحب من

الحديث من كان حالنا فليحلف  
 بالله تعالى اوليدرو هو قول  
 واقه خزنة وظاهره انه لو  
 حلفه بغيره لم يكن عينا ولم  
 اصرح بحاجر

الشهود وغيره اه وفي الجرح من الزيادة ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن  
 للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما  
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٢ وفي تعاقب استاذنا لو كان المدعى عليه امرأه  
 فان الطالب لا يلزمها بئسها بل يستاجر امرأه فلازمها وفي اول كراهية الواقعة رجل  
 له على امرأته حق فله ان يلزمها ويحسب معها او يقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان  
 هربت ودخلت خربة لا بأس بذلك اذا كان الرجل بأمن على نفسه ويكون بعيداً من يحفظها  
 بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة واثار لا يلزمه الى لا يلزم المدعى لما في خزنة المفتين اذا  
 كان المدعى عليه متلافاً وابي اعطاه الكفيل بالمعنى ٣ فلمدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه  
 كفيلاً وان كان المدعى ضعيفاً فمن ملازمته يضع ذلك الشيء على يد عدل اه وظاهر  
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وكيفية ان يتم ان يسكن حيث سكن  
 وفي المصباح دار حول البيت يدور دوراً ودوراناً طاف به ودوران القلح تواتر حركته بعضها  
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أى كلما تعلقت به حل توقف  
 ثبوت الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم توقف على الاول وهكذا اه (قوله مع عدم  
 التكفيل) فان لم يأت ببينة امره ان يتجلى سبيله ولا يقبل دعونه الا باحضار البينة كما لا يخفى  
 (قوله الا ان يكون الخصم غريباً او مسافراً) وأى نفسه يبرأ واشار به الى أن حكم المقيم  
 مر يد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)  
 أطلق في مع عدم المجلس القاضي فشمس ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة كذا  
 في البرازية (قوله دفعاً للضرر) باخذ الكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا اعلاه في الهداية  
 لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضراراً به يمنع من السفر ولا ضرر في هذا المتدار  
 ظاهراً (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرجه من غداً متلافاً لوعلم أن السفر قبل انتم المجلس  
 القاضي يكون التكفيل الى وقت السفر دفعاً للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله  
 او يستخبره فقامه) بان يبعث اليهم أميناً فان قالوا أعدت للخروج معناه فله الى وقت الخروج  
 بحج (قوله لا بينة لي الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد عين كما اشار اليه  
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل العين لا بينة لي فكان المناسب أن يذكرها هناك  
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان العين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادلة كما مر (قوله فهمي  
 شهود وزور) لان الشهادة تنهق بالشهود ويجب عليهم أدائها وان كتمها وهذا القول منه  
 لا يثبت زوراً عدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا نهج جرح مجرد (قوله أو قال) أى  
 المدعى (قوله حلفت) ببناء الخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يحلف عند  
 غير قاض الخ اسكن هناك العين من المدعى وقدمنا الكلام عليه هناك (قوله فأنكر المدعى)  
 أى مدعى الدين (قوله ولا بينة له) أى المدعى الا بصال (قوله فطالب بعينه) أى عين الدائن (قوله  
 وقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حق في الختم) المراد به والله تعالى أعلم المتدفقة  
 قال في القاموس ان الختم كخبر آلة ينفق فيها فراجع ط (أقول) ولعله المعد الذي بعد عليه  
 الصبارفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقصود اضرار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

٣ مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

مطلب فيما لو كان المطلوب

الثقة قال في البحر وفهم في الصغرى بان لا يحنى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار  
معروفة وحائوت معروف لا يسكن في بيت بكر أو يتركه ويهرب منه وهذا شيء يحفظ جدا  
وينبغي ان يكون القضية ثقة بوظائفه بالوقوف وان لم يكن له مال في دار أو حائوت لانه  
لا يتركها ويهرب انتهى وفهم في شرح المنظومة بان يكون معروف الدار والتجارة ولا  
يكون لحواصم وقابا لخصومة وان يكون من أهل المصرا لا غريبا اه قال الحوى وكذا  
العسكري فانه لا يهرب ويترك علوفته من الديوان والحاصل ان المدا على الامن من الهروب  
اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنقه  
بأمر المدعى أو لا يأمره فان لم يصف الكفاية الى المدعى بان قال أعط كفيل لا بنقه بل يقل  
لأطالب ترجع الحقوق الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغير أو لو سلم الى المدعى فلا  
وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن طالب المدعى من القاضي  
وضع المنقول على يد عدل ولم يكن بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه  
القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل اه قال  
في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقد ما خلافة وفي أبي السعد عن الحوى عن المقدسي  
التصريح بانه من العقار اه (أقول) وقد منا الصحيح من ذلك فلا تنس في الخزانة اذا أقام  
بينة ولم ترك في جاريه يضعها القاضي على يدا من ثقة حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد  
المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سأل المدعى من القاضي وضعها اه وانما أخذ الكفيل  
بغير الدعوى استصا تالان فيه نظر الامدعى واپس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان  
الحضور مستحق عليه بغير الدعوى فصح التكفيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله  
ولو وجبها) ضد الخامل والوجه من له حظ ورتبة والخامل من خمل الرجل خولا من باب  
قد ساقط النباهة لا تلهه مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى الحقود عن محمد ان الخصم  
اذا كان معروفا أو المال حقيقا والظاهر من حاله انه لا يحنى نفسه بذلك القدر من المال  
لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم ناقبت الكفاية بثلاثة أيام وفهمها  
ليس لأجل ان يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل  
الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الابد منه بل هو لم يحنى لكن لو عمل يصح وهنا للتوسعة على  
المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يهجز المدعى عن اقامته وانما يسلم الى المدعى بعد  
وجود ذلك الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى  
القاضي (قوله لازمه بنفسه) أى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في  
المسجد لانه ينفى بالذكر به ينفى بجر وفيه ويبحث معه أمينا يدور معه ورأيت في الزيارات ان  
الطالب لو أمر غيره بالزعة مديونة فلم يدون ان لا يرضى بالامين عند أبي حنيفة خلافا لما  
يناهى على التوكيل بالرضا الخصم لكنه لا يجيبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه  
بنفس الدعوى ولا يشغل عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه ٢ واذا انتهى المطلوب  
الى داره فان الطالب لا ينعده من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره اه  
وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجبها أو المال حقيقا  
ظاهر المذهب عني  
(بنقه - ثلاثة أيام) في  
الصحيح وعن الثاني الى  
مجلسه الذي في صحيح (فان  
امتنع من) اعطاه (دلائل)  
الكفيل (لازمه) بنفسه  
أو أمينه

٢. طالب هل للطالب ان ينعده  
من دخول داره ان لا يذن له  
بالدخول معه

محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق في العين  
 مرتب على الجزع عن اقامة البيئة لانه يكون حقه دون عيني أي فلا تكون العين حقه دون  
 الجزع (قوله خلافا لهما) لان العين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا  
 يمينه حين سأل المدعي فقال ألا كنت حنة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لا يمينه فقال يحلف  
 ولا يمين فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك الا هذا شاهدك أو يمينه فصار العين حقه الا لضافته  
 اليه بلام التملك فاذا طالب به بيمينه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله عليه وسلم انما  
 جعل له اليمين عند فقد البيئة قال في الجزع اخفاف النقل عن محمد بنهم من ذكر مع أبي  
 يوسف كالزبلي والمصنف ومنهم من ذكر مع الامام كالحواشي (قوله وقد روي في المجتبى الغيبة  
 بعد السفر) قال فيه يمتنع غائبة عن المصالح عن أبي حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسيرة سفر اه  
 فقد حاشاه ما نقله المصنف عن ابن ملك من ان في الغائبة عن المصالح (قوله وبأخذ  
 القاضي) أي بطالب المدعي كما في الخاتمة وفي الصغير هذا اذا كان المدعي عالما بذلك أما اذا  
 كان جاهلا فاقاضي بطالب رواد ابن سماعة عن محمد بن جرير والمراصد بأخذ القاضي كقبلا أي  
 من عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس انه لو اعطى كقبلا  
 بنفسه برضاء اتفاقا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما يجبر بالمالزمة فيئخذ  
 لا حاجة للتقديم هذا وليس مذكور في الدرر ولا في شرح الكنز تأمل (قوله في مسئلة المتن)  
 وهي قال المدعي لي يمينه حاضرة الخ وقيل بدينه لانه لو قال لا يمينه لي أو شهودي غيب لا يكفل  
 لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) اما فيما يسقط به كالحودود والقصاص  
 فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في البحر ادعى القاتل ان له يمينه حاضرة على العفو واجل  
 ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت باليمينه وقال لي يمينه غائبة يقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفي  
 الاستحسان يؤجل استعظاما لمر الدم انتهى قال الرمي وهن قضى الاطلاق ان دعوى  
 الطلاق كدعوى الاموال وان احتاطوا في التزوج لا تباع استعظاما لمر الدم ولذلك ثبت  
 برجل وامرأتين اه (قوله كقبلا ثقة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكيل لا يخصصه قال في  
 الكافي وله ان يطالب وكيل لا يخصصه حتى لو غاب الاصل يقيم البيئة على الوكيل فيقضى عليه  
 وان أعطاها وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاها كقبلا بنفس الوكيل له ان  
 يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعي دينان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون  
 الوكيل فلو أخذ كقبلا بالمال له ان يطالب كقبلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من  
 الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعي منقولا له ان يطالب منه مع ذلك كقبلا بالعين  
 الحضرها ولا يفيده المدعي عليه وان كان عاقرا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التخييب  
 وضع ان يكون الواحد كقبلا بنفسه ووكيل بالخصومة لان الواحد يقوم بهما فلو اقروا غاب  
 قضى لانه قضاء اعانة انتهى وفيه ولو اقيمت البيئة فلم ترك فغاب المشهود عليه فزكيت لا يقضى  
 عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف انه يقضى انتهى  
 واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي  
 البحر عن الصغير لو أبا اعطاه الوكيل بالخصومة لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو  
 حاضرة في مجلس الحكم  
 لم يحلف اتفاقا ولو غائبة  
 عن المصالح اتفاقا  
 ابن ملك وقد روي في المجتبى  
 الغيبة بعد السفر  
 (وبأخذ القاضي) في مسئلة  
 المتن فيما لا يسقط بشبهة  
 (كقبلا ثقة) يؤمن هروبه  
 بحر في حفظ (من حصه)

البتات فاذا امتنع عما أطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعى ما فعل  
المورث فلو وجد ما يطابق له البتات على البتات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري  
فيها النيابة فلا يحلف على البتات والمشتري والموهوب له اصل بنفسه فيحلف عليه انتهى  
(قوله) ويحلف باحد القود أي من ذكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عمي أي  
سواء كان في النفس أو لا طراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقص أماعنده فلان  
النكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله باهره يجب عليه القصاص في رواية وفي  
أخرى الدية ولو قطع يده باهره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يساح اعدم القائدة أماما فيه فائدة  
كاقطع لالا كذا وقطع السن للوجع لا يثبت به له وأماعنده ما فانه وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة  
ولا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله) ويحلف أي  
عنده الامام فبإمران الدعوى وفي الشاي عن الاتفاق أي ويموت - وعالان النفس لا يسأل بها  
مالك الاموال فلا يجري فيها البذل الذي هو مؤدى الازكار واذا امتنع القصاص والعين  
حق مستحق يحبس به كافي القسامة فانهم اذا نكلوا عن العين يحبسون حتى يقرأو ويحلفوا  
وفي الخانية في كيفية التعليف بالقتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ما عليك دم  
ابنه فلان مثله لا ولا قبلت حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله  
ما قامت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يحلف على  
الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولا له عليك حتى يسميها وكذلك في الشجاج والجراحات  
التي يجب فيها القصاص اه (قوله) وفيما دونه أي دون القود من الاطراف (قوله) يقتص  
منه أي عنه أي حنيفة رحمه الله تعالى كاعلم بما مر (قوله) فيجبر فيها الابتذال أي فتثبت  
بالنكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض النسخ (قوله) خلافهما فانهما قالوا  
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرأ  
بالنسيان ولا تثبت بالنكول كالتقاص في النفس ولان النكول وان كان اقرارا عندهما  
ففيه شبهة اعدم فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص  
لمعنى من جهة من عليه خاصة كما اذا أقر بالخطا والولى يدعى العمد واذا امتنع القود تجب  
الدية وعند الثلاثة يقتص فيهما بعد حذف المدعى كافي العيني واما اذا كان الامتناع  
من جانب من له كما اذا أقام على ما دعى وهو القصاص رجلا وامرأتين أو الشفعة على  
الشفعة فانه لا يرضى بشئ لان المجبة قامت بالقصاص لكن تعدد راسية فاقوه ولم يشبهه الخطا  
ولا يجب شئ ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي العناية (قوله) قال المدعى لى  
بينه الخ) أطلق حضورها فشمخ حضورها في المصير بمسقة المرض وظاهر ما في خزائن القدير  
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى  
لانهم ودلى أو شهودى غيب أو فى المصير اه بجر (قوله) فى المصير أراد به حضورهما فيه أو محل  
بينه وبين المدعى دون مسافة القصر كما يفيد الكلام الاتى وقيد فى المصير وان كان اطلاق  
كلام المصنف متساو لا مالو كانت حاضرة فى المجلس لانه يختلف فيه قال فى البحر أطلق فى  
حضورها فشمخ حضورها فى مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يحلف وحضورها فى المصير وهو

(و) يحلف (باحد القود)  
اجاما فان نكل فان كان  
في النفس حبس حتى يقر  
أو يحلف وفيما دونه  
يقتص لان الاطراف  
خلقت وقاية للنفس كالمال  
فيجبر فيها الابتذال خلافا  
لها (قال المدعى لى بينة  
حاضرة) فى المصير (وطالب  
عين خصمه

على الميت والا يبرهن المدعى وطالب عين المدعى عليه استحلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا على أيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفي من نصيبه ان اقر بوصول نصيبه من الميراث اليه والا يقر بوصول اليه فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاستحلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا هذا اذا حلفه على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا لحلفه فلا تخلفه على الدين ثانيا أي على العلم لاحتمال ظهور ماله فكان فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استحلفه وأقر أو نكل وثبت الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الالبات فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استحلفه على الدين والوصول معا فيل لذلك وعاممهم انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا ودعوى الوصية ٣ على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فلا أن يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون في العيز وبالعلاية لم الاول به ويدعم الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخلفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة انتهى ملخصاً بزيادة (قوله أوعى ما على وارث) صورته أن يقول ان هذا العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويملك بغير حق ولا يئنه له فان الوارث يحلف على العلم درر (قوله اذا علم القاضي كونه) أي العين ميراثاً لا حلف على البت وينبغي ان يخص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمفتي به لا فيكون علمه كعدمه قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكل انظر لما قال في نور العيين نقله عن المحيط البرهاني انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث أو أقر به المدعى أو برهن عليه ولا يحلف بشاوكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم اهـ (قوله أو أقر به المدعى) هو كما سبق في التصوير (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم فان لم يدع القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما علم ذلك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية قال ط ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

أو عيناً على وارث اذا علم  
القاضي كونه ميراثاً أو  
أقر به المدعى أو برهن  
الخصم عليه) فيحلف على  
العلم (ولو ادعاهما) أي الدين  
والعين (الوارث) على غيره  
(بحلف) المدعى عليه (على  
البتات) كوهوب وشرا مدرير

٣ مطلب دعوى الوصية على  
الوارث كدعوى الدين اذا  
أنكرها يحلف على العلم



الحلف عنه بخلاف عكسه. وهذا يحلف فيه ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بما أفقده عنه لعدم  
اعتباره والاجتزاء به فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه (أقول) بشكل قول الرمي بأنه يزول  
الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به - وقول البحر ولا يقضى بشكوله عالين واجبا عليه -  
تأمل واستشكل في السعدية الفرع الاول بأنه انيس كما ينبغي بل لا لا تقى ان يقضى بالنكول فانه  
اذا نكل عن الحلف على العلم ففي البينات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لانه يجوز ان يكون نكوله  
اعلم بعد عدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف - ~~حذر~~ راعن التمسك وارو هو بمعنى ما ذكره الرمي  
واستشكل الثاني أيضا بأنه محل تأمل فانه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب  
عنه بجواب واستشكله الخادى أيضا بان البينات أعم تحققا من العلم ويعتبر في اليمين اتقائهما  
وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص فكيف يقضى بالنكول عن البينات في موضع مع يجب  
عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحلف ان يحلف على العلم اه قال الفاضل به قوب  
باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على  
البيات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزى زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) \*  
عما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه انيس لى شى فى الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت  
وورثة فلا ورثة ان يحلف واو زوجته وابنته على انهما لا يعلمان بشى من تركه المتوفى بطريقه اه  
بحر عن القضية (قوله عنه) أى عن الزبائى (قوله هذا اذا قال المنكول الخ) حكى هذا  
الشمس تانى بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعك كذا اقرده على فقال  
المودع سلمته اليك فالقول للمودع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويعينه على البينات بان يقول  
واقه سلمته اليك اذ معناه النفي وهو انك لا تتحقق عندى شى او مثله وكبل البيوع اذا ادعى قبض  
الموكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخلى فلان اليوم الدار فمر أنه طاق ثم قال انه دخل يحلف على  
البيات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير لكونه ادعى علمه بذلك افاده في البحر (قوله سبق  
الشراء) أى من عمره ولا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يحلف  
زيد المدعى عليه وكأنه جعله نفسا للهاء في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو  
زيد والاولى ان يقول أى خصم بكر وهو زيد قال سبى الوالدرجه الله تعالى تتبع  
الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا ما واه زيد لانه هو المنكول والمكر والمكر  
عليه ويمكن ان يقال ان يحلف باليمين للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه  
لان ولاية التحليف فيه فيكون قوله وهو بكر نفسا للغير في خصمه لكن فيه ركعة اه (قوله  
لما امر) أى من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفرع (قوله كذا اذا  
ادعى ديناً) بان يقول رجل لا تخران لى على مورثك الف درهم فسات وعليه الدين ولا يمينه له  
فيحلف الوارث على العلم درر أى لا على البينات وهذا الوجه في الدين على ما اختاره الفقيه  
وقاضى خان خلافا للخصاف فهم تانى وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدوق دعوى الدين على  
الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليمكون خصما فان أقر بوجوبه سأل عن الدين فان أقر  
به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقرار اعل الميت فيبقى اقراره فى حق نفسه وان  
أنكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يذى

عنه هذا اذا قال المنكول  
لا على بل بذلك ولو ادعى  
العلم حلف على البينات  
العلم حلف على البينات  
كودع ادعى قبض ربحا  
وفزع على قوله ونزل غيره  
على العلم بقوله (واذا ادعى)  
بكر (سبق الشراء) له  
على شراء زيد ولا يمينه  
بالحلف خصمه وهو  
بكر (على العلم) أى أنه  
لا يعلم انه اشتراه قبله لما  
(كذا اذا ادعى ديناً)

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها) هذا ونظائرهما تنهى انه لم يقدمها واخوانه قبيل البيوع مع ان ذكرها هناك لامتناسية له وهو مذكور في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح جمعها في ذلك المجل بعد تميم الكتاب وبلغت هناك احدى وستين مسألة مسائل الحاشية احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث وستين الجبر ستة وزيادة فتدوير البصائر اربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر خمسة وزيادة عليها احدى والاربعون الله تعالى ثمان مسائل من جامع النصوص اربع فصارت تسعة وستين فراجعها غنة ان شئت في آخر كتاب الوفاء قبيل البيوع (قوله أى القطع) في بعض كتب النسخ البتة بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع وان البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت والجمع بفتح ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في البني اوانه كذلك في الانبات (قوله على العلم) أى على نفسه (قوله اقدم علمه بانه لم غيره ظاهرا) فلو حلف على البتات لامتنع عن العيّن مع كونه صادقا فيضرب به طوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقرر عندنا ثانيا دور (قوله يتصل به) أى يتهاق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو اباقه) ليس المراد بالاباق الذى يدعيه المشتري الاباق الكاش عنه انه اذ لو أقبر به البائع لا يلزمه شئ لان الاباق من العيوب التى لا بد فيها من المعاودة بان يثبت وجوده رالبائع ثم عند المشتري كلاهما فى صغره أو كبره على ما سبق فى محله أبو السعود وفى الحواشى السعدية قوله يخلف على البتات بالله ما بق أقول الظاهر انه يخلف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان فى الخلف على السبب يتضرر البائع أو قد يبرأ المشتري من العيب (قوله واثبت ذلك) أى على ما سبق فى محله من وجوده عند البائع ثم عند المشتري الخ (قوله يخلف البائع على البتات) يعنى ان المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو آبق واثبت اباقه أو سرقته فى يده نفسه وادعى انه آبق أو سرق فى يد البائع واراد التحليف بخلف البائع بالله ما بق بالله ما سرق فى يدك وهذا التحليف على فعل الخ بر دور (قوله فرجع الى فعل نفسه) وهو تسليمه سابقا (قوله لانها آكد) أى لان عيّن البتات آكد من عيّن العلم حيث جزم فى الاولى ولم يجزم فى الثانية مع ان فى الاولى انما حلف على علمه أيضا اذ غلبة الظن تبجح له الخلف لكنه اذا جزم بها كانت آكد صورة (قوله ولذا اتفق به طامقا) أى فى فعل نفسه وفعله غيره فلو حلف على البتات فى فعله لغيره اجزاء بالاولى لانه قد اتفق بالا كد (قوله بخلاف العكس) يعنى ان عيّن العلم لا تنكفى فى فعل نفسه ح قال فى البحر ثم فى كل موضع وجبت فيه العيّن على العلم بخلف على البتات كنى وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس واجبا عليه اه قال فى الدرر واعلم ان فى كل موضع العيّن فيه على البتات بخلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط العيّن عنه وفى كل موضع وجب العيّن فيه على العلم بخلف على البتات يعتبر العيّن حتى يسقط العيّن عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الخلف على البتات آكد فيه بطلان بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستش كل الثانى العمادى قال الرمل وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البت ويزول الاشكال بانه مسقط لعين الواجبة عليه فاعنه برفيكون قضاء بعد نكول عن عين مسقطه

ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها (التحليف على فعل نفسه يكون على البتات) أى القطع بانه ليس كذلك (و) التحليف (على فعل غيره) يكون (على العلم) أى انه لا يعلم انه كذلك اقدم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم (الا اذا كان فعل الغير) شيئا يتصل به (أى بالخالف وفرع عليه بقوله) فان ادعى (مشتري العبد) سرقه العبد أو اباقه واثبت ذلك (يخلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما يصح باعتبار وجوب تسليمه سليما فرجع الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها آكد ولذا تعنه بمر مطلقا بخلاف العكس دور عن الزيلعي وفى شرح الجمع

استخلاف كافي العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه  
عليه اليمين يحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الانرس الاصم الاعمى  
يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعد (قوله  
وفرع على الاول) الاول اسقاطه وان يقول وفزع عليه ما باعتبار الماطوف والمطوف عليه  
فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احدهم (قوله فله طالب) اى ظاهراً  
والاثنى الحقيقة خصمه الاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال وفزع على الثاني بقوله ولا يحلف  
الخ لكان اسبغ (قوله احدهم) اشار بذلك الى جواب ما يراد على قوله تلك الاستخلاف حيث  
وقع خبراً عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه وهو وجه له فيجب  
استقباله على ضمير مطابق فيقال لا يكون ولا يحلفون فاجاب بانه مؤول اى تلك كل واحد منهم  
الاستخلاف ولا يحلف وكما يصح التأويل في الخبر يصح في المبتدأ والسر في أنه تلك الاستخلاف  
ولا يحلف احدهم وذلك ان الوكيل وما عطف عليه لما كان له الطالب وقد عجز عن البيعة فيحلف  
خصمه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليه لم فان الحلف بقصد به **التمسك** قول اية قضى به  
والتمسك قول اقرار او بذل كماله لم ولا تلك واحد منهم الاقرار على الاصمى ولا بذل ماله وهو نائب  
في الدعوى قد بع لم حقيقة وقد لا بع لم فكيف يحلف على ما علم له به تأمل (قوله الا اذا  
ادعى عليه العقد) اى عقدي مع أو شرأ أو اجارة لانه يكون حينئذ أصلاً في الحقوق فيكون  
اليمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا يثبت في الحلف بالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعة  
والمراد بالبع قدما ذكر اماعقد التكااح فغير مراد هذا لان الشارح قدم انه لا تحلف في تزويج  
البت مغيرة أو كبيرة وعندهما يستخاف الاب الصغيرة تأمل افاده الخبر الرملى (قوله اوضح  
اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيستخاف) الاولى في المقابلة  
فيحلف (قوله حينئذ) لا حاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى  
عليه العقد فكان الاول مغنياً عنه تأمل نعم كان الاولى بهذا الوكيل بالتمسوة فانه يصح  
اقراره على الموكل فكان ينبغي ان يستخاف على مقتضى قوله اوضح اقراره وليس كذلك في كل  
يستخاف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين ان الوصى اذا  
باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه مبيع فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف  
على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف  
من لا يصح اقراره كالوصى (قوله فان اقراره صحيح) لم يبين اقراره بأى شئ ولا يحل ط اقول  
الظاهر ان اقراره فيما هو من حقوق العقد كالاقراء بعيب أو اجل أو خیار للمشتري (قوله  
الافى ثلاث ذكرها) هي الوكيل بالشرأ اذا وجد بالمشتري عيباً فاراد ان يرده بالعيب واراد البائع  
ان يحلفه باقائه ما علم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد  
الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى  
المدينون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه اه  
مخ (قوله والاصواب في اربع وثلاثين) اى بضم الثلاثة الى ما في الخاتمة امكن الاولى منها  
مذكورة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الحلف) وفزع على  
الاول بقوله (فالوكيل  
والوصى والمتولى وابو  
الصغير تلك الاستخلاف)  
فله طالب عين خصمه (ولا  
يحلف) احدهم (الا اذا)  
ادعى عليه العقد او (صح  
اقراره) على الاصمى  
فيستخاف حينئذ كالوكيل  
بالبيع فان اقراره صحيح  
على الموكل فكذلك قوله  
وفي الخلاصة كل موضع  
لو اقر لزمه فاذا **تمسك** كره  
يستخاف الا في ثلاث  
ذكرها والاصواب في اربع  
وثلاثين امر عن الخاتمة  
وزاد ستة أخرى في البحر  
وزاد اربعة عشر في تنوير  
البصائر خاتمة الاشياء  
والنظار لابن المصنف

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لافاته بخلافه فاقا (قوله لاجل المال) اى  
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان اليه لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان  
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند اى حذيفة لانه بدل كافى فود الطرف  
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي ان يتحدى في ايجاب القطع  
 وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف - حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع  
 في السرقة فانه خالص - حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية  
 (قوله) وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد وله ذلك العبد اسقاطه بالعفو  
 وحقوق العباد مبنية على المشاحة لانسقط بالشبهة فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كالمو  
 ادعى عليه انه قبل امرأة برضاها فانه اذا اثبت عليه ذلك باليمين يعزران واذا أنكر ان ينبغي  
 ان لا يستخلفا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير به - فى اذا ادعى على آخر  
 ما يوجب التعزير وأراد تخليفه اذا أنكره فالقاضي يحلله لان التعزير لمحض حق العبد وله هذا  
 يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع السعرو وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكن صاحب الحق  
 منه أقامه ولو كان حق الله تعالى امكنه هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجرى في  
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة أو مالا اه ونعم ليله هذا بان التعزير لمحض حق العبد بخلاف  
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد غالب فيه وله هذا قال عزى زاده بين كلامه ثدافع اه  
 قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى فلا يسهل قبل عبده بحق لان الذى جعله حقه هو الحق  
 تعالى الامر الذاهى فكلامه الثانى مؤول بالاول (قوله وفي النصول) قدمنا هذه المسئلة  
 قريه بابا وضع مما هنا مع فروع آخر (قوله خيفة دفع عينا) اى على قولها (قوله ان تتزوج)  
 اى بانخر (قوله فلا تخلف) لان المون كانت لا يحكم عليهم اولوا ثوت بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها  
 وكذا الوقت بشكاح غائب فانه يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يعل بالتكذيب وتندفع  
 عنها اليمين قال بهض الا فضل هذه الحيلة ظاهرة لتزوجه بماله وتزوجت غيره فالظاهر عدم  
 صحة العقد اذا حلفت نعم لو تزوجت قبل الرفع الى القاضي ربما يظهر اه تامل (قوله في  
 احدى وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعنى  
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له - حق على غيره في طاب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن  
 اقامة البينة فالسبب والذاهى في قوله الاستخلاف لالطلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذى ذكره  
 المصنف ضابط كل افاده عماد الدين في نصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل  
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضى - معاونة لخصه في جامع الفصولين انخصر منه كما  
 هو دأبه وهذا من المسائل التى اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق به فى المتن المشهور وسوى  
 الغرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في نعمه الم شارح ضمير اقراره فقيه نوع حرازة لان كلا  
 من الوصى ومن بعده ليسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس الوكيل  
 مطلقا كذلك كما افاده التقييد - فلو قال الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع أو الخسومة في الرد  
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله أوضح اقراره الخ امكن سالما ثم انه لا يلزم من عدم التحليف عدم  
 سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة البينة عليه من غير

لاجل المال (فان نكل  
 ضمن ولم يقطع) وان اقر  
 بها قطع وقالوا يستخاف  
 في التعزير كما بسطه في الدرر  
 وفي النصول ادعى نكاحها  
 فليدفع عينا ان تتزوج  
 فلا تخلف وفي الثانية  
 لا استخلاف في احدى  
 وثلاثين مسئلة (التمابة  
 تجرى في الاستخلاف

اقرارها فلا بد فاعلم انما اليمين اه وفي الولو الجلية وجعل تزوج امرأة بشهاده شاهدين ثم  
انكرت وتزوجت باخر ومات شه هو الاول ايسر للزوج الاول ان يخاضعها لانهم التحليف  
والمقصود منه النكول ولو اقرت صريحها لم يجز اقرارها لكن يخاضع الزوج الثاني ويحافه  
فان لم يبرئ وان نكل فله ان يخاضعها ويحافها فان نكلت بقضى به المدعي وهذا الجواب  
على قولهما المفتي به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله اوراق) نظر الى انكار  
المولى (قوله صدق وقال) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا واعلم انك الالمان  
وهو منكر وفي الحديث ان ادعى على آخر بانك قد فدتني بالزنا وعليك الحد وهو ينكر وهاتان  
الصورتان مما لا يمكن تصورهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في النكل) لأن هذه حقوق  
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر متعذرا  
يستخاف اخذ مذهب قوله ما وان كان مظلوما لا يستخاف اخذ مذهب قول الامام زياي صورة  
الاستخلاف على قولهما كما تقدم ما هي بزوجتي وان كانت زوجتي فهي طالق اي ان آخر  
ما قدمناه وقال بعضهم لم يستخاف على النكاح فان حلف يقول الناضي فرقت بينكما كما في  
البدائع (قوله فلا يمين اجماعا) يرد عليه ما في البدائع من قوله وأما في دعوى القذف اذا حلف  
على ظاهر الرواية فنذكر كل يقضي بالحد في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند أبي  
حنيفة وعندهم بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضي فيه بشيء ولا يحلف  
وقيل يحلف ويقضى فيه بالتميز دون الحد كما في السرقة يحلف ويقضى بالمال دون القطع  
شبهة لالية (قوله الا اذا تضمن) اي دعوى الحد عاى - ق عبد (قوله بان علق) كأن قال  
ان زني فعبدى حر فادعى العبد زناه وانكر (قوله فلا بعد تحليفه) اي على السبب بالله  
ما زني به ما حلفت بعنق عبدك هذا بحر قال العلامة سعدى وبغيتي ان يقول العبد انه  
قد افنى بعائني عليه عتي ولا يقول زني كيلا يكون قاذفا اه قال الرضوي ولا حد على العبد  
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستخاف السارق لاجل المال) يعنى  
كأن مولى العبد يستخاف على الزنا لاجل عتي العبد دلالة لقامة الحد كذا يستخاف السارق  
لاجل المال لالقطع قال ط هون من جملة المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخاف  
في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر كذا قال طاب  
المسروق منه بعضهم المال استخافه فان نكل عن اليمين ضمنه المال ولم يقطع له وذلك لان  
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمن لا يسد توفى بالنكاح قول فوجب اثبات  
احدهما واسقاط الآخر اه وكذا يحلف في النكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة  
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانه ذكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل  
عنده لان المال يثبت بالبذل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنفقة او غير  
مال كحق الحضنة في الأقيط والعنق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت  
الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالافرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا  
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سيد كرم المصنف وفي صدر الشريعة فيلغز اجماعا امرأة  
تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه يلغز القدر المتقدم والحاصل ان

بالنسب اوراق والحاصل  
ان المفتي به التحليف في  
النكل الا في الحدود ومنها  
صدق وامان فلا يمين  
اجماعا الا اذا تضمن حقا  
بان علق عتي عبيده زنا  
نفسه فلا بعد تحليفه فان  
نكل ثبت العتي لا الزنا  
(و) كذا (يستخاف السارق)

ولدت منه ولدا حيا أو ميتا كما في قاضيان وإن كان في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تصور  
 لأن النسب يثبت بأقراره ولا عبرة لأنكاره بعده ويمكن أن يقال أنه يجب سب الظاهر لم يدع  
 النسب كما يدل عليه تصويرهم اه أبو الوالد قال البرجندي ويمكن تصوير العكس فيه  
 أيضا بان حبات من المولى فاعقبة قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وأدعى المولى  
 دية الولد عليه ما ولا بد من ثبوت الولد فأنكرت لامة ذلك اه وفيه تأمل (قوله ونسب)  
 قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يثبت خلاف في النسب بمجرد  
 عندهما اذا كان يثبت بأقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله  
 وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال  
 عليه انه أبوه وهذا في دعوى نسب بمجرد عن المال أما اذا ادعى ما لا بدوى النسب بان ادعى  
 رجل على رجل انه أخوه وقدمات الأب وترك ما لا في يده هذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل  
 أنه أخوه لا يسه وطالب من القاضي ان يرض له النفقة وأنكر المدعى عليه ذلك فالقاضي  
 يحلفه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالأقرار وان كان منه  
 فعل الخلاف المذكور وحده فبغير أي شخص أخذ الارق ولم يثبت نسبته ط عن الجوى  
 بزيادة وفيه عن الاتفاق يثبت الاستخلاف عند أبي يوسف ومحمد في النسب بمجرد دعوى  
 حتى آخر وإن لم يشترط ان يثبت النسب بأقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالأقرار أما  
 اذا كان بحيث لا يثبت النسب بأقرار المقر فلا يجزى الاستخلاف في النسب بمجرد عندهما  
 أيضا يانه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه  
 وليس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواه م وبصح اقرار المرأة بربعة  
 بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا  
 اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو نشهد بولادة الولد قابله (قوله ولا معاقبة) أي بان ادعى  
 على معروف الرق انه معقبة أو مولاه (قوله أو مولاة) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله ادعاه  
 الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر  
 الآخر قال أبو الوالد العود وأشار الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف  
 دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت  
 وله هذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولادة عاقبة  
 أو مولاة أو العكس اه ولم يقيده بالمجهول (قوله وحدولمان) هذان مما لا يخاف فيهما  
 اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكان  
 اقرار فيه شبهة والحدود تندرب بالشبهات واللعان في معنى الحد ط (قوله والقنوى الخ) هو  
 قول صاحب بين قال الزبائعي وهو قوله ما والا قول الامام قال الرمسلي ويقضي عليه  
 بالنكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وعبر عن في جامع  
 النصوصاين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها الخيلة دفع اليمين عن اعلى قولهما ان تزوج فلا  
 تخاف لانهم لو نكحت فلا يحكم عليهما الا انهما واقرت به - دما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا الواقرة  
 بنكاح الغائب قيل يصح اقرارها المكن يطل بانك كذيب ويُدفع عنه اليمين وقبل لا يصح

(ونسب) بان ادعى على  
 مجهول انه فنه أو ابنه  
 وبالعكس (وولاه) عنانة  
 أو مولاة ادعاه الاعلى  
 أو الاسفل (وحدولمان  
 والقنوى على انه يخاف)  
 المنكر (في الاشياء السبعة)  
 ومن عددها ستة الحق  
 أمومية الولد

فهى طالق بائن لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجموده فاذا حلف تبقي معطلة ان لم  
يقبل ما ذكره ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بجمع البدائع  
وسبأى انه بالنكاح كقول عن الحلف يثبت ما ادعته من الصداق أو النفقة دون النكاح فان  
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجزله تزوج اختها أو أربع سواء اقامت بطقها وان كانت  
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والمخلص لها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ  
وفي القصة يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في الجروظاءه انه باتفاق اه (أقول)  
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا للدعوى النكاح بان ادعى انها زوجته لانها أقرت بالزوجية الى  
أمر لو ادعى نكاحها وانما أقرت له فانها تسمع قال في الهندية وكالاته دعوى المال بسبب  
الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أوهى) قال في البحر ثم الدعوى في هذه  
الاشياء لا تصور من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحدود والعان والاستيلاء ودقده وعافروعا  
على قول الامام في هذه المسائل محل بيان المطولات (قوله بعد عدة) قيد لثاني كافي الدرر اما  
قبل مضى العدة يثبت بقوله وان كذبته لانه أمر بملك استئنافه للعان ولو ادعت اهي فيها نهى  
من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضى اربعة صدقة ثبت بصادقهما بجر ولو كذبته ولا يثبت  
فعلى قواهم يحلف لا على قوله وهى مسئلة المتن وكذا لو ادعت انه راجعها او كذبها (قوله وفي)  
ايلاء زاد الشارح لفظة ايلاء توضيح المسئلة والا فاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في  
في الايلاء فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو فيها ثبت بقوله لانه يملك الاستئناف  
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هى فهى من مواضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا بقرها  
أربعة أشهر ثم قال ثبت وأنكرت المواعدة في مدة الايلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء  
ملك الاقرار ولو بعد مضى افا ان صدقته ثبت والا لا أمالو ادعت انه فاه اليه أو أنكر الزوج فلا  
يثبت سواء كانت في المدة أو بعدها \* والحامل أن التقييده لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة  
فانكرت لانه اذا ادعى في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هى الرجعة فانكرت فلا لان  
دعواها في العدة وبعدها سواء (قوله تدعيه الامة) بانهم اولدت منه ولدا وقد مات أو أسقطت  
سقطا مسلمين الملق وصارت أم ولدوا أنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله لشبونه  
بأقراره) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحدود والعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة اذ يتأتى فيها  
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزى زاده وقوله وكذا الحدود والعان اى لا يتصور  
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أى المقتدوف بالنسبة للحد والعان والامة بالنسبة  
للاستيلاء وفى الزيلعي من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة ببقى ان يقال ظاهر كلام  
الشارح كغيره انما ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة  
ادعت انها اولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى  
جايى والذي يظهر ان التقييد له ليس احد ترازيا بل يبتقى على ما هو المشهور من أنه يشترط  
اثبوت نسب ولدا لامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم  
نفيه وكذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويخالفه قول  
الفهستاني بعد قول المتن واستيلاء بان ادعى أحد من الامة والمولى والزوجة والزواج انها

انكره هو أوهى  
(ورجعة) جمدها هو  
أوهى بعد عدة (وفي) ايلاء  
انكره احداهما بعد المدة  
(واستيلاء) تدعيه الامة  
ولا يتأتى عكسه اثبوت  
بأقراره (ورق)

لأنه يلزم هو الذي عن إطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المخ ويستغنى بعبارته عن قوله أولا  
وعليه الفتوى طلاق الخاتمة ط (قوله فصولين) قال في الجرو في الجامع والفتوى في مسألة  
الدين أنه لو ادعاه بالاسباب خلف ثمر برهن بظهور كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم  
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو آثره وجد القرض ثم وجد الإبراء أو الإبقاء اه فان قلت  
هل بقضى بالنكول عن اليمين انفي التهمة كالأمين اذا ادعى الراد أو الهلاك خلف ونكل وعن  
اليمين التي لا احتياط في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فم كافي القيمة وأما الثاني فلم اره  
اه عبارة الجرح قال الرملي والوجه يفتضى القضاء بالنكول فيها ايضا فائدة الاستخلاف  
القضاء بالنكول كما هو ظاهر نامل قال في نور العين حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المدعى  
فقد محم لا يظهر كذبه في يمينه اذا اليمين حجة من حيث الظاهر وعند أبي يوسف بظهور كذبه  
في بحث والفتوى في مسألة الدين أنه لو ادعاه بالاسباب خلف ثمر برهن عليه بظهور كذبه  
ولو ادعاه بسبب وحلف أن لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو آثره وجد  
القرض ثم وجد الإبقاء أو الإبراء فحلف بطلاق أو عتق ماله عليه نفي فشهدا عليه بدين  
له والزعم القاضى وهو ينكر قال أبو يوسف يحنث وقال محمد لا يحنث لأنه لا يدري له له صدق  
واليمين حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه \* ذكر محمد في ح قال امرأته طالق ان  
كان فلان عليه نفي فشهدا أن فلانا أقرضه كذا فقبل يمينه وحكم بالمال لم يحنث ولو شهدا ان  
فلان عليه شيئا وحكم به حنث لأنه جعل شرط حنثه وجوب نفي من المال عليه وقت اليمين  
وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه  
(بقول الحنفية) قوله بخلاف ما لو شهدا بحمل فطرا ذ كيف يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان  
المال عليه بعد ان مر انقضاء اليمين حجة ظاهرا فلا يظهر كذبه في يمينه وأيضاً رد عليه ان  
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي ان يحنث في مسألة الحلف بطلاق أو عتق أيضا اذا لاشك ان الحلف  
عليه مالا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يهدمكم المثلين نقياً وأنبا  
والفرق تحكم فالجيب كل الجيب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى  
الادب والارب الآن تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أوائل الخوامس  
عشر (قوله ولا تحليف في نكاح) اى يحجر عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل  
على امرأة أو هي عليه نكاحا أو لا نكاحا فذكر ما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت  
النفقة وانكر الزوج يستخاف انفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبه والخلاف  
بينهم مبني على تفصيل الانكار فالا ان النكول اقرارا لانه يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان  
اقرارا او بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يبدل والبذل لا يجري في هذه  
الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وفائدة الاستخلاف القضاء بالنكول فلا يستخاف وانما قلنا  
ان البذل لا يجري في هذه المسائل لان الوقات المرأة لا نكاح يبنى وينكول ولكن بذات نفسى  
لأن لم يصح ولو قال في دعوى الولا عليه است انامو لابل انما او معتنى فلان آخر وكن أعجبت  
له ولا في لا يكون له عليه ولا ولا كذا سائر الامثلة وسبب ما ياتي به قريبا باوضح من هذا وصورة  
الاستخلاف في النكاح على قوله اه ان يقول في يمينه ما هي بوجهة لي وان كانت زوجة لي

فصولين وسراج ونفي  
وغيرهم (ولا تحليف في  
نكاح)



تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء باليمين بعد اليمين بدليل تعليله بقوله  
سيدنا شرح الايمان فاجرة مع النكول ويدل على قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية  
لاما قابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو الحق يمينه يمين طلاق  
او عتاق يقع عليه (قوله بلا سبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابعاد كسببه والخلاف لا بد ان  
يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلا سبب اللهم الا ان يقال ان هذا في  
دعوى عين لادين (قوله حتى يحنث في يمينه) اى لو كان بطلاق او عتاق لانه هو الذى يدخل  
تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخائنة) وعبارتها ادعى  
عليه الفاقه قال المدعى عليه ان كان ثلث على الف فامر ائى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك  
الف فامر ائى طاق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه وبين  
امراته وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى  
عليه البيعة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم لم تقبل دعواه ويبطل تفرق القاضي بين المدعى  
عليه وبين امراته وتطابق امرأة المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم  
وان اقام المدعى البيعة على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه  
وبين امراته (اقول) ظهر لك مما نقلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى  
نقله فى الجوع عن طلاق الخائنة والولو الجلية من الحنفى مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه وما فى  
الدرر من عدم الحنفى مطلقا بهما واحد الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو  
الرواية الثانية عنه وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور فى المتن ذكره فى جامع الفصولين  
وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لاطلاق الدرر) تبعاً للثنتين وعبارتها ارجل  
يظهر وكذب المذكور باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور  
اه ومنه فى العيني تبعاً للزبائى وقيل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر بلحوازان  
يكون له يمينه أو شهادة فذبحها ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفاقا ذكره  
فى المتن قط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم ائى بدفع فقيمة روايتان وقيل لا يصح دفعه اتنا قالانه معناه  
ليس لى دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسع كذا ههنا وبعضهم  
قال يصح وهو الاصح لان الدفع يخص باليمين على دعوى الدفع لا بد دعوى الدفع فيه يكون قوله  
لا دفع لى بمنزلة قوله لا يمين لى كذا فى العمادية (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين  
عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سيد  
الشارح المسئلة فى أثناء هذا الباب (قوله ثم وجد الابرأ والايقاه) بحث فيه العلامة المتقدسى  
بان الاصل فى الثابت ان يبنى على ثبوته وقد حكمه ثم ان شهد به شئ أنه كان له ان الاصل بقاؤه  
واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه انتهى واجاب عنه سيدى الوالدرج الله تعالى بان  
اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له فى الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من  
يعارضه فى الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا ثبتنا  
الحنث بكون الاصل بقاؤه القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر  
فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى فى المصنف ومقابله اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح  
اقول شرح اليمين الفاجرة  
احق ان ترد من البيعة  
العادلة ولان اليمين كالخلاف  
عن البيعة فاذا جاء الاصل  
انتهى حكم الخلاف كأنه لم  
يوجد اصلاً بجور (ويظهر  
كذبه باقامتها) اى البيعة  
(لو ادعاه) اى المال (بلا  
سبب خلاف) اى المدعى  
عليه ثم اقامها حتى يحنث فى  
يمينه وعليه الفتوى طلاق  
الخائنة خلافا لاطلاق  
الدرر (وان ادعاه) بسبب  
خلاف انه لادين عليه  
(ثم اقامها) المدعى على  
السبب (لا) يظهر كذبه  
بلحوازان وجد القرض  
ثم وجد الابرأ والايقاه  
وعليه الفتوى

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وحيثما ذللا  
 مناقاة بين ما ذكره وبين ما في المجموع بل - حتى قولين تأمل لئلا يكون قد صدر امر السلطان  
 نصره الرحمن بالعمل بموجب الجلالة من أنه اذا قال المدعى لا يثبت لي ابدانهم - حضرة بيعة لا تقبل أو  
 قال ليس لي بيعة سوى فلان وفلان وأنى في غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في الجلالة في مادة ١٧٥٣  
 (قوله به - يدعى المدعى عليه) لان حكم العين انقطاع الخصومة للعالم مؤقتا الى غاية اضرار  
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط - وقوله به المدعى عليه معاق بتقبل اي  
 لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور البيعة من المدعى سواء قال لا يثبت لي ابدانهم في بيعة تقبل  
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالانكول) اي لو نكل المدعى عليه عن اليمين وقضى عليه بالانكول ثم  
 جاء المدعى بالبيعة يقضى به الى كناية قضى به سامع الاقرار في مسائل وقدمت فان قيل ما الفائدة  
 قبولها بعده وقد لزم - حق المدعى بالقضاء قلت فائدتهم التعمد الى غيره في الرد بالعيب لان  
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله خاتمة) قال في البحر ثم اعلم ان القضاء  
 بالانكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله ما في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى  
 المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع فأنكر البائع ان يكون العيب  
 عنده فاستخلف فذكر لكل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأ  
 اليه من هذا العيب واقام البيعة فثبت يمينته اه (اقول) ان كل معنى ما ذكره من القاعدة هو  
 ما نقله عن الخاتمة فقيه نظرا فان نكله عن السلف بذل او اقرارا بان العيب عنده فاقامته البيعة  
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب. وذكر لما اقر به في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه مالا ونكل  
 عن اليمين فقضى عليه به يكون اقرارا به - وكما به فاذا برهن على انه كان قضاياه اياه يكون تناقضا  
 ونقض الحكم فبين المسائلتين فرق فكيف تصح قاعدة كناية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة  
 المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذي اقام البيعة كما يدل عليه السياق  
 فلا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر في الاشباه وتسمع الدعوى  
 بعد القضاء بالانكول كما في الخاتمة قال محشمها المحوى في الخاتمة في باب ما يبطل دعوى المدعى  
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا في يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فاستخلفه فذكر وقضى  
 عليه بالانكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه  
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان المدعى  
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البيعة فثبت يمينته ويقضى له انتهى قلت  
 وذكر في البحر في فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته  
 أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وسنذكر  
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى اكن ذكر في البحر في أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصه  
 ولولم يبرهننا حلف صاحب اليد فان حلف له - مات ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى  
 لو أقام البيعة به - وذلك يقضى به وان نكل له اجب ما يقضى به بينهما انصفين ثم بعده اذا اقام  
 صاحب اليد البيعة انه ما له لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها  
 ما له لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه اه ولعله مبني على القول الآخر المقابل للقول المختار

(بعد عين) المدعى عليه  
 كما تقبل البيعة بعد القضاء  
 بالنكول خاتمة

ظاهر باعتبار ان القضاء يقطع النزاع وهذا يقطع لان الاتيان باليمين بعد الهجر عنها نادر  
(قوله ونسكول عنه) الفرق بين النسكول والاقرار ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف  
على قضاء القاضي فحين الاقرار يثبت الحق كما ذكرنا واما النسكول فليس باقرار صريحا  
ولادلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزله مقرا وعليه يظهر كونه رابعا مالوا ارجعناه  
الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط (قوله وقسامة) قال المصنف وسيأتي ان القسامة  
من طرق القضاء بالدية (قوله وعلم قاض على المرجوح) وظاهر ما في جامع الفصولين ان  
القنوى انه لا يقضى بعلمه لقضاء الزمان مجر (قوله والسابع قرية) ذكر ذلك ابن الغرس  
قال في البحر ولم اراه الى الان غيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن الغرس فقد قالوا  
انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤيته صاحب البحر لا يقتضي عدم وجوده  
في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الظهير الرمل ولا شك ان ما زاده ابن الغرس غريب خارج  
عن الجادة فلا ينبغي التعويل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتد فلا تغتر به والله تعالى اعلم  
اه والحق ان هذا محل تامل ولا يظن ان في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد  
يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويفر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه  
فاخذها الخارج وفر منه وخروج مدعوا وقد يكون اتفق دخوله فوجدته مفتولا لا تخاف من  
ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فاراد قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع  
الصائل فليد نظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار بمجاز القسامة داخل  
في ايمين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد به ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل  
لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة القاطعة بالبالغة حد الباقين وصدر الامر  
السلطاني بالاعمال بموجبها (قوله ينبغي) أي نورعنا بدليل قوله تقررنا لان اتقاء الشبهات  
مندوب لا واجب وهو عند من يرضى بدينه منزلة الواجب خوفا من ايمين الفاجرة التي تدع الديار  
بلا قبح أي خالية عن أهلها وخوفا من كل مال الغير لكن قد يقال ان التحرر عن الحرام واجب  
لا مندوب تامل (قوله وان أبي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق  
تقدم ان الشك نظيره (قوله حلف) بلوازيته الاحكام والخلف على غلب الظن والاسلم أن  
لا يفعل بذلا لادني الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يبذل له ما يدعيه ولا  
يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)  
ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضي انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحلف وليس كذلك بل  
لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة والذي  
نقله في البحر عن البرازية ان أكبر رأيه ان المدعى محق لا يحلف وان مبطل سأل عن الحلف وهو في  
غاية الحسن (قوله وتقبل البيعة الخ) لا يمكن التوفيق بالنسبة ان شرب التذ كبحلاف ما لو قال  
ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تنفع للتناقض (قوله خلافا لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه  
وفي المحيط اذا قال ليس لي بيعة على هذا ثم أقام البيعة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب  
بيعه وتقبل عند محمد لانه يحتمل أنه كان له بيعة وانسها انتهت فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه  
لم يتعرض لليمين ورجح في السراج بيعة قول محمد وفي الدرر قال لا يمينه في شربهن أو لاشهادته

ونسكول عنه وقسامة وعلم  
قاض على المرجوح والسابع  
قرينة قاطعة كأن ظهر  
من دار خالية انسان خائف  
يسكن من لو بدم قد خلوا  
فورا فمأوا مذبحا لحيته  
اخذه اذ لا يعثر احد أنه  
قاتله (شك فيما يدعى عليه  
ينبغي ان يرضى خصمه ولا  
يحلف) بحر زاعن الوقوع  
في الحرام (وان أبي خصمه  
الاحكامه ان أكبر رأيه ان  
المدعى مبطل حلف والا)  
بان غلب على ظنه أنه محق  
(لا) يحلف بزازية  
(وتقبل البيعة لو أقامها)  
المدعى وان قال قبل ايمين  
لا يمينه في سراج خلافا لما  
في شرح الجمع من المحيط

واذا كان يسمع يقول له القاضي عياضك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم  
 فانه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير  
 حائفا في هذا الوجه بل مقرا كافي شرح الوهابية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم القضاء  
 (قوله احوط) اي على وجه التنبه وانما لم يخرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في  
 السكاكي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك العيين ثلاث مرات فان حلفت والا فحلفت  
 عليك بما ادعى وهذا الانذار لا يلزمه بالحكم اذ هو مجتهد فيه فمكانه مظنة الخفاء اه  
 وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح  
 انه ينفذ وهو نظير افعال المرتد كافي التبيين قال القهستاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها  
 وطالب عين المكرير يصلح له ان يظن انه ينكحل أما اذا ظن انه يحلف كاذبا لم يعذر في التحليف ثم على  
 الاحوط ذكر في الخاتمة ولوان القاضي عرض عليه العيين فاني ثم قال قبل القاضي انا احلف  
 بحلفه ولا يقضي عليه بشئ وهذا الاحوط جعله مدرا الشريعة متناقضا لكون جعله ابن ملك  
 متحكما في موضع الخفاء ويرجع ما في الخاتمة يكون الماتن منع الحلف بعد القضاء فافهم انه قوله  
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي  
 فيه خلاف ولم يبين الفور بماذا يكون جرى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه  
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قدما) اي في كتاب القضاء اي  
 وجزئهم هناك به مطلقا حيث شمل كلامهم هناك ما به من البيينة والاقرار والنكول ترجيح  
 لزوم الفور الذي هو احد القوار وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الان  
 الجوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام  
 البيينة على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه بالبيينة كما ترى فلا يفيد ترجيح احد  
 القولين في لزوم القضاء فورا به بالنكول وحينئذ فما ذكر من الاستدراك فقلعه بعد البيينة  
 او العيين قد بر (قوله الا في ثلاث) قدما انهم ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن  
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله  
 لا ياتفت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء قيد بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان  
 يحلف يجوز له بعد العرض كافي الدرر اما لو اقام البيينة بعد النكول فانما اتى به لئلا يفتقر  
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينة واقرار ونكول وهو تفرع على قوله فان اقرار وانكر  
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقرار مجاز كما تقدم والقسامة داخلة في العيين وعلم القاضي  
 مرجوح والقريشة مما انفرد به كرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بينة)  
 لاشك ان البيينة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبيينة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله  
 واقرار) تقدم ان الحق يثبت به بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال الزم باقراره وليس لزوم  
 الحق بالقضاء كما لو ثبت بالبيينة فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهرا والا فالحق ثبت به  
 لا بالقضاء (قوله وعين) ليس العيين طريقا للقضاء لان المنكر اذا حلف وعجز المدعى عن البيينة  
 يترك المدعى في يده لعدم قدرته المدعى على اثباته لا قضاء له بيئته كاصح جوابه ولذا الوجه المدعى  
 بعد ذلك بالبيينة يقضى له بما اولو ترك المال في يده قضاء له لم ينقض فجعله طريقا للقضاء انما هو

وعرض العيين ثلاثا ثم  
 القضاء احوط (وهل يشترط  
 القضاء على فور النكول  
 خلاف) درر ولم ارفيه  
 ترجيح اقاله المصنف قلت  
 قدما أنه يفترض القضاء  
 فورا الا في ثلاث (قضى  
 على بالنكول ثم اراد ان  
 يحلف لا ياتفت اليه  
 والقضاء على حاله) ماض  
 درر فبلغت طرق القضاء  
 ثلاثا وعدها في الاشباه  
 سبعا بينة واقرار وعين

وتاريخ الخارج مساو أو سبق اما اذا كان تاريخ ذى البعد سبق فانه يقضى له كما ساقى بخلاف  
 ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو البعد الشراء من فلان وبرهنا أو رخصا تاريخ ذى البعد  
 سبق فانه يقضى للخارج كفى الظهيرة وهذا بخلاف المقيد لان البيعة قامت على ما لا يدل  
 عليه البعد فاستدوا وترجحت بيعة ذى البعد بالبدنية يقضى له هذا هو الصحيح بحر (قوله وهو  
 الذى لم يذ كر له سبب) السبب كشراء وارث فاما طلق ما يتعرض للذات دون الصفات لا يبنى  
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذى البعد) أى أولى بالقبول منه لان الخارج أكثر اثباتا  
 واطهارا لان ملك ذى البعد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعنى لو ادعى خارج دارا أو منقولا ملكا  
 مطلقا وذو البعد ادعى ذلك وبرهنا ولم يورثا أو رخصا تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذى البعد  
 ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذى البعد سبق يقضى لذى البعد ثم يستوى الجواب بين ان  
 يكون الخارج مساو أو ذم أو مزا أو مزا أو عيدا وحر أو امرأ أو رجلا وبقولنا فى هذه  
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذى البعد أولى ط باختصار  
 (قوله لانه المدعى) أى وذو البعد مدعى عليه لان طابق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه  
 (قوله بخلاف المقيد بسبب) أى لا يتكرر (قوله كنتاج) صورته فقام كل منهما بيعة على  
 انها ولدت عنده فذو البعد أولى لان بيعة قد دلت على مادات عليه بيعة الخارج أى على نظيره  
 ومعه ترجيح البعد فكان أولى عبنى (قوله ونكاح) صورته فقام كل منهما بيعة انه  
 نسكها فذو البعد أولى فالمراد بالمالك ما يعم الحكمى (قوله فالبيعة لذى البعد) أى فى صورتين  
 (قوله اجماعا) أى لأن بيعة قامت على أولوية ما كره فلا يثبت للخارج الا بالتالى منه كما ساقى  
 بيانه مفصلا (قوله كما سيجى) أى فيما يبدعه الرجلان والاولى ذ كر هذه المسئلة فى مقامها  
 (قوله وقضى القاضى الخ) أى قضى عليه بما ادعاه المدعى وأفاد أن النكول لا يوجب شيئا  
 الا اذا انصـلـبـه القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام وافرار على مذهب  
 صاحبـهـ وحيث لم يقدم على البعد يدل على انه بذل الحق أو أقر واذا ايدل أو أقر وجب على  
 القاضى الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) الاول ذ كر به بد قوله مرة لان المصنف  
 بكونه حقيقة وكما أصر بما ودلالة انما هو النكول كفى العيني (قوله أو كما كان سكت)  
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يجيب الى ان يجيب واحد كن  
 الاول فيما اذ لم السكوت ابتداء ولم يجيب عن الدعوى يجوب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار  
 ثم لم السكوت تامل كذا افاده الظاهر الرمل ومقادير المصنف للحكمى بالسكوت نصيح  
 اقوله ما ايضا منقول عن السراج كما تقدم افتاء نصيحة عن الجهر به ان فى  
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما اذا كان به انه وعد كفى الاختيار وياتى قريبا انه (قوله  
 كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام أصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرش طرشا من باب  
 علم أى صار طرشا وهو الاصم (قوله فى الصحيح) أى على قول الثانى الذى عليه القتوى كما  
 تقدم وقيل اذا سكت يجيبه حتى يجيب واما اذا كان به آفة الظن فانه اما ان يحسن الكتابة  
 او يسمع او لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارة ككالبان وان كان مع ذلك  
 اعنى نصب القاضى له وصيا أو يامر المدعى بالخصوصة معه ان لم يكن له أب وأجداد أو وصيهما

وهو الذى لم يذ كر له سبب  
 (أحق من بيعة ذى البعد)  
 لانه المدعى والبيعة له  
 بالذات بخلاف المقيد  
 بسبب كنتاج ونكاح  
 فالبيعة لذى البعد اجماعا كما  
 سيجى (وقضى) القاضى  
 (عليه به بكونه مرة) لو  
 نكوله (فى مجلس القاضى)  
 حقيقة (بقوله لا حلف  
 أو) كما كان سكت  
 وعلم انه (من غير آفة)  
 كخرس وطرش فى الصحيح  
 سراج

حلف عند القاضي باستحلاف المدعى لا القاضي ح أي وكأنه لا يصح التحليف إلا عند القاضي  
 لا يصح التحليف القاضي حتى لو ان الخصم حلف خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان التحليف  
 حق القاضي لا حق الخصم (قوله وكذا الواسط لمخالخ) في الواقعات المسماة قبيل الرهن وعن  
 محمد قال لا تخرن على عليك ألف درهم فقال له الا تخران حلفت انك ادبتك بالدينك خلف فادها  
 اليه المدعى عليه ان كان اذها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والموثوق يرجع بما  
 ادى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن العين على من  
 أنكر دون المدعى اه بجر (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط يرجع بما أدى لان  
 هذا الشرط باطل كما علمت (قوله لحديث البيهقي على المدعى) تنه واليمين على من أنكر  
 والحد بل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه الملاءة والسلام قسم بينهما والقسمه تنافي الشريعة  
 وجعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء الثاني ان أل في اليمين للاستغراق  
 لان لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود  
 فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلوراد اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص  
 الثالث ان قوله البيهقي على المدعى بقيد الحصر فيقتضي ان لا يثنى عليه سواء قال القسطلاني  
 والخصم في كون البيهقي على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان  
 دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيهقي لانها لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع  
 عنها ضرراً فإتية قوى به اضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى  
 فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يحجب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في  
 غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف اليمين والافاليمين اذا كانت  
 غوسامها كما اصحابها فاقول (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة  
 والسلام قضى بشاهد ويمين حابي عن التبيين (قوله عيني) بجملة ولا يرويه ربيعة عن  
 سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعده ما أنكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا  
 لصاح المشاهير اه (قوله وطلب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله ان يحلف المدعى)  
 المناسب والشهود وبأن يضمنهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أي  
 أو طالب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كيدل عليه الحديث ح  
 (قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذا طلب منه استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت  
 بناء هذه الدار قيمة أي لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبه  
 بالضم المستقرة البعيدة والطلاب اسم مصدر طالب كالطلبه بالكسر قاموس (قوله لان  
 الخصم) فيه ان لم تقدم منه حلف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا  
 التعديل لثانيته وهو تحليف الشهود على الصدق وانهم يحقرون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف  
 مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طلب منه  
 الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لاناً امرنا بآرام الشهود) أي وفي  
 التحليف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله ويمنه الخاروج) أي الذي  
 ليس ذابذ (قوله في الملك المطلق) قيده بمساقاتي وأطلقه وهو مقيد بما اذ لم يورخا وأرنا

(وكذا الواسط ان المدعى  
 لو حلف فانهم ضامن)  
 للمال (وحلف) أي المدعى  
 (لم يضمن) الخصم لان فيه  
 تغيير الشرع (واليمين لا ترد  
 على مدع) لحديث البيهقي  
 على المدعى وحديث  
 الشاهد واليمين ضعيف بل  
 رده ابن معين بل انكره  
 الراوى عيني (برهن)  
 المدعى (على دعواه وطلب  
 من القاضي ان يحلف  
 المدعى انه حق في الدعوى  
 او على ان الشهود صادقون  
 او يحقون في الشهادة لا  
 يجيبه) القاضي الى طلبته  
 لان الخصم لا يحلف مرتين  
 فكيف الشاهد لان لفظ  
 أشهد عندنا يمين ولا يكره  
 اليمين لاناً امرنا بآرام  
 الشهود ولذا الو (علم الشاهد  
 ان القاضي يحلفه) ويعمل  
 بالمتنوخ (له الامتناع  
 عن اداء الشهادة) لانه  
 لا يلزمه برزابة (ويمنه  
 الخاروج في الملك المطلق)  
 ٣ قوله من وجهين هكذا  
 بالاصل ولعله من وجوه  
 بدليل المحدثين لا يجوز اه  
 صححه

يكون به آفة في أساسه أو وجهه فان اخبروا انه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب  
 ينزله منكر أي فيحلف من غير حبس ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) \* أقول ظاهرهما  
 متنازع - تقدم انه قد اختلف التصحيح والترحيج ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه  
 وعلمه الفتوى وقدم غير مرة وبأني (قوله ثم نفل عن البدائع الخ) راجع الى قول المتن وإذا  
 قال الخ قال في البصروفي الج - مع ولو قال لا أقروا ولا أنكر فاقضى لا يستحلفه قال الشارح بل  
 بحبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الاشبه انه انكار اه وهو  
 تصحيح انواه ما فان الاشبه به من الناط التصحيح كافي البرازية فاصل ما في البحر اختيار قول  
 الثاني لو لم السكوت بلا آفة فانه يحبس حتى يقرأ أو ينكر واختيار قوله اه فيما اذا قال لا أقروا  
 ولا أنكر يقتضي اختيار جملته انكارا في مسألة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البحر  
 تصحيح الثاني رجوعا عما أفنى به أولا في مسألة السكوت فلما قال الشارح ثم نقل الخ ليعتبر ان  
 تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامام في الاولى ولا يشكل ما تقدمناه عن روضة  
 النقة امن ان السكوت ليس بانكار بالاختلاف لان الكلام هنا فيما اذا الزم السكوت وما  
 هناك لا يعد انكارا لا بمجرد سكونه فيقتضي عليه وشهتان ما بينهما (قوله اصطلاحا على ان يحلف  
 الخ) سيد كر الشارح لو قال اذا حلفت فانت بري من المال تخلف ثم برهن على الحق قبل ان يكن  
 هذا اليمين من المدعى وسبأ في الكلام عليه غة (قوله لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم)  
 الاولى كما في البحر عن القنية لان التحليف حق القاضي اه حتى لو أبرأه الخصم عنه لا يصح  
 برازية وكان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كذلك السكوت عند غيره لاوجب الحق  
 لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لها  
 عنده بالتحليف كما قبله بقوله مع طلب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر واليعني ان  
 اليمين حق المدعى واستدل في الدرر بقوله ولهذا اضيف اليه بصرف اللام في الحديث وهو  
 قوله عليه السلام لك يمينه قال ووجه كونه حقه ان المنكر قصد انواه حقه الخ وكان الاولى له  
 ان يعال المسئلة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة الخ ثم يدرك بما نقله المصنف عن  
 القنية الآتي ذكره لو فعل ذلك اسلم من التكرار (قوله ولا عبرة الخ) أي ولا يعتبر ابرأه  
 المعلق بهذا الشرط لان الابرأ من الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه  
 أي على حقه بقبل) هذا لا يصلح تفريعا على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعى بقبل كما  
 سيأتي ح الان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله والايحاف ثانيا عند قاض أي حيث لم  
 يعتبر حقه عند غير القاضي له تعليقه عند القاضي عند عدم البيعة بخلاف ما لو حلفه عند  
 قاض فانه لا يحلف ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ (قوله  
 الا اذا كان - لانه الاول عنده) أي عند قاض فيكفي أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا وهذا ولا  
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول  
 عند غير قاض الالهه الآن يكون المراد عنده قبل تقاضه القضاة فامل وراجع (قوله درر)  
 عبارتها يحلفه القاضي لو لم يكن حلفه الاول حين الصلح عنده (قوله ونقل المصنف عن القنية)  
 هذه المسئلة تغاير المقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا

لما ان الفتوى على قول  
 الثاني فيما يتعلق بالقضاء  
 اه ثم نقل عن البدائع  
 الاشبه انه انكار فيستحلف  
 قبلنا بتحليف الحكم  
 لانهم لو اصطلاحا على ان  
 يحلف عنه بغير قاض  
 ويكون برياً فهو باطل  
 لان اليمين حق القاضي مع  
 طلب الخصم ولا عبرة بيمين  
 ولا تكول عند غير القاضي  
 (فلو برهن عليه) أي على  
 حقه (بقبل والايحاف  
 ثانيا عند قاض) برازية  
 الا اذا كان حلفه الاول  
 عنده فيكفي درر ونقل  
 المصنف عن القنية ان  
 التحليف حق القاضي فما  
 لم يكن باختياره لم يعتبر

خصم بل وان أبي الخصم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل  
 - حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية انتهى وقيد بانباته بالبيعة لانه لو  
 اقرب به الوارث او نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسئلة اقرار الورثة بالدين  
 ومما قدمناه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف البيعة تامل لئلا يكون ذلك خزانة ابي الميت  
 خمسة نفر جائز للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم  
 جل ذكره ما قبضته انتهى فهم اذا مطلق وما هنا قيد بما اذا اثبتت بالبيعة وتعليقهم بأنه حق  
 الميت برعاية كمر على مائة قدم وقد يقال التركة ملكهم ختم وصاعته لعدم دين على الميت وقد  
 صادف اقرارهم ملكهم فاني يرد بخلاف البيعة فانهم اجهة قائمة من غيرهم عليهم فيصطاط فيها  
 واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يوقف على نفي آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه  
 القاضي مع الاقرار فيها اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه  
 فيحلفه القاضي بطالب القرماء اذا اقام بيعة و غير طليهم لئلا اذا صدقوه شاركهم لانهم اقروا  
 بان هذا النفي الذي هو بينهم خاص بهم لهذا فيه شركة مع ما بقدر دينه تامل \* قال في البحر ولم ار  
 حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي  
 ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بامثالها لبايعائهم واذا كان  
 كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بدل اللام على كما هو  
 ظاهر (واقول) قديمة قال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتقال انهم  
 شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا  
 على حقيقة الدفع فانتفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تامل  
 وسيأتي ذلك في اواخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضى لانه ظالم فخرأوه  
 الحبس (قوله ايقروا وينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه كافي المجمع وجه قولهما  
 ان كلاميه تعارضاً وقد اقطافاً كانه لم يتكلم بنفي في مكان ما كما والسكوت بلا آفة نكول  
 فيستقله القاضي ويقضى بالنكول كافي المنبع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا الوزم  
 السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجيب صرح به السرخسي  
 وقولهما هو الاشبه كافي البدائع وهو الصحيح كافي المنبع وصرح في روضة النقاها ان  
 السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكوت  
 الخصم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكل كل مرة لان اليمين واجبة عليه اقله الصلاة والسلام  
 البيعة على المدعى واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل ومقرر  
 والاقدم على اليمين تقصياً عن مهمة الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى والاقرار به  
 والشرع الزم التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب  
 اي جانب كون التاكيد باذلاً ومقراً على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسيأتي تمامه  
 (قوله عند الثاني) وعندهما اذا لزم السكوت يؤخذ منه كقبيل ثم يسئل جيرانه عسى ان

بل يحبس ايقروا وينكر  
 دور وكذا الوزم السكوت  
 بلا آفة عند الثاني خلاصة  
 قال في البحر وبه اذيت



في محاسن القضاة لان المتبرعين قاطع للغة ومعة ولا عبرة لليمين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير طامبه ثم طاب المدعى التحليف فله ان يحلفه ثانيا كافي العمد ادية ولو حلف بطلب المدعى بدون تحليف القاضي لم يعتبر وان كان يبرديه لان التحليف حق القاضي بطلب المدعى كافي القنية وباقى غامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف فيشمل المدعى والكافر ولو مشركا لا يشكر احد منهم الصانع فيعظمون اسم الله تعالى وبعدهم قدود حرمته الا الدهرية والزنادقة واهل الاباحه وهؤلاء اقوام لم يتجاسروا على اظهار تحلفهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا ذان رجوع من فضل الله تعالى على امة حبيبه ان لا يقدرهم على اظهار ما اتصلوا الى اتقضاء الدنيا كم في البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاضع مالم يقم البيعة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقضى لها بها دور قال الزيلعي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا انه لا يبحث لو كان حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الثانية وفي رواية عن محمد لا يظهر ايضا والفتوى على انه يبحث وهو كم كذا في الوالوجية وتذكر في المنبع والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب لخلف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب لخلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجد الابراء او الابطاء اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزيلعي وتبعه في الدرر من اصواب خلاف ما يقتضيه سماعه في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طلب اليمين في جميع الدعاوى) قال في الاشباه الاصح انه لا تحليف في الدين المؤجل قبل حله لانه لا غلبة المطالبة حتى يترتب على انكاره التحليف اه واذا اراد تحليفه ينبغي للمدعى عليه ان يسأل القاضي ان المدعى يدعي حالة ام نهية فان قال حاله يحلف بالله ماله على هـ هذه الدراهم التي يدعيها ويسعه ذلك كافي البحر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تحليف الا بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند ابي يوسف يستخلف بلاطاب في اربعة مواضع في الرد بالعب يستخلف المشتري على عدم الرضا به والشفع على عدم ابطاله الشفعة والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب يستخلف انهم يطلقها ازوجه او لم يترك لها شيئا ولا اعطاها النفقة والرابع المستخلف يحلف بالله تعالى ما بهت وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد انتهى والاولى ان يحلف على انه لم يستوفه كلا او بعضا بالذات أو بالواسطة ولم يبرئ منه ولم يكن عنده به رهن او بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قصود والاولى ان يحلف بالله ما خرج عن ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وانظر للمدعى عليه وكذا يحلف القاضي المبكر الطالبة للفرق بين انهما اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب به الزوج كافي جامع الفصولين هـ قال في التتمه ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شئ منها بل يحسم معها ويحلفه عينا واحدة على كلها اذا برهن فانه يحلف كما وصفتنا وهي في الخلاصة (قوله قال) اي البرازي (قوله واجمعوا على التحليف) اي وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشباه عن التواريخ ودمه الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعاوى الدين) قال في البحر ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة واثبته بالبيعة فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف بلاطاب في دعاوى الدين على الميت (واذا قال) المدعى عليه (لا اقر ولا انكر) لا يستخلف

مطلب  
٣ يحلف بلاطاب في اربعة مواضع

عليه باليمين ولزمه الحق بالقضاء ويثبت حكم البيعة بما يدون القضاء فلا يثبت باليمين حكم  
وكذا لا تعتبر في غير مجلس القاضى قال في الاشياء لا يجوز للمدعى عليه الانكار اذا كان  
عالمًا بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه ايتمكن  
من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين كذا في بيوع النوازل قال في البحر وظاهر ما في  
الكتاب ان القاضى لا يجهل المدعى عليه اذا اسقط له وائس كذلك في الجزائية ويجهل ثلاثة ايام  
ان قال المطلوب لى دفع وانما يجهل هذه المدة لانهم كانوا يجهلون في كل ثلاثة ايام وجمعة فان  
كان يجلس كل يوم ومع هذا امه ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه  
(قوله أو أنكرفيه) ظاهره ان البيعة لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان  
البيعة لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكذا في فوائد كتاب القضاء انها تقام على المقر في  
وارث مقر يدين على الميت فتقام عليه للمعدى وفي مدعى عليه اقرب بالوصاية فبرهن الوصى وفي  
مدعى عليه اقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الآن رابعاً من جامع الفصولين من فصل  
الاستحقاق قال المراجع جوع عليه عند الاستحقاق لو اقرب بالاستحقاق ومع ذلك يبرهن المراجع على  
الاستحقاق كان له ان يرجع على بائعه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه  
الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالثلاث ليقضى له  
بالاقرار لا بيمينه اذ البيعة انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهذا يدل على  
جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلاً اه  
(قوله بلا طلب المدعى) واعلامه المدعى عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في  
القضاء انه متى قامت البيعة العادلة وجب على القاضى الحكم بالثاخير ٢ قال في الاشياء  
لا يجوز للقاضى تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب  
الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده ربيعة اه (قوله والا حلفه الحاكم)  
لانه لا بد ولا من سؤال القاضى المدعى بعد انكار الخصم عن البيعة ليعتقن من الاستحلاف  
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعى التي بيعة فقال لا فقال للبيعة سأل ورتب اليمين  
على عدم البيعة وانما تعتبر اقامتها بعد الانكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا به  
الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطحاوى وعند غيره تسمع  
كفى العمدية وفيه ان بعد صحة الدعوى انما يستخلف فيما سوى القصاص بالنفس في  
موضع يجوز القضاء بالانكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالانكول لا يجوز الاستحلاف  
وتختلف الاخرى ان يقال له عليه كعهـ والله وميثاقه انه كان كذا فيشيعر بهم بحر وانما  
يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرى الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا  
لوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف رسماً في كلام المصنف وبذلك مقامه ان شاء الله  
تعالى (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلاف حقه وهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي  
للتأنيك وانما صار حقه لان المنكر قد اتوا بحقه على زعمه لان انكاره كنهه الشارع من اتوا  
نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذباً كبر زعم وهو اعظم من اتوا المال والا  
يحصل للعالم الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكول

(أو أنكرفيه من المدعى)  
قضى عليه) بلا طلب  
المدعى (والا) يبرهن  
(حلفه) الحاكم (بعد)  
طلبه

مطلبه  
٢ لا يجوز للقاضى تاخير  
الحكم بعد شرائطه الا  
في ثلاث

٣ قوله مواضع هكذا باصله  
واحد من قبل بل يبرهن قوله  
ثلاث وقوله الاولى الخ  
اه مصنفه

الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد المستاجر  
وكذا في مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدودا ولم يحدد وهو الاصح ولو ادعى على آخر أنه  
استاجر المدعى لفظ عين معين - ماء ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه  
اداء الاجرة المذمومة ولم يحضر ذلك العين في مجالس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى أم  
\* واختلفوا في اشتراط - حصة المستاجر مع المعير في دعوى الاستعارة - حصة المودع مع المودع  
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض في دعوى الارض برزاقية قال  
في الهندية - يشترط - حصة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن  
وأما حصة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالاستاجر  
يشترط - حضوره وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا  
في دعوى الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيقه وانما في يد المزارع فلا يشترط - حصة  
المزارع لانه يدعى عليه الفل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاز مستحق واستحقها  
لا يقضى بالدار له بالحقرة البائع والمشتري كذا في التلاصة ولو ادعى مسيل ما في دار الاخر  
لا بد ان يبين انه مسيل ما الماطر أو ماء الوضوء وينبغي ان يبين موضع المسيل أنه في مقدم البيت  
أو غيره ولو ادعى طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طول وعرضه وموقعه من الدار جامع  
القصورين \* وفيه وفي دعوى الاكرام على بيع وتسليم ينبغي ان يقول بعته مكرها ورسالته مكرها  
وليحق فسخه فافسخه ولو قبض ثمنه يذكرو قبض ثمنه مكرها ويرهن على كل ذلك أم لو ادعى  
عليه انه ملكي وفيه بغير حق لا تسمع اذ يبيع المكره يبيد الملك بقبضه فالاستعانة بسبب  
فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيه الوادعي فساد البيع يستفاد من سبب فساد بلواز  
ان يظن الصحيح فسادا وفي دعوى البيع مكرها لا حاسبة الى تعيين المكره كالمودعي السعاية  
فلا حاسبة الى تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعى وقيل ان كان المدعى  
جاهلا يسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه اه - سر اجبة وفيه اذا حضر خصمان لا بأس  
ان يقول مالكم وان شاء سكت حتى يبتدئاه بالكلام واذا تكلم المدعى سكت الاخر ويسمع  
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا  
فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات التزاتة يجوز للقاضي  
ان ياهر رجلا به لم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليهم ولا يثبتها اه (قوله  
بعدهم) أي اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية ما سبق من شروطهم اه (قوله اعدم  
وجوب جوابه) الاولى ان يعمل بعدم الباعث على السؤال فاملط (قوله فيها) انما قدره  
فوارا من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقة ومجازه لان الاقرار بجهة ملزمة  
بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الاصر بالخروج مما لزمه  
بالاقرار كما صرح به في التبيين اه ح بخلاف البيضة فان الشهادتين في حقها وبالقضاء  
تصير جهة وسقط احتمال الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي في بالقضية  
المطلوبة - على المقصود ولزمه الحق سواء قضى به القاضي أولا وبالقضاء لا يثبت أمر  
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو أنكره وانهم قهره من المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى  
عليه) عن الدعوى فيقول  
انه ادعى عليك كذا فمأذا  
تقول (بعدهم) والاه  
تصدر جهة (لا) يسأل  
اعدم وجوب جوابه (فان  
أقر) نعم الان دعوى الزعل  
كما تصح على ذي اليد تصح  
على غيره

من بيان المال بأي سبب يجوز بطلان الكفاية بشفقة المرأة اذ لم تذكر مدة معلومة لانصح  
 الآن يقول ما عشت أو دمت في نكاحه والكفاية بمال الكتابة لانصح وكذا بالدية على العاقلة  
 ولا بد ان يقول وأجازا المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجوز ولا  
 يشترط بيان المكفول عنه كافي الخاتمة ولو ادعت امرأه مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين  
 السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي نسق بكونه وفي دعوى الدين على الميت أو كتب توفي  
 بلا دأقه وخالف من التركة يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة  
 وبه يفتى لكن انما يامر القاضي الوارث بإداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر  
 وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في يده لما يحصل به الاعلام \* ولو ادعى  
 الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحاكم لا يجب  
 ذكر قابض المال ولكن في محضر دعواها لا بد من بيان السعاية ليعتبر ان هل يجب الضمان  
 عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن \* ولو ادعى الضمان على الآخر انه امر فلانا وأخذ منه كذا  
 تصح الدعوى على الآخر لو ساطا أو افلا \* وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها  
 من أسباب المال لا بد من بيان الطوع والرغبة بيان يقول باع فلان منه طائعا أو رغبة في حال  
 نقاذ تصرفه لاحتمال الإكراه وفي ذكر الخراج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة  
 وتحديد العقار وبين قيمته كل نوع ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لم  
 استملكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجوز عندهم كافي الغصب اذا  
 استملكوا الأعيان وصالحوا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره  
 من كلامهم اهـ قلت انما نذكر كذا لذكرهم حكم كل واحد في باب وفي كتب الشروط  
 استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخطة أو الشفعة بالامانة فالخطة لا تقوى أنه يسأل  
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستملاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع  
 عين من أعيان ماله بخطة في الذمة أو بسبب السلم يبقى بالصحة هكذا في الذخيرة وان ادعى  
 مكاييله حتى صحت الدعوى بلا خلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخطة أو الشفعة  
 ولم يذكر الصفة في اقراره قبلات البينة في حق الجاهل بر على البيان لا في حق الجاهل على الاداء كذا في  
 المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العامة \* اذا ادعى الدقيق بالغبن لا تصح  
 ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر دقيق منقول أو غير منقول مخبوز أو غير مخبوز  
 والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرة \* واذا ادعى على آخر مائة عدلية غصب أو هي  
 منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند أبي حنيفة - رحمه الله  
 تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند  
 محمد - رحمه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في  
 الذخيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره  
 صحت الدعوى ويختلف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي  
 لا تصح دعواه كافي الدين كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الأجير اذا  
 كانت الاجرة دراهم أو عدلية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجحة من وقت العقد

مطلب  
 في شروط دعوى العقد

من ذكر الجنس والنوع  
والصفة والقدر وسبب  
الوجوب) فلو ادعى كبر  
دينه عليه وليد كرسيا  
لم تسمع واذا ذكر في السلم  
الغالب المطالبة في مكان  
عينه وفي نحوه - رض  
وغصب واستلاك في مكان  
القرض ونحوه بغير ما يحفظ

مطلب  
فيما يجب ذكره في دعوى  
العقد

انصرح بتصحيح كل من القولين أو عدم انصرح أصلاً ما لو ذكرت مسئلة في المتون ولم  
يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابليها فقد أفاد الغالب لامة قائمتر جميع الثاني لانه  
تصحيح صريح وما في المتنون تصحيح التام والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الانتمائي  
اي ان تمام المتنون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المقتي أول الكتاب قال ط ولو  
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ما كان أخصر (قوله  
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة كجدة والقدر كعشرة اقتره ان كان  
كيداً وعشرة اوطال ان كان وزناً (قوله وسبب الوجوب) فان يقول بسبب بيع صحيح جرى  
بينهما (قوله لم تسمع) وكذا لو ادعى مالا بسبب له كحساب جرى يتم ما لا يصح لان الحساب  
لا يصلح سبب الوجوب المال كافي مشقلا الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم  
المدعى بيان السبب وانصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها فلو ادعى  
مكيداً مثلاً فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم  
يحتاج الى بيان مكان الايقاع فخر زاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم تسمع مالم  
تبين السبب بل لو ازان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة ١٠ وفي الظهيرة وان وقعت  
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستملاك بخلاف دعوى  
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عينه) هذا عند الامام وعندهم في مكان العقد  
وهذا انما له حل وموتة ومال حل لكسك لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع اتفاقاً وبقي حيث شاء  
كما تقدم في السلم وينبغي على قوالهما ان يذكروا في الدعوى مكان العقد فيما له حل وموتة لان  
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد منافي هذا الباب انه يذكروا في السلم شرائطه من اعلام  
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزناً واثقة بالجناس حتى يصح  
الخ فراجع (قوله وفي نحوه قرض الخ) أي وفي دعوى نحوه القرض الخ ولا بد ان يذكروا انه اقترضه  
كذلك من مال نفسه بل لو ازان يكون وكذا لا باقراض والوكيل بالاقرض سفير ومعه لا يطالب  
بالاداء يذكروا ايضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه لم يصير ذلك ديناً عليه اجماعاً لان القرض عند  
أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه ١١ فلو كان باقياً عند  
المستقرض لا يصير ديناً عند ونحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للايقاع ط قال  
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز  
للكردوي (قوله وغصب واستلاك في مكان القرض) وهذا فيما له حل وموتة والا فلا كما تقدم  
قريباً (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستملاك في تعيين مكانه ما للتسليم وقد مثل ذلك في البحر  
بالخطة لما أن محل ذلك فيما له حل وموتة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون  
والشروح في الدعوى قصوراً فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكروا دعوى  
العقد \* أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجله لا بد أن يبين قيمته يوم موته  
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجله لا بد من ذكر ان مال المضارب يوم موته نقد  
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشركة لا بد من ذكر ان مات مجله لا مال الشركة  
أولاً مشتري بما اذ مالها يضمن مثله والمشتري بما اذ مالها يضمن بالقيمة \* ولو ادعى مالا بكتلة بدلا

مطلب  
في كلام المتون والشروح  
في الدعوى قصوراً ولم يبينوا  
بقية الشروط

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه واطلعه أصحاب  
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية ان صحة  
 دعوى الملك المطلق في العقار في بلاد لم يقدم بأؤها ما في بلد قدم بأؤها فلا تسمع فيه دعوى الملك  
 المطلق لوجوب بينهما فيه وظاهره اعتماد الاول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لان الشاهد  
 اذا ثبت منه ملكه ولحقه في يده بغير حق اختلافه ورافيه والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل  
 في حق القضاء بالملك لافي حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعي  
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك انصر عليه في الهيوط كما في شهادة البرازية فظهر ان  
 المدعي لو ادعى انه في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه ونهه شاهداه أنه ملك المدعي وأنه في يد  
 المدعي عليه عن معانة بقضى القاضي بالملك والتسليم اذا فسرق في ذلك بين ان يثبت كذا  
 الحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين كما في غاية البيان مفصلا (قوله لان دعوى الفعل)  
 اشارهم هذا الى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح  
 على ذي اليد تصح على غيره أيضا فانه يدعي عليه التملك والتملك وهو كما يتحقق من ذي اليد  
 يتحقق من غيره أيضا فانه يدعي عليه الدعوى أماد دعوى الملك المطلق فدعوى ترك  
 التعرض بازالة اليد وطالب ازال التملك لا يصور الا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذاب  
 لاحتمال المواضعة افاده في البحر (قوله وذكرا انه يطالب به) أي سواء كان عينه أو دينه فانه قول  
 أو عقار أو لوطا لى عليه غيره دراهم ولم يرد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه  
 وقيل تصح وهو الصحيح فهو متناهي قال العلامة أبو السعود وليس المراد لفظ وأطالب به بل هو  
 أو ما يقيد من قوله مره ليعطيه حتى وأما أصحاب الفتاوى كالا خلاصة جعلوا اشتراطه قولا  
 ضعيفا فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلا كذا يحيط شيخنا اه ومنه  
 في العمدة وسبأ في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير  
 وان كان المرجع مؤثلا لا كتابة التذكير من المضاف اليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبه  
 بالثمن) أول دفع المناجيل في نحو الدين وكل ذلك ينزل بالمطالبة (قوله وبه) أي بذكرانه بطالبه لانه  
 لا مطالبة له اذا كان محبوسا بحق (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام الى موافقة  
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فافهم) أشار به الى ان ذكر كونه بغير  
 حق غير لازم في العقار والمنقول لان المطالبة تغني عنه (قوله ولو كان ما يدعيه ديناً) أي  
 في الذمة (قوله مكبلا أو موزونا) انما قيد به لانه هو الذي يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به  
 المذروع اذا استوفى شرط السلم وكذا العمدى المتقارب كالجوز والبض واللبن الذي  
 سمي فيه ما بيناهم لولا ما ونحو ذلك مما يمكن ثبوته في الذمة (قوله نقداً وغيره) نعم في الموزون  
 (قوله ذكر وصفه) انه جيد وأردى لانه لا يعرف الا به عرف الا به وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان  
 في البلد نقود مختلفة أما اذا كان في البلد نقود واحدة فلا حوى زاد في الكثرة وان يطالب به  
 قال في البحر كذا جزم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولا  
 ضعيفا كما في العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كما ذكره  
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح متقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند

أيضا برزازية (وذكر انه)  
 يطالب به (لنوقفه على)  
 طالبه ولا احتمال رهنه أو  
 حبه بالثمن وبه استغنى  
 عن زيادة بغير حق فافهم  
 (ولو كان) ما يدعيه (دينا)  
 مكبلا أو موزونا نقداً أو  
 غيره (ذكر وصفه) لانه  
 لا يعرف الا به (ولا بد في)  
 دعوى المثليات

في العقار عنه بعض المشايخ كما في قاضيان وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في الخزانة (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهدة ولعله في يد غيرهما أو أضعافه ليكون لهم أذريعة إلى أخذه بحكم الحاكم عيني وسيشير إليه الشارح لكن اعترض على تعليل العيني بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره إلى مجلس الحكم كصغير وبر ورحى كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يلحق بالعقار لما شابهتم له (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيء إن مانعه ذكره من المنقول يحضره القاضي أو يبعث أمينا أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يعرض القاضي في صورة الحضور شاهد أو أيضا في صورة بعث القاضي كالمشاهد ولذلك أمضى قضاؤه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهده القاضي وإن حضر عنه ولذا صرحوا بأن ثبوت يده عليه بالبيئة لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فاقرب بوضع يده على العقار المذکور فلا بد أن يقول المدعي أنه واضح يده على العقار ويظهر له شاهدان ولذا انظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار \* مع التصديق فلا تخاري  
بل يلزم البرهان أن لم يدع \* عليه غضبا أو شرا مدعي

(قوله بل لا بد من بيئة) أي من المدعي تشهدانهم معاينه في يده أي احصاه القضاء بالملك ولا يشترط ذلك احصاء الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل بيئة المدعي على الملك ما لم يقيم البيئة أنه في يده ويدى اليد ومنه في القهستاني بأوضح بيان ثم قال وإذا شهدوا أنه في يده يسألهم القاضي أنهم شهدوا عن سمع أو معاينة لأنهم ربما سمعوا أقواله أنه في يده وهذا لا يختص به فأنهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك لأنها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه وكثيرا ما يذکرونه في المسائل والمفتي به أنه لا يقضي بعلمه فلهذا لا بد من البيئة (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه صدر الشريعة بأن تهمة المواضع ثابتة مع إقامة البيئة أيضا فإن الدار مثلا إذا كانت آمنة في يد المدعي عليه فتواضع على أن لا يقرب بالامانة فيقيم البيئة على اليد ثم إنهم لما حكمه في قضى عليه وأجيب بأن تهمة المواضع في صورة الاقرار ظاهرة وقرينة بل أكثر في صورة إقامة البيئة خفية وبعيدة بل نادرة وابعدا لأن مبنى ذلك على مواضع الخصمين وشاهد زور واراد كتاب ضرر فإن المدعي عليه إذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فربما يدبر وعند البعض يكفي تصديق المدعي عليه أنه في يده ولا يحتاج إلى إقامة البيئة لأنه إن كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه أن ثبت ملكيته بالبيئة أو بأقرار ذي اليد أو بركونه وإن لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الأخذ من ذي اليد لأن البيئة قامت على غير خصم فالضرر لا يلحق إلا بذي اليد على أن التزوير لو جحد لو كانت في يده آمنة ولم يذکر إلا مجرد أنه في يده كما علمت (قوله لمعاينة يده) قد مناقريه الاعتراض على هذا التعليل وإن الاعتراض المذکور في غاية السقوط فلا تنس (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله ما كما مطلقا) أي بلا بيان بسبب الملك (قوله فلا يفتقر لبيئة) أي أنه في يده بغير حق كافي العمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)  
بتصادقهما بل لا بد من بيئة  
أو علم قاض) لاحتمال  
تزويرهما بخلاف المنقول  
لمعاينة يده ثم هذا ليس  
على إطلاقه بل إذا  
ادعى العقار (ملككا  
مطلقا ما في دعوى الغصب  
(و) دعوى (الشراء) فمن دى  
اليد (فلا) يفتقر لبيئة

في الهندية عن الخلاصة وفيما رلوا أنه قال لأعرف الحد ونم ذكر الحد وبعده ذلك ثم قال عنت  
 بقولي لأعرف الحد ولا أعرف أسماء أصحاب الحد وقيل ذلك منه وتسمع دعواه كذا  
 في الذخيرة رجل ادعى محدودة وذكروا وقال في نهر بها وفيها أشجار وكانت المحدودة  
 بتلك الحد ودلكنم أخالية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان  
 ولو كان المدعى قال في نهر بها ليس فيها شجر ولا حائط فإذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور  
 حدودها المدعى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر  
 حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو  
 قال هي أرض يزيد فيها عشر مكابيل فإذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى  
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في  
 فتاوى قاضيان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على  
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فقع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى  
 التراب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو مافيه فساد الأرض وصاحب  
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقده ولا يصح دعواه بأن يزيل الحائط وعرضه وموضعه وبين  
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فإذا صححت دعواه وأنكر المدعى عليه يستخلفه على السبب  
 ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط  
 هذا الرجل خشب فوقع أو قاعته لا عيده وإن صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه  
 ما لم يصح ونصيح الدعوى بأن يبين موضع الخشب وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما  
 أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفها فإذا صححت الدعوى وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي  
 على الحاصل بأقنه ما هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا  
 من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فإذا نكل ألزمه القاضي حقه **أه** (قوله  
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إلا إذا كان العقار في يده فلا  
 بد من ذكره وانما خصصه في هذا لأن الكلام فيه والافالمقول كذلك ولذا جعل صاحب  
 الجرار خصمير راجعا إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم يخصه بالعقار كما فعل  
 الشارح ليكون شرطه ما **أه** وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بمنقول  
 أنه في ملك المدعى تقبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له  
 ذلك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بعرض والبيعة تكون على مدعى العارض ولا تكون  
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى  
 عليه والاول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي  
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخالية **بهر** (قوله ان كان منقولاً) هذا تكرار لا حاجة  
 إليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق إلا أن يقال انما ذكره مع ما تقدم  
 أيضا يراعى في العقار لا يتأتى ذلك لأن اليد لا تستقر عليه ولا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله  
 ناصر) أي من احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا بالتمسك في يده أي بصير خصما (أقول)  
 هذا يشمل العقار فانه قيم لا يشهد **وهو** كذا قال صدر الشرية وفي القهستان في ريزيد أيضا

(وذكر (أنه) أي العقار  
 (في يده) بصير خصما  
 (ويزيد) عليه (بغير حق ان  
 كان) المدعى (منقولاً) ناصر



الدورات قطعة من الارض  
تزرع قاموس

نسمع لو بين المصير والحلة والموضع ادعى عشر دبرات أرض وحد التسع لا الواحدة لو كانت  
هذه الواحدة في وسط التسع وتقبل ويقضى بالجهة لالو على طرف جف ادعى سكنى دار ونحوه  
وبين حدوده لا يبعث اذ السكنى تقضى فلا يجحد بشئ \* فاش وان كان السكنى نقلياً المكن لما اتصل  
بالارض اتصالاً تاماً كان تعريفه بما به تعريف الارض اذ في سائر التقديرات انما يعرف  
بالحد ودلا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فتقبله لا يمكن لانه مركب  
في البناء تركيب قراراً للتحقق بما لا يمكن نقلاً له أصلاً انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب  
في الارض كما ظهر من كلامه أي لانه منقول فهو امر احضاره فلا يكتفي بتحديدده ولا بد من الاشارة  
اليه عند الدعوى والشهادة والحدكم عليه وقوله وان كان السكنى نقلياً الخ هذا قول آخر نقله  
عن فتوى رشيد الدين أي فيمكن في تحديده وان كان نقلياً لانه التقى بالعقار لانه بالارض  
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة القنوى وهي مالو أراد امتولى أرض وقف  
معلومة انتزاعها من يده متأجرها به مدة في مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها  
المستأجر باذن متولايه بحق القرار فثبت بناءه واشتجاره الموضوع في الارض على الوجه  
المدكور لدى الحاكم الشرعي بذلك كحدود الارض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار  
وحكم له الحاكم الشرعي بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثاني سيما وقد اتصل بحكم  
الحاكم (وأقول) أيضاً قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره الرحمن كما سمعته في المنقول الذي يحتاج  
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندى بعده بتتوى من مئة في الانام بواهم الله دار السلام أفتوا  
فيهم ابصنة جميع الاحترام طبق هذا المرام هذا ما ظهر لي في هذا المقام فقام له منصفه ابكمال  
الاسلام \* وفيه برع من ظهه نرى علوية ليس لا سفل يحسد السفل لا العلو اذ السفل مبيع من  
وجه من حيث ان قراره العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديدده بغنى عن تحديد العلو اذ العلو  
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلو تتبع فتحديد الأصل أولى قال طي هذا اذ الم  
يكن حول العلو بحجرة فلو كانت ينبغي أن يحد له لولانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو جوده  
وقد أمكن (قوله وأسماء أناسهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام  
اه وفي المنة قطر بما لا يحد الا بذكر الحد واذ لم يعرف جده لا يتبين عن غيره الا بذكر مواليه أو  
ذكر سرفته أو وطنه أو دكانه أو حليته فانما التميز هو المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو  
ذكر مولى العبد وأبامولاه يكتفي على المقابلة ط (قوله والا كنى باسمه) لمعول المقصود  
قال في الفصولين أما الحد فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبي حنيفة وعنه ما جدد به كحد  
صاحب الحد وعنه ما التحديد ليس بشرط في الدار المعروفة كدار عمر بن الحرث بكوفة  
فعلى هذا لو ذكر في دار فلان ولم يذكر اسم ونسبه وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها  
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً انتهى \* وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة  
يصح وان لم يذكر انه في يد من لانتم ساق في يد السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير  
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الامير ونسبه كافي لاختصاصه رجل ادعى داراً في يد رجل  
فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحد ودلا تسع اما اذا قال لا  
أعرف أسامى أصحاب الحد ودونهم ذكر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق هكذا

(وذكر أسماء أصحابها)  
أي الحدود (وأسماء أناسهم)  
ولا بد من ذكر الحد لكل  
منهم (ان لم يكن) الرجل  
(مشهوراً) والا كنى باسمه  
لمعول المقصود

مطلب  
المقصود التمييز معرفة الحد

احط بزيادة لكن قال سيدي عبدالغني النابلسي في شرحه على المحبية بعد كلام طويل فاذا  
 كانت الحدود الثلاثة كاتبة عند الائمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فقول زفر لانه لا بد من  
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا  
 في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشر من التي يفتي بها على قول زفر (قوله فلونزل)  
 أي المدعي أو الشاهد الرابع صح حكمه في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع  
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المفتي به ط لانه يخالف المدعي ولا كذلك بتركه ونظيره اذا ادعى  
 شرا مني يثن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا  
 فيه لم تقبل كذا في الزباني (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى والغلط انما ثبت  
 باقرار المدعي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط يقبض بهما أما لو ادعى المدعي عليه الغلط  
 لانسحق هذه الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل وبيانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما  
 يقبض الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه أما لو ادعى المدعي عليه لانسحق ولا تقبل بينته لان  
 دعوى غلط الشاهد من المدعي عليه انما تكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه حين  
 اجاب المدعي فقد صدقه ان المدعي بهذه الحدود وفيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول  
 نقض بدعوى الغلط أن يقول المدعي عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول  
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال العلامة  
 الزملي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخة ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط  
 بعده مناقضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن ان يغلط لمخالفته لتحديد المدعي فالتمناقص ثم قال  
 أو نقول الخ وقد كتبت على نسخة جامع الفصولين في هذا المجل كاتبة حسنة فراجعه فانها  
 مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعي  
 يفتي ان تقبل ليلتمه عليه من حيث انبائه ان بعض حدوده كذا فينبغي ما ذكره المدعي ضمنا  
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكرنا في فصل التناقض انه ادعى  
 دارا محدودة فاجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم  
 يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا اجاب بانه ملكي أما لو اجاب بقوله ليس هذا  
 ملكك ولم يرد عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن ط انه اقر المدعي عليه الدفع  
 بخط الحدود أقول دل على هذا ان المدعي عليه لو برهن على الغلط بقبول قدل على ضعف  
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم  
 انتهى قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل  
 وتدبر انتهى (أقول) والمخلص كذا ذكره السائحاني أن يقول المدعي عليه هذا المحدود ليس  
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ويمكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط  
 في المجلس بقبول أو في غيره اذا وفق قال في البرازية ولو غلطوا في حد واحد أو حدين ثم تداركوا  
 في المجلس أو غيره بقبول عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمي فلانا ثم صار اسمي فلانا أو باع  
 فلان واشترى المذكور اه وفيه مسائل أحبيت ذكرها هنا تنجيم الفائدة \* وفي ادبين  
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لانسحق الدعوى ولا الشهادة وقيل

ولونزل الرابع صح وان  
 ذكره وغلط فيه لا  
 ملتي لان المدعي يختلف  
 به ثم انما ثبت الغلط باقرار  
 الشاهد فصولين

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كما لو ادعى غن العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي  
جامع الفصولين لو ادعى غن مبيع لم يثبت لابد من احضار المبيع بحسب الحكم - حتى يثبت البيع  
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى غن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة  
١٥ ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تمام مقام احضار (قوله ولا بد من ذكر بلادة  
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام الذميه احمد أبو النصر بن محمد السموقي في شروطه وفي دعوى  
العقار لابد أن يذكر بلادة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بالبد كذا السكوة ثم المحلة المختاراً  
اقول محمد فان مذهبه أن يبدأ بالاعم ثم بالاخص وتيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة  
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجديع وهو  
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب  
حجة عليه ٣ اذا اعم اسمه فان أحده في الدنيا كثير فان عرف والارتقى الى الجدة كذا في جامع  
الفصولين برهن ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام  
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار  
لان أنصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط  
والذي يظهر الاول ١٥ تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر  
بلدة في الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى ٤  
وقال القهستاني ويشترط تحديد الدار بما لا يتغير كالدير والاراضي والصور والطريق فخرج  
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد ونقض بجهة ذلك نقض انتهى (أقول) لكن قدعات  
عما قدمناه فريعا عن الفصولين انه لا عبرة ان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)  
لكن المشاهد في ديار ناد مشرق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كثير يردى فانه كثيرا  
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة بغير وجه - وعلى ذلك أعوام كثيرة بسبب انحدار  
الماء الى تلك الارض ويسفلها ويجعلها الى طريقا آخر فتغير الحدود وتغير الما من ذلك ما وعلمه  
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للماء تغيرها وتغيير محله بأن كانت  
حافته مبنية بالآجر والابجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض متقربة من صخر أو نحو ذلك  
والله تعالى أعلم (قوله كما في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع قومه فلا فان عرف  
والارتقى الى الاخضر فيقول ابن محمد فان عرف والارتقى الى الجد (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)  
لان لا أكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث - حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول  
فصولين وهو في الحدود وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا بها ولان  
لا أكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة  
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا لو قال غطت  
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي بقيت بها يقول زفر كما نيرت الى  
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي  
دعوى المقارب الابد أربعة \* من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القائل اه منه

٣ أي على ذلك القائل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ  
هكذا بالاصل ولا يجوز اه  
مصححه

كما في النسب (ويكتفي  
بذكر ثلاثة)

والا فلا أي بان كانت تلا \* ط لوذ كرفي الحد لزيق أرض الوقف لا يكتفي وينبغي أن  
يذكر انهم اوقف على القفراء أو على مسجد كذا ونحوه أو رقي يد من أود كر الواقف (أقول) ينبغي  
أن يكون هذا وما تلاه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الآية والافه وتضييق بالضرورة  
\* جف ذ كرام جـ د المالك للحد شرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفاً الا اذا كان  
مشهوراً مع روافد لا يلتبس به غيره \* طذ لوذ كرل زبق ملك ورثة فلان لا يكتفي اذ الورثة  
بجبه ولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم بجبهات جه الفاحشة ألا يرى ان الشهادة بان  
هذا وارث فلان لا تفصيل للجبهات في الوارث \* ففس لوذ كرل زبق دار ورثة فلان لا يحصل  
التعريف بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكره حداً لانه من أسباب التعريف عـ دة  
\* لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ش كنب لزيق دار من تركه  
فلان يصح حداً كنب لزيق أرض مبان وهي لا تكتفي كذا ذكره الشارح وقال لان أرض  
مبان وهي قد تكون للغائب وقد تكون أرضاً تركها مالكه على أهل القرية بالخراج وقد  
تكون أرضاً تركها لرجل دواب القرية من وقف الفتح فهي مبان فهذا القول لا يحصل  
التعريف (أقول) فيه نظر لان أرض مبان وهو لو كان معروفاً في نفسه ينبغي أن يحصل به  
التعريف والجبهات في مالكة وفي جهة تركه لا يضر التعريف \* ط لوجه الحد طريق العامة  
لا يشترط فيه ذكرانه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا يعلم ما ينتهي اليه المحدود وقد  
حصل العلم حيث انتهى الى الطريق \* ط الطريق يصلح حداً ولا حاجة فيه الى بيان طوله  
وعرضه الاعلى قول شيخ فانه قال تبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حداً عند البعض وكذا  
السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حداً وان الحد قد كثر فانه يصلح حداً  
عندهما واختار من قولهم اولاً عبرة لمن قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يخرب وان  
الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أسرع من تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون  
ذلك أولى اي بصلاحيته احداً \* ذ ولو حد بانه لزيق أرض فلان واقفان في هذه القرية التي  
فيها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى وشهادة اهل بزيادة وبعض تغيير  
(قوله كذا يشترط في الشهادة عليه) لانه ما يصير معلوماً عند القاضي (قوله ولو كان العقار  
مشهوراً) لانه يعرف به مع هذا الإشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح  
كذا في الهندية عن السراج الوهاج لان قدرها لا يصير معلوماً بالتحديد درر (قوله خلافاً  
لهم) أي فان عندهما اذا كان العقار منهم ورثة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا  
عرف) بقصد الراي الشهود الدار بينهما أي بان اشاروا اليه الحاضرة وقالوا انهم حدان هذه الدار  
لفلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة السرخسي يشترط في  
شراء القرية الخاصة أن يذكر حدود المستفيدين من المساجد والمقابر والحياسن للعامة  
ونحوها وان يذكر مقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد الحاضر والسيارات والصكوك التي فيها  
استثناء هذه الاشياء مطلقاً بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في البحر وما  
يكتبون في زما تها وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علماً فقد استعمل به بعض مشايخنا  
وهو الخوارزمي لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه أي بذكر

كلمة يشترط في الشهادة  
عليه ولو كان العقار  
مشهوراً خلافاً لهما (الا  
اذا عرف الشهود الدار  
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر  
حدودها) كما لو ادعى غن  
العقار لانه دعوى الدين  
حقبة جنة بصر (ولا بد من  
ذكر بلدتهم الدار ثم المحلة  
ثم السكة) فيبدأ بالاعم  
ثم الاخص فالأخص

وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشفعة في الخ يحمل على ما إذا لم تكن الأرض محتكرة والا  
فالبناء بالأرض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لأنه لا بد من حق القرار التحق بالعقار كما في  
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمدته الشارح في باب ساعدتم ثبوت الشفعة فيه بقوله  
وأما ما جزم به ابن الكمال من أن البناء إذا بيع مع حق القرار يلحق بالحق فإفرد شفعة  
الرملي وأنتى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود فراجعه غمة \* قال في جامع الفصولين قال جماعة  
من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دار فلان ولا بد من ذكر لرب دار فلان وعندهما كلاهما  
سواء طعم يكتب في الحد يفتى إلى كذا أو بلاصق كذا أو لرب دار فلان ولا يكتب أحد حدوده  
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فاليبيع جائز ولا تدخل  
الحدود في البيع اه قصده الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن من قال البيع فاسد  
إذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا يفتى أول رب دار فلان أو بلاصق فخر زاعن الخلاف ولان  
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي يفتى اليه فاما ذلك الموضع  
المنتهى اليه فقد جعل حـ د أو هو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في  
البيع فالمنتهى إلى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا لا يدخل في البيع  
وقافاً قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لرب دار فلان أو يفتى أو نحوه نصح  
الشهادة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لا نصح الشهادة ط والشهادة كالدعوى فيما  
مر من الأحكام \* فـ ش كـ تب في الحد لرب دار فلان أو الزفاف والها المدخل أو الباب لا يكتفي  
بالكثرة إلا زفة فلا بد أن ينسبها إلى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب إلى شيء يقول زفة قسم أي  
بالهله أو القرية أو الناحية ليقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على أنه لا يكتفي ذكر الثلاثة  
ويحتمل أن يكون غرضه من قوله لا يكتفي فلا بد الخ أنه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل  
على أن بيان الرابع لا بد منه إذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يكتفي إلا بكذا  
فـ ر بين فلا دلالة عليه والله أعلم بغرضه (وأقول) أيضاً بالحدود الثلاثة تعتبر الزفة من  
سائر الزفة فلا تضر الكثرة وأيضاً في قولهم أي بالهله الخ نظر إذا المعرفة الحاصلة بذلك الهله  
أو القرية تحصل بدون ذكرها إذ من المعلوم أن الزفة لا تكون إلا بالهله أو القرية فذلك كرها  
وعدمه سواء لكن ينسج أن الزفة لا تكون إلا بالهله أو القرية بل هو أن يكون مقابلهما أو  
بقرينها أو نحو ذلك فقط \* لو كان الحد الرابع ملائحاً لرب دار فلان أو القرية بل هو أن يكون مقابلهما أو  
فـ ذ كـ في الحد الرابع لرب دار فلان ولم يذكر إلا خبر يصح وكذا لو كان الرابع لرب دار فلان  
أو مسجد فـ ذ كـ الأرض لا مسجد يجوز قبل الصحيح أنه لا يصح الفصلان إذا جعل الحد الرابع  
كذلك لرب دار فلان فإذا لم يكن كلاً من ذلك فلا بد من دعوا لم تتناول هذا الحد ودفع لا يصح كلاً غلط  
في أحد الأمرين بخلاف سكوته عن الرابع \* فـ ش لو كان المدعى أرضاً ذكرها وان الفاصل  
شجرة لا يكتفي إذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطاً بكل المدعى به  
حتى يصير معلوماً \* فـ ش الشجرة والمسافة تصلح فاصلاً والحاصل أن الشجرة تصلح فاصلاً إذا  
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البئر وعين الماء عدة \* المقبرة لو كانت ربوة تصلح حداً

يحضره لا قيم عليه البيضة على انه ملكي ان كان منكر او ان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ارفع  
 ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب  
 لانه يلزمه تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له اجل وموئنة لا يلزمه بقوله لانه لا يكاف فوق جنايته  
 فيشترط حينئذ بيان محل الغصب (قوله والاحل له لا) أي وان لم يكن له اجل وموئنة لا يلزم  
 بيان المكان وما قسمناه هو الموافق لقواعد المصنف في الغصب ويجب رد عين  
 الغصوب في مكان غصبه قال المؤلفات تفاوت القيم باختلاف الاماكن اه ومقتضاه ان  
 يجب بيان المكان مطلقا الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القائم • قال في نور العين وفي  
 غصب غير المتلى واحلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بتخير المالك  
 اخذ قيمة يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان انه اقيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي  
 به هالكا لانص الدعوى الا ببيان جنسه وسننه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير معلوما الا  
 بذلك هذه الاشياء وشرط الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا  
 في محيط السرخسي اه • والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير واجب  
 على المودع وليس موئنته عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له في عدم المنع فلو لم  
 يبين المالك ربح الحق المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين الغصوبة في  
 مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمغصوب اجل وموئنة لاختلاف  
 القيمي باختلاف الاماكن بخلاف ما لاجل له ولا موئنة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة  
 النعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وسبب ما في الغصب مانصه وتجب القيمة في القيمي يوم  
 غصبه اجماعا اه ط وفي رواية بتخير كما مقرر ببيان نور العين \* (تمة) • قال في الهندية  
 ودعوى الجمد حال انتطاعه لا تنصح وان كان من ذوات الامثال اه عدم وجوب رد مثله  
 لان انتطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الرهن  
 وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب  
 الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب التهمة لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين  
 انتهى (قوله وبشترط التحديد في دعوى العقار) لانه هذا التعريف بالاشارة لا مذهب  
 النقل فصر الى التحديد في الدعوى والشهادة بوجهه عقارات قال في المغرب العقار الضحية  
 وقبل كل ماله أصل كالدار والضحية اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بالبناء  
 والخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا يباع بالعرضة فان يباعها وجبت تبعه وقد غلط  
 بعض العصرين فجعل الخل من العقار وتبعه فلم يرجع كما دلت به • وذكر بعده على قول  
 الكنز وقيل لخصه اعطه كغيره الخ عن القناري الصغرى لو طاب المدعي من القاضي وضع  
 المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا أجابه وفي العقار لا يجيبه  
 الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى اه قال المؤلفات هناك وظاهره ان الشجر من  
 العقار وقد منا خلافة وفي حاشية أبي السعد هناك أقول نقل الجوى عن المقتضى  
 التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل له انه عقار بيتي عليه  
 وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بستان بين اشجار كثر

(من بيانه والا) اجل له (لا)  
 وفي غصب غير المتلى يبين  
 قيمته يوم غصبه على  
 الظاهر عمادية (وبشترط  
 التحديد في دعوى العقار

ما مورباً حضارها وقد مضى عن ابن الكمال ان العين اذا تعدت اضرارها بهلاك ونحوه وقد كرر  
 القيمة مغن عن التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة  
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مثلك وان قلنا انه لا بد من ذكر القيمة من بيان التوضيف  
 لم يظهروا فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فغاص في قوله تبعاً للبحر فيما تقدم  
 وهذا كما في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى غن محمداً ولم يشترط  
 بيان حدوده اهـ قال في الهندية اذا ادعى على آخر غن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع  
 أو محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد  
 المدة تاجر اهـ (قوله واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) أي المستهلكة أما  
 القائمة فهي حاضرة في المجلس مشار إليها اذا كان هذا في الدابة في الرقيق أولى (قوله فنشرطه  
 أبو الليث أيضاً) أي كما شرط بيان القيمة (قوله وشرط الشهيدان السن أيضاً) أي كما بشرط  
 بيان القيمة والذكورة والانوثة قال في النخ وكرر الصدر الشهيدان ادعى قيمة دابة مستهلكة  
 لا بد من ذكر الذكورة والانوثة ولا بد من بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بذلك المستهلك لان حق المالك عنده  
 باقي العين المستهلكة فانه قال يصح الصلح عن العين المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته  
 فلو لم يكن العين المستهلكة ملكاً لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب  
 في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته  
 لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بذلك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في  
 الدعوى والشهادة ليهل القاضي بماذا يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة  
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جزار أو ما أشبه ذلك ولا يكتفي بذكر اسم الدابة لانها  
 مجهولة اهـ قال في القصول اجماعية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو  
 ادعى انه غصب منه جزار أو ذكركشيمه وأطام البيضة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا  
 فقال المدعى هذا الذي ادعيتيه وزعم الشهود كذلك أيضاً فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف  
 ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجار غير مشقوق الاذن قالوا لا يجمع هذا  
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافاً في نهادتهم اهـ \* قال في الهندية ادعى على آخر ألف  
 دينار بسبب الاستهلاك أهياً لا لا بد وان يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين  
 الاعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم اهـ \* وفيه ادعى دعوى خرق  
 الثوب وجرح الدابة لا يشترط اضرار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء النائت  
 من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جواراً لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائباً وكان  
 المدعى عليه منكر اكون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللؤلؤين ذكر دوره وضوؤه ووزنه  
 كذا في خزائنة المفتين اهـ (قوله سواء كان له حمل أولاً) لان المودع عليه أن يخلى بينه وبين  
 الودعة وليس عليه أن يتقلها اليه مطلقاً لانه محبوس وما على المدين من سبيل فلا بد من بيان  
 مكان الابداع حتى يلزم تسليمها فيه دفعا للاضرار عنه لا فرق بين ماله حمل أولاً \* وفي فتاوى  
 رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الودعة ان لا ينعقد كذا في القاص.

(واختلف في بيان  
 الذكورة والانوثة في  
 الدابة) فنشرطه أبو الليث  
 أيضاً واختلف في الاختيار  
 وشرط الشهيدان السن  
 أيضاً وغاص في الدابة  
 (وفي دعوى الابداع لا بد  
 من بيان مكانه) أي مكان  
 الابداع (سواء كان له حمل  
 أولاً وفي الغصب ان له حمل  
 ومقنة فلا بد) لصفة المدعى

بالمجهول وتصح دعوى البراء المجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أى اسماع  
الدعوى فى الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفا الجنس والنوع) ككتاب ودواب فان تحتم  
أنواعا (قوله كنى ذلك لاجمال) أى ولا يشترط التفصيل هـ ندية (قوله على الصحيح)  
كافى ثمانية المثبتين وقاضى بخان هندية (قوله وتقبل بينته) أى على القيمة (قوله أرى محاف) أى  
عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحافه على كل واحد بخصوصه  
خـ لافان اختار ذلك راجع ما هو الصواب فى ذلك (قوله لانه) هـ لانه (قوله وقيل فى  
دعوى السرقة) مكاه بقيل لان ثبوت حق الاسترداد أو نفيها لا يتوقف على ذلك بل  
يتوقف عليه لزوم القطع مع البينة من المدعى أو الاقرار من السارق وهذا ما قبل لاقول  
المصنف فيما تقدم وذ كر قيمته ان تعذر قال فى البحر وانما يشترط ذكر القيمة فى الدعوى اذا  
كانت دعوى سرقة اعم لم انما انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه  
فكـ الاول وذ كر هـ نالك قال فى التمهيد يفتى أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة  
لا يشترط ذكر قيمتها الا فى دعوى السرقة جوى والتقويم يكون من أهـ لـ القيمة فاما  
بظهور لا بقول المدعى (قوله فاما فى غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذ كر القيمة (قوله  
وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذ كر القيمة (قوله فى دعوى  
العين) أى الشئ المثبت للهـ وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعة (قوله  
لادين) أى الحق الثابت فى الذمة وسأتى دعوى الدين فى المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تمثيل  
لادين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه فى زعم المدعى اه رضى امكن قال بعض الافاضل  
هو تفرع على كون الشروط المارة انما هى فى دعوى العين واما لادين فسيأتى باقسامه تامل  
(قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجفـه كالمذموم مثلا أو النضـة أو  
التماس وكذا كل مكبل أو موزون يمكن ثبوته فى الذمة يبين جنسه ما هو فلا يكتفى ذكر الفرس  
والحرف فى المدينة لانه كانه معلوم الاسم بمجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففى  
الذهب يبين انه من نوع كذا وكذا فى الفضة وكذا فى البرهان بقول حورانية او بالدية او جديورية  
أو اونية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهول بل لابد من بيان جنسها  
ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور فحينئذ لابد من ذكر الجنس والنوع فى كل  
فليتأمل ولذا قالوا فى التعليل لذ كر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون فى معلوم  
وقد تميز مشاهدته لانها خلف عنه وفى الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه فى يد المدعى  
عليه فانه يكران بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليعلم القاضى  
بما ذاقضى) قال فى الذخيرة مثلا لو كان المدعى مكبلا لابد من بيان جنسه بانه حنطة أو شعير  
ونوعه بان اسم القيمة أو بربـة وصفته بانها جـدة أو ردية أو قدومه بان يتول كذا قفيزا وسبب  
وجوبه ان ذكره ابن ملك (اقول) لى شبهة فى هذا المثل وهى انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد مر  
انه يكتفى بذ كر القيمة لا بكل جملته وذ كر فى الفصول ان لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر  
باحضارها فتقبل البينة بحضورهم ولو قال انها الهـة وبين قيمة الكل جـهـ لانه تسمع دعواه فظهر  
ان ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت الهـة والالم ينجح الى ذ كر القيمة لانه

واهذا لو ادعى اعيانا مختلفة  
الجنس والنوع والصفة  
وذ كر قيمة الكل جـهـ لانه  
مكتفى بذلك) لاجال على  
الصحيح وتقبل بينته اه  
بحاف خصمه على الكل  
مرة (وان لم يذ كر قيمة كل  
عين على حدة) لانه لما صح  
دعوى الغصب بالبيان  
فلا ينبغ اذابن قيمة  
الكل جـهـ الاول وقيل  
فى دعوى السرقة يشترط  
ذكر القيمة ليعلم كونها  
نصا با فاما فى غيرها فلا يشترط  
العين لا الدين فـ لو  
(ادعى قيمة شئ مـتهلك  
اشترط بيان جنسه ونوعه)  
فى الدعوى والشهادة ليعلم  
القاضى بما ذاقضى



ان أمكن احضار عينته ولم يكن له اجل ومؤنة كتاب المدعى عليه احضاره وان لم يمكن بان تعذر  
 اهلاك العين أو غيبتها أو قهر بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه  
 ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضى لتعذر كسبته ان ورعى أو تعذر كسبه وقطع  
 غنم خبر الحالكين ان شاء احضر بنفسه لانه الاصل أو بدت أمينة ولا تنفس ما قدمته من قبيل  
 الجله من أنه اذا لم يمكن احضار المنة قول الابصر فيمكن تعريضه وذكر قيمته (قوله بذكر القيمة)  
 لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها  
 تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدى  
 بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته  
 ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والائونة والسن في الدابة وفيه خلاف  
 كما في العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعميمات لا مدعى لازمة اذا أراد أخذ عينه  
 أو منه في المثل أما اذا أراد أخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر  
 الخزانة اه \* (فرع) \* وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى  
 الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا بجرع عن البرازية (قوله وقالوا  
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر  
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن في جامع الفصولين لو ادعى عيناً غائباً لا يعرف مكانه  
 بان ادعى انه غصب منه ثوباً أو قنطاراً لا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل  
 دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه  
 رهن عنده ثوباً وهو ينكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن  
 تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تاويل ماذكر في الكتاب ان  
 التسموع وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الفتن باقراره في حق الحبس  
 والحكم جميعاً وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى والقيمة تقبل ولكن في حق الحبس  
 واطلاق محمدي الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجبهه حتى يحضره ليعيد البينة على  
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ماله وقدر أحضره ثم قضى عليه بقيمة اه ولم يبين  
 الحكم فيما اذا لم يدرك قيمتها أيضاً قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب  
 من عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه  
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرربه (أقول) فائدة هـ  
 الدعوى مع هذه الجاهالة القاحلة توجه البين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا  
 أقر أو نكل عن البين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافياً الا بهذا التحقيق اه وقوله  
 فائدتها توجه البين أى حيث لا يئنة والافقائدتهم الحبس كما علمت وقوله ذكر في عامة الكتب انه  
 تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والقيمة تقبل ولكن في حق الحبس لا الحكم  
 وقدر الحبس بشهرين كما في الخبائية ه والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط  
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتمن بحر  
 أى مع البين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا  
 لو ادعى انه غصب منه  
 عين كذا ولم يذكر  
 قيمتها تسمع فيحلف  
 خصمه أو يجبر على البيان  
 ذكر وابن مالك

ايشير اليها كما ينبغي قريبا و ذكر القيمة انما هو في المنة - مذرا - ضار - حقيقة بان يكون هالكا  
 او - كما بان يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متمسرا - ضار - مع بقائه كالرعي وصبرة  
 الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي امينه او - احضره بنفسه - فكان عليه ان يذكرها به - مدونه  
 في سياتي وان تعذر احضارها وكان الاولى للماتن ان يقول وان تعذر بذل - مذكر لان الرعي  
 وصبرة الطعام من قبيل المتمسك كما هو المصريح به في غير كتاب فتأمل لكن الذي عليه المجلة  
 بموجب الامر الشريف السلطاني ان المنقول - حتى احتاج - احضاره لمصرف ولا يمكن الا بذلك  
 فيمكن فيه التعريف وذكر القيمة كافي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله او غيبتهما) أي  
 بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو امينه به - مدونه - او مانع آخر فيكون  
 ذلك بمنزلة الهلاك فقد تعذر احضارها حقيقة في الهلاك - وحكم في الغيبة فيمكن في بذكر قيمتها  
 ولذا قال فاضيل خان بان لا يدري مكانها (قوله لانه) أي المذکور وهو القيمة وهما عايزين  
 العبارة ونحوها لاحتياجها الى التأويل وكأنه يحذف من النسخ والاوّل ان يقال لان أي  
 القيمة مثله أي مثل العين كافي شرحه على المتفق (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله  
 وذكر قيمته عند تعذر احضار العين فكانه قال لان ذكر القيمة - مثل احضار العين لان  
 المقصود من المدعى ماليتها والقيمة مثله في المسألة فصيح تذكري الضميرين وقد قالوا قيمة القيمي  
 كمينه (قوله وان تعذر) المراد بالمنة - المتمسك (قوله مع بقائه) أي والحال ان القاضي  
 يكتفي بان يحضره بنفسه أو امينه - تفرق عما قدمه من قوله او غيبتهما (قوله بعث القاضي  
 الخ) لان امينه يقوم مقام نفسه فلوزب بنفسه - ليكن هو الاصل فلا شبهة في صحته ومنه  
 ما ذكره ابن الكل حيث قال - في الغريم احضاره الا اذا تعسر بان كان في نفسه مؤنة وان  
 قلت ذلك في المنزلة - حضر القاضي عنه - مدونه او بعث امينا - وهي التي قدمها الشارح  
 وقد مناهه ان ذكرها في غير محله لانه جعلها من الامانة - مذكره - وانه يكتفي فيه - بذكر القيمة  
 والحال انه مما تعسر لامانة - مذكره وان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه - مدونه او بعث امينا  
 ولا يكتفي فيه - بذكر القيمة كما تفيد عبارة ابن الكل التي نقل الشارح عنه كامل \* قال شمس  
 الأئمة الخواني من المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع  
 من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور  
 وكان ما ذونا بالاستخلاف بعث خليفته الى ذلك وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره  
 ووقع الدعوى في جبل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه حتى يخرج  
 ايشير اليه الش - هو بحضوره وتعامه في الدرب قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء  
 خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورهما كافي جامع الفصولين  
 اه - كن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصرة القاضي عليه او لا يأتى الاشارة من  
 الش - هو ود المدعي وهو على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز - مدونه الحاجة الا ترى انه عليه  
 الصلاة والسلام طاف بالبيت على نافذة مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد  
 وان كان يقع بصرة القاضي عليه لا يذخلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه - مدونه اه  
 (قوله والا تكتن باقية الخ) هذا ذكر ارمع قوله وذكر قيمته ان تعذر \* والحاصل ان المدعى به

وان قلت ابن كمال - زيا  
 للخرافة (بملا) كها أو  
 غيبتهما) لانه مثله مدني  
 (وان تعذر) احضارها  
 (مع بقائه) كرجي وصبرة  
 طعام) وقطيع غنم (بعث  
 القاضي امينه) ايشير اليها  
 (والا تكتن باقية) اكنفي  
 في الدعوى

مودعافان ادعى عين وديعة لا يكاف احضارها بل يكاف التخلية كما تقدم قرية او نقله في البحر عن  
جامع الفتاوى قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بانته له ولم  
يشهدوا بانته ملكه يجوز لان اللام للتكليف وكذلك ان شهدوا ان هذا مال الله او شهدوا على  
اقرار المدعى عليه بانته لادعى وذلك لاشكال فيه انما الاشكال فيما لو ادعى انه اقربهم ذا  
الشيء ولم يدع بانته ملكى واقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالملك منهم من يقول  
نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقربهم ذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانته ملكه  
وكذلك المدعى واكثرهم على انه لا تنفع الدعوى مالم يقل اقربه وهو ملكى لان الاقرار خبير  
والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقربه لى بصير مدعى  
للملك والاقرار غير موجب له فلم توجد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكى بخلاف الشهادة  
لان الثابت بها كالثابت باليمين اه ملخصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن ما لا مؤنة  
في نقله لا ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضامع الامكان ولو فيه حاله حمل ومؤنة مع انه  
لا يلزمه احوال السعود وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكاف  
احضارها وانما يكاف التخلية (اقول) سوف الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون  
في يد الخصم بغير حق والوديعة ان كانت كذلك فلا يشمله مصدر الكلام حتى يحتاج الى تدارك  
اخر اجها هنا كما لا يخفى اللهم الا ان يقال بالانكارها ما صارت غصبا فيكاف احضارها كما قدمناه  
عند قوله فلو كان ما يدعيه منقول لا تقدم (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيد وجوبه وهذا  
اذ لم يكن هالك ولا غائب ولا ممتنع الوصول اليه بسبب من الاسباب ولا يحتاج الى حمل  
ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول ه ذا قولي من الان الاعلام  
بافعى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بأبلغ في التعريف  
(قوله والشهادة) بان يقول الشاهد شاهدان ه ذا الثوب له ذا المدعى مثلا (قوله  
والاستخلاف) بالله العظيم هذا الثوب لى وهو فى يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله امؤنة)  
فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبر فذكره معناه وقال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر  
بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة والاولى في التركيب ان يقول ان تعذر  
احضار العينين ه لكها وغيبها ارنعسر بان كان في نقله امؤنة او يقول وهو مقيد بما لا حل  
له ولا مؤنة كما في البحر وه ذا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في  
الحقيقة كما في جامع الفتاوى قال في البحر ونفسه الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى  
بجاس القاضى الاباخرة لا بحالنا وقيل ما لا يمكن حله بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة  
كبر وشغل لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كسك وزعفران قابل وقيل ما اختلف سعره في البلدان  
فهو وماله حمل ومؤنة لا ما تنفق انتهى وبعبارة ابن الكمال مقتا وشرحا وهى انما تصح في  
الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم  
احضاره بمجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة حضر  
الحاكم عنده اربع امينا اه فقام له وتامل هذا الشارح فانه ظاهر في أنه اذا كان في النقل  
مؤنة بكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم او يبعث أمينه

ان امكن (فعلى الغريم  
احضاره (ايشار اليه  
في الدعوى والشهادة)  
والاستخلاف (وذكر)  
المدعى (قيمة ان تعذر)  
احضار العين بان كان في  
نقله امؤنة

اذ لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به القهـ متفق ورده في  
 نور العين بان هذا استصحاب وهو حجة في الدفع لاني الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات  
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسمة لادلة استصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت  
 وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقائه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على  
 البقاء وهذا ظاهر اهـ (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشيء قد يكون في يد  
 غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة  
 هذه علمة تشمل العقار ايضا فواجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه  
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الاعلى ذى اليد كما قال في  
 الهداية اغما يمتصص خصما اذا كان في يده والنسائية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة  
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الربا ملحقة بالحقيقة لاشبهة الشبهة اذا عرفت ما فاعلم ان في ثبوت اليد  
 على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى  
 العقار بانثباته بالبينات تصح الدعوى وبعدم ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة  
 فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فلا يكون مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد  
 لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اهـ قال المولى عبد السلام قد شأنا من كلام صدر  
 الشريعة هـ في كلمات لا فضلاء المتأخرين وعد كل منهم طاولوا التحققة وما تلصصوا بتدقيقها وقد  
 وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحـ مد الله على كونهم مهتمين بالمتحقق (أقول) ومن الله  
 التوفيق ويبدأ بأزمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول  
 لان مفاده دفع احتمال كون المدعي مرهونا ومحجوسا بانثبات في يده في المنقول كما احتاج الى  
 هذا الدفع احتاج في العقار ايضا ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه وجب ان  
 يقول في المنقول بغير حق وان يذكري العقار انه يطالبه لان ظاهر حال الطالب ان لا يطالبه الا  
 اذا كان له الطلب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فخطا البقاء بالعقار يتضمن قوله بغير حق ولذلك  
 دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهير الدين المرغيناني انه لا بد في دعوى  
 العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعى عليه فيذكر المدعى انه في يده اليوم بغير حق كافي  
 العمادية وايضا الاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وجوب المالك بعد احضار المنقول  
 وقضائه مطالب الاحضار في الجلة لم يحتاج الى التصرح بها والله درهم في التحقيق والتدقيق  
 اذا عرفت هذا اظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصل وانه لا فرق بينهم في الاحتياج  
 الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم ما هو ان المنقول لما غاب فيه الامارة والرهن بل المبيع  
 وجرى الغصب عليه بالاتفاق في دون العقار او جبروا في المنقول التصرح بانه في يده بغير حق  
 واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا فيصالح ان يكون علمه ايضا  
 لازوم التصرح في المنقول بغير حق وللاكتفاء بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام  
 ما قل ودل ولا تعجب من تبدل كلمات جم غفيرة فانه غرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا  
 يشار كهافيه كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان  
 هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعى احضاره) هذا اذ لم يكن المدعى عليه

بغير حق لاحتمال كونه  
 مرهونا في يده أو محجوسا  
 بالثمن في يده (وطالب)  
 المدعى (احضاره)

ان ادعى لنفسه أملا وادعى وكالة عن غنى فيصح كما صرح به ابن الغرس لأنه غير مستحيل عادة  
 (قوله أنه أقرضه إياها) نقدا منح (قوله دفعة واحدة) ظاهرة التقييد بما ذكرناه إذا ادعاها  
 عن عتار كان لها أو ادعاها قرضا دفعت أن تسمع دعواه (قوله وبه يحزم ابن الغرس في القواعد  
 البدرية) في القضايا الحكيمة حيث قال ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعى به مما  
 يحتمل النوبت بأن لا يكون مستحيلا عقلا أو عادة فإن الدعوى والحال ما ذكر ظاهر الكذب  
 في المستحيل العادى يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى  
 من هو معروف بالفقر والحاجة وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أقرضه مائة ألف  
 دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وأنه تصرف فيها بنفسه وقطاعا إليه برديها فقبل هذه الدعوى  
 لا يلتفت إليها القاضي لخروجها عن الزور والتعبد ولا يستعمل المدعى عليه عن جوابها اه  
 قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ اه قال في البحر  
 في آداب القضاء والله أعلم هل منقول أو قاله نقلا كما وقع لي ثم ذكره فحواذ كرم ابن  
 الغرس الى أن قال قلت اللهم الآن يقال غضب لي مالا عظيما كنت ورثته من موروثي المعروف  
 بالغنى فحينئذ تسمع اه قالت لكن في المذهب فروع تشبه له منها ما سألني آخر فصل التحالف  
 (قوله حتى لو سكت) لا يظهر التفريق ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على  
 الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه  
 (وأقول) وعبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم إذا صحت وبترتب على صحتها  
 وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بالأوفى وقائمة اليقينة أو اليقين إذا أنكر اه فليس  
 في كلام الزيلعي ما يقيدانه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما استتبعه من كلامه أن القاضي  
 لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا  
 فلا فتدبر أبو السعود (قوله وسحقته) أى في شرح قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله  
 تعلق البقاء) أى بقاء عالم المكاشفين (قوله المقدر) أى المحكم وهو نعمت البقاء أى الذي قدره الله  
 تعالى (قوله بتعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعاطى أى  
 والمعاملات من شئ البسيع والجاراة والاستنجار وغير ذلك يجرى فيها الزيادة والنقصان والاقرار  
 والحدود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى مما يتقضى بقاءه لأنه لو أهملت أضاءت أحواله  
 لان الانسان مدنى بالطبع لا يمكن أن يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما  
 كان سببا للمعاملات وهو تعلق البقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أى مجعودا  
 غير ودعية أما المقر به لا يلزم احضاره لأنه يأخذ من المقر وكذلك لو كان ودعية لا يصح الامر  
 باحضارها إذا الواجب فيها التخلي لالنقل ط ويرد عليه ان الدعوى في العين الودعية إنما  
 تكون إذا جحد ما وحينئذ تفتككون معصوبة والعين المعصوبة يكاف احضارها تأمل  
 والقهستانى زاد وذكر في الخزانة أنهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وإن أمكن  
 احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال أنه لا تقبل اه لكنه غريب فليتأمل وباقى خلافه  
 (قوله وذكر المدعى أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبهر من المدعى أنه كان في يده المدعى عليه  
 قبل هذا التاريخ بنسبة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل

انه أقرضه إياها دفعة  
 واحدة أو غصبها منه  
 فان ظاهر عدم جوازها  
 بحر وبه يحزم ابن الغرس  
 في القواعد البدرية  
 (وحكمها وجوب الجواب  
 على الخصم) وهو المدعى  
 عليه بلا أو يتم حتى لو  
 سكت كان انكارا تسمع  
 اليقينة عليه الآن يكون  
 آخر من اختيار وسحقته  
 وسببها تعلق البقاء المقدر  
 بتعاطى المعاملات (ولو  
 كان ما يدعيه منقولا في يد  
 الخصم وذكر المدعى  
 أنه في يده)

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه  
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنياً او اتقاده بالجماس  
حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيج جرى بينهم ما صححت الدعوى بالاخلاف وعلى هذا في كل سبب  
له شرائط قليلة لا يكفى بقوله بسبب كذا صحيج وان ادعى ذهباً او فضة فلا بد من بيان جنسه  
ونوعه ان كان مضموناً كخارى المضرب وصفته جيداً او وسطاً او ردياً اذا كان في البلد نفود  
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلد نفود واحد ما اروج لانه لا يصح الدعوى ما لم يبين وعما  
في البرازية وخزانة المنتين اه قال في البرازية ولو قال بسلم صحيج ولم يذكر الشرائط كان شمس  
الاسلام رحمه الله تعالى يفتى بالصحة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخاص ويختلف  
فيه بعضها وفي المتنقي لو قال ببيع يكفى وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفى فيه بقوله بسبب  
صحيج واذا قلت الشرائط يكفى بها اجاب شمس الاسلام فيمن قال كذل كذالة الصحيجة انه لا يصح  
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا صحيج على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الخاكهم والحنفي  
يعتقد عدم صحة المسئلة بالاقبول فيقول كذل وقيل لا يمكن له في الجماس فيصح ويذكر  
في القرض واقرضه منه مال نفسه بلوازان يكون وكذا في الاقراض من غيره والوكيل سني  
فيه فلا يملك الطاب ويذكر ايضا قبض المسئلة قرض وصرفه الى حوايجهم لكونه ديناً لا لجماع  
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستملاكه وعما فيه (قوله اذ لا يقضى بجهول)  
اى لان فائدة الدعوى القضاء بها ولا يقضى بجهول فلا يصح دعوى الجهول ويستثنى من فساد  
الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخانية اذا شهدوا انه رهن عنده فوبالو لم يسعوا  
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه  
فالدعوى بالاولى وفي المهر راجح فساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم او يكون  
الدعى مجهولاً في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حتماً وصية او اقرار  
فانهم ما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابرأ بالجهول بالاخلاف اه فبلغت المستثنيات  
خسة اه وفي الاشياء ولا يختلف على مجهول الا في مسائل الاولى اذا شهد القاضى وصى اليتيم  
الثانية اذا شهد متولى الوفا فانه بطلانها ما انظر الاوقف واليتيم الثالثة اذا ادعى المودع  
خيانة مطلقة الرابعة الرهن المجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة اه  
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الطائى نعتية بنى لم ارها فليراجع اه قال الشيخ ابو الطيب  
لم اجد في كتاب ان المدعى فيه خطأ ارفعه واهل الشارح رحمه اه وفي طلبة الطالبة ولا  
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور وخير من صواب مجبور حموى  
(اقول) وحينة تذبذبنى عما قاله الشارح من ان الادعاء يضمن معنى الاخبار فيمدى بالباء ثام  
(قوله الا ان يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بخلافه وبالباء الموحدة  
في ضمن اى فعل الدعوى يمدى بنفسه فيقال ادعاء وقد يضمن معنى الاخبار فيقال ادعى  
بارض اى اخبر بانها له فهو راجع الى بعبق الاول على عموم (قوله وكونه ملزمة) فلا يصح  
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بجر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجر  
عطف على يمين (قوله كدعوى معروف بالفقير) وهو ان ياخذ الزكاة من الاغنياء مخ اى

اذ لا يقضى بجهول ولا  
يقال مدعى فيه وبه الا ان  
يتضمن الاخبار (و) شرطها  
ايضا (كونه ملزمة) شياً  
على الخصم بعد ترتيبها  
والا كان عبثاً (وكون  
المدعى مما يحتمل الثبوت  
فدعوى ما يستحيل  
وجوده) علة او عادة  
(باطلة) ليقين الكذب  
في المستحيل العقلي كقوله  
المحرف النسب اذ ان  
لا يولد له مثله هذا ابنى  
وظهوره في المستحيل  
العاوى كدعوى معروف  
بالفقير او الاعطية على  
آخر

منية (ومعلومية) المال  
(المدعى)

ففي مداينات القنينة رب الدين اذا ظفر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه  
بغير رضاه ولا ياخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له اخذه بقدر قيمته وعن  
أبي بكر الرازي له اخذه الدراهم بالدنانير استحبها فالقياس ولو اخذ من الغريم جنس الحق غير  
رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سلفة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ  
لم يصرف غاصبا بدينه وان ضمن الغريم صار قساصا وقال نصير بن يحيى صار قساصا بدينه  
والاخذ من عينه وبه ينقى ولو غصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصب به منه الدائن  
فالخيار هنا قول ابن سلفة اه وظاهر قول أصحابنا ان له الاخذ من جنسه مقرا كان أو منكرا  
له يئنه أولا ولم أر حكم ما ذكره المتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب الجدار ويبنى ان له ذلك  
حيث لا يمكنه الاخذ بالخاصكم واذا اخذ غير الجنس بغير اذنه فغلب في يده ضمنه ضمان الرهن  
كافي غصب البرازية ولم أر حكم ما ذكره الظفر بمال مديون مديونه والجنس واحد فيه ما ويبنى أن  
يجوز اه زيادة وبعض تغييره كن في اطلاق قوله ضمنه ضمان الرهن وعزوه لغصب  
البرازية نظار فان الذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين نقضه الدين وقال  
لا أردع اعلمك حتى تنقض الدين فغلبت العمامة في يدهم لك هلاك الرهن بالدين قال هـ ذا  
انما يصح اذا أمكنه استردادها فتركه ما عنده أما اذا هجز فتركهها هجزه فتركهها نظر اه وأنت  
خير بان ما هنا مشكل اذ ينقض أن الزائد على الدين امانة مع كونه غاصبا اذ ليس له اخذ غير  
جنس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تنقض دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه  
وأعطاه من يدب لافقه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركها ما عنده مرضى بكونها رهنا  
وساوى في الرهن متنا اخذ عمامة المديون لئلا يكون رهنا عنده لم تكن رهنا اه وفي جامع  
القصر وابن اخذ عمامة مديونه لئلا يكون رهنا لم يجز اخذها له وهذا كرهن وهذا ظاهر لورضى  
المديون بترك رهنا اه والتوفيق بين القول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله منية)  
عبارة اذ اطالب من القاضى احضار الخصم وهو خارج المصير ان كان الموضوع قريبا بحيث  
لوا بترك من أهله أمكنه أن يحضر مجلس القاضى ويجيب خصمه ويبيت في منزله يحضره بمجرد  
الدعوى كما اذا كان في المصير وان كان أبعد قبل يامر بأقامة المينة على موافقة دعواه للاحضار  
خصمه وقيل يحلفه القاضى فان نكل أقامه عن محاسنه وان حلف يامر باحضاره اه كما قدمناه  
بأوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أى ببيان جنسه وقدره بالاجماع لان  
الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البينة والزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البصر  
وأشار باشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى  
وقدر مان أو سفر رجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوقوف ويذكر انه حلوا حامض أو صغير  
أو كبير وفي دعوى اليك مكى يذكرا انه من دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السهم  
انه أبيض أو اسود وقدر السهم وقيل لا حاجة الى السهم وقدره وصفته وفي دعوى الابريس  
بسبب السلم لا حاجة الى ذكر الشرائط والخيار انه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن  
يت شرط بيان انه بخارى أو خوارزمى وفي الحنطة لا بد من بيان انه مدقوق أو ورق وفي  
الديباج ان سلبا يذكرا الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف

يحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان تمكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر باحضاره اه  
 قال قاضيخان فاذا أقام البيعة قبلت بيعة للاشتغال بالالقضاء اه أى بل لاحضاره فاذا حضر  
 أعاد البيعة ثانيا فان عدت قضى عليه كفى شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على  
 خلاف مائة قدم فاذا أتى لهم شخص فقال له دعوى على شخص يامرون باحضاره من غير أن  
 يستفسروا المدعى عن دعواه اياه او اصحتم ان فسادها وهذامهم غنله فغادره ووجهل به  
 اه \* وفي خزائن الاكل قال أبو يوسف لو اختفى المدعى عليه في البيت بعث اليه القاضي نساء  
 وأمرهن بدخول داره فان عرفنه والعزل النساء في بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقية الدار  
 قال هشام لحمه مائة قول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجبه معه الى مجلس القاضي فاخبرني  
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وبه أخذ والاعداء ان يبعث القاضي  
 الى بابه من ياتيه به بان يقول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه فهم او الاجعل  
 القاضي وكلاء عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء اه \* قال في البحر ولم يذكر الشارحون هنا  
 حكم استيفاء ذي الحق حقه من الغير بالقضاء وأحييت جمعه من مواضعه تكثير الاقوال  
 وتيسر على طالبها فان كان الحق قد قذف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انتقاما  
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ودوامكن بطلب المقتدوف كما  
 ينال في بابه وان كان قصاصا فقال في جناسات البرازية قتل الرجل عمدا وله ولي له ان يقتل  
 بالسيف قضى به أولا ولا يضرب ولا ولونه ولو رام قتله بغير سيف منع وان فعل عزله لكن لا يضمن  
 لاسبق فائه حقه اه وان كان تعزيرا فنفي حدود القنية لضرب غيره بغير حق وضربه المضروب  
 أيضا ثم ما يعززان ويبدأ بالقامة التعزير بما يبادى منهم الا انه أظلم والوجوب عليه أسبق اه  
 وأما اذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله بخلاف ما اذا قذفه فلا يجوز له أن  
 يقول له مثله كما اذا قال له يا كاذب لانه كذب محض وقالوا الزوج ان يؤدب زوجته وله أن  
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها القراشه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد هادوا على ضربها  
 ولده وعلى خروجها بغيره يراذنه بغير حق وعلى صعودها الى السطح انظر على الجديران أو يراها  
 الاجانب وحينئذ فله أن يقتل عايم الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما مر في  
 موضعه مفصلا وفي جامع الفصولين من التكليف ومن عليه التعزير لو يمكن صاحب الحق منه  
 أقامه يعني لم يختص الامام باقامته فان الزوج يؤدب المرأة ولو رأى أحد ان يفعل ذلك فله أن  
 يمنعوه ويضربه لو لم ينزجر بالمانع باللسان ولو كان حقه تعالى لا انعكست هذه الاحكام اه وان  
 كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الايجر فله أن يتخذ  
 مفتاحا آخر ولو اجره من غير ان اذن الحاكم جاز اه وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة  
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فافتتحت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو أبا المتاع فيجعلها  
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ مما في القنية وفي غضب  
 منية المفتي أخذت أعصان شجرة انسان هو امدار آخر فقطع رب الدار الاعصان فان كانت  
 الاعصان بحال يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ويقرعها واداره ضمن القاطع وان لم يكن  
 لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان ديننا

٢ مطلب  
 حادثة الفتوى



فلا يقضى على غائب وهل  
يحضره بمجرد الدعوى ان  
بالمر أو بحيث يبيت منزله  
نم والاف حتى يبرهن أو  
بجانب

\* والمستاجر خصم لمن يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وايسر بخم  
على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كالمو هو به \* وفي  
دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على الغاصب وان لم  
تكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري  
ليكونه غاصبا للمودع أو الغاصب اذا كان مقررا بالودعة والغصب لا يقتضيه خصم للمشتري  
ويقتضيه خصم الموارث المودع أو الغاصب منه \* ومن اشترى شيئا بالخيار فادعاه آخر يشترط  
حضرة البائع والمشتري باطلا لا يكون خصم للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق  
وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المشتري ان يدفع عنه الرجوع  
بالتن اخلاف المشايخ والاصح انه لا يشترط حضرته ومنهم من قال الحجة او اشتراطها وافتى  
السرخسي بالاول وهو الاظهر \* والاشبه أن الموصى له يقتضيه خصم للموصى له فيما في يده  
فان لم يقبض ولا يكن قضي له بالتكليف فماده موصى له آخر فان الى القاضي الذي قضى له كان  
خصما والا فلا \* واذا ادعى نكاح امرأة واهل الزوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى  
والبينونة ودعوى النكاح عليها ابتزج أبيها صححة بدون حضرة أبيها \* ودعوى الوهاب  
الرجوع في الهبة للعبد عليه صححة ان كان مآذونا والا فلا بد من حضرة مولاه \* والقول  
للوهاب انه مآذون ولا تقبل ينة العبد انه محجور فان غاب العبد لم تنصح دعوى الرجوع على  
مولاه ان كانت العين في يد العبد ودعواه في خزنة المقتنين اه (قوله فلا يقضى على غائب) أي  
بالبينة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعد ما بعده التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن  
المبالد الا أن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستقر بشرطه المذكر في  
موضع ابن الغرس وأما اذا أقر عند القاضي فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن في  
البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة يمكن قال في الخامس والعشرين من جامع  
الفصولين ناقلا عن الخسائية غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول  
البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا  
أرفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى  
بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وقدم السكلام على ذلك مستوفي  
في القضاء فراجع \* وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتابا حكميا  
للقضاة فيجيبه القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي بطرفه الخصم عليه من  
الدعوى والشهادة يقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)  
أي يحضر القاضي الخصم (قوله حتى يبرهن) يعني قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على  
دعواه لا للقضاة بل ليعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البينة على الخصم ولا خصم هنا بل  
يحلفه بالثقة أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله  
أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لان ما قبل لا قول واحد بخبر فيه بين البرهان والتخلف قال في  
البحران كان في المهر أو قريباته بحيث لو أجاب يبيت في منزله وان كان أبعد منه قبل بأمره  
بأقامته البينة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يعني فاذا أقام امرأته

يحضر معه أبوه أو من هرق في معناه لأن الصبي بنفسه لا يلي شياً فيحضر الأب حتى إذا لزمه يوم  
 الأب بالأداء عنه في ماله كذا في الحوائج الجارية والحاصل أن المفهوم مما ذكرناه لا يلزم  
 احضار الصغير ولو مدر كاعلى الصحيح ما لم يكن مستملاً كالإشارة إليه في الشهادته ولكن يحضر  
 معه أبوه أو وصيه (قوله ونشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل  
 على الجزم والتحقق فلو قال اشك وأظن لم تصح الدعوى بجرى فائدة لا تسمع الدعوى  
 بالقرار لما في البرزانية عن الذخيرة ادعى أن له عليه كذا وإن العين الذي في يده له لما أنه أقرب له  
 أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لي أو أقر أن لي عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ  
 على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستعانة بالخ بجر من فصل الاختلاف في  
 الشهادة وما في متن أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي صحتها (قوله مجلس  
 القضاء) فيه مناقشة فإن شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في  
 مفهوم الدعوى حيث عرفناها في الدرر بانها طالبة حق عند من له الخلاص وما على تعريف  
 المكتبر بانها إضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو السعد عود والمراد  
 بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو دكان كان ذلك لا تسمع الدعوى ولا الشهادة  
 الابن يدي القاضي أمّا نوابه الآن في محاكم الكليات فلا يصح سماعهم الدعوى إلا بمألم  
 يطلق لهم الاذن بسماحها أي بالراد أو إذا اطلق لهم صاروا مثله (قوله وحضور خمسة) قال في  
 البحر ولا بد من بيان من يكون خصم في الدعوى ليعلم المدعي عليه وقد أغفله الشارحون وهو  
 مما لا ينبغي فاقول في دعوى الخارج ملكاً مطلقاً في عين في يده متاجر أو متعة أو مزرعة  
 فلا بد من حضرة المالك وذو اليد إذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون  
 خصمًا ونشرط حضرة المزارع إن كان البذر منه أو كان الزرع نابتاً والالا وفي دعوى الغصب  
 عليه لا تشتط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من  
 حضرة البائع والمشتري فاسد ادعاء القبض خصم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض الخصم هو  
 البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصماً عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت  
 وقبضه في الجامع يكون الكل في يده وإن البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في  
 اثبات الدين انما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية الا إذا كان موصى له بما زاد على الثلث  
 ولا وارث فهو كالوارث \* واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس  
 بوارث ولا وصي ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديوناً أو دائماً أي لا جيل  
 الخاصة \* والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت  
 أو على الميت \* وقف على صغير لموصى ولرجل فيه دعوى بدعيه على متولى الوقف لا على  
 الوصى لأن الوصى لا يل القبض \* ولا تشتط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكتفي حضرة  
 وصيه ديناً أو عيناً باسمه الوصى أولاً \* ولا تشتط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه  
 ومهرها \* ولو ادعى على صبي محجور عليه اسماً لا كأوغصب أو قال لي بعتك فحاضرة تسمع دعواه  
 وتشتط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والانصب له القاضي ومما لا تشتط حضرة عند  
 الدعوى مدعياً أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشتط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(ونشرطها) أي شرط جواز  
 الدعوى (مجلس القضاء  
 وحضور خمسة)

لا يشترط - ضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عبدا أو دينا واجب  
ببشارة هذا الوصي أو وجب لأبيه بشارته كضمان الاستملاك ونحوه \* وذكر الخصاف في أدب  
القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالاستملاك أو بالنصب أن قال المدعى لي بينة حاضرة تسمع  
دعواي ويشتترط حضور الصغير لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة  
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى إذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال  
الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة الصغير عند الدعاوى بشرط سواء كان الصغير مدعيا  
أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعاوى \* كذا ذكر في  
المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى  
وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي محجور شرعا أو له وصي حاضر  
لا يشترط حضور الصبي \* كذا ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى دينا أو عبدا  
وجب الدين ببشارة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه إذا كان الدين واجبا ببشارة هذا  
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور  
عليه إذا لم يكن للمدعى بينة فليس له حق احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حضر ليتوجه عليه  
اليمين لأنه لو نكل لا يقضى به \* كوله وإن كانت له بينة وهو يدعى عليه الاستملاك كان له حق  
احضاره لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة إليه فكان له حق احضاره  
ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله \* وفي كتاب الاقضية أن  
احضار الصبي في الدعاوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء  
كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطالب المدعى من  
القاضي أن ينصب عنه وصيا واجبه القاضي إلى ذلك \* وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح  
أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعاوى ونشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي  
للاشارة إليه \* كذا في الفتاوى \* وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك وقال لو كان  
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك أن اشتراطه بعيد والاول أقرب  
إلى الصواب وأشبه بالفقه اه \* وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي أيضا الصبي التاجر  
والعبد التاجر يستخلف ويقضى عليه بالنكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون  
له يستخلف عنه علماءنا وبه نأخذ في التناوي أنه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر  
في النوادر يحلف الصبي المأذون له ويقضى به \* كوله وفي النية الصبي العاقل المأذون له يستخلف  
ويقضى به \* كوله وفي الولو الجمية صبي مأذون باع شيئا فوجد المشتري به عيبا فأراد تخليفه  
فلا يمين عليه حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو صبي ثم أدرك لا يمين عليه كالتصريح إذا حلف  
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معناه براء عن محمد إذا ادعى على الصبي دين  
وأنكر الغلام فالقاضي يحلفه وإن نكل يقضى بالدين عليه ولزمه في ذلك بقرعة الكبير وفي  
الصبي المحجور إذا لم يكن للمدعى بينة لا يكون له احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حلف  
ونكل لا يقضى عليه به \* كوله ولو كان له بينة وهو يدعى عليه الاستملاك له احضاره لأنه مأخوذ  
بأفعاله وإن لم يكن مأخوذا بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة إليه فيحضره \* كنه

على السواء في التعميم وهو رد على الجبر (قوله بالجانب المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك  
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لزوم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد أمر كما مر  
فلاتنسه (قوله لهزله) أي ازل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى علما بما مر  
السلطان فمكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء يختص (قوله كما مر مرارا)  
من ان القضاء يقيده (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين  
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يتضي على غير أهلها (قوله أما إذا  
كان في المصر حنفي وشافعي الخ) أي وقد ولي الحنفي على أن يحكم على جميع أهل مصر وكذا  
الشافعي ونحوه فليس هو كمن ولي على محله (قوله في مجلس واحد) قيد اتفاق والظاهر أنه  
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلو اقتصصر على قوله والولاية واحدة  
الكان أحسن ويعني باتحادها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد دولة  
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسي وهو يقيده باعتباره المدعى ولو كان أحد  
القضاة ليساعد المدعى عليه وهذا التعديل منه أولى من تعديله السابق بقوله اذا تظاهروا فائدة في  
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنقبي بعد أن ذكر نحو هذا وأفتى  
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فلامدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله  
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزاء المساهمة وقد قدم انه اقول مقبول الخ  
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضي فيكون  
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضي شرط كما يصرح به فيكون الركن شيئين فقط  
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة  
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليتامل (قوله كوكيل ووصى)  
لاولى كوكل ونيب (قوله عند النزاع الخ) انما يسمى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى  
مدعىا ما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعىا وكذا عند المسألة فانه ليست  
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فانه ادعى لغة لا شرعا اه ونظيره  
ما تقدم عن البراز به عند قوله يقصده طالب حق (قوله وأهلها) أدخله في الجبر في الشرط  
ونظام الجوى الشرط بقوله

المطالب ما منى شرائط دعوة \* فذلك ثمان من نظاميها احلى  
خضيرة خصم وانقضاء تناقض \* ومحاسن حكم بالعدل التبريل  
كذلك معلومة المدعى به \* وامكانه والعقل دام لك العلا  
كذلك ان المدعى من شروطها \* والزمامه خصمه ما به النظم كلا

(قوله ولو صيبا) أي ولو الما يصبيا (قوله والا) أي وان لم يكن ما ذونا لا تصح دعواه كسائر عبارته  
الدائرة بين الضرر والمنفع \* (قوله) نقل العلامة أبو السعود عن الزياهي أن الصبي العاقل  
المأذون له يستخلف ويضئ عليه بالنسبة كقول ولا يستخلف الابن في مال الصبي والوصى في مال  
اليتيم ولا المتولى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيبطلون حينئذ وباتى تمامه في محله  
ان شاء الله تعالى وفي الفصول العمدية لو ادعى على صبي محجور عليه شيئا وله وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لم  
اعتباره لهزله بالنسبة اليه  
كما مر مرارا قلت وهذا  
الخلاف فيما اذا كان كل  
قاض على محله على حدة  
أما اذا كان في المصر حنفي  
وشافعي ومالكى وخبيلي في  
مجلس واحد والولاية  
واحدة فلا ينبغي أن يقع  
الخلاف في اجابة المدعى لما  
انه صاحب الحق كذا يخط  
المصنف على هامش البرازية  
فليحفظ (وركنها اضافة  
الحق الى نفسه) لو اصيل  
كلى عليه كذا (أو) اضافة  
الى من ناب (المدعى منابه)  
كوكيل ووصى (عند النزاع)  
متعلق باضافة الحق  
(وأهلها العاقل المميز) ولو  
صبي لو أذن وفي المصنوع  
والألا إشياء

وبه أفتيت مرارا بجزر قال  
المصنف ولو لولاية القاضيين  
فأكثر على السواء فالعبرة  
للمدعي نعم لو أمر السلطان

بأهذه بيان أشبهه وكرانه حيث كانت العلة لا بي يوسف أن المدعي منشئ للخصومة ولحمدان  
المدعي عليه دافع لها لا يتجبه ذلك فإن الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا  
ليكنه لم يأت لرده بوجه يقو به والظاهر أنه لم يظهر له المراد وهو الذي نذكر في الحاصل آخر هذه  
العبارة (وأقول) التحرير في هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومشى عليه العلامة  
المقدمي كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبري فلما كان المدعي  
عليه انما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط  
بدليل قول العمادى وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فاراد  
العسكرى أن يختصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا ولولاية القاضى العسكرى على غير الجندى  
فقوله ولولاية دليل واضح على ذلك أما إذا كان كل منهما من أهل البلد فبالحكم على أى من حضر  
عنده من مصري وشامى وحابى وغيرهم كفى قضاء زمنا فينبغى التعويل على قول أبى يوسف  
لموافقته لتعريف المدعى والمدعى عليه أى فإن المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبه عنده أى  
قاضى أراد به ظهر أنه لا وجه لما فى البحر من أنه لو تعدد القضاة فى المذهب الأربعة كفى  
القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)  
وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن الفتى أبى السعود العمادى أن قضاة المال المحروسة  
منوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكر شيخ  
شيوخ مشايخنا السائحانى بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية إلى رجلين لا يملك  
أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن يتقار كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير  
الدين ينبغى أن يجوز لأن القاضى نائب السلطان ويملك التقرد اه فنخصه بل أن الولاية  
للقاضيين فأكثر كل واحد فى محلة فتقرد القاضى صحيح والعبرة للمدعى عليه وإن كانوا فى  
محل واحد على السواء فقد سمعت أنه لا يملك أحدهم التقرد فلا فائدة فى اختيار أحدهم وإن  
أمر كل واحد بالتقرد جاز وحيد فلا يظهرفرق بين كل واحد فى محله أو مجتمعين فافهمه  
المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة  
للمدعى وقد اتضح المرام من هذه المسئلة على أنهم وجهه والله تعالى الجدا كن صدر الأمر  
السلطانى الآن بالعمل على ما فى المجلد من المادة ١٨٠٣ من أن العبرة للمدعى عليه فاحفظه  
والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكر أنه ينبغى التعويل على قول أبى  
يوسف لموافقته تعريف المدعى والمدعى عليه وذكر أنه غير صحيح أما أولا فإن النسخ المشهورة  
من البرازية على الإطلاق الذى ادعاه وبخى عليه فتوا به بل على ما قدمه من أن كلام المتقدمين  
يطالب الحاكم عند قاضى محله بكلمات من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن فى نسخة اطلاقا  
فهو محمول على التقييم المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فإن الذى ولاه خصمه بتلك  
البلدة أو بتلك المحلة وهذا قال فى جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضى بلدة صح قضاؤه  
على سبيل التحكيم (أقول) ولا يحتاج إلى هذا لأن القضاة يفوض لهم الحكم على العموم فى كل  
من هو فى بلدهم أو قرىتهم ولو من الغرباء التى تولوا القضاء بها كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف  
بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لأن قضاة المذاهب فى زماننا ولا يتهم

وهذا صحيح غير ان التمييز بينهما يحتاج الى فقه وحكمة ذكاه اذا العبرة له معاني دون الصور والمباني  
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالدعوى اذا ادعى  
اداء الوديعة أو هلا كها فانه مدعى صورة ومنه كمر لوجوب الضمان معنى وله هذا يحلله القاضي  
اذا ادعى رد الوديعة أو هلا كها انه لا يلزمه رده ولا ضمان ولا يحلله انه رده لان اليقين أبدا  
تكون على النفي كافي الشبهة الالائية (قوله) والمدعى عليه بخلافه) أى ملتبس بخلافته  
وهو من اذا ترك لا يتكبل يجبر على الخصومة اذا ترك كها وهذا فرق صحيح حوى قال الفهستاني  
فلا يشكل بوضوح اليقين فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة لليقين  
وانما عرفه بالبطلان وعدل عليه يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيها وقيل  
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه وقيل المدعى  
من يلتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتكبل بالظاهر اهـ وقيل المدعى من لا يستحق  
الاجبة كالمخرج والمدعى عليه من يستحق بقوله بلا حجة كذى اليد قلت وهذا فرق بين  
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكر فيه الذى مشى عليه المصنف (قوله) فلو فى البلدة قاضيه ان  
كل فى محله) أى بخصوصه او ليس قضاؤه عاما واثارة الى أن الجبر فى أصل الدعوى لا يقين  
يدعى بين يديه والتقرير يحل لظاهر وفي بعض النسخ بالواو بدل الفاء (قوله) فالتحليل المدعى  
عليه عند محمد بن يثقبى بن زاذبية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كفى المخ قاضيه ان فى مصر  
طلب كل واحد منهم ما ان يذهب الى قاض فالتحليل المدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى  
اهـ وفى المخ قبل هذا عن الخائنة قال ولو كان فى البلدة قاضيه ان كل واحد منهم ما فى محله على  
حدة فوفقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن  
يخاصمه الى قاضى محله والاخر يابى ذلك اختلاف فيه أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بكان  
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اهـ وعلاؤه فى المحيط  
كفى الجبر بان أبو يوسف يقول ان المدعى من شئ لخصومة فباعتبار قاضيه ومحمد يقول ان  
المدعى عليه دافع لها اهـ ويبان التعليل كما قال الرملى أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
المدعى اذا ترك ترك فهو ومنشئ فمختار ان شاء انشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء انشاها  
عند قاضى محله خصمه وأن محمد رحمه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع بطلب  
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذته الى من يابى له ريبه ثبتت عنه ذمته وقعت له ريبا  
يوقعه فى اثبات ما لم يكن ثابتا فى ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن  
نفسه وخصمه يريد أن يجبر عليه الاخذ بالاطالبية ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن  
طالب ضدها نامل وانما سجل الشارح عبارة البرازية على ما فى الخائنة من التقييم بدلالة  
ما قاله المصنف فى المخ هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التى  
وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان فى البلدة قاضيه ان كل قاض فى محله  
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو اقضاه على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى فى دعواه  
فله الدعوى عند أى قاض أراد اذ لا تظهر قانده فى كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه  
وينهد الحصة هذا ما قدمناه من تعليل صاحب المحيط انتهى ورده التحليل الرملى وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أى  
يجبر عليه فلو فى البلدة  
قاضيه ان كل فى محله فالتحليل  
للمدعى عليه عند محمد بن يثقبى  
بن زاذبية ولو القضاة فى  
المذاهب الاربعة على  
الظاهر

بذلك اهـ (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود  
الخطبة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل  
بمجرد أذية وأريد بالنزاع أن يكون بمقتضى وجوده فالفرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى  
قطع النزاع) أى بينه وبين غيره حقيقة أنه بآتي بشخص للقاضي ويقول هذا يدعى على دعوى  
فان كان له شيء فليبينه والابتهد على نفسه بالابراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة  
لان المدعى من اذا ترك ترك\* قال فى البحر - مثل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه  
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اهـ والذى رأيته فى عبارة قارئ  
الهداية سئل اذا ادعى شخص على آخر انه يقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة  
يدعى به ومطالبه وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق  
والدعوى والمطالبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعى  
عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اهـ وهى التى عنها الشارح بقوله سراجية أى  
فتوى سراج الدين قارئ الهداية وهـ بخلاف دعوى دفع التعرض كما علمت لان ذلك يقول  
هـ هذه الارض فى يدي وهذه البيعة تشتمل على ما يدعى انتم له وفى يده ولا يئنه له على دعواه  
فأريد أن لا يتعرض لى لاني أثبت أنى ذوبدونه (قوله وهذا الخ) يعنى لما عرفنا ان الدعوى  
قول مقبول بقصده طالب حق فان أردنا بالحق الامر الوجودى كأن يقول هـ هذا المال لى أريد  
أن يسلمه الى بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض فزاد أودفعه عن حق نفسه وان  
أراد بالحق أعم من الوجودى وهو ما تقدم ومن العدى وهو أن يقول هذا الحق لى فى مالى لاني  
أثبت أنى ذوبد وأطالب أن لا يتعرض لى بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدى فيستغنى عن  
هذه الزيادة وهى قوله أودفعه (قوله الامر الوجودى) فلا يشمل العدى كالدفع فيحتاج الى  
زيادته لادخاله فى تعريف الدعوى والمراد بالعدى ما يشمل الاعتبار فان الدافع ليس عدم مبالاة  
المراذبة كنه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أى فيستغنى فى التعريف عن هذا القيد وهو قوله  
أودفعه فانه فصل قصديه الادخال والنصل بعد الجنس قيد فافهم والوضح ان يقول لم يخج الى  
زيادته أودفعه (قوله والمدعى الخ) اسم فاعل من ادعى يدعى وأصله متدعى لان ثلاثيه دافع نقل  
الى باب الافتعال فصارت دعى وقلت التامد الاول أدغمت الدال فى الدال فصارا دعى وكذلك فى  
باب التصريفات من المضارع والامر والمصدر وانما أبدلت التامد الاول يعكس لانهم من المهموسة  
والدال من الجهورى فلا قوى لا يتحول الى الضعيف\* (تمة) \* لما كان قوله والمدعى الخ للاغلب  
من المتنازعين فلهذا احتراز عنه فى الدور بقوله من المتنازعين قولوا لما كان هذا متنازلا  
لامتنازعين فى المباحث احتراز عنه بقوله فى الحق أى حق العبد اهـ قال شيخنا بوضعه انه اذا  
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطلق عليه مدع مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى أخرجه  
بقوله من المتنازعين قولوا اهـ أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعىا والطالب  
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعى عليه لا يتأتى منه الترك حتى قيل ما عليه (قوله من  
اذا ترك ترك) أى لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا سئل عليه عفى (أقول) وهذا  
أحسن ما قبل فيه وقال محمد فى الاصل قبل المدعى عليه هو المذكور الآخر المدعى قال الزباني

بخلاف دعوى قطع النزاع  
فلا تسمع سراجية وهـ هذا  
اذا اذ يدعى بالحق فى التعريف  
الامر الوجودى فلو أريد ما  
يعم الوجودى والعدى لم  
يجب لهذا القيد (والمدعى  
من اذا ترك) دعواه (ترك)  
أى لا يجبر عليه

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى بها نفسه مع  
 دعواه اهـ (قوله عند القاضي) أى فلا تسمع هى ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بحج وأراد  
 بالقبول المزمع فخرج غيره كما يأتى (أقول) وينبغي أن يكون المحكم كالقاضى فيما يجوز به  
 التحكيم بشرطه فانه بشرط كفاي الاختيار ونبيه عليه الشارح في شرحه على الماتنى قال في  
 الشرع بلالية بهـ اذا ذكر القاضي قال وينبغي أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم ان يلزم المحكم بالحق  
 ويخلصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بتنفيذ حكم المحكم اذ ارفع للعالم  
 الشرعى وكان موافقا لنقد كفاي كتاب التضا من مجله الاحكام العداية (قوله يقصد به طلب  
 حق) أى معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى  
 ابناء الدين والاجراء عنه بحج ورد العلامة المقدسى بان هذا الغائب يكون من جانب المدعى  
 عليه لدفع الدعوى أى فليس بدعوى وأيضاً اذا علم ان الديون تقضى باسمائها فالإبقاء  
 دعوى دين والاجراء دعوى تلك معنى اهـ وقوله طلب حق يقصد به حال المنازعة فخرج  
 الاضافة حال المسألة فانهم ادعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عين في يد رجل يقول هو  
 ليس لى وليس هنالك منازع لا يصبح نفسه فلو ادعاه به له من نفسه صح وان كان ثمة منازع فهو  
 اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصبح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك  
 له اهـ بحج (أقول) كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرار للمنازع أولا وليس فيه دعواه  
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانهم اوان كانت قولاً مقبولا لانه يقصد به  
 اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أى وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحسان  
 فانه قول مقبول يقصد به طلب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طلب  
 خاص وهو ما كان بالفظ الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أى دفع المحكم عن حق نفسه  
 زاد الباقي في الحديث مدد دعوى صحيحة لينطبق على الحدود اهـ وعطفه بار التوضيح بانه إشارة  
 الى أن الدعوى نوعان والقصد به الادخال فلا اعتراض بادخال أو في التعريف (قوله دخل  
 دعوى دفع التعرض) أى بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما ارضا انهما في يده وبرهن أحدهما  
 على دعواه فكان مدعى يدفع تعرض الآخر حيث أثبت بالبينه انهما في يده والبينه لا تقبل الا بعد  
 صحة الدعوى فعلا: صحة دعوى دفع التعرض قال في البرازية والقاضى على ان دعوى دفع  
 التعرض صحيحة فانه ذكر في الجوامع الصفة ارض يدعى ارجلان كل يقول في يدي لا يقضى  
 بالبدلوا أحدهما ولو اقر أحدهما بالبدل لا يختر لا يقضى له به ولو برهن أحدهما بالبدل يقضى له  
 بالبدل لانه قام على خصم انزاعه معه في البدل على أن دعوى دفع التعرض مسموعة اهـ دم  
 ثبوت البدل لا يختر اهـ افاده الرجحان لكن صورها الطعطاوى بقوله أن يقول ان فلانا  
 يتعرض لى في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانهم اتسمع فيمنه القاضي عن التعرض له  
 بغير حق فناداه لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ قال الجوى  
 ناقله عن بعض القضاة لانه وقع عنه مدد ترد فيما اذا سمع القاضي دعوى دفع التعرض ومنع  
 الخصم من معارضته بعد اهل يكون قضا منه مانعاً للخصومة من المقضى عليه في الحادثة  
 المتنازع فيها لانه كان مانعاً ظاهر نتيجة واذ لم يكن مانعاً فافى فائدة فيه ولم أر من صرح

عند القاضي (يقصد به)  
 طلب حق قبل غيره (خرج  
 الشهادة والاقرار) (أو دفعه)  
 أى دفع الخصم (عن حق  
 نفسه) دخل دعوى دفع  
 التعرض فسمع به بغير  
 برازية



الوكيل الايصال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لاني الزام غيره فيما يدعيه  
 واذا كان القول قول رب الدين في بقائه دينه فالخصم وهو المدينون الموكل يجب برهاني ابقاء ما في  
 ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول قوله في برائه ثم  
 الموكل ان كذبه الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط  
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط زيادة  
 (قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضاع منه يصلح بينهما بالنصف  
 فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والا ضمن رب  
 السلعة أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر  
 ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في نهرج الوهبانية لا للشر بل لاني ثم  
 ينبغي ان يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكبلا عن  
 ما يكره ورجعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يعبر فيه ثلث اذن البائع ولا نفيه  
 وأسغفر الله العظيم

(كتاب الدعوى) \*

لا ينبغي مناسبتها للخصومة أي لما اقتضى كون العزل معقباً للو كالة تقديم باب عزل الوكيل  
 فتاخرت الدعوى عن الو كالة بالخصومة عنه ووجه مناسبتها له أن الخصومة تنزعها عن الدعوى  
 والجواب عنهما ان كان ذلكها بعد الو كالة بالخصومة من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله  
 قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة الا أن يكون تعريفاً بالاعم فان أراد اخراج الشهادة يزداد  
 انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمذاعة ولا مسالة حموى ولا تعرض فيه  
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على  
 دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعوة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة  
 بالفتح أيضاً المرأة والحلف والدعاء الى الطعام ونضم وبالكسر في النسب ط وقيل الدعوى  
 في اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشيء على غيره الا أن اسم المدعي يتناول من لا حجة له في  
 العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضي يسميه مدعياً قبل اقامة البينة وبعد ادايته محققاً  
 لا مدعياً وبقال المسئلة الكذاب مدعى النبوة لانه يجر عن اثباتها ولا يقال لحضرة سيدنا رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أنبت بالمحجزة (قوله وألفها للتأنيث) هي لغة  
 بعض العرب وبعضهم يؤنثها بالتاء مصباح (قوله لا يمكن جزم في المصباح الخ) قال بعضهم  
 الكسر أولى وهو المفهوم من كلام سيديويه لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الا مكسوراً  
 وأما فتحه فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح أولى لان العرب آثرت التخفيف  
 فتخت ح (قوله فيهما) أي في الدعوى والفتاوى ح (قوله محافظه على ألف التأنيث)  
 أي التي يبقى عليها المفرد والظاهر انه ساقط لفظ وفتحها بعد قوله بكسرها كما هو صريح  
 عبارة الشربلالية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بفتحها أيضاً محافظه الخ فلا  
 سقط تأمل (قوله وشرعاً قول) أي ان قدر عليه والافتقار في كتابته قال في خزائن المفتين

ولو قبض الدلال مال المبيع كي  
 يـ له منه وضاع بشرط

(كتاب الدعوى) \*

لا ينبغي مناسبتها للو كالة  
 بالخصومة (هي) لغة قول  
 يقصده الانسان ايجاب  
 حق على غيره وألفها للتأنيث  
 فلا تنون ووجه ادعوى  
 بفتح الواو كفتوى وقتاوى  
 دورا لكن جزم في المصباح  
 بكسرها أيضاً فتح ما  
 محافظه على ألف التأنيث  
 وشرعاً (قول مقبول)

فلان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العلاء ابن النخعة في شرح الوهبانية  
 واذا تاملت فيما ذكرنا من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه غيره رأى  
 ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد التاكيد بالفي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رأى مقيدا  
 من كل وجهه اه في الخلاصة ووجه الجمع البزازی او قال بيعه الى أجل فباعه نقدا قال الامام  
 السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوهبانية شرح الجامع الكبير ولو دفع اليه عبدا  
 وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم به التسليم به التسليم حتى يقبض الثمن قال محمد بن النعمان باطل وقيل  
 أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف بصح حتى لو سلم بضمن الثمن ان له والا لانه يترد وكذا الوبايع  
 ثم نهاه عن التسليم اه وفي الخاتمة وكما بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل  
 قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري غير بيع اه قال  
 الشربلاني في شرحه عليه القول ببيع بالقبض أو ببيع بالخلاف جاز بالبيع قال لانه  
 لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله ببيع بالقبض أو ببيع بالخلاف كان متروكة بخلاف قوله  
 بالقبض ببيع بالخلاف قيد فيه فلا يبيعه نسيئة كلوا قال لا تتبع الا بالقبض ببيع بالنسيئة لا يجوز  
 واو قال ببيع افه لان لا يجوز غيره ونقل خلاف هذا القول ببيع الزيد أو في كذا جاز في غيره  
 ولا غيره ولو قال لا تبعه الا الزيد أو في كذا لا يجوز في غيره ولا غيره ولهذا الخلاف أتى  
 بصيغة قالوا لانها تذكير في ما فيه الخلاف اه (قوله نخالفة) أي الوكيل (قوله قالوا يجوز)  
 أي للوكيل النخبة أي المخالفة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخالفه كما مر  
 والحاصل ان قوله ببيع بالخلاف ببيع بالقبض أو ببيع بالخلاف ببيع بالنسيئة لا يجوز  
 وكذا قوله بالقبض ببيع بالخلاف كالمات والضابط له هذه المسائل كما قدمنا ان الموكل متى شرط على  
 الوكيل شرطا ينظر فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل  
 وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجهه ضارا من وجهه ان كده بالنفي يجب  
 مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكرنا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله)  
 وفي الدفع قبل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني افه لان فقال  
 المأمور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يتقاض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان  
 سواء كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال لم يدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له لا ياتي به  
 اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل يقبض الدين والعين فان  
 القول قوله اذا قال سلمته لأنه أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجب  
 انصافه على قضاء حقه وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول  
 الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن  
 حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا أيضا معنى قوله كذا قول رب  
 الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط  
 حقه (قوله وانصافه) يعني الموكل يجب على الدفع الى دائنه لعدم نفاذ قول الامين عليه بل  
 انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين  
 ينفي الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه بمجرد دعوى

نخالفة قالوا يجوز النخبة  
 وفي الدفع قبل قول الوكيل  
 مقدم  
 كذا قول رب الدين  
 وانصافه يجب

قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى اه  
 (قوله ابراء عماله عليه) أى ابراءا لا يمكن في ظنه انه عشرة فتيين انه مائة (قوله برئ من  
 الكل قضاء) اعطاء على اطلاق البرائة (قوله الابرة مرابته وهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى  
 ذكر اسم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال لمدونه) قال الشربة لالى قال  
 للمديون من جاك بعلامة كذا أو من أخذ خنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالى  
 لا يصح التوكيل لانه مجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهدة مالم يكن أمر  
 انسانا بعينه باقبض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصبر وكذا لاقوال لانسان بعده اقبض  
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صار وكذا لاولى لكن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب  
 المال ولا يشب بجبر قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم  
 يدفع اليه حتى هلك لم يضمن لجواز ان غير رسوله ياتي بذلك العلامة يبرأ عازيا الى المقتطعات  
 ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاشية تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت  
 بغيره كما اذا قال مالك عبد ابن باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاباعه باع كان جائزا اه أبو  
 السعود فى حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة فى القنية آخر الكتاب فى المسائل التى لم يوجد  
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جاك بعلامة كذا بان  
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعه فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ان يكون  
 او كـ لـ مجهولا ويضمن بالدفع اه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيها اذا وكل  
 بعض الورثة انسانا ليستوفى نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والموكيل بعض  
 من عليهم الديون يصح أن يفتى به ناج الدين أخو الحسام الشهيد بعد التامل والمباحثة الكـ بـ  
 اه مع أنهم اتوكيل مجهول تأمل (فروع) \* قال فى الولوالجية رجل غاب وأمر بئذيه أن يبيع  
 الساعية ويسلم ثمنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استاذة  
 لا يضيّق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا اه بعث المديون المال على يد رسول فهلك  
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث به باع  
 فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا  
 هلك هلك على الدائن ويانه فى شرح المنظومة اه اشياء (قوله وفى الوهبانية الخ) هذه  
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد  
 البرورأيت بخط بعض العلماء بطل القنية فى هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما  
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وبعه وبيع بال نقد) هذه مشورة واحدة فانه يجوز له ان يبيع  
 بالنسيئة فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أبيع خالدينى اذا قال له بعه وبعه خالدا جازله  
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال مضاربى خـ هذا المال مضاربة واشتره البر  
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه  
 من فلان فلا يجوز له الخائفة كما لو قال لاتبع الامن فلان فباع من غيره لا يجوز وفى المبسوط  
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضى بكونه فى ذمة من  
 سواه لان الناس بقاء وتوفى فى مائة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفى البرازية بعه من

• ابراء عماله عليه برئ من  
 الكل قضاء وأما فى الآخرة  
 فلا الابرة مرابته وهم ان له  
 عليه وفى الاشياء قال  
 لمدونه من جاك بعلامة  
 كذا أو من أخذ اصبعك  
 أو قال لك كذا فادفع اليه  
 لا يصح لانه توكيل مجهول  
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفى  
 الوهبانية  
 ومن قال أعط المال فاقبض  
 خنصر  
 فاعطاه لم يبرأ بالمال بخنصر  
 وبعه وبيع بالنقد أو ببيع  
 نكاح

بطلت الوصية في الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط  
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ٨١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل  
 ببيعها ولم يعلم الوكيل فباعه وقبض الفتن فله في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري  
 على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعتقه أو استحق أو كان حراً الأصل لأنه  
 صار مقروراً من جهته ولو مات الموكل أو جن لا يرجع لعدم الغرور والوكيل يقبض الدين ولو  
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمديون ولم يعلم الوكيل لم يضمن وغضاه فيه ٨٢ (قوله)  
 أو بقي أثره أي أثر ملكه أي وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسئله العدة وهي ما اذا وكله بطلاقها  
 ثم طلق الآخر لنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف  
 الموكل مجزاً عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على الإطلاق بل مقيد بزوال  
 حاجة الموكل وهو موجود فيها اذا وكله بالهبة فهو بفسخه ثم رجوعه لم يكن للوكيل ان يفسخ  
 قمتها مقر ببلان الواهب مخيراً بالرجوع فتبين برجوعه عدم حاجته الى الهبة لأنه لو كان  
 مخيراً لما رجع فكان دليل على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بأنه اذا وكله بطلاق زوجته  
 فطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتقييد ما وكل به ولا دليل لزوال  
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بهيب بقضاءه فلو وكيل ان يبيعه  
 لان الرد بقضاءه بلا اختياره فلم يكن دليل لزوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا  
 في الحواشي البعقونية ومثله في العناية وغيرهما من المعتمدين (قوله كسئله العدة) وهي ما اذا  
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الآخر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل  
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزاً عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي  
 غير ممتنع كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة ليس المراد بالباقي الطائفة الواحدة  
 الباقية لأكثر من الان فله اذا طلق امرأته واحدة وهي في العدة مقيدة إيقاع الواحدة  
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي إيقاع أكثر من واحدة ٨٣  
 والأصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادراً على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع  
 نخلها كذا في العناية (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه  
 فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما ينظر ولو تكهها بعد  
 زوج آخر وقد طلقها اثناً ط قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فباعه العبد وادخلوه  
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لا تعود الوكالة ولو أخذوه من المشتري  
 منهم بالثمن أو بالقيمة ممن وقع في سهمه من الغائمين فهو على وكالته لأنه لاخذهم هذا الطريق عاد  
 الى قديم ملكه ٨٤ خاله أبو الطيب (قوله لا ينزل ما لم يصله الكتاب) لأنه عزل قصدي بشرط  
 فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) أي الا  
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناه انه لا ينزل طائفة (قوله ونسي) أي نسي من دفعها اليه  
 (قوله لا يضمن الوكيل بالدفع) لأنه فعل ما أمر به ولم يكن متعمداً بالنسيان وهذا بخلاف مسئلة  
 ذكرها البرازي وهي وكيل البيع قال بعتته وسلمته من رجل لا أعرفه وضاع الثمن قال القاضي  
 يضمن لأنه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحكم بحصيص والغلبة لا ما أمر أن انتهى عن التسليم

(أوبقي أثره) أي أثر ملكه  
 كسئله العدة بخلاف ما لو  
 تجدد الملك \* (فروع) \*  
 في الملقط عزل وكتب  
 لا ينزل ما لم يصله الكتاب  
 \* وكل غائباً عنه - زله قبل  
 قبوله صح وبعده لا \* دفع  
 اليه فقبضه له - دفعها الى  
 انسان يصلها - فدفعها  
 ونسي لا يضمن الوكيل  
 بالدفع

بنفسه) لانقضاء الحاجة به كالأو وكاه باعتاق عبده أو بكتابه فاعقته الموكل أو كاتبه  
 أو بتزويج امرأته أو بشراء منى ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها أثلاثا أو واحدة وانقضت عدتها  
 أو بالخلع فخلعها بنفسه بحر (قوله والا لا) أي وإن لم يعجز الوكيل عنه كما إذا أذن للعبد  
 في التجارة وغير ذلك لا يعزل وفي الخلاصة لو وكاه بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فخلعت دقيقا  
 أو سويقا خرج من الوكالة ولو وكاه إلى عشرة أيام هل تنقضي بعضى العشرة روايتان والأصح  
 لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو اسنئذانية لا للعالم فافهم (قوله ابقاء المحل) قال في  
 الهندية ولو وكات بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك  
 الوكيل أو لم يعلم ولو أنكرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها  
 جازا النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو  
 بنته اخرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارتد الزوج) أي ولم يلحق بدار  
 الحرب أو لحق أي بعد الرد ولم يحكم بطاقة فان طلاقا واقع اتفاقا لانه لا يعقد الملة فكذا  
 وكاتته فيه لانهم اقيم الغيرة مقامه فيما يلزمه وهو عيالك الطلاق فكذا عيالك التوكيل به أما وحكم  
 بطاقة فقد تقدم انه يعزل به وكيله وصرح هنا في الجرو المتخ أن لحوقه بمنزلة موته أي بعد الحكم  
 به وصرح المصنف انه اذا بطل بالعاق من أحدهما لا تعود بهود ومسلم على المذهب الظاهر  
 فان قات هـ هذا ينافي ما ذكره في المنية بقوله ارتد الموكل أو لحق بدار الحرب فتوقف وكالة وكيله  
 وكذا ما تقدم من انهزاله بالعاق مرثدا قات لا منافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف  
 من المرتد كالبيع وهذا فيعلا يتوقف اتفاقا كاطلاق فثبت نقذ من الموكل نفسه من الوكيل  
 وأيضاً فان المراد من انهزاله بالعاق مرثدا المحكوم به ثمة وهذا الجرد عن الحكم كما هو المقرر  
 من كلامهم قاتل (قوله أو لحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود  
 الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد انهما تعود بعد  
 زواله لانه لم يعزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعادة الزباني فالوكيل باق على وكالته (قوله  
 ثم رد عليه بما هو فسخ) كغيار رؤية بشرط أو عيب بقضاء أو فساد بيع (قوله بقى على وكالته)  
 لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسحا لا تعود الوكالة  
 كالأو وكاه في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاه بالبيع ثم  
 رهنه الموكل أو أجره فسلمه فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكاه ان يؤجر داره ثم أجرها  
 الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته ولو وكاه ببيع داره ثم بى فيها فهو رجوع  
 عنه عند الامام ومحمد لا التخصيص كذا لو وكاه ببيع ارضه ثم غرس فيها بخلاف ما اذا  
 وكاه ببيع ارض وزرع فيها فيبيع الوكيل الارض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد  
 بهما القوارا الزرع امره بشراء ارض وهي بيضاء فبى فيها ليس له ان يشتريها بغيره ولو كانت  
 مبنية فزاد فيها حائطا أو جهضمه اليه ببيع بحر وعادة الهندية بعد قوله أو جهضمه الزرع الامر  
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي البحر والوصية بمنزلة الوكالة في وصايا الخانية ولو قال أوصيت  
 به هذا الرطب الذى فى ثغختي فصار عمر اقبل موت الموصى في القياس تبطل الوصية ولا تبطل  
 استخسانا ولو قال أوصيت بزرعى هذا القلان وهو بقل فصار حنطة أو شعير اقبل موت الموصى

(ينفسه فيما وكل فيه تصرفا)  
 يعجز الوكيل عن التصرف  
 معه والا كما لو طلقها  
 واحدة والعدة باقية  
 فلو وكيل تطليقها أخرى  
 ابقاء المحل ولو ارتد الزوج  
 أو لحق وقع طلاق وكيله  
 ما بقيت العدة (وتعود  
 الوكالة اذا عاد اليه) أي  
 الموكل قد عياله كما كان  
 وكاه ببيع فباع موكله ثم  
 رد عليه بما هو فسخ  
 بقى على وكالته

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما  
 بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها  
 علم بذلك أو لم يعلم لأنه عزل حكمي إذا لم تمكن الوكالة مصرحاً به عند عقد الشركة وكذا إذا  
 وكل الشريك كان أو أحدهما وكذا بالتصرف في المال فلو افتقر فانه عزل في حق غيره الموكل منهما  
 إذا لم يصرح بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو  
 بتوكيل ثالث لأنه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لأنها واقعة بين الشريكين وبيعاً لأن  
 بفتحها ولا يعلمان بفتحها أو كان المصنف هو الذي أرادوه والشارح عزم في كلامه تكثير الفائدة  
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انتساح الشركة كتملاك المالكين أو أحدهما مقبل  
 الشرع فإنه قد لا يطاع الشر بكان على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيصح  
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي عن أداميل الكتابة (قوله  
 لومكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما  
 أيضاً ككتبه عليه في الجرد وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته  
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في الحاشية وهو يقتضي أن توكيل  
 عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جوازها لأنه لا علة له في ذلك إلا أن  
 يقال انه من باب استخدام عبد الغير فيتموقف على رضائده لأنه لا علة له منافعها فامل اهـ وفيه  
 وقد سلمت عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقت ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت  
 بأنه ينزل أخذ من قواهم هنا بشرط ادوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله  
 ويجزوه) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالهجز والجرع لم ولم  
 يعلم بجر وفيه ويؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل  
 بالهجز والجرع قال في شرح المجموع لابن مالك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أذن المحجور لم تعد  
 الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عنه التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة  
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والمصومة) لأنه انما ينزل فيما  
 امتنع عنه موكله بهجزه وجره والمكاتب بعد هجره والمأذون بعد هجره لا يملك العقود والمصومة  
 فينزل عنها وكيله ولا يصح عن قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة لأنه لا أصل في عقود  
 بانتهارها واسترداد أمانته وردها فولايتها اليه ولو بعد هجره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا  
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم هجر أو جرع عليه (قوله فلا ينزل بهجز) أي  
 هجز موكله عن اداء مبدل الكتابة (قوله ويجز) لان الهجز والجرع لا يوجبان الهجر عليه من  
 قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريباً (قوله لم ينزل) لأنه هجر خاص والاذن في التجارة  
 لا يكون الا عاماً فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك فيه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان  
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير أنه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك سيده فلا تصح تصرفه  
 فانه صيانة لخلق مولاها فإذا أذن له المولى فقد أسقط حقه في تصرف العبد بولاية نفسه اصاله  
 لانيابة عن سيده فلا يملك سيده الا هجره صيانة لخلق نفسه لا باطل ان تصرفه بولاية نفسه  
 لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل بعزله)

بالتصرف (وان لم يعلم  
 الوكيل) لأنه عزل حكمي  
 (و) ينزل (بجز موكله  
 مكانه وجره) أي موكله  
 (لوماذونا) ذلك أي  
 علم أو لا لأنه عزل حكمي كما  
 مر وهذا (اذا كان وكيله  
 في العقود والمصومة أما  
 اذا كان وكيله في قضاء دين  
 واقتضائه وقبض وديعة  
 فلا) ينزل بهجز وجره ولو  
 عزل المولى وكيله عليه  
 المأذون لم ينزل (و) ينزل  
 (ببصره) أي الموكل

لا ينعزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصة) يعني وان كانت لازمة ان كانت بطالب الخصم وغيبية الموكل لكنه ينعزل بموت الموكل لعدم خصوصته بعد موته ولان الحق المتنازع فيه ينقل الى غيره فتكون الخصوصية مستجيبة مع من خاف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) قد تقدم انه لو قال له كما عزلتك فانت وكيلى يلزم في الطلاق والعتاق لانهم من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لان التعليق يبطل بموت المعلق لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له في الزوجية والرقب بعد موته أقاده بعض الافاضل قال الحلبي وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر انه مبني على مقابل الاصح من انه لازم (قوله بزانية) فانه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فله موكل العزل وتقدم ان ان المعتمد انهم باعير لازمة فيه ونص البزارية فاما في الرهن فاذا وكل الرهن العدل أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالخصوصة بالتقاسم الخصم ينعزل بمجرد موته وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغيره فتأمل (قوله وفيما عداها) أي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينعزل فيها بالموت والجنون الخ بنافي قول المتق كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) واهله لم يستثنهما للمعاملات من أن الامر باليد تعليل لا توكيل وبيع الوفاء من على المفتي به تأمل (قوله وبالنسبة عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعتاق كما عزلتك فانت وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وذا أي انزال الوكيل في الصور المذكورة اذا لم يتعلق به أي بالتوكيل حق الغيبة أما اذا يتعلق به ذلك فلا ينعزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امرأته في يدها من جن الزوج اهـ فان قوله اما اذا يتعلق به حق الغيبة يدخل فيه الوكالة بالخصوصة بالتقاسم الطالب والحكم فيها ليس كذلك وأصله في المنع ولا يخفى انه وارد على ما نقله الشارح عن شرح المجمع أيضا وحينئذ فلا وجه تخصيص النظر بما في الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح المجمع فانه وارد عليه أيضا وقد علمت ان هذا في مسئلة الرهن فقط وفي غيرها لا ينعزل بالحقيقي بل بالحكمي ولذا قال فيه نظار (قوله وينعزل بافتراق أحد الشرى يكن) هذا يحتمل أمرين أحدهما ان يكون الافتراق بين المالك والمدين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشركة علم به أولا لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرا بها عنه وعقد الشركة وثانيهما ان أحدهما أو كليهما ولو كل من يتصرف في المال جاز فلا افتراقا ينعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشرى بك اذا لا يصح ان يفرد أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه اهـ درر وهذا الذي عنه الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل الشرى يكن أو أحدهما ثالثا يعني انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وكالة ووكيلهما

لا ينعزلان بموت الموكل  
بخلاف الوكيل بالخصوصة  
أو الطلاق بزانية قلت  
والحاصل كما في البصران  
الوكالة ببيع الرهن لا تبطل  
بالعزل حقيقة أو حكما  
ولا بالنسبة عن الاهلية  
بجنون وردة وفيما عداها  
من اللازمة لا تبطل بالحقيقي  
بل بالحكمي وبالنسبة  
عن الاهلية قلت فاطلاق  
الدرر فيه نظار (و) ينعزل  
(بافتراق أحد الشرى يكن)  
ولو بتوكيل ثالث

لا يحنى فليتأمل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقا أو لحاقه  
 بدار الحرب مرتد أم قال به - مدعوان كان الموكل امرأة فارتدت قالوا كبل على مكانته حتى تموت  
 أو لحق بدار الحرب لأن ردتهم لا تؤثر في عقودها على ما عرف به - لم من هذا أن الرجل الموكل  
 إذا ارتدت تبطل مكانته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فينبغي أن يقول في قوله السابق وارتد بدل  
 قوله ولحقه بدار الحرب مرتدا كما لا يحنى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان  
 لحق الموكل بدار الحرب مرتدا فإنه لا ينزع عن الوكالة عندهم - جميعا ما لم يقض القاضي  
 بلحاقه اه وهذا كما ترى مؤيد لما يحتمل الحشوي \* ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد  
 كالمباينة والعتق ونحوه - موقوفه عند عدم العلم ان اسلم فارتدت وان هلك أو لحق بدار الحرب  
 وكم به بطالت واجازها ما طاقا وهذا كما ترى ايسر خاصة اذا لحق بل الحكم أعم وتامل  
 (قوله ثم لا تعود به مدعوا على المذهب) أي سواء كان وكيل أو موكلا كما في الجهر قال  
 في الحواشي البعقوبية واعلم ان الموكل ان عاد مسلما به - مدعوا بدار الحرب مرتدا والقضاء  
 به يعود الوكالة عند محضره الله تعالى ولا تعود عنه أي يوسف واوعاد الموكل مسلما به - مد  
 اللعوق والقضاء به لا يعود الوكالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في الموكل  
 والفرق له على الظاهر ان معنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال برده والقضاء بلحاقه  
 وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بلحاقه كذا ذكر في الهداية  
 وشروطها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبني ان يعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون  
 القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسلما به - مدعوا كما لا يحنى فليتأمل اه (قوله ولا بافاقته بجزر)  
 عبارة ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا يعود مكانته وكانه أخذ بمجنان عدم عودها  
 بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) هذا باطلاقه ينافي التفصيل لا تاتي  
 والاولى الاقتصار عليه (قوله أو المرتن) عطف على العال ح ولا يصح عطفه على الراهن لان  
 المرتن لا يملك البيع (قوله يبيع الرهن عنه - مدعوا لاجل) أطلقه فشم ما اذا شرطت  
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح فيما مضى وباني (قوله كالو كبل  
 بالامر باليد) الباء للاستعانة أي كالو كبل الذي صار وكيل بسبب جعل الامر بيده وهو المرأة  
 بان قال ركبتك في ان تجعل امر زوجتي بيدها وفي ذلك مسامحة لانه حينئذ يكون غايها كالو كبل  
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أي بالتمو كبل بجعله مخيرا عند حلول الاجل  
 اذا كانت الوكالة حالة العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخله تحت مسئلة الرهن  
 قاله الرحنى - لكن قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى لعل وجهه ان يبيع الوفاء في حكم الرهن  
 فيصير وكيل بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما اتفق به حق الغير وهو المشتري أي المرتن تامل  
 ثم رأيتهم منقولين عن الحموي وما ذكره السائحاني من انه يبيع الرهن فهو غفلة تنبيه اه فافهم  
 لان الصحيح في بيع الوفاء انه رهن له أحكام الرهن قال في جامع النصارين بانه جائز بوكالة ثم  
 مات موكله لا ينزع بونه الموكل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بجزر قال  
 العلامة المقدسي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعاق - حق المشتري  
 قاله بعض الفضلاء أي لانه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالتستري مرتن (قوله

ثم لا تعود به مدعوا على  
 المذهب ولا بافاقته بجزر  
 وفي شرح الجمع واعلم أن  
 الوكالة اذا كانت لازمة  
 لا تبطل بهذه العوارض  
 فلذا قال (الا) الوكالة  
 اللازمة (اذا وكل الراهن  
 الع - مد أو المرتن - من يبيع  
 الرهن عنه - مدعوا لاجل  
 فلا ينزع) بالعرض ولا  
 (بوت الموكل وجنونه  
 كالو كبل بالامر باليد  
 والوكيل يبيع الوفاء)



التعليل بأنه اعله قدمات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بتعمير الدار لا يخلو اما ان يكون  
من هذا المال المدفوع أو من مال آخر دفعه له أو من مال الأمور وعلى كل فقله ليس له ان يعمر  
الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ ثبت ما قاله في الجرح فتأمل منه صفا ولو قال  
المصنف في هذه الاعذار وتبطل لكان أولى ووجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون  
له واما حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض \* قال في البعقونية ذكر  
موت الوكيل وقع في الهداية والوكافي أيضا لكان كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر  
فلا فائدة الا لدفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد (قوله وجنونه مطبقا) قيد به لان  
قيد له بنزلة الانعما فيكلا لا تبطل الوكالة بالانعما لا تبطل بقيل الجنون حموى (قوله بالكسر)  
قال في المصباح والعامية تفخ الباء على معنى أطبق الله عليه الحى والجنون اذ هما كما يقال  
احمه الله واجنه أى أصابه بهما وعلى هذا فالاصل مطبق عليه محذوف الصلة تحقيرها ويكون  
الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا اه (أقول) ولعله أو يكون باودون الواو لانه اذا كان مما  
يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تحذير فان ما حذف من الصلة  
يكون متعديا وما ذكر فيه يكون لازما فتعين ما قلنا تأمل أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى  
(قوله سنة على الصحيح درر) قال فيها وهو قول مجيد وعمله في الجرحاسة وطجميع العبادات فقدّر  
به احتياطا اه وقيل دائما كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطبق أى الدائم زاد في البناء  
وقيل مستوعبا (قوله شهر) أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتبارا بما يسطر به الصوم  
وعنه أكثر من يوم وليلة اسقوط الصلوات الخمس به فقد ربه احتياطا وهو الصحيح كذا  
الزيالى (قوله وان عليه القحوى فاحفظ) ونقل المقدسى عن شرح السكاكى انه به بقى بالحالة  
(قوله وبالحكم المحوق) أى بلحوق أحدهما موكلا كان أو وكيله لبعقونية اذا ارتد فكل فلحق  
وقيد بالحكم بلحاظه لان تصرفات المرتد قبله موقوفه عنده فكذا وكالته فان أسلم نفذ وان قتل  
أو طلق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فنصرة نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو  
يشغل على ردة أو يحكم بلحاظه مجر وفيه عن ايضاح الاصلاح المراد بالعاق ثبوته بحكم الحاكم  
اه لكان عبارة درر البحار ولحاظه مجر مبطل من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب  
أموات في أحكام الاسلام ولحاظه صار منهم اه وفي الجمع ولحاظ الموكل بعد ردة بدار  
الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن ملاث لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان  
المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو طلق بدار الحرب  
بطل اه فعمل أن ما في الايضاح على قولهما وبجحت فيه في البعقونية حيث قال قوله ولحاظه  
بدار الحرب مرندا اه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلحاظه وقدر  
في السير كذا في الهداية \* وههنا كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب السير ان المرتد اذا لحق  
بدار الحرب لم يكن تصرفاته موقوفه عند أبي حنيفة فان عاد مسلما صار كأن لم يزل مسلما  
وتصح تصرفاته وان مات أو حكم بلحاظه اسقط كره فبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة  
الا ان يموت أو يحكم بلحاظه والوكالة من جملة التصرفات فلا وجه للعكس ههنا مجرد للعاق عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكانه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكسر  
أى مستوعبا سنة على  
الصحيح درر وغيره لكان  
في الشرية لا يثبت عن  
المضمرات شهر وبه يفتى  
وكذا في القهستاني  
والباقي وجعله قاضيا  
في فصل فما بقضى  
بالجتم دات قول أبي حنيفة  
وأن عليه الفتوى فلحفظ  
(و) بالحكم (بلحاظه  
مرندا)

فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق لهما تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني  
اختلاف الرواية (وكذا نقله السيد الخوئي عن الولوالجية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من  
الوصايا الوصاية فهو وجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فقيه روايتان  
وعلى الخلاف وجود الوكيلة من الوكيل أو الموكل ووجود الشركة وجود الوديعة من المودع  
وجود المتبايعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى  
لان الخوئي وصار مجازا عن الفسخ حتى لا ينفذ اه قال العلامة المقدسي يحتمل ان التصحيح  
في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني وهو كون  
الطود عزلا (قوله) وعاله الخ) هـ ذا يؤيد ما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله)  
وفي رواية لا ينزل بالعزل وجوده قد علمت ان الفتوى على العزل بالطود وانه الصحيح وفي شرح  
القهستاني ويدخل فيه معنى العزل وجود الوكيلة فان وجود ماعدا النسخ فسخ وفي رواية لم  
ينزل بالعزل وهو مرجوحه (قوله) وينزل الوكيل الخ) وفي نسخة العناية بشكل على  
هـ ذا ان من وكل بقضاء الدين فضاء الموكل ثم قضاه الوكيل قبل العلم لم يضمن مع انه عزل  
حكمه وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين مأمور بان يجعل الموكل في موضع ما على القابض  
لان المدين تقضى بامثالها وذلك يتصور بعد أداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك  
بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع بعد دفع الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه  
لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصرف (قوله) فزوج الوكيل  
أى ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل وأشار به ذوا عما قبله الى ان نهاية  
الموكل فيه اما ان تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل به فلو طلق  
الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحسبة قد انقضت وفي البرازية وكاه  
بالتزويج فتزوجها ووطئها واطلقها وبعد العدة وزوجهام الموكل صح لبقاء الوكيلة (أقول)  
الظاهر ان الضمير في تزوجه الموكل لا للموكل والا فاني ما هنا وما ياتي من ان تصرفه بنفسه  
عزل تأمل قال في المحيط وكاه يبيع عين له عزله الا ان يتعاق به حق الوكيل بان يامر بالبيع  
واستيفاء الثمن بادائه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا أما اذا كان مؤجلا فني  
القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين مؤجل يبيع داره بسوا له عند الاجل كان له عزله  
قبله اه فتنبه (قوله) بشرط (كان) أى المشترين من الوكيل والاصل رمة تنقض القواعد ان  
المعتمد قول أبي يوسف ط (قوله) وبخيار (أى المشترين في صورتين أى يثبت لكل منهما  
الخيار لتعريف الصفقة عليهما (قوله) وينزل بعون أحدهما) أى وان لم يعلم الآخر كما أفاده  
في البحر بقوله لرجل غاب وجعل دار له في يدرجل ليعمرها فدفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع  
فله ان يحفظ وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قدماء ولا يكون الرجل وصيا  
لمنفعة وحتى يحكم بعونه تجنيس من باب المنفعة ودفعه ناعلم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق  
لتصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهرا ما في التجنيس انه انما دفع المال  
ليحفظه وحده فلا يدل على ما سبقه فلما قل ان يقول لودفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما  
متنع اعدم اذنه كذا في حاشية أبي السموءود عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع

لكن أديت القهـ ستاني  
 اخته لاف الرواية وقدم  
 الثماني وعلاه بان جود  
 ماء هذا النكاح فسخ ثم  
 قال وفي رواية لم ينعزل  
 بالجدود اه فاجبهـ نظ  
 (وبنهـ عزل الوكيل) بلا  
 عزل (بنهاية) الشيء  
 (الموكل فيه) كالموكله بقبض  
 دين فقبضه) بنفسه (أو)  
 وكاهـ (بنكاح فزوجه)  
 الوكيل بزانية ولو باع  
 الموكل والوكيل معا أولم  
 يعلم السابق فبيع الموكل  
 أولى عند محمد وعند أبي  
 يوسف يشتركان ويخيران  
 كما في الاختيار وغيره  
 (و) ينعزل (بعوت) أحدهما

٣ قوله والمراد بالخبر  
هذه العبارة

(ولو عزل العدل) الموكل  
بييع الرهن (نفسه  
بحضرة المرتن ان رضى  
به) بالعزل (صح والالا)  
اتفاق حقه به وكذا الوكالة  
بالخصوص بطاب المدعى  
عند غيبته كما مر وليس  
منه توكيله بالاقامه بطابها  
على الصحيح لانه لاحق لها  
فيه ولا قوله كلما عزلت  
فانت وكيلي لعزله بكما  
وكانت فانت معزول عني  
(وقول الوكيل بعد  
القبول بحضرة الموكل  
الغيت توكيلي أو انابري  
من الوكالة ليس بعزل  
كحود الموكل) بقوله لم  
أو كان لا يكون عزلا (الا  
ان يقول) الموكل للوكيل  
(والله لا أو لك بشئ فقد  
عرفت تم اوتك فعزل)  
زيابي لئلا يذ كر في الوصايا  
ان حوده عزول وجهه  
المصنف على ما اذا وافقه  
الوكيل على التوك

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه مثل حضوره افاده الرضى (قوله ولو  
عزل العدل) العدل فاعل عزل والظاهر ان التقييد به جرى على الغالب والافاقه التوكيل ببيع  
الرهن لا يقتصر على العدالة والمراد به الموكل ببيع الرهن في عقد الرهن وان يوفى الدين من غنه  
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما ياتي انصرح به والمراد بالعدل من وضع الرهن  
على يده غير الرهن والمرتمن باتفاقهما عليه فالوشرط في عقد الرهن ان يديه وبني الدين بئنه  
أو وكل غيره أجنبيا أو المرتن لا يملك عزله اتفاق حق المرتن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول  
صفة للعدل (قوله نفسه) مشعول عزل (قوله بحضرة المرتن) متعلق بعزل ويعلم عنه حكم  
ما اذا كانت بغير حضرته (قوله ان رضى) اي المرتن (قوله بطاب المدعى) اما اذا كانت بغير  
طلبه فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان حقه يفوت برضاه لانه لم يلق  
منه وكيلا بالخصوص كذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أى غيبة الخصم الموكل وهو متعلق  
باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبة المدعى  
عليه فيكون متعلقا بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك لوكيل عزل نفسه لعدم الضرر  
(قوله وليس منه) أى عما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاه له والحاصل انه لو وكل  
رجلا بالخصوص ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح  
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون  
التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان  
يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم  
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا لئلا يملك عزله ولا يملك  
لا يصح عزله حال غيبة الطالب ببيع حال حضرته رضى به أو بخط كافى مشتمل الاحكام (قوله  
لانه لاحق لها فيه) قال العلامة المقدسي فلما أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله  
ط عن الجوى ونص عبارة لو وكل بطلاق فغسل لا يملك عزله قلت فلما أبرأته بشرط الطلاق  
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح انه العزل لان المرأة لاحق لها في الطلاق اه (قوله ولا  
قوله كلما عزلت فانت وكيلي) معطوف على توكيله أى فانه لم يتعلق به حق الوكيل (قوله لعزله)  
قد مناعن الزباني وكذا عن البرازية طرق عزله عن الوكيل الدورية وما هو الصحيح فيها ورد  
ما ذكره هنا لانه لا ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول فلا تغفل بؤيده ما ذكره الجوى وقيل  
ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول وهذا غير صحيح لانه يتعلق العزل بالشرط وهو باطل  
(قوله كحود الموكل بقوله لم أو لك لا يكون عزلا) كذا في البحر عن الزباني قال في المنع  
بعد نقل عبارة الزباني سكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان حود التوكيل  
يكون عزلا وذكر في مسائل شق بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالبحر اذا  
وافقه صاحبه بالترك الا النكاح فينبغي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك  
الوكالة والله تعالى اعلم اه (قوله وجهه المصنف) بناء على ما ذكره الزباني في مسائل شق من  
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالبحر اذا وافقه صاحبه بالترك اه ولا معنى له هذا الخ  
لانه انما يحتاج لو افقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائرة الغير اللازمة

بالخصومة) تفسير ما يتقدم به لم موكله (قوله وبشراء المعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبدا  
 معيناً فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشتراه فهو الاول لانه لا يملك  
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به أو بخلاف ما وكل به (قوله  
 لا الوكيل بشكاح) أي فانه لا يتقدم بعزله حينئذ بعلم الموكل وحيداً فلو عزل نفسه ثم باشر ما وكل به لنفسه  
 أو لغيره يصح عدم تقيده بعزله حينئذ بعلم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد يصير تاركاً للوكالة  
 لخالفته الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشراء شيء بغير عينه) أي لو وكله بشراء  
 عبداً مثلاً فاشترى عبداً ليس للموكل أخذه ويقول له أنت وكيلي لانه لا يقع للموكل في غير المعين  
 ما لم ينو له أو ينقد الثمن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل له ان يعزل  
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل عدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله  
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارته الا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل  
 بشراء شيء بغير عينه أو يبيع ماله وكذا الوكيل بالشكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل  
 بشراء شيء معين والخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ مؤخر قال  
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اهـ  
 قال الباقي لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي  
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم  
 الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزاهم قبل علمه تغريراً  
 له وضراً بالمسلمين كما يأتي نقله موضفاً قريباً (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص  
 الجواهر لا ينعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما يأتي في المقولة الثانية نص عبارته انما  
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان  
 الذي ولاه القضاء في بلد آخر هل ينعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته اياماً يقول عزات نفسي  
 عن القضاء ثم خرج بشقاعة الناس وجلس للقضاء هل ينفذ ايجاب لا ينعزل الا اذا علم به السلطان  
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشراء شيء معين لمساقيه من تغريير الموكل كذلك ههنا الامام  
 والسلطان لما توضح هنا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه  
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماماً لم يتركه القيام بها لم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا  
 صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يتحقق العزل وانما ينعزل باقامة غيره مقام نفسه حتى  
 لا تبطل صلاة القوم فكذلك ههنا امام أهلاً للقضاء لا يملك عزل نفسه لمساقيه من تغريير السلطان  
 وابطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يهجر عن القيام به فانه يخرج عنه  
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث ينعزل بالاستخلاف والا فلا  
 وان لم ينعزل بعزله نفسه فله ان يعود لقضاءه اقاماً ولا ينعزل كما كانت اهـ نقله الحلبي (قوله  
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضرة  
 لا يتعلق حقه به) أي لانه يلحقه به مضره وتغريير لانه قد يدفع المال الى الوكيل لمساقيه من الوكالة  
 فلو صح عزله بدون علمه لكان مغروراً بذلك حيث دفع لغيره وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته  
 ولا يندفع ذلك التغريير الا اذا علم بالعزل والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة فبالحق

أي بالخصومة وبشراء  
 معين لا الوكيل بشكاح وطلاق  
 وعتاق ويبيع ماله وبشراء  
 شيء بغير عينه كافي  
 الاشياء (عزل نفسه بشرط  
 علم موكله) وكذا يشترط  
 علم السلطان بعزل قاض  
 وامام نفسهما والا كما  
 بسطه في الجواهر (وكاه  
 يقبض الدين ملك عزله ان  
 بغير حضرة المديون وان)  
 وكاه (بحضرة لا) يتعلق  
 حقه به كما في (الاذا علم به)  
 بالعزل (المديون) حينئذ  
 ينعزل ثم فرع عليه بقوله  
 (ولو دفع المديون دينه  
 اليه) أي الوكيل (قبل  
 علمه) أي المديون (بعزله  
 يبرأ) وبعده لا يدفعه لغير  
 وكيل

اذا وكله ولم يعلم به افله وعزله وان لم يعلم به بزازية لكن نظره فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانه  
 قبل عمله لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون بيعه اجازة لا وكالة بخلاف الوصي ويثبت  
 فعزله قبل عمله ليس عزلا حقيقة تامل (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم به لم يثبت توقف  
 عزله على علمه أى بطاؤه ولو قصد بالانه مبلغ عبارة فعزله رجوع عن الايجاب مقدسى (قوله  
 ولو) وصليته أى له العزل فى الوكالة المنجزة وفى المعاقبة على شرط بعد وجوده وقبله (قوله عزله)  
 بصيغة المصدر بالمعنى على قوله فالملوك العزل (قوله به ينفى) كذا فى الصغرى وقبل لا يصح  
 لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة وهى لم تحقق بعد (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) أى ان  
 وصل اليه المكتوب كما سيأتى فى الفروع آخر الباب (قوله وارسله رسولا) أى ووصل اليه  
 أيضا منية (قوله بميزا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذى لا يعزط (قوله اذ قال المصنف  
 فى متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هناك مستوفى فراجع (قوله اذ قال الرسول الخ)  
 قال المصنف فى متفرقات القضاء وظاهر ما فى العمادية انه لا بد ان يقول له انى رسول بعزلك اه  
 ونقلنا ثمة عن البحر (قوله الموكل ارسلنى الخ) الجملة معقول القول واحترز به عما اذا شهد على  
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينعزل كذا وقع التعبير بالموكل فى البحر والجوى والمخ ولعل الاولى  
 الوكيل اتظها فائدة الاحتراز (قوله ولو اخبره الخ) ومنه الرسول الذى لم يقل ارسلنى اليك  
 لا يبلغ الخ (قوله عددا وعدالة) منصوب على الحال المبينة ومفعول المحذوف تقديره اعنى  
 او على تعيين الماهم فى احد شطرى الشهادة وذاعلى قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة  
 والعبد والصبي وان وجد العددا والعدالة كما قدمنا التنبيه عليه فى شتى القضايا وقدمنا ايضا ان  
 العدالة لا تشتترط فى العدد فراجع ان شئت (قوله كاخواتها) أى اخوات الوكيل (قوله  
 المتقدمة فى المتفرقات) وهى اخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع والبيع بالبكر بالنيكاح  
 والمسلم الذى لم يجر بالشرايع والاعخبار بعيب اريد شرايع ومجر ما ذون وصفه شركه وعزل فاض  
 ومتولى وقف اه أى فانه يشترط فيها احدى شطرى الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أى خبره  
 (قوله اتفقا) يوم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل او  
 فاسق ان صدقه عناية قال فى منية المقتضى ويخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والا فلا فى قول  
 الامام وان ظاهر صدق الخبر وقالا ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه اه فهذا بنا فى كتابة  
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكروا المصنف سابقا الا كونها من العقود  
 الغير اللازمة واما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتعريض  
 والاولى كما فعله المصنف ان يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبراى وعدم  
 اللزوم المتقدم فى عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهذا بين عدمه  
 من جانب الوكيل بانها كانت غير لازمة من جانب الموكل فالله وكل العزل والمالم تكن لازمة  
 من جانب الوكيل فالو كبل عزله نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشرطه اعلم موكا  
 صيانة لحقه لاعتماده على همة وكالته فلو صرح ان يعزل نفسه بدون علمه لكان فيه تغير لاهم موكل  
 (قوله فالو كبل) خبر مقدم عزله نفسه اذا علم موكا فان علم ان يعزل الا اذا تعلق به حق الغير كما  
 تقدم فانه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم المصنف فكذا هذا وتامل ط (قوله أى)

كالرسول (ولو) عزله  
 (قبل وجود الشرط فى  
 المعاقبة) أى بالشرط به  
 ينفى شرح وهما بنية (ويثبت  
 ذلك) أى العزل (بمباشرة  
 به وبكتابة) مكتوب بعزله  
 (وارسله رسولا) ميزا (عدلا  
 أو غير) اتفقا (حرأو  
 عبدا صغيرا أو كبيرا)  
 صدقه أمره كذبه ذكره  
 المصنف فى متفرقات  
 القضاء (اذ قال الرسول  
 الموكل ارسلنى اليك  
 لا يبلغك عزله اليك عن  
 وكالته ولو اخبره فضولى  
 بالعزل فلا بد من أحد  
 شطرى الشهادة) عددا  
 أو عدالة (كاخواتها)  
 المتقدمة فى المتفرقات  
 وقدمنا انه متى صدقه  
 قبل ولو فاسقا اتفقا ابن  
 ملان وفرع على عدم  
 لزومها من الجانبين بقوله  
 (فالو كبل)

مناقشة اما على الاول فلما فاته قوله وسيجي عن العيني خلافه لان الذي سيجي ان له العزل  
فليس خلافه واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول  
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق  
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسمى له اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو  
في طلاق وعتاق لا يقيده كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البرازي لم يصح شيئا  
منه ما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بهض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق  
وقال بهض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال بهض له وعزل الوكيل بالطلاق  
والفكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر امكنه بصير مكن ذبا فيكون غرورا انتهى نعم يصح  
حله على الثاني ان جعلت المصلحة على قوله فلم وكل عزله ولا يرد حينئذ عليه انه مما لا حق فيه  
لغيره كما صرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سهو القلم ولو حذفه  
لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فلما وكل العزل متى شاء ولو الوكالة الدورية  
مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم يت شرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق  
افاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى قال في البرازية واذا اراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية  
كيف يعزله قيل يقول عزالتك كلما وكالتك وانه لا يصح لان فيه تعاقب العزل بالشرط حيث قال  
ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار  
شمس الاثمة ان يقول عزالتك عن الوكالات كلها وعزالتك عن ذلك كله وانه ايضا مشكل لان  
الخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور  
الخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلته عن  
المفوضة ولا يقدم العزل عن المفوضة على الرجوع عن المعلقة لانه اقدم العزل عن المفوضة  
تجزؤ وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة ١٥ قال في البحر ثم اعلم  
انه لو قال كلما وكالتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا  
كما صرح به في الصغرى والصيرفية فاذا وكاله لم يعزل ١٥ وهذا بخلاف ما ياتي في كلام  
الشارح عن العيني فتنبيهه وسماى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)  
قال المعطوي عازيا خلاصة المختار انه عزله بغير من الا في الطلاق والعتاق والتوكيل  
بسؤال الخصم وفي منية المفتي قال مشايخنا لا عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو  
المعتمد بحر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما صرحه البرازي) قد مناقرية باعتبار  
وعمل ايضا بان الوكيل يعزل مالم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لما  
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق يتعلقان بالاختار فكانا بمنزلة ولا يصح الرجوع عن اليقين  
هذا خلاصة ما حرره البرازي وقد عاتق عنه (قوله وسيجي الخ) أى قرية بحيث أطا في قوله  
ولا قوله كلما عزالتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل امكن الشارح ساق  
ما ياتي في قرية في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلو  
أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بحر وانما لا يعزل اذا لم يبلغه لانه من حق بعد الامر  
لا بعمل بدون العلم وفتحه انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على  
ما صرحه البرازي وسيجي  
عن العيني خلافه فتنبه  
(بشرط علم الوكيل) أى  
في القصدي أما الحكمى  
فيثبت ويتعزل قبل العلم

في التبرعات الابعة استيفائها والوكالة والعارية ينعقدان على أمر مسمى قبل فلا يلزم أن فيه  
قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تنويع على عدم اللزوم لان الامر اللازم بعينين  
مضرتة فيعقبه الندم فشرع فيه الخيار لرفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للامر الغير اللازم (قوله  
ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بهما قصد الالفة فائدة في ذلك  
حيث لم تكن لازمة لئلا يكتفى بتصريح في ضمن دعوى صحيحة ليقدر من الجرى على مقتضاها وهذا  
ما قدمه في القروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويؤيده في الدرر) تقدم نقل عبارته اقرى  
(قوله فله موكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله موكل الخ أي هـ هذا هو  
الاصل فيها وقد نص به لزومها لعارض تتعلق حق الغير كإياديه بقوله ما لم الخ وانما يتوقف بطلان  
الوكالة على العزل اذ المنة الامر فاذا بان ختمها به ان عزل بلا عزل كما يأتي قال الرمي أطلق العزل  
فعمل مالوكه وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته أو ابدًا كما هو ظاهره فقط مصدرح في  
الاسعاف ان من عوب الواقف كولو كبل عنه فملك زله متى شاء وان شرط انه لا يعزل واقفه تعالى  
أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول النبي أي ليس له عزله وان علم  
به الوكيل اتعاق حق الغير به قال في القصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم بها فله عزله  
على كل حال قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت  
مشرروطة في عقد الرهن أو به دمه على الاصح قلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقاس  
الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء  
فلو جاز عزله لضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا  
او كانت الوكالة من غير التماس الطالب أو كانت من جهة لا يمكنه من الخصومة مع المطلوب  
في الوجه الاول والعدم يتعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث  
العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويأمر الخصومة بنفسه ولان يتركها  
بالكلية وعلى هـ اذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتامها ثم غاب لا يملك  
عزله وانس بشئ بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ قال العلامه قاسم  
زيادة في التعليم ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جبه له وكيل  
باختياره فملك عزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ اذا قال الموكل لوكلي كلما  
عزلتك فانت وكلي لا يملك عزله لانه كلما عزله فقد ددت الوكالة وقيل له عزله بوقيل  
كلما وكلت لك فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزلتك عن جميع  
الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والمنفك مذوكلا هـ ليس بشئ ولكن الصحيح اذا أراد عزله  
وأراد ان لا تنفع قد الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعاقبة وعزلتك عن الخيرة  
لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلي ملخصا وسـ يأتي قريبا  
نظمه عن البرازية (قوله كما يجبي) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) قوله  
كلما عزلتك فانت وكلي ثم لا يخلو اما ان يكون مباغاة على قوله فله موكل العزل أو على قوله  
ما لم يتعلق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباغاة  
حينئذ ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا  
يصح الحكم بهما مقصودا  
وانما يصح في ضمن دعوى  
صحيحة على غريم) ويؤيده  
في الدرر (فله موكل العزل  
متى شاء ما لم يتعلق به حق  
الغير) كوكيل خصومة  
بفأب الخهيم كما يجبي  
ولو الوكالة دورية



اشتمر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينة يحفظ زرعها  
ويقررون له على ذلك جعل الإلهي ان يأمروه بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر  
اهـ باطننا فافعله المسلم لم فيما ثبت في ذمة الوكيل ولو صرف فهمان غلة الوقف عنهم ولو صرف  
مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير  
ما أذن له فيه تخير بجعل المسئلة السابقة لانه لو قيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح  
الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة  
حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في نص ويرى هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي  
ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل أمينة فادرا عليه بحيث ينتفع هو عاجلا  
والأمين آجلا فاذا أخذ من الأمين شيئا على ذلك ايقوم مقامه ويأخذ من غلات الوقف بدلا عن  
الجعل فهو لا يجوز لانه بيع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكييل الواقف وهذا يفعل  
في زمانا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا تخيل له هذه الحيلة وهي ان  
يأخذ الناظر من الأمين مبلغا معلوما للماء على غلة الوقف يصرفه في مصارفه ويأخذ منه  
ما عينه له الواقف من العشرة مثلا ويستغل ذلك الأمين غلة الوقف على انه المسلم لم فيه يحصل  
لناظر نفع نظارته وللاأمين بما نفعه فهو أيضا لا يجوز لان الناظر وكييل عن الواقف فكأنه صار  
وكيلا عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر  
التوكيل بعقد السلم لا يذنب له فاذا أخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صرفا من  
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فلهذا من هذا ما ظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون  
بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافتيكون فسادا من جهة أخرى كما لا يخفى  
والله تعالى أعلم فاده سيدى الوالده الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)  
أى متولى الوقف بقابله جعل يتراضيان عليه كإعانت (قوله أمينة) منه قول يجعل (قوله فيما صرفه  
بعقد السلم) فيما يخرج من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما لم يحجز لما علمت  
(قوله وبسلم) أى يتبعض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينة على القرية (قوله لانه)  
أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التي هي أمانة فلا يصح التزام الجعل في  
مقابلتها أى ولا الحيلة التي اصطنعها لان التوكيل في قبول الاستلام باطل (قوله وغمامه في  
شرح الوهبانية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء  
وهي معروفة وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت مما تقدم أيضا  
الثالثة قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها الى آخر ما تقدم أيضا الرابعة  
يجوز للقيم ان يسلم من ربه في رتبته وحصيه بمنزلة الوكيل بعقد السلم ورأس المسال وان ثبت في  
ذمته فهو مأور بدفع بدله من غلة الوقف وإيسى المراد ثبوت ذمته متأخر افضاء العقد قبل  
المراد انه كالترتب في الذمة ثم ما به طيه يكون بدلا عما وجب كاتقدم واستغفر الله العظيم

• (باب عزل الوكيل) •

من اضافة المصـدر الى فاعله أو مفعوله وأخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق نبوتها وهو  
رافعها فتناسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها قد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينة  
على القرية فيما صرفه بعقد  
السلم وبسلم منه على  
ما قرر له باطننا لانه وكييل  
الواقف والوكالة أمانة  
لا يصح بيعها وغمامه في  
شرح الوهبانية  
• (باب عزل الوكيل)  
(الوكالة من العقود الغير  
اللازمة) كالعارية



بها مئة ودأ قال فيها انقلا عن الصغرى الوكيل بتقبض الدين اذا أحضر خصما فاقرب بالتوكيل  
 وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيعة على الدين لا تقبل وإذا ادعى  
 ان فلانا ركا به بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه وانحصرت فيه وجا بالبيعة على الوكالة  
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد للموكل قبضه حق فان القاضي لا يسمع من شهوده  
 حتى يحضر خصما جادا إذا ذلك أو مقرابه فحينئذ يسمع ويقرروا الوكالة فان أحضر به بذلك  
 غرر يادعى عليه حق للموكل لم يمتحج الى إعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكاله بطلب كل حق له قبل  
 ان ان يعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بمحض من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر  
 يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بعد لواء المأمور الوكيل  
 بقبض كل حق بيعة شاهدة دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدي عليه  
 قال أبو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل بإعادة البيعة على الحق  
 للموكل على المدي عليه وعنده ما تقبل على الآخر وبقبض الوكالة أو لا ثم بالمال وكذا  
 الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثة مع المال اه فقله ولم يحضر الوكيل أحد اى من  
 الكوفة للموكل من قبضه حق أى عليه حق للموكل سواء كان مقررا بتوكيله أو جادا وهو  
 المراد من اطلاقه ونعمه وقوله قبله نصب على نزع الخصائص متعلق بحق وهو مئة بدأ به  
 للموكل والجملة صفة أحدا وذلك اشارة الى التوكيل كان الخصم المجرور في به عائد اليه يعنى  
 اذا أحضر خصما جادا أو مقررا يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اهذا هو المراد  
 لانه ثبتت ركا به بالقرار وبقبضه طلقا من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله مع التوكيل  
 بالسم) أى الاسلام بان يدفع الدراهم لاسان يستأجره على بر مثله وهو جائز كالبيع والشراء  
 وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد  
 بالسم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزياحي فراجع وفي شرح  
 الوهبانية قال في المبسوط وادراكه ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم  
 دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم فريض لان أصل التوكيل  
 باطل لان المسلم اليه أمره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو أمره ان يبيع عين ماله  
 على ان يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك اذا أمره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول  
 السلم من صبيح المسائل فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا واكله ان  
 يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله  
 فلانناظر ان يسلم الخ) فرعه على ما قبله لانه كبل على ماصر حوايه وفي هذه العبارة يجاز  
 الحق بها لا انقار وهي مشتملة على مشلتين احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربيع الوقف في  
 زيته وحصره كالموكل بعقد السلم ثم رأس المال ونثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو  
 مأمور بدفع به لمن غلة الوقف وليس المراد نبوته في الذمة متأخر اليه بل العقد بل المراد انه  
 كالنبي ثبت في الذمة ثم ما يعطيه بكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالتوكيل  
 بالنمر ايصح وان لم يكن الثمن ملكا أو نقول الثمن هنا مدين أى رأس مال السلم لان مال الأمانة  
 يتعين بالتعيين ثانياً ما قد علمت ان قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما

\* صح الذم للوكيل بالسلم  
 لا يقبل عقد السلم  
 فلانناظر ان يسلم من ربيع  
 في زيته وحصره وليس له  
 ان يوكل

مذهب الامام وعندهما لا تمنع في المعاملات والوكالة منها تأمل (قوله نعم في الملتقى) الذي  
 في البحر عزوه الى الملتقى بالزوائد وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدرارك  
 بنعم والوجه فيها ان الدراهم التي امر بقضها من مديونه كانتهم اقامته وقد تصدق من ماله مع  
 قيامها فلا يكون منه برعافظهم انه لا وجه للاستدرار بنعم لانهم لا تنافي عاقبها فان قيام  
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في ذلوا كبل طوح (قوله جاز استجسانا) أي جاز  
 قضاء لادبانه لانه لم يامر به بالشرع بمال مع بين بل بمال في ذمة المديون فكانت ذمة ماله لو كانت  
 الدراهم عنده كعائت (قوله ومال القيمة غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع  
 الفصولين) عبارة كفي البحر تقدم من ماله فن شئ شرع لولاه ونوى الرجوع يرجع ديانة  
 لا قضاء لم يشهد ولو نوباً او طعماً او أشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوب ماله عليه  
 حلبي ولو قننا أو شيا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهدوا الا لا ولو أنفق عليه الوصي من  
 ماله ومال البتيم غائب فهو متطوع الان بشهاده قرض عليه أو انه يرجع اه ونقل الشارح  
 في آخر كتاب الوصايا ما يوافق هذا وما يخالفه فقهنا اضطرب كلامه أثنى في الرجوع مطلقا  
 أو بالاشهاد عليه والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلا اشهاد  
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سيدي الوالدعة ان في المسئلة قولين أحدهما  
 عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب  
 فقط ومثله الام والوصي على اولادهم او علوه بان الغالب من شقة الوالدين الانفاق على  
 الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد  
 والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف ههنا  
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وتماه لقوائد على ذلك ههنا فراجع ان  
 شئت (قوله فروع) تذكر اربع ما ياتي قريبا أول الباب (قوله الوكالة المجردة) أي عن حضور  
 خصم جاحدا مرة بها قال في البكائي ويجوز اثبات الوكالة لولاية بلا خصم حاضر وقدمنا  
 انه لا يثبت التوكيل بشهود مضمون الخطة مالم يشهد الشهود بالتوكيل بشئ على دعوى صحيحة  
 فراجع هـ (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم  
 الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك  
 انه لا يجبر على التوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهمة من فلاذ والمبيع وطلاق فلانة وقضاء  
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة لان ضمن كذا  
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله  
 اذا كان للموكل مال تحت يدوك له وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا  
 أو غائبا اجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل  
 بدفع الدين أو كان كفي لا والا فلا يجبس اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخره لما ان ما في  
 الاشهاد مبنية على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعا في  
 فعله مالم يؤمر به ولم يتعاق حق الغير بوكالة فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله  
 ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما يأتي من قول المصنف أول الباب الثاني ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن  
 يتبع من مديونه ألفا  
 ويتصدق فتصدق بالالف  
 يرجع على المديون  
 جاز استجسانا (وصي أنفق  
 من ماله) المال ان (مال  
 البتيم غائب فهو) أي  
 الوصي كالأب (متطوع  
 الا أن يشهدانه قرض  
 عليه أو انه يرجع) عليه  
 جامع الفصولين وغيره  
 وعاله في المصلحة بان  
 قول الوصي وان اعتبر  
 في الانفاق المكن لا يقبل  
 في الرجوع في مال البتيم  
 الا بالينة \* (فروع) \*  
 الوكالة المجردة لا تدخل  
 تحت الحكم ويانه في الدرر

المأمور بشراؤه وكل لا يجوز ولا ينقذ على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا  
 مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غير النقمة من ماله أو قيمها فاشترى لنفسه وكان  
 المدفوع باقيا في يده من اشترى منه ماله وكل المطالبة بعين ماله أم يضمن الموكل المثل  
 أو القيمة محل تامل والظاهر الاول فتدبر كذا في الحواشي الجوفية (قوله بل ينقذ مع التفاضل  
 استحسننا) لان الموكل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون  
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقمة من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر  
 وهذا لأنه لا يستحب مال الآخر في كل مكان وينفق له ما امره من غير قصد في شتر به له ويحتاج  
 للنقمة من مال نفسه فلم يكن متبرعا بتحقيق القصد الآخر ونفقة الآخر عن المأمور والقيام أن  
 يكون متبرعا لأنه خاف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فيرد مال الموكل لان الموكل أمره  
 ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا وكما في المقدي  
 والدرر \* قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها  
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحسننا وتكون العشرة له بالعشرة اه  
 (قوله اذالم يضاف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهومه  
 صرح به المؤلف في قوله أو أضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه  
 مستهلكة) ومنه الشراء والصدقة وبها صرح في البحر (قوله ولو بصرفه الدين نفسه)  
 أو غيره (قوله أو أضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما إذا لم ينو أو نوى لنفسه أما  
 لو نوى أو كره فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث  
 اضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشترها فلا يصدق قضاء وكذا بعد استملاكها افاده  
 الرحقي (قوله وصار مشتر بالنقمة) ومثل وكيل النقمة وكيل الشراء عند محمد وهو الصحيح  
 ولذا منى عليه المثل لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة لكن ذكر فيها  
 في مسألة النقمة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره  
 بانفق عشرة من عنده ليرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه  
 ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول له لا ينكر  
 ولو اختلفا في القدر فالقول له \* كذا في الزيادة وعلى مدعيه البيهقي فتاوى خير الدين وفيها  
 لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر له ماله لم يملك النقمة منه كي قول ابن تصديق المأمور وعنده  
 ومال الى الاول فاحفظه \* وفي البرازية قال استمدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل  
 شهر عشرة فقال نعمت وصدقة المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان الحسبكم فرضا لها  
 ذلك لاحذها ذلك باذن الحسبكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله  
 ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا  
 الوصي (قوله لان الدراهم تعييز في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء  
 به في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن  
 يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فيرد مال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لان مال  
 نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا طعن عن الانفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يقع التفاضل استحسننا  
 (اذالم يضاف الى غيره) فلو  
 كانت وقت انفاقه مستهلكة  
 ولو بصرفه الدين نفسه  
 أو أضاف العقد الى دراهم  
 نفسه ضمن وصار مشتر بها  
 لنفسه متبرعا بالانفاق  
 لان الدراهم متعينة في  
 الوكالة فبهاية وببرازية

باطن لا أنه ما قضى الاجتهاد القاسم فلم يكن قضاء في العقود والقسوخ (قوله خلافا لهما) أي لابي يوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما ينقذ ظاهره فقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الردي بالعيب وفصل الدين عند ادعائه ما يبرئه وقيل الاصح عند أبي يوسف أنه يؤخر في الفصلين لأن مذهبه أن القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يتخلف المشتري بالله ما رضى به بهذا العيب وان لم يدع البائع الرضا إلى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) مناف لما تقدم من أن القاضي لا يقضى بالرد للهـم إلا أن يقال معناه لا ينبغي لذلك فلو فعل كان القضاء موقوفا فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء يدل له قوله لأن القضاء لا عن دليل الخ وإذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال أنه لم يرد عليه لعللة المقدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لا ناقة قول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي الخفي أن يحكم عليه بالرد لئلا يضر البائع لزوم القسوخ وقوله فلوردها عليه أي بقضائه غير حتمي يرى ذلك لم يكن فسبحا اتفاقا لأن القضاء لا عن دليل الخ لكن به هذا التعليل يبطل ما عاين به أو لا يمنع الرد على البائع الآن يجعل هذا من المسائل التي لا ينفذ فيها حكم القاضي حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ للخفي أن يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على المشتري البائع عند الامام لا يكون إلا بعد حذف المشتري فلم يكن القضاء عن جهـل بل عن دليل ولوردها بلا حلقه لم يكن لذلك عنده إلا أن يقال أنه حكم به على قوله هـم فإذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض بأنه اذا جازت نقض القضاء هـم عند أبي حنيفة بأبواب سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (قوله أو الشراء) قبله لما في الجرح عن الخلاصة الوكيل يبيع الدينار إذا أمسكه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء إذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم إلى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز وأو اشترى بدنانير غير هـم نقد دنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي اهـ وبه يظهر ان التفصيل هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كما علمته مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد خ ويدل عليه اطلاق ما يأتي عن المنتقى (قوله ناو بالرجوع) أي ناو يا جعل الذي قبضه من الموكل عوضا ما صدق به من مال نفسه (قوله كذا قيد الخامة في الاشياء الخ) الظاهر انه قيد في المسائل كلها لكن ديانة الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لو كاله الابانة فان تصادفها علم فلا كلام وان جحد الموكل نيته نظر إلى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان موكلاه والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لموكله متى نواه له فيجزم على الموكل دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسئلته انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا اجماعا لأن الوكالة قد بطلت فدفع العوض إلى غير مال كغير أمره تبرع كما قرره الاتفاق (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان المال قائما قيل يقيد بفهمه انه لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا أنفقه ثم اشترى بماله نفسه

خلافا لهما) فلوردها  
الوكيل على البائع بالعيب  
فحضر الموكل وصدق على  
الرضا كانت له لا للبائع  
انصافا في الاصح لأن  
القضاء لا عن دليل بل  
للجهـل بالرضا ثم ظهر  
خلافه فلا ينفذ باطنا ثم اية  
(والمأمور بالاتفاق) على  
أهل أوبناء (أو القضاء للدين  
(أو الشراء أو التصديق)  
عن زكاة (إذا أمسك  
فادفع اليه ونقد من ماله)  
ناو بالرجوع كذا قيد  
الخامة في الاشياء (حال  
قيامه لم يكن متبرعا)

الوكيل بالخصوصة تلك الاقرار كما علمت وهذا يخالف ما ذكر آخر العبارة من انه لو اقرب له لزمه أى  
 لزم الموكل واعلمهم ان اولان تامل (قوله خلافا لرفر) فقال احاطه على علمه فان أى خرج عن  
 الوكالة لان البيعة لما جاز سمعها عليه لما فيه امن اسقاط حقه في الخصوصة جاز ان يستخاف لم يكل  
 فثبت هذا المعنى ولا يـ حذيفة وأبى يوسف ان الوكيل قام مقام الموكل في الخصوصة والفاقته عن  
 غيره لا يستخاف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى اه شلى وفي العنابة ولم يذكر محمد اما انه  
 لا روية عنه أو انه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومنه في حاشية المولى عبد الحلیم  
 (قوله بعيب في أمة) أى بردأمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أى لم يرد الوكيل على البائع  
 ح (قوله حتى يخاف المشتري) يعنى لا يقضى القاضى عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويخالف انه  
 لم يرص بالبائع وهذا عند عدم البيعة فان أقام البيعة على الرضا قضى بلزوم البيع (قوله والفرق  
 الخ) أى بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين الذى قبلها حيث يدفع الغريم المال  
 الى الوكيل ح بزائدة (أقول) هذا الفرق يخالف ما أتى قرية انه اذا صدقه كانت له انتفاها  
 ولعل الاولى في التعليل ان يقال ان البائع منكر لاسحقاق الرد عليه فيكون القول قوله مالم  
 يثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف باستعمال ذمته به ثم يرد الخروج عنه فلا  
 يصدق الا بغيره وان لاشك ان البائع هناك دفع اسحقاق الرد عليه والمدين رافع لدين قد لزمه  
 باعترافه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال ان قوله هناك يرد عليه أى لا يقضى الحنفى بذلك وقوله  
 لان القضاء لا عن دليل أى قضاء غير الحنفى لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضى  
 حنفيا أو غيره الا فى مسائل مستتناة الا أن تجعل هذه المسئلة منها ولا يقال ان الحنفى قضى  
 بخلاف مذهبه لان المعتمد فى المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه فى ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد  
 لا يفتنى أن يرد لانه خلاف المعروف فى مثل هذه العبارة وتا كذلك بقدره مقابلة وهو دفع  
 الغريم المال وبأس هو من قبيل يفتنى بل يجب ويرده قوله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض  
 وصريح الجهر والتبيين بان بعد القضاء لا يستخاف المشتري لعدم القائدة لان القضاء ينفذ  
 عند مظهر او باطنا (قوله فسخ لا يقبل النقض) لان التدارك ممكن هنا باسترداد ما قبضه  
 الوكيل اذا ظهر الخطا عند مظهره ولا يمكن ذلك فى العيب لان القضاء هنا فسخ نافذ مظهر  
 وباطنا عند أى حذيفة رحمه الله تعالى فيصح القضاء ويلزم ولا يستخاف المشتري بعد ذلك لانه  
 لا ينفذ اذا لجوز فسخ القضاء وفى مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر  
 الخطا فيه أمكن نزع منه ودفعه الى الغريم من غير نقض القضاء ولان حق الطالب فى الدين  
 ثابت يفتنى لتحقيق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاءه مالم يثبت الغريم ما يوقفه ولا  
 كذلك العيب لانه لم يفتنى بثبوت حق المشتري فى الرد لاحتمال انه رأى العيب ورضى به وقت  
 التسليم فيمنع ثبوت حقيقته فى الرد اه لا يوافقوا عند أبى يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين  
 المسئلتين بل يرد فيه ما وقبل الاصح عند أبى يوسف أن يوزع فى الفصلين لان من مذهبه ان  
 القاضى لا يرد بالعيب على البائع مالم يستخاف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع  
 البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري وحاقه اه (قوله بخلاف ما مر) أى من مسئلة الدين  
 لان التدارك فيه ممكن باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند مظهره اذا القضاء لم ينفذ

لان التيسار لا يجزى فى  
 العين خلافا لرفر (ولو و كاه  
 بعيب فى أمة وادعى البائع  
 ان المشتري رضى بالعيب  
 لم يرد عليه حتى يخاف  
 المشتري) والفرق ان  
 القضاء هنا فسخ لا يقبل  
 النقض بخلاف ما مر

ويتبع الموكل أو بصبر حتى يحضر فيحلفه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهنـدية  
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايقاع للموكل يقبل عنه الامام في الدين بخلاف  
 العين ويوقف عندهما في الدين والعين كافي جامع الفصولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما  
 تقدم (قوله تسليم) أي اقرار بالدين وبالوكالة حيث قال أدبت لرب المال أو أبرأني منه فهو  
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايقاع أو البراءة بلاينة فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار خفي على  
 قال السيد الخوئي وقد جاء دعواه الايقاع لرب المال جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة  
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح لتعليلا والله اعلم ما ذكره من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايقاع بمجرد  
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايقاع مثلاً قبل على  
 الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل به وكيل بالقبض ومختلف وكيل اجارة الدار  
 وقبض الغنـة لانه اذا ادعى بهض السكان انه يحل الاجرة او كاه وبرهن توقف ولا يحكم بقبض  
 الاجر حتى يحضر الغائب بجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد خفي القبض  
 له اصاله فلو أثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل  
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعبء مقدسي (قوله وله تحليف الموكل) أي على أخذه واستيفائه  
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفـع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله متلابق الحكم على حاله  
 وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال هلك عنه الوكيل فلا سبيل له  
 عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شأه أخذه الموكل وان شأه أخذه من الوكيل لو فاقا فان  
 قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو هلك مني فاقول قوله مع يمينه وان قال امرني فدفعته الى  
 وكيل له أو غريم أو وهبه لي أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اهـ (قوله  
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذا أقر لم ينفذ على موكله لانه على الغير  
 وكذا أب طالب زوج بنته المبالغـة بغيرها وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها  
 ولم يبق لها حق القبض صدق الأب لنفسه بالاصل والزوج يدعى العارض والاب ينكر  
 ولا يحلف الاب لانه لا يعهد له بدخوله اذا لو أقر به لم يجز عليه المباحر جامع الفصولين (أقول) وهذا  
 التعليل أظهر مما ذكره الشارح من ان الغيبة لا تجرى في العيين لانهم لا تظهر فيه لان هذه العيين  
 على هذا الوجه لا يباينة فيهما وكان الشارح تبع الدرر فقدر ثم رأيت الوافي نقـل عن صدر  
 الشريعة ما يعقـى هذا البحث واقد أن المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكالته كأنه يقول له  
 ان صحت وكالتك وحق خصومتك معي موقوف على بقاء الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكالتك  
 باطلـة فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما نعلمه قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى العواب  
 \* قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزبائـد في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في  
 ثلاث مسائل وكيـل شرعا وجد عيبا قار الدردار اذا البائع تحليفه بالله ما يعلم ان البائع رضى  
 بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه \* الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان  
 موكله أبرأ من الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه (يقول الحقير) لم يذكر  
 الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذا المقر به هو البراءة لذي يدعيه المديون فكيف يتصور  
 لزمه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الفصولين من أنه لو أقر به على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل  
 لان جوابه تسليم ما لم يبرهن  
 وله تحليف الموكل  
 لا الوكيل

ذو اليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المأذون عنه ولا نه أقرانه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة  
أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالوا أقرانه وكيله في حياته بقبضه ما وان كان المال ديناً على المقر فعلى  
قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا  
يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقراراً على نفسه لكنه اقراراً على الغائب من وجه ودعوى ابراهيم  
نفسه يدفع المال لقائه لو تحقق موته ما برئ بالدفع اليه بصحة امر القاضي بذلك حتى لو حضر  
الوارث وانكر وصايته لا يثبت اليه ولا له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين  
بلا حجة بخلاف ما لو أقر بوكالته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه يدينه لان امر  
القاضي بالدفع لم يصح كذا في التبيين عن النيسابري لكن قال في جامع القسولين في بحث أحكام  
الوكلاء وافرقت بينهما وبين الوكيل بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي فلو قضى  
بدفعه يكون اقراره ودياناً في اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة  
اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى بدفعه اليه يصير وصياً في جميع المال  
بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديعة  
بدفعها اليه كما تنهيه من الوصي (قوله ودعوى الايصال كوكالة) فاذا صدقه وذو اليد لم يؤمر  
بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله فدفن الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله  
ولو وكاله بقبض مال) أي كان له على غيره (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي قال في جامع  
القسولين ادعى أرضاً وكالته ملك موكله فبرهن فقال ذو اليد انه ملكي وموكلك أقر به فلو لم  
يكن له يئنه فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكاله لو غاب فلقاضي أن يحكم به او كاله فلو حضر  
الموكل وحلف انه لم يقر له بقي الحكم على كاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام  
الشارح من قوله ولو عاقد اجمع قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى ولم يذكر  
حكم ما اذا نكل الطالب عن المدين وحكم ما اذا برهن المدين على الايصال وفي جامع القسولين  
وان نكل عن المدين لزمه المال دون الوكيل لي فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما  
هذا مال الطالب الاول وقد قامت اليئنه على القضاء فان شاء أخذ به الموكل وان شاء أخذ المال  
من الوكيل ان كان قائماً فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلاك منى فاقول قوله مع يئنه  
وان قال أمرني فدفعته الي وكي لي له أو غيره لم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه  
لم يصدق وضمن المال اه قال الاخير الرمي قوله ولم يذكر حكم ما اذا نكل الطالب عن المدين الخ  
الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذكر الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة  
والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغريم المال من  
الوكيل ان كان قائماً ويضمنه ان استملكه واذا هلك لارجوع له عليه الا اذا ضمنه أخذاً  
من قولهم ان دعوا الايصال اقرار بالدين وبالكالته فتأمل وراجع المتن قول فاني لم أر من صرح  
بذلك والله تعالى أعلم هذا \* ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاب في تعليل المسئلة بقولهم  
وهذا لانه لو لم يكن محققاً منه في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طالب منه الدين فقال  
أوفيتك فانه يكون اقراراً ولم يثبت الايصال به رد دعواه فيؤمر بالدفع اليه كمالوا أقر بالوكالة  
مترجماً تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بأنه لا يجب له حتى يحلف الموكل بل يدفعه

قال لم يبرهن ودعوى الايصال  
كوكالة فليس اودع ميت  
ومد يئنه الدفع قبل ثبوت  
انه وصي ولو لا وصي فدفع  
الى بعض الورثة برئ عن  
خصمته فقط (واو وكاله  
بقبض مال فادعى الغريم  
فأبى فقط حق وكاله) كاداه  
أو ابراه أو اقراره بأنه ملكي  
(دفع) الغريم (المال)

المودع بزعمه فهو كمنعه من الموكل ولو سلمها له فما سكت في يده وأنكر المودع الوكالة يضمن المودع بتسليمه وله تخليفه انه ما وكاله فان كل برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في زعمه المودع ظالم بتضمينه والمظالم لا يظلم الا اذا ضمنه عند الدفع كما مر ولو دفع له ولم يصدقه على الوكالة رجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت فائئة أخذها في كل الوجوه لانه ما ملكها بالضمان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلافه في الملتقط أو أقر باللقطة لرجل هل يؤمر بالدفع اليه بجر \* قال في جامع الفصولين واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجع على القابض ان كان بعينه فلو حضر ربه وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل او صدقه ولم يشرط الضمان عليه والارجع بعينه لو فائتا وبقيته لو هالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو فائتا إذ عرضه لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجعون صدقته الى وكيل صدقه لو باقيا **ك**ذا هذا والله تعالى أعلم اهـ فوات ما يجتنبه مستفاد من كلام الركا في كاه وغيره خافي (أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالبينه فلو أقام بينه بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بهدكم الحكم الشريعي المستوفى شرائطه الشرعية فلو أقامها ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله) خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم ان ما ادعاه السيد الخوئي من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فيه نظر أبو السعود (قوله) مطلقا أي صدقه أو كذبه أو سكت (قوله) ما مر من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للغائب (قوله) وكذا الحكم لو ادعى شيئا من المالك أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شيئا من الوديعة من المالك وصدقه المودع (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه) لانه مادام حيا كان اقراره بملك الغير لانه من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله) لانه اقراره على الغير أي بانه باع ماله أي أو أنه وكاله في قبضه فهو علة للمشتكين (قوله) ولو ادعى أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما توهمه العمي لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة اصلا ح وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى صاير وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة (قوله) لا تنافه ما على ملك الوارث أو الموصى له وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشرا وان علل في مسئلة الشرا بانه اقراره على الغائب بالبيع فهم أيضا اقراره على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل (قوله) اذا لم يكن على الميت دين مستغرق فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو أدى مديون الى الوصى بغير اصلا جامع الفصولين واعل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها أو بعضها في قضائه ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين (قوله) ولا بد من التلوم فيها أي في صورة الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضه الى رأى القاضي وقد تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله) لا يؤمر به أي بالدفع لعدم اتفاقهما على ملك المدعى ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن ذوا اليد خصما وقد بد دعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه لو ادعى الايصاء اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودفع  
لم يملك الاسترداد مطلقا  
لما مر (وكذا) الحكم  
(لو ادعى شيئا من  
المالك وصدقه) المودع  
لم يؤمر بالدفع لانه اقراره  
على الغير (ولو ادعى  
اتفاقها بالارث او الوصية  
منه وصدقه امر بالدفع  
اليه) لا اتفاقهما على ملك  
الوارث (اذا لم يكن على  
الميت دين مستغرق) ولا بد  
من التلوم فيها للاحتقال  
ظهور وارث آخر (ولو  
أنكر ماله أو قال لا أدري  
لا) يؤمر به



الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من أمثلة الخمين لان الاب انما يقيضه وكالة عن ابنته  
 تامل (قوله) وكذا يضمنه اذا لم يصدق عليه (وكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء  
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه (قوله) بعم صورتي السكوت (والتكذيب) أى عدم  
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه الاصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك  
 على زعمه (وكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه أى الثلاثة (قوله) فان ادعى الوكيل  
 هلاكه أى في صورة ما لا ضمان عليه به لانه وهى ما عدا المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله  
 صدق الوكيل بخلافه) بدعواه الضياع أو اذا المالك للموكل لانه أمين ادعى ايصا الامانة الى  
 مستحقها فيصدق في برائة نفسه ولا يصدق فيها اذا ضمن ما يضمنه منه وكذلك في بقية الصور  
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعلا بتصديقه تامل (قوله) وفي  
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخذ  
 قبضت منك على احدى ابرأتك من الدين اهـ (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان  
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا فلا نصار كما اذا دفعه الى فصولى على رجاء الاجازة يملك  
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قوانين كافي جامع الفهم ولين قال العلامة المقدسى  
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة حوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع  
 الى رجل ايدهه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لان من باشر التصرف  
 اغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقى لو كان  
 الوكيل مقر في الحال رعايا فهم من كلام الشارع انه يلزمه الدفع وبالنظر الى كونه قد تعاق  
 حق الغائب فيما يقيضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فيبقى أن لا يعتبر اقراره فراجع (قوله)  
 لم يقبل) أى ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف  
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له  
 استخلافه لكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه  
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين وفي الاولى لانها بيينة على النفي (قوله) تقبل  
 لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أى مدونه  
 (قوله) أو ووجه له) أى وحب الموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابراء ولو أبرأ  
 الغريم المدين بعد قبض الدين رجوع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكما  
 وكذلك لو كان هالك لم يصدق عليه (وكالة) اما ان صدقه فقد جعله آمنا فلا ضمان عليه  
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل يمينه (قوله) الا اذا صدقه على (وكالة)  
 فيما اخذ قائما ولو حكما لا هالك (قوله) حاتف ما يعلم) في بعض النسخ ما علم وعبارة العيني ما يعلم  
 ان الطالب وكاله يقبض دينه فاذا احلف لم يدفع اليه وان شكك قضى عليه بالمال للوكيل اهـ  
 وعن أبي حنيفة انه لا يحلفه لان حتى التحليف بناء على انه خصم ولم يثبت بالجملة (قوله) صدقه  
 المدفع ) واذا لم يصدق له لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار  
 بما لا غير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بما لا ضمان عليه من نفسه اذ الدين يقضى بماله  
 لا بعينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يقيضه (اذا لم  
 يصدق عليه (وكالة) ) بعم  
 صورتي السكوت  
 والتكذيب (ودفع له ذلك على  
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب  
 للرجوع عند الهلاك  
 (فان ادعى الوكيل هلاكه  
 أو دفعه لموكله صدق)  
 الوكيل (بخلافه) وفي  
 الوجوه (المذكورة) كلها  
 الغريم (ليس له الاسترداد  
 حتى يحضر الغائب) وان  
 برهن انه ليس بوكيل أو  
 على اقراره بذلك أو اراد  
 استخلافه لم يقبل لسعيه  
 في نقض ما أوجبه للغائب  
 نعم لو برهن ان الطالب حقد  
 الوكالة وأخذ من المال  
 تقبل بغير ولومات الموكل  
 وورثه غريمه أو ووجه له  
 اخذ قائما ولو هالك كان  
 الا اذا صدقه على الوكالة  
 ولو اقر بالدين وانحكر  
 الوكالة حلف ما به لم ان  
 الدائن وكاله عيني (قال انى  
 وكيل يقبض الوديعة  
 فصدقه المدفع لم يؤمر  
 بالدفع اليه) على المشهور

(قوله بان استمالة) أي الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه  
أو دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل  
أخذ منه في الوجود كما هو له الكاظمة الا اذا صدقه على الوكالة كافي اخلاصة (قوله وان  
ضاع) أي المقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعى الوكالة دفعه الى موكله كما به فيهم مما  
ياتي (قوله لا) أي لا رجوع عليه (قوله علامته صدقه) لانه بقصد بيقه اعترف انه محق في  
القبض والظالم هو الطالب بالاختصاصه ثانياً والمطلوب لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد  
الابنين اذا صدق المدينون في دعواه الاية بالامية وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف  
فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لامية تركه غير الدين مع انه في زعمه ان  
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بان الرجوع على المصدق لا يكونه أقر على أبيه  
بالدين (قوله الا اذا صدقه عند الدفع) بان يقول أنت وكيله لكن لا آمن ان يجحد الوكالة  
ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لضافته لسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى  
وما ذاب لك عليه فعلى لان مأخذه ثانياً ما غصب وما يأخذه الوكيل أمانة لا يصح ضمانه  
لما صدقها ما على انه وكيله وانظروا في ضمانه مروي بالثبوت ويدو التخفيف فعلى التمسك به ان يضمن  
الغريم الوكيل فالغريم المستتر عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن  
الوكيل المال الذي أخذ من الدائن من الغريم لا الذي أخذ الوكيل فالغريم المستتر في وكاله  
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله اقدر ما يأخذه) في بعض النسخ باللام وهو تناسب  
التشديد وفي البعض بالباء لان المكفول به هو ما يأخذه الدائن كانه قال له ان أخذ الدائن  
منك شيئاً فانه كفيله وما يأخذه الدائن ظالم في زعم الاخذ خيبر نعم انه وكيلى  
والدافع بصدقه فتكون من قبيل قواهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذ  
الدائن لا يرجع بما أخذ الوكيل من المدينون لانه أمانة في زعمها والوكالة هي التي تجوز للمصالحه  
على بعض الدين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المصالح عليه (قوله  
لما أخذ الوكيل) أي لا يرجع بما أخذ الوكيل من المدينون أي انما وقع الضمان على  
ما أخذ الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذ الوكيل لأمينه فيده (قوله لانه أمانة) أي في  
زعمها والامانة لا تجوز بهم الكفالة (قوله لا تجوز بهم الكفالة) وفيه انه تقدم ان الوكيل  
بالقبض تصح كذا التمسك والجواب بانهم الموكل فيما تقدم وهو للمدينون في نفس ما يأخذ وهو  
أمانة فلا ينعقد غرامة (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله على انى أبرأتك من الدين) كان  
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول  
القابض قبضت منك على انى أبرأتك يحتمل ان يريد براءة الاستيفاء أو براءة الاسقاط فان كانت  
براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بانه  
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدية يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه  
بتمتلة البيع فقد انتم له السلامة بأخذ المدينون كذلك في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين  
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهم ان المستوفى ثانياً ظالم  
باستيفائه وانه قد تبرئت ذمة المدينون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استمالة فانه يضمن  
مثله خلاصة (وان ضاع  
لا) علامته صدقه (الا  
اذا) كان قد ضمنه عند  
الدفع اقدر ما يأخذه  
الدائن ثانياً لا ما أخذ  
الوكيل لانه أمانة لا تجوز  
به الكفالة فليعلم وغيره  
(أو قال له قبضت منك على  
انى أبرأتك من الدين) فهو  
كما لو قال الاب للختن عند  
أخذ مهر بنته أخذ منك  
على انى أبرأتك من مهر  
بنتي فان أخذته البنت ثانياً  
رجع الختن على الاب فكذا  
هذا بزيادة

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتدا فجعله باطلا للوكالة توسع لان ابطال الشيء بعد ثبوته (قوله اما قلنا) من أنها أقوى (قوله للبائع) المناسب للاموكل (قوله لم يجوز) استشكله الشرنبلالي بوكيل الامام يبيع الغناتم ودفعه أبو السعود بما مر من أنه سفير ومعه فلات الحقة عهدة (قوله لما مر أنه يصير عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوق العهدة وهو اصل فيمكن الذي مر عكسه وهو عدم جواز بوكيل الكفيل للعلة المذكورة والعلة هنا أن الحقوق ترجع اليه فاذا ضمن على المشتري الثمن فكأنه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة ضمن ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطالبة أو ديناً ومن المحال أن يصير له مطالبة على نفسه أو دين عليه والبائع يطلب الثمن فلو كان كفيلا للبائع كان كافلا لنفسه ولا معنى له (قوله رجع) أي على موكله بالبيع (قوله باطلانه) أي ابطالان الضمان وإذا كان الضمان باطلا وقد أدى بحكم الضمان كان الاداء باطلا أيضا لان المبنى على الباطل باطل ولان حكم الوكالة انقاسدة أنه لو أدى على ظن لزومه الله أن يرجع عما أدى (قوله وبدونه) أي الضمان (قوله لا) أي لا يرجع (قوله انبرعه) قال في الشرنبلالية واثبات أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتأمل اه ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة انما على أنه إذا أدى على حكم الضمان لا يسمي متبرعا بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة ونقاه عنها في الهنديه من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته اه وفي الهنديه ولو صالح الاصر عن الثمن الذي على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا وبما المشتري وبصير العبد له وكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لاعلى الامر ولا على المشتري (قوله فصدقه الغريم) ويصح اثبات التوكيل بالبيعة مع اقرار المديون به بجر (قوله أمر بدفعه) أي أمر اجبار سراج أي في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقبض الودعة الا ترى لان فيها ابطال حق المالك في العين (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه ولان المديون انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره انما هو على نفسه فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أي لا يثبت الابناء بغير دعو بل ان برهن على ذلك صح لان الوكيل بالقبض لا يخلل الخصومة وسيأتي متنا في قوله ولوركا بقبض مال قاضي الغريم ما يسطر حق مركاه الخ (قوله والامر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب ثانيا انفساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة فتقوله بانكاره الباه السببية ومع ظرف متعلني بالمصدرة أي مع أن انفساد بسبب الانكار مع الامين على عدم الوكالة وفي البصر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان أنكر حلفه فان نكل برى اه وفيه عنهما أيضا وان اراد الغريم أن يحلفه بالقوله ما وكالته له ذلك وان دفع عن سكوت امس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب امس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييم تأمل (قوله ورجع الغريم به) أي بما دفعه ان باقيا بيده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه

لما قلنا) وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجوز لما مر أنه يصير عاملا لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجع) ابطالانه (وبدونه لا) تبرعه (ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الابناء (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فبها) ونعمت (والامر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب (ثانيا) انفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكاه

فوكاه ببيع سلعته وايضا فتمنه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك من مال المديون  
 لاستعماله ان يكون قاضيا او مقتصما قالوا لا يصلح ان يكون وكيل لاله مطلوب والطالب في  
 القضاء والاقتضاء اه قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث  
 بالدين على يد وكيله فخامه الى الطالب واشهره ورضى به وقال ان ترى شيئا فذهب واشترى ببعضه  
 شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم لهم لئن مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا  
 اصح لان امره بان امره بمنزلة قبضه اه لان ما في القضية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في  
 الوقعات فيما اذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كقبيل النفس) محتمل الكفيل  
 بالمال وقيد الزباني بان يوكاله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المديون  
 صح اه قال الجرد العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس  
 بالخصومة لان الواحد يوقومهم ما اه والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا  
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان فصح احدهما ما بطلت الاخرى اذا تواردتا الى محل  
 واحد بخلاف كقبيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختم لاف المورد (قوله  
 والرسول) اي قبض الدين نصح كفالة المطلب لانه سفير وكذلك ينبغي ان يصح لو وكله  
 المديون بقضاء دين مرسله ووكيل الامام يصح كفالة بقبح ما باعه من الغنائم ادم مرجوع  
 الحقوق اليه كما مر في خيار العيب من ان الامام ووكيله امين والامين لا ينتصب خصما (قوله  
 ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)  
 لانه سفير ومثله الولي وقد مر في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية  
 الى كفالة التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب سـ  
 ح (اقول) اي لان قوله بخلاف كقبيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعني  
 ان كقبيل النفس يصح توكيله من المكفول له فقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله  
 والرسول وما عطف عليه توكيلهم ايضا مع ان المراد ضمانهم فقول الحلي والخطب سـ  
 ليس المراد منه ان ارادته توكيلهم هذا جائز لان الرسول والوكيل لا يوكلان بل مراده انه  
 وان كانت المقابلة تقتضي ذلك الا ان المراد غير ذلك المقتضى وهذا الامام سـ هل مغتفر  
 اعمامه مرو الذي سـ هل ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمع ان الا  
 في كقبيل النفس والرسول الخ تامل لکن لا يظهر في مسئلة وکیل الامام ببيع الغنائم  
 (قوله لان كلامهم سفير) اي معبر عن غيره فلا تلحقه العهد (قوله بخلاف العكس) اي في  
 قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة تضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح  
 ناسخة لکن اذ الوضـ ط ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اظهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا  
 تامل (قوله وكذا كلما صحت الى قوله وبطلت وكالاته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال  
 ط والذي في متن المنع الذي يـ دى الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت  
 عن الكفالة أو تأخرت اه ولا تكرار فيه اول تدافع وقد يقال لما ذكر بعض ما دخل تحت  
 القاء لـ بيز عومه بقاء لـ كاية ومثله هذا لا يسمى تكرارا ولا احسن ملاحظة ارتباطه  
 بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمه امره بيا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في قد دم

(بخلاف كقبيل النفس  
 والرسول ووكيل الامام  
 ببيع الغنائم والوكيل  
 بالتزويج) حيث يصح  
 ضمانهم لان كلامهم سفير  
 (الوكيل بقبض الدين  
 اذا كفل صح وبطلت  
 الوكالة) لان الكفالة  
 اقوى للزومها فتصلح  
 ناسخة (بخلاف العكس  
 وكذا كلما صحت كزالة  
 الوكيل بالقبض بطلت  
 وكالاته تقدمت الكفالة  
 أو تأخرت)

قوله بخلاف كفيل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لان الواحد يدقوم به ما عني  
 وزايحي (قوله) كما لا يصح لو وكاله بقبضه من نفسه (لما ساء ما من استحالة كونه قاضيا  
 ومقتضيا (قوله) أو عبده) أي المأذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه حفظ  
 العبد على نفسه من بيع الغريم له كما تظهره الطعطاوى (قوله) لان الوكيل متى عمل  
 لنفسه) أي فقط بطلت أي الوكالة (قوله) الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه) أي هي مستثناة من  
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وايسر خارجة عنها لان شرط الوكالة كونه  
 عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لان مسئلة الكفالة والحالة كذلك  
 فان كلاً منهما عامل لنفسه والآخر لم تجز وكالهما لانه تملك وايسر توكيله كما قاله الزايحي  
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن منه قبل ابراء المديون نفسه مع انه يصح لكن يحتاج الى  
 معرفة اخر اجها من القاء ردة أفاده الرحي وقال الرمي واقتال ان يقول القليل لا يكون الا  
 بعد ابراءه نفسه وبعده لا يصح رجوعه فتأمل (قوله) فيصح) قال في البحر وأورد على  
 بطلان توكيل الكفيل بالمال العامل بانه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح  
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المتي من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه  
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به بتقرب ذمة فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط  
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه اذا علمت ما ذكر فلا وجه لقول  
 المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا أن يعمل على ما اذا كان العمل لنفسه محضا  
 ط قال العلامة المقدسي بعد ذلك كرم مسئلة توكيل الكفيل بالمال المذكورة ونقض  
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وان عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستدما  
 ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح على خلاف ما في الجامع واثنى لم فالبراءة تملك بدليل أنه يرتد  
 بالرد وايسر توكيل وأجاب في المنية بان شرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل  
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عملا واحدا هو لنفسه فلا يجتمع  
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بان عمل الوكيل لنفسه ضحي يكون الموكل أصيلا في باب الوكالة  
 والضمانيات قد لا تعتبر وأجيب بمنع ذلك بل الاصل وقوع التصرف لنفس العامل اه  
 (قوله) ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك تملك كما قال الزايحي وتبعه العيني لم يصح  
 رجوع الدائن منه قبل ابراءه نفسه مع انه يصح بغير فان قلت اذا تكفل بما توكيل بقبضه  
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فيمكن ان لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل  
 الكفالة قلت انما صح توكيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناهضة  
 بخلاف العكس كما في لزايحي لكن قوله فكانت ناهضة يقتضي كون الكفالة تبعاً للوكالة مع  
 أن ذلك لا يتعين قال المصنف الكفالة بالمال مبطلة للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (قوله)  
 أو وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه فيه أن المحيل اتفق الدين من ذمته بالا حالة وصار  
 أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بانه ساع في تحصيل براءة نفسه فانه اذا مات المحتال  
 عليه مقلسا أو انكر الحوالة ولا يراجع الدين على المحيل (قوله) بالقبض) يصح أن يتعلق  
 بوكيل (قوله) فنية) عبارتها كما في المنع ولو وكاله بقبض دينه على فلان فاختبر به المديون

(كما لا يصح) (أو وكاله بقبضه)  
 أي الدين (من نفسه) أو  
 عبده) لان الوكيل  
 متى عمل لنفسه بطلت الا  
 اذا وكل المديون ببراءة  
 نفسه فيصح ويصح عزله  
 قبل ابراءه نفسه اشباه  
 (أو وكل المحتال المحيل  
 بقبضه من الحال عليه)  
 أو وكل المديون ووكيل  
 الطابا ببالقبض لم يصح  
 لاستحالة كونه قاضيا  
 ومقتضيا فنية

لان ولا يتم ما نظرية ولا نظرية في الاقرار على الصغير وأما التفرغ من الموكل حصل مطلقا غير  
 مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار صحته تختص بمجلس  
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكناية (قوله) حتى لا يدفع اليه المال أي بان وكاه أن يخصم  
 عنه عن دعوى يسع فاقتر عليه بأنه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله)  
 للتناقض) لانه زعم انه مبطل في دعواه درر (قوله) والاسـ تنافس على الظاهر أي ظاهر  
 الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منه ما في ظاهر الرواية قال المصنف في ولو استثنى الموكل  
 بالخصوصية الاقرار فعن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب  
 وصححه من الطالب دون المطلوب ومنه له صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في  
 الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يضر الموكل بان كان  
 المدعى وديعة المولى انكر الوكيل لانسع منه دعوى الهالك والرد ونسح قبل الانكار وبقي  
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح لعدم بقاء قدر تحته وقيل يصح  
 لبقاء السكوت كذا في البرازية وهو الماصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل  
 بالخصوصية فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث  
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكل بالخصوصية جائز الاقرار  
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكل به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصير به  
 مقر لانه يمكن انه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصية وأن لم يكن عليه شيء لأن كل أحد  
 لا يقدرا عليها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال المصمم واستثنى الاقرار وموصولا  
 ومنفصلا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بقاء قدر تحته وقيل يصح  
 لبقاء السكوت بجزء البرازية (قوله) ولا يصح به مقرا) يعنى التوكيل بالاقرار صحیح  
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل  
 بالخصوصية ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فاقتر بالمدعى يصح اقراره  
 على الموكل كذا في البرازية قلت وبظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المذكر  
 (قوله) وبطل توكيل الكفيل أي توكيل الدائن الكفيل وسبب في عدمه في قوله بخلاف  
 العكس ففيه تكرار (قوله) بالمال متعلق بالكفيل أي بقبض المال من المدين ومورنه  
 اذا كان لرجل دين على آخر وكفى له به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من  
 المدعى عليه الاصل لم يصح التوكيل عيني (قوله) لئلا يصير عام لانفسه أي لان التوكيل  
 هو الذي يعمل فيه ولو جعله الوكيل كالكافة صار عام لانفسه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم  
 الركن فيبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الذبح عن نفسه ولان حق الطالب له  
 بعد أدائه المال لحواله المكفول له بقبضه صار كأنه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه  
 فلا يصح قال في البحر واذا بطلت الوكالة في مدعى الكتاب وقبضه من المدين وهو مالك  
 في يده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة ذمته ساع في تحصيل المال  
 لطلب ولو أبرأه عن الكفالة لان نقاب صحبة لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فانه  
 يقع اطلاقه اذا بلغه فاجاز لم يجوز وتقييد الكفالة بالمال الاحـ تراز عما سبب في متنا من

حتى لا يدفع اليه المال  
 وان برهن بعده على الوكالة  
 للتناقض درر (وكذا اذا  
 استثنى) الموكل (اقراره)  
 بان قال وكاه بالخصوصية  
 غير جائز الاقرار صح  
 التوكيل والاستثناء على  
 الظاهر بنزبه (فلو أقر  
 عنه) أي الفاضل  
 (لا) يصح (وخرج) به (عن  
 الوكالة) فلانسع خصوصيته  
 درر (ومع) التوكيل  
 بالاقرار ولا يصح به أي  
 بالتوكيل (مقرا) بجز  
 (وبطل) توكيل الكفيل  
 بالمال (لئلا يصير عام) لا  
 لنفسه

عدل اه وهذا أحسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المخ متنا موافق  
لما في الاشياء فإنه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيلًا بالخصومة بطلب المدعى وغاب  
المدعى عليه وكانه ساقط من الماتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كالمس) أي عن الاشياء  
في شرح قوله والوكيل بفضاء الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع  
تصويرها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمائه وأدعى الطالب  
ألفا فانه يخصم فيما ثبت على المدبون (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى  
عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة  
وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقربا بقاء الحق أو المدعى عليه فاقربا ببقونه عليه  
درر وقال زفر لا يصح ولا ينفذ عليه لانه أنى بغير المأمور به لانه مأمور بخصومة عنه في مجلس  
القاضي وما أنى به من اقرار جواب فلا يصح وبه طائفة الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولانا  
ان التوكيل صحيح فيدخل تحته بملك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالخصومة مطلق الجواب  
عرفا لانها سبب ان ذكر السبب وأراد السبب وهو شائع عيني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل  
(قوله لا بغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح  
أو القبض أو الملازمة وبصح اقرار وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأيه وسبق صحة  
اقرار الاب بقبض مهر غير البالغ ومهر البالغ -ة المبكر وصحة دعوى وكيل البيع بقبض الثمن  
(قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضي أو غيره قال في الشريعة لا يملك بالخصومة احتراماً  
عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملك الاقرار لكونه من افراد  
الجواب والصلح -ة المنة لا تخصمة زاهدنا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة  
لا يملك الصلح لان الوكيل بعقد لا يباشر عقد آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار  
أماهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بجر (قوله استحضانا) راجع الى قوله  
وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق  
الجواب بالاقرار أو الانكار دون أحدهما عينا فينصرف اليه بغير بالخصومة وصح أبو يوسف  
اقراره مطلقا وبطل -ه زفر مطلقا وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار  
ضدها لانه مسالم والمزاول بشئ لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضي لان الوكيل  
قام مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك انائبه ووجه الاستحسان في الاول ان  
حقيقة الخصومة لا تحمل شرعا لحملت على ما يحتمل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار  
والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضي انه انما وكاله بالخصومة -ة حقيقة لا تكون الا عند  
القاضي فلم يكن وكيلًا في غيره لان غير مجلس القاضي ليس محلًا لخصومة التي هو وكيل فيها  
اكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عزل  
نفسه لاجل رفع الخصم واني ورد عزمي زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في  
غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضي لاجل  
دفع الخصومة ومنه -ل ذلك الاب والوصي اذا أقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما سوى  
أي وينعزلان في تلك الحادثة برأيه فلا بد من المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

(بخلاف الكفيل)  
كالمس) بطلب الادا  
فانه يجبر عليه  
(وكالة بخصومة وأخذ  
حقوقه من الناس على  
أن لا يكون وكيلًا فيما  
يُدعى على الموكل جاز) هذا  
التوكيل (فلو أثبت)  
الوكيل (المال) أي لو كان  
(ثم أراد الخصم الدفع  
لا يسمع على الوكيل) لانه  
ليس بوكيل فيه درر  
(وصح اقرار الوكيل  
بالخصومة) لا بغيرها مطلقا  
(بغير الحدود والقصاص)  
على موكله (عند القاضي  
دون غيره) استحضانا (وان  
انعزل الوكيل) أي  
بهذا الاقرار



ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القسمة كذا ط  
 (قوله ابن مالك) عبارة أما وكيل القسمة بان وكل أحد النهر يكن رجلا بالقسمة مع شركه  
 فقال ان شر يكي اسه توفي نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البيعة على الاستيفاء فانها  
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البيعة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سألها  
 تقبل لكونه وكيلًا وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل البيعة على ان الواهب أخذ  
 عوضاً أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيباً فوكل رجلاً  
 بالرد به فقال البائع رضي المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البيعة على الرضا  
 تقبل كما في التاجية اه \* قال من لا مسكن الوكيل ينقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا  
 أقامت المرأة البيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق  
 وتقبل في قصر يد الوكيل - في قصر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البيعة ان الموكل عزله  
 عن الوكالة فاقم ان يقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسن ان القياس ان يسلم الى  
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده فقامه  
 مقام الموكل فتمت قصر يده في القبض والتم لم يتم قصر يده بجر (قوله) وكذا لا يقبضه درهم ادون  
 درهم) معناه لا يقبض منفراً فلو قبض شيئاً ادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع القصاصين  
 لكونه مختالاً ولو اساءت في جميعه بهد له ولو هلك هلك عليه لخالفته ويرجع الامر على الغريم  
 كما في المسئلة السابقة وفي جامع القصاصين وكيل قبض الودعة قبض بعضهم اجاز فلواصر  
 ان لا يقبضهم الا جميعاً فقبض بعضهم اخص ولم يجز قبض قبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول  
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل  
 بالقبض ان يقبضه من المختال عليه ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل  
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبداً من المطلوب فاستحق من يده اوده بعيب بقضاء  
 بعد القبض أو بعير قضا قبل القبض أو بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم  
 فوجد هازيها ولو أخذ الطالب منه كذلاً لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في  
 يد الوكيل بمنزلة الودعة ولو وجد الكفيل زبواً أو ستوقه فردته فانه يفتى ان يضمن قياساً ولكن  
 استحسن ان لا ضمنه انتهى (قوله) لان يده كيده وفي نسخة يديه لان يد الوكيل كيد الموكل  
 وهذا هو الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده يد أمانة ولا يصلح تعاليمه لا ما قبله وانما  
 يحسن لقوله فلا سيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليه) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه الدفع  
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا  
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط  
 فيه أو بعده في الاصح أو بخصومة بطالب المدعي وغاب المدعي عليه واظهاره اذ ابدان نقل  
 المذكور الاشارة الى مخالفتها في الاشياء فان ما نقله من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب  
 كما ذكرنا انه يجبر الوكيل بخصومة بطالب المدعي اذا غاب المدعي عليه وقد تبع المصنف صاحب  
 الدرر وقال في العزيمة لم يجد هذه المسئلة هنا في المتن ولا في الشروح ثم اجاب كالشربة لا  
 بانه لا يجبر عليه ابغى ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض  
 دينه وأن لا يقبضه الا  
 جميعاً فقبضه الادره ما  
 لم يجز قبضه) المذكور (على  
 الامر) لخالفته له فلم  
 يصبر وكيله (و) الامر له  
 الرجوع على الغريم بملكه  
 وكذا لا يقبض درهم ما  
 دون درهم بجر (فلو لم  
 يكن للغريم بيعة على الايقاف  
 فقبض عليه) بالدين (وقبضه  
 الوكيل فضاع منه ثم برهن  
 المطلوب على الايقاف)  
 للموكل (الاسئلة) دليل له  
 للمدين (على الوكيل  
 وانما يرجع على الموكل) لان  
 يده كيد ذخيرته (الوكيل  
 بالخصومة) ومدة اذا أبي  
 الخصومة (لا يجبر عليه)  
 في الاشياء لا يجبر الوكيل  
 اذا امتنع عن فعل ما وكل  
 فيه اربعه الا في ثلاث



أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموصل وصدر الشريعة فمد باقائه البيعة عليه  
 على استيفاء الموكل أو برأيه لأنه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مقاصصته به لا يكون الوكيل  
 خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع قبض ثمن المبيع  
 عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً  
 تأمله تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فإنه قال والوكيل بقبض  
 الدين وكيل بالخصوص فبعبه عند أبي حنيفة فقوله فيه أي في الدين يمنع كونه وكيل بالخصوص في  
 غيره كادعاء المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعة الحال فتأمل أفاده الرمي وأفاده أيضاً أنه  
 يؤخذ من هذا أن الجاني بثلث الخصومة مع مستأجر الوقف إذا ادعوا استيفاء الناظر  
 لأن الناظر إذا أقام جأيساً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم به وهي واقعة الفتوى اهـ  
 \* قال في البحر من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين أنه يقبل قوله في دعوى القبض والهالك  
 في يده والدفع إلى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير  
 الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فإنه لا يرجع  
 الوكيل على موكله (قوله خلافاً لها) فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل أو برأيه فلا يبرأ  
 لكن تقهرميد الوكيل حتى لا يقبل من قبضه بل يوقف الأمر إلى حضور الغائب ولا يبيح حنيفة  
 أنه وكاله بالتملك لأن المدينون تقضي بامثالها إذ قبض الدين نفسه لا يتصور لأنه جعل استيفاء  
 العين حقه من وجه وأعمالاً كذلك التلايمتتقضاء ديون لا يجوز الاستبدال بها كبذل السلم  
 والصرف فاشبهه الوكيل بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والرد  
 بالعيب وهذه أشبه به بأخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الأخذ  
 هنالك إذ الوكيل بأخذ الشفعة خصم في الأبحاث ولا يبرأ خصماً فيما إذا ادعى عليه تسليم  
 الآخر لمافيه من إبطال حق الموكل لكن المعتمد أنه ينتصب خصماً وتسمع عليه البيعة  
 وتوضحه في البحر (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الإمام والاصحابين في وكيل  
 الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني إذا وكاله القاضى بقبض ديون الغائب كما تقدم في باب  
 المنقود (قوله كوكيل قبض العين) فإنه لا يلبس بالخصوص لأنه أمين محض فاشبهه الرسول حتى  
 لو وكاله بقبض عبده فبرهن ذواليد أن الموكل باعه إياه وقف الأمر حتى يحضر الغائب استفساراً  
 والاصل في هذه المسائل أن التوكيل باستيفاء عين حقه لم يكن توكيلاً بالخصوص لأن التوكيل  
 وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة إلى جعله وكيلاً بغير ما وكل به وان وقع  
 بالتملك كان وكيلاً بالخصوص لأن التملك إنشاء تصرف وحق العقد متعلق بالعقد لأنه لا يمكن  
 التحصيل إلا به والخصوص من جملة الصالحات جامعاً لا الوكيل بقبض الدين وكيلاً باستيفاء  
 عين حقه حكماً ولا الوقبض أحد الشرطين شيأ من الدين كان لا تخران يشاركه فيه ومعه في  
 التملك ساقط حكماً حتى كان له أن يأخذ به بلا قضاء ولا رضا كما في الوديعة والغصب فلا ينتصب  
 خصماً كما في الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيل بالتملك لأن الدينون تقضى  
 بامثالها إلا أن المقبوض ليس ملكاً للموكل بل بدل عنه إلا أن الشرع جعل ذلك طرئاً  
 للاستيفاء فانتصب خصماً بتبيين المخلص (قوله فيما كهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البيعة عليه

الخصوصية خلافاً لها  
 وكيل الدائن ولو وكيل  
 القاضى لا يملكها اتفاقاً  
 كوكيل قبض العين اتفاقاً  
 وأما وكيل قسمة وأخذ  
 شفعة ورجوع هبة ورد  
 بعيب فبهما كهما مع القبض  
 اتفاقاً

عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يدهم لك على الموكل لأن الوكيل بالشيء وكيل  
 بأتمامه وأتمام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف أنه  
 لا يملك القبض (قوله واعقد في الجهر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل  
 بالمتقاضى بعقد العرف إن كان في بلدة كان العرف بين التجار إن المتقاضى هو الذي يقبض  
 الدين كان التوكيل بالمتقاضى توكيلا بالقبض والافلا اه وليس في كلامه ما يقضى اعتمادهم  
 نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستاني عن المضمرة (قوله ولا الصلح  
 اجماعا) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بعقد لا يملك عقد آخر قال في الذخيرة لا يجوز زوال وكيل  
 بقبض الدين ان يهبه من المديون أو يبرئه أو يؤخره الى أجل (قوله ورسول المتقاضى ذلك  
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والمجيب من كون الرسول يملك القبض  
 بانفاق لا الوكيل مع انه اعل حال من الرسول (قوله أرسلتكم أو كن رسولا في إرسال  
 وأمرتك بقبضه توكيل) يخالف هذا ما في مجموعة مؤيد زاده عن التتارخانية صورة التوكيل  
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاء في قبض المبيع ومودة الرسول ان يقول كن رسولا  
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اه فقد جعل المأمور رسولا وهو الموافق لما في الزيلعي (قوله  
 خلافا للزيلعي) حيث جعل من الإرسال أمرتك بقبضه قال في المنع قال قلت فما الفرق بين  
 التوكيل والإرسال فان الإرسال والامر توكيل كما علمت من كلام البدائع من قوله لا يجاب  
 من الموكل ان يقول وكنت بكذا أو أفعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول  
 ان يقول له أرسلتكم أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل الزيلعي منها في باب خيار الرؤية أمرتك  
 بقبضه وصرح في النهاية في معربا الى القوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما  
 في البدائع اذا لفرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وهذه عبارة الجهر في أول كتاب الوكالة  
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى  
 الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسول واليه الإشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ  
 وقوله وما أنت عليهم بموكيل وفي القوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل  
 في قبض المبيع أو وكنت بكبضه ومودة الرسول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو  
 أرسلتكم بقبضه أو قل ان لا يدفع المبيع اليك وقيل لفرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر  
 بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه فقد جعل المأمور رسولا موافقا للزيلعي فتأمل  
 (قوله ولا يملكها أو وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنظمها (قوله كمالا يملك الخصومة ووكيل  
 الصلح) لان الصلح مسألة لا تخصم وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها)  
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المديون عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة  
 على استيفاء الموكل أو ابراءه تقبل عنه بخلاف العيينة وقال لا يكون خصم ما وهو رواية  
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يهتدى  
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بحر والذي في جامع النصولين في الفصل الخامس  
 ويوقف عنده في الكل العين والدين والحق أن نواها أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة  
 وغيره اه ملخصا ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة قاسم وعلى قول الامام الجبوري في

واعقد في الجهر العرف  
 (و) لا (الصلح) اجماعا بحر  
 (ورسول المتقاضى يملك  
 القبض لا الخصومة) اجماعا  
 بحر أرسلتكم أو كن رسولا  
 عني إرسال وأمرتك  
 بقبضه توكيل خلافا  
 للزيلعي (ولا يملكها) أي  
 الخصومة والقبض (وكيل  
 الملازمة كمالا يملك الخصومة  
 ووكيل الصلح) بحر (وكيل  
 قبض الدين يملكها) أي

وتجوز الوكالة بكل عقد ويجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جازان يعقده  
 إلا أن لنفسه جازان يوكل به غيره والأمر في صورة الوصي كذلك فإنه كما يجوز للوصي أن  
 يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز أن يوكل فيه غيره في شتره الوكيل ولم يقولوا  
 كل ما يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يكون وكيلاً فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسئلة  
 الوصي ٥ وعليه فعبارة الأشباه ما هي من ضرورة الأولى أن تكون كما قالوا يجوز التوكيل  
 بكل ما يعقده الموكل بنفسه كإتيه عليه الموكل (قوله إلا الوصي) الاستثناء غير صحيح لأن  
 مسئلة الوصي لم تدخل في الأصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فإن الشراء فيه مالم يقع من وكيل  
 الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله أن يشتري مال اليتيم لنفسه)  
 أي إذا كان النفع ظاهراً كافي الأشباه وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لأن الحقوق من جانب  
 اليتيم ترجع إليه ومن جانب الآخر كذلك فيؤدي إلى المضادة بخلاف نفسه وهذا إذا كان  
 رضى الأب كما يثبت في باب الوصي والأصل أن من ملك تصرفاً بالامتناع أو الولاية العامة يملك  
 تأميكاً اعتباراً بآثاره كالأعيان ونحوه أن لا يؤدي ذلك التقويض إلى التضاد والتناقض وهو  
 أن يجعل المفوض إليه متولياً طرفي أمر يحتاج إلى الإيجاب والقبول كبدالة المال بالمال فإنه  
 يؤدي إلى الواحد يصير قاضياً ومقتضياً ومسلماً ومتسلماً وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في  
 الأحكام الشرعية والأحكام الشرعية نصان عنه ذكر هذا الأصل محمد في الجامع الكبير كما  
 في الحواشي المحوية (قوله جاز التوكيل بالوكيل) وهذا معلوم مما مر أنه لو أذن له بالتوكيل  
 جاز فلو وكله أن يوكل فلا تقي شراً كذا فقهه بل واشترى الوكيل رجوع بالنعم على المأمور وهو على  
 أمره ولا يرجع الوكيل على الأمر أي الأول أشباه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الوكالة بالخصومة والقبض)\*

المكانات الخصومة مهجورة شرعاً بآثارها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب  
 الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل  
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملاممة والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) أي الطلـب وهذا  
 في العرف وفي أصل اللغة القبض لأنه تفاعل من تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى أخذت وبقي  
 تمامه فربما ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم أنه حكم التوكيل باحدهما بالاولى (قوله أي  
 أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفاً المطالبة عناية وكان عليه أن يذكر هذا المعنى فأنهم بنوا الحكم  
 عليه مع العلم بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك أن أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان  
 المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر قال  
 بعض الفضلاء تفسير التقاضى هنا بأخذ الدين ليس ما ينبغي فإن الوكيل بأخذ الدين هو الوكيل  
 بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة به واللاحاق به على المدين  
 فحينئذ لا التقاضى بهذا المعنى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند القاضى وليس له  
 القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض قالو كليل به الا يملك القبض فجعل التقاضى هو  
 المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عند زفر) وعندنا ثلثة ثلاثة تلك القبض وهو ظاهر الرواية

إلا الوصي فله أن يشتري مال  
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة  
 وجاز التوكيل بالوكيل  
 \* (باب الوكالة بالخصومة  
 والقبض) \*

(وكيل الخصومة والتقاضى)  
 أي أخذ الدين (لا يملك  
 القبض) عند زفر وبه  
 يفتى إمام الزمان

جواب المتأخرين قال في الواقعة وبه يفتى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام  
والكسوة الخ) قال في البحر وبس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب  
أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد وان لم يكن واحد مما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا العنقار  
والشرأة لا التجارة وما استفاده الصغير غير مال الام مطلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية  
التصرف في مال استفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين  
ولم يكن أحد منهم مقلد الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وبس له يبيع عقاره ولا ولاية الشرء  
على التجارة الا شرء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما ملكت اليقيم من مال غير تركته أمه فليس  
لوصي أمه التصرف فيه من نفقة أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين  
كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والعم وأقوى الحالين  
حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصي الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر  
الورثة ثم وصي الام في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عنه وغلبة الوارث  
للووصي يبيع منقوله لا عقاره كوصي الاب حال كبرهم اه (قوله وصي القاضي) سبق ما فيه  
قرينا وسبق في كلام الشارح انه مثله الا في ضمان صورته ليس لوصي القاضي الشرء لنفسه  
من مال الصغير (قوله عمادية) قال فيها وصي الجد والاب ووصي وصيه ووصي القاضي  
ووصي وصيه بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقديمه وفي الاب  
كان وصيا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنا الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما  
أعادها لفرع علمها ضمان القاضي أو أمينة دون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق  
لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صحيح) لان الحقوق لا ترجع اليها لانهم أجنيبيان عن الحقوق  
بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي  
والوكيل فلو باع القاضي أو أمينة عبدا للغرماء أخذ المال فضاع عنده واستحق العبد  
لم يضمن القاضي أو أمينة للعبد وتري وانما يرجع على الغرماء لانهم كالامام وكل منهم لا يضمن  
كلا لابقاع الفاس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد  
والمثله يحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم دعوى الغرماء كذلك الوضع العبد من  
أحدهما قبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينة بعت وقبضت الثمن وقبضت الغريم صادق بلا عين  
وعهدة الخاطا بالقاضي اه قال في القنية في باب يبيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع  
ما نصه الله تعالى وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصي ما عن الميت ولا كذلك اذا  
جعله أمينا في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينة نائب عنه ولا عهد  
عليه فالقاضي مجبور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه وصي ما عن  
الميت بخلاف ما اذا جعله أمينا اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جهلة كأمينة في  
بيع هذا العبد مثلا وما اذا قال ببيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ فيه والصحيح  
انه لحقه عهدته كافي للولاء الجدية والعهد كافي القاموس الرجعة والمراد بها هنا الرجوع  
كافي الخواشي الجودية (قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يقدّمه الموكل لنفسه)  
الذي كتب عليه أبو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يقدّمه الموكل لنفسه وفي المجموع

ولا يشترى الا الطعام  
والكسوة لانهم امن  
بجمله حفظ الصغير خاتية  
(فروع) وصي القاضي  
كوصي الاب الا اذا قدم  
القاضي بنوع تقديمه وفي  
الاب بيم الكل عمادية وفي  
منفردات البحر القاضي  
أو أمينة لا ترجع حقوق  
عقد بائنا لليتيم اليهم  
بخلاف وكيل ووصي وأب  
فلو ضمن القاضي أو أمينة  
عن ما باعه لليتيم بعد بلوغه  
صحيح بخلافهم وفي الاشياء  
جاز التوكيل بكل ما يقدّمه  
الوكيل لنفسه

كفر وابعضهم أولياء بهضر (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب ان لم يكن سقيا) أما الفقيه  
 فلا ولاية له في مال ولده أشباه في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب تحريكه بمال وغيره  
 ولان اب يهب ماله بعوض ولا اقراضه في الاصح كافي جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال  
 البيتيم والوقف والغائب يخلف وصى القاضى أو الاب فانه ليس له ما اقراضه كافي العدة  
 (قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كافي جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء  
 كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الشافى خلاف مخ وظاهر هذا التعديل ان الوصى يملك  
 الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه) قال في المخ عن العمادية ووصى الجد ابى الاب  
 ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضى اذا  
 جعل وصيا في نوع كان وصيه في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا  
 في الانواع كلها اه وفيها قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى  
 من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف  
 منصوب القاضى مع القاضى لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو  
 منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكأن المصنف لم يقصد الا أن وصى  
 القاضى قداسة فاد الولاية منه فكان مؤخر عنه بهذا الاعتبار قد مدعا عليه في التصرف لما  
 سمعت وفهم من كلام المصنف ان وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به  
 في المخ عن الظمانية حيث قال اذا كان غائبا اذا اظهر ان الضمير في كان راجع الى القاضى  
 لانه انما يصير وصيا بموت الموصى قال بعض الفقه لا وتعيير به ثم يقتضى تأخير عن التاضى  
 وهو مخالف لما سياتى في كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا  
 لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام ووصى الاخ) أى مثلا (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ  
 والمراد بان تصرف ما يعم الحفظ كما يؤخذ مما به دواظر ما يعم في زيادة الاخ فان كان الاب  
 حيا مات الاخ فتركه له لا يه ولا شى لاخيه ه حتى ينقضي تصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما  
 اذا مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان  
 لم يكن واحدا هاذ كر) أى من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه  
 وفي التنوير من كتاب المأذون ما نصه وولايه أبوه ثم وصيه ثم جد ه ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه  
 دون الام أو وصيها ط (قوله وله بيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان  
 الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصرح به عدمه الامسوخ كان يكون  
 النحن بضم القيمه أو يكون في يد متغلب أو أشرف على الظه راب أو يكون على الميت دين  
 فيما كرهه الدين أو يكون لنفسه الصغير أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها نفاذ الا من  
 فمن العقار أو تريد موته على غلته كما سيذكره الشارح في كتاب الوصايا مع زيادة الدرر والاشباه  
 وفي الواقعات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بمنى القيمه فان كان الاب محمودا عند الناس يجوز  
 وليس للابن نقضه بهد اليه لو غ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو واختارقات  
 والمسئلة مختلفة فيها فما هنا يفتى على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمنى القيمه قال الحلواني  
 وهذا جواب الساف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الاباحه مد الاعذار المقدمة

(والولاية في مال الصغير الى  
 الاب ثم وصيه ثم وصى  
 وصيه) اذ الوصى يملك  
 الايصاء (ثم الى الجد أبى  
 الاب ثم الى وصيه) ثم وصى  
 وصيه (ثم الى القاضى  
 ثم الى من نصبه القاضى) ثم  
 وصى وصيه (وليس لوصى  
 الام) ووصى الاخ (ولاية  
 التصرف في ترك الام مع  
 ضمير الاب أو وصيه أو  
 وصى وصيه أو الجد) أبى  
 الاب (وان لم يكن واحد  
 مما ذكره) أى لوصى الام  
 (الحفظ وله) (بيع المنقول  
 لا العقار)

بوت الاول وانعزاله وبك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعته) مبتدأ وخبر يرفي لما  
 فوضه الى صنعته فقدرضى بصنعته وعزله من صنعته (قوله بخلاف اعلم برأيك) أى فانه لا يعلل  
 عزله لان العزل كنف عن العمل وبحث فيه في الموانئ البعقونية والسعدية كما علمت قال  
 المصنف والفرق ظاهر وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعته فقدرضى بصنعته وعزله من  
 صنعته اه (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكالة  
 عامة بملك كل شئ الا الطلاق والعناق والوقف والهبة على المقتضى به وينبغى أن لا يملك الهبة  
 والخط عن المديون لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض  
 وان كانا معاوضة انتهاء وبك قبض الدين وانفاؤه واقضائه والدعوى بحقوق الموكل  
 وسماع الدعوى بحق على الموكل والا فابر بالدين على الموكل ولا يختص بعلم القاضى لان  
 ذلك فى الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواجر الجواهر وتنوير البصائر) هما عاشرتان على  
 الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيمه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله  
 الغزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقدم طلاقه بالجلس) أى ان طلق بالجلس صح والا  
 لا درر (قوله فلا يتقدم به) فان طلق بعده صح درر (قوله لم يجوز نصره في حقه) لان صحه  
 التصرف مبنية على الولاية لان التقوى من عليك وهو ما يقتصر على المجلس فاذا انتفت الثانية  
 انتفت الاولى درر (قوله فاذا باع عبداً ومكاتباً أو سربى) قال الزياهى وأما المارنذ  
 فان ولايته على أولاده وأمواله هم موقوف بالاجماع لانها سابقى على النظر والنظر يجعل بالتناق  
 المله لان اتحادهما اداع الى النظر وهو متردد فى الحال فوجب التوقف فيه فاذا أسلم جعل كأنه  
 لم يزل مسلماً فينفذ نصره واذا مات أو قتل على ردة تقرر جهة انقطاع الولاية فيبطل  
 نصره بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان سلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد المله ولا ملة  
 للمرتدة لا بتوقف اذ لا يجيز فى الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجيز فى الحال فصارت نظير  
 اعناق الصبي وطلاقة وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يجيز فى الحال وهو الولي أو القاضى  
 فيتوقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف نصر فأنه فى ماله عنددهما لانها انتفى  
 عن الملك ومالكه قائم ثابت فى أمواله مادام حياً فينفذ بالتوقف اه (قوله عيني) وكأنه عدل  
 عن قول الكثر كافر لا احترام عن المرتد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما  
 علمت لكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعذر له انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم  
 ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المـ لم راجع  
 الى الذى والحربى (قوله أو سربى واحد منهم به) أى بمال الصغير قيده لانه لو سربى له بمال نفسه  
 كان مشترى بالنفسه بصر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير فى نفسه وماله حرية الولي  
 مطلقا واسلامه ان كان صغيرا مسلما ولا لوارق والمكفر يقطعان الولاية الا ترى ان الموقوف  
 لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المـ حتى لا تقبل  
 شهادته عليه قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والمكاتب عبد ما بقى  
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذميا أو سربيا وكذا الولاية لمسلم على كافر فى نكاح ولا مال  
 كفى البحر فى كتاب النكاح وثقه دم هناك أيضا متناوئ شرفا فيه فظ قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعته بخلاف  
 اعلم برأيك قال المصنف  
 فعلمه لوقيل للقاضى اصنع  
 ما شئت فله عزل نائبه بلا  
 تفويض العـ عزل صريحا  
 لان النائب كوكيل الوكيل  
 واعلم ان الوكيل وكالة  
 عامة مطابقة مقوضة انما  
 يملك المداووات لا الطلاق  
 والعناق والتبرعات به  
 يقتضى زواجر الجواهر  
 وتنوير البصائر (قال)  
 لرجل (فوضت اليك امر  
 امرأتى صاروكيلا بالطلاق  
 وتقيده) طلاقه (بالجلس  
 بخلاف قوله وكانتك) فى امر  
 امرأتى فلا يتقدم به  
 من لا ولاية له على غيره لم يجوز  
 نصره فى حقه وحينئذ  
 (فاذا باع عبداً ومكاتباً أو  
 سربى) أو سربى عيني (مال  
 صغيره الحر المـ لم أو سربى  
 واحد منهم به أو زوج  
 صغيره كذلك) أى حرية  
 ماله (لم يجوز) لعدم الولاية

لأنه لا يحسد ولا يخاف الخيانة والشارحين كأنهم عليه قريبا (قوله خلافا للخانية) راجع إلى  
الخصومة فقط كما فيه في المنع والبحر وتقدمت عبارتهما (قوله وان فعل أجنبي) أي ما وكل  
به وكذا فاجازه الوكيل الأول جاز ظاهرا أن الأجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان القسول  
بعد اجازة عقده يصير وكيل لما علم أن الاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة وترجع الحقوق إلى  
الثاني على الصحيح لأنه هو العاقد كما في المسألة العتد بالخضرة كما في البحر (قوله جاز) أي ولو في  
النكاح على ما في الذخيرة آخر أو يؤيده إطلاق المتن والشروح وكذا ما يأتي في بيان منية  
المفتي والاشباه من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله فانه يتقدم عليه) أي على الوكيل  
الأول ٢ بجر عن السراج وظاهره جواز فعل الأجنبي في كل شيء ماعدا الشراء وليس كذلك  
قال في منية المفتي وكل بالطلاق أو العتاق ففعل الأجنبي فاجاز لم يجز لان المطلوب عبارته وكذا  
لو وكل الوكيل فطابق الثاني بمحضرة الأول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والطلوع والكتابة إذا  
وكل وفعل الثاني بمحضرة أو فعل أجنبي جاز ١٥ ونقل في الاشباه وعليه في مكان الأولى زيادة  
الطلاق والعتاق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف متى وجد نفاذا) أي فلا يتصور أن يكون  
قسولي ما في الشراء لأنه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل القسول أنه لو اشترى  
لغيره تقدم عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فيتوقف لأنه لم يجد نفاذا على العاقد  
وهذا اذا لم يرضه إلى غيره فلو أضافه بان قال بعني هذا العبد فلان أو اشتريته فلان توقف على  
اجازته (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله به أي بالامر) أي وكافة ملتزمة بالامر بالوكيل أي  
بالاذن به (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا تصرفا له سواء كان الوكيل الأول حيا أو  
ميتا بجر (قوله فلا ينعزل بعزل موكله) يصح أن يكون من إضافة المصدر لفعله أو مفعوله  
وعلى الأول معناه فلا ينعزل بان يعزله موكله أي لا يكون له أن يعزله كما صرح به العيني وعلى  
الثاني أي لا ينعزل بان يعزله (قوله ولا ينعزلان) أي الوكيل الأول والثاني (قوله بعوت الأول)  
أي الموكل الأول وكان الأولى التصريح به ٢٠ قال الزبائي وهو نظير اختلاف القاضي حيث  
لا يمكن الا بآذان الخليفة ثم لا ينعزل بعزل القاضي الأول ولا بعونه ولا ينعزل بعزل الخليفة لهما  
يمكن لا ينعزلان بعونه والفرق أن الخليفة عام للمسلمين فلا ينعزل القاضي الذي ولا هو أو  
ولا القاضي بآذنه والموكل عام لنفسه فينعزل وكيله بعونه بطلان حقه ١٦ (قوله كما صرح في  
القضاء) بان نائب القاضي لا ينعزل بعزله ولا بعونه (قوله وفي البحر الخ) كالا استدراك على قوله  
فلا ينعزل بعزل موكله والذي في البحر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا  
قال اعمل برأيك إلى الهداية ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت إلى الخلاصة ثم قال وهو  
مخالف للهداية الا أن الفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعال في الخاتمة  
بأنه لما فوضه إلى صنعه فقد رضي بصنعه وعزله من صنعه ١٧ فليس في كلام الخلاصة والخاتمة  
التصريح بمخالفة أحدهما للآخر فجهل ان في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور  
الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي البعقونية والحواشي السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة  
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأي العزل كما لا يخفى ١٨ فتأمل وفي منية المفتي وكل الوكيل وقد  
قبل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل ولا ينعزل الأول والثاني بعوت الموكل ولا ينعزل الثاني

أي على الوكيل الأجنبي  
١٨ منه

خلافا للخاتمة (وان فعل  
أجنبي فاجازه الوكيل) الأول  
(جاز لا في شراء) فانه يتقدم  
عليه ولا يتوقف متى وجد  
نفاذا (وان وكل به) أي  
بالامر أو التفويض (فهو)  
أي الثاني (وكيل الامر)  
بوجه تقدم (فلا ينعزل بعزل  
موكله أو بعونه ولا ينعزلان  
بعوت الأول) كما صرح في  
القضاء وفي البحر عن  
إطلاق الخلاصة والخاتمة له عزله  
في قوله اصنع ما شئت  
لرضاه بصنعه



الفقيه أبي النضر وعن أبي - نيفة ما يروى كدهذا فإنه قال في - هذه الصورة - ماذا توكل  
 بالمعاوضات دون الهبات والاعتاق وبه يفتى من التنازل والخاتمة والحاصل ان التفويض ينظم به  
 التوكيل كالذن ولا ينظم الطلاق والعتاق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني  
 بحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما يذكره  
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم العهد مدة الاول وظاهر كلامه  
 الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعام على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره  
 الوكيل الاول لا تكتفى كافي النهاية والسراج والخاتمة قيد بالعمد قد احترازوا عن الطلاق  
 والعتاق لانهم ما يقبلان التعليل بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ الاول قال في البحر ويزاد  
 الابرار عن الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبرئ غريمه فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول  
 لم يصح ويزاد المصنوع وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تكتفى بالحضرة كما في شرح المجمع ويخالفه  
 في المصنوع ما في الخاتمة الخ البحر ومنه به لم يأنى في كلام الشارح من الابهام اذ ظاهر كلامه  
 يقيد ان الاكتفاء بالحضرة في غير المصنوع أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك كما به عليه أبو  
 السعد (قوله قال فاجازة الوكيل الاول صح) وهو المعتمد لان توكيل الوكيل المأمور يصح  
 التحق بالعدم فيكون الثاني فوضو لا ياتي بمجرد حضرة الاول حتى يجيزه وقيل تكتفى بالحضرة  
 من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل بامر وبمحضرته فاغناء عن الاجازة (أقول) - هذا اذا  
 لم يبين الثمن كما في شرح المجمع لابن مالك فان كان بينه جاز بلا اجازته به في لو قدر الوكيل الثاني  
 ثمانين قال به بكذا فباعه الثاني بغيبته جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها  
 ان مقتضى قصد الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر غنا فهو بيع برأيه وهذا  
 بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجز لان المقصود هنا  
 اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان هو  
 الذي يباين برأيه لا زيادة على ذلك المفاد لان كانه وهذا به كما في حواشي الاشباه (قوله  
 لتعلقهما بالشروط) أي بطوار تعلقهما بالشروط بخلاف البيع (قوله فكان الموكل علقه بلفظ  
 الاول دون الثاني) أي فلا يوجد بياقاع الثاني ولا باجازه الاول وحضوره لا يكتفى لانه لم يعلق  
 بذلك كالمسحوق بل ان الوكيل بالطلاق وما شاكله رسول لانه لا عهد مدة عليه والرسالة نقل  
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فائتمار بنقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده  
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما عدا ذلك لانه أمره بالبيع وهو ملك للبيع  
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العدة له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال  
 غيبة الاول لانه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع برأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر  
 رأى الاول كافي حاشية الجوى (قوله وابرار عن الدين) هذا معطوف على طلاق وتقدم مثاله  
 قرىبا قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعليل بالشروط كالبيع اه (قوله  
 وخصوصة وقضاء دين) نقله المصنف عن شرح المجمع قال ويخالفه ما في الخاتمة وان خاص  
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاص بنفسه كالوكيل  
 بالبيع اه ولذا قال الشارح ابن مالك خلافا للخاتمة ولا يظهر وجه ما نقله عن الفقيه وابن

(ففعل الثاني) بحضرة أو  
 غيبته (فاجازة) الوكيل  
 (الاول صح) وتعلق حقيقة  
 بالعاقد على الصحيح (الافى)  
 ما ليس به قد نحو (طلاق)  
 وعناق لتعلقهما بالشروط  
 فكان الموكل علقه بلفظ  
 الاول دون الثاني (وابراه)  
 عن الدين قضية (وخصوصة)  
 وقضاء دين) فلا تكتفى  
 بالحضرة ابن مالك



لو كان هو المباشر للعقد اه وفي القاتر خاتمة نقلا عن الخاتمة وان كان بفـ يرخص من العدل  
وبين الثمن للوكيل بالبيع فهو كل الوكيل غيره فباعه الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما  
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل الاول اه  
فكيف مع هذا يجعل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب النية وفي الاصح لا الا  
بمضرة الاول وبقول الخاتمة وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر  
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصا اذا كان الثمن مؤبدا لثبوتها  
في الذم والاحتياج الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخاتمة أيضا رجل وكل رجل  
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بمضرة الاول روى  
عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا ولا يتوقف على  
الاجازة وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا وقال ابن أبي ليلى  
يجوز كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا لان الموكل رضى بزوال ملكه بالثمن المقدر اه فهو  
مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قلناه الموافق من ان ما في  
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في النية من جهة موكله وغاية ما قلناه المحشى وجود  
خلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى  
الفرق بين المثلين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريبا وذلك ان عند تقدير الثمن  
من الموكل لو كبل بظهور ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والتفويض) في البحر عن  
البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كبله لا يملك الثاني توكيل  
ثالث ولو قال السلطان استخلف من شئت له الاستخلاف أيضا لغة (قوله الا في طلاق وعتاق)  
الى آخر المعاطيف هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في  
الصحة (قوله لانهم ما يحلف به) فيصح تعديقه بالشرط فكان التوكيل به تعديقا بإيقاعه فلا يقع  
بإيقاع غيره لا فرق أن يكون ذلك بمضرة أو غيبته اجازة ولا لانه لم يعلقه بأجزائه بل بإيقاعه  
هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في  
منية المفقى التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله نسية) يحصل ما فيها ان الاذن في التوكيل  
بقوله اصنع ما شئت يتخصر بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه  
كالطلاق فانه مما يحلف به أي فيصح تعديقه بالشرط فلا يقيم غيره مقامه بخلاف البيع فانه  
لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا تخرفوا  
أمر مالي اليك صاروكيلا في الحفظ ولو قال فوضت أمرى اليك قيل باطل وقيل ليس بصحيح ولا  
بالحفظ والنسبة ولو قال أنت وكيلى في كل شئ جائز أمرك فهو وكيلى بالحفظ والبيع والشراء  
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عاما فصار كأنه قال ما صنعت من شئ فهو جائز  
في تلك أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح قال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأة الموكل  
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره  
وكانت في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه  
بمثل هذا التوكيل توكيل بالباطل والعتاق وكالصدر النهم يد تاج الدين يستحسن قول

(والتفويض الى رأيه)  
كاعل برأيك (كالأذن)  
في التوكيل (الا في طلاق  
وعتاق) لانهم ما يحلف  
به فلا يقوم غيره مقامه  
نسية (فان وكل) الوكيل  
غيره (بدونهما) بدون إذن  
وتفويض

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحسم ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ايسر في  
 عياله لما في القنية وكاله قبض دية فوكل الوكيل قبضه وهناك في يده فان كان الوكيل الثاني من  
 عيال الاول لا يرجع الدائن على احده والارجع على المدينين بدية اه وذكروا الزايح في  
 السرقة وعزاه في البحر الى وكالة نظرائه (قوله والا عند تقدير الثمن الخ) أى لو عين غنمه  
 لو كيله فله أن يوكل به اهدم الاحتياج الى رأى أمالوكا بشرافه في أن يعين المشتري أيضا  
 لانه رضى برأيه واختياره فليس له أن يفوض الى غيره ولا شك أن المشتري تنفوت افراده وهذا  
 تقرير كلام الشارح وقد تبين فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين  
 الوكيل لو كيل وهو صريح كلام الهداية وقال ان رأى يحتاج اليه ائمة تقدير الثمن ظاهر أى  
 من الوكيل وقد حصل وقال أما الهبة مدر الثمن وفوض الى الاول كانه غرضه رأيه في معظم  
 الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار  
 المشتري تابعا فافادته لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل  
 عن منية المذنى اذا باع الثاني بثن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا الاجبضة الاول  
 وهى مثله الشارح التى تبين فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول  
 الثمن لو كيله ولا يصح اذا عين الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه  
 يقصد رأيه في غير الثمن اذا قصد من التوكيل الانتفاع برأى الوكيل وأما ان يعين الثمن كان  
 مقصوده رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل  
 لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير غن مع تقدير الموكل  
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل  
 وبأى تمامه وتوضيحه قريبا (قوله من الموكل الاول) يخالف لما في البحر وللتعديل كما ظهر مما  
 ذكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)  
 أفاد اقتضاه على هذه المسائل ان الوكيل في الذكاح ايسر له التوكيل وبه صرح في الاختلاصة  
 والبرازية والبحر من كتاب الذكاح وتقدم في باب الولى فراجع خلافا لما قاله ط هناك بحثنا  
 من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثالثة فافهم ثم رأيت في شرح المجمع عازيا لا ينبغي  
 وكيل الذكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج  
 فيه الى رأى التقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدرا الثمن لانه  
 لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجماع رأيهم الى الزيادة واختيار المشتري  
 كما مر هداية وفي منية المفق وقيل اذا باع الثاني بثن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح  
 لا الاجبضة الاول اه قال في البحر ولا يخالف بين ما في الهداية وما صحه في المنية لان الاول  
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال  
 الرملى هذا غير صحيح بل يمتنع ما يخالفه اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند  
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن لثاني فعقد بغيته يجوز اطلاق الجواز وهو رواية  
 كتاب الرهن وقد اخبرنا ان رأى يحتاج فيه ائمة تقدير الثمن ظاهر او قد حصل وفي كتاب  
 الوكالة لا يجوز ان تقدير الثمن المنع النقصان لان منع الزيادة ورمي الزيادة الاول على هذا الثمن

(و) الا (عند تقدير الثمن)  
 من الموكل الاول (له)  
 أى لو كيله فيجوز بلا  
 اجازته لمحصل المقصود  
 درر

الذخيرة اذا قبل الاتساق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجوز اذا كان وكيلاً بقضاء  
 الدين وقبل الوكالة اه ثم قال فقد ظهر لك ان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأموراً  
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييم وهو غير مناسب وبما ذكرنا من اطلاق  
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأموراً بقضائه من مال الآخر وحينئذ ينضج  
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة اه  
 ح أي الاقوله حاضر بنفسه وانظر ما معنى هـ ذاقني لم أر من ذكره بل المذكور تعذر حضوره  
 شرط كما مر ومع هذا فلا مناسبة هنا وقد تنبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها انما فيها ما افترق فيه  
 الوكيل والوصي ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصي وفي الخاتمة ولو استاجر الموكيل  
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه فلهذا سبق قل (قوله الوكيل لا يוכל الا باذن  
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس مختلفون  
 في الآراء والمراد انه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق العقد فيما تخرج فيه الحقوق  
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يملك الموكل نهيها عنها وصح توكيل الموكل  
 كإفدائه بجر وفيه وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عياله فدفع المدينون اليه فانه  
 يبرأ الا نيده كبده ذ كره الشارح في السرقة اه وذ كر الثاني المصنف قيل هل المراد عدم الجواز  
 من كون الوكيل لا يוכל الا باذن أي عدم الحل أو عدم الصحة فان أريد الأول لا يناقض ما سبق  
 عن قريب وان أريد الثاني فافضه وسمة تف على الآتي يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير  
 اذن أو تعميم وأجاز ما فعله وكيلا نفذ وجه المناقضة ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة  
 الرملي المراد انني النفاذ لا نفي الصحة حتى لو وكل بدونه ما أجاز الموكل نفذ فيكون فصولاً يعلم  
 هذا من قواهم كل ما صح التوكيل به اذا باشره القضولى يتوقف اه قلت ويعلم عائد كره قريباً  
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود  
 منها البرائة من حمة البخل في حق المزكى ونفع الفقير القابض لها انما الجواز النيابة فيها عائد  
 العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فشمع الدفع لمعين وغير  
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه فاشترى فانه يكون موقوف  
 على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك وكيل الوكيل لو وكل غيره ثم وثم فاشترى الاخير  
 يكون موقوفاً على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا يجوز عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس  
 له ان يוכל الا بالشروط المذكورة ولا يقال ان الاضحية موصولة بالاجر لان الانسان  
 لا يرضى بالشراء بازيد من القيمة ولا شراء الهز بله بمن السمنية ولان القرية تقوم براءة الدم  
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان ينفع باللحم فاذا اختارنا لباغ يره ليس له ان ينسب غيره  
 الا باذنه لانه قد اعتمدوا به (قوله من في عياله صح) ويرى المدينون بالدفع اليه لان يده كبده فلو لم  
 يكن في عياله لا يصح التوكيل فلو ملك من يده كان لا بأس بالرجوع بدنيه على المدينون وفيه  
 أن وكل لا ينعى باللام ولا وجه لزيادته فالاولى حـ ذفها وعبارة الاشياء الا الوكيل بقبض  
 الدين له ان يוכל من في عياله ولا غبار عليه او ما ذكره المصنف مخالف لما في جامع الفصولين من  
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يוכל غيره لتفاوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل  
 بغير رضا المصنف لا يجوز  
 عند الامام الآن يكون  
 الموكل حاضر بنفسه  
 أو مـ فـ أو مـ أيضاً أو  
 محذرة (الوكيل لا يוכל  
 الا باذن آمره) لوجود  
 الرضا (الا) اذا وكله في  
 دفع زكاة فهو على آخر ثم وثم  
 قد دفع الاخير جازوا لا يتوقف  
 بخلاف شراء الاضحية  
 أفحصه الخاتمة (و) الا  
 الوكيل (في قبض الدين اذا  
 وكل من في عياله) صحيح ابن  
 مالك

أوغايبا فاجاب انه يجبر على دفع مائت على موكاه من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلابه والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعتمد (قوله فانت وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء به هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه ويستفاد من قول الشارح انه لو كانت متبرعا قبل الاستنفاء فأهـ م انه اذا كان باجر يجبر ولذا قال بغير زاده في حاشيته اما اذا كان باجر كالذلال والسمار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيدي كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل فهو وان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التفاسخ انه اذا كان في المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الدين والا لا يوكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن مباشرة موكله به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يبدل على انه يجبر بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجب عليه فليراجع فان صحة الاجارة موقوفة على كون المنفعة المستأجرة عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء اه ذكر في الفن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه وفي شرح الجمع لابن أبي الصياء بعد كلام وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمار فيجعل كاجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في الجوى (قوله فتدبر) أى بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا تنس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة آنفا وهي ما اذا واكله بقضاء الدين عمله عليه نصير المستثنىات خمسة بضم الوكيل بالاجر واهل ارادهم اما ذكر في الثانية رجل أكرى جمالا الى بلخ وحمل حمولات الى الجبال وأمر الجبال بتسليم الحمولات الى وكيله بلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجبال بالحمولات الى الوكيل بلخ فقبل الوكيل الحمولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب الحمولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والا أمر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الأمر يحلفه بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضيهان والفرج الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنع فيجتمعل قوله والمسئلة الخ أن يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنع ولعلها هي التي أرادها الشارح ولا تنس ما قدمنا عند قول الشارح أو مال موكاه (قوله فاعله أوفى) عبارة وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الأمر وانيس كذلك فانه اذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو واكله من مال الأمر يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقالة

قالت وظاهر الاشياء ان  
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر  
ولا تنس مسئلة واقعة  
الفتوى وراجع تنوير  
البصائر فاعله أوفى

عبدى هـ ذاود بر عبدى هـ ذاو كاتب عبدى هـ ذاو فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل بغيبه هـ ولا  
 وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان  
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الحموى (قوله لكونه متبرعا) اه اقله لا يجبر (قوله اذا واكله  
 بدفع عين) كما اذا حال ادفع هـ ذاو الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون  
 ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الودعة لانه من باب دفع الامانة الى  
 أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهدته ضمانا بمجرد الدفع للوكيل أولا اذا  
 وصلت الامانة لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فينتد  
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشباه والمغصوب والامانة سواء لكن لا يجب  
 عليه الجمل اه حموى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عبر عن هـ ذا في الجبر بقوله ومن  
 أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في ردود بعته بان قال ادفع هـ ذاو الثوب الى فلان  
 الخ وعزاه للحموى ط وهـ ذا هو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عينا بقضاء دينه فينا في  
 ما سجد كره بعد أسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء بشرط  
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لولم بشرط التوكيل بالبيع في عقد  
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى  
 حق المترهن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا قبل  
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقدا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو  
 لم يجبر عليه ذكره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسليم على البيع مشروطا  
 في عقد الرهن فان كان به مقتضى الرهن ذكره من الاشياء السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر  
 العدل على البيع لان رضا المترهن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مسند أنف ليس في ضمن عقد  
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بأصل العقد ويصير  
 كالمشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البرزدوى هـ هذه الرواية أصح لان  
 محمد ارجه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين أن يكون البيع  
 مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه مجبر في الحالتين اه من تنوير البصائر (قوله  
 بطلب المدعى) متعلق بوكاله المقتدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر  
 الوكيل فيما يتعلق بحق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية  
 الضرر مع تعاقب حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل  
 الخصومة ووكيل المدعى عليه فنقول الدرر ووكيل خصومة لولأى عن الا يجبر عليه لانه وعد أن  
 يتبرع ينبغي أن يخصر بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كتبه عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب  
 المدعى فالاحسن ما سجد كره بعد وسجد كرىانه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به  
 قارئ الهداية) هذا مر تبط بقول المصنف الماراد الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنع  
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ هذا المختصر مختار لما أفتى به شيخ  
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله  
 اذا كان للموكل مال تحت يده أى يدو كيلة وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا

الكونه متبرعا الا في مسائل  
 اذا واكله بدفع عين ثم غاب أو  
 يبيع رهن شرط فيه أو  
 بعده في الأصح أو بخوصومة  
 بطلب المدعى وغاب المدعى  
 عليه أنشأه خلافا لما أفتى  
 به قارئ الهداية

(قوله والو كبل بقضاء الدين) أعني من هذا عبارة الانباء حيث قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاث الآتية اه وعلمه في المقتضيات بان فعل ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمدى من مسئلة ذكرها عن الخاتمة حيث قال بعد نقله عبارة الخاتمة والفرع الأخير من هذه المسئلة دليل على أن الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على أداء الدين إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والممسئلة كانت واقعة الفتوى اه وهي التي أرادها الشارح وليكن ذكر قوله عنهم ما يدل على خلافه من أنه لو كتب في آخر كتابه أنه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب ما لا فاقه الوكيل بالو كاله وأنكر المال فاحضروا الشهود ودعى الموكل لا يكون لهم أن يجيبوا والوكيل لا يملك جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه إذا بس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل باهر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظاماً بالامتناع اه لمخصوماً وقاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفايته عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنخ حيث قال أقول كلام الخاتمة صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فإنه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الضمان فليكن الممول عليه فليتنامل اه ثم قال موافقاً بين عبارة الخاتمة السابقة وعبارة الثانية القائلة وإن لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن نجيم القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل الخ مانصه أقول الذي ذكره في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الأخير المقتول عن الخاتمة مقيد بما إذا لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت إذا تأملت وجدت المسئلة ثلاثية ما أن يؤجر أمره ولا مال له تحت يده ولادين أوله واحد منهم ما والظاهر أن الوديعه مثل الدين لصحة التوكيل بقضائها كهي فيحصل الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه (فات) ويحصل التوفيق أيضاً مع ما أفتى به قارئ الهداية من قوله لا يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أي وكان للموكل مال تحت يده بدليل ذكره في السؤال وحاصله أنه لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل في هذا التوفيق (قوله إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما إذا كان وقد أمره بقضاء دينه بماله عليه فإنه يجبر كما يفيد مقهوره (قوله قال) أي المصنف (قول لا يجبر عليه) أي على البيع (قوله ولو بطلبها) أي ولو كان التوكيل بطلبها أو قوله على المقتدر راجع إليه أما إذا لم يكن بطلبها فلا خلاف في عدم الاجبار وسـ يأتي في باب عزل الوكيل (أقول) وما في الخلاصة من أنه يجبر لو بطلبها بخلاف الرابع لأنه لاحق للمرأة في طاب الطلاق قال في الخاتمة الرجل إذا وكل بطلاق امرأته بطلبها إلا بملك عزله إلا بعزم منها قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه بملك لأنه لاحق للمرأة في طاب الطلاق وطلب التوكيل كما في تنوير البصائر (قوله وعنتق وهبة من فلان) القديع والكتابة كما في الاشياء قال في الخاتمة رجل قال أفيعه ادفع هذا النوب الى فلان وأعنتق

(والو كبل بقضاء الدين) اه  
من ماله أو مال موكله  
(لا يجبر عليه) إذا لم يكن  
للموكل على الوكيل دين  
وهي واقعة الفتوى كما  
بسطه العمدى وأعتقه  
المصنف قال ومقاده ان  
الوكيل يبيع عين من مال  
الموكل لو قاده بنه لا يجبر  
عليه كما لا يجبر الوكيل  
بتعوط لاق ولو بطلبها على  
المعتمد وعنتق وهبة من فلان  
ويصح منه

قوله وبخلاف الوصاية  
مبتدأ كذا بالاصـل  
وعبارة الطحطاوى قوله  
وبخلاف الوصاية عطف على  
قوله بخلاف اقتضائه وهى  
ظاهرة اهـ محكية

(و) بخلاف (الوصاية)  
لاثنين (و) كذا (المضاربة  
والقضاء) والتحكيم  
(والتولية على الوقف) فان  
هذه السنة (كألو كالة  
فليس لاحدهما الانفراد)  
بحر الا فى مسئلة ماذا  
شرط الواقف انظر له او  
الاستبدال مع فلان فان  
لواقف الانفـراد دون  
فلان اشياء

كاستردادها بحر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الا فى كألو كالة وزاد بعد  
الواو قوله بخلاف ليدل على قوله بخلاف اقتضائه فاعلم طوف خمسة والسلس الموقوف  
عليه فلا اعتراض فى كلامه فتنبه لكن لا يحسن تشبيهه بمسئلة الاقتضاء بالوكالة لانها وكالة  
حقيقية وحيث انفق بقول بعض الافاضل ان المسائل المذكورة خمسة لاسنة فيه ما فيه ووقع فى  
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انه مبتدأ وقوله كألو كالة خبر وهى اولى لان  
ظاهر النسخة الاولى ان الوصيين لا ينفردان أصلاً ولا فى المسائل المستثناة حتى نصح أن تكون  
الوكالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما ينفرد به أحد الوكيلين ينفرد به أحد الوصيين  
وزاد مسائل أخر تأتى فى باب الوصى ولذا جعل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحداً  
حيث قال اعلم أن الوصية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء ليس  
لأحدهما الانفراد وقد منحنا حكم القاضيين فى القضاء والناظر ما وكيل أو وصى فلا ينفرد  
أحدهما فقد سوى بين الوكالة والوصاية كما ترى قال الرلى والصحيح ان الناظر وكيل يمكن قال  
قاضى خان هو عند أبى حنيفة وأبى يوسف وكيل الوقف حتى كان له أن يعزله وأن يشترطه  
لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ (قوله لاثنين) ولومته عاقبا (قوله وكذا  
المضاربة) أى اذا قدمه مع مائة المضاربة معافا ليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة مما  
تحتاج الى الرأى (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلده شخص قضاء بلدة ليس  
لأحدهما الانفراد بالقضاء فى غيبة الآخر كما يتوهم وإنما المراد انه اذا فرض أحدهما الى قاضيين  
يتولين قبل تفويض الأمر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف فى ذلك الأمر بدون رأى الثاني  
انتهى (أقول) ما نرى أن يكون مراده هو المصرح به كفى منية المفتى وعبارته السلطان  
أو الامام الا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فغضى أحدهما لم يجز كأحد وكيل يبيع كذا ذكره  
الحوى فى البحر عن الخبائية ولوان واحد من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذى  
أقامه القاضى الآخر فان رأى المصلحة فى ذلك كان له ذلك والا فلا اهـ (قوله والتولية  
على الوقف) أى اذا نصبه ما قاض واحد أو كانا منصوبى الواقف (قوله فان هذه السنة)  
أى مع ضم الوكالة والا فهى خمس والتحكيم على استثنائه وان أراد جميع ما تقدم مما لم يجز  
فيه الانفراد فهى تسع عشرة صورة مع مسئلة الوكالة (قوله كألو كالة فليس لاحدهما  
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى الرأى ولم يذ كر فى البحر التحكيم ولم يذ كر فى الاشياء المضاربة  
بل زاد على ما هنا المودعين والمشرط لهم الاستبدال والادخال والاخراج فباعية بارما هنا  
تكون المسائل المنبئة بالوكالة ثمانية والحاصل ان الشئ المفوض الى اثنين لا يمكن لأحدهما  
كألو وكيلين والناظرين والقاضيين اللذين يضعهما قاض واحد أمالو كأنه منصوبى  
قاضيين فلا حد لهما الانفراد والحكمين والمودعين والمشرط لهم الادخال والاستبدال  
والاخراج كما فى الاشياء (قوله الا فى مسئلة ماذا شرط الواقف الخ) قال الحوى يستفاد  
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهما المفوض أو غيره وعلى هذا الاستثناء  
منه لانه منقطع (قوله) أى لواقف نفسه (قوله فان لواقف الانفراد دون فلان)  
لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرطه فيه فهو مشروط لنفسه انقيده ط

ففيه ما يـكون تصرفا بصفة تصرف على الجاس أي الذي هو - ما فيه - ما يكونه فإليك في التفرع  
أو يكون تسمية ما فيه تصرفا بصفة تصرف على الوقوع الطلاق لان المعاق بشيئين لا ينزل عنه وجود أحدهما  
(قوله) فانه يلزم اجتماعهما معا بالاعتبار (قوله) فلو بان أحدهما لم ينفذ لعمري وجود المعاق عليه  
وهو مشيئتهما (قوله) فالتواضع عطفه على لم يردوا (الضمير في قوله) وظاهره يعود على ما قاله  
المصنف والضمير في عطفه يعود على التعليل أي ظاهر ما قاله المصنف عطف التعليل على لم  
يعودوا أي نظرا إلى المعنى كانه قيل لم يقع فيه - ما تفرع - ولا تعليل بعشيتيهما والاحسن  
أن يقول على يعودوا بصفة الطلاق لانساط النفي عليه وفيه ركازة زائدة (قوله) كما يعلم من العيب  
والدرر) - حيث قال بعد قوله لم يعودوا بخلاف ما إذا قال لهم ما قلنا ما ان شئنا أو قال أمرها  
بأيديكم لانه تفويض إلى مشيئتهما بصفة تصرف على الجاس اهـ (قوله) فحق العبارة) أي - حقها  
الواضح والانهى صححة على ما سلف واستثنى في الجرم من اطلاق المصنف مسائله الأولى لو قال  
طلقا جميعا ليس لأحدهما ان يطلقها وحده ولا يقع عليه اطلاق أحدهما ولو قال طلقا  
جميعا فلا يطلقها أحدهما مطلقا والاخر طلاقين لا يتبع \* الثانية قال لو كـبلى طلاق  
لا يطلقها أحدهما دون صاحبه وطابق أحدهما ثم الآخر أو طلق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع مالم  
يحقه وكذا في وكبلى عتاق كذا في منية الماتى اهـ (أقول) واعترضه الرملي بأنه انما يلزم بشتين  
المصنف الأولى لعدم دخولها لان فيه زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذا لم  
يستثن الثانية لعارض النهى عن الانفراد (قوله) وفي تدبير) أي لمعين لانه كالاتفاق لا يحتاج  
إلى الرأي منح فلا أحدهما الاقتراد به وانما قدر في - هذا وفيما بعده لم يعلم انه يتفرد أحدهما  
فيها (قوله) وردعين كودبعة الخ) لانه لا يحتاج إلى رأي (قوله) بخلاف استرداها) فليس  
لأحدهما القبض بدون اذن صاحبه لا مكان اجتماعهما - ما ولا هو كل فيه غرض صحيح لان حفظ  
اثنين خير من حفظ واحد فاذا قبض أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي  
أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه وأما في  
حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه يجوز عن السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما  
في الجرح عن السراج من قوله فان قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه - نظر لانه اذا قبض باذن  
صاحبه لا يلزمه الضمان أصلا اهـ واعترض أيضا على دليل الجرح المذکور بقوله لان  
اجتماعهما - ما فيه - يمكن بان الحكم لو كان معولا لا يمكن الاجتماع لم يجز لأحدهما الانفراد  
في التوكيل برد الودبعة اهـ وعلمه فالأولى الاقتصار على قوله لان لا هو كل فيه غرض صحيحا  
لان حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله) فلو قبض أحدهما) أي بدون اذن صاحبه كما صرح  
به في الذخيرة لا بدون حضوره كقوله - ما عبارة الجرح كما علمت أي وذلك في يده سواء كان كل  
المقبوض أو بعضه (قوله) ضمن كله لعدم أمره بقبض شيء منه وحده) إذا أمره وتناولها - ما  
مجمعين لا مفتردين فلم يكن مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله) وفي تسليم هبة) أي  
الموهر بلمعين فان لأحدهما الانفراد اتفاقا وان لم يعين الموهر بلمعين لا يتفرد أحدهما  
عندهما أو يتفرد عند الثاني ط (قوله) بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة  
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله) وقضاء دين) فهو كودبعة واقتضائه فهو

فانه يلزم اجتماعهما معا  
بالتعليل قاله المصنف قلت  
وظاهره عطفه على لم يعودوا  
كما به - لم من العيب  
والدرر فحق العبارة ولا عا  
بمشيئتهما فتدبر (و) في  
(تدبر وردعين) كودبعة  
وعارية ومغصوب ومبيع  
قاسد خلاصة بخلاف  
استردادها فلو قبض  
أحدهما ضمن كله لعدم  
أمره بقبض شيء منه وحده  
سراج (و) في (تسليم هبة)  
بخلاف قبضها ولو الهبة  
(وقضاء دين) بخلاف  
اقتضائه عيب



فيمفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذا أنا فيه نظرها ظاهر لما علم من كلام عالمنا أن وصي  
القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لأنه نائب عنه  
فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصي القاضي نائباً عنه أن لا يكون القاضي محجوراً عن  
التصرف في مال اليتيم كما إذا كان أمينه والمنقول أنه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع  
وجود وصي ولو منصوص به بخلافه مع أنه مقتضى كون القاضي نائباً عنه أن لا يملك القاضي  
نمرا مال اليتيم من وصي نصبه كالأول كان أمينه والمحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اهـ  
(قوله كما سيجي في بابه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان أيضاً له لكل منهما على  
الانفراد وسيجي أيضاً قريباً متناً في قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي خه ومه) أي فإن  
لا أحدهما أن يخصم وحده لأنهما وإن كانت تحتاج إلى رأى إلا أن اجتماعهما على المصومة  
وانتكام بتعذر واللفظ يوقع في الغلط لأنه يلزم على القاضي فهم الدعوى وبصير شغباً بفتح  
الشين وسكون الغين هيجان الشرو بالفتح لغة ضعيفة حتى لو باشر بدون رأى الآخر لا يجوز  
عندنا عيني أما اجتماعهما على البيع فغير متعذر بحر (قوله لا حضرته على الصحيح) لأن  
حضورهما في المصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي (قوله  
الإذا انتهيا) الأولى إذا انتهت المصومة (قوله فحق بجعما) هذا بناء على أن الوكيل  
بالمصومة يملك القبض والمفقي به قول زفر هنا أنه لا يملكه كما يأتي قريباً وبه أنى أبو السعود  
(قوله وعق معين وطلاق معينة لم يعوضا) أي لا يبدل لأنه مما لا يحتاج إلى رأى وتغيير المثنى  
فيه كالأحد وقوله معين أي ولو كان التعيين بسبب تفرد الأمور بعقته وطلاقها كان قاله  
مطلق زوجتي أو عتق عبدي ولا زوجة وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد  
بالطلاق والعتاق أن يكونا مخرجين بأن قال طلقاها واحتقاها أما لو قال طلقاها انشقتاها  
قال أمرها لا يبدل كما لا يتفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اهـ وهذا معنى قول المصنف وتعليق  
بشيئهما وبكون معطوفاً على لم يعوضا كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على  
صيغة اسم المفعول أي محجور ولا العوض في مقابلة وهو مصنفه لا وكلاهما من عتق أو طلاق أي  
لو كانا مطلقاً وعتق بعوض لا يتفرد أحدهما لأنه اعتمد على رأيهما وهذا مما يحتاج إلى  
الرأى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج إليها في التصرفات  
وكذا إذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فإن ذلك يحتاج إلى رأى باختیار العبد الذي  
يعتقانه أو المرأة التي يملكها فالحاصل أنه إذا لم يعوض المعتق والمطابقة لا يحتاج إلى رأى  
فباشرة الواحد والاثنين وبخلاف العتق والطلاق العوض وغير العتقين فإنه يحتاج إلى  
رأى فإذا وضو برأيهما لا بد من نقل أحدهما أو المناسب أن يعطف عليه ولا علاقة أي العتق  
والطلاق بشيئهما أي شيئاً الوكيلين فإن علقاها بغير أحدهما لم ينفذاهم وجود العتاق  
عليه وهو مشيئتهما وتول اثنين وتعاين لا يصح عطفه على لم يعوضا إلا بتأويل وعادة البحر  
لا يبدل وتعليق وهو صحيح لأنه عطف اسم صريح على اسم صريح وهو حق صحيح (قوله وغير  
معين) أي وكذا إذا كان العبد أو الزوج غدير معين فإن ذلك يحتاج إلى رأى أيضاً كما  
علمت (قوله وتعليق بشيئهما) كما إذا قال طلقاها انشقتاها مثل ذلك إذا جعل أمرها بيدهما

كما سيجي في بابه  
و (في خه ومه) بشرط  
رأى الآخر لا حضرته على  
الصحيح (إذا انتهيا إلى  
القبض فحق بجعما جوهره  
وعتق معين وطلاق معينة  
لم يعوضا) بخلاف معوض  
وغير معين (وتعليق  
بشيئهما) أي الوكيلين

بأنقراضه فلا يملك التصرف وحده لم يرضاه برأيه وحده ولو كانا رصيين فمات أحدهما  
لا يتصرف المحي إلا بما رضى قاضى كفى وما بالثمانية وفي الخامسة رجل قال لرجلين وكنت  
أحدكما بشرا أمة لي بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مستترا  
لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما ما جارية ووقع شراؤهما في رقت واحد كانت الجارية تان  
للموكل كذا ذكر في التوازل وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض  
كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس  
للوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول بقبض كل حق  
له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فالثاني أن يقبضه من الاول ولو وكل  
رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد فلان فضى الوكيل ثم وكل آخر بقبض ما وكل  
به الاول في قبض هذه بينهما فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فالثاني أن يقبضها  
من الاول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الاول الدار فليس للثاني أن يقبضها الا انما صار  
مقبوضة لاصحابها اه ومثل في التاترخانية في الرابع عشر المكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ  
بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الا ترى أن رجلا ولو وكل رجلا بقبض عبده بعينه في يد رجل ثم قبضه  
المولى ثم أودعه انسانا آخر فلو وكيل أن يقبضه اه ومثل في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله  
الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغي للشارح أن  
يحذف قوله فيما تقدم مع العيصن هذا الاستثناء لانه لا يكون الا من عام ومع تقييده بجمع اصار  
خاصا فلا يستغنى منه اذا لا يدخل هذا في الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فانه  
لا يتفرد أحدهما كما عات قال في تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف تصحيح فقيل  
اختلاف فيما اذا وصى له ما عا أم الوارضى بكل على حدة فينفرد اجماعا قال في الخزانة وهو  
الاصح وبه نأخذ وقيل في الفصلين وقيل هذا أصح قال في المبسوط المكن الاصح أن الاختلاف  
في الفصلين والمراد بالاختلاف الاختلاف بين أي حفيظة وأي يوسف ومحمد فعند أي حفيظة ومحمد  
لا يتفرد فباعد اما استثنى خلافا لابي يوسف قلت ويستثنى مسائل أخرى نفرد فيها بالتصرف  
أحد الوصيين بتجهيز الميت وشراؤه ما لا بد منه للصغير كاطعام والكسوة وبيع ما يتخلى عليه  
التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه والاصح ورد  
المغصوب بورد الودائع وقبول الهبة وجمع الا وال الضائفة ورد المشتري فاسد او فاسدة  
ما يكال ووزن واجارة البيت في عمل يتعلم وفي الايضاح بان يتصدق على فقراء كذا وعينه  
واعتاق التهمة المعينة وحفظ الاموال قلت والنظا اهرانه لا فرق بين أن يكون نصيبها الميت أو  
نصيبها قاض واحد أو نصيبها قاضيا بالميتين وليس كذلك فانه في مسألة مالو نصب كل واحد  
منهما قاضى بالدة يتفرد كل واحد منهم ما بالتصرف قال في المتقطعات قيمان نصب كل واحد  
منهما قاضى بالدة جاز أن يتفرد كل واحد منهم ما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من  
القاضيين لو تصرف جاز فكذا نائبه فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المولى الذي نصبه  
الاخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك اه فلهذا تقييد الكلام الاشبهاء من أن محله فيما اذا  
كانا وصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أمالو كانا من جهة قاضيين من بلدتين

(الا) فيما اذا وكلهما على  
التعاقب بخلاف الوصيين

المنهورة قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في السكر باس قال قول له ولو برهنا  
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن  
نفسه وان وقتا فلوقت الاخير اولى بكافي مضاربة البزازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب  
يملك البيع والمستضع لا الا اذا كان في انقطه ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في  
وكالة البزازية والظاهر انها كولو كالمه من حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الابضاع  
والايداع ويبيع ما اشتراه الا بالانصاف بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة  
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها مبنية عليها وما عل به الزايح كالصريح فيه  
فتأمل اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضي برأيهم الا يرى أحدهما  
والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري  
بحر أي التقدير للبديل لمنع النقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما يجاوز الثاني مشتربا  
مليا والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتمهير بالنفاذ ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما  
موقوف ان تصرف بحضور صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز  
قول الامام كذا في التبيين قال الحاكم أبو الفضل هـ هذا خلاف ما في الاصل وقال أبو يوسف  
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شـ لم يجز ما في وصايا الخاتمة لو باع أحد الوصيين شيئا من  
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله معا  
كوكا كبا كذا) أي يبيع عبدي هـ هذا أو يخضع امرأتي أما اذا وكاهما بكلامين على التعاقب  
فينفرد أحدهما وكذا اذا لم يمكن اجتماعهما ما كالمصومة وكذا ما لا يحتاج الى الرأي  
كالاطلاق بغير مال بكافي الجمع وشرحه وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأنى  
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتق بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك  
ولبيان تقييد امتناع تصرف أحدهما بغير الآخر كالمه المحتملين ولا يخرج بذلك الاستثناء  
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المتن واقظ الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر  
عبدا أو صبيبا) محجور اعليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضي  
برأيهم الا يرى أحدهما والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي  
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمناه عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف  
لنصرف كالعبد والوصي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليمه ما ولا دخل لهذا في  
اختياره رأيهم لان مناط الاختيار معرفتهم بوجوه التصرف وما عندهما من الصدق  
والأمانة فلهذا يكون فيهما أرجح من البالغ والخراطقة فمثل ما اذا كان أحدهما عاقلا حرا  
بالغا والآخر عبدا أو صبيبا محجورا عليه ما يمكنه مقيدا اذا وكاهما بكلام واحد كما علت  
أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد لانه رضي برأي كل واحد  
منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما  
بكلام على حدة لم يجز لأحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة  
وفي الوكالة يثبت حكمه بانفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي التوكيل الآخر  
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض له

٢ مطلب  
الشركة مثل المضاربة في  
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا ينفذ تصرف أحد  
الوكيلين) معا كوكا كبا  
بكذا (وحده) ولو الآخر  
عبدا أو صبيبا أو مات أو جن

فديكون بالنقد وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالنقابة (قول دوفي  
 المضاربة العموم) فيملك الابداع والابضاع وهذا بخلاف مال الودعي رب المال المضاربة في نوع  
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل  
 في الوكالة المضاربة (قوله فان باع الوكيل نسيئة) لو قال المصنف لو اختلفا فباع عنه الموكل  
 فالقول لا امر كان أولى ايشمل ما ذكره يشمل ما ذاباع الوكيل بخمس مائة فقال لا امر  
 امرتك بانف أو قال امرتك بدينار أو بمنطة أو شعير أو قال بكتيل وقال الوكيل بغيره فالقول  
 لا امر كما اذا أنكروا أصل الأمر وكيل الخلع والمقدار والصيغة من حلول وتاجيل بجر  
 واعلم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي أن يكون المراد من أمر الأمر وكياله بالبيع  
 نقدا أن يقول له لا تبعه بالنسيئة لا بمجرد الأمر بالبيع النسيئة لا ترى الى ما سبق من أنه لو قال  
 له به بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الابتناء ومقتضاه انه لو قال به من فلان  
 بكتيل فباع منه بغيره كميل جاز بخلاف لا تبعه منه الا بكتيل لكن في البحر من الكافي أمره  
 أن يبيعه من فلان بكتيل فباع بغيره كميل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل  
 ثلاث أوراق عند قول الشارح ربه الخ (قوله صدق الأمر) لان الأمر يستفاد من جهته  
 \* (تنبيه) ما مر نقل صريح في اعتبار قول الأمر لا يجوز الأمر بدول عنه فقول بعض  
 المتأخرين فيما تقدم فيه لو وكله بضاعة فلان فقال قضيتة فقال الأمر انما أمرتك فلان  
 غيره حيث قال ان اقول للمأمور لانه أمين قول مخالف صريح المنقول المتغير المقبول كما  
 نبه عليه المقدسي (قوله علا الأصل) علمه للمشتكين لان نصه يقي الأمر في أمره بالنقد  
 تخصيص الوكالة وتصدق المضارب لاطلاقه فالودعي الوكيل الفعل وأذكره موكله فان كان  
 اخبار الوكيل بعد دعوته فالقول للموكل وان قبل في حياة الموكل فالقول للوكيل ان كان  
 المبيع مسالما اليه والا لو ان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك والالم يقبل قوله اذا  
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما لو كبل بالشرع فسبق حكمه عند الاختلاف وأما  
 وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقته امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة  
 فقبل قوله في العقد لافي قبض العدل والهلال كما اذا قال كاتبته وقبضت بداها فالقول له في  
 الكتابة لافي قبضت بداها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بداها ودفعته للموكل فهو صحيح  
 مصدق لانه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض  
 والهلاك بصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أخا فاشترى فقال الأمر ليس هذا  
 أخي فالقول له مع يمينه لانه يكره وجوب الثمن عليه ويكون الوكيل مشتر بالفسخ ويعتق  
 العبد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا ان عقد المضاربة وقع خاصا واختافا فيما  
 خص العقد فيه فالقول لرب المال لانهما على المدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله  
 فبمعبر قوله أمرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فالقول المضارب لدعائه عموم وعن  
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه  
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومضى وان لم ينصوا على هذا الحرف  
 فلهب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لانتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم (فان  
 وفرع عليه بقوله (فان  
 باع) الوكيل (نسيئة  
 فقال أمرتك بدينار وقال  
 أطلق صدق الأمر وفي)  
 الاختلاف في (المضاربة)  
 صدق (المضارب) علا  
 بالأصل

أو بزيادة حدثت فيه ينقل الى الرجوع بالتمسك فلم يكن الرد تبعيا وهكذا ذكر الروايتين في  
شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لان فيه نزول من اللزوم الى ان لا يخصم  
بالسكينة وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه و لكن له ان يخصم زبالي وبه علم ان قول المتن  
أو اقراره فيما لا يحدث منه له أي فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع المخالفة لعامة  
روايات المبسوط من لزومه لا وكيل ولذا قال في المواهب لورد عليه بما لا يحدث مثله باقرار يلزم  
الوكيل ولزوم الموكل رواية هـ فتنبه (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رد على  
الأمر. لكن أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله  
ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته ان يكونه مشتركا وحاصل هذه المسئلة  
ان العيب لا يحتاج لو امان لا يحدث مثله كالمسألة أو الاصبغ الزائدة أو يكون حادثا لكن  
لا يحدث مثله في هذه المادة أو يحدث في مثله في الاول والثاني برده القاضي من غير حجة من  
بينة أو اقرار أو ادعاء كقول العلماء بكونه عند البائع وتناول اشتراط الحجة في الكتاب ان الحال قد  
يستتبعه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها لظهور التاريخ أو كان عيبا  
لا يعرفه الا اطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لافي الرد فينفق الى الحجة للرد حتى  
لو عاين القاضي البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان  
بيينة أو ادعاء كقول لان البيينة حجة مطلقة وكذا التمسك بحجة حقة فيرد عليه والرد في هذه  
المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان بقضاء فلا  
يكون رد على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تعدى ولكن له ان يخصم الموكل فيرد عليه بيينة  
أو بذكوله لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فانه عدم الرضا وان كان بغير قضاء فليس  
له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول والثاني لورد على الوكيل  
بالاقرار بدون قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون  
رد على الموكل كما قدمناه قريبا عن الزبالي قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله  
ان رد بقضاء هـ (قوله ولو باقراره فيما يحدث لا يرد له ولزم الوكيل) الا انه ان كان الرد بقضاء  
فلا وكيل ان يخصم الموكل فيلزمه بيينة أو بذكوله قال المقدسي ولا يرد له الا بغيره ان أنه  
كان عنده والا يخلف فان نكل يرد له والالزم الوكيل ثم قال فان قيل كيف يرد ويخصم الموكل  
مع ان الرد بالاقرار فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل باقراره  
بل بقضاء القاضي بكرهه منه فجعل فسخا لكن استدلال قاصر فعممنا الفسخ عند البرهان  
ولزم الوكيل عند عمومهم عملا بآبصار المستند وهو الاقرار قال في النهاية قضاء القاضي مع  
اقرار الوكيل متصور اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجب برده عليه وان رده المشترى  
باقرار الوكيل بغير قضاء لزمه ولم يخصم بحال وفي كافي الحالك اذا قبل الوكيل المبيع بغير  
قضاء بمختيار شرط أو رؤية جاز على الأمر كرهه بعيب قبل القبض ولو قبل وكيل الاجار  
العيب من المستاجر بغير قضاء يلزم الموكل لان المنافع غيره قبوضة (قوله الاصل في الوكالة  
الخصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاسم تعانته في أمر خاص حتى لا تصح بيان  
الجنس بل حتى يبين النوع أو الثمن ومبنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوب تحصيله متبينة

(رده) الوكيل (على الأمر)  
(و) لو (باقراره) فيما يحدث  
(لا) يرد له ولزم الوكيل  
(الاصل في الوكالة) الخصوص

قبل القبض فانه جائز على الاتمر (قوله بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجر وسلم ثم  
طعن المستاجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يرد به اجارته جديدة بغير  
(قوله بيينة) لان الثابت بالبيينة ثابت في حق الكفاية لان البيينة حجة مطلقة متقدمة قبل لزوم  
الموكل كالزم الوكيل أما النكول فهو بذل أو اقرار وكل منهما ماحقه أن لا ينفذ على الموكل  
لكنه لما كان النكول مضطرا اليه يهـ العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع لزم  
الاتمر دفعه للضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن حدوث العيب  
في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج (قوله أو نكوله) أي الوكيل لانه مضطرب  
النكول ابعدا العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الاتمر بغير وفيه دليل على  
ان الدعوى لو وقعت في غن المبيع بان ادعى المشتري دفعه له لو كبل وأنكره الوكيل وطلب  
المشتري عينه على عدم الدفع له فنكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل اذ قد العلة  
المذكورة وليكونه اما بالذلا أو مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل  
رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يحلف على البنات ادلو  
كان على العلم لم يكن مضطرا ابعدا العيب عن علمه وليكن عامة الروايات على ان الوكيل يحلف  
على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول اهـ (قوله أو اقراره فيما لا يحدث) مثله  
هذه المدة لان القاضي يتيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار  
ولا الى البيينة والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبيح الزائدة لم يتوقف القضاء  
على وجوده هذه الحجج من البيينة والاقرار وانه الميعن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطعاً بوجود  
العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله  
لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلاً لكنه اشبهه عليه  
تاريخ البيع فثبت مقر الى هذه الحجج اظهر ورهـ هذا التاريخ أو كان عيباً لا يبرئه الا انشاء  
والاطباء وقولهم وقول الطيب حجة في توجه الخصومة لافي رد فثبت مقر اليها في الرد حتى لو كان  
القاضي عابن البيع والعيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رد عليه  
بأقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لانه  
السكرت والنكول الا انه ان يخصم الموكل قبله يبينه أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد  
بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخصم موكله لانه بيع جديد في حق ثالث  
والبائع ثامه ما ورد بالقضاء فصح عموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار في  
حيث الفصح كان له ان يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل بالهجة وان كان العيب غير  
حادث أي كس زائدة أو كان حادثاً الا انه لا يحدث مثله في تلك المدة ردده على الوكيل بأقراره  
بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة روايات المبدوط وذكر في البيوع أنه  
يكون رد على الموكل لانه مانع الاعين ما يقوله القاضي لورفع اليه اذ لا يكفه القاضي على  
اقامة البيينة ولا على الحلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا  
الرد بالتراضي بيع جديد في حق ثالث والموكل ثامه ما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل ثبت  
حقه أولاً في وصف السلامة ثم اذا جهز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بيينة أو نكوله)  
أو اقراره فيما لا يحدث  
مثله في هذه المدة

دليل سبق شرائه اه (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استعجلا فان قال في البحر ولذا  
 أنزله مع دليله كما هو عادته (قوله والماتى به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان الماتى به  
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن  
 العلامة قاهم من ترجيح قوله وعليه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)  
 ومنه في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الإيضاح (قوله وفي الشراء  
 يتوقف على شراء باقية قبل الموصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشتري نصفه فالشراء موقوف  
 اتفاقا فان اشتري باقية لم الموكل وارفع التوقف لان شراء البعض قد يقع وسيله الى الامتنان  
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة واحدة فاذا اشترى الباقي قبل رد الأمر الشراء  
 بينانه وسيله فينفذ على الآخر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف  
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة للفرق الا ترى بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلو  
 شري النصف ثم شري الموكل النصف لم ينفذ على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم ان  
 ما اعترض به الذي على الزباني حيث قال فان اشترى باقية قبل ان يحتصم الموكل والمولم  
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزباني  
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى الاجماع ما اعترض  
 به العيني لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي  
 راعى سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسئلة التوكيل بالشراء فنقول أراد بالاجماع اجماع  
 الامام مع صاحبيه كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده  
 أبو السعود قال الزباني ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد بعينه أو بغير عينه اه وفيه  
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد  
 وهما شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق  
 أمر من كل وجه فقلنا بالتوقف فلواعة فقه الآخر من التوقف فذهب عند أبي يوسف لا المأمور  
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه لنزولهم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقي الخلاف قبل  
 الشراء فلا ينفذ على الآخر وأبو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه  
 (قوله اتفاقا) الفرق لابي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق ثمة  
 انه شراء لنفسه ف رأى الصفة خاتمة فإرادان يلزم به الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف  
 ما لم يصب فيه تبر فيه الاطلاء والآخر بالشراء بصادف ما لم يصب فيه فلا يثبت برفقه  
 التقييم والاطلاق كما في الهداية (قوله ولورد مبيع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أو لا أشار  
 الى ان الموصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وأنكره  
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان  
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل برأية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل  
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوى وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل  
 ثم وجد الشاري عيبا فأنفى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله بعيب) قيد به  
 لانه لو رده عليه بخيار شرط أو رتبة فهو على الآخر ولو من غير قضاء رده عليه بعيب بغير قضاء

وظاهره ترجيح قولهما - ما  
 والمفتى به خلافه بحر  
 وقيد ابن الكمال الخلاف  
 بما يذهب بالشركة  
 والاجاز اتفاقا فليراجع  
 (وفي الشراء يتوقف على  
 شراء باقية قبل الموصومة)  
 اتفاقا (ولو رد مبيع بعيب  
 على وكيله)

لأنه بالخالفه فيه يكون مشتركة بالنفسه فكانت التهمة فيه باقية اه خلاف ما عليه العامة  
 ر الظاهر ان المراد بالخالفه متخالفه ما هو المتعارف في غنمه والا فالكلام مفروض فيما اذا لم  
 يقدر الا حرمته (قوله وغنيسير) الواو بمعنى أو قال في القاء وس غنمه في البيع بغنمه غنما  
 ويجوز خدعه والغناب ان يغبن بعضهم بعضا اه فالمراد بالغناب الخداع فقواهم لا يتغابن  
 الناس فيه أى لا يجتمع بعضهم بعضا الفحشه وظهوره وقواهم يتغابن الناس فيه أى يجتمع  
 بعضهم بعضا قلته اه بجر بتصريف ط (قوله وهو ما يقوم به مقوم) أى ما يدخل تحت  
 تقويم أحدهم المقومين وهو الاصح أما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغنيسير فاحش ٢ وقيل حد  
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمسها وفي الدراهم  
 ربع عشرها قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فما بين العشرة  
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشرائع والنقص في البيع فلا وهذا هو  
 الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش أى فلا يكون مما يتغابن فيه وهذا انما يتم في البيع على  
 قواهم لا على قوله (وأقول) هذا البيان الحد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو متفق  
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأمان الوكيل في البيع هل يملك  
 البيع على الاشرولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما في هذا من آخر ليس مما  
 الكلام الآن فيه وقيل في العروض دهن أى نصف العشر وفي الحيوانات دهن بازده أى العشر  
 وفي العقار دوازده أى الخمس وفيما يتغابن فيه من الدراهم والدنانير مع العشر ووجهه ان  
 التصريف يكثر وجوده في العروض ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته  
 التصريف وجعل الز يلمى نصف العشر في العروض فاحشا اه بزيادة (قوله كغبن ولحم) هذا  
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء معروفة فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في  
 هذه الاشياء كانت كغيرها (قوله وجبن) هو بسكون الباء في لغة بعضهم مع تخفيف النون أو  
 بالضم مع تشديد النون مختار (قوله ولو فلسا واحدا) لأنه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة  
 المعين منه فلا يقبل الزيادة به (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله صح) أى عند أبي  
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالوكالة ببيع مكيل  
 ونحوه لا ترى أنه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى (قوله والا لا)  
 لضربا لشره وهي عيب تنقص القيمة فلا يراد بالطلاق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني  
 وأصل ذلك أن أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالاشراء  
 فيعتبر المتعارف الذي لا ضرب فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء اه قال المقدسي وفيه  
 كلام وهوان الظاهر ان المراد ان قول أبي حنيفة قياس بالنسبة الى قواهم وقواهم الاستحسان  
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهم انه لا يتقدأصل الاستحسان القول بالتوقف وكذا  
 في قول أبي حنيفة فتأمل اه وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلين ببيع عـ دة فباع كل  
 منهما الرجل فن باع أولا جزو وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يـ لم الاول فملك  
 مشتر نصفه بنصف الثمن لأنه ليس أولى واستوى المشترين ولا يخير كل منهما بالتفرق العصفقة  
 ولا ترجيح الا اذا كان في يد أحد المشترين فهو له ترجح جانبه لما كدشرائه ونحوه من القاض

٢ مطالب  
 في حد الفاحش

وغنيسير) وهو ما يقوم  
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن  
 سعره معروفا وان كان)  
 سعره (معروفا) بين الناس  
 (كغبن ولحم) وموز وجبن  
 (لا ينفذ على الموكل وان  
 قلت الزيادة) ولو فلسا  
 واحدا به بقى بجز وبناية  
 (وكله ببيع عـ دة فباع  
 نصفه صح) لا طلاق  
 التوكيل وقال ان باع  
 الباقي قبل المصومة جاز  
 والا لا وقواهم الاستحسان  
 ملحق وهداية



هداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل  
 يحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانما أحسنه وهو لا يملكه  
 لما في البرازية ولو أخذ به كفيل لا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها  
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة  
 وقيل الكفالة على حقة ثم لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل واليكفول عنه مقاسين  
 قال الزبلي أخذنا من الكافي وهذا كله ليس بشيء لان المراد هنا توى مضاف الى أخذ  
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف  
 الى أخذ الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف  
 فاسد لان الدين لا يتودين فيه موت الحال عليه مناسيل يرجع به على الحمل وانما يتودين بموت ما  
 مقاسين فصار كالكفالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك  
 يحصل بالمرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو قال  
 أو أحتال أو أبرأ أو حط أو وهب أو تجوز صرح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن موكله لا عند أبي  
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بقبض الثمن لا يملك  
 الخط والبراءة برأوية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل  
 فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز  
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي  
 البرازية يقر لا يملك الوكيل بقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على  
 الكفيل) وصورة التوى وكاله بيع شيء فباعه وأخذ بالثمن كفيل ولا يجوز عن التحصيل من الكفيل  
 وامتنع الاصيل من اعطائه متعللا بأنه حيث كفل المال الذي عليه برئ منه ورافعه الى قاض  
 يرى ذلك وحكم عليه ببراءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله  
 بجر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا الامام مالك فان يرى براءة  
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مقاسا (قوله لان الجواز  
 الشرعي ينافي الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة لا حيا ولا موتا لا يكون سببا  
 لضعفه لامطابق الجواز الشرعي فلا ينافي قواهم ان من جاز له شيء لمصلحة يتقيد بوجوب السلامة  
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شيء فأتاه له لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته  
 فماتت ضمنها (قوله وتقيده شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشتري بمثل القيمة فلا يتغير  
 الثمن من تكميل وموزون ودين في الذمة قيد بالشراء لان الوكيل بالنكاح اذا تزوجه باكثر من  
 مهرها فانما يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر حقيقة فلعلة انفراد نفسه  
 فاذا لم يوافقها لحقه بغيره على ما مر وأطلقه ففشل ما اذا كان وكلا بغيره معين فانه وان كان  
 لا يملك شراءه لنفسه فبالمخالفة يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزبلي وفي الهداية  
 فالوايه نذهب الى الآخر وذكر في البناء أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي  
 لخيرية أنه لا نص فيه بجر ملخصا (أقول) فظاهر ان ما جرى عليه الزبلي من ان الوكيل  
 بشرأى شيء لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين القاض وان كان لا يملك شراءه لنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع  
 الرهن (في يده أو توى) المال  
 (على الكفيل) لان الجواز  
 الشرعي ينافي الضمان  
 (وتقيده شر أو بمثل القيمة)

ذلك ثم بين عليه وعدم التصديق في البيع لامتناعه بعد المدة كالقول له أنا كفيته الى ثلاثة ايام  
 فهو لما جيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلها او بعدها كما تقدم (قوله لكن في  
 البرازية) استدراك على تقييدها برزمان والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين  
 الاصر الخ استغنائه عنهم بما في الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على  
 ارادة التمسك على الوكيل وللموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال  
 في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ايجع عن الميت في هذه السنة فاخذ وأحرم باللمح من قابل  
 جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحجال دون التقييد كما  
 لو وكل رجلا بأن يهتق عبده أو يبيعه غدا فاعتق أو باع بعد الغد جاز اهـ أي ويكون ذكر الغد  
 للاستحجال لا للتوقيت ولولا واحددا ولو قال بيع أو واشترأتني اليوم فقهـ هل ذلك غدا فيه  
 روايتان والصحيح انه الاتي بعد اليوم كما قدمناه قريه او قال بعضهم بقي الان يدل الدليل على  
 خلافه (قوله وكذا الكفيل) أي بالنفس كما تقدم (قوله لكنه لا بطالب الابد الاجل) فان  
 قلت ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل لم يرئى كاتقهـ لم هناك  
 حـ فلو قال كفالته الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كالقول لا لمرأته أنت طالق الى ثلاثة  
 ايام يقع الطلاق بعدها أو باع عبدا بكذا الى ثلاثة ايام بصره بمطالبة ابعدها قال الحلواني  
 وهذا على خلاف ما يظنه الناص وهذا اذا لم يذكر الخاتمة الا في قولنا قال أما كفيل من هذا اليوم  
 الى عشرة ايام كان كافلا حال الى انتمائه وانتهت الكفالة في قوله (قوله بعه بشهود الخ) لانه  
 يحتمل المشورة والارشاد ويحتمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تتبع الاشهاد فانه  
 نص في التقييد (قوله وباع بدونهم جاز) الذي في المقدسي عن الخاتمة بعه بشهود أو رهن أو بعه  
 وخذ كفيلا أو رهنه فباع بغيره أو كفيل أو رهن لم يجوز (قوله بخلاف لا تتبع الاشهاد أو  
 الابد بغيره فلان) فانه نص في التقييد وبجمله الامر أن كل ما قيد به الموكل ان مفيد من كل  
 رجه يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم  
 الواقعة وليس بكلي فني الهندية عن الحبط اذا امر ان يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن  
 ومن غير كفيل لم يجزأ كده الثاني أولم يؤكده لانه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة  
 وعدمها وما في الهندية مفيد محض (قوله واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا  
 الخاتمة لكن بالنظر بمحض فلان والحكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً أي  
 وقد اشتراه بغيره فاش ولا عيب والافلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا تستر الا بمعرفة  
 فلان) فانه يضمن بانتهاده لان فلانا قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار  
 فهو مفيد من وجه (قوله وصح أخذه) أي الوكيل (قوله رهننا وكفيلنا بالتمن) أي لان العقد في  
 حق الحقوق وقع له لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيقه والارتمان وثيقة  
 الجانب الاستيفاء فملاكهما بجنس خلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض  
 الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبعض اصاله وهذا الوجه الموكل عن أخذ  
 الرهن والكفيل عن تسليم المبيع قبل القبض لا يتفقد حجه ولو هلك الرهن في يده حتى سقط  
 الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناني ومثله في

لكن في البرازية الوكيل  
 الى عشرة ايام وكفيل في  
 العشرة وبعدها في الاصح  
 وكذا الكفيل لكنه  
 لا بطالب الابد الاجل كما  
 في تنوير البصائر وفي زواهر  
 الجواهر قال بعه بشهود  
 أو برأى فلان أو علمه أو  
 معرفته وباع بدونهم جاز  
 بخلاف لا تتبع الاشهاد  
 أو الابد بغيره فلان به يفتي  
 قلت وبهـ لم حكم واقعة  
 الفتوى دفع له ما لا وقال  
 اشترى زينة بمعرفة فلان  
 فذهب واشترى بـ لا  
 معرفته فهلك الزينة لم  
 يضمن بخلاف لا تستر الا  
 بمعرفة فلان فليحفظ  
 (و) صح (أخذه رهننا  
 وكفيلنا بالتمن

بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع إلا بشهود أو بحضرة فلان نقضاه بغير شهود أو بغير حضرة  
فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا رفيع القدر فتنضم الناس بخلافته  
وان كان وضعيف القدر لا يصير مخالفا لانه شرط شرط لا يقيد فلا يجب على الأمور مراعاته وان  
أكده بالنفي كالموكل لا تبع إلا بالبيع أو لا تبع إلا بالنسيئة فباع بالقبض أو بالنقد جاز لانه غير مفيد  
أصلا ومنه لا تبعه في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تبعه إلا في سوق كذا لا يتقضى أي عند  
التفاوتات الرغبات اه وصلة في الحوائث الجوية وقدمنا نظيره عند قوله وباستيفائها  
فراجعه (أقول) لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله بع هذا العبد بالنسيئة الخ لانه نافع من وجه  
دون وجه لانه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقد أضافت زيادة الثمن الآن يقال إذا اتحد الثمن في  
النسيئة والنقد تأمل (قوله) لا في بيعه بالنسيئة بالف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وبيع بالنقد  
لا يجوز كما بينه في البحر وأما لو قال بعه إلى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام  
السرخرسي الأصح أنه لا يجوز بالاجماع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم  
عين له غنا وهذه لم يعينه اه (أقول) لعل وجه عدم الجواز فيما إذا لم يعين الثمن ان البيع نسيئة  
يكون بمن أن يضمن عن المبيع بالنقد فيه يكون مراده المبيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن  
الزائد في المسأل أنفع له من الثمن الأقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف  
المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسيئة فقد حصل له الثمن الزائد في  
الحال مع أنه دفع عنه عريضة الهلاك بالثمن المشتري أو بجوده وجه هذا انضج وجه عدم  
المخالفة وقدمنا عن المصنف في الباب عند قول المصنف وباقائها واستيفائها ان  
الشرط تارة يجب اعتباره مطلقا وتارة لا يجب مطلقا وتارة يجب ان قيده بالنفي فلا تغفل ثم ان  
الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن مابعا به مثل ما يباع بالنقد أمالو كان فلا يظهر  
بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة اذا وكله بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بما يباع  
بالنسيئة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بالف جاز لانه وان صار مخالفا لانه الى خبير من كل  
وجه كما علمت (قول) في ذلك الجنس جاز والالا أي فلو باع بدنانير تساوى ألفا بالنقد لا يجوز وان  
كان خلافا الى خير لا خلاف الجنس (قول) وانما بكسر الهمزة لانها معقولة  
على وقدمنا لعدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكلمة قال قلت وتنقيده الخ لا بالفتح  
معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حينئذ تكون معمولة لقدمنا والواقع انه لم يقدمه كما  
ذكرنا ح زيادة (قوله) تنقيده بزمان كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن  
الصيد فلو قال بعه عند الميعز بعه اليوم وكذا الطلاق والعقاق وبالعكس فيه روايتان  
والصحيح أنه كالاول قال في الثانية قال غيره بيع عبدي عند اقباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل  
مضاف الى عند فلا يكون قبله ولو قال بيع عبدي اليوم واشتر اليوم ففعل عند اقباعه روايتان قيل  
الصحيح انما لا يتبع بعد اليوم وقيل بقي وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت ولو وكل رجلا ببيع العبد  
ذو عمة عند اقباعه بعد جاز فلو لا واحد بخلاف ما اذا قال اليوم ففعل به خلاف والصحيح ان  
كر اليوم للتوقيت فليمنظر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان بأن يقول له بعه في سوق كذا  
أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجوز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

لا في بيعه بالنسيئة بالف  
فباع بالنقد بالف جاز  
بحر قلت وقدمنا انه ان  
خالف الى خبير في ذلك  
الجنس جاز والالا وانما  
تنقيده بزمان ومكان

من الاصراف عن شيئين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري  
 ورجح دليل الامام وهو المول عليه عند النسي وهو اصح الاقوال والاختيار عند المحبوبي  
 ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمى وعليه اصحاب المتن الموضوع لنقل المذهب  
 بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور  
 وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كما وقد يكون مقصود المباح في بعض الاحيان  
 كالومل من السلمة او اضطر الى الثمن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو  
 مذهب الامام (قوله كذا بغيرهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بغين يبيع للربا (قوله لانه  
 يبيع من وجه شرع من وجه) والوكيل بالشرع لا يجوز له ان يبيع الفاحش اتفاقا (قوله وصح  
 بالنسبة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلا الخ) لان  
 يبيع المرأة للعاجلة الى النفقة عادة فلا ينفقه بالنسبة ولا يبيع باعرض للقرينة ولذا لو قال  
 له اني اخشى ان اغبن في بيع هذه السلمة فاريد ان يبيعها برأين صيانة لاسي عن الضياع فليس  
 له ان يبيعهها بالغبين حينئذ كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار  
 يريد الجهاد فوكل انسانا ان يبيع له غلامه فباعه بالنسبة مع قيام الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه  
 بالثمن على سفره فاقبت بعدم جواز البيع بالنسبة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه  
 ويقال منه لو باعه ابنا السلمة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام يجوز ان يبيع بالنسبة أي وانما  
 قال الامام يجوز البيع بالنسبة ان باع الخ (قوله لم يجوز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا من نقل  
 عن الامام جواز النسبة مطاقا قال في البحر اطلاق في جواز بيعه بالنسبة وهو مقيد بما اذا كان  
 للتجارة فان كان للعاجلة لا يجوز اه وفي المواهب وناجية له عن التجارة جائز وان طال وقيداه  
 بالتعارف اه وبه تعلم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قولهما  
 والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسبة عند أبي حنيفة مطلقا لانه وكما يبيع مطا  
 وهذا مطابق فينفقه عليه كغيره كان وعند أبي يوسف مقيد بقيد من ان يكون البيع للتجارة وان  
 يكون الاجل متعارفا قال في النية الوكيل بالبيع المطبق باع بثن مؤجل جاز وان طال المدة  
 قيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلمة وبدونه لا وعن أبي يوسف ان  
 وكما يبيعه للتجارة جاز بالنسبة وان وكله به الحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين  
 الاصراف شيئا تعين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطا ينظر ان كان  
 مقيدا نافعا من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كذا بالنسي أولا وان كان شرطه لا يفيد  
 ولا ينفقه بل يضره لا يجب مراعاته وان كده بالنسي وان كان شرطه مقيدا نافعا من وجه ضار  
 من وجهه ان كده بالنسي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنسي لا يجب مراعاته لانه متى كده بالنسي  
 دل على ارادة وجوده لان ادخال حرف التأكيذ والتأييد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في  
 ارادة الحال مثال الاول به بخلافه بعبارة لا يجوز ان شرط الخيار نافع مقيد من كل  
 وجه لانه لا يزل ملكه للعل فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال ببيع هذا العبد  
 بنسبة أو قال لا تبع الا بالنسبة فباع بالنسبة جاز لان هذا شرط غير مقيد لان البيع بالنسبة  
 يضره بالنقد وينفقه فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بحضرة فلان دفع

وبه يفتى رازية ولا يجوز  
 في الصرف كذا بغيرهم  
 بغين فاحش اجاعا لانه  
 يبيع من وجه شرع من  
 وجه صبرية (و) صح  
 بالنسبة ان) التوكيل  
 بالبيع (للتجارة وان) كان  
 (للعاجلة لا) يجوز (كالمرأة  
 اذا دفعت غزلا الى رجل  
 لبيعه لها ويتعين النقد  
 به يفتى خلاصة وكذا في  
 كل موضع قامت الدلالة  
 على الحاجة كما افاده المصنف  
 وهذا ايضا ان باع بما يبيع  
 الناس بنسبة فان طول  
 المدة لم يجوز به يفتى ابن مالك  
 ومتى عين الاصراف شيئا تعين

بهم ح فينبغي أن لا يجوز لانه اذا لم يجز بيعه من المكاتب حيث كان اسديه حتى في كسبه  
وحقيقة بعد العجز فالديون كذلك لاحتمال وفاة الدين وظهوره لم يكن في كسبه فليراجع قال  
الخندي جـ لانه من ينصرف بالتسايط حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه  
بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايتعاقب يجعل عتوا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه  
على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا  
ما يساوي ألفا بدينارهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندهم ما لا يجوز الا على المعروف وما  
الحزب البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كيفما  
كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك الغنم والمقايضة والوكيل بالبيع  
المطابق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة جـ عـ زهـ و هـ نـ وعندهم ما لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم  
فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشتروا بخلاف المعروف والمادة أو بغير القيمة وقد نفذ  
شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم اجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدر  
ما يتعاقب فيه عتوا وهو المربض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا وعلية دين مستغرق فانه  
لا يجوز فحمايته وان قاتل المشتري بالخيار ان شاء في الفتن الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما  
وصيه بعد موته اذا باع ثركه لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر ما يتعاقب فيه صح بيعه ويجعل عتوا  
وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان  
أكثر من قيمته حتى يجز سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته وحاجي  
فيه قبله لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا وهو الوصي  
اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى فعند محمد لا يجوز بجماله وعندهم ان خيرا وغيره والالم يجز  
قلت وفي وصايا الخليفة فسر السر خشي الخليفة عـ بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم  
ما يساوي عشرة بخمسة عشر أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنمانية وذكر  
ما قدمناه في منية المفتي بعبارة أخصر مما قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغبن فاحش  
عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد قيل الانسان من الشئ فينجوا وفيه بغبن ط  
وكذا التوكيل بالاجارة ومن المشايخ من قال قولها ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كافي  
الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى  
الزيف وتجوز به جاز وضمن الثمن للامر وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لو دينا مقبوضا  
أو عينا فهو به لا يشتري لا يبيع (أقول) وكذا وكيل المرأة لزوجها باقل من مهر مثلها بزازية  
أي فانه يبيع بما قل أو أكثر (قوله وخصاء الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتتقدم افعها  
والمعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بغيره فان الناس فيه ولا  
يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الامر بغيره بالمعارف  
ولهذا يمتد التوكيل بشراء القمح والجد بسكون الميم هو ما جدم من الماء والذهبية بزمان  
الحاجة ففي القمح بالشئ والجد بالصيف وفي الاضحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش يبيع من  
وجهه بة من وجهه وكذا المقايضة يبيع من وجهه ثمره من وجهه فلا يتناولها مطلق اسم البيع  
وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التقييد

مطلب  
في تفسير الخيرية

بما قل أو أكثر وبالعرض  
وخصا بالقيمة وبالنقد

وكذا يبيع بغيره) أي لا يجوز عنده لانه حيث لم يجز العقد عند القيمة لم يجز بالعين اليسير  
 بالاولى (قوله خلافا لهما) لانه لما جاز عند القيمة وكان العين اليسير لا يمكن الاحتراز عنه لان  
 حقيقة ما يوقوم به بعض المقومين جاز البيع معه والتمسكت في ذكر عدم جواز البيع عنده  
 بالعين اليسير مع انه معلوم من عدم جواز بيعه منهم عنده بمثل القيمة بالطريق الاولى ليدنى  
 عليه خلافا لهما وجواز ذلك عندهم أيضا (قوله وفي السراج لوصرح بهم جاز اجماعا) قال فيه لو  
 أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولا دين  
 عليه فلا يجوز قطعه وان صرح له الموكل اهـ منخ المكر في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك  
 شراؤه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وبأنه عايب يبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره  
 الموكل أن يبيعه من نفسه أو ولده الصغار أو من لاتقه ل شهادته له فباع منه م جاز اهـ  
 ولا يخفى ما ينتمى من المخالفة وقد كرم مثل ما في السراج في النهاية عن المبتدع وطول من مافي  
 البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من  
 نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مدين وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع  
 جاز اهـ وفي النهاية عن المبتدع وطول بآء الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجز وان  
 صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد  
 الاحكام فانه يكون مشتريا ومعتقضا فاقضا ومسا لما خصص في العيب ونحاصما وفيه من  
 التضاد ما لا يخفى اهـ وهذا موافق لما عن السراج وكأن في المسئلة قولنا خلافا لما ادعى  
 انه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل ولان  
 ما في البرازية من انه يجوز لنفسه محله اذا صرح له بالعقد من نفسه فيه ما فيه فعلم مما تقدم  
 ان قول الامام مقيد بثلاثة قيود ان لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعههم باز يد من القيمة  
 أو بشئ من منهم باقل منها وأن لا يصرح بهم ففي هذه الصور يجوز اتقاها وما قاله في السراج  
 مفهوم من القيد الاول فانه اذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصرح بهم بالاولى وعلم من  
 تصرحه باسمه بنفسه وما عطف عليه بما اذا صرح بهم أنه عند الاطلاق لا يجوز بيعه من  
 نفسه وما عطف عليه وكذلك بالاكثر من القيمة (قوله الامن نفسه وطفله) فلا يجوز شراؤه  
 كان شراؤه من نفسه لنفسه أو لطفه أو لوكاله لانه يصير متوليا طرفي العقد قابلا ومحجبا  
 والواحد لا يتولى طرفي العقد فقول من نفسه يغنى عن قوله وطفله لان الطفل يعقد له أبوه  
 وانما خص عليه لانه اذا كان يعقل البيع والشراء يجوز ان يعقد بنفسه لاذن ولبيه قد دفع توهم  
 أن يجوز بيعه لانه انما يثبت مقيد الاذن من ابيه فكان الاب هو العاقد فلا يصح وان قاله  
 به من طفلا وعيةارة المتخ عن السراج أو ولده الصغير بدل طفله والمراد به ما واحد فلذا عبر  
 السراج بلفظ الطفل لان مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المتخ في  
 باب المنفعة وقيد بالطفل وهو العبي حين يسقط من البطن الى أن يحتمل وقال الراغب في  
 المفردات الطفل الولد مادام ناعما اهـ والذي يدل على بقاء اسم الطفل الى البلوغ قوله تعالى  
 واذ بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعبداه غير المدينون) اما المدينون الذي أحاط الدين بماله  
 ورقبته لا يملك بيده ما في يده عند أي حنية فجاز بيعه من حيث صرح به الموكل اما اذا لم

وكذا يبيع بغيره خلافا لهما  
 ابن لان وغيره وفي السراج  
 لوصرح بهم جاز اجماعا لا  
 من نفسه وطفله وعبده  
 غير المدينون (وصح ببيع

والبيع عنه لا يجوز ورجحه في الخاتمة (قوله ونحوها) كالقول صحيح فلو كان بقره صحيح فزوجته  
 بنته ولو كبرت أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عنده خلافا له ما وعلى هذا أن لو حذف قوله  
 بالبيع والشراء لكان أولى (قوله مع من ترد شهادته) أي كماله وفروعه وسيد لعبد  
 ومكاتبه وشركه فيما يشترط كونه لأن مواضع النهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع النهم  
 بدليل عدم قبول الشهادة كما في الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الأمن أربعة أربعة اتفاقا  
 عبده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا له وولده الكبير  
 وولده والده وزوجه وقبل وزوجها ان كانت امرأة وقيل ولد وولده الصغير ولا يجوز إذا مات  
 أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقيل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم  
 جميعا سواء كان خيرا أو شر الاموكل أو الوكيل كما في فتاوى قاضيخان قال في الجرو هو ومنه هو  
 من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته فاولى أن لا يملكه من نفسه ولو  
 بطل القية في احدي الروايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته لأموكل  
 كايه وابنه ومكاتبه وعبده المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه والحيلة في  
 جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر ثم يشتريه منه واعلم ان الاولوية بالنسبة لمذهب الامام  
 واما الصحابان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته اذا كان بطل القية الامن عبده  
 ومكاتبه كما ياتي في بيان كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم ماع الامام فيه  
 كتابه عليه ابو السعود (قوله للثمة) وهذا موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع  
 بينهم متصلة فصار يباع من نفسه من رجة قال في الناجية الثمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني  
 يذهب الوهم الى انه انما يحتار هذا المنفع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره  
 اهـ (قوله بطل القية الامن عبده) أي لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وان أحاط الدين  
 بماله ورقبته لان مع ذلك مذهبهم ما بقاء ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب  
 لمولاه على تقدير عجزه ومثله انه الصغير وشركه مكاتبه فاضنة أمّا شركه عتقا فليجوز عقده معه  
 اذا لم يكن ذلك من تجارتهم ما وقيد في المبسوط العبد بغير المديون املوا كان مديونا فانه يجوز  
 معراج فالمستثنى حينئذ من قولهم اربع (قوله كبيع عن شئت) استمدركه المقدمى بان  
 الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز الا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا  
 وردده الجوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان مواضع الثمة مستثناة  
 عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع ثمة وقيد بما ذكر من المسائل اما غيرها كالحوالة  
 والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه فيجوز عندهما وبضمن وعند أبي يوسف لا يجوز  
 (قوله كما يجوز عقده معهم باكثر من القية اتفاقا) أي عند عدم الاطلاق (قوله اي بيعه) أشار  
 به الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لان قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء اتفاقا فادانه  
 أراد باعده البيع لانه حيث كان باكثر من القية انتفت الثمة اما الشراء باكثر منها فهو ظاهر  
 الثمة والخاتمة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبيه كالأبواب من القية ونظير البيع  
 باكثر من القية الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لاشراؤه باكثر منها) أي من ترد شهادته  
 (قوله بغبن فاحش) أي من ترد شهادته (قوله لا يجوز اتفاقا) وجازع غيره عنده (قوله)

ونحوها (مع من ترد شهادته  
 له) للثمة وجوزاء بطل  
 القية الامن عبده ومكاتبه  
 (الا اذا أطلق له الموكل) كبيع  
 عن شئت (فيجوز بيعه لهم  
 بطل القية) اتفاقا كما  
 يجوز عقده معهم باكثر  
 من القية (اتفاقا أي بيعه  
 لاشراؤه باكثر منها اتفاقا  
 كالأبواب باقل منها بغبن  
 فاحش لا يجوز اتفاقا

لانه في تصرف آخر) هذا جواب عما يقال المأمور بشراء معين لا يملك له فاجاب بان  
 ذلك اذا لم يجانف واماهة نافذة دخا لانه في بصيغة توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الثمن  
 فيه ما) أي بدل العتق في الصورة الثانية والعتق في الصورة الاولى لان الموقوف ترجع اليه لما فيه  
 بقوله لزوال حجره الخ اما الاولى فلكونه وكيل اليرجع عما نزع على الامر وأما الثانية فلكونه  
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جواب - قال مذكور في الدرر وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه  
 لا ترجع الحقة وقا اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره من ثيابا بن المولى وهذا انما يظهر في  
 المسئلة الاولى وقته در الشارح حيث عالج في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجاز فنقول  
 يمكن أن يراد في المسئلة الاولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من القابل (قوله ومائة) أي  
 من الدراهم (قوله نفسه) لان التباينة في جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار ولو خيرا)  
 لاختلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهولة بالشراء اذا خالف في  
 الجنس فقد عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا امر انسانا أن يشتريه بالف  
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع اليه بالف اه أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض جزله  
 ان يرجع والفرق ان شرائه الوكيل بشره حقيقة والشراء بمائة دينار أو عرض غير الشرأ  
 بالف درهم ومسئلة الاسير امس بشره حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضى بالتخلص بالف  
 فيلزمه الات كما قدمناه قال في التباينة رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه  
 المأمور بالف درهم ثم قال المأمور لا امر بعت الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المفتي  
 أنه يجوز لانصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بعشرة دنانير  
 فاشتراه بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرق محمد ولو برض قيمته مثل النقد  
 لا يلزم اجماعا وفي الترتيب كل موضع يكون خلافا في البيع فهو وقوف على اجازة الامر وفي  
 الشراء يكون مشتربا لنفسه الا اذا كان الوكيل صديقا أو عبدا محجورا أو مريضا فهو وقوف  
 وفي البرازية وكاله بان يبيع عبده بالف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف  
 اه (قوله خلاصة ودرر) نقله في الدرر عن الخلاصة فالاولى لاقتضار على الخلاصة والله  
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل) لا يبعد وكيل البيع والشراء مع من تزدهم ادنله (قوله وكيل البيع الخ) مثل  
 المضارب الا اذا كان بمنزل القيمة فانه يجوز انفاقا لانه منصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل  
 لان الوصي لو باع منه بمنزل القيمة فانه يجوز وان حاجي فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي  
 بصر وفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهاده لم يجوز عنه ادنى  
 حنيفة وفيه المتولى اذا اجر دارا من ابنه البالغ أو ابنته لم يجوز عنه ادنى حنيفة الا بائنا من اجر  
 المنزل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خير والا لا وقيد بوكيل العقد احقر ازا عن وكيل  
 لقبض كالوكل نخصا بقبض دين على أبيه أو ولده أو كاتب لولده أو عبده فقال الوكيل  
 قبضت الدين وهالك وكذبه الطالب فالتقول قول الوكيل اه وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر  
 من القيمة يجوز بالاختلاف وباقل بهن فاحش لا يجوز اجماعا بمنزل القيمة في رواية الوكالة

لانه أنى تصرف آخر  
 فنفذ عليه وعليه  
 الثمن فيعزل الزوال حجره  
 بقدر ما بشره مقدر ثيابا بن  
 المولى درر \* (فرع)  
 الوكيل اذا خالف ان  
 خلافا الى خير في الجنس  
 كبيع بالف درهم فباع  
 بالف ومائة نفذ ولو بمائة  
 دينار لا ولو خيرا خلاصة  
 ودرر

(فصل لا يبعد وكيل  
 البيع والشراء)  
 والاجرة والصرف والم



العقد في الكل ١٤ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان  
هو الاول فحق كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه  
العبد صفقة واحدة كما علمت ولو كان بيعا لم يصح لانه ضم بيع صحيح الى بيع باطل فان شراء  
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشريك باطل لانه شراء بمحض لكن لما كان شراء العبد  
اعتاقا وهو لا يطل بالشروط الغاسدة كما علمت صح قوله فيما أي في حصة الاب والاجنبي  
(قوله فانه يصح فيها) أي في حصة الاب والاجنبي وعتق الاب ولا يضمن عند الامام لشريكه  
لانعدام التمدي علم الشر بذلك حاله ولا كما في الدرر (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي  
في شراء الاب مع الاجنبي لان صيغة الشراء استعمات في معناها الحقيقة في فتيحه العتق في  
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تقيد الشراء فهو مجاز عن قبول  
الاعتاق يبيح لان اعتباره بغيره حقيقة غير ممكن لانه لا يعلل فبطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع  
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرح جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في  
حق العبد (قوله لازم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت المال للمشتري والمجاز وهو الاعتاق  
وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد للمالك في حق صاحبه  
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو  
الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتاق ومعناه الحقيقي وهو ثبوت المال له  
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق  
الشراء من الاب والاجنبي وامام شراء العبد نفسه من سيده كالا أو بعضا فقد جعله الشرع  
اعتاقا فشراء الآخر وقع على بعض فبطل (قوله فقل) أشار به الى انه يتم بقول المولى  
بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبل بعت قوله يعني نفسه لانه اعتاق فيه تقديده المولى بناء على  
ان الواحد ينوئى طرفي العقد في العتق والتمسك وهذا الغلط يظهر لو كان وقع الشراء للعبد  
اما اذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالانيجاب والقبول  
وعلى كل من الوجهين فيكون النفي في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع  
للاخر فلا نه هو المانر للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به وهو على الآخر  
أفاده العيني (قوله فهو لا امر) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على  
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المالية وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد  
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق  
حبسه لانه بالعقد يصير محتايابا به وبين المشتري فكان قابضا بالشراء سوى (قوله فالرد  
للعبد) لان الوكيل أصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فند صار ما ذونا فم هذا العقد  
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تنعاق  
الحقوق بالموكل وتقدم ان من جهة الحقوق المخصوصة في العبد فهي هتاتة ما بالآخر دون  
العبد فتأمل (قوله وان لم يقل اعلان) بان قال يعني نفسه أو أطلق بان قال بيع نفسي اما الاول  
فلا نه قبول للعق لان بيعه من نفسه اعتاق يعني وان كان بيعا لفظا لم يقع امتثالا واما الثاني  
فلان المطلق يصلح لاولا فلا يقع امتثالا بالاشك في نفسه لانه لا يبعد البيع والشراء ط (قوله

من مولاه ومعه رجل  
آخر (وبطل) الشراء في  
حصة شريكه بخلاف مالو  
شري الاب ولده مع رجل  
آخر فانه يصح فيه ما يبيع  
الطانية من بحث الاستحقاق  
والفرق انعقاد البيع في  
الثاني لا الاول لان الشرح  
جعل اعتاقا ولذا بطل في  
حصة شريكه لازم الجمع  
بين الحقيقة والمجاز قال  
العبد اشترى نفسه من  
مولاه فقال مولاه يعني  
نفسه لئلا نفقه (عل) أي  
باعه على هذا الوجه (فهو  
لا امر) فلو جرد به عيبا  
ان علم به العبد فلا رد لان  
علم الوكيل كعلم الموكل  
وان لم يعلم فالرد لا يبعد  
اختيار (وان لم يقل  
اعلان عتق)

على ملك الموكل (قوله ولو أمره عبد) الاولى حذفه لانه اوجب ركاكة لفظية فان المقصود ان  
العبد أمره بـ لـ أن يشتريه من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلاً وكان ينبغي التعمير به لقوله  
بعد والالف للسيد (قوله ودفع المبلغ) فاذا لم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على  
المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل فصار كأنه اشترى  
نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سبياً) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على  
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقاً  
اعقب الولاء وان لم يمين للمولى فهو عبد له اشترى لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل  
به اذا لم يمين فيحافظ عليه بخلاف مالو وكاه غير العبد ان يشتريه فانه يصير مشتراً بالآمر  
سواء علم الوكيل البائع انه اشترى أم غيره أو لم يعلم وهذا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتراً  
للعبد لان ثمة عني غلط واحد لانه في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا  
يحتاج الى البيان اما هنا احدهما الاعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه  
لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان اه بتصرف (قوله والالف للسيد  
فيـ ما) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولاً (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى  
بدل الاعتاق) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشتريه  
للعبد فهل يجب على العبد ألف أخرى ليد كفي الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لان الاول  
مال للمولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في  
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على  
العبد وبدل المبيع على المشتري قال من لا يسكن لقال أن يقول قد ذكركم فمات قدّم ان الوكيل  
بشراءه ثبتي بعينه لا بآل شراؤه لنفسه فلا يجوز أن يكون للمشتري ويمكن أن يجب عنه بان  
توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلاً بقبول الاعتاق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون  
اكتساباً يجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات نفذ عليه  
حسرى وقتل في كلام الشارح معزياً للخلاصة والدرر ان الوكيل اذا خالف ان خلافاً في  
خير في الجنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا اه واسعة فبذمه  
ان الدراهم والدنانير في باب الوكيل كذا جنسان (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله  
فتلغو أحكام الشراء) فلا يطل بالشرط القاسم مدة ولا يدخله خيار الشرط (قوله صح  
الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسداً للجهة الاجل (قوله فلو شري العبد نفسه الى  
العطاء صح) أي لانه اعتاقاً لحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة فالألف منه الاجل المجعول  
(قوله كما صح في حصته) أي العبد وصورته عبد اشترى نفسه مع شراؤه بـ ألف وكان مثلاً  
قيمه فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان المبيع اعتاقاً بالمائة ومائة وحيدة فلم  
يصح شراؤه الا بغير اعدام المبيع الحقيقي ولو قلنا بصحته لا يجوز لم كون المبيع مجازاً عن العتق  
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البحر  
عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة يجوز في حصته العبد  
وفي حصته الشراء بطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو أمره عبد (بشراء  
نفسه) لا أمر من مولاه  
بـ كذا (ودفع) المبلغ  
(فقال) الوكيل (السيد)  
اشترى به لنفسه فباعه  
على هذا الوجه (عتق)  
على المالك (ولو أمره السيد)  
وكان الوكيل سقياً (وان  
قال) الوكيل (اشترى به)  
ولم يقل لنفسه (فالعبد)  
ملك (للمشتري والالف  
للسيد فيهما) لانه كسب  
عبد (وعلى العبد  
ألف أخرى في) الصورة  
(الاولى) بدل الاعتاق (كما  
على المشتري) ألف (مما لها  
في الثانية) لان الاول مال  
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء  
العبد من سيده اعتاق)  
فتلغو أحكام الشراء فلذا  
قال (فلو شري) العبد  
(نفسه الى العطاء صح)  
الشراء يجوز (كما صح في  
حصته) اذا اشترى نفسه

التخالف ومنهم من قال انه أراد التخالف لكنه كتمى بذكريين الوكيل لانه مدع ولا يمين عليه  
 الا في صورة التخالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا حراً لانكاره فيما أخذ المبيع بما  
 حلف عليه ولم يذكريين الوكيل كذا ذكرنا وادعنا كل الزباني قول من قال ان مراده  
 التخالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على  
 الاول فان قوله ان القول للمأمور يمينه يدل على ان المأمور مدع فيما قال وفي التخالف  
 لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التخالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير  
 وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمره بالشر ما يفتى فلو قال أمرتك بخمسائة وقال المأمور بان قال قول  
 للأمر يمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بخلافه وان برهننا فاليمينه يمينه  
 الوكيل لكثرة كذا في النهاية والدرية قبل يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم  
 عند التوكيل أمر فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان  
 التصديق في الثمن يخالف التخالف فيه فصور بان يتفقا على تسمية ثمن معين وبان يتفقا على عدم  
 تسميته أصلاً وبالجملة فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني  
 هو المراد في قول المحبوبي كذا في المقدسي قال في البحر ولم يذكر ما اذا كانت قيمته ثمانية ما  
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه الالف صدق هو ان ساواه  
 والاف لا أمر وان لم يكن أعطاه الالف وسأوى أقل منه صدق الا أمر وان ساواه تخالفاً  
 (قوله فوفوع الاختلاف في الثمن) أي الحكمي لان يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي  
 الجامع دفع اليه أمانة بشرى له أمانة وأمره أن يزيد من عند له الى خمسمائة فشري أمانة وقال  
 شريتم بألف وخمسمائة وقال الأمر بان قال برهن أحدكم ما قضى بيمينته وان برهننا قضى  
 بيمينه الوكيل وان لم يكن لأحدكم ما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويدأب بين الموكل فاذا  
 حلفا صادرت الامة أنه ثلثا ثلثها للموكل وثلثها للموكل (فرع) في التاخر خانية دفع له ألف درهم  
 وأمره أن يشتري بها عبداً بيمينته فشره ودفعه ثم اشتراه الوكيل من البائع فزاده ثوباً وقوله  
 قبل يقسم الالف على قيمة العبد وقيمة الثوب فما أصاب الثوب لزم المشتري رده للموكل في مكانه  
 شراء مع ثوب بان قال العبد فاذا على الأمر والثوب على المشتري بيمينته (قوله ولو اختلفا في  
 مقداره) أي في تسمية مقداره أي الثمن كما دل عليه التصوير وهذا اتفقا على بيان شيء لكن  
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شيء من الثمن \* واعلم ان كل  
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار فيه قول ولو اختلفا في مقدار الثمن عند  
 الأمر وما في الزباني فهو كما علمته ونبه عليه في البحر بقوله وقوله هنا انه ما اتفقا على عدم  
 تسمية الثمن أولى من قول الزباني وهذا فيما اذا اتفقا على انه أمره أن يشتري له بان  
 المسئلة انما فرض الموقوف وغیره فيما اذا لم يسم غنا فهو وهو والله سبحانه وتعالى أعلم اه  
 (قوله فالقول للأمر يمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد  
 المأمور بخلافه (قوله لانهم اكثر اثباتا) أنت الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشرى  
 أخيه) أي أخى الأمر والمراد به قريب ذورحم محرم منه (قوله فالتقول له) أي للأمر (قوله  
 ويكون الوكيل مشترياً) هذا يمينه ان الولاء للوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يمينه يمينه

وفوق الاختلاف في  
 الأمر يوجب التخالف  
 (ولو اختلفا في مقداره)  
 أي الثمن (فقال الأمر  
 أمرتك بشرايته بمائة  
 وقال المأمور بان قال قول  
 للأمر) يمينه (فان برهننا  
 قدم برهان المأمور) لانها  
 أكثر اثباتا (و) لو أمر  
 (بشرايته بمائة) فشري  
 الوكيل (فقال الأمر  
 ليس هذا) المشتري (بان  
 قال قول له) بيمينته (ويكون  
 الوكيل مشترياً بنفسه)  
 والاصل ان المشتري لم  
 يتفقا على الأمر يتفقا  
 على المأمور بخلاف  
 البيع كما صرح في خيار الشرط  
 (وهذا العبد عليه) أي  
 على الوكيل لزومه عتقه  
 على موكله فيما اختلف فيه  
 خاتمة

يحلف الوكيل على الدفع له - ثم ذلك لان الثابت باليمينه كالثابت عيانا فكان قبضه مع ما بنا  
 دون دفعه فان - المفبرئ وان نكل لزمه دعواهم ولولم يقيم المديون يمينه على الدفع للوكيل  
 وأراد يحلف الورثة على نفي الع - لم بالدفع للوكيل يحملون فان - لما ثبت عليه المدعى وان  
 نكلوا لزمهم - دعواهم وهو الدفع ثم ثابت الدفع للوكيل بنكلواهم - وكذبوه في الدفع للوكيل  
 لهم تحلفه على دفعه - فان - المفبرئ وان نكل لزمه دعواهم \* والحاصل انه متى ثبت قبض  
 الوكيل المدين من المديون بوجه - من الوجه - كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار به -  
 موذوا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من - هذا انه يقتضيه خصمه للورثة - حتى اذا اقام عليهم  
 يمينه بالدفع للميت جازوا وندفعت خصومتهم عن المديون فاذا - مدقوه في لقبض منه والدفع  
 أو نكلوا عن اليمين على نفي الع - لم كما شرحتنا ثبت عليهم - بالدفع واندفعوا عن الوكيل والمديون  
 وانما قلنا بان له ان يحلف الوكيل - على الدفع لانه - مدقوله في القبض لافي الدفع والمدفع  
 المال للورثة ثانيا - صار - المدعيا لانه فالتصيب للوكيل خصمه له فيما قبضه وتحلفه - فائدة  
 وهو انه ربما نكل عن اليمين أو يقر به - المدفع فيرد المدفع لربه وهذا - لم من مسائل  
 ذكرت في دعوى المديون لانيه الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل  
 وافهم العلة يظهر لئلا الحكم والله تعالى أعلم - كذا حرره بعض الفضلاء - ونحكم  
 الشريعة - لا على عبارة الاشياء - كلاما مطورا للاحقره في رساله حافله وكذا المقدسي ورساله  
 تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفتاوى فراجع ذلك ان شئت وسبب في كتاب العارية من كلام  
 المصنف والشارح في هذا البحث بما لا هن يدعيه فراجع ان شئت (قوله وان كان قبضه انفا  
 فيتحالفان) أي في صورة ما اذا لم يدفع الالف فانه انما يكون امينا بحيث دفع اليه المال في المال  
 المدفوع اليه فكان القول له بيمينه لم يبرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو  
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الآخر وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه لانه أصبح - في  
 الحقوق كما تقدم وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن يتحالفان فكذا هذا (قوله ثم يفسخ  
 العقد) أي الذي جرى بينهما - كما (قوله فيلزم المبيع المأمور) أي في صورتين كما في لزيمي  
 (قوله من غير بيان ثمن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور بيمينه لانه امين يريد ابراء  
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بان يدفع له  
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبدا وادفع من - هذا المال ثمنه ولم يبين مقدارا مدفوع وان  
 كان قبل القبض يتحالفان ولا عبرة بتصديق البائع لان قوله لا ينفذ على الآخر ولو كان معه  
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه (قوله على الاظهر) وهو قول أبي  
 منصور وعليه العظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنه - ما قبله اجنبي عن الموكل اذ لم  
 يجر بينهما عقد فلا يصح صدق عليه فيبقي الخلاف فيتحالفان وقيل لا تحالف لانه ارتفع الخلاف  
 بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصديقهما بمنزلة استيفاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو  
 غائب فاعجز الاختلاف - والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصح قاضيان عدم التحالف تبعها  
 للفقهاء ابي جعفر وصح في السكافي التحالف تبعها له - داية بناء على أن قول الله - داية وهو اظهر  
 بمعنى اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بيمينه فتم - من نظر الى ظاهره فبنى

(وان) كان (قبضه انفا  
 فيتحالفان ثم يفسخ العقد)  
 بينهما (فيلزم) المبيع  
 (المأمور) كذا الواصره  
 (بشرائه من غير بيان  
 ثمن) قال المأمور اشترى بتمه  
 بكذا (ان) (مدققه ما تبعه)  
 على الاظهر (وقال الآخر  
 بنصفه تحالفا)

والاوهام ان الوكيل اما ان يكون وكيله بقبض دبر ثابت او كما في ذمة غيره اودين استقرضه  
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون  
دعواه في حياته ووكاله او بعد موته وفي كل منهما يقبل قول الوكيل بيمينه لبرائة ذمته ودعواه  
هالك ما قبض في يده كدعواه اياصال لبرائة ذمته في كل حال واما مسراية قوله على موكله لبرائة  
غيره فهو يتاخر بما اذا ادعى الوكيل حال حياته ووكاله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت به برائة  
الغيريم الابينة يقيمها الوكيل في يد الوكيل بل لو انكره وادعى ايصال الموكله \* واما  
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكره قبضه على  
المقضى به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما تقدمناه قال ولو وكاله بقبض  
ودفعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهالك وانكر الورثة او قال دفعت اليه  
صدق ولو كان دينالم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكمي امر الابعالك استثنائه اى استثناف  
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكمي امر الابعالك استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيمضي  
بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اه وقوله وقد ذكرناه في  
الامانات (اقول) وكذا في المدائيات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن  
الولوالجية في ثلاثة مواضع متصلة على الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات  
حيث قال كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالدعوى الى قوله الا الوكيل  
بقبض الدين وفي كتاب المدائيات حيث قال تفرع على ان الديون تنقض بامنائها مسائل منها  
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل  
قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انتهى فقد  
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الابينة هل النبي عام في حقه وحق موكله او المنع في ثبوت  
الدين على الاخر فقط لبرائة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته له وقد علمت ما هو  
الصواب اه وقوله لم يصدق أى في قوله قبضت ودفعته يهني بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة  
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين  
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه اقر بانه ارسل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق  
الظلم والمظالم لا يظلم غيره وان كذبه في الدفع بخلاف اذا الضابط ان كل من اقر بشئ لزمه بحلف  
اذا هو وانكره ولو اقر بان المال موجود عنده لم يدفعه اخذته منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة  
اليه مودع والقول قوله في براءة نفسه ونما كان مودعا لانه مصدق له في الوكالة والقبض  
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة كما صرح حواشي في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين  
رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار  
المال في يده مودعه مقصديهم له فيه اعترف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك  
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان اقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت  
عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حزين ارادوا الرجوع على المدينون اقام  
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل بل حال حياة الموكل ان دفعت دعواهم عليه ثم اذا ارادوا

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل  
 قوله الا بيمينه كافي فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات وفيما اذا ادعى بعد  
 موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه  
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها اوهاكت وكذبه الورثة  
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا المكل من  
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل ٥٨ \* قال المحشي الجوى اقول  
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاويه بعد نحو اربع رقات مع بيمينه ورثة  
 الامناء وذكرا المصنف في فتاويه في الكرامس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ  
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المصنف في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع او كاهم  
 وهل يقبل قوله في الدفع او كاهم بعد موته في فرق ذلك بين العزل الحكيمة والحقة في أم لا وهل  
 قول المصنف في فصوله ولو كان الموكل هو الميت بطلت اى الوكالة فان قال قد كنت قبضت في  
 حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاءه فكان منتهى ما في اقراره  
 وقد انزل موت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعدد عليه اتم وقضاء أولا وقد ذكر المصنف  
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعنى موت الموكل حيث قال ولو كاهم بقبض وديعة  
 وعارية فالت موكل فقد يخرج الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته  
 ودفعتها الى الموكل يصدق في ذلك وتأتى المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من  
 عدم نصه يدق الوكيل بعد موت موكل وهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق  
 بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال  
 وقد كل يحتل بخاطري كثير ان اجمع في تحريره كلاما يريح الشكلا ويوضح مراما يمكن الوقت  
 الان يضيق عن كمال التحقيق فتعول وبالله التوفيق الشامل في مقالهم ولتمنع لاقوالهم  
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما يفيد عدم قبول قوله  
 قال الموكل يبيع عهده لولو كاهم قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حتى  
 عقد الايلاء انشاءه لعل نظيره ما لو قال لطلقته بعد انقضاء العدة كنت راجعة في اياها يصدق  
 ومما يفيد القبول قواهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته  
 من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وذلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا  
 قالوا لانهم اذا اخبروا لا يريد ازالة ذلك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حاله  
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للتمسك وأما العزل الحكيمة  
 والحقيقة في العلوم والفرق بينهما بان الحقيقة يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكيمة وأما  
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا يخفى ان احد المحل في الوديعة والاخر في الدين وقد استنتج  
 صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين  
 الوديعة والدين كافي للولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ يميل عليه ليس اهذا  
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض  
 المفتين فافق بانه لا يقبل قول الوكيل المذموم والابينة وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكاله بشرا معجدا بالف وقد اشترى عبد ايساوى  
خمس مائة وهو غير المأمور به وهو الذى يساوى الالف فحينئذ لا وجه لتخليف الموكل اظهر  
مخالفته له وشراؤه بالغبن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف او لا غير ان معنى  
تصديق الموكل عدم الزامه بالعبد الذى لا يساوى الالف بالغبن الفاحش وظهوره انه غير  
المأمور به على انه مقتضى اثر صدر الشرعية ومع ذلك هو مطالب بتصحيح الشك لولم تجده فيها  
بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء التكرير من هؤلاء الافاضل  
من غير نقل من مدعيه - وظن بهم ومخطئهم في غير محلهما وحينئذ فالقول لا امر لكون  
المأمور بخلافه بشرائه بالغبن الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وعبرة الوانى اقول  
ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا امر  
بحكم يلزم العبد مثلا على المأمور به - ذال الحكم مجرد قول الخصم بلايينه بعبد جسد او اما  
النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنا فاشتراه فقال لا امر  
اشترية بخمسة مائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور مع عبته  
ا على ان تصديق البائع اذا احتج الى تخليف المأمور فيه - ودونه يكون اولى فان قيل  
سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر العين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصور  
يشهر ان لا يجب اليه - ين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على  
ظهورها واما تعرضهم لها في هذه الصورة فللتوطئة ببيان الاختلاف الاتي هل يجب اليه  
فقط او تخالف الجائين لا يقال اذا كان الغبن فاحشا يلزم على الامر سواء حلف او لم يحلف  
فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لانا نقول فائدة ان المأمور قد  
يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الامر يحتمل ان يقرر اشتراؤه **ب** ثم ومثل هذا  
الاعتراض يرد على صدر الشرعية ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر  
التصديق بغير الحلف وكأنه ما اخذ الشارح ويحتمل ان تكون كلمة بغير تصحيفا عن بعد وهذا  
توجيه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادى واعتراض ذلك ايضا في الحوائج البيعه  
حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة  
السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت عبد الا امر فبات الامر بالخيان المراد  
من تصديق الوكيل تصديقه مع عبته لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور عن هذه  
الامانة من الوجه الذى امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين  
موضع وموضع فيمكن التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل ا قلت  
وذكري نور العبر في مسائل اليدين في الفصل السادس عشر القول في كل امانة للامين مع  
عبته وكذا البيعة بينه والضمير يقبل بينه لا عبته على الابقاء ا وعلى هذا فكيف يكون  
القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر  
(قوله لكن في الاشياء) هذا في مقام الاستدلال على التعميم الواقع في صدر الشرعية من نفي  
اليدين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشياء به في الوكيل وفي مسئلة الميراث وكذا المسائل  
وحيث لا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشياء الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشياء  
اقول لا وكيل بيمينه الا في  
اربع فبالبيعة وتنبه

في الاجارة الطويلة على البحر في السنين التي كانت الاجرة في يده لانه لا يملكها باقبض وبالفصح  
 لا يفتنض. لا يملك اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المستاجر ايضا  
 لانه يمد ذلك ديناً على الاجر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمتري وليس  
 هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تنعين في العقود والنفوخ انتهى  
 (قوله وهو معلوم) هو جواب عما يقال انه امره بالقصد وهو يملك للفقير وهو مجهول  
 ونحو كبل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه  
 وتعالى هو القابض للصدقة لان الصدقة تنفع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضر جهالة  
 النائب كما قالوا لصدقة بما يحفل القسمة على فقيرين صح مع ان الصدقة بالمشايع قبل القسمة  
 لا تصح لان الصدقة تنفع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضر تعدد النائب (قوله وكذا لو امره  
 بشراء عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجزى الاجر) أي المؤجر وهو يدل بما قبله (قوله فجعل  
 المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستاجرة وهو كالدراهم (قوله كما مؤجر) بكسر الجيم أي فجعلت  
 الدراهم لافئمة مقام الاجر وفي البحر فاقبت العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب  
 الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكأنه امره بالقصد صدق بما لا يرجع به على  
 الامر ولا يفتنطعه من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح  
 عنده لانه امره باتلاف مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط ان يكون  
 ذلك من الاجرة فكأنه قال ارجع به على كامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح  
 المذكور في هذا المثل مثل ما قدم ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان  
 كان قول الكل فاعلم بان اجارة الحمام لا يجزى الاجر في كل وقت فجعلنا الحمام  
 قائماً مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره المسائت  
 لان وجوب الاجرة يكون بهما مستيفاً بالمنفعة أو باشتراط التجبيل وهو معنى قول المتن  
 عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام عن نوع وان سلم للمأذونة لان المؤجر لا يوجد  
 كل حين فاقم الحمام مقامه اهـ \* (تنبيه) اذا ادعى المستاجر انه علم يقيناً من الايمنة  
 بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيره  
 وفي ديمية البرزنية ما يخالف مسئلة الدين فليست نظرية (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن  
 هذه الامانة والا امر يدعى عليه ضمان خمسة مائة وهو يشكر (قوله فالقول لا امره)  
 وينفذ على المأمور زباني لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري بالغبن الفاحش اتفاقاً  
 ولانه انما امره ان يشتري له عبد بالف والعبد الذي قيمته نصف الان في المأمور به فلم يكن  
 وكذا في شرائه فنفذ الشراء وصار ضامناً للمال فخرج عن كونه أميناً فلذا كان القول  
 لا امره (قوله بالأمين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشر وعدها  
 وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب بامل (قوله صدق في الكل بغير الخلاف) أي في صورتى  
 الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مائة دراهم (قوله لكن جزم الوالي بانه يتحريف)  
 اعترض وغيره من محققى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه انسية الوالي هؤلاء الجاهلة  
 الى التواطى على التحريف لان العلة كما في الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له الشراء بالغبن

وهو معلوم (كما) صح امره  
 (لوالى) الاجر (المستاجر)  
 بمرمة ما استأجره مما  
 عليه من الاجرة) وكذا  
 لو امره بشراء عبد بسوق  
 الدابة وينفق عليه ما صح  
 اتفاقاً فالضرورة لانه  
 لا يجزى الاجر كل وقت  
 فجعل المؤجر كما مؤجر في  
 القبض قلت وفي شرح  
 الجامع الصغير لقاضيخان  
 ان كان ذلك قبل وجوب  
 الاجرة لا يجوز به  
 الوجوب قيل على الخلاف  
 الخ فراجع (ولو) امره  
 (بشراؤه بالف ودفع) الالف  
 (فاشترى وقيمه) كذلك فقال  
 الامر اشترى بصفه  
 وقال المأمور بل (بكله  
 صدق) لانه أمين (وان)  
 كان (قيمه نصفه) القول  
 (للا امره) بلا عين درو ابن  
 كمال تبعه الاصدر الشريعة  
 حيث قال صدق في الكل  
 بغير الخلاف وتبعهم  
 المصنف لكن جزم الوالي  
 بانه يتحريف وصوابه بعد  
 الخلاف (وان لم يدفع)  
 الالف (وقيمه نصفه)  
 (ف) القول (للا امره) بلا  
 عين فانه المصنف تبعه  
 لا درو ابن كمال



المفتين ولو قال غيره اشتري بهذه الالف الدراهم جارية فاراد الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى  
سقطت ثم اشترى جارية بالالف لزمت الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالة  
قبل التسليم بالالف وكذا هو مذهبنا على الاصح وفائدة النقض والتسليم على الاصح شيان  
احدهما ان وقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما  
وجب للوكيل على الموكل بالتمن ولو كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل فسقطت من يده  
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذ الشراء عليه وان هلكت بعد الشراء فانشأ الموكل  
ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للا مرموع عينه انتهى ونقل  
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله ما نصه شيخنا يتعين النقضان في التبرعات  
كهبة ومصدق والنقود تتعين في الشراكات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء  
لكونها امانة وقبل التسليم لا تتعين وجب في النقضان لا يتعينان في المعاوضات وفسوخها  
وان عينت حتى لا يستحق عينا ولا مشترى ان يسلكها او يرد مثلها ويتعينان في الغصوب  
والامانات والوكالات والشراكات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والظواهر في أحكام النقود  
وفي وكالة البنابة اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لاغير فانهما يتعينان  
جنبا او قدرا ووصفا بالاتفاق وبه صرح الامام الاعنابي في شرح الجامع الصغير اه قال الحموي  
بعضنا من حكم النقود انهما لا يتعين ولو عينت في عقود المعاوضات وفسوخها في حق  
الاستحقاق فلا يستحق عينا فلهذا ترى امساكها ودفع مثلها اجنسا او قدرا ووصفا مذهبنا  
المراد اه وقدم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات  
عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم علمك بالتأمل في قوله وفائدة النقض والتسليم الخ بعد  
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد  
ما سقطت بعد الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما كما هو قول الامام لاعلى عدمه والله سبحانه  
وتعالى اعلم قال في الحوائج الحوية وانما لم يتعين في عقد المعاوضات لان النقض خلقا وتناول الاصل  
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه يخالف ذلك بخلاف تعيينه  
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام  
عينه ولو هلك النقض في يد الوكيل انزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا  
يطالب الوكيل بعد تسليم مثله وعين ذلك النقضين بالتعيين في عقد المعاوضة وفسخه والشافعي  
واحدوا اتفاقا كزفر لانه صدر عن أهله مضافا الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقيد بالنقض  
لان ما هو موضوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غايه هما من المثليات واثرو  
الخلافاً أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يبدل غيرها وعندها أنه ان يبدل مثله او لا ينقض  
العقد بالهالك والا فحقاق بل يطالب بتسليم مثله كذا في شرح درر البحار لاهل السنة شيخنا  
البحاري وقوله وكذا غيرهما من المثليات يعني يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل  
حاضرا امشارا اليه يفهم هذا القيد من قوله يتعين بالتعيين اذا التعيين لا يكون في الغائب وذكر  
في الذخيرة ان الفلوس غزلة الدراهم والدنانير في انها لا تتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع  
الصغير لآمر تثنى الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ وفرع عليه وجوب زيادة الاجرة المجهلة

بأنه معينا وكذا الوعين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان بائعه مالك العبد  
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الحالتين البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على  
الوكيل المجهول ثم انما يخاف عليك الدين منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا للموكل بالتمن  
الذي عينه له لاجل شراء العبد ومثلا واذا كان المبيع غير معين ولم يكن بائعه معينا لم يمكن ان  
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين فلو تم العقد كان مخالفا لالا تصرف في  
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بقبضه لان توكيل المجهول  
باطل وعندهما صح البيع لان الدراهم والدنانير في المعامضات لا تتعين والوكالات منها فصم  
الشراء والحقوق ترجع الى العقد فيلزمه ثمن المبيع ويرجع به على امره فيلزمه ثمنه فصارا بالدين  
الذي له عليه (قوله والابيعين) أي وان لم يمين المبيع ولا البائع (قوله فهلاك عليه) أي اذ لم  
يقبضه الاخر وان قبضه الاخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله خلافا لهما) نقلا يلزم الامر اذا  
قبضه المأمور بصر أي في الوجهين كترى يعني بهما اذا كان العبد المأمور بشراءه معينا أو غير  
معين أبو السعود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يدلم ما عليه) أي بعدد قد سلم بان قال  
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يدين فلانا لم يجز عنده وعندهما يجوز كيفما كان  
(قوله او يصرفه) أي بعدد قد داصر بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان  
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلا واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع معينا وعندهما يصح كيفما كان لهما  
ان التقدين لا يتعينان في المعامضات عينا كالأودينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين لم يشترى على  
البائع ثم تصاد فان لا دين يطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تتعين صار الاطلاق والتعيين ربه  
سواء كان في غير الدين وقول العيني ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزيلعي  
وصواب العبارة بدين لا مشترى على البائع كما ذكرنا ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النقود  
تتبع في الوكالات ولهذا لو قيدا بالعين منها أو بالدين منها ثم ذلك العين أو اسقط الدين بطات  
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وكره  
بقبضه له ثم لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون  
امر ايصرف ما لك الا بالقبض قبلة وذلك باطل كما اذا قال أعط ما لي عليه لك من شئت بخلاف  
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لاعنه بالقبض ثم يتل كما يخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل  
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مسألة التصديق بالدين عليه بعد الشراء ففلان النقود  
لا تتبع في البيع دينا كان أو عينا فاذا لم تتعين لا يطل المبيع بطلان الدين بخلاف الوكالة فالنقود  
تتبع في تعين فيها وفي النهاية ان النقود لا تتبع في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا بعده  
عند عامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمهما ما قاله ابو حنيفة زيلعي والمراد  
بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أبو السعود عن شيخه (قوله بنا)  
على تعين النقود في الوكالات عنده) بدليل ان الامر لو قد بالوكالة بالعين منها او الدين منها  
ثم استعملت العين أو اسقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعامضات) عينا كانت  
النقود او دينا (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم النقود في الوكالة ففي سماع خزانة

ولذا قال (ولا) بعين (فلا)  
يلزم الاخر (ونفـ) ندعى  
المأمور) فهلاك عليه  
خلافا لهما وكذا الخلاف  
لو امره ان يدلم ما عليه  
أو يصرفه بناء على تعين  
النقود في الوكالات عنده  
وعند تعين في المعامضات  
عندهما (ولو امره) أي  
امر رجل مدبونه (بالتصدق)  
بما عليه صح (امر بجهله  
المال لله تعالى

الغبين فيه أكثر. يعني عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح الأول وفي النهاية جعل هذا القدر معقوا عنه. وهو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والسكافي وقيل لا يصح العمل الغبن اليسير أيضا وليس بشئ. هذا كله إذا كان سهرا غير معروف بين الناس ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين وأما إذا كان معروفا كالخبر والعلم والمروءة والجبين لا يعني فيه الغبن وإن قيل ولو كان فلسا واحدا كذا ذكره الزياحي (قوله صح) لأن التوكيل مطلق غير مقيد بشئ مقدر على أي مطلق عن قيد اشتراطهم ما تقرقير أو مجمعين فيجوز على إطلاقه أبو السعود (قوله عن الآخر) أي ويقع له لأنه قابل الألف بالعدين وقيمته مساوية فتنقسم عليهم ما نصفين دلالة يكون أصرا بشرائه كل واحد منهما بمجموعه من الضرورة فالشراء بمجموعه ما تنقسمه وأقل منها مخالفة إلى خبر وبها أكثر منها إلى خبر فلا يلزم الموكل إلا أن يشتري الباقي بمائتي من الألف قبل أن يشتريها استحقاقا لأن غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالألف وقد حصل ومائتي الانقسام الأدلالية والصريح بقوته فلا تعتبر معه زياحي (قوله فاشترى الخ) حاصله أن الوكيل بشرائه جملته له شراؤه كلها أو بعضها مما لا يعيب بالقسمة ولا تعيبه الشراكة بنسبة المثل بالغبن اليسير عند عدم تعيبين الثمن (قوله بخلاف وصكيل البيوع) فله أن يبيع بغبن فاحش عند الإمام جوى والفرق كما في الزياحي أن الوكيل بالشراء اشترى به نفسه لا يكون له أن يشتريه بغبن فاحش وإن كان لا يملك شراؤه بنفسه لأنه بالخالفه فيه يكون مشترقا بنفسه فكانت التهمة فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لأنه لا تهمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز بالقبول والكثير اهـ (قوله صح) لأنه قابل الألف بهم أو قيمته مساوية إلى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم الآخر) لخالفته إلى ضرر لأنه حيث عين الألف لهما والحال أن قيمته مساوية فقد عين النصف لأحدهما بخلاف ما لو شري بالألف فإنه خلاف إلى خير فلا يضر كما مر (قوله من المعينين مثلا) أي أو الجماعة وليس بالمواد غير المعينين أيضا لعدم نفي ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما إذا اختصما وفتح العقد فلا يعود صحيحا لأن المفسوخ لا يرجع إلى الجواز (قوله الحصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ) فيجوز شراؤه أحدهما بغبن يسير عندهما (قوله بشرائه ثنى) معين لاحاجة لقوله معين أقول المتن وعينه مع أنه يوهم اشتراط تعينه مع تعين البائع وليس كذلك بل تعين البائع يغني عنه كما صرح به المصنف بقوله أو عين البائع (قوله أو عين البائع صح) أي على الآخر ولزمه قبضه وإن مات قبل القبض عند المأمور مات على الآخر لأن البائع يكون وكيلًا عن الآخر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما إذا وكله بشراء غيره معين فاشترى لا يكون للآخر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات من مال المأمور فإن قبضه الآخر فهو له أبو السعود (قوله وجعل البائع وكيلًا بالقبض) راجع إلى الصورتين (قوله غير المعين) أي من مبيع وبائع (قوله لأن توكيل الجهول باطل) هذا تعليل غير الافي له من قوله بناء الخ على أنه جار في ما ذكره لأن البائع قد يكون مجبه ولا في الصورة الأولى فالأولى الاقتصاد على ما يأتي ط والأصل أنه لا يصح تعليق الدين من غير من عليه الدين إلا إذا وكله بقبضه وإن الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالات فلما امره بالشراء بدين له عليه فإن كان المبيع معينا تعين البائع ضرورة لأنه انما يبيعه ماله وإذا كان المبيع معينا كان

للناس فيما صح من الآخر  
(والألف) إذ ليس لو وكيل  
الشراء الشراء بغبن فاحش  
اجتماعا بخلاف وكيل البيوع  
كما ينبغي (و) كذا  
(بشرائه بألف وقيمته مساوية فاشترى أحدهما  
بنصفه أو أقل صح  
(و) لو (بالأكثر) ولو  
تسيرا (لا يلزم الآخر  
(الآن يشتري الثاني) من  
المعينين مثله لا (بما بقي)  
من الألف (قبل الخصومة)  
الحصول المقصود وجوزاء  
أن يفي ما بشرى بمثله  
الآخر (و) لو أمر رجل  
مديونه (بشراؤه ثنى) معين  
(بدين له عليه وعينه أو)  
عين (البائع صح) وجعل  
البائع وكيلًا بالقبض  
دلالة فمير الغريم بالتسايم  
إليه بخلاف غير المعين  
لأن توكيل الجهول باطل

من أفاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الامر) على وزن نصر مصدر أمر بأمر (قوله وانما  
 انكاره الامر لما قضته الخ) أي لان قوله يعني لعمرو واقراره منه بأنه وكاله فان أنكر الوكالة بعده  
 صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع  
 انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو منصوب  
 للاقرار ودلت المسئلة على أن معنى افلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي لان قوله  
 افلان يحتمل أن يكون لشفاة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول ببع عبدك من فلان كما  
 في الفسخ من الفضولي ط (قوله الآن يسلمه المشتري) أي القابل يعني هذا العمد وقوله اليه  
 أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوقال أجزت به قوله لم أمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان  
 العقد نافذ على المشتري والاجازة انما لحق الموقوف لا الجائز معراج (قوله للعرف) أي  
 ولوجود التراضي به وهو المعترف في باب المعاوضات المسماة بقوله تعالى الآن تكون تجارة عن  
 تراض منخ (أقول) وتكون العهدة على المشتري الذي هو عمرو بتسليم الثمن (قوله معينين أو  
 غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة القيمة بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير  
 المعين كما عين اذا انواه للموكل أو اشتراه اه وتبعه بعضهم كالخوي والشارح وغيرهما  
 قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى أن القيمة ذاتا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين  
 يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركي والحبشي فهذا  
 غفله عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء أو عبيد جازان سمي غناوا الا فلا اه  
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى  
 المال مثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البرازية وكاله بشراء عبيد بغير عنه فاشترى من  
 قطعت يده فذ على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيد ببيان النوع أو الثمن والالم تصح  
 الوكالة وتقدم متنا أيضا وكاله بشراء من بغير عينه فاشترى الوكيل الآن ينوي للموكل  
 او يقتري به ماله تامل قال بعض الفضلاء انما قيدت المتون بالمعينين ليعلم الشيء الدور  
 والعبيد وغيرهما او مالوتر كونه وقد صرح جوابه عدم ذكر الثمن فربما يتوهم انه لا يجري في  
 العبيد والدور لانهم اذا لم يعينوا لم يذ كراه ما نحن لم يدخلنا عدم صحة الوكالة بينهم احيث نذ ومن  
 غفل عن هذا قال ما قاله فقله او غير معين يحمل على جهالة النوع وقوله اذا انواه للموكل  
 يعني عنه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة تقدمت في أول كتاب البيوع  
 (قوله اذا انواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا انواه  
 له وكذا يقال فيما اذا وقع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما مر) أي قريه في قوله وان  
 بغير عينه فاشترى الوكيل الا اذا انواه للموكل (قوله او بزادة يسيرة يتغابن الناس فيها) أي  
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لان القيمة تعرف  
 بالحزروا الظن بعد الاجتماع فتم ادفعه ذرفعا يشبه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يعذر فيها  
 لا يشبهه افعشه ولا مكان الاحتمار عنه لانه لا يقع في منله عادة الاعمد او قبل حد الفاحش في  
 العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع  
 عشر القيمة لان الغبن يحصل لقلة الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمرو فباعه ثم انكر الامر  
 أي انكر المشتري ان عمرا  
 أمره بالشراء (أخذه عمرو  
 وانما انكاره) الامر لما قضته  
 لاقراره بتوكيله بقوله يعني  
 لعمرو (الآن يقول عمرو لم  
 أمره به) أي بالشراء (فلا)  
 يأخذه عمرو لان اقرار  
 المشتري ارتد بوجه (لأن  
 يسلمه المشتري اليه) أي الى  
 عمرو لان التسليم على وجه  
 البيع يبيع بالتعاطي وان  
 لم يوجد نقد الثمن للعرف  
 (أمره بشراء شيئين معينين)  
 أو غير معينين اذا انواه  
 للموكل كما مر بحر (و) الحال  
 أنه لم يسلم غنافاش ترى له  
 أحدهما بقدر قيمته  
 او بزادة) يسيرة (يتغابن

موضع التهمة القول للآمر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان ذلك الانشاء  
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فإن قلت بماذا تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل  
الخبرة فإن أخبروا أن الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة تثبت والا فلا (أقول) وأهل المراءى  
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل (قوله فهلك) الصواب اسقاطه لما فاته بقوله لا في  
وهو حى كما في الشرع بلاية لكنه تبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة (قوله وهو حى قائم)  
لا حاجة اليه أيضا لأن المأمور يدعى هلاكه فيكيف يقال وهو حى فالتقول للمأمور الآن يقال  
أراد أنه قائم من كل وجه لا يخرجه عما إذا حدث به عيب أو أبق فانه كما هلك كما في البرازية  
تأمل (قوله فالتقول للمأمور) أى مع عينه بعبودية (قوله لا خبره عن أمره) استثنائه  
بجعله من الشراء للموكل ولا تهمة فيه لان الوكيل بشر أمضى بعينه لا يملك شيء لنفسه بمثل ذلك  
التمن في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدس في الخبر به في التحقق والتمن يستغنى عن  
الشهاد فصدق كقوله لم يلقه في العدة راجعك وجه ذاق وقع التقضى عن المولى إذا أقر على  
مواثبه بالنكاح حيث لا يثبت عند أبي حنيفة رجسه الله تعالى اه ولأن من ملك الانشاء  
ملك الاقرار (قوله وان ميتا) أى كان العبد ميتا قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة  
الكتاب نظر السيد الجوى بأن مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور  
اشترطه للآمر كما في البحر فإن كان ميتا أخبر عن أمره لا يملك استثنائه وان كان حيا فهو يدعى  
حق الرجوع على الأمر وهو يشكره ولا خلاف في الاول أنه على التقصيل المذكور وفى  
الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقالوا القول للمأمور وان لم يكن الثمن  
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عبثه لانه أمين يريد انطرح عن  
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد ميت اذ  
الكلام فيه أما لو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن  
منقودا أو لا (قوله فالتقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه  
والقول قول الأمين فيما يتق به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل  
القول قول الأمر لانه يشكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أميناً فيما دفع اليه بطريق  
الامانة وما لم يقبضه لا يسمى أميناً بالنظر اليه فان قلت كيف يتقى هذا الوكيل بشر أمضى  
بعينه لا يشتر به لنفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويحاج بأنه يمكن أنه فعل ذلك  
بحضرة أو بمخالفة بما عينه من الثمن أو شره بعرض أو له محمول على ما إذا أنكر الأمر  
الشراء أصلا ويرشد الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه يشكر الرجوع عليه بالثمن  
والقول للموكل (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا (قوله  
للتهمة) فانه يحتمل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا  
لهم) الخلاف فيما إذا كان متسكرا حيا والتمن غير منقود فقط ولا يوهم ان خلافا في  
الصورتين الاخلاصيتين تحت الامع أن خلافا فيهما فيما ذكرنا فاعلم بما نقرر أن صورة المسئلة فيما  
إذا كان بعد هلاك العبد وعمل الشارح في الجواب وبين الحكم فيما إذا كان حيا وميتا فاعلم  
بتمحيص جواب المسئلة وهو ما إذا هلك رزاد عليها بيان ما إذا كان حيا وحينئذ لا خطا في حق

فهلك وقال موكله بل بشرته  
لنفسك فان كان العبد  
ميتا وهو حى قائم  
فالتقول للمأمور اجبا  
مطلقا نقصد الثمن  
اولا لا خبره عن أمره  
استثنائه وان ميتا  
والحال ان الثمن منقود  
فكذلك الحكم والا يكن  
منقودا فالتقول للموكل  
لانه يشكر الرجوع عليه  
وان العبد غير ميت  
وهو حى أو ميت فكذلك  
اى يكون للمأمور ان  
التمن منقودا لانه أمين  
والا فلا امر للتهمة  
فلا قالهما قال بعض هذا

المقدمي بعض المتكلمين على المكتنز صاحب الجبر (قوله الاذناؤه للموكل) علم عامة تقدم أنه  
يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافته الى مال الموكل او الى مال مطلق  
وسواء نقد الثمن من ماله أو من مال الموكل (قوله أو شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله  
لا النقدة من ماله يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الأمر ينبغي أن يقع للأمر لانه لو لم يقع للأمر  
كان وافعاله لو كبل فلورقع له كان غاصبا لدراهم الأمر وهو لا يحل شرعا كذا قال صاحب التمهيد  
وعليه عامة الشراح (أقول) فيه نظرون الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الأمر وأما  
اذا اضافته الى دراهم الأمر ولم يتقدم من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب  
قطعا كذا ذكره أبو السعود في حاشية مسكين وذكر أيضا عند قول المكتنز أو يشتريه بماله أي  
ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله أو من مال غيره ان فيه اشارة الى أن  
المراد من قول المصنف تبعه لا قدوري أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل  
دون النقدة من مال الموكل بقدر اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدوري أو يشتريه  
بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهود النجراج  
قال قاضي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا  
على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس بصحيح لان ذلك تفصيل للنقطة المطلق  
لانه تقدم من مال الموكل كما لا يخفى وما يلزم الترجيح كون المراد بقول القدوري أو يشتريه بماله  
الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون النقدة من ماله انما هو وقوع التفصيل في النقدة من مال  
الموكل لا وقوعه في النقدة المطلق الا لا أساس له بكلام القدوري فان المذكور فيه مال الموكل  
دون مطلق المال اه (قوله حكم بالنقدا جماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة اضافة  
الشراء اليه زياحي (قوله فردايتان) أي عن أبي حنيفة فنعمة أبي يوسف يحكم بالنقدة عند  
محمده ولو كبل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل حموي لان الاصل ان كل أحد يعمل  
لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في المكتنز جميع قول محمد له خوله تحت قول  
المصنف فالشراء لو كبل فانه لم يخرج عنه الا في مسئلتين اذا انواه للأمر أو اضافته الى ماله  
واليه مال الزبلي حيث قدمه على قول أبي يوسف وعمله بقوله لان ما يطلقه الانسان من  
الانصرافات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم في  
الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فلم يتعممه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده  
عليه ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة  
على ثمانية أوجه كما قال الزبلي واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلاف هي  
مالوكان العبد المأمور بشراثة بغير عينة حيا ولم يكن الثمن منقودا كافي أبي السعود لان العبد  
المأمور بشراثة اما أن يكون معينة أو غير معين وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا  
أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا  
قال فخاص له أن الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور ومثاله الهلاك  
والتعيب وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء كان ميتا فالقول للأمر  
وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الاذناؤه للموكل) وقت  
الشراء (أو شراء بماله)  
أي بمال الموكل  
ولو كان في النية حكم  
بالنقطة لجماعا ولو وافقا  
انتم لم تقضوه فردايتان  
(زعم انه اشتري عبد الموكل)

وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدقه الموكل اه وحاصل ما قدمناه انه ان اُضيف العقد الى مال أحد هـ ما كان المشتري له وان اُضيفه الى مال مطلق فان نواه لا أثر فهو له وان نواه لنفسه فهو له وان تكاثر في النية يحكم النقد اجماعا وان توافقا على عدمه فالعقد عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاثر في وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم النقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي الحاكم ولو لو ركه أن يشترى له أمة وسعى جنسه أو لم يسع النعم فشرى أمة وأرسل بها إليه فوطئها الا أثر فعلق فقال الوكيل ما اشترىتم الاك يحلفه على ذلك وباخذها وعقرها وقيمة ولها للشبهة التي دخلت وان كان حين أرسل بها إليه أقرانه شرها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشتريتم الاك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين شرها شرها له انفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الارسل للموكل لا يكون معيننا كونه اشترىها له وانهم اذا تنازعا في كون الشراء وقع له يحلف الوكيل ومحله ان لم يتقدّر الف والاف قدمنا انه يحكم النقد بالاجماع عند التكاثر وذلك بالعلم انه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشترى انفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وذلك في بيع الفضولي ايضا فان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ذينا لنفسه \* يضمن ما يقضيه عنه ويهدر

ومعنى هـ درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ويهدر اه قال المقدسي وهي حادثة الفتوى حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام فانه ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا يتم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مفصوب ولم يقل اهدان المفصوب لا يجوز التصرف فيه ويقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو رآها مع الدائن وبرهن عليها له اخذها وينقض القضاء وما نقله عن الزباني وغيره لا يشهد له لانه جعله قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمنان والرضا لا يجوز على الجواز ويحكم على ما اذا أجاز رب الدراهم والافله عليها ومنع الوفاء بنقض القضاء نعم اذا هلك عنه الدائن فلا تضمن اي ضمان الدافع والقابض لا يصح القضاء بقضاي ان لا يطالب القابض بل الدافع وامامنا في المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما نحن فيه فصح وصار متبرعا فالرجوع له فيما كان عنه من المال لانه لم يرضه وتبرع من عنه بده بقضاء الدين اه (اقول) و اراد

بطله

حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا  
بالاصل وليحذر اه

شبه الم يلزم الا حرموا كذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وعي له غمنا  
فاشترى بثلث المصة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الحرام واذا كان معينا فهو كالوصف وفي  
الواقعات قال اسير لرجل اشترى بالف درهم فشرى بمائة دينار او بعرض جازوله ان يرجع على  
الاسيراه وفي خزائن المفتين من الصرف الاسيراه امر رجلا ان يقديه بالف فقد ابا الفين يرجع  
بالفين عليه وايس غزلة الوكيل بالشرا وفي الزيادات قال له اشترى بهذه الالف درهم امة ولم يسم  
الالف حتى سرق فشرى امة بالف لزم الموكل والاصل ان المتقدمين لا يتبعين في الوكالة قبل  
التسليم بالخلاف وبعده اختلف فيه وعامتهم انهم لا يتبعين اه (أقول) ويترفع على هذا ما في  
الخلاصة وكيلا الشراء اذا شري ما شره ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم لا حرم ثم نقد للبايع غيره  
جازوسه ياتي صحيح مقابل هذا عن الثانية وعليه قول الزيادات ولو دفع الدراهم لا وكيلا  
فسرق لم يضمن فان شري امة بالف نقد عليه علم به لا كماله ولم يذم ولو سرق خمسة مائة فشرى  
امة بالف فهي له وان شري بخمسة مائة تساوى ألفا فهي له موكل وكذلك لو دفع كبسان فقال  
اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسة مائة واذا دفع اليه انا قال يشترى له شيئا بعيته فهل  
فشرى فهو لا وكيلا وان هلك بعد الشراء فله موكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفق على نقلها  
قبل او بعد فان اختلفا فالقول لا امر بينهما (قوله) وان بشراني بغيره يرد عنه فان شري  
للوكيل هذه المسئلة على وجوه كافي الجحرا ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان لا امر  
وهو المراد عندي بقوله او يشترى به مال الموكل دون التقدم من ماله لان فيه تفصيلا وخرافا  
وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان انفسه حلالا على ما يحل له  
شرعا او ينفقه عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره من غير مكر شرعا وعرفا فان  
اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه فله نفسه لان له ان  
يعمل لنفسه ويعمل لا امر في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم بالنفقة بالاجماع لانه  
دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضره النية أو اختلفا بان قال الوكيل لم  
تحضر في النية وقال الموكل بل ثبت لي او بالعكس قال محمد وهو لا اقل لان الاصل ان كل أحد  
يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم ينبت وعند أبي يوسف يحكم بالنفقة لان ما أطلقه يحتمل  
الوجهين فيبقى موقوفا في أي الماين فقد نفذ فعل ذلك المحتمل لاصاحبه ولان مع تصادقهما  
بحتمل النية لا امر وفيما قلنا اجل حاله على الصلاح كافي حالة التوكيل بالاسلام  
في الطعام على هذه الوجوه اه وشبه في الهداية والمقدمة وقول الامام في ما ذكره  
العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه فاعلم ان معنى الشراء للموكل اضافة العقد  
الى ماله لا النقص من ماله وان محل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في  
الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جهه له للوكيل الا في  
مسئلتين وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية النية اذا اضافه الى مال موكل ولا بنية او كاله  
اذا اضافه الى مال نفسه وان نقده الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يصفه الى ماله قال  
المقدمي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره غير متذكر اه هذا اذا اشترى  
بمن حال وان هو جل فهو لا وكيلا قال في التارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على

قوله انهم لا يتبعين كذا  
بالاصل وانه انهم لا يتبعين  
وايجز اه محكمه

(وان) بشراني (بغير)  
عنه فالشراء لا وكيلا





عليه غير بالاولى وهذا ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والافهول الثاني وان كان الاول  
وكلمه بشرائه بالثاني عاتق دينه فاشترى جماعة دينه فاشترى بالثاني لانه عاتق شره ان نفسه  
جماعة فعلى شره غير امة ايضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية قال المقدسي فلو اضاف  
الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كالوقيل وكالة الثاني بحضرة الاول او شره جماعة عنده الثاني  
مخالف الاول اه وفي كافي الحاكم رجل وكل رجلا بشره امة بعينه اقال الوكيل نعم فشرها  
لنفسه ووطئ الخيل منه يدرا عنه الحد وتكون الامة وولدها لا امر ولا يثبت النسب  
اه قال الرمي يستفاد من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم  
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البحر عن البرازية اشتري جارية فلان فسكت  
وذهب واشترها ان قال اشترى ثم قال له وان قال للموكل فله وان أطلق ولم يصف ثم قال كان  
لأن قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي  
الاشباه والنظائر سكوت الوكيل قبول ويرتد برده اه وقد منع عن البحر اول الوكالة ان  
ركن ما دل عليها من الايجاب والقبول ولو حكم المصدق السكوت وصاحب البحر فهم من  
عبارة البرازية كما ذكره أن الجارية لم تعين بالاضافة الى المال فيه والذي يلوح في أن فرع  
البرازية في المعينة أيضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في  
كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والالا يكون في ذكر  
ذلك فائدة وعليه أن تتأمل قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التاترخانية نقلا عن شركة  
العميون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لانه قال في آخرها هذا  
كاه رواية الحسن عن أبي حنيفة ورعا يستفاد منه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى  
قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكنت فعلى التفصيل المذكور  
في البرازية وان صرح فبهي للمأمور لانه ان سكنت لم تصح الوكالة فانه لما في البرازية  
وهو ظاهر (قوله عند غيبته) أما لو كان حاضرا وصرح بأنه يشترى به نفسه كان المشتري له  
لأنه أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وانس له ذلك بغير علمه لأن فيه تغير راله ح (قوله حيث  
لم يكن مخالفا) تعادل للحكم وإشارة للفرق بين التوكيل بالشره والنسكاح كما سبق (قوله دفعا  
للغرض) على ثمانية أي انما منع شره لنفسه لانه يؤدي الى تغير الاشر من حيث انه اعتد  
عليه ولأن فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل والاصل في هذه المسائل المارة أن  
الوكيل يعزل نفسه بحضرة موكله لا في غيبته دفعا للغرض هذا بالعزل القصدي أما الضمني كالو  
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصح مطلقا عليه يبقى قوله المار فلو كان أن يزوجه معينة  
فتزوجها فقد عزل نفسه عزلا ضميا لانه جعله من وجاله لا تزوجا فاذى عقد غيره ملط عليه من  
قبل الموكل فهو مخالف فيه فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشره فانه انما فوض اليه أن يشترى به  
وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا فوض لنفسه لا لغيره فبطل نيته ابقاه الوكالة وعدم عزله  
لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بمخالف ما معنى له من الثمن أو بغير النقود  
كان مخالفا لاهم فبعض عزلا ضميا فلا يتوقف على لم الموكل كما قد صانه (قوله فلو اشترى)  
تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي بان اشترى بالعروض

(عند غيبته حيث لم يكن  
مخالفا) دفعا للغرض (ولو  
اشترى بغير النقود)

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي اُقي به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكالة  
 نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفاً باضافته الى نفسه فانهزل وفي الوكالة بالشراء الداخل  
 فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء اُقي به لا يكون مخالفاً به اذ لا يعتبر في  
 المطلق الا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقاً بذلك حتى  
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح من  
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا يتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو  
 اُضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم مما مر (أقول) وعبارة الوائي فان قيل ما الفرق بين هـ ذوا وبين  
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هـ وان النكاح الذي اُقي به الوكيل  
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي اُضيف الى الأمر هـ اُضيف الى الوكيل  
 فكان مخالفاً وأما في مسألة ثانياً فالمأمور مطلق الشراء غير مقيد بالاضافة الى أحد هـ كذا قيل ولا  
 يخفى ان قوله وفي مسألة ثانياً المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيها أيضاً البيع الذي  
 اُضيف الى الآخر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمراً بطلاق الشراء انتم (أقول)  
 ومثله في النهاية والزيلعي والخواشي المعقوبة وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجر صفة  
 لشيء مخصوصه وبالنصب استغناء منه أو حال لانه يجوز بالوجهين بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل  
 والموكل اسكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من  
 يشترى له من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر صرح بالمرح  
 به للمولى أن يشترى به فيه ما لا مرمع انه وكيل بشراء شيء بعينه لماسياً في اه وكان وجه  
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول  
 ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشراء معين  
 غير نفس الآخر وأفاد مسكينان التعيين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشترى به  
 انفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضراً  
 وصرح بأنه يشترى به لنفسه كان له ان لا يعزل نفسه بمحضرة الموكل وليس له العزل من غير  
 علمه لانه فسخ عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كاهناية  
 وغاية البیان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها  
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة  
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند  
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعبرات سيما في البدائع واشتراط علم الآخر في نسخ  
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمحضرة الموكل  
 لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التفريق اللهم الا أن يجعل وضع  
 المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضاً لكنه غير ظاهر من عبارات المكتب أصلاً  
 فاضى زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله رجل آخر بان يشترى  
 له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء انفسه فلا

(غير الموكل لا يشترى به  
 انفسه) ولا موكل آخر  
 بالاولى

المحيط ١٥ (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف  
 رطل لازمة للامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان  
 (قوله خلافا لها) فعندها يلزمه العشرون بدرهم لانه قيل المأمور وزاده خير او صار كما اذا  
 وكاه يبيع عبده بالف فباعه بالفين ولا يبي حنيقة انه امره بشراء عشرة ولم يامر به بالزيادة فينفذ  
 الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيلعي قال الجوى وهو مخالف  
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا ينفذ ببيع  
 فليتم ١٥ (وأقول) سيأتي انه متى اختلف جنس الثمن بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير  
 مخالفا مطلقا ولو الى خير (قوله ولو شري ما لا يساوى ذلك) بان اشترى ما يساوى العشرين  
 منه درهم ما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شر كشرائه وهو زولا لان الامر تناول السمين  
 وهذا هو زول فلم يحصل مقصود الامر ط (قوله رفع للوكيل اجماعا) لانه خالف الى شر (قوله  
 كغيره موزون) أى من القيمات كاتقادم بان امره ببيع بعشرة فاشترى به اربعين كل واحد  
 يساوى المائة فالكل للمأمور اجماعا (أقول) ومثل الموزون المكيل والمعدود المتقارب (قوله  
 ولو وكاه بشراء شئ بعينه) ٩ اى وعينه له ما باسم الاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كأن وكاه  
 أن يشتري له هذا العبد يثنى مسمى وقيل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأنهم عدلى  
 نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بثلث ذلك الثمن فهو للموكل كافى الهندية والاصل ان  
 الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكله لاني غيبته دفعا للغرر هذا في العزل القصدي أما في الضمني  
 كالموكل كان ذلك بخلافه الموكل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه ان يزوجه معينة فتزوجها فقد عزل  
 نفسه عزلا ضميا لانه جعله مزاوجا لذي عقد غير مسلط عليه من قبل الموكل فهو  
 مخالف فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم  
 تحصل المخالفة الا لانه نواه لنفسه لا لغيره فتم بطل نيته بقاء الوكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه  
 اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما سمى له من الثمن أو بغير النقود كان مخالفا لغيره  
 فيعزل عزلا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل قال الجوى ومثل التوكيل بشراء شئ بعينه  
 التوكيل بالاستعجار الا ان لم أره صريحا وهى حادثة القموى ولو اشترى نصف المعين فالشراء  
 موقوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكل عقد أصحها الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل  
 الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد  
 ذلك لزم الوكيل بالاجاع وكذا كل ما في تبعيضه ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة  
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه يبيع عبده فباع نصفه أو جزأ منه مع لومافاته يجوز عند الامام  
 سوا باع الباقي منه أولا وان وكاه بشراء شئ ليس في تبعيضه ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى  
 نصفه يلزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي ١٥ (قوله بخلاف الوكيل بالانكاح) أى  
 بنكاح معينة والاناب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله والفرق في  
 الوانى) أى بين التوكيل بشراء معين وبين التوكيل بنكاح معينة مذكور في الوانى محنى  
 الدررود كره الزيلعي أيضا وحاصله ان النكاح الداخل تحت الوكالة تنكاح مضاف الى الموكل  
 فيعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطابق غير مقيد بالاضافة امكن احد

فاشترى ضعفه بدرهم عما  
 يباع به عشرة بدرهم لم يلزم  
 الاوكل منه عشرة  
 بنصف درهم) خلافا لها  
 والثلاثة قلنا انه مأمور  
 بارطال مقدرة فينفذ  
 الزائد على الوكيل  
 ولو شري ما لا يساوى ذلك  
 وقع للوكيل اجماعا كغير  
 موزون (ولو وكاه بشراء  
 شئ بعينه) بخلاف الوكيل  
 بالنكاح اذا تزوجها  
 لنفسه صح منية والفرق  
 فى الوانى

٩ الوكيل بشراء شئ  
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه  
 وان قال عند العقد شرهته  
 لنفسه الا ان خالف في  
 قدر الثمن أو جنسه هذا  
 اذا كان الموكل غائبا وان  
 حاضرا وصرح الوكيل  
 بانه يشتريه لنفسه صار  
 مشتريا لنفسه بزيادة  
 ١٥ منه

رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا اقام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل  
 كذلك أفاده ر (قوله بل مفارقة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي  
 - صحت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل  
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويتعرب على ذلك حرمة المعدين  
 رسول والاخر نالوه عن القبض فالخلص أن يوصف في الصرف ولو بالامر ط (قوله  
 واستفيدة صحة التوكيل به - ما) الاولى تقديم هذه الجملة قبل مثله الرسول (أقول) ومنشأ  
 الاستفادة ان كلامه ما عايناه الموكل فيقول فيه ما علم ان هذا ليس بعزير اذ قد صرح  
 به. تن الادرنم يتجه لو قال واستفيدة صحة الارسل ليكون خلافا لما في الجوهره لايصح الصرف  
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهو ما مقرر فان حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيق  
 القبول اذ لا يمكن المرسل حاضر في مجلس العقد (قوله وكاه بشرا عشرة ابطال لحم بدرهم)  
 فيسبب الموزون لانه في القيمي لا يتفقد بشئ على الموكل اجزاء ولو كانه بشر اقرب هو روى بشرة  
 فاشترى له ثوبين هر و بين عشرة بمائة ساوى كل واحد منهما - ما عشرة لا يلزم الا امر واحد منهما  
 عنده لعدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالخبر بخلاف اللحم  
 لانه موزون مقدرة قسم الثمن على اجزائه فيلحق بجر وأما على تقدير كون اللحم قيميا كما  
 هو في غير الصحيح فافرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ابطال وضعفها قليل ساقط عن درجة  
 الاعتبار اذا كانا من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت بتصور بين  
 افراده مادة وطول او عرضا و رنة ودقة كما في العناية ولو امره بشر اقرب بعينه والمثله  
 بمسألة الزم ذلك الثوب بمحضته من عشرة وكذا لو امره بشر اقرب حنطة بعينها كذا في الوجيز  
 للكردرى قال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية  
 في ثمنه وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بمال المشار اليه  
 واحد - ما أو كانا عالمين ولا يعلم أحدهما بعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاولى تتعلق  
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرر عنه - ما أو عن أحدهما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة  
 أبلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلة  
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضا \* قال غيره  
 اشترى ثوبا بثمن في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى  
 جارية بألف درهم كما امر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو ثمانية  
 درهم فالشرا اجاز على الامر اذا كانا جاهلين بمال الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا  
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم  
 اشترى جارية بألف درهم كان الشراء لاهم وكل لان الوكالة حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك  
 لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فاشترى انا فذ على الموكل وكذا اذا  
 قال اشترى جارية بألف درهم نقد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما امر به فاذا  
 في الكيس ألف درهم غلته أو قال اشترى جارية بألف درهم غلته الذي في هذا الكيس  
 فاشترى له كما امر به فاذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فاشترى اجاز على الامر هكذا في

بل مفارقة مرسله) لان  
 الرسالة في العقد لا القبض  
 واستفيدة صحة التوكيل  
 بهما (وكاه بشرا عشرة  
 ابطال لحم بدرهم

ما مشى عليه في المتن سابقا فنتبه (قوله ولو صديا) أتى بالمباغعة لانه محل توهم حيث لا ترجع  
الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان  
لا تتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعا للذكر وغيره (قوله  
في بطل العقد) فترجع على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والسكافي وسائر  
المتأخرين درر (قوله بفارقة صاحبه) أي مفارقة الوكيل صاحبه وهو العاقد مخ (قوله  
والمراد بالسلام الاسلام) بأن يوكل رب السلم شخصا يدفع رأس السلم إلى المسلم اليه (قوله لا قبول  
السلم) بأن يوكل المسلم اليه من يقبض لرأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي  
المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال عنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله  
بشرط أن يكون الثمن أغيره كما في بيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب  
المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له وإذا أسلمه إلى الأمر على وجه القايك منه كان قرضا اه  
ثم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع السلم فيه (قوله لانه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر  
وعبارته بأن وكاه يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراعاة التوكيل بالسلام دون قبول السلم  
قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بأن قبول السلم  
عقد يملكه الموكل فالواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الاتقاض وبأن  
التوكيل بالشراء جائز لا محالة والثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن  
يكون المال لاسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم السلم فيه وأجاب عن الإيرادين بجوابين  
ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب له لا يكون صحيحا إن شاء الله تعالى وهو أنه لما  
اختلف العلماء كما قررروا في الملك هل يثبت للموكل ابتداء أو لاو كبل ثم ينتقل للموكل أثره هذا  
الاختلاف في المحل شبهة فوجب عدم الجواز فيما القياس فيه المانع مطلقا احتياطا ما إذا العقود  
الفاسدة مجراها مجرى الربا والأمر المتوهم في الربا كالحقق في مسألة يبيع الزيتون بالزيت  
فعدم جواز التوكيل من السلم اليه لمافي به من بيع السلم فيه قبل القبض عند من يقول انه  
ينتقل من الوكيل للموكل ولا احتماله عند القائل بنبوته ابتداء للموكل لانه مجتمد فيه وهو محل  
الاحتمال والفساد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه قال الشيخ خايل القتال  
في حاشيته وتعليقه بعض حنفية فماتة حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء  
فاحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله ان يبيع السلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل  
من طرف رب السلم والمسلم في الوكيل من طرف السلم اليه وأي يبيع السلم فيه قبل قبضه  
انهم يمكن أن يكون المسلم قد امن هذا التقرير هو الحاصل لتصحج المشايخ القول بنبوت المالك  
للموكل ابتداء على مقابله وهو القول بالاتقال بشكل صحة التوكيل بالسلام ما فيه من  
بيع السلم فيه قبل قبضه اه قات وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تقتضيه  
عبارته فكيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا أرسلني اليك  
لتصرف له هذا الدين فقبلت وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فاذا قام المرسل  
اليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو نائبه أو قام المرسل من مجامسه ففسد الصرف (قوله والسلم)  
صورته أن يقول ان فلانا أرسلني اليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديا (في صرف وسلم  
في بطل العقد بمفارقة  
صاحبه قبل القبض) لانه  
العاقد والمراد بالسلم  
الاسلام لا قبول السلم لانه  
لا يجوز ابن كمال (والرسول  
فيهما) أي الصرف والسلم  
(لا تتعلق به ارقته)

شرط تجليها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقبل بسقط  
عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) أي فيه لا يأنزل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالمحبس  
الاستيفاء بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه فيه لا بالقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن  
أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب  
فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر  
يضمن خمسة عشر امكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان  
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن  
يضمن بالقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال  
والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ضمان المبيع عنده ما هو سقوط الثمن أقل أو أكثر  
من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الثمن وضمان  
الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثليا وبالقيمة لوقيما بالقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر  
المشرعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قولهما  
كالمصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما اعتمد المصنف الخ) قال العيني قال  
في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد أما اذا كان حاضرا بصير كان الموكل صارف  
بنفسه فلا يعتبر بمقارفة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل  
أصيل في البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر قالت هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب  
عنه فاذا حضر الاصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا  
أو غائبا قال شيخنا في بخره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره  
وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصليا في الحقوق في البيع مطلقا اه في قوله أصيلا  
الخ رد لفول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل ويأتي غمامه في المقالة الثانية (قوله خلافا  
للعيني وابن مالك) أي والحدادي نقلنا عن المستصفي ومشي عليه في درر البحار وعزاه  
صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بان الوكيل  
أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسوط وسائر  
الكتب دليل على ان مقارفة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشي عليه  
المصنف تبعا للبحر لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا  
يعتبر النائب اه ونعقبه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيلا في الحقوق وحينئذ  
فلا اعتبار بمقارفة الموكل وبما يوضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول  
المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنب عن العقد وحقوقه لانها تتعلق  
بالعاقبة على ما ينما كذا افاده أبو السعود وذكر في الحواشي السعدية انه توارى مع الزيلعي  
في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالانامل وبه علمت ان ما ذكره الشارح  
أي العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرف الاشكال من أصل ما قدمه  
الشارح عن الجوهرية والمصنف في منحه من أن المعتمد ان العهدة على أخذ الثمن لا العاقلو  
حضر في أصح الاقوال بل وما ذكره العيني يعني على القول الآخر من انه لا عبرة بحضوره وهو

وعند الثاني كرهن (ولا  
اعتبار بمقارفة الموكل) ولو  
حاضرا كما اعتمد المصنف  
تبعا للبحر خلافا للعيني وابن  
مالك (بل بمقارفة الوكيل)

جرى بينهم كما كاسية اتي فافهم (قوله لانه كالبائع) لتعليل للعيب لا للدولوبة هذا اذا كان الثمن  
 حالاً فان اشتراه بقرن مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا قال في جامع الفصولين من السابع  
 والعشرين فظ الوكيل لو لم يقبض عنه حتى اتي الامر فقال بعث ثوبك اقلان فانا اؤفض بك  
 عنه عنه فهو منطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اؤفض بك على ان يـكون المال الذي على  
 المشتري لي لم يجز وجع الوكيل على وكله بمادفع عنه (تقنة) \* يساع عنه بمضائع اناس  
 امره ببيعها فباعها بثلثين مسمى فجعل الثمن من ماله لا صوابه اعلى ان ائتمن له اذا قبضها فاناس  
 المشتري فللبائع ان يسترد مادفع لصحاب المضائع جوى (قوله ولو اشتراه الوكيل بنقد) أى  
 بقرن حال فلو مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله المطالبة  
 به حالا) فالخاسر ان العبرة بما وقع عليه العقد (قوله وهي الحيلة) أى الحلوه على الموكل دون  
 الوكيل (قوله ولو وهبه) أى وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) أى جله واحدة أما  
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الاخر لا يرجع الوكيل على الامر الا بالنصف مائة الاخرى  
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل  
 على الاخر الا بالباقي لان الاولى حط والثانية هبة (قوله رجوع) أى الوكيل على الامر  
 (قوله بالباقي) أى بالنصف مائة الاخرى كما في مسئلتنا (قوله لانه) أى لان الاولى قوله حط (أى  
 والثانية هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في البيوع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كاه  
 لان الحط يلحق باصل البيع وفي حط البعض يبقى البيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا  
 ولو جعل هبة الكل حط الصاري بها بلا عن فيفسد به البيع فلذلك جعل هبة هبة واحدة للوكيل  
 فيرجع على الموكل بالثمن للمعقود عليه كاه فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل  
 الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة هبة واحدة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع  
 من يده قبل حبه) ولو هلك الثمن في يده من مال الامر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن  
 قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يملك من مال الوكيل \* وفي الخاتمة رجل دفع الى رجل ألف  
 درهم وأمره ان يشتري له ما عهده فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له  
 عبداً بألف درهم وجاء العبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد مرقت  
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل بطالب منه العبد كيف يفعل  
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكا  
 على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في  
 يده أما اذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط  
 الثمن) كان الاولى ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كبدته) أى لان الوكيل عامل له فيصير  
 الموكل قابضاً بقبضه حكى (قوله ولو هلك بعد حبه) قيد بالهالك لانه لو ذهبت عينه عنه  
 بعد حبه لم يسقط ثمن الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقاهاها شئ لكن يخير الموكل ان شاء  
 أخذه بكل الثمن وان شأ تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والمبايع اذا حبس المبيع  
 لاستيفاء الثمن يسقط به لا كذا هاتوا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع عنه أو  
 تفاوتا ولو كان وكيله بالاستئجار وقبض الوكيل الدار ليس له ان يجبرها عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشتراه)  
 الوكيل (بنقد ثم أجله)  
 البائع كان للوكيل المطالبة  
 به حالا وهي الحيلة خلاصة  
 ولو وهبه كل الثمن رجوع  
 بكمه ولو بعضه رجوع بالباقي  
 لانه حط بجر (هالك المبيع  
 من يده قبل حبه هلك من  
 مال موكله ولم يسقط الثمن)  
 لان يده كبدته (ولو هلك  
 بعد حبه فهو كببيع)  
 فيعك بالثمن



(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أي فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقل من أهـ ل لزوم العهدة  
 الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ماهر ينصب القاضي وصيا  
 ويرد عليه (قوله وهـ) هذا الخ أي في مسألة الماتن انما يرد الوكيل بالعيب اذا لم يرسله الى موكله  
 ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع في يده (قوله فلو سلم) أي الوكيل (قوله امتنع) أي  
 على الوكيل رده (قوله لانه لو كالة بالتسليم) أي الى الموكل ولان فيه ابطال يده الحقيقية  
 فلا يتمكن منه الا باذنه ولهذا كان خصم المان يدعى في المشتري عوى كالمشفع وغيره قبل  
 التسليم الى الموكل لابعده وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ  
 صحيح (قوله باع فاسدا) قال في المنخ قيد بالعيب لانه لو وكاله ببيع متاعه فباعه ببيع فاسدا  
 وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لائق  
 النمرع كذا في القنية (قوله مطلقا) أي ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل  
 فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله قنية) عبارت ما قدمناه عن المنخ  
 (قوله ولا وكيل) أي بالشراء (قوله حبس المبيع) أي الذي اشتراه له موكل (قوله يثن دفعه  
 الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باصره صريحا فليس يمتنع لان الحقوق لما كانت راجعة  
 اليه وقد علم الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أي لم يدفعه أصلا أو دفعه لامن  
 ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولا ووجه الاولوية انه مع الدفع رجعا يتوهم أنه متبرع بدفع  
 الثمن فلا يحبس به فاذا قد حبس انه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اذا  
 يدفع أصلا فله الحبس بالاولى ولانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف في الثمن  
 يتماثلان \* وفي وصايا الخاتمة الوصي اذا انقضى الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الملبت  
 على كل حال أي سواء كانت الوصية للعبد أو لم تكن وعليه الفتوى \* وفي الخلاصة الوكيل  
 بالشراء اذا اشترى ما حرمه ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البائع غيره فجاز ولو  
 اشترى بدنانير غيره ما ثم نقد فاني الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانير لانه لم يرد  
 الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه  
 والوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه وفي الجرع عن كفاية الخاتمة لو ادعى الوكيل  
 بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن  
 قال الرملي تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه فبالاولى عدم الرجوع وعبرة الخاتمة رجل  
 عليه الف رجل فامر المديون بجلال ان يقضى الطالب الا ان اتى له عليه فقال المأمور قضيت  
 وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين  
 ووكيل بشرائه ما في ذمته فاذا لم يسلم له ما في ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشراء  
 العين اذا قال اشترى وتقدت الثمن من مال نفسه وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل  
 على الموكل فان أقام المأمور يئنه على قضاء الدين قبلت يئنه ويرجع المأمور على الآخر ويبرأ  
 الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع  
 عليه بيجعود البائع والا فالثمن الذي وجب له بالعقد الحكمي يطالب به بلا شبهة لان الوكيل  
 بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يقضاه ان اذا اختلفا في الثمن وفسخ العقد الذي

وكذا الوكيل بالبيع  
 وهذا اذا لم يرسله (فلو سلمه)  
 الى موكله امتنع رده الا  
 بأمره) لانه لو كالة  
 بالتسليم بخلاف وكيل  
 باع فاسدا فله الفسخ  
 مطابقة الحق النمرع قنية  
 (و) للوكيل (حبس المبيع)  
 يثن دفعه) الوكيل (من)  
 ماله أولا بالاولى

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدّر على تحصيل محمول الامر بما يسمى له \* والحاصل ان  
الطعام قبل هو اسم للبرود وقته وقبل هو اسم كل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل  
الكوفة وجري عليه في السكك كاعرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث ذكره في  
الوقاية **لكن** قال صدر الشريعة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل  
ما يطعم فتكون جهالة جنسه قاطبة وجوابه أنه يدفع الثمن ويبيان المقدار يعلم النوع فتنتفى  
جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محررة تاليفاً فوقها وتحريراً أن  
يقال اذا قرن الطعام بالمبيع والشراء ينظر الى عرف الوكيل فان كان البرقة فلا بد من بيان  
المقدار والثمن وان كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة انه اللهم المطبوع والمشوى وما يؤكل مع  
الخبز أو وحده فيظهر الى انه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل به بخملاً ولا نظير الثوب والدابة  
الآن يقول اشترى من الطعام الذي يجيبك كما يستفاد من الهداية ولما في المقدمة قال اشترى  
أى ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشراء الثياب بالنقطة ليست الصحة لاجل ذكر  
الثمن بل لاجل ان المراد الجنس المكن لا كالا لاستحالة بل ما يتيسر منه ولعل هذا من قبيل اذا  
ضاق الامر اتسع والافعال المانع من ارادة الجنس فبالوكله بشراء ثوب \* (تنبيه) \* قال اشترى  
بهذه الدراهم وأشار الى دنائير كان وكيله بالدنانير حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتملاً بنفسه  
\* (تنبيه آخر) \* أطلق الدراهم فشمعت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من  
الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كافي والتبيين (قوله كافي العين)  
أى فانه يعتبر فيه العرف أى فان الفاظ الوكالة كفاظ العين تنبى على العرف كما قدم في باب  
العين في الكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل مقول تكون  
الوصية كذا يبطع الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواء الخ) هذا انما ذكره البرزاني في  
الآيمان لافي الوصية قال في البحر ومن أيمان الأياكل طعاماً فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء  
كالمسحوق لا يخبث ولو به حلالة كالسكك فيبحث انتهى فيلتأمل ولعل الشارح قصد  
بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم العين والسكك في محل وعسل (قوله به حلالة) كانه  
محمول على ما ذكره من حقوق العقد وكها اليه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم  
الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك الثمن من مال الموكل كذا  
في البرزانية (قوله بعدم موته أى موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله  
بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيباً مادام الوكيل حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة فان كان  
محبوراً برده على الموكل وإلى ان الموكل أجنى في الخصومة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره  
الوكيل لم يلزمه - شئ بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الآن يكون عيباً لا يحدث  
مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على  
الموكل الا برهان والاحتجاج فان نكل رده والالزام الوكيل بجر عن البرزانية (قوله فلو كان  
ذلك) تقدم انه نصب القاضي وصياً باخذ الثمن ويدفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كافي العين (وفي الوصية له)  
أى اشترى (بطعام يدخل  
كل مطعوم) ولودواء به  
حلالة كسكك في عين  
(ولو وكيل الرد بالعيب  
مادام المبيع في يده) لتعلق  
الحقوق به (ولو ارثه أو  
وصيه ذلك بعدم موته) أى  
موت الوكيل (فان لم يكونا  
فلو كان ذلك) أى الرد  
بالعيب



والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فاذ كان ذلك أى تصح الوكالة كذا فى العمالية  
والماقدسى (قوله أو فرس أو بغل) قيد بهم للاختلاف فى الشاة كما تقدم فمهم من جعلهم من هذا  
القبيل أى الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلهم من قبيل المتوسط (قوله يصح بما يتحمل له حال  
الآثر) حتى لو ان عاميا و كاه بشرا فرس اشترى فرسا يلبق بالبولك لزم الوكيل قال الاتفاقى  
وانما جعل جهالة النوع عقوا لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الائتمال ان يكن  
تنصرف الوكالة الى ما يلبق بحال الموكل اهـ (قوله زى بلعى فراجعهم) عبارته لان الوكيل قادر  
الى تحصيل مقصود الموكل بان ينظر فى حاله ح وفى الكفاية فان قيل الجبر أنواع منها ما يصلح  
لركوب العظام ومنها ما لا يصلح الا يحتمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك يصير  
معلوم ما يعرفه حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر ان يارب يشترى له جارا ينصرف الى  
ما ركب مثله حتى لو اشترى مقطوع الذنب أو الاذن لا يجوز عليه (قوله لانه من القسم الاول)  
أى عما فيه جهالة يسيرة وهى جهالة النوع المحض لانه ببيان الصفة صارت يسيرة وان لم يسم غنا  
(قوله وبشره ادر) جعل لدار كالمبدع بالكثر من انقضاءضى خان ليكنه شرط مع بيان الثمن  
بيان الجهالة كفى فتاوا ومخالفات لله دابة فانه جعلها كالثوب من الجهالة الفاحشة لانه يختلف  
باختلاف الاغراض والجيران والمرافق والحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية  
محصنة وذكر فى المصرايح انه مخالف لرواية المبسوط قال والمناخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز  
الا ببيان الحال ووفقى فى الجبر يحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الديار  
اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لا تتفاوحش (قوله يخصص نوعا أولا) بان كان  
يوجد به هذا الثمن أنواع وقصده الرد على ما فى الجوهرية على ما مر وعبارة الماقدسى الاولى ان  
يقول كما قال فى البحر أطلقه فتشمل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع  
ما فى الجوهرية حيث قال وهذا اذا لم يوجد به هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض  
المشايع وفى الكافى لو قال اشترى باف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو ماريات أو أدنى  
نئى حضرك أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التقويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى  
بالف وبيع أو اجعل ألفا من مالك بضاعة لانه تقويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم  
(قوله زاد فى البرازية أو قدرا) أى فى مكمل تتفاوت افراده قال فى البحر والخنطة من هذا  
القبيل وبيان المقدار كبيان الثمن كفى البرازية والخاتية وأراد التفاوت فى القلة والكمية  
ولذا تزول ببيان المقدار وهو المكمل فى المكيلات والوزن فى الموزونات فلو قال اشترى خنطة  
لا يصح ما لم يبين المقدار فقول كذا فتية أو يتعين البلد الذى فيه كفى البرازية (قوله والا يسر  
ذلك) أى ما ذكر من الثمن والنوع والمقدر (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله لا يصح  
وان سمى غنا لجهالة الفاحشة) فان الدابة لغة اسم لما يدب على وجه الارض وعرفا للقبيل  
والبغل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء  
ولهذا لا يصح تسميته مهورا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية  
وسمى منى فى هذا الباب لو وكاه بشرا منى بغير عينه فالشراء لا وكيلا الا اذا نواه للموكل أو  
شراء بماله أى مال الموكل والظاهر انه مقيد بهما اذا سمى غنا أو نوعا تاما ويكون قوله بغير

أو فرس أو بغل صح  
يقوله حال الآثر زى بلعى  
فراجعهم (وار لم يسم غنا) لانه  
من القسم الاول (وبشره  
دار أو عبد جازن سمى)  
الموكل (غنا) يخصص نوعا  
أولا بغير (أو نوعا) كخبزى  
زاد فى البرازية أو قدرا  
ككذا فتية (والا) بسم ذلك  
(لا) يصح والحق بجهالة  
الجنس (و) هى مالو وكاه  
(بشره ثوب أو دابة لا) يصح  
(وان سمى غنا)

انفسه الو كالة باطلة وكذا الدار أى لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكروا الامام  
 فاضى خان رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير والدار ايضا من الجنس والنوع لانهم اختلفوا بقوله  
 المرافق وكثرتها فان بين الثمن يلحق بجهالة النوع وان لم يبين يلحق بجهالة الجنس وعلى تقدير  
 المتأخر من بشرط المحلة لانهم اختلفوا باختلاف المحال ولما سمي من الثمن توجد الدار فى كل محلة  
 وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القفزان أو الثمن لان هذا الاسم يقتضى القليل  
 والكثير وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازمه من نوعه ونوعه لا يصح كونه  
 الدار مختلفا لرواية المبسوط فقال فيه وان وكاه بان يشترى له دارا ولم يسم ثمنها لم يجز ذلك على  
 الآخر ثم قال وان سمي الثمن جازلا ن تسمية الثمن تصير معلومة عادة وان بقيت جهالة فهي  
 بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون فى ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي  
 نوع الدابة بان قال جارية يصح التوكيل بشراء الجارية وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما  
 بالتسمية وانما بقيت الجهالة فى الوصف فتصح الو كالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجارية نوعا  
 منها لا كروب ومنه العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يصح مع ان ذلك يصير معلوما  
 بعرفة حال الموكل اه ما فى النهاية وتراجع نسخة أخرى لان الفسخة التى بيدهى محرفة جدا  
 (قوله كعبه) فى الجوهره الثالثة مثله لان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى عروفة ديناراً وأمره  
 ان يشترى له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشتر شاة أو عبداً وليد كرمنا ولا صفة قالو كالة  
 باطلة لان اختلاف العبيد والجواري أكثر من اختلاف سائر الانواع وعادة الناس فى ذلك  
 مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع  
 معلوماً لطفه فمثل ما اذا كان الثمن مخصوصاً نوعاً ولا يوبه اندفع ما فى الجوهره حيث قال وهذا  
 اذا لم يوجد به من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ انتهى (أقول)  
 جزم من لا خصر وفى مثله القدر حيث قال فان بين النوع أو ثمن عين نوعاً صحت والا لا تنهى  
 ومثله فى غرر الافكار مختصر النهاية يمكن قال القهستانى فى شرحها والاحسن ترك الصفة  
 يعنى صفة الثمن بقوله غير نوعاً فان النوع صار معلوماً بقدر تقدير الثمن كفى الهداية وعن  
 أبى يوسف انه ينصرف الى مثل ما يلقى به حال الموكل اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسى  
 بعد نقله عبارة الجوهره المذكورة مؤيداً لها قلت ولا شك ان الجنس عين مثلاً يوجد به من  
 الحبشى والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أى الو كالة (قوله والا) أى وان لم يبين الثمن  
 أو الصفة لا يصح (قوله وكاه بشراء ثوب هروى) منسوب الى هراقة مدينة بخراسان فثبت زمن  
 عثمان رضى الله تعالى عنه قال لا تنسأنى فان قال اشتر ثوباً هروياً ولم يسم الثمن فهو جائز اذا  
 اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتغابن الناس فى مثله وكذلك كل جنس مما من  
 الثياب فان سمي له ثمناً زاد على ذلك الثمن لم يلزم الآخر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الآخر  
 فان وصف له صفة وسمي له ثمناً فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الآخر اه  
 والاصل فى فيه انه اذا بين الموكل به بجنسه ونوعه ووصفه تصح الو كالة له للمحالة وان ترك جميع  
 ذلك وذكر افظايد على أجناس مختلفة فذلك المجعول فلم تصح الو كالة أصلاً لانهم الجهل وان  
 بين الجنس وذكر افظايد على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الو كالة

كعبه فان بين الثمن أو  
 الصفة أكثر من صحت والا لا  
 = (وكاه بشراء ثوب هروى)

أولاً فهذه الاشياء الملحقة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف  
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فاذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق بمجهول الجنس وإذا  
 سمى الثمن أو الصفة بان قال تركي أو هندي الحق بمجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد  
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من بني  
 آدم ولهذا يجعل رؤية الوجه من بني آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة  
 يختلف التركي والهندي اختلافاً شاملاً فكان جنسا واحداً من وجهه دون وجهه فالخلفاء  
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يبين أحدهما علماً بالشبهين  
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز  
 وان لم يبين الثمن وجاز ان يبيع ناي عن شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المعقود به  
 اكتساب المالية والاجناس كلها في المالية سواء في هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما  
 المعقود عليه فالمالية كما هي مقصودة فراق آخر أيضاً مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها  
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك ولهم مذاقنا لا يشترط بيان  
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا المتصود بهما اكتساب المالية والأنواع والاجناس سواء  
 في اعتبار المالية كذا ذكره الامام المرغيناني والمحجوب في رجهما الله تعالى والاصل ان الجهة  
 اليسيرة تكمل في الوكالة كجهة الوصف استحسنانا وانما قيد بقوله استحسنانا لان القياس باباه  
 (فان قلت) قد ذكر في المذهب وان سمي الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة سواء سمي  
 الثمن أو لم يسم وهذا استحسنان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل  
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا  
 نجعل الوكيل كالمشتري لنفسه متى كان بائعاً من الموكل وفي ذلك الجهة التي تمنع الصحة فكذلك بائعاً  
 اعتبر به وكان بشر المرسئ يأخذ باقيا القياس الى ان نزل به ضيق فدفع درهم الى انسان ليأتي  
 بالرؤس المشوية فجعل بصفهاله فجزع عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل  
 واشترى الرؤس وجاهه الى عماله وعاد الى بشر بعدما كاهه فقال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي  
 اصنع ما بدا لك وقد بدد الى ما فعلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ما روى  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع ديناراً الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة  
 لا تخمجة ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحسان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه  
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهة اليسيرة خرج الخوا عن برناه لكان مافرضناه توبة ضيقاً وحرجاً  
 وذلك خلاف باطل فلا بد من بيان الجهة اليسيرة وغيرها ليعجز ما يفسد الوكالة عما لا يفسدها  
 (فتقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناساً كالأبنة والثوب أو ما هو في معنى الاجناس كالدار  
 والرقب على ما يجي في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت يلاذ الام  
 والسطة ٢ مع الوسط كالعدة والوعد والعظة والوعظ في ان التام وضعت في آخرها عن الواو  
 الساكطة من أوها في المصدر والفعل من حذو ضرب ومن قال لا تتر أشقر لونا أو داراً أو دابة  
 فالوكالة باطلة أي وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الثمن واقعاً على الوكيل وبه  
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلاً ان يشتري لونا أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يجي الخ هكذا  
 الاصل وتكرر هذه العبارة  
 فانم اغية ظاهرة ولذلك  
 فيه الموافقة لله تعالى  
 في آخر المقالة على أن  
 الصفحة محرفة جداً

٢ أي الوسط

(قوله الاصل انها سعت) بأن يقول ابتسع ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه  
 فأي شيء اشتراه له يكون بمثابة درر وفي البحر عن البرزخية ولو وكونه بشرا أي ثوب شامع ولو  
 قال اشترى الانواب لم يذكره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا ولو اتوا بالاجور ولو ثيابا  
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر للمولى عبد الحليم  
 وفرقوا بين ثيابا أو ثوبا فاقولوا الاول للجنس والثاني لا كان الفرق نشأ من عرفهم كذا في الكافي  
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التثنية يصح الى  
 الوكيل بخلاف ثوب أو ثوبا لا يظهر العموم فيه فاصير شاة في جنسه متفاحش الجهالة فلا  
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو عت) أي بالشخص كأن قال هذا الشيء المميز أو بالانواع المحض  
 وأراد به ما تاربت أحاده وهو الذي عنه بقوله أوجهات جهالة بـسيرة الخ (قوله أوجهات  
 جهالة بـسيرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس  
 كالنوع كبل بشره الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهي  
 جهالة النوع كالنوع كبل بشره الحمار والبغل والفرس والثوب الهروي والمروى قائم الانتماع  
 صحة ولو كالنوع لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالنوع كبل بشره أو بشره  
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتطوق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح  
 وتطوق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتناع (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز  
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كالعبد والدار ففقيه التفصيل المتقدم والآخر (قوله وان  
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول  
 على كثيرين مختلفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشعل المسكاف  
 والطاهر ونحس العين ونحس السور وما فيه الزكاف وما يحل بيده الى غير ذلك وفي العرف ذوات  
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان التكلم بقصد المتعارف  
 عنده فالمدني اذا قال وكنت بشرا دابة لا يقصد منها الا الحمار فهو كاللوماء وفي بعض الجهات  
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من  
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فلو وكل أحد من يتعاطاها ان يشتري له ولو بالم ينصرف  
 الا لها وعلى هذا بقاس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تفاوتت  
 افرواده فتفاوتا فاحشا كعبد ولذا لا يجزى فيه الجبر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان  
 الجهالة لا تخلو اما ان كانت في المعقود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المعقود به وهو الثمن  
 فالجهالة بالمعقود عليه لا تخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل  
 التوكيل بشره الثوب والداية والرقيق فلا يصح سواء سمى الثمن أو لم يسم لان اسم الرقيق  
 بقاؤه المذكور الاتي وهو ما من بني آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخص على انه غلام فاذا  
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله  
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة بـسيرة وهي ما كانت في النوع المحض  
 كالنوع كبل بشره أو بشره الفرس أو ثوب هروي أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن  
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالنوع كبل بشره أو بشره أو جارية أو دار أو

مطلب  
 ٣ الجهالة ثلاثة أنواع

الاصل انها ان سعت أو  
 عت أوجهات جهالة بـسيرة  
 وهي جهالة النوع المحض  
 كفرس صحت وان فاحشة  
 وهي جهالة الجنس كداية  
 بطات وان متوسطة =

انفسح البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الذم من معايرى أبرأ الموكل (قوله)  
 بخلاف وكيل بيتيم) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل البيتيم وصيه كما  
 في العيني يعنى لو دفع المشتري من الوصى الثمن للبيتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهد بل يجب  
 عليه الدفع للوصى ثانيا لان البيتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضديعا فلا يعتد به  
 أبو السعود (قوله وصرف) أى وكيل صرف يعنى ان الوكيل بالصرف اذا صار فقبض  
 الموكل بدل الصرف يبطل الصرف لا تترافى أحداهما قدين من غير قبض لان الثقة قبض فيه  
 بمنزلة الايجاب والقبول وهما ايتعاقدان بالمعاقدين فكذلك القبض فيه ذكره الشافعى (قوله مع  
 مولاه) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أى المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من الوكيل  
 لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا بعد في التعبير اما اذا كان  
 عليه دين الخ ويكون محتززا قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه لاغرما) أى لان الحق فيما  
 بيده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهو متأنى عن  
 الخزانة حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البذل فيه لا يجب ديناً في ذمة المستقرض  
 بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالمقد  
 فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمور بالاستقراض ان  
 تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقترض عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه  
 لا للامقرض ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الامر بان قال مثلاً ان فلانا استقرض  
 منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للامر ان كان المأمور في هذه الصورة رسول  
 لوكيل وبالباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا  
 تغفل (قوله لا الرسالة) أى فانما غير باطل لا لتفاء تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير  
 محض وقدم مران التوكيل بالاقرض صحح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل  
 بقبض القرض صحح) بان يقول الرجل اقترضني ثم يوكل رجلاً بقبضه اه وفي هذه الصورة  
 منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى  
 ما قدمناه\* (فرع)\* التوكيل بالاقرار صحح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من  
 الموكل وعن الطواويس معنى انه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت طوق مؤنة  
 أو خوف عار على فاقرب بالمعنى يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان  
 أحسنهما لا يصح وقدم الشيخ يعنى صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة  
 الفاسدة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سباني متأنى  
 باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأسئله قرأه العظيم

\* (باب الوكالة بالبيع والشراء)\*

افردهما ما يباب على حد وقدمهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما  
 وقدم بحث الشراء لانه يفي عن اثبات الحق والبيع يفي عن ازالته والازالة بعد الاثبات  
 (واعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشتري شيئاً ثقل بعونه لا يحصل على الامر كما في منية المتفق

بخلاف وكيل بيتيم وصرف  
 عيني (ومثله) أى مثل  
 الوكيل عبد (ما ذون لادين  
 عليه مع مولاه) فلا يملك  
 قبض ديونه ولو قبض صح  
 استخراهما مالم يكن عليه دين  
 لانه لاغرما بنزاهة\* (فرع)\*  
 التوكيل بالاستقراض باطل  
 لا الرسالة درر والتوكيل  
 بقبض القرض صحح فتنبه  
 \* (باب لو كان بالبيع  
 والشراء)\*



اضافة العقد الى الموكل اى يكون الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض  
المهر لها الا لو كبل (قوله لكونه فيها سفيرا محضا) فانه يضيفها الى موكله فانه يقول خالك  
موكلى بكذا وكذا في أمثاله ابن ملك قال من لا على السفير حال قول غيره ومن حكي قول غيره  
لا يلزمه حكم ذلك القول اهـ والسفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله  
عبارة فاعاقد هو الموكل به هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الاضافة الى موكله ولذا  
غياها بقوله حتى لو اضافه لنفسه لا يصح عند عدم امكان انصراف العقد اليه وقوله هنا حتى لو اضافه الخ  
عند الامكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى فى كونه سفيرا محضا  
فى نوعى العقود حتى لا بد أن يقول أرساني اليك فلان بكذا فيضيفه الى مرسله بلفظها فترجع  
الحقوق الى مرسله لا اليه فى النوعين قال فى البحر ونسبته الاضافة الى مرسله بان يقول ان  
مرسلنى يقول بعث منك وشيخه اهـ وقال فى المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن  
السبب لانه اسقاط فمقتضى فلا يتم وصدور من تخصص وبثبت حكمه لغيره فكانت سفيرا  
اهـ (قوله فلا مطالبة عليه فى النكاح بغير) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)  
أى اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كما ان الوكيل بالخلع لا يلى قبض البذل ويصح ضمانه  
مهرها وتخير المرأة بين مطالبة أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو  
ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمر المرأة بالضمان ولذا يرجع قبل الاداء اهـ بحر (قوله  
وللمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالة  
وقد قدمنا احكام قبض الثمن وانه لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل بترجع  
الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل بقبض الثمن فله ذلك ولا يقدر على  
المنع افاده عزى زاده ولو دفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستلمه له وهو معسر كان للبائع  
حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم ينقد الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية  
بالثمن ذارضا والا فلا اهـ خزائن المفتين (قوله وان دفع لصح) لان الثمن المقبوض حق  
الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة فى الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض  
حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيني (قوله نعم تقع المقاصة بدين  
الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل المبيع وحده مديونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه من  
الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع  
المقاصة بدين الوكيل وهو موقوف على جواز ابراء الوكيل بالمبيع من الثمن فعندهما يجوز ابراءه  
فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بعوض فيه تبر بالبراء بغير  
عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد العتد ولو كان له عليه ما دين تقع  
المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ذكره فى البحر تبعه الشافعى وبه يعلم قول الشارح لو وحده  
فتنبيه ومثل المقاصة فى جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه من دائنه بدينه فانه يصح ويرى وضمن  
الوكيل للموكل كما فى الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل  
وان هلك المبيع فى يده قبل تسليمه بطات المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه ياله ملك

اى كونه فيها سفيرا محضا  
حتى لو اضافه لنفسه وقع  
النكاح له فكان كالرسول  
(فلا مطالبة عليه) فى  
النكاح (بغير وتسليم)  
للزوجة (وللمشتري الاباء  
عن دفع الثمن للموكل  
وان دفع له صح ولو صح  
نحو الوكيل) استحسانا  
(ولا يطالبه الوكيل ثانيا)  
لعدم الفائدة نعم تقع  
المقاصة بدين الوكيل لو  
وحده ويضمنه لموكله

لوكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم  
 أن ذلك غير خاص بالاستقراض بل كل ما كان قليلاً إذا كان الوكيل من جهة طالب المال  
 لا من جهة المالك فإن التوكيل بالاقتراض والإعارة صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو  
 رسالة هذا ما ظهر في قائله أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى آمين (قوله كنسكاح) فلو لم  
 يضاف النكاح إلى الموكل وأضافه إلى نفسه وقع له قال في البحر معز بالبرازية الوكيل بالطلاق  
 والعنف إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال إن فلاناً أمرني أن أطلق أو أعتق يتفد على  
 الموكل لأنهم مدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق  
 مخرج الوكالة بان أضاف إلى نفسه صح إلا في النكاح والفرق أن في الطلاق أضافه إلى الموكل  
 معنى لأنه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر  
 حتى لو كان وكيلًا بالنكاح من جانب أو أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لإضافته إلى  
 المرافعة لأن نصية النكاح تلك البضعة وهو أهله كانه قال ملكته بضع موكلي وفي الجوهر  
 إذا قال أبو الصغيرة زوجت من ابنك فقال الأب قبالت ولم يقل لا بنى جاز النكاح لابن لأن  
 الإيجاب له والقبول يتقدمه فصار كقوله قبالت لابن ولو قال زوجت ابنتي ولم يزد وقع للأب هو  
 الصحيح وينبغي للوكيل بالنكاح أن يقول قبالت لأب فلان (واعلم) أن ما في البرازية من أنه لو  
 أضاف الإطلاق إلى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقبول حيث قال ولو قال أنت متى طالق  
 أو أنت طالق متى لم يقع وقيل بقبول وقوله متى افعل واسم الفاعل هو عاتق طالق من غير  
 إضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عداو عن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيدا  
 إذا ادعى داراً على عمرو وفول عمرو ووكلا على أن يصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن  
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل بالوكيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار  
 أم عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا نصح إضافته إلى الوكيل  
 بخلاف الصلح عن اقرار فإنه نصح إضافته إلى كل منهما وقد عرفت اختلاف الإضافات في  
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الإضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ باكر في التقييد  
 بكون الصلح عن انكار نظر فإنه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الإضافة  
 فإن زيداً إذا ادعى على عمرو وفول عمرو ووكلا على أن يصلح على مائة فإذا قال زيد صلحت عن  
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل بالوكيل هذا الصلح بتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار  
 إلا أنه إذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق إلى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح  
 على الوكيل وإذا كان عن انكار فهو فداء أمين في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع  
 إليه الحقوق حموى (قلت) هذا الذي ذكره الشيخ باكر هو عبارة صدر الشريعة وما اعترضه  
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة وتصدق) قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى انظر  
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعاقبة بالموكل اه (أقول) أعلمها عند استحقاق عين الهبة والصدقة  
 والرجوع فيها ما ولا يجر (قوله وشركة ومضاربة) يزداد البراء لأنه لابد من إضافته إلى موكله  
 فلو لم يضاف إليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكله لايه) قال في الدرر والصرفية أن الحكم  
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاسقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من

(كنسكاح وصلح  
 عن دم عداو عن انكار  
 وعتق على مال وكاتبه وهبة  
 وتصدق وإعارة وبيع  
 ورهن واقتراض) وشركة  
 ومضاربة عيني (تتعلق  
 بموكله) لايه

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط  
محض والموكيل اجنبي سفة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواب هذا المخلص  
ما ذكره القوم في هذا المقام انتمى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط  
ذكر الموكل وان اسند الوكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج  
خالع امرأتك على هذه الالف فخالع يتم بقول الوكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع  
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خالعت فلانة من زوجها على كذا جاز في الصحيح من انه  
يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فيبين  
فقال لها الوكيل طالقك بأثنا تقع رجعية ولو وكاه بالباقي فقال لها الوكيل أنت طالق فطلبقة  
رجعية تقع واحدة بأثنا وصرحوا بأنه يصح توكيل العبي والمجنون وبصير كانه علق الطلاق  
على نطقه ما وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في المتأخرات  
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد ائمة ان فذهب الرسول اليها ويبلغها  
الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الوكيل خالعت  
وطاقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الوكيل من جهة من يثبت له  
الملك بقرينة التعديل بان الحكم فيه الا يقبل عن السيد ففي النكاح يقول وكيل الزوج زوج  
بنك فلان فيضمينه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالموكل وأما وكيل الزوجة فيقول  
زوجت فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج  
خالعت على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال  
والكتابة ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بألف وأخضعها بألف  
على ألف أو عتق عبدك كذا أو كاتبك على كذا فيقول وكيل الزوج أو السيد فعلت فيكتب في  
بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما فان المرأة عتقت نفسها أو كذا العبد كما ان  
زوج أو السيد عتق العوض وفي الصلح عن انكار أو دم محمد يقول الوكيل صلح فلانا عن  
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقني أو  
طالقني أو كاتبني أو صلحني لم يصح بغير خلاف بعني واجرتني فانه يصح اضافتها الى نفسه كما صرحوا  
وكذا بقية الصور الا تسمية يقول الوكيل من جهة طالب العتق أو فلانا أو تصدق عليه  
أو أعز أو أودعه أو أقرضه كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو  
أعزني الخ يقع له لالموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكاه بان يهبه  
اقلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعزتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول  
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها من بعض من  
حيث انما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك  
فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها تأملاً كالعين أو منفعة أو  
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله فلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا  
فلا بد في هذا من اخراج كلامه من خرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما صرحوا به في اقلان  
وأودعني اقلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

وقال في الجهرانه الاصح وقال الكرخي بنيت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد  
الوكيل نائب في حق الحكم اصح بل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق وأباطا هر في الحكم  
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقه الكرخي لا يعتق  
أيضا لأنه بنيت للوكيل ملك غير متقرر وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته بالوكالة فلا  
تؤثر لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد الملك المستقر وهذا إذا اشترى الوكيل  
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب  
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التفرع ينظر فان هذه الاحكام ثابتة على  
القوانين كما أفاده في المنع أما على الاصح فظاهر وأما على قول الكرخي فلما عمل به الشارح من  
قوله لأن الموجب الخ وان كان ظاهره تعلب لالقول الاصح لكنه لا يصح عنه له (قوله لأن  
الموجب) قد علمت ان هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت  
للكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا  
ينافي قوله الآخر حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح كما ظن وفي البرازية الوكيل  
بالبطاق والعناق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق  
ينفذ لي الموكل لان عهدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق  
مخرج الوكالة بان أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل  
معنى لانه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح فذمة الوكيل  
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصح مخا نال اضافة له الى  
المرأة معني فكأنه قال لم يمكنك بضع موكلتي اه قال العلامة أبو الواسع عودليس المراد ان  
الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق بل لا بد من الإيقاع مضافا  
الى موكله فبما اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة الى نفسه اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على  
ما يأتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاترخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع  
هو الصحيح اه قال في الجفر على هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من  
قبل الزوج على وجه الشرط وفيه اعداء على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الاشياء الوكيل  
بالإبراء اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه (أقول) وظاهر ما في الجهرانه  
لا تلزمه الاضافة الا في النكاح وهو مخالف للكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق  
بالموكل ونسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانهم من قبيل الاسقاطات والوكيل  
أجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العدة الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح  
فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا لها واسقاطا لثلاثي فلا يتصور ضرورة  
السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقوع الحكم غيره فجعل سفيرا يقارن الحكم السبب  
حتى لو أضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما  
في البيع بخلافه في المهر دور السبب عن شخص اصله ووقوع الحكم لغيره خلافة وأما الخلع  
فلانه اسقاط للنكاح والنكاح المهر المنكح والمرأة والوكيل امانته أو منها وعلى  
التقديرين يكون سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا

في الاصح (قوله فلا يعتق قريب  
الوكيل بشرائه ولا يفسد  
نكاح زوجته به) لكن  
(هما) ثابتان (على الموكل  
لو اشترى وكيله قريب موكله  
وزوجته) لأن الموجب  
للعناق والفساد الملك المستقر  
(وفي كل عقد لا بد من  
اضائته الى موكله) يعني  
لا يستغنى عن الاضافة الى  
موكله حتى لو أضافه الى  
نفسه لا يصح ابن كمال

لوهلك يملك من الموكل ولومات الوكيل بالشرع وظفر الموكل بالمشتري عيبا رده ووارثه أو وصيه  
والأفاهوكل \* وكيال البيع اذا مات وظفر مشتريه به عيبا رده على وصي الوكيل أو وارثه والا  
فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الخمانية الوكيل بالشرع لا يملك ابراء البائع عن العيب عند  
أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع اذا اشترى بالنسيئة ثمان  
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزئه هذا يدل على ان المعتد في المذهب  
ما قال انه المعقول وقد اقيمت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشياء  
والنظار حكم التوكيل بالتوكيل \* وما فرغ على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي  
الحاكم ولولوكل القاضي وكيلا يبيع شيئا فباعه ثم خاصه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي  
لوكيل اه (قوله بالفصل) حال من مدخول السكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بين حضور  
موكله) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل ككل  
كان غائبا كما أوضحه في المنع (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل  
العقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكا) فان أحكام العقد ترجع  
اليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال القاضي الامام أبو المعالي ان العهدة على  
الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله اتفاقا) هذا ينافي  
ما في الخلاصة والبرازية وكيال بشرع العبد جاء الى مالكه فقال بهت هذا العبد من الموكل  
وقال الوكيل قيات لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي  
فيه نظر وعبر عنه بما تفخيمه أي لان البدية منقوضة بما ذكر ابن ملك وبما قال ابن السكال أيضا  
لو أضاف الوكيل بالشرع الشراء لموكله صح بالاجماع على ان البدية لا تنبئ منقوضة أيضا  
بمسئلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كما يأتي (وأقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه  
لا يكون وكيلا الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق في المنع  
وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية  
والرسول في البيع والطلاق والعنف والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف  
الى نفسه بان قال طلقتك وبعثتك وزوجت فلانه منك لا يجوز لان الرسالة لا تنضف الوكالة  
لانها فوقها وان أخرجه مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بهت منك اه (قوله  
يكتمني) أي من غير لزوم (قوله لغو) كالألف من تسامح المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون  
باطلا كما تقدم وكلاهما \* كله بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالتسليم باطل أيضا ولو كتب  
اصلك باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا أن يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت  
للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تقديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى  
الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعتناق فاجاب عنه بقوله  
والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العقد  
ليكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون أصله عليه كالعبد يتهب أو بصطاد  
فكما أن المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت  
له المالك ابتداء فيما اشتراه وكياله خلافة عنه قال الشافعي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس

بالفصل بين حضور موكله  
وغيبته) لانه العقد  
حقيقة وحكا لكان في  
الجوهرة لو حضر فاعهدة  
على أخذ الثمن لا العاقبة  
أصح الأقاويل ولو أضاف  
العقد الى الموكل تعاق  
الحقوق بالموكل اتفاقا  
ابن مالك فلا ينفذ فقوله  
لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن  
السكال يكتمني بالاضافة  
الى نفسه فافهم (وشمرت)  
الموكل (عدم تعاق الحقوق  
يه) أي بالوكيل (لغو) باطل  
جوهرة (والمالك يثبت  
للموكل ابتداء)

أمننا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا  
رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري ١٥ وقد عُدَّ بقوله المعروف عرفا كالشرط شرطاً  
والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك من كلامهم ١٥ ما في الخبرية \* (تنبيه) ١٥ لم أن  
الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع بثن المشتق  
غير واجبة عليه لأنه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به - هذه الأفعال وأما الحقوق التي على  
الوكيل كتسليم المبيع والتمن ونحوهما قالو كـ في أيدي عليه فلامدعي أن يجبره على ذلك كافي  
الكافي والبر جدي ومصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيل المشتري (قوله وقبض  
ثمن) أي من المشتري أي إذا كان وكيل البائع فـ لم أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشعل الشراء  
وكذلك في الإجارة ما يشعل الاستئجار قال في البحر واستقيم من قوله وقبض ثمن أنه لو ضمن  
الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله بشرط برائة المشتري ليصح  
ولو أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لأنه لا نفي للموكل على  
وكيله وإن الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن إلى موكله صح وله الامتناع عن الدفع إليه  
ولكن لو دفع له صح وبرئ استخراجه وإنه يصح إبراء وكيل البيع قبل قبضه الثمن  
وحوالته على الأتملا والمائل والادون وأقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما  
ويضمن خلافاً لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة وبعد  
ما قبل بالثمن - حوالته لا يصح كإبراء الاستئجار والوكيل بالاجارة إذا فسخته بعد ما صح لا بعد  
مضي المدة وبعد قبض الاجرة ديناً كان أو عيناً لا يصح الفسخ وإن الوكيل لو وكل موكله  
بقبض الثمن صح وله عزله إذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل  
أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه  
بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسماء أو البيع لانهم  
يعملون باجر ١٥ عن البرازية (قوله) ورجوع به عند استحقاقه (أي رجوع الوكيل بالبيع  
أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المشتق للمبيع وكذا الرجوع  
بالثمن عند استحقاقه) (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة لمسئلتين الأولى ما إذا كان الوكيل  
بائعاً وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء  
كان الثمن باقياً في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مشترياً فاستحق  
المبيع من يده فإنه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه  
من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على  
الموكل وتظهر فرائده عند اختلاف الثمن ١٥ بجر قال المحوى فإن قلت فـ في هذا يكون  
المصدر مشتركا بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله) وخصوصاً في عيب أي فيرد المبيع إلى  
البائع لو كان بيده وبـ تسليمه إلى الموكل يرد به فإنه قال في البحر وهو شامل لمسئلتين أيضاً  
أما إذا كان بائعاً فإفريده المشتري عليه وأما إذا كان مشترياً فإفريده الوكيل على بائعه لكن بشرط  
كونه في يده فإن سلمه إلى الموكل فلا يرد إلا بذنه كما يأتي في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن  
الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل أن شاء قبله وإن شاء ألزم الوكيل وقبل - أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض ثمن ورجوع  
به عند استحقاقه وخصوصاً  
في عيب

تسليم

مطلب  
٢. مسألة القمعة

في معنى الكفالة وان كان بمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن جوى (وقبه) ايده الى ما بسطه الزباني من الفرق وفي الجرماني الزباني عن الايضاح اذا امره ان يشتري بالقمعة جاز والعهد عليه وان امره بالنشر انسيئة كان ما شتره له دون الاشر مخالف لما في الذخيرة (قوله كسليم مبيع) هذا وما بعد أمثلة للعقود التي تتعلق بالوكيل ففي كلامه اف ونشر مرتب أي اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمع ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال لا تدفع المبيع بعد التسليم حتى يقبض الثمن فمدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما خلافا للثاني وكان النهي باطلا كما في القنية وقيد في البراز به بما اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو في يد الموكل وأبي عن المدفع قبل قبض غنة له ذلك أما لو نواه عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك به - ذه الدراهم التي قبضت منك ولو دفع وكيل المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسأته من رجل لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنة - والحكم صحيح والعلة للمامران النسي عن التسليم قبل قبض غنة لا يصح فلما لم يعمل النسي عن التسليم فلائ لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسألة القمعة اه (قلت) مراد القاضي أنه لا يملك التسليم من لا يعرفه لامطلقا فصح التعليل أيضا جوى (أقول) ومسئلة القمعة ما قاله في منقرقات الوكالة من الترخائية عازلا لظاهره سيرة الوكيل اذا دفع قمعة الى انسان لا صلاحها بامر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النزول وصار كالذي وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود وأقول لم يظهر لي وجه ما في القنية من بطلان النسي عن تسليم المبيع قبل قبض غنة مع ان المهرح به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا يتعين حق البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العدة لان الثمن لا يتعين بالتعريف حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان ينفق غيرها فالظاهر ان ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنة ضعيف انتهى (أقول) وفي غني تقييد ضمان وكيل المبيع اذا دفع للدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال لا يعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون ما ذكرنا بذلك \* وفي الفتاوى الظيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتونها مع من يختاره ويعتقد أمائته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهاراً شائعاً فيهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم اباعها فاعتنوا على دفعات متعددة حسب ما تيسر له وانكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن بيمينه وان لم يعلم تفصيلاً ذلك اطول المدة أم لا بدله من البيئة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له به مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم يطل أمائته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا ابكر خواهر زاده جرت عادة ساكنة الرستاق انهم يبعثون السكرائيس الى من يبيعهما هم في البلد ويبعث بائعناهم اليهم يمدون شاه ويراها أمينا فاذا بعث البائع عن السكرائيس يمد شخص ظنه

الوكيل شري ما وكاه بشرا ثم موكله فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما للزوم  
فلا فليتأمل وأقول ومراعاة بما في شرح الطحاوي ما مره بقوله ينبغي وهو موافق لما مر  
عن الزبائي فتأمل في هذا المجل فانه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى  
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلح عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لانه حينئذ  
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوق وبأى امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق  
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يضيف العقد الى مرسله وبخلاف النكاح لانه لا بد فيه  
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا فالقول  
للمشتري والمينة على البائع بصر وعند مالك والشافعي واجد يتعلق بالموكل لان الحقوق  
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح  
ولئان الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سفيرا كما زعوا  
لما استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كي لا يغال مقصود الموكل ولا ضرورة في حق  
الحقوق ولان العاقد الآخر اعمد رجوع الحق اليه فلو لم يرجع لضرر على تقدير كون الموكل  
مفلسا أو من لا يقدر على مطالبته عيني (قوله مادام حيا) أما اذا مات الوكيل قال الفضلي  
تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم نصب وصيا عند القبض  
وهو المعقول وقيل تنقل الى موكله ولاية قبضه فيحيط عند الفتوى بحيط هذا اذا اتفقوا على  
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراة فلان وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده  
اشترى شيئا أو قال كنت رسول فلان ولا نحن لك على وقال البائع بعتك منك فالقول للمشتري  
وفي الخيرية عن الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا نحن لك على  
وقال البائع انما بعت منك والتمن عليه قال قول قولها وعلى البائع البيعة ونقل مثله عن  
الخانية وكتب من السكتب ثم قال في البحر والوكيل بالشراة اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل  
حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه  
المعقول وقد أدت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه وتأتي عبارة البحر قريبا (قوله  
ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل  
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والصبي المجبورين فانهم اذا اذاعوا بطريق الوكيله تتعلق  
حقوق عدهما بالموكل اذا يصح من المجبور التزام العهدة لقصور أهليته ولحق مولى العبد  
كافي الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق تلتزمه تلك العهدة والصبي اذا باع لا تلتزمه  
وفي الخانية عدهم شراة فقال البائع لا اسلم لك المبيع لانك مجبور وقال العبد أنا ما أذن  
فالقول للعبد فلو برهن البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتيه قدم الى القضاء بعد الشراة  
لم يقبل ولو قال عدهم بعتك وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ما أذن القول للمشتري لان الاقدام  
على البيع دليل الاذن والاصل بقاها كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى  
أن العبد والصبي المأذون لهما متعلق بهما الحقوق وتلتزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان  
العهدة على المأذون مطاوعة فصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فالعده عليه سواء  
باع بئمن حال أو مؤجل وبين أن يكون وكلا بالشراة فان كان بئمن مؤجل فهو على الموكل لانه

(الى الوكيل كبيع واجارة  
وصالح عن اقراره يتعلق به)  
مادام حيا ولو غابا ابن  
مالك (ان لم يكن مجبورا)



الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم  
والله اعلم وفي حاشية أبي السعد ودون تعبير ابن السكال بقوله يمكن بالاضافة الى نفسه صريح في أن  
اضافته الى نفسه ليس يلزم خلافا لمن عـبر به بلا بد كالجرو بوجه المصنف لكن الشارح نقل  
كلام ابن ملك وأمر بحذفه وأيده بقول ابن السكال المتقدم ورد على المصنف في ما يأتي بقوله  
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويقتضي ما عترض به في الجرح عليه وما في  
الخلاصة والبرازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا  
لم يضاف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت  
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء  
ونحوه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكله بشرا مثنى بعينه لا يشترط  
انفسه مانعه بخلاف ما لو وكله أن يزوج امرأته معينة حيث جاز له أن يزوج بها لان التكاح  
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكالة تكاح مضاف الى الموكل  
وفي الوكالة بالشراء الداخل فيه اشترام مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون  
مخالفا للحق فهذه من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك \* واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة  
بالشراء الداخل فيه اشترام مطلق الخ صريح أيضا في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى  
الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة  
والبرازية انتهى ملخصا (أقول) وفي نور العيون راجع الجامع الاصغر أمره بشرا مثنى بألف  
فقال ما لك بهتتني هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبالتزم الوكيل اذا أمره الوكيل  
أن يقبل عن نفسه ليلزم العهد على الوكيل بخلاف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر  
ويقتضي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذا كان الموكل لما خالف صار كأن البائع قال  
ابتداء بعيت عبدي من فلان بمكذا وقال الوكيل قبالت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير  
الوكيل مشتريا لنفسه (يقول) الحقير أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم  
الموكل حيث لم يده الدليل أفاده اذ كره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل  
بل يتوقف فيه بين كلاميه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل  
يلزم الموكل لما مر في شراء الفضولي نقلا عن شحني ان الفضولي لو شري شيئا وأضاف عقد  
الشراء الى من شري له بأن قال لبايعه به من فلان وقيله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته  
فلان فقال بايعه بهت أو قال بعته منك فلان فقال المشتري قبالت نفذ على نفسه ولم يتوقف  
وهذا الوجه يثبت من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله  
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير يظهر بقوله  
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع  
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة زوايا أو يكون احد دما ذكر في شرح الطحاوي  
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه  
لا ينافي اذا تعليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غموض يجب ايضاحه ولم يذكره اقله يلزم  
الموكل اذ لزمه اياه واضح وجهه عند الله أو بالنسبة الى من له مسكة بالققه بل علمه ظاهرة اذا

اضافته الى نفسه ثم اني بالو كيل وان اضافته الى موكله تتعلق بالموكل كما فهمه ابن ملاء  
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكييل شراء العبد جاء الى مالكة فقالت بعث هذا  
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه  
 العهد وقد رجعت قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير قضايا ويتوقف العقد  
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن  
 ملاء قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل  
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اقتضاها كذا في الفصول اه فقد ادعى الاتفاق مستندا  
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فنأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه  
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا لو اضاف  
 الوكيل بالشراء الشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافته الى الموكل  
 كانه كالح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح فلفظ  
 الاضافة واحد ومراده مختلف اه قال الظهير الرملي هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اه  
 وهو بظاهره اقوال صاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكره  
 مجازا لاعتبار البحر هـ ذاولك ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع به مل ما في  
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على النافذين لتبادره ما فهمه ما لا تتعلق  
 حقوقه بالموكل قبل الاجازة فقرعية تتعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة البرازية  
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالاجازة فللمقرنه ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم  
 تعلق الحقوق بالموكل في مسألة البرازية انما تنافي من المخالفة فلو صدر التوكيل على وجه  
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو  
 مفهوم البرازية واذا نفذ العقد هل تتعلق بالموكل أو الوكيل لا نفي في كلام البرازية يدل على  
 ايجابه أو نفيه فنقول تتعلق بالموكل عملا بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يرد ما ينافيهما  
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل به عين التحقيق فانه بالتأمل حقيقة ليظهر حقيقة الحال  
 والله الميسر بلوغ الآمال وتوجه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطابقة فالظاهر  
 انها شاملة لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيها ما يتفاد البيع  
 للحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقا كما  
 استند اليه الشارح المذکور فهو مقيد بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم  
 يقيد بالبيع النافذ وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ واذا حملت كلام شارح  
 المجموع على ما قلناه وقيدت مستندة بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع عن الحكم  
 المذکور ارتفاع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالماخذة التي وردت على صاحب شرح  
 المجموع من صاحب البحر مستندة الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى اعلم (أقول)  
 غافى شرح المجموع مقيد باذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذا صح هذا التوفيق  
 ظهر الجواب عما قيل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

المدبون كافي شهادة البزازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع  
 بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن  
 لا مطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تاجيله  
 ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود قود) أي قصاص في نفس أو ماله  
 وهذا استثناء من قوله وبإقامتها واستيفائها وقوله بغيره موكله قيد الثاني فقط كآتيه عليه  
 في البحر المكن ظاهر كلام الزبلي وصرح كلام العيني والفتح قصر المستثنى منه على الاستيفاء  
 حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها الامن قوله وصح التوكيل لان التوكيل باثباتها  
 جائز ولا يمكن لا يجوز واستيفائها ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون  
 الاستثناء من كل من الایفاء والاستيفاء ان الایفاء تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا  
 لا يتصور الوكيل فيه كما نقله السيد الجوى عن شرح النقاية آخر السکن نقل اولاً عن شرح  
 الطحاوى ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منهما لا يمكن في الایفاء على اطلاقه وفي  
 الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضراً أو مر بآتيائه فانه يجوز له  
 ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل باثبات الحد مطلقاً وليس كذلك كما قدمناه وقدمنا ان  
 ما ذكره الزبلي من صحة التوكيل باثبات حد السرقة بخلاف ما ذكره قاضيخان بقوله رجل  
 وكل رجلاً باثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلاً وان كان يريد المال فهو مقبول  
 وهو كالمطالب المسروق منه ان يخلف السارق يقول له الفاضل تريد المال أو القطع ان قال  
 أريد المال حلقه وان قال أريد القطع لا يخلفه الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزبلي على ما اذا  
 كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل باثبات القذف مذهب الامام ومنعه  
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد  
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به وغير خاف ان قصر الاستثناء  
 على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل باثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح  
 الطحاوى (قوله بغيره موكله عن المجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذا موكل لو كان حاضراً أو مر  
 باستيفائها ما يجوز كافي شرح الطحاوى وغيره وعلة في غاية البيان باحتمال العقو المندوب  
 اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال  
 غيبتهم وان كان رجوعهم محتملاً لان الظاهر عدم احترازه عن الكذب والفسق ولم يذكر  
 المؤلف التوكيل باثباتهم الدخول ما تمت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل باثباتهم ما هو  
 التوكيل بالخصوصية فيه ما فهو جائز خلافاً لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل باثبات  
 حد الزنا والشرب فباطل اتفاقاً لاحق لاحد فيه بل تقام البيينة حسبة وأما التوكيل  
 باستيفاء التعزير فيجوز مطلقاً لانه حق العبد ولا يسهط بشبهة (قوله وحقوق عقد)  
 صفة أخذ بره قوله تنه ليق به وجهه قوله لا بد من اضافته في محل حرصه قوله عقد  
 والمراد بالاضافة المعنى الغوى وهو الاسناد بان يقول بعثت أجرة صالحة (قوله لا بد من  
 اضافته الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من  
 اضافته اليه لينفذ على الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الا في حدود قود بغيره  
 موكله عن المجلس ملحق  
 (وحقوق عقد لا بد من  
 اضافته) أي ذلك العقد

فيما اذا قال بعه بالف نسيمه او قال لا تبعه الا بالف نسيمه فباعه بالف فقد يجوز على الامر فاذا  
 شرط ان شرط ان يبيع من وجهه ولا يقبل من وجهه بان كان ينفع من وجهه ولا ينفع من وجهه ان  
 اكده بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بانه فيما اذا قال بعه في سوق  
 كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقبل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه  
 في سوق آخر فقد على الامر وان اكده بالنفي لا ينفذ على الامر كافي ولو قال بعه في السوق  
 لا ينفذه حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى تحرير  
 المسائل فنعول اذا امر بان يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع وأشهد  
 فباع ولم يشهد جاز وان اكده بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا  
 امره ان يبيع برهن او كفيل فباع من غير رهن او من غير كفيل لا يجوز أكده بالنفي اولم  
 يؤكده واذا قال برهن فباع لم يجوز الا برهن يكون بقبضه وفاء بالثمن او تكون قيمته اقل مقدار  
 ما يتعاقب الناس فيه واذا اطلق جاز برهن قليل وعندهم الا يجوز الا يقصان لا يتعاقب الناس  
 فيه وتتمام التفار بيع فيها فراجعها وأما الثاني أعنى الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه  
 وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره  
 بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمديون موكله وقعت المقاصة وكان  
 الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا براهوا الهبة وأخذ الرهن وذلك أخذ  
 الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخو الفو يصح  
 التوكيل بالقبض والقضاء بالارض الخصم ولا يغزل بموت المطلب وينعزل بموت الطالب  
 فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصح ردق بالاجرة فان احتمل الطالب  
 بالمسال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب المحيل والمحال فلو نوى المسال على  
 المحال علبه وعاد الدين على المحيل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمسال كفيل أو أخذ الطالب  
 كفيل لابعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كان كفيل بالقبض قبض بعهه الا اذا  
 نص على ان لا يقبض الا الكل معا ما في البرازية يمكن قال في الاشياء كل أمين ادعى  
 ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والنظر الا في الوكيل بقبض الدين  
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل  
 بقبض العين والفرق في الولو الجدية اه (واقول) تعقبه الشريعة لا في أخذ من كلام الولو الجدية  
 وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا بصل تقبل ابراهمه بكل حال وامامه بقبضه قوله على  
 موكله ابراهيم فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعدم موته فلا تثبت  
 براءة الغريم الا ببينة أو نص بدق الورثة الى آخر ما ذكر في الرسالة المشهورة بمئة الحليل  
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود قلت ولعلامة المقدسي أيضا رسالة في هذه  
 المسئلة ذكرها الشريعة لا في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي أنشأها واستشهد بها على ما ادعاه  
 فارجع الى تلك الرسائل فقد أشبعنا الكلام فيها بما جزمنا الله تعالى خيرا والحاصل ان الوكيل  
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري  
 صححت ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على

التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اتفقوا بالشبهات والمراد بالابتداء هنا دفع ما عليه  
 وبالاتية قبض فيكون معناه صحيح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله) وكذا  
 باستيفائهم قال في المنع المراد بالابتداء هنا دفع ما عليه وبالاتية قبض فيكون معناه صحيح  
 التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله قاله في البحر اما الاول في مسائله قالوا لو كان بقبض الدين وكاله  
 بان يدفع الوكيل من ماله نفسه الى دائن الموكل فجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما  
 طالبه وكياله برد ما قضا له لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيالي وبأخذه  
 مني ثانيا لا ياتت الى قول الموكل وبزعم بالخروج عن حق وكياله فاذا حضر الدائن وأخذ  
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وتعامه فيه  
 قال العلامة الجوى نقلا عن العلامة المقدسي هـ اذا قال اخاف ان ينكر الدائن القبض  
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالموكل اخاف او يتوقف فيبني انه ان برهن  
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بجهته كما ذكره في السكافي اه الملو دفع اليه درهم وقال  
 له انقض به ادبني الذي لزيد فادعي الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل  
 والدائن فالتقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في انكاره القبض بيمينه أيضا  
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر ايضا وفي كتاب الحوالة امره بقبضه دينه أي من ماله نفسه  
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه  
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به على نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث  
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطي بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالدينه اما بغيرها  
 فلا والصحيح انه يعمل له عدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور وكياله بشره ما في ذمة  
 الامر بماله ونفسه الثمن من ماله نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري  
 انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما اشتراه اما اذا لم يسلم فلا ذكر القصد وري ان  
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدينين بما قضى قال قضيت دينك بامر لك  
 فلان فانكر كونه مدينون فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين  
 والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان غائب لكنه عنه خصم حاضر فان المدعي على  
 الغائب سبب لما يدعي على الحاضر لانه مالم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا  
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لاندفع الدين الابعض فلان ففعل  
 بالخصم بضم كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بخصمه وقال لا تدفع الا بشهود  
 فادعي دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فادفع له بضم  
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فادفع بغيرهم لم يضمن قال في التاترخانية في اواخر  
 الفصل الحادي عشر عازيا للخصم نوع آخر فيما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره  
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا فمعه امن كل وجه بان  
 كان ينفقه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أولم يؤكده بيانه  
 فيما اذا قال به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يقيد أصلا بان كان  
 لا ينفقه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده الموكل بالنفي أولم يؤكده بيانه

(المراد بالابتداء هنا دفع ما عليه)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه (قوله بل الشريف وغيره سواء  
 بصر) عن خزانة المفتين (قوله وله) أى لا مدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتقييد  
 باليوم في القسمة اتفاق كاتبه عليه صاحب البصر (قوله قسمة) عبارة الورضى ثم مضى يوم وقال  
 لا أرضى له ذلك انتهى وذكره في شرح الجمع مع معزيا اليها قال في البصر والتقييد باليوم اتفاق  
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسع القاضى الدعوى لما في القسمة أى بضالوا دعى  
 وكيل المدعى عند القاضى ثم أتى بشهود لا يقيمها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد  
 ان يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حنفية وفى البرازية  
 ولو وكاله بكل حق هو له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه وإذا  
 وكاله بقبض كل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة  
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة (قوله ولو  
 اختلاف الخ) أى ولا يثبت (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك ثبات  
 الصلوة والامر بالاعتناء (قوله فالقول لها مطلقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر  
 من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضى يعي اذا قبل توكيلها وتوجه عليها الامين يرسل  
 أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدل يستحلونها  
 أحدهم وبشهادته الاخران على عينها أو نكولها وفى أدب القاضى للصدر الشهيدي اذا كان  
 المدعى عليه مريضا ومخدرة وهى التي لم يهره دلهاء خروج الاضرورة فان كان القاضى  
 مأذونا بالاستخفاف بعث نائبه فصل الخصومة هناك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدين  
 يغرقان المرأة والمرضى فان بعثه مال الشهدا على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين ليقفلاه  
 الى القاضى ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر خصم  
 مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهدان عند القاضى باقراره أو نكوله لتقام البينة على ذلك  
 الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضه الامين عليه فان أبى الخلاف عرضه ثلاثا فاذا نكل  
 أمره ان يوكى من يحضر المجلس يشهدا على نكوله بحضوره فاذا شهدا بنكوله حكم القاضى  
 عليه بالدعوى بنكوله قال السيرضى هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط للقضاء  
 بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك  
 النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليهم بانكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضى مع وكيلهما  
 فيعصيه القاضى وقال بعضهم يقول القاضى لله مدعى أتريد حكيمك بينك بذلك ثم فازرى  
 بعث أميناً بالتحكيم الى الخصم يخبره بذلك فازرى بحكمه وحكم فان كان مما لا اختلاف فيه  
 نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضى والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاء  
 نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير  
 شاهد لها (قوله عملاً بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفى فيدخل  
 اغنياء الدنيا فانهم بغناهم مصونات عن الظهور وان لم تكن من نبات العلماء ولا آل البيت  
 الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقائهما) أى حتى يوافق العباد أى يصح التوكيل بايقاف جميع  
 الحقوق واستيفائهما الا في الحدود والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكى بنفسه فيملك

بل الشريف وغيره سواء  
 بصر (وله الرجوع عن  
 الرضا قبل سماع الحاكم  
 الدعوى) لا بعده قسمة  
 (ولو اختلفا في كون المخدرة  
 ان من يثبت الاشراف  
 فالقول لها مطلقا) ولو  
 ثيبا فيرسل أمينه ليحلفها  
 مع شاهدين بصر وأقره  
 المصنف (وان من الاوساط  
 فالقول لها بالبكر وان)  
 هى (من الاسافل فلا  
 في الوجهين) عملاً بالظاهر  
 بزازية (و) صح (بأيقائهما)

التوكيل وان لم يؤخرها قبل منه التوكيل اهـ بزيادة من الجوهره (قوله اذ المريض الطالب بالتأخير) اما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فليس بعذر) لانه يخرج به فيجب عن الدعوى ثم بعد ادولوه - دعيا يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم بعد اداه (قوله بزيادة بمحض) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان يشهد على شهادته قال القاضى ان فى حين القاضى لا يكون عذرا لانه يخرج به - حتى يشهد ثم بعد دعواه على هذا يمكن ان يقال فى الدعوى ايضا كذلك بان يجب عن الدعوى ثم بعد اداه قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهى ان ثبت من عذره بل واقعة فى كلام غيره والمفاهيم محبة بل صرح به فى الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان فى حبس هذا القاضى لا يقبل التوكيل بلارضاه لان القاضى يخرج به من الحبس لخاصته ثم بعد دعواه وان كان فى حبس الوالى ولا يمكنه من الخروج بالخصوصة يقبل منه التوكيل اهـ (أقول) وفى زماننا لا يمنع الوالى من حبس فى محبسه من الخروج بالخصوصة له وعليه عند القاضى بل يخرج مع محافظ فى كل وقت طلبه القاضى ويعود للحبس على انه صار للحبس واحدا (قوله) ولا يحسن الدعوى بان علم القاضى انه عاجز عن بيان الخصوصية بثبوتها (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز للمرافعة ان تقول وهى التى لم تخط الرجل بكرا كانت أو ثيبا كذا ذكر أبو بكر الرازى وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضى ان الموكل عاجز عن البيان فى الخصوصية بنفسه يقبل منه التوكيل \* (نقطة) \* يلزم التوكيل اذا كان الموكل حاضرا مع الوكيل فى المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصة ان يشهد له وادبائه على غير الموكل سواء كان منكر الوكالة أو مقرها باليمين على غيره كفى الخرافة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفى القضية لا تقبل من الوكيل بالخصوصة بيمينه على وكالته من غيره خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء فى الخلف اهـ قال قاضيان وكالته يقبض فاقرا المديون بوكالته وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل اذا البينة لا تقبل الاعلى خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما لا ترى انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انى ابرهن على وكالتي بخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة تقبل بيمينته ولو قامت على المقر وكذا وصى اقر المديون بوصايته وانكر الدين فثبت الوصى وصايته بيمينته تقبل وكذا من ادعى دينه على الميت واحضر وادنا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا أثبت ببينة فبرهن يقبل بل نور العين وفى التفتيح فى صك كذب فيه - اقر زيد وجماعة من أهالى قرية كذا فز يدبالا صلته من نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرتين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين ان يقرروا بما اقره من الدراهم كذا وما جلا الى كذا وما صدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المزبور لديه فى وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطاب عمر والمبلغ من الاصل والموكلين وهم يجحدون التوكيل فى ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث انكر والتوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم فى ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعى والخالفه هذه والله تعالى اعلم ثم قال بعد كلام ولا عبرة بشهادة وشهود الوكالة لكونهم فى غير وجه خصم قال فى الكافى فى كتاب الشهادات

اذ المريض الطالب بالتأخير  
يجوز (أو محبوسا من غيره)  
حاكم هذه (الخصوصية)  
فلو منه فليس بعذر بزيادة  
بمحض (أو لا يحسن الدعوى)  
خاتمة (لا) يكون من  
الاعذار (ان كان) الموكل  
(شره بالخاصة من دونه)

السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما نصه سبق الخصم بها أو الترسية الظاهرة ولا يقبل  
 قوله أنى أريد السفر لكن القاضى ينظر في حاله وفي عدته فانما لا تختفى هيئته من يسافر كذا ذكره  
 الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سألهم عنه كفى فسخ الاجارة اه  
 وفي خزانة المفتين وان كذبه الخصم في ارادته السفر بحلقه القاضى بالله انك تريد السفر اه  
 والمتأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى ان القاضى ان علم التعنت من ابائه من قبول  
 التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل  
 الا برضاء فتقول الشارح بعد ويكنى قوله اذا أريد السفر محمول على ما اذا صدق الخصم (قوله  
 أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن علي الرازى  
 لانهم لو حضرت لم تستطع ان تنطق بحجة الحياثم اذ يلزم توكيلها أو بضيع حجة اقال المصنف  
 وهذا شئ استحسنه المتأخرون يعنى أفعال ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابى حنيفة  
 لا فرق بين البكر والشيب المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه مذقخص مص  
 الامام الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس الا فائدة انه المبتدئ بتقريب ذلك وتبعوه كذا فى الفتح  
 والمخدرة لغة من الخدر كالخدار والتخدير بفتح الخاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهو سريع  
 للبارية فى ناحية البيت وهي مخدورة ومخدرة وفي الشرع هي التي لم تجر عادتهم بالبروز ومخالطة  
 الرجال قال الحلواني والتي تخرج فى حوائجها برزة وكفى النهاية فى نفسه يرها عن البرزوى  
 انها التي لا يراها غير الهازم من الرجال أما التي جليت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة  
 قال فى الفتح وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تجر عادتهم بالبروز فاما  
 حديث المنصة فقد يكون عادة لقوام في فعله بها والداها لم يبروز ومخالطة فى قضاء  
 حوائجها بل بفعله اها غير الزم توكيلها الان فى الزامها بالجواب تضييع حجةها وهذا شئ  
 استحسنه المتأخرون وعلمه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول  
 يستعملونها أحدهم ويشهد الآخران على عينها أو نكرواها اه (قوله لم تخاط الرجال) أى لغير  
 حاجة لان الخروج للحاجة التي لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج  
 للحاجة لا يقدح فى تخديرها ما لم يكتر بان تخرج لغير حاجة برزاية وفيها والتي تخرج الى  
 حوائجها والحام مخدرة اذا لم تخاط الرجال على ما ذكره فى الفتوى وكلام الحلواني هذا  
 محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجها ولكن لا يمنع الزوج من  
 الخصومة مع وكيل امرائه أو معها كذا فى خزانة المفتين ولو اختلفا فى كونهم مخدرة فان كانت  
 من بنات الاشراف فالقول اها بكرة أو شيئا لانه الظاهر من حالها وفى الاوساط قولها بكرة  
 وفى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين كذا فى البحر ومثله فى البرازية وسما فى كلام المصنف  
 قريبا (قوله كاهن) أى فى باب الشهادة على الشهادة من انما التي لا تخاط الرجال وان خرجت  
 لحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفسا الخ) قال فى خزانة المفتين ومن الاعذار الحائض  
 أو النفاس اذا كان القاضى يقضى فى المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة  
 أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى  
 يخرج القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخاط الرجال  
 كاهن (أو حائضا) أو نفسا  
 (والحاكم بالمسجد)

قوله لم كذا بالاصل والمعه  
 ثم ان لم يامل اه مصنف



التعنت في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لنفسه  
بالحيل كما هو مضيح وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اخفى من انفس الاعنة  
المرحسى كذا في السكا في ونحوه في الزاوي وزاد في معراج الدراية وبه أخذ الصغار وقال  
الامام السرخسي اذا علم القاضي التعنت من المدعي في اداء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه  
وهو الصحيح وفي الخلاصة قال نعم الاعنة الملوأني في أدب القاضي المقتضي مخبري هذه المسئلة  
ان شاء الله تعالى يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء الله تعالى بقوله ما ونحن نفق ان الرأي الى  
القاضي اهـ هـ ذاق قضائهم لما علم من أحوالهم من من الصلاح والدين اما قضاء زماتة افلا  
بالاظنون ما قالوه يتبين بل قصدهم حصول المحصول ولو علموا من التوكيل التزوير والاضرار  
في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة  
وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من  
علامات المناققين والجواب الردم المناققين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اهـ وفي خزانة  
المقنين واذا واكله بالخصومة عند القاضي فلان كان للتوكيل ان يخصمه الى قاض آخر ولو  
وكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخصمه الى فقيه آخر اهـ (اقول) وكان وجهه  
انه جعل هذا الفقيه مكانا فلا يكون الاخر كجلبون أمره بخلاف القاضي الآخر فان  
ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله) الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من غير  
رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بلا توقف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض  
ونحوه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه أبو السعود (قوله) لا يمكنه حضور مجلس  
الحكم (بقدميه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهور دابة أو انسان  
فان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المريض  
الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالله هو فيه تفصيل ط يمكن في الشئ  
ومن لا يمكنه بلزم منه بالارضاء وان كان لا يزيد الر كواب مرضا في الاصح وظاهره المخالفة  
لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه  
بل ركب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يتحقق لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يتعين  
ان يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا اختلاف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث  
الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهم لا يباحثان في الوجوه  
كأى فيما اذا شهد مهر المثل له أو لها أو لم يشهدوا احد منهما واختلف شراح الهداية  
في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي  
هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقوله هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام  
وان أرادوا ان غيره فاسد فالخ قول في النهاية الخ (قوله) أو غابا بمدقة (قوله) قبيدة السفر  
لان ما دونها كالحاضر كذا في الجوهره وفي المحبط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فالتوكيل  
منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال له مدعى ان ثبت جواب خصم فاصح به حتى يرتفع  
العذر وان لم يصح به فذلك الرضا بالتوكيل فاذا برضى لزمه التوكيل برضاه في ظاهر الرواية  
اهـ وهو خاص بتوكيل المدعي كما لا يخفى به (قوله) أو مریدا الخ (قوله) قال في الجوهره واردة

(الا ان يكون) الموكل  
(مريضا) لا يمكنه  
حضور مجلس الحكم  
بقدميه ابن كمال (أو غابا)  
مدقة أو مریدا (ويكنى  
قوله) أنا ريد السفر ابن كمال

١٥ وتمامه فيه (قوله برضا الخصم) أطلق فيه فعمل الطالب والمطلوب كما فعلهما الموكل  
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء  
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب ١٥ قال في البرزبية وأصله ان التوكيل  
 بالارضا الخصم من الصحيح المقيم طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شربقا اذ لم يكن الموكل  
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام أي لا يجزى برخصه على قبول الوكالة وعندهما  
 والشافعي يصح أي يجزى على قبوله وبه أفق الفقيه وقال العتابي وهذا هو المختار وبه أخذ  
 الصغار انتهى وباقى تمامه (أقول) وبقول أبي حنيفة أفق الرمي قائلا وعليه المتون واختاره  
 غير واحد المحبوب والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل المعلى ورجح دليله في كل مصنف فلو لم  
 العمل به ولا سيما في هذا الزمان القاسد كافي الخيرية (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل  
 وان لم يرض به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن كما في ١٥١٦ من المجلة (قوله  
 وجوزاه بالارضاء) قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في اللزوم ومعناه انه اذا  
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده أولا فعند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجزى فعلى هذا يكون قوله  
 لا يجوز التوكيل بالخصومة البرضا الخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان  
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللزوم وأراد اللزوم وفيه نظر لاننا سلم ان الجواز لازم للزوم  
 عرف ذلك في أصول الفقه سلمنا لم يكن ذلك ليس بمجاز والحق ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة  
 البرضا الخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رضى به الخصم صح والا فلا  
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه يجعله مجازا اهم ان التوكيل نصرف في  
 خاص حقه أي في حق الموكل وهذا لانه وكاهما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل  
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون أي بقبض الديون لانه وكاهما  
 بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خاص حقه  
 لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضى أي بقبض الديون وإيقائهم والابى حنيفة رحمه الله  
 تعالى اننا لا نسلم انه تصرف في خاص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره في  
 مجلس القاضى والناس يتقانون في الخصومة وفي جوابها فرب انسان يصور الباطل بصورة  
 الحق ورب انسان لا يمكنه تمسكه الحق على وجهه فيحتمل ان التوكيل عن له حذق في الخصومات  
 فيمتضرر بذلك الخصم فيمتضرر طرأ ضار والمحقق لاغير لا يكون خالصا سلمنا خلوصه له لكن تصرف  
 الانسان في خاص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وهما ليس كذلك لان الناس متقانون  
 في الخصومة فلو قلنا يلزمه أي التوكيل بالخصومة لمتضرر به الخصم فيمتوقف على رضاه  
 كالعبد المشتق اذا كاتبه أحد الشريكين فأنتم اتفق على رضا الآخر وان كان تصرفا في  
 خاص حقه لم يكن ضررا الشريكين الآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعه للضرر عنده  
 فيمتضرر بين القضاء والفسخ وعلى هذا فاذا كانت الوكالة برضا الخصم كانت لازمة بالاتفاق  
 فلا ترتد برضا الخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل واذا كانت بالارضاء صححت  
 وان كان يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل كما  
 في الشروح (قوله والمختار للفتوى تفويضه للعالم) أي القاضى بحيث انه اذا علم من الخصم

برضا الخصم وجوزاه  
 بالارضاء وبه قالت الثلاثة  
 وعليه فتوى أبي الليث وغيره  
 واختاره العتابي وصححه  
 في النهاية والمختار للفتوى  
 تفويضه للعالم كما درر

الرسالة يقع القرض للاداء ولو خرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع لا وكيل وله منعه من امره  
 (قوله الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستقراض ظنا انه لا محل فيه لعقد الوكالة وقد اطال  
 شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندرسي كنت كتبت في هذا المجت رسالة  
 طويلة الذبول اطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة  
 الموكل كما في التوكيل بالاستقراض ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيرا محضا فلا بأس أصلا  
 بان تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالاستقراض ونحوه وكالة ويؤيد  
 ما ذكرناه ما قال الامام الكاشاني في البدائع ويجوز التوكيل في الاستقراض والقرض  
 وما قال الامام الزيلعي أيضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض  
 جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لاننا نقول حال الوكالة باشرائه  
 أيضا كذلك لان التوكيل بشرائنا لا يعني لابعينه اذ انشأه يكون هو له الا ان ينوي الشراء او كاله  
 اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيره والله تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)  
 متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء مباشره الموكل ولما  
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع انه يباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه  
 (قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع انه لا يملك التوكيل  
 الا بقوله يرض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف في غيره لان نفسه ح فان قلت  
 انه يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه التعريف يجب بان ياذن صار التوكيل الثاني  
 وكذا عن الموكل الاول والموكل الاول يباشر لنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا  
 وكلا في مال الصبي فانه يصح مع انه ما يتصرفان فيه لغيرهما افرجع ويرد عليه الاستقراض  
 فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا غيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب  
 ان عقد القرض لا يقيد الملك بمجرد بل لا بد من القبض أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا  
 بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز وفي معنى المفتي بشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز  
 توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كما في القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكله  
 بان يزوجه باقل من مهر مثله او انما وكاله بتزويجه افرز وجهه باقل من مهر مثله كما هو صريح  
 عبارة القنية فتأمل وأورد أيضا ان المأذون بالاستقراض يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل  
 غيره وأجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فشمع الخصومة) فترجع على قوله بكل  
 ما يباشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يده قد اشعوله العقد وغيره كالخصومة والقبض كما  
 في البحر (قوله فصيح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخصم الخصام والجمع خصوم وقد يكون  
 للجمع والالتين والمؤنث وفي الشرع الجواب نعم أولا وفسره في الجوهرية بالدعوى الصحيحة  
 أو الجواب الصحيح (قوله في حقوق العباد) نعم بعضهم ما يوجبها كما في البحر وفيه عن  
 منية المفتي ولو وكاله في الخصومة له لا عليه فله اثبات مال له وكل ما لو اراد المدعي عليه الدفع لم  
 يسعح واذا أثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلا عاملا لم تنظم الامر  
 بالاداء ولا الضمان فالجواب انها تخلص بخصيص الموكل وتعمم بتعميمه ولا يقبل من  
 التوكيل بيئته على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عن  
 البرازية ولو وكاله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل  
 (بنفسه) لنفسه فشمع  
 الخصومة فلا يقال  
 (فصيح بخصومة في حقوق  
 العباد)

و يقصده (أي البيوع) احتراماً عن بيع الهازل والمكره كما ذكره صاحب الهداية قال يدقوب  
 بأشياء كلامه والاولى ان قوله ويقصده تاكيداً لقوله يقد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم  
 كمال الاستعداد لا يخفى فليتأمل (قوله تبعه الاكثر) مشعول لاجله عال لم يقل أو حال من غاعله أى  
 حال كونه تابعاً لالاكثر في عدم القول أشار به هذا الى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو  
 للاحتراز عن بيع المكره والهازل فانه لا يقع عن الاكثر قال في البصر هذا خارج عن المقصود  
 لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع التوكيل فلذا ترك المصنف اه وهذا معنى  
 قول الشارح هنا تبعه الاكثر أى تابعه لالاكثر في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)  
 أى ما ذكره المصنف ضابطاً لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع النحر ويملك تعليق الذي به  
 لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي من باب بيع  
 غيره وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه  
 يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل التوكيل بلاذن ونعميم  
 فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد لنفسه لانه يرد عليه الاب  
 والجدي لكان شراً مال ولده المغير ولا يملك التوكيل به كما في السراج وفي التبيين قبيل  
 الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورود وانه لا يخالفه بين ما في السراج  
 والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أى قصد ما في  
 التبيين انما يملك تلك لانه في ضمن التوكيل يبيعه تلك الشراء من وكاهه بالبيع اه بان  
 قال الاب لشخص وكاتك ببيع عبد ابني منى ويرد عليه الاستقراض بأضافانه يباشره بنفسه  
 لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع التوكيل والجواب منع عدم صحته به ما في الحاشية ان وكل  
 بالاستقراض فان أضاف التوكيل بالاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للتوكيل اه  
 وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره ان يعطيه رسولاً فلانا وزعم المقرض الاعطاء وأقر  
 الرسول أى بالقبض وانكر المقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه وهل يلزم  
 الرسول الجواب لا لانه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض  
 كرسول المدين الى الدين اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في  
 حق برائة نفسه لا في حق الدين تأمل ثم قال بعد ذلك التوكيل بالاقرض بالاستقراض وفي  
 القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل  
 أقرضني ثم يوكلك رجلاً بقبضه يصح اه قال في الحواشي الية وية ولا يرد بالاستقراض لان  
 محل العقد من شرطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها  
 التوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلف لما منع وقيد  
 عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى  
 هذا لا نقضى به على مذهبه فليتأمل اه قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور  
 العين برمن جف بعث رجلاً يستقرضه فاقرضه فضاغ في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن  
 مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسول له والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز لا  
 بالاستقراض والى الله بالاستقراض تجوز ولو أخرج وتوكيل الاستقراض كلامه مخرج

ويقصده تبعه الاكثر  
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه  
 فقال

حال أو مؤجل فبإيجابه ولزمته العهدة وإن كان وكيلًا بالشراء فإن كان يضمن مؤجل  
 لا تلزمه العهدة قياسًا واستحسانًا وإن لم يكن العهدة على الآخر حتى أن البائع بطالب الآخر  
 بالثمن دون الصبي وإن وكله بالشراء يضمن حال فالتقاضي من أن لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان  
 تلزمه انتهى قال في الجرد قوله أي صاحب المكتزان لم يكن محجورًا شاملاً للعزل الذي لم يحجر  
 عليه أسبقه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شارحو الهداية المحجور وعليه بالسفهاء هنا  
 وانما زدت هنا دخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم وبقول قاضيان في الحجران المحجور وعليه  
 بالسفهاء بمنزلة الصبي إلا في أربعة فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف أن العهدة على  
 المأذون مطلقًا وفصل في الذخيرة بين أن يكون وكيلًا بالمبيع فالعهدة عليه سواء باع يضمن  
 حال أو مؤجل وبين أن يكون وكيلًا بالشراء فإن كان يضمن مؤجل فهي على الموكل لأنه في معنى  
 الكفالة وإن كان يضمن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانًا يضمن اه وخالف في الإيضاح فيها  
 إذا اشترى يضمن مؤجل فجعل الشراء له لا للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما  
 في الذخيرة وإيضاحه في الشرح أي الزايحي وقيد بقوله أن لم يكن محجورًا لأن المحجور يتعلق  
 الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لأنه هو العاقد فكان  
 أصلا فيه وانتفاء اللزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد إذا أعتق تلزمه تلك العهدة والصبي  
 إذا بلغ لا تلزمه لأن المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ  
 ولو وقع التنازع في كونه محجورًا أو مأذونًا حال كونه وكيلًا لم أره في الثانية من الحجر عبد  
 اشترى من رجل شيئا فقال البائع لأسلم اليك المبيع لأنك محجور وقال العبد أنا مأذون كان  
 القول قول العبد فإن أقام البائع بينة على أن العبد أقراه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء  
 بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئا قال هذا الذي بعته لك مولاي وأنا  
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه  
 وحاصلهما أن القول لمن يدعى الأذن لأن الأصل النفاذ وأقدامه ما يدل عليه ومن هنا يقع  
 الفرق بينهما أو بين ما إذا كان وكيلًا فإن النفاذ حاصل بدون الأذن ولزوم العهدة بشئ آخر  
 فينبغي أن يقبل قول العبد أنه محجور وعليه امتتنى العهدة عنه اه (قوله محجورًا) صفة لهما  
 وهو من باب التنازع يعني بأن يكون كل واحد منهما محجورًا أو ذرده بالعطف باو والاولى بالواو  
 قال في الإصلاح وصدياوعبد المحجورين وقد منعا عن ابن السكال أنه قال وأما على قول الامام  
 فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل والعبد المحجور والصبي لا يملك  
 التصرف فكيف يصح توكيله ما ويجاب بأن العبد يملك التصرف السكال أهليته وانما يمنع  
 لأنه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فتوقف على إذن المولى لأنه لا يتصرف في ماله بدون  
 إذنه فإذا كان من أهل التصرف جاز توكيله ولا ترجع الحقوق اليه لئلا يضر به مولاه  
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته وجود عقله لأنه يمنع ذلك لقصور في رأيه خشية  
 أن يضر بنفسه فجاء أن يباشر العقد بنفسه برأى ذلك الموكل ولا ترجع الحقوق اليه كذلك وفي  
 الشتمى وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي محجور أو عبد محجور رله  
 خيار الفسخ وإن كان مأذونًا يضمن الثمن ورجع عليه على الآخر استحسانًا (قوله فإذا لم يقبل

ولو صدياوعبد المحجور  
 لا ينبغي أن السكال الآن  
 في صحة الوكالة لا في صحة  
 بيع الوكيل فإذا لم يقبل

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في البحر بأنه لا حاجة الى اشتراط عقليته الغيب الفاحش من  
 اليسير بل هو يبيع الوكيل عند الامام بما قل وكثر ثم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغيب فاحش اشترط  
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر وانما موقعه لان التعريف انما هو للصبي  
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكيل كانه حتى  
 يحتاج الى ذكره هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في البغوية حيث قال قوله  
 ويعرف الغيب اليسير من الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان  
 توكيل الصبي العاقل صحيح وقرئ الغيب اليسير من الفاحش مما لا يطالع عليه أحد الابعاد  
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لهصة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك  
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل ما خوذ فيه معرفة الغيب الفاحش من اليسير كان شرطاً  
 في الوكالة ايضاً ثم كان الظاهر أن يقول الابعاد الاشتغال بالبيع والشراء ومعرفة الثمن  
 المبهمات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء ل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وانه  
 لو اشتترطه أو باعه به كذا يكون مغبوناً أمل وعلى كل فاشترط معرفة الغيب مشكل فقد  
 يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويغيب في بعض الاشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة  
 مثله او امل مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عن قوله  
 وتقدم شرأوه بمثل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال مانصه قوله مما لا يطالع عليه أحد الخ  
 ممنوع فان تأثر كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماح من الثقات  
 وكثرة المباشرة بالعام لا تسمى قديمة مقام التمكن من الشيء مقام ذلك الذي كما سبق في مباحث  
 عدم قبول شهادة الاعمى في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك  
 موجود في الصبي الذي كلاً منافيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان  
 الخصة فيه قيمته عشرة مثلاً غيب فاحش وان الواحد قيمه ايسر فان من لم يدرك الفرق بينهما غير  
 عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ من قومه فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح  
 نصره أم لا وقد صدقنا عن البصران ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل المجنون وصبي  
 لا يعقل الخ وصرح بعبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المتقدم  
 ولو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبول الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقه  
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون لغو فلم يثبت  
 اه قلت بؤيده هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للمعتون التي هي معقود المذهب وان  
 أريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بجنون بل كصبي محجور وفي الواقعات  
 الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف اشراء والقبض جاز على الموكل  
 شرأوه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي يشكل نفاذ  
 نصره على الموكل لاننا علمنا معاملة الصحيح زجره ولا نذهب للموكل حتى يصرف الزجر له  
 ويعامل عليه فيفاد فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولاً قال قاضيها ان  
 أبي سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعلى ما ذكرته فليراجع  
 اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما ذونا في التجارة فصار وكيله بالبيع بمن

وارد أيضا على ما قدمه ابن كمال من ان الشرط ان يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل فان  
 الوكيل يملك الصدقة ونحوها اذا كان باعًا عامًا فلا يصح توكيل الصبي في ذلك والجواب عن  
 الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره الا باذنه ولا يصح اذن  
 الصبي في ذلك لقصور عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بماله نفسه وبمال  
 غيره باذنه والعاقل البالغ يصح اذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير لا يرى ان له اوراق  
 الخمر ويسبب الخنزير فكذلك ان يسقط حقه للذي يبيع تصرف الذي يولايه نفسه لان الحقوقي  
 ترجع اليه وهو العاقد حقيقة فحينئذ ينبغي ان يقال بما يملكه الوكيل مع صحة التقويض من  
 الاصيل تامل رضى (قوله بنحو طلاق) لان فيه الزام المهر أو بعضه والزامه النفقة في العدة  
 وغير ذلك (قوله وعتاق وهدية وصدقة) تقدم اتفاقان هذا ضار بالانظر الى وجه اكتساب المال  
 ظاهر وان كان نافعا في نفس الامر الخ (قوله بلاذن وليه) متعلق بصح (قوله ان ما دوننا) أى  
 ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لفاعله (قوله وتوقف توكيل  
 مرتد) أى اذا وُكِّل المرتد لم يتوقف واماجله وكيلا فلا توقف فيه وهذا اذا كان بمبادلة  
 مال بمال أو عتق تبرع بناء على توقف تصرفه فيه عند الامام وينفذ منه ما فيه ان يصح توكيله  
 وامافى المنكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح توكيله فيه وامامه يعمد المسألة  
 وهو المفوضة وولاية متعبدية وهى التصرف على ولده الصغير فتوقف اتفاقا فان توقف توكيله  
 فيه اتفاقا قال فى الجرم ما يرجع الى الوكيل أى من الشرائط فالحقل فلا يصح توكيل مجنون  
 وصبي لا يعقل لا بالبلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف  
 عليه العلم لا وكيلا بالتوكيل فلو كان يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد  
 علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين أو واحد  
 عدل أو غير عدل وصدقة الوكيل اه كما قدمناه أول الوكالة (قوله خلافا لها) فقالوا وانفذ مخ  
 (قوله وضع توكيل مسلم ذميا الخ) قال فى النهر من باب البيع الفاسد صورته بان أسلم عليه ما  
 ومات قبل ان يزيله ما وله وارث مسلم فغيرهما فبطل كل كفا ربيعهما غير ان عليه ان يصدق  
 بينهما وهذا عند الامام خلافا لها اه وتقدم فى بابها بتمامها فان ارجعه ان شئت (قوله  
 وشترهما) أى يصح عند الامام مع أشد كراهة وهى كراهة التحريم كما مر فى البيع الفاسد  
 قال فى النهر غرة فيجب عليه ان يخال الخمر أو يبيعها ويسبب الخنزير اه قال سبدي الوالد  
 رحمه الله تعالى وانظر لم يبقوا ولو يقتل الخنزير مع ان تسبب السوايب لا يحل اه أقول  
 ولعل ذلك لعدم قولها (قوله اراض النهرى) فى بعض النسخ بالنسبة الى الام وهو من اضافة  
 الموصوف الى صفته (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشترى عبدا ثم افلسا أو أعتقه قبل قبضه  
 لا يصح ولو أمر البائع بما فاقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه فى البيع الفاسد (قوله  
 فتنبيه) اشار به الى انه لا تافى بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أى ذكر شرط  
 الموكل ثم ذكر الخ تأمل واضافة الشرط للوكيل بمعنى فى أى ثم ذكر الشرط فى الوكيل فله بعض  
 الافاضل (قوله اذا كان يعقل العتق) أى يعقل ان الشراء جالب للمبيع سائب للثمن والبيع  
 على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من البس يروى قصد بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) تصرف ضار (نحو  
 طلاق وعتاق وهدية  
 وصدقة رضى بما ينفعه)  
 بلاذن وليه (كقبول هبة  
 و) صح بما تردد بين ضرر  
 ونفع كبيع واجارة  
 ان ما دوننا والا توقف على  
 اجازة وليه) كالمباشر  
 بنفسه (ولا يصح توكيل  
 عبد مجبور وصح لو ما دوننا  
 أو مكانا أو توقف توكيل  
 مرتد فان أسلم نفذ وان  
 مات أو طلق أو قتل لا  
 تنسلا قالهما (و) صح  
 (توكيل مسلم ذميا ببيع  
 خمر أو خنزير) وشترهما  
 كما مر فى البيع الفاسد  
 (ومحرم حلالا ببيع صيد)  
 (وان امتنع عنه الموكل)  
 اراض النهرى كما قدمنا  
 فتنبيه ثم ذكر شرط  
 الوكيل فقال (اذا كان  
 الوكيل يعقل العتق

لودفع المديون لرجل وقال اقض فلانا أو لانا (قوله عن يملكه) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو  
 اقامة الغير الخ معترض بينهما ويجوز أن يكون متعلقا باقامة وحيدته فلا اعتراض قال في المنح  
 بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكه الاب والوصى في ملك الصبي فلهما ان  
 يوكل بكل ما يفعله لانه قال الساجي في قوله عن يملكه يصح ان يكون حالامن الغير فلا يصح توكل  
 الذي مالا يبيع الخ لانه لا يبيعه ويؤيد هذا اقوالهم حكم الوكالة جوازها بشرط الوكيل بما  
 وكل فيه ويصح ان يكون حالامن نفسه أي من يملك تصرفا يملك التوكيل به والذي يملك  
 التصرف الاب والوصى اه (قوله نظرا الى أصل التصرف) أي من حيث انه لا يعارضه غيره  
 فيه من غير نظر الى حكم شرعي فدخل فيه توكل المسلم ذميا يبيع خرا أو خنزيرا ومحرم حلالا  
 يبيع الصبي لانه صحيح عنه ولا يملكه الموكل وهو جواب عما يرد على هذا الشرط لكن هذا  
 النظر يكرر على التقيد بقوله جائز وهذا انما يتأق على أن الأصل في الاشياء الاباحة ويرد على  
 هذا الشرط أيضا العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع انه يملك ان  
 يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل  
 الاباذن أو تميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الاشياء بعراض النهي) هذا جواب عما  
 يرد على قولهم يوكل بكل ما يباشره بنفسه عن يملكه انه غير مطرد ولا منعكس مع ان الذي يملك  
 يبيع الخ ولا يملك توكل المسلم فيه والمسلم لا يملك يبيع الخ ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب  
 ان الذي وان ملك التصرف لا يملك توكل المسلم لانه منهي عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخمر  
 لعراض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع مثلا فيخاف ذلك صح توكل الذي يبيعه  
 لكن هذا انما يتأق على ان الأصل في الاشياء الاباحة (قوله ابن كمال) عبارة علم ان من شرط  
 الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر  
 عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما وأما على  
 قوله فالشرط أن يكون التوكيل خاصا لا عاما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالا كاله فليس  
 بشرط حتى يجوز عنده توكل المسلم الذي بشره الخمر وقيل المراد به أن يكون مالا كالتصرف  
 نظرا الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعراض النهي ومثله في التبييض  
 وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن تلمذه الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها  
 فلا يصح توكل الصبي والعبد المحجور عليهم انتهى (قوله فلا يصح توكل مجنون وصبي)  
 مصدر مضاف للقاعل (قوله لا يعقل مطلقا) سواء كان ضارا أو نافعا أو مترددا بينهما (قوله  
 وصبي يعقل) أي بان البيع سالب للبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس (قوله بتصرف)  
 متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرب بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعا  
 في نفس الامر فانه سبب الخلف في الدنيا والثواب في العقب ونفع عباد الله الذي هو غاية  
 الكمال في العبد والتصرف من سمية الخجل لانه ليس طريقا لا اكتساب بل تنقيص المال  
 ظاهر فلا يملكه الصبي وان كان عاقلا لان تمام نفعها بحسن النية وهي لا تكون الا تمام  
 العقل فلا يصح توكله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل  
 التصرف اصح توكل الصبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعراض وهو

(عن يملكه) أي التصرف  
 نظرا الى أصل التصرف  
 وان امتنع في بعض  
 الاشياء بعراض النهي  
 ابن كمال (فلا يصح توكل  
 مجنون وصبي لا يعقل  
 مطلقا وصبي يعقل)



لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى وفي الخلاصة كفى البزازية والحاصل ان التوكيل وكالة  
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به وبني على ان  
 لا يملك الابراه والخط عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فمدخل تحت قول البزازية انه لا يملك  
 التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض  
 فانهم ما بالنظر الى الابتداء تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والهبة بشرط العوض  
 هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغى أن لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الامن  
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصى مال المتيقن ولا هبة به بشرط العوض وان كانت  
 معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاء وايدائهم والدعوى بحق  
 الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقارب على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس  
 القاضي لان ذلك الى الوكيل بالخصوص لافى العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطابقة  
 عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أر صريحاً وظاهره انه لا يملكها على المفتى  
 به لان من الالفاظ ما صرح قاضيان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالواجب ان يملكه ما ذكره  
 ابن نجيم في رسالته ملخصاً (قوله وسيجى أن به يقتضى) فيه حذف اسم أن (قوله ولولم يكن  
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشرع بلالية تنقل عن الخاتمة وفي فتاوى القسبة  
 أبي جعفر قال غيره وكلتك في جميع أمورى التي يجوز بها التوكيل وإقتك مقام نفسي لا تكون  
 الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمنة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة يتناول كان الرجل  
 يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل بائعاً تجارة معروفة تنصرف  
 اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح ان صورة البطالان ليست في قوله أنت وكيل في كل شئ كما  
 بنى عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرها وهي وكلتك في جميع أمورى الخ الان يقال هما  
 سواء في عدم العموم وليكن معنى كلامه على ان ما ذكره عام وانك قد علمت ما فيه مما نقلناه  
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أى التوكيل اقامة الغير ولا بد أن يكون  
 معلوماً فلا يصح توكيل المجتهول فقول الدائن لديونه من جائك بعلامة كذا أو من أخذ ما صعدك  
 أو قال لك كذا فادفع اليه ما لي عليه لم يصح لانه توكيل مجتهول فلا يبرأ بالدفع اليه كفى القسبة  
 (قوله مقام نفسه ترهها) أى تنعم بنفسه وإراحة لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله أو  
 يحجزا) بان كان لا يحسن الخصومة فرب مبطل يحسن التعبير وبصور الباطل حجة أو رب يحق  
 لا يحسن التعبير لمصلحة فقه فتوجه الخصومة عليه (قوله في تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو  
 وكل الصبي غيره في طلاق زوجته أو عتق عبداً أو هبة ماله (قوله معلوم) أو رد عليه التوكيل  
 العام وأجيب بأنه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً كن كثر معاملاته بطل التوكيل  
 (قوله فلو جهل) كالموكل وكانك بمالى منخ وفتح عن البدسوط أو قال أنت وكيل في كل شئ  
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أى كان وكيلاً بالحفظ كما اذا قال وكانك بمالى كفى المنخ وفي الخاتمة  
 لانك عن طلاق امرأتى لا يكون وكيلاً ولو قال اعبد الله لا أعلمك عن التجارة لا يصير ما ذكرنا  
 عند البعض والصحيح يصير قال غيره اشتري بارية بألف درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال  
 لرجلين وكات أحدك ببيع هذا صاع وأبى ما باع جائز وكذا لو قال لرجل ببيع هذا أو هذا وكذا

وسيجى أن به يقتضى  
 واعلمه في الملتقط فقال  
 وأما الهبات والعتاق فلا  
 يكون وكيلاً عند أبي  
 حنيفة خلافاً لحمد وفي  
 الشرع بلالية ولولم يكن  
 للموكل صناعة معروفة  
 فالوكالة باطلة (وهو  
 اقامة الغير مقام نفسه)  
 ترهها أو يحجزا (في تصرف  
 جائز معلوم) فلو جهل ثبت  
 الادنى وهو الحفظ

الشهادة قاله لقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي تقو بضائه صرف الى الغير (قوله بالكتاب  
والسنة قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعدوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة) وكان  
لبعث منهم بطريق الوصاية وشرع من قبلنا نمرع لما اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير  
انكار ولم يظهروا نسخة والوقوف هي الفضة المضروبة (قوله ووركل عليه السلام حكيم بن حزام  
بشراء أضحية) رواه ابو داود وبسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن  
حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل  
في الارسال عندنا فيمدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح اذا كان حبيب اماما ثقة فتح  
(قوله وعليه الاجماع) أي انفق الاجماع عليه (قوله وهو خاص) كانت وكيلي في شراء هذا  
البيت مثلا (قوله كانت وكيلي في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجائز امرك في  
كل شيء (قوله عم الكل) في الفسخ عن المحبوبي لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون بالخلف فلوزاد  
فقال أنت وكيلي في كل شيء جائز منعك أو امرك فعند محمد يصير وكيلي في البياعات والاجارات  
والهبات والطلاق والعنق والتبرع في السماوى الزينية وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكذلك  
المعاوضات فقطر لا يلى العنق والتبرع وفي السماوى الزينية وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكذلك  
في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي وانما وكل الرجل رجل رجلا بطالب حقوقه وقبضها  
والخصوصية فيها ليس اهذا الوكيل أن يوكل بذلك غيره لان الخصوصية أمر يحتاج فيه الى  
الرأى والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضى برأيه لا برأى غيره فلا يكون له أن يوكل غيره  
قال وان كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء  
فهو جائز فله أن يوكل بذلك لانه فوض الامر اليه فيما يراه عاما والتوكيل من جملة ما رآه  
فيه صح وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره لان الوكيل الثاني ما فوض الامر اليه عاما وانما  
فوض اليه الخصوصية قال وان مات صاحب الحق بطلت كالنكاح ما جبرها لان التركة انتقلت  
الى الورثة قال ولولم يمت صاحب الحق ومات الوكيل الاول فالثاني على مكانته على حاله لانه  
نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل  
نائب عن صاحب الحق (قوله وخصه قاضيان بالمعاوضات) نقل في الشرعية لالاية وغيرها  
عن قاضيان لو قال غيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثير فيكون  
وكيلا يحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمرك يصير وكيلا في جميع  
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل  
يملك ذلك لا طلاق نعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه  
أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا لاحقا فتدبر ولا ينفع  
رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر  
ثم قال وفي البرازيه أنت ووكيلي في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء وملك  
الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل  
وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العنق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت  
امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الذخيرة انه يوكل بالمعاوضات

(التوكيل صحيح)  
بالكتاب والسنة قال تعالى  
فابعدوا أحدكم بورقكم  
ووركل عليه الصلاة  
والسلام حكيم بن حزام  
بشراء أضحية وعليه  
الاجماع وهو خاص وعام  
كانت وكيلي في كل شيء  
عم الكل حتى الطلاق  
قال الشهابية يفتى  
وخصه أبو الليث بغير  
طلاق وعناق ووقف  
واعتمده في الاشياء وخصه  
قاضيان بالمعاوضات فلا  
يلى العنق والتبرعات وهو  
المذهب كافى فتدبر البصائر  
وزواهر الجواهر

الفوائد الزمنية ومنها في البرازية وكاله بقبض ودبعت وجعل له الاجر صح وان وكاله بقبض  
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه  
 وكذا الوكيل بالتصوم كذا في الوالدية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط الفاسدة  
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الثانية \* ومن أحكامها صحة تعليةها واضافتها قبل التقييد  
 بالزمان والمكان فلو قال بعد غد لم يجز بيعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم  
 فباعه غد فيه رواية وانما الصحيح ان لا يتبقي بعد اليوم ولو وكاله بتقاضي دينه بالشام ليس له ان  
 يتقاضاه بالكوفة الكل من الثانية \* قال في نور العين معزيا الى العمود وكاله بقبض الوديعة  
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاله بقبضه غد الا لا قبضه اليوم اذ ذكر اليوم لا تحجب فكاله قال  
 أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبت وكالته به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكاله الغد وكاله  
 اليوم لا صريح ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعد غدهم قال معزيا الى قاضي خان  
 وكاله بنى وقال افعله اليوم فله غد باعدهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنتهي بعد اليوم وقال  
 بعضهم - م تقي وذكروا اليوم لا تحجب لان وقت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي  
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنتهي وكالته في العشرة في  
 الاصح اه السادس في صفتها وهو عدم الزوم فله ان يعزله متى شاء الا فيما نذكره ومنها انه  
 امين فيما في يده كالودع فيمضن بما يضمن به المودع وببرأه والقول قوله في دفع الضمان عن  
 نفسه ومنها انه يتحمل الجهاالة اليه برة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أى شرط كان  
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل الفسخ والوكالة غير لازمة حتى ان من قال  
 انت وكيل في طلاق امرأى على اني بالخيار لثلاثة ايام أو على اني بالخيار لثلاثة ايام فالوكالة جائزة  
 والشرط باطل ومنهم صحة اضافتها قبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بيعه  
 اليوم وكذا العتق والطلاق على الصحيح ولو وكاله بتقاضي دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه  
 بالكوفة ومنها صحة تعليةها فاذا قال اذا حل مالي فاقبض او اذا قدم فلان فتقاضى او اذا ثبت  
 شيا فانت وكيلى في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ديونى صحت الوكالة (قوله مناسبته) أى  
 للشهادة ان الانسان خلق مدينيا بالطبيع يحتاج في معاشه الى تعاوض وتماوض والشهادات من  
 التعاوض والوكالة منه وقد يكون فيها تعاوض أيضا فصارت كالركب من المفرد قافوا ورتاخيرها  
 ولان في كل واحد من الشهادة والوكالة اعانة الغير باحسانه وكل من الشاهد والوكيل ساع  
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعى معه عليه كل منهما ففتح وعناية قيل في بيان قوله وقد يكون  
 فيها تعاوض كما اذا كان وكيلاً يبيع وشرا مثلاً قال بعضهم هذا سحر لان التعاوض فيما ذكر  
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافي الوكالة والكلام فيها لافي الاول والافقد  
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كالوشه مدييع مثلاً والصواب ان مراده انه يكون في  
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يمتنع اذ الوكالة عقد جائز لا يجب على  
 الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيه تعاوض اه  
 فانت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع ونحوه ذكر والله فيه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل  
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذا تقدم من ماله ولا شئ ان هذا مذهبى

مناسبته ان كلام من  
 الشاهد والوكيل ساع  
 في تحصيل مراد غيره

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة لان كل شيء الا الطلاق والعنف  
 والهبة والصدقة على المفتي به وعامة فيها وسما في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك ان شاء  
 الله تعالى ومنه ان لا يוכל الوكيل الا باذن أو تميم أو تفويض الا في مثلتين (الاولى) الوكيل  
 بقبض الدين اذ اوكل من في عمله فلا يصح في غير المدبوع بالدين مع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن  
 (الثانية) الوكيل بدفع الزكاة اذ اوكل غيره ثم وثم دفعه الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضية  
 الخاتمة ومنه انه أمين فيما في يده كما ودع فيضمن بما يضمن به المودع وبرأ بما يبرأ به والقول قوله  
 في دفع الضمان عن نفسه فلودفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب  
 الدين فاقول للوكيل في برأته وللدائن في عدم قبضه فلا يمسقط دينه ويجب اليمين على أحدهما  
 فيحلف من كذبه الموكل دون من صدقه وعلى هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه  
 فلان ولو كان المال مضمونا على رجل كالغصوب في يد الغاصب أو الدين على الطالب فامر  
 الطالب أو الغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان  
 ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح صدق الوكيل على الدفع الا بيمينه أو بتصديق  
 الموكل ولا يصح قان على القابض والقول له مع اليمين ولا وكيل تحليف الموكل أنه ما بعلم انه دفع  
 فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه  
 الطالب والموكل ولا بيمينه فاقول قولها مع اليمين ويحلف الموكل على نفي العدم لم وان صدقه  
 الموكل دون الطالب رجوع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدعيه ذكره القدروري \* وفي  
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه  
 أمر بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر  
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلف في تعيينه فقال الآمر أمرت بدفعه الى زيد فقال المأمور الى  
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهم جاز اتفاقا على أصل الاذن فكان أمينا ولهذا  
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لدفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع  
 اليه ودعيه فاقول للمدفوع اليه لانهم جاز اتفاقا على الاذن انتهى لكن رده المقتضى بما لو قال  
 المضارب شرط البرو وقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وبما لو قال اذنت أن  
 تجبر في البرو وقال المضارب في الطعام به فتصرف المضارب القول لرب المال اه والحق مع  
 المقتضى لان الوكالة بينهما على التقييد خصوصا وقد اتفقا عليه ولكن اختلفا في تعيينه وهو  
 لا يستفاد الا من جهة الآخر أو ما كون الوكيل أمينا فلم ولكن اذا خالف بصبر غاصبا فيضمن  
 وهذا خالف لان الشرع اعتبر في التعمين من يكون مستفادا منه وفي البرازية بقره من عليه انه  
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لادفعه الى فلان فدعت يصح الدفع وفي الانقروى أمر رجلا  
 بنزع منه لوجع وعين سنا والماء ورزعه سنا آخر ثم اختلفا فيه فاقول لا لا أمر فان حلف فالدعية في  
 ماله يعني القانع لانه عدم وسط القصاص للشبهة وفي العناية اختلفا فاقول قول الموكل في  
 الخصم يصح يعني لان الاصل في الوكالة الخصوص بخلاف المضاربة وسما في متنا \* ومن أحكامه  
 انه لا جبر عليه في فعل ما ركل به الا في رد ودعيه بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب  
 الا أمر يجبر المأمور على دفعه فاما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وعامة في

الرؤية أمر تك ببضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى القوائد الظهيرة أنه من التوكيل  
وهو الموافق لما في البدائع اذا فرق بين افعـل كذا وأمر تك كذا في البحر لكن قدم في  
باب اخبار الرؤية نقلا عن القوائد جهل الامر من ألفاظ الرسالة لان ألفاظ التوكيل وسماي  
في باب الوكالة بالخصوصة انه ليس بتوكيل فتدبر\* وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يقيد التوكيل  
فما أمر به ففي الولو الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان  
توكيلا وكذا اشترى هذا الاتجارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى بآية بآية درهم كانت  
مشورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بآية الا اذا زاد على ان  
أعطيك لأجل شرائك درهم ما لان اشتراط الاجر ليدل على الانابة (أقول) وحاصله انه لا بد  
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امر الله بطريق النيابة عنه قال في تهذيب  
القلانسى الوكيل من يباشر العقد والرسول من يباشر المباشرة والساعة أمانة في أيديهم ما  
قال في انهرج قيل الشرف بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل  
والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ  
وقوله وما أنت عليهم بموكيل نفي الوكالة وثبت الرسالة اه قال في الدرر في أوائل البيع  
الرسول معبر وسفـه في كلامه كلام المرسـل فافرق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى  
الموكل بل يضيفه انفسه الا في مواضع كالتكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل  
فيها كالرسول حتى لو اضاف التكاح انفسه كان له والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل  
فاذا لم يضيف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول  
وقال البائع انه وكيل وطالب به بالثمن فاقول للمشتري والبيعة على البائع وجه كون القول  
للمشتري أنه منكر اضافة العقد انفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بينه اليه  
الاشارة في الخاتمة في البيوع وشروطه الاضافة الى مرسـله أي شرط كون القول للمشتري اضافة  
عقد الشراء الى مرسـله فلو اضافه انفسه لزمه الثمن \* الرابع في شرائطها وهي أنواع ما يرجع  
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه من عاقل فاعل  
ما وكل به بنفسه وسنذكر حكم عاقله عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فانه قـل فلا يصح  
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا ابلاغ والحريية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان  
المتوقف ما ملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في التكاح والطلاق والخلع والصلح  
والاستمارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يقدّمه الموكل بنفسه ٢ وما يرجع  
للوكيل ان يعلـم بالتوكيل بلور كاه ولم يعلـم فتصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد  
علمه وحكي في البدائع فيه اختلاف في الزيادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط وثبت  
العلم ما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بأخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير  
عدل وصدقه الوكيل والا فغنده لا وعنده انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات  
عدل أو استيفائه الاحد المرفق والعنف وعم أبو يوسف الحدود والعصا على الاختلاف وأن  
لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما سأتى \* الخامس في حكمه فانه ثبوت ولاية التصرف الذي  
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة سماها المسئلة

مطلب  
بشـترط العلم للوكيل  
بالتوكيل

وعليه الفتوى وكذا اذا قل طاعت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة  
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقيل هذا الاول سواء في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك  
المستغلات فوضت اليك امرئ مستغلا في وكان اجرهما من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها  
وكذا لو قال اليك امرؤ دون ملك انتقاضى ولو قال فوضت اليك امرؤ دواي وأمرع اليك ملك  
الحفظ والرعى والتعليم والنفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امرأتي ملك طلاقها  
واقصر على المجلس بخلاف قوله ملكة حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي  
الحاكم لو ركا به بالقيام على داره واجارته وقبض غنم او البيع لم يكن له ان يبقى ولان يرم منها  
شيئا ويس ويكفي في خصوصتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكفا في الخصومة لانه استهلك شيئا في  
يديه وكذا الواجرها من رجل في فسخ ذلك الرجل الاجارة كان خصما فيها حتى يقيم او كذا اذا  
سكنهم او بعد الاجرة **ا** وقال في باب الوكالة في الدين لو ركا به بتقاضى كل دين له ثم حدث لدين  
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركا به قبض غله أرضه وعمرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة  
**ا** وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركا به قبض عبدا مدة رجل فقتل العبد خطأ كان  
للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالغنم ولو كان  
الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له ان يأخذ القيمة وهو الا ان بمنزلة الاول ولو جنى على العبد  
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضه فلو وكيل ان يقبض العبد دون الارض  
وكذا لو كان المستودع اجرة بادن مولاه لم يأخذ الوكيل اجرة وكذا مهر الامة اذا وطأت  
بشبهة ولو ركا به قبض امة او شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت  
قبل ان يركاه يقبضها لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك ثمرة البستان بمنزلة الولد **ا** قال في  
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فالإيجاب من الموكل ان يقول وكانت بكذا  
أو افعل كذا أو اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه وزاد في الهمدانية لو قال شئت بيع كذا فسكت  
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط المرخصي **ا** \* اذا قال لغيره ان لم تبع عبدي  
هذا فامرأتي كذا بصير ذلك الغير وكيل بالبيع كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره سلطنتك على  
كذا فهو بمنزلة قوله وكانت \* في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره احببت ان تباع عبدي هذا  
أو قال هو يت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقني فهذا كله توكيل وأمر  
بالبيع **ا** ولو قال لغيره أنت وكيل بقبض هذا الدين بصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا  
لو قال أنت وصي في حياي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا \* والقبول من الوكيل ان يقول  
قبول وما يجري مجراهما لم يوجد لم يتم وهذا لو ركل انسانا بقبض دينه فاني ان يقبض ثم ذهب  
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالره \* قال في الهمدانية وقبول الوكيل ليس بشرط احصاء الوكالة  
استصحابا ولو لم يكن اذ ارد الوكيل الوكالة ترتد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ثم  
الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط فنحو ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا العبد  
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركاه في بيع هذا العبد غدا او بصير وكيل في الغد وما بعده لا قبله  
**ا** فان قامت فاما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت  
الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعله من الزباني في باب خيار

على العلة - وهذا بالاتفاق أما لو جمع - فهو الشرط وحدهم ففيه الاختلاف ولذا قال ولو  
 وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو رجع شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لأن  
 الشرط إذا ساء لم عن معارضة العلة صلح علة لأن العال لم يجعل علة لا بدوا تها فاستقام أن يجعلها  
 الشرط والصحيح أن شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات وإلى هذا مال شمس  
 الأئمة السرخسي وإلى الأول نثر الإسلام البردوي شربلاية (قوله قال) أي العقبى وضمن  
 شهود الإيقاع أي لو قامت يئنة أنه فوض اليها الطلاق وأخرى أنها أو قعته ثم رجعنا كان  
 الضمان على يئنة الإيقاع فقط لانه العلة (قوله لا التفو بض) أي تفو بض الطلاق إلى المرأة  
 أو تفو بض العقبى إلى العبد وشهد آخر أن أنها طلقت وأن العبد عتق الخ شئني (قوله لانه) أي  
 الإيقاع علة قال في البحر وأراد من الشرط ما ليس به - له فشمع السبب فلا ضمان على شهود  
 التفو بض والضمان على شهود الإيقاع كما قدمناه واستشهد المسامح على عدم تضمين شهود  
 الشرط بما لو قال العبد أن ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب  
 لانه عتق بين مولاه لا بالضرب فكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\* كتاب الوكالة \*

قال وضمن شاهد الإيقاع  
 لا التفو بض لانه علة  
 والتفويض سبب انتهى  
 \* كتاب الوكالة \*

هي بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع \* الأول في معناها لغة قال في  
 المسباح وكات الأمر اليه وكلام من باب وعد وكونا فوضته اليه واكتفت به والوكيل فعيّل  
 بمعنى مفعول لانه موكول اليه ويكون بمعنى فاعل إذا كان بمعنى الحافظ ومنه حبسنا الله ونعم  
 الوكيل والجمع وكلاء وكاتتو كبلاتو وكل قبل الوكالة وتو كل على الله تعالى اعتمد عليه  
 والحاصل اسم في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الأمر إلى الغير \* الثاني في معناه اصطلاحا  
 فهي إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في العناية حتى أن التصرف أن  
 لم يكن معلوما ثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في المبسوط وقد قال علماءنا  
 فيمن قال لا تخروا كملك بئالي انه يملكهم هذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية \* الثالث في ركنها  
 وهو ما دل عليها من الإيجاب والقبول ولو حكما كالسكوت كما سنبينه قبيل الرابع وستأتي  
 التفارقة في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكنتك في هذا كان وكلا يحفظه  
 لانه الأدنى فيجعل عليه وقد بدوا بقوله في هذا لانه لو قال وكنتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل  
 طاعتك امرأتك ثلاثا أو اعتقت عبدا فلانا أو زوجت بنتك فلانة من فلان أو نصدت من  
 مالك بكذا على النقرة فقال الرجل لا أرضى بذلك فهو هذا الكلام متوجه إلى الذي تخاورا  
 فيه وقيل لا ما يكون هذا الكلام والتفويض الإيجاب على سابقه تجري بينهما فان كان كذا  
 فالامر على ما تعارفوه بما جرت الخنابة فيه فان فعل شيئا خارجا من ذلك النوع لم يقد على  
 الموكل دون انقضاء كذا في خزانة المفتين ولو قال انت وكلي في كل شيء كان تفويضا للحفظ  
 وانقياس أن لا يكون وكلا لاجل الجهالة والاستحسان انصرفا إلى الحفظ ولو قال أخرجت لك  
 بيع عبدي هذا يكون وكلا بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكلي في كل شيء جاز امرتك  
 ملك الحفظ والبيع والنشر أو يملك الهبة والصدقة حتى إذا أنقضى على نفسه من ذلك المال  
 جاز حتى يعلم - لافقه من قصه - الموكل وعن الامام تخصيصه بالعروض ولا يلي العتق والتبرع

الشرط اشتراطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لار اضافة الحكم الى العلة  
حقيقة و اضافته الى الشرط مجاز كما في الشفهي وفي النية شهدا انه امر امراته ان تطلق  
نفسها وآخران انهما طلقا قبل الدخول فرجعوا بعض شهود الطلاق لا يثبت ما السبب  
والتمهيد بعض شرط كونه سببا على هذا اذا شهدا انه جعل عتيق عبده يد فلان وآخران  
انه اعتقه ثم رجعا ولو شهدوا انه بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران اعتقه ثم  
رجعا ولو شهدوا انه بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران عتيق وجرد الشرط ثم  
رجعا فالا لضمان على شهود التعليق (قوله لو قبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعا  
لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بعوض كلا اتلاف كما قدمنا (قوله لا شهد  
الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا بشهاد آخرى على انه محصن ثم رجعا فالا لضمان  
على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص  
عليه بقوله لانه شرط لان كان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق الوجود  
عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعلق وجوب ولا وجود به ونص  
نظر الاسلام وأبو زيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط وأثبتوا مدعاهم بوجهين  
وهذا المتقدم من اصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لا علامة بديل لان وجوب الحد  
يتوقف عليه بلا عاقبة تأثره في الحكم ولا افضاء اليه وهذا ان الشرط واخذارة المحقق ابن  
الهام في تحويره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما  
هو بالنسبة الى التزكية لمقابلاته بها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود  
ومن عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محصناً انه يرجع وانما  
يرجع بفعله الزنا بشرط ان يكون محصناً فكان التسبب في رجعه هم شهود الزنا فليزيمهم الصمان  
برجوعهم وحتى (قوله بخلاف التزكية) أي اذا رجع الشهود عنهم اقامهم يضمنون (قوله  
لانما) أي التزكية علة اد العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكانت تزكيتهم ملتبسة  
للقاضي على الحكم فيضمنون بالرجوع كما تقدم لكن الاولى ان يقول علة العلة لان العلة  
الشهادة عند القاضي والتزكية اعمالها لان القاضي لا يعمل بها اصارت في معنى علة العلة  
الآن يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود  
التزكية مع شهود الزنا ورجعوا جميعاً فالا لضمان على شهود التزكية لان الحكم يضاف اليها  
في كانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فالا لضمان على شهود الزنا  
لا لاحصان لان علة الحكم انما علة الاحصان شرط كما ذكره الاكثر وتوقف وجوب الحد  
عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان  
الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فسر الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً  
للاكثر واخذاراً البزوي ان الشرط ما ليس به لفتش على السبب فلا ضمان على شهود التزكية  
بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد اتفقوا على عدم تضمين شهود الاحصان كان شرط فلو شهد  
شهود الزنا وآخران ان الزاني محصن فرجعوا أو شهد بعتيق عتيق وطلاق وآخران بوقوع الشرط  
ثم رجعوا فاضمان الدية وقبة الفتن ونصف المهر ليس الاعلى شهود الزنا والتعلق ادشهادتهم

لو قبل الدخول (لا شهد  
الاحصان) لانه شرط بخلاف  
التزكية لانما علة (والشرط)  
ولو مدعاهم على الصحيح عتيق

قوله والشرط الخ هذا  
سهو وتزكيتهم انه ما يلزم  
من عدمه عدم ولا  
يلزم من وجوده وجود  
ولا عدم لذاته اه



الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولورجع  
 الكل) أى الأصول والفروع (قوله ضمن الفروع فقط) أى عندهم لان سبب الاتفاق  
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه من غير بين تضمين  
 الفروع وتضمين الأصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم  
 ووقع بشهادة الأصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم - ثم نقولوا شهادتهم - ثم بامرهم - دور  
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي الفريفة بين فيجعل كل منهما كاقربى  
 المتفردين ذلك لم يجمع بينهما في التضمين وأى ضمن لم يرجع على الآخر كافي الشروع واعتصر  
 عليه - بان الفروع مضطرون بالاداء بعد التحمل يأتمون بالامتناع ولا علم لهم - بمحال الأصول  
 يمكن بذنى ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وأيضاً انهم - لم لو انتمروا  
 بعد عدم التعميل ورجعوا بشهادة على ذلك بذنى ان يضمنوا وان قالوا رجعتا لاتباع الأصول لانهم -  
 رجعوا عما حملوا نارحن تبعناهم - ينبغى ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم  
 أضيف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم أنهم محققون فيها فاللزم عليهم ان لا يرجعوا وسواء رجعت  
 أصولهم أو لم يرجعوا فالمرجع هو الوجه الضمان عليهم فلا خفاء فيه وعن الله في بان التعارض  
 وقع بين خبري الأصول وقد قوى خبرهم ادول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على  
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف تدبر  
 (قوله ضمن المزكون) أى للرجوع عن التزكية عنه - مدوقالا يضمنون لانهم - ثم أثنوا على  
 الشهود فصاروا كشهود الاحسان له ان التزكية عمال للشهادة اذا القاضي لا يدهل بها  
 الا بانتر كية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحسان لانهم - ثم شرط محض والخلاف فيما  
 اذا نعتهم أو علموا انهم عبيد وكوهم كآفة المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخذ  
 بحرية الشاهد وعداته أما اذا قال هو عدل فبان عبد الضمان اجماعاً لان العبد قد يكون  
 عدلاً ككافي البحر وغيره (أقول) وعلة العلة كافي الدرك كالمحى فانه سبب ما ضي السهم في الهواء  
 وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم  
 أضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أى الحق لوز كواشهود لزننا  
 فرجهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عقدها في السراجية ان المنهم ودبه لو كان  
 زنا فاد الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزمين لو قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكينا هم  
 بخلاف ما لو زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد نوا  
 حيا وقد مات ولا يوث عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكرنهم عبيدا) اما  
 اذا ثبتوا عليهم او زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام الخطا) بان قال  
 أخطأت في التزكية (قوله ضمن شهود التعلين) يعنى لو شهدا بتعلين العتق أو الطلاق قبل  
 الدخول بشرط وأخران بوجود الشرط أى دخول الدار مثلاً فقصى القاضي ورجع الفريقان  
 بعد الحكم فالضمان على شهود المميزين لا شهود الشرط في ضمان قيمة العبد ونصف المهر لان  
 المميزين هي العلة فاضيف الحكم الى من شهد بهما والشرط وان منع فاذا وقع أضيف التلغ  
 الى العلة لا شهود وجود الشرط لان شهود التعلين اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود وجود

ولورجع الكل ضمن  
 الفروع فقط (ضمن  
 المزكون) ولو الدية  
 (بالرجوع) عن التزكية  
 (مع علمهم بكرنهم عبيدا)  
 خلافاً لها (أمام الخطا  
 فلا) اجماعاً بحر (ضمن  
 شهود التعلين) قيمة الفتن  
 ونصف المهر

مطلب  
 في علة العلة

عليه ما في ثلاث سفير وما بالغ من ارش الجراحة خمسة مائة فصاعدا الى ثلث الدية في سنة  
وما زاد الى الثامن في سنة أخرى وما كان أقل من خمسة مائة ضمة حلاوان كانت الدية  
وجبت حالا ولم يؤخذ منهن شي وشهد شاهدان انه أبرأه من اوقضي بالبرائة ثم رجعا ضمة اذ لك  
حالا كذا في الحامدي (قوله لان الفصا ص ليس بمال) فاذا لم يكن مالا بضمن الشهود عندنا  
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع يرجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم  
في مكان التلف مضافا اليهم وبني الحكم عليهم ان كان التلف مضافا اليهم وفي المحيط شهدا على  
شهادة أربعة ببيعة وآخرا ن على شهادة شاهد دين وقضى ثم رجعا وفعلى شاهد اربعة ببيعة  
ثلاثة الضمان وعلى الآخر من الثلاثة مدأبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد على  
الفرع يقين نصفا وأجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادتين شاهد دين وشهد أربعة ببيعة على  
شهادة شاهد دين فقطضى القاضي به ثم رجعا وان الضمان على الفرع يقين نصفا وكذا في المحيط  
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين على رجل بالف درهم وشهد آخران على شهادة شاهد  
واحد بذلك الا ان ببيعة وقضى القاضي بالا انما شاهد دين ببيعة ثم رجعا واحد من الفرع  
الاول وواحد من الفرع الثاني كان عليهم ما لثلاثة اثمان المال الثمان على أحد الاولين والثمن  
على الآخر ولو لم يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولو رجع الآخران مع  
أحد الاولين ضمة وانف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الآخرين كذا  
في الذخير ولو شهد كل فريق على شهادة شاهد دين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمة  
ثمانين ونصفا وكذا في البسوط النصف وعن الكرخي ربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح  
ان المذكور في البسوط جواب اقياس ولما ذكر في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط  
المرخسي (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب  
وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يمتثل الصدق واليكذب فصار كرجوع الشاهد  
بعد القضاء لا ينقض به الشهادة هذا بخلاف ما اذا كروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى  
بشهادة الفرعين كما اذا رجعا وقبله فتح (قوله أو شهدناهم وغاظنا) أي فلا ضمان عليهم وهذا  
قواهما وقال محمد يضمنون لان الفرع ونقلوا شهادة الاصول فصار كلهم حاضرا وشهدوا ثم  
حضروا ورجعوا واولها ان القضاء يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع لان القاضي يقضى  
بما يعاين من الحجة وهي شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة انابة  
وتوكيل عندهما عندهم تحمیل وأكثرا شروع صوابان الفرع ونقلوا انابة هنا وفي المسئلة  
الآتية ومن ذلك رجوع قواهم ما على قوله لانهم لو كانوا ثابتين عنهم في الشهادة لما كان لهم  
ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم  
لم يرجعوا وانما انكروا التحمیل كافي الشروح (قوله وكذا لو قالوا رجعا) أي فالحكم كذا  
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غاظ يستلزم الرجوع دون العكس كالا يحق  
فقوله غاظنا اتفاقا (قوله لا عدم اتلافهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفرع لان القاضي  
يقضى بما يعاين من الحجة وهي شهادتهم خلافا لمخالفه يقول يضمن الاصول كالأودوها  
بانفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقواهم فلا يجب

لان الفصا ص ليس بمال  
اختيار (ضمن شهود الفرع  
برجوعهم) لا ضافة التالف  
اليهم (لا شهود الاصل  
بقواهم) بعد القضاء لم  
نشهد الفرع على شهادتنا  
أو شهدناهم وغاظنا) وكذا  
لو قالوا رجعا عنهم لعدم  
اتلافهم ولا الفرع لعدم  
رجوعهم (ولا اعتبار  
بقول الفرع) بعد الحكم  
(كذب الاصول أو غاظوا)  
فلا ضمان

لا القصاص لان القتل منه ما ليس مباشرة ولا نسبيا لان السبب ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى  
بالشهادة لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدوا به في القتل أو ما دونه وما  
اذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن ان رجع معهم اخبر الولي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين  
كلو جاء المشهود بقتله حيا أو أم ما ضمن لا يرجع على صاحبه عنده وعنده ما له الرجوع عليه  
لان ما عام لان له واتفقوا على رجوعهم عليه في الخطأ شاربه قد القصاص لانهم لو شهدوا  
بالعفو عن القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا في ظاهر الرواية لان القصاص ليس بمال الا يرى أن ولي  
القصاص لو مر أيضا فحققت من مرضه ذلك لا يعتبر من الثالث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن  
أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم  
العمد على ألف ثم رجعوا لم يضمنوا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا فالصحيح  
انهم ما يضمنان له الا ألف والعصج جواب الكتاب وعلماه في المحيط وفيه شهدا انه صالحه على  
عشرين ألفا والقاتل يجحد فقتل ثم رجعوا ضمنوا الفضل على الدية وقيل الصحيح أن يضمنوا جميع  
المال قال الطالب صالحه على ألف وقال الخصم لا بل على خمسمائة فالقول للمدعي عليه مع  
يمينه لا تنكاه الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعوا ضمنوا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم  
وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان بشهادته على العفو  
عن دم فيه مال أو جرح عمده فيه مال ثم رجعوا ضمنوا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة  
اتمى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعوا ضمنوا الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع  
يد خطافنا نصفها وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعوا اتهمى مع زيادة (قوله في مال  
الشاهدين) أي لا على عاقبتهم ما كما قاله في الفتح لان الشهادة بمنزلة الاقرار والعاقلة لا تعقل  
الاتلاف بالاقرار كما في المنع وذكر في السراجية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في  
مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ما ولا يجوز ما الميراث بان كانوا ولي المشهود عليه قائم ما  
برئانه اه فظهر أن ما في الفتح من أن الدية تكون على عاقبتهم ماضية ببل خلاف الصواب  
كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانا ورثينه  
لمائة دم عن السراجية ولما سمي في الجفائيات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل  
المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منه ما  
لوجود القتل فبما قاسمه المذكور بل أولى لان الولي يعان على الاستيفاء والمكروه يمنع عن القتل  
ولا يعان عليه لان الشاهد بمنزلة المكروه بكسر الراء والولي بمنزلة المكروه بفتح الراء (قوله لعدم  
المباشرة) بل المباشرة اختيارا ولي الدم لأن القتل مباشرة لم يوجد وكذا نسبيا لان السبب  
ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى لان العفو مندوب اليه بخلاف المكروه لانه لا يؤثر حيانته ظاهرا  
ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من السببية وهي دائرة لاغصاص بخلاف  
المال لانه يثبت مع الشهات (قوله ولو شهدا بالعمو) بان قالان ولي المقتول عفا عن القاتل  
فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعوا يضمننا شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في  
المتبرقات اذا شهد شاهدان على رجائه عفا عن دم خطأ أو جرحا خطأ أو عمدا فم الارش  
وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا عن شهادتهم ماضية الدية وارش ثلث الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدين وورثاه  
(ولم يقتصا) لعدم المباشرة  
ولو شهدا بالعمو ولم يضمنوا

لمولاه) لانه لا يمكن ان يمسكها بالضممان اثبوت كتابته (قوله وفي الاستملاذ) أى لو شهد انه أقر  
 ان أمته ولدت منه والمولى يشكر ذلك فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته  
 ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قننة وأم ولد لوجاز بينهما فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت  
 وضمننا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها  
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا أو رجعا على الولد بما قبض  
 الاب منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمننا له نصف البقية من  
 قيمته أو يرجعنا على الولد بما أخذ الاب منهم ما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من  
 الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم ما والا ضمننا للاخ  
 نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لأميرائه ولا يرجعنا على الولد هنا وان كانت الشهادة  
 بعد موت المولى بان تزاد ولدا بعد أو أمة وتركته فقتل هذا ان هذا العبد ولدته هذه الأمة من  
 الميت وصدقهما الولد والأمة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والأمة ونصف الميراث أو  
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهم ما الخ لا عتاف الولد باشتغال التركة بما أخذ  
 والديه منه ما لا نيزع منه أنه أخذ ما أخذ منهم ما ظالمنا فرجعا في التركة فتأمل وقوله وان كانت  
 الشهادة بعد موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف  
 فقضى القاضي به بشهادتهم ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيما يستقبل  
 بشهادتهم ما لانهم ما لم يلقاها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شيء من الغلة موجودا  
 وقت الشهادة وحكم به يضمنان بالرجوع ما أخذ هذه المشهود له أو استهلك المشهود عليهم غلة  
 السنين الماضية وحكم عليهم له بها كذلك يضمنان لانهم ما لقاها على المشهود عليهم بشهادتهم  
 كسئلة الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد سلمت عنه فاستخرجت  
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك الخ (قوله فيضمنان ما بينهما) فيه انه تقدم  
 في باب الاستملاذ وعنى المبعوض أن قننة أم الولد ثلث قيمتها قننة فيضمنان ثلث قيمتها (قوله  
 وتقامه في العيني) عبارته وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد  
 ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث أو ان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه  
 والمولى يشكر فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا  
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان  
 معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد  
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا أو يرجعنا على الولد بما قبضه الاب منهم ما ان كان له تركه والا  
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم ما يضمنان شريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى  
 قيمة الأم ويرجعنا على الولد بما قبضه الاب منهم ما ان ترك ما لا ولا يرجعنا بما أخذ منه ما  
 شريكه ولا يضمنان شريكه ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان شهدا بعد  
 وفاته والمسئلة ثلث بمسألة أو فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان  
 معها ولد ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث أو ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)  
 أى اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا عمد انقضى القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

أولاده ولو جاز عاد مولاه وأورد  
 قيمته على الشهود (وفي  
 الاستملاذ يضمنان نقصان  
 قيمتها) بان تقوم قننة وأم  
 ولد لوجاز بينهما فيضمنان  
 ما بينهما (فان مات المولى  
 عتقت وضمننا) بقيمة (قيمتهما)  
 أمة (للورثة) وتقامه في  
 العيني (وفي القصاص  
 الدية)

فبعض المنافع لانه لا يخرج منه عن ملكه بخويص (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد علمنا ان  
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فئا اه فعليه ~~يكون~~ الا لازم نصف القيمة لانه  
 الفات بالتدبير (قوله ولزمهما بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه  
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها به على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع  
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما يجر ويأتي تمام عبارة في المقولة  
 الآتية (قوله وتعامه في البحر) حيث قال فيه ففي المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتل ثم رجع  
 ضمنا ما نقصه التدبير فانه بالتدبير فاته بعض المنافع من حيث التجارة بالخراج عن ملكه  
 فالتقص ملكه فضمننا نقصه بقية قيمته ما وان مات المولى والعبد لم يخرج من ثلثه عتق وضمن  
 الشاهد ان قيمته مديرا لانهم ازالوا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير  
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها به على العبد  
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما  
 ه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزباجي من ان العبد اذا كان مع ممرافقهم ما يضمنان جميع قيمته  
 مديرا ويرجعان به عليه اذا ايسرهم واما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في  
 المبسوط ومصرح فيه بانهما يضمنان ثلث قيمته مديرا وعليه يحمل ما في المحيط وقد علمنا ان  
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فئا انتهت عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان  
 قيمته) قال في البحر معزيا للمحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتل ثم رجع يضمنان  
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه فاذا اداه عتق والولا الذي كاتبه فان عجز فرد في الرق  
 كان اولاه ان يرد ما ائذ على الشهود انتمى وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الولا للذين  
 شهدوا واعا به بالكتابة سهوا والاصواب ان يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا واعا به  
 اه وانما ضمننا بالكتابة دون التدبير لانهم ما يباحا لابين المولى وبين مالبة العبد بشهادتهم  
 فبما كانوا يبين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يجوز بل تنهض مالبة ففتح (قوله وان  
 شاء) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة لئلا يفسد بين  
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان  
 بدل الكتابة مثله قيمته أو أقل يطيب لهم ما اخذوا من المكاتب وان كان أكثر نصدقا بالفضل  
 ذكره الزباجي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجع  
 يخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اختار المولى ضمان  
 الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي الف الى الشاهدين ويتصدقان  
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أو  
 لا يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكتوبة أقل من القيمة فله ان يأخذ المكاتب  
 ويرجع عليهم ما ينضل القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط  
 ادعى العبد ان ولده = اتبه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البينة  
 وقضى وأداها ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وأدعاها المولى  
 على ألفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دعه اه (قوله والولا

وهو ثلث قيمته ولو مات  
 المولى عتق من الثلث  
 ولزمهما بقية قيمته وتعامه  
 في البحر ( وفي الكتابة  
 يضمنان قيمته ) كلاه وان  
 شاء اتبع المكاتب ( ولا يعتق  
 حتى يؤدي ما عليه اليه )  
 ونصدقا بالفضل والولا

باعتاق عبده وأربعة أخراته زنى وهو محصن فيكم بالعتق والرجم ورجم ثم رجعوا فالقيمة على  
 شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان  
 جاحدا للعتق ينع أخذ الدية لكن زعمه باطل بالحقكم وصار كالمعدوم ووجوب القيمة بدل  
 المالمية ووجوب الدية بدل النفس ثم لدية للمقتول حتى تقضى به اديونه فلا يلزم بدلان عن  
 مبدل واحد اه بحر (قوله لانه ضمان اتلاف) أى اتلاف مائة المالك وهو العبد من غير  
 عوض لانهم ما يشهدونهم ما اتلفوا مالك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أى سواء  
 كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده مشترك فانه لم يتلف الاملاك نفسه  
 ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع ماله ومواساة له فاخص باليسر (قوله والولاة  
 للمعتق) لان العتق لا يتحول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهم انما ضمنوا بعد عتقه  
 وتلاف مالمية وعدم قبوله للهلك والعتق وقع على ماله في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا  
 يتحول الولاة) أى اليهما بالضمان لان العتق لا يستعمل الفسخ ولا يتحول بالضرورة اذا الولاة لمن  
 أعتق قال في البحر ولوشهدا انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضى بعقبة ثم رجعما  
 ضمنا قيمة العبد يوم أعتقه القاضى وحكم في حدوده وجراجه جناية فيما بين رمضان الى أن  
 أعتقه القاضى حكم الحر لان القاضى اثبت حرية من رمضان باليمين والنائب باليمين  
 العادلة كالنائب بالمعينة وفى حق ايجاب الضمان يعتبر حرا يوم القضاء لان التلاف حصل  
 يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولوشهدا انه طاق امراته  
 عام اول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعوا وضمننا ثم شهدا آخران  
 انه طلقها عام اول في شوال قبل الدخول به لم تقبل ولا يقع الا ولان لانهما صارت مبانة بالطلاق  
 الاول قبل الدخول فلا يتصور قطعيةها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان  
 على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنا وكذا اقرار المولى بالعتق  
 قبل هذا عند أبى يوسف ومحمد خلافا لى حنيفة بناء على نفاذ القضاء باطنا فى نفاذ القضاء فى  
 رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره باطلا ولا فى العتاق فى شوال من هذا العام فبقى التلاف مضافا الى  
 شهادتهما الى اقراره وعندهما المسالم نفاذ القضاء باطنا فى النكاح والرق الى شوال باطنا فصح  
 اقراره فى شوال وكان التلاف مضافا الى اقراره لالى الشهادة كذا فى المحيط ثم قال ولونتهدا  
 بالتدبير وآخران بالعتق فرجعوا فالضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق  
 لا يقع بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى  
 بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهدا آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود  
 التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر الان القضاء بالتدبير مدبر فحكمه لانه لا يس  
 حالة القضاء بالتدبير بشهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أو لا المدبر عن  
 ما يملكه يبرعوض فيضمنان قيمة مدبرا اه وفى العتاقية ولو شهدوا احد باقراره بالعتق أمس  
 وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام لشاهدان يضمنان على اعتاقه من سنتين برئاعن  
 الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى ايت بشرط اه يعنى ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا  
 اه (قوله وفى التدبير ضمننا مانقصة) وهو ما يبر قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه بالتدبير فات

لانه ضمان اتلاف  
 (والولاة للمعتق) لعدم  
 تحول العتق اليهما  
 بالضمان فلا يتحول الولاة  
 هداية (فى التدبير ضمننا  
 مانقصة)

بشهادتهم على المرأة المنة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها بعد وقضى لها به ثم  
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضمنه قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اهـ وأطلق في ضمانتها فمثل ما بعد  
 موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة  
 نصف المهر لانهم قاتمون مقام المورث ولا ميراث للمراة ادعت الطلاق أولا فارت الورثة انه  
 طاقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا انشاء على ان قضاء  
 القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا عند خلافهما ولو شهدا بذلك بعد موت  
 الزوج وادعى ذلك الورثة فنقض لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنه المهر ونصف المهر والميراث اهـ  
 (قوله قبل الدخول) قبل في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة  
 لانه لا يقبل ان حكم الواحدة حرمه خفيفة وحرمه الثلاث حرمه غليظة (قوله للعرمة  
 الغليظة) أي للقضاء اهـ (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر  
 بالدخول فلم يقدر عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم البضع حالة الخروج ذكره  
 الكل ونقل عن القصة انهما يضمنان ما زاد على مهر المثل لان الانلاف بقدر مهر المثل اتلاف  
 بعوض وهو منافع البضع التي استوفى اهـ قال في البصر وما يناسب هذا النوع مسئلة  
 الشهادة بالخلع والنفقة أطا الاولى في المحيط شهدا على امرأتهما اختلاف من زوجها قبل  
 الدخول أو بعده على انهما أبرأته من المهر وهي تجبه بدخولهما ضمنهما المهر في الصورة  
 الاولى لانهما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخلهما يضمنان كل المهر اهـ وأما النفقة  
 ففي المحيط فرض القاضي لها النفقة أو المنة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمنا للمرأة  
 وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب مهولان لا نصيرد بنا بقضاءها أو نفقاشها أو قبل  
 أنهما مؤولة وتاويلهما ان القاضي قضى له وأمرها بالاستيفاء عليه حتى يرجع بما استدانه على  
 المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار دينه على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين  
 مستحق له على المقضى عليه ضمنهما بالرجوع اهـ (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع  
 المهر وشهود الطلاق ربعه) أي لان شهود الدخول أنفقوا الكل والآخران النصف فمثل  
 النصف يقول شارح في نفسه متاف الكل فانقسم فاصاب متاف النصف نصف النصف وهو  
 ربع وأصاب متاف الكل ربع زيادة على ما تفر ديانا لافه وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع  
 ولورجع شاهدا الطلاق فقط لاضمان عليهما لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولورجع شاهدا  
 الدخول فقط ضمنان المهر لانه غايه ما يزيد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة  
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء لان متاف الكل باق مع رفقة فكان النصاب باقيا  
 ويضمن شاهد الدخول الرابع ربع لان رفقة شاهد بالنصف ورفق الشاهد بالطلاق  
 شاهد بالربع وهما المرجعا فكان المتاف الربع فقط فيضمنه سائحان (قوله اختيار) عليه  
 بان الفريقين انفقوا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف  
 فينفردون بضممانه اهـ فقال (قوله ولو شهدا بعق) أطلقه فانصرف الى العتق بالمال  
 فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمة ألف فنقضى ثم رجعا ان شاهدا من الشاهدين الألف  
 ورجعا على العبد بخمسمائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البرازية شهدا على رجل

قبل الدخول ثم رجعا  
 فضمنان نصف المهر على نهود  
 الثلاث لا غير) للعرمة  
 الغليظة (ولو بعد وطء  
 أو خلوة فلا ضمان) ولو  
 شهدا بالطلاق قبل  
 الدخول وآخران بالدخول  
 ثم رجعا ضمن شهود  
 الدخول ثلاثة أرباع  
 المهر وشهود الطلاق  
 ربعه اختيار (ولو شهدا  
 بعق فرجعا ضمنهما القيمة)  
 مولا (مطلقا) ولو مع ميراث

اقل من قيمة المبيع بضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن بجملة  
 واحدة ففقد في به ثم رجعا عن شهادتهم ما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله فان شاء ضمن  
 الشهود قيمته حالا) وهي الف ويرجعون بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله  
 وان شاء اخذ المشتري) أي بالثمن (قوله برئ الآخر) أي من مؤاخذه ففقد والا فاشهد  
 يرجعون على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا (قوله وغامه في خزانه المقتنين) عبارتها  
 كما في المنع فان اختار الشهود رجوعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري  
 المبيع بعيب بالرضا أو تقا بالاربع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء  
 فالضمان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه أي ان كان بعد مدعى الاجل ودفع  
 الثمن وبسقط عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولا شيء على الشهود للوصول المال الى مالكه مع انه  
 في هذه الصورة يبيع جديد في حق ثالث والشهود ثالث فهما الجنيبان عن هذه المقابلة وانما  
 شهادتهما في اصل المبيع وان رد بقضاء فالضمان على الشهود لانه حينئذ قد فسخ في حق الكل  
 وليكن ينظر ما الذي يضمنانه بعد ان وصل المبيع الى المشهود وعليه (قوله وفي الطلاق قبل  
 وطء وخلوة) أي ان شهدا على رجل انه طاق امر أنه قبل الوطء وخلوة (قوله ضمنا نصف  
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم) لانهم ما قد يفترقان قبل الدخول بكونهما وعتما لابن الزوج  
 او ارتداه او ذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر اصف لافقر واعليه ما كان على شرف  
 السقوط ولان الفروقة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما مر في  
 النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية قال  
 في البحر والتعليل الاول للمنة مقدمين والثاني للمتأخرين وقالوا لان السلم التاكيد بشهادتهم بل  
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاق غامه  
 بالقبض واثن سئلنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمان فان الشهود  
 لو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد  
 هلكت الهبة لم يضمنوا الواهب شيئا كذا في الامرار فلما كان قول المتأخرين اقرب الى  
 التصديق اختارنا نفي الاسلام كذا في التقرير شرح اصول نحر الاسلام وفي العناية لو أقر  
 الزوج بالطلاق بعد التضمن او السعي بالاعتاق رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان  
 وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما ثمن المهر اذ لا ثالثا له على الرجل  
 وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان  
 عليهم لانهم اوجبوا نصف المهر وقد بقي من ثبوت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول  
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليه ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق  
 نصف المهر وثابت بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب  
 على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما قيد بالمنة قيمة اذا  
 لم يسم لانها الواجبة وقد أتلفها وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه  
 صالحها من المنة على عبد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا بضمنان العبد بل المنة وان كان مهر  
 مثلهما عشرة ضمنا لهما خمسة دراهم لان القاضي لم يقض اياهما لعبد لكونه مقبوضا فقد أتلفا

فان شاء ضمن الشهود قيمته  
 حالا وان شاء اخذ المشتري  
 الى سنة وأيا ما اختار برئ  
 الآخر وغامه في خزانه  
 المقتنين وفي الطلاق قبل  
 وطء وخلوة ضمنا نصف  
 المال المسمى (أو المنة)  
 ان لم يسم (ولو شهدا انه  
 طلقها سئلنا وآخران  
 انه طلقها واحدة



وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمان البائع ألفا لانهما اتلفاه عليه درر (قوله أوزاد لو الشهادة على المشتري) بان يقول البائع ان المشتري اشترى في هذا العيد بالفين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالفين وهو يساوي الفان ثم رجعا بضمان للمشتري ألفا لانهما اتلفاه عليه درر وباقي تفصيل هاتين المستأنتين في المبسوط والسكافي ولا حاجة ليراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها اداخله في مسئلة الدين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئة الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصله دون الثمن فتكون شهادتهم حامية لمصلحة المبيع قصد الا بالدين نظهر ان تدقيق صدر الشريعة وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يتم امل نص عليه صاحب المقايض وقد مرناه قريبا فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا ثم عطل القيمة أو أقل وان كان باكثر ضمانا ما زاد علمه ولو كان بخيار له وجاز البيع بضئ المدة وأما اذا فسخه وأجازها فاختار ان لا يكفي البائع وفي خرافة المقتنين وان شهدا على البائع بالبيع بالفين الى سنة وقيمته ألف فان شاء ضمن الثمن هو دقيته حالا وان شهدا المشتري بالفين الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا وتجاوز رجوع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد قضاء فالضمان على الثمن هو دقيته وان ادياربها بما ادبها انتهى وفي منية المقتنين شهدا بالبيع بغيره مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن خمسة مائة عند الامام كالوشهدا باجل دبر ثم رجعا ضمننا انتهى (قوله لا تلاف بالاعوض) علة لاه مستأنتين (قوله ولو شهدا بالبيع وبقدر الثمن) قدمنا قريبا الكلام على الشهادة على البيع مع قبض متفرقا ووجهه ثلاثه ولا يظهر تناوب بين المستأنتين في الحكم بالضمن لان فيه ما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان اقل منها يضمنان الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فيما اذا كان الثمن اكثر من القيمة في الصورة الاولى فانهم ما يضمنانه فلغا قولنا لانه فيه ما يضمن القيمة تأمل (قوله ضمننا القيمة) لان المقضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لاقتترانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالبقاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده وقاله بشهادة واحدة لا يضمنى بالبيع لمقارنته بما يوجب انفسا وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله ولو في شهادتين) اى شهدا بالبيع وبمن معلوم ثم طالب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمان الثمن صرفا لارجوع الى الاخبار كما ظهر لي سائحا (قوله ضمن الثمن) لان القضاء بالثمن لا يقارنه بما سقطه لانهم لم يشهدا بالبقاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا بروجوعهما فتح وهذا اذا كان بمنزل القيمة وازيد والمدعى هو المشتري فلو اتهم بضمان مائة يضمن ايضا لانهما اتلفاه عليه هذا القدر بشهادتهم الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والتعيين (قوله عيني) عبارة وان شهدا ببقدر الثمن مع شهادتهم بالبيع ينظر فان شهدا بالبيع بألف مائة فاقضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فاقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على المشتري لا تلاف بالاعوض ولو شهدا بالبيع وبقدر الثمن فلو في شهادة واحدة ضمن القيمة ولو في شهادتين ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا على البائع بالبيع بالفين الى سنة وقيمته ألف

وهي تنكر ومهر مثلها خمسة مائة فاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنهما مهر المثل  
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بألف - قد بألف أو لاف فاضى القاضي به ثم شهدا بقبض الألف  
وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادة تبين ضمن المرأة المسمى (قوله لتعذرا المائلة بين البضع  
والمال) قال في الفتح وذكرنا وجهه بان البضع متقوم بثبوت تقومه حال الدخول فكذلك  
في غيره لانه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان  
تقومه حال الدخول ليس الا لظاهر خطره حيث كان منه التمسيل المطلوب في الدنيا والاخرة  
وغير ذلك من النفع كما شرت الشهادة على العدة عليه دون سائر العدة وذلك للاعتبار به  
متقوم في نفسه كالأعيان المالية لانه لا يرد الملك على رقبته وما انتافع لانه متقوم فلا يضمن  
لان التضمن يستدعي المائلة بالنص ولا بمائلة بين الأعيان التي تحرز وتقول والاعراض  
التي تنصرو ولا تبقى وفع في النهاية على الاصل المذكور خلافتها هي ما ذاشه - ودوا بالطلاق  
المثلث ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قل - لرجل امرأ رجل  
لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا اذا ارتدت المرأة لشيء علم الزوجها وعنده علمه او على القاتل  
للزوج مهر المثل وأورد على قولنا قضاء أنهم أوجبوا الضمان بالتلاف منافع البضع حقيقة  
فيما اذا أكره مجنون امرأة فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذلك في التلاف الحكمي وأجاب  
نقل من الذخيرة بانه في التلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا  
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استاجر الدار من  
هـ ذاشهرا بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر يضمنه كقولهم فشهد بذلك ثم رجعا للاضمان عليهم ما  
لانه ألتف المنفعة ومثلها المنفعة للاضمان عليهم اهـ (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها  
لانهم ما ألتف اعلم امال او هو المهر قليلا كان أو كثيرا دون البضع منخ (قوله وضعنا في البيع  
والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) أمالوشهدا بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض  
وان شهدا به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقته فمثل ما ذاشه به باننا أو بخيار  
شرط للبائع وضمت المدة لاسناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع  
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا ارد البائع البيع فلا اتلاف أو أجازة اختيارا بقول  
أو فعل فلا رضاه تيد الشهادة بالبيع أي فقط لانهم مالوشهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما  
متفرقين ثم رجعا عن شهادتهما فإلتهما يضمنان الثمن لان الثمن تقرر في ذمة المشتري بالقضاء ثم  
اتلفاه عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة  
أيضا مع ذلك لانهم ما ألتف اعلم اهـ هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة  
أيضا فما الفرق بين هذه وبين الثانية فانه يؤول الى تضمين القيمة قلت يظهر فيما ذكركم ان الثمن أكثر  
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن  
هـ واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضي يقتضي بالبيع لوجوب الثمن لان القضاء بالثمن  
قارنه ما يوجب - قوطه أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشيء اذا اقرن به ما يوجب  
بطلانه لا يقتضي به كالوشهدا به بالبيع والاطالة معا فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله لو  
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بأن يقول اشترت هذا العبد من هذا الرجل بألف

لتعذر المائلة بين البضع  
والمال بخلاف مالوشهدا  
عليها بقبض المهر أو بعرضه  
ثم رجعا ضمنها لالتلافهما  
المهر (وضعنا في البيع  
والشراء ما نقص عن قيمة  
المبيع) لوالشهادة على  
البائع

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمناها) أى الزيادة للزوج لانهم ما اتفقاها بالعوض  
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا كقودون كساح لم يضمن وكذا المال بقابلة عوض  
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبالعوض يضمن كله فلو شهدا عليها بنكاح فضى به ثم رجع  
 لم يضمن الهاشمية أسوا كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانهم ما اتفقا عليها بالبضع  
 بما لا يعد له كنه لا يقوم على المتناف وانما يقوم على المتكاثف ضرورة التكال وهذا لان ضمان  
 الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً  
 اظهرها للخطر حتى يضمن عن الابتذال ولا يملك مجانا للحصول الذي يسل به وذا الاخير جدي طرف  
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا ورجعا فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانهم ما  
 أوجب عليه المهر بعوض يعد له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج  
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض يعد له لا يوجب ضماناً فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة  
 ضمناها للزوج المسمى قال الزياحي فان قيل هذا مستقيم في حقها لانهم ما اتفقا عليها  
 البضع بعوض متقوم واما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم واتفقا عليه المال  
 المتقوم بقابله فوجب أن يضمننا لمطابقة البضع متقوم حال دخوله في الملك والكل كلام فيه  
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح  
 بمهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهدا شاهداه بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان  
 لم يضمننا شي في الاولين وضمناها الزيادة في الثالثة كما علمت (قوله عزى زاده) أقول ومثله  
 في أكثر المعقبات متونا وشروخا فالعز والتمنون أولى (قوله ولو شهدا باصل النكاح باقل من  
 مهر مثلها) أى علمها بقربة المتقابلة بما مر ولان أصل النكاح انما يثبت على المرأة للزوج  
 لانها المملوكة له وهو المالك ثم اذ رجعنا لم يضمننا ما نقصناه من مهر مثلها اتعد المماثلة لان  
 منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالمقوم اذا تضمن بين المماثلة وانما  
 تضمن وتقوم بالتكال ضرورة ابانة خطر الحمل ككذا في التبيين بقى ما لو كان دعوا بمهر مثلها  
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهم ما بالاقول فبالساواة والاكثر كان كذلك  
 بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح (قوله على المعتمد) ذكره في الهداية وشروخها خلافاً  
 لما في المنظومة النسبية وشروخها وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهم باضمان ما نقص  
 عندهما خلافاً لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروخها والمعروف ولم يقلوا أسوا  
 وهو المذكور في الأصول كاليسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما قلوا فيها خلاف  
 الشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا بقل خلاف  
 الشافعي اه قال الرملي وفي المصنعي لو ائتمروا بنكاحها فاوكدوا لم يضمنوا ان رجعوا ما بنحوه  
 وصورته ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجني على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان  
 على مائة وقضى بها ثم رجعوا بعد الدخول به الايض منان شيء ألهما وقالوا يضمنان لها تسعة  
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فكذا يرضى لها بانف لولا شهادتهم ما اتفقا  
 عليها تسعة وعنده القول قول الزوج فلم يتلفا علمها شيئاً اه ومثله في الحقائق شرح  
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمناها لو هي المدعية  
 وهو المنكر عزى زاده  
 (ولو شهدا باصل النكاح  
 باقل من مهر مثلها فلا  
 ضمان على المعتمد)

لانهم اما ان يشهدا به المثل أو بازيدا أو بانقص وعلى كل فالمدعى اما هي أو هو ولا ضمان الا في  
 صورة ما اذا شهدا عليه بازيدا ولو قال المصنف بعد قوله ضمانا للزوج كافي المنع لا فاد جميع  
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهومة وما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان  
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايحاط به ان الشهادة في الاولى ليست على أصله  
 وعلى كل فتقول الشارح أو اقل **نكرار** كالا يخفى قال الحامبي فلو قال المتزوج يضمن الزيادة  
 بالرجوع من شهود على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسيما توفي الستة واحدة منطوقا  
 وخمسة مفهومة ما يخفى ظهر لي ان المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم  
 الضمان في الشهادتين المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا  
 كما لو هي المدعية كآتيه عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر  
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا به المثل أو أكثر لعدم  
 بانه لا ضمان بالاقل لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل  
 في الاول اعتمادا على ظهور المراتفة فثبت ذلك كره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالحاصل انه  
 لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي  
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما في التاترخانية حيث قال وفي الزاد ان شهد  
 شاهدان على امرأ أن النكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليه ما وكذا لو شهدا باقل من  
 مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان في المحيط وان ادعى رجل على  
 امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة نكحتة ففقدت القضية عليه بالنكاح ثم رجعا عن  
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اه ثم قال واذا  
 ادعى رجل على امرأ أنه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني بالف درهم ومهر  
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح  
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعة مائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجعا قبل  
 الطلاق فان رجعا بعده فهذه على وجهين اما ان يرجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده  
 الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها  
 فانهم ما يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اه فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل  
 النكاح صحيحا أما اذا كانا مقرين به واختلعا في المهر ثم رجعا فشهدا ان ففهم هذا التفصيل  
 والحمد لله فيه ما علمت فثبت بذلك قال في البحر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم  
 يطاقتها بعد الدخول أو طلقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق  
 كما في الحقائق وفي النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كلاً أو بعضاً وشهدا عليه به ثم رجعا بعده  
 القضاء ضمانا له الا انه ما اتلفا عليه ما لا دون البضع (قوله اذا اتلف بعوض كلاً اتلاف)  
 وهذا اتلفا شياً يقابل به عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليه  
 البضع بحال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم اتلفا المال بالبضع لانه  
 يكون منقوماً بالدخول في المثل والحالة هنا حال الدخول في المثل (قوله وان زاد عليه) هذا  
 هو الموافق لما في المنع والكثر بضمير المتكفي فيوافق قوله بعد ضمانا هو على افراد الضمان يكون

اذا اتلف بعوض كلاً  
 اتلاف (وان زاد عليه

شيء أو ينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاثاً على الرجل والمرأة معاً - وهذا  
النسوة وإن كثرت بمنزلة رجل واحد - حالة الانفرد وحالة الاختلاط وكان يشهد درجة لأن لا غير  
فيكون الثابت بشهادة النسوة النصف فإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على  
الراجعة شيء وما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل  
كأنه يشهد رجلان وإن نصف من حيث الحكم فإن رجوع رجل وامرأة فكانه رجوع رجل  
ونصف فالضمان عليهما اثلاثاً - قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقدم  
قوله على ترجيح قول الامام وأما نصريح قولهما في المتن مقابله بقوله يقتضي التساوي بينهما - ما  
نرجحان قول الامام به - في على قوة دليله وذاعلى ما صرح في المبسوط وغيره أن حكم الشهادة  
حكمكم الميراث وفيه يجعل كل بنتين كأبنت معهما وعند الانفرد لم يزد نصيبهن على الثلثين وكذلك  
في الشهادة عند الانفرد بعد نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف  
القضاء بشهادة الكل على أن كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط أنه لرجوع الرجل وثمان  
نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لأنهن وإن كثرت يعمن بمقام رجل واحد فمحمول  
على قولهما كما كان مذكراً الاسمي بجاني من أنه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة  
كان النصف عام - ما اثلاثاً محمول على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر أن  
صاحب المحيط لم يسه وانظروا - وهو صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على أنه يمكن أن  
يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على أن طرف النساء نصف النصاب وإن كثرت ولا  
يظهر قيام كل امرأتين بمقام رجل مالم ترجع واحدة اثنتين أو كلهن فساداً بشرط النصاب باقياً  
من طرفهن لم يضمن الرواجع منهن فندبر - (قوله فإن رجعوا) أي رجوع الكل من الرجال  
والنساء غلب الذكر أشرفه فلذا أعاد الضمير مذكراً (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على  
الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فيكون قد شهد  
ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقال علي بن  
النصف) لأن النساء وإن كثرت في الشهادة لا يضمن الامام رجل واحد وكان الثابت بشهادته  
نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن إلا بانضمام الرجل ولا يفي حنيفة  
أن كل امرأتين قامت مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقالت - عدات شهادة  
كل ثنتين منهن بشهادة رجل روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه  
نه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء صدقن واكثرن من الاستغفار فاني رأيتكن  
أكثر أهل النار فقالت امرأتان منهن يا رسول الله ما لنا أكثر أهل النار قال تكثرن اللعن وتكفرن  
العشر ما رأيت من نافصات عقل ودين أغلب لذي لب منكنت قالت يا رسول الله وما نقصان  
العقل والدين فقال أمانة نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وتكث اللعالي  
لا تصلي وتفطري في رمضان فصارت كالوشهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالو رجعت فقط) أي  
ضمن النصف أجمعاً لأنهن وإن كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم أماعندهما ظاهر لأن الثابت  
بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عنده أدبني من يتي به نصف المال فصارت كالوشهد به ستة  
رجال ثم رجعت خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فإن رجعوا فالغرم  
بالاسداس) وقال علي بن  
النصف كالو رجعت فقط  
(ولا يضمن راجع في  
المكاح شهد به من مثلهما)  
أو أقل

٣ قوله وتكث الخ هكذا  
بالاصول ويجوز هذا  
الحديث فلعل فيه سقطاً

في البحر عن المحيط موجهة بمباراة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثمانمائة وخمسين لان  
القائم بقي شاهد اربع ارجائه والاربع بقي شاهد اربع ثمانمائة فبقي على ثمانمائة حجة كاملة فلا يجب  
ضمنها على احد فبقي نصفها على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به  
نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان التسايف يرجوعهم نصف المائة فيجب على الراجعين  
لاستوائهم في ايجابها فان رجع الارباع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول  
خمسين ايضا لاننا لا نلنا بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اهـ والمسئلة بجماله  
(قوله وان رجعت امرأة ضمنت الربع) لبقا لثلاثة ارباع الحق ببقا رجل وامرأة اذ الرجل  
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين  
وامرأة لا ضمان عليهما وان رجعا ايضا لان شهادة الواحد قد بعض شهادة واحد فكان القضاء  
مضافا الى شهادة الرجلين وقال الاستيعاب لورجع رجل وامرأة فالنصف عليهم ما اثنان (قوله  
وان رجعتا فالنصف) لانه في الرجوع لرجل في نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان  
فرجع رجل وامرأة فاعلمهم الربع اثنان وان رجع رجلان فعلمهم النصف وان رجع امرأتان  
فلا شيء عليهما وهو ظاهر في باي (قوله لم يضمن) أي الثمان لبقا من بقي به كل الحق وهو رجل  
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقا لثلاثة ارباع النصاب) اذ النصف يثبت بالرجل والربع بالباقية  
أي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه يثبت بالرجل والمرأة في ثلثة ارباع الحق قال في البحر  
وان رجعت العشرة فقط فعلمت نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وخدمه ولو رجع معه  
ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب ان يكون النصف اخماسا  
عنده وعندهم انصافا اهـ (أقول) هذه عبارة الزبلي واختصرها بحذف التعديل من كلام  
المحيط وهو قوله لانهم وان كثرن يثبتن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبتت  
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الارباعات كأشهن لم يشهدن وفي الشريعة لامية قلت ولذي يظهر  
لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصحابين ولذا اعل بما لم يعمل به الامام بل بما  
عللاه اذ ما عمل به الامام كما ذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم  
الاعتداد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال  
كافي الميراث انتمى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن  
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن بقرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما  
ذكره الزبلي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف  
وعلى النسوة النصف وعنده علمه الخسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة  
فعلية النصف كما عندهما ولا شيء على المرأة وعنده علمهم ما اثنان اهـ ثم قال الشريعة لا يثبت  
في الفتح على أن الوسملة الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعديل قولهما ان الانقسام  
عليهن بحسب عددهن فعلمت أربعة اخماس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويثبت خمس نصف  
المال يقاتل المرأتين والجواب عما ذكره عن الاستيعاب انه مشى على قول الامام لا على قولهما  
فلم تأمل انتمى (قلت) وذكر في الوصول الحية نحو ما في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث  
قال ثم رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة ضمن  
رجل وامرأتين ضمنت  
الربع وان رجعتا فالنصف  
وان رجعت ثمان نسوة من  
رجل وعشرة نسوة لم يضمن  
فان رجعت أخرى ضمن  
التسع (ربعة) لبقا لثلاثة  
أرباع النصاب

رجع احدهم الاثنين ان لا يتيقن من المال لان الواحد لا يثبت بشهادته أصلاً فيقتضى ان  
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على نفيه وانما كان الاجماع على نفيه لان  
عدم ثبوت شئ بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحينئذ  
فيه عدم ثابت ابتداء شئ بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته منه بشهادته  
فتبقى هذه الحصته ماثية على شهادته ويكون متعلقا بها الرجوع (قوله فان رجع احدهما ضمن  
النصف) اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاها احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف  
فيجب على الرجوع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ببدء  
بعض العلم ثم يتيقن ببقائه بعض العلم كبدء الحول لا يعتمد على بعض النصاب ويبقى منعقدا  
ببعضه درر (قوله وان رجع احدهما لم يضمن) أى الرجوع لبقائه من يتيقن به كل الحق  
(قوله وان رجع آخر ضمن النصف) أى الاول والثاني لانهما لرجوع الاول لم يظهر أثره فالرجوع  
آخر ظهور اثره لانه لم يتيقن الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم  
وقضى بهم او دفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف  
دروهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تنطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع  
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم او نصفاه على الاول سدس المضمون الاول  
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على  
الرجوع على الرابع فضمنوه ارباعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده  
فتنطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثا ولا شئ عليه فيه لبقائه على الشهادة به  
فتأمل اه بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرجوع الثاني فقط لان التلف  
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقي  
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجم  
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنوا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع  
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس  
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا بخلاف المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا  
شهد اربعة على شخص باربعائة درهم وقضى به فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك  
المائة ومائة اخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الرابعين خمسون اثلاثا لان الاول  
لم يرجع الا عن مائة تبقى شاهدا بثلثائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بثلثائة كما هو شاهد  
بالمائة الرابعة أيضا فوجب نصاب الشهادة في الثلثائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم ياتي  
الرابع شاهدا بها او رجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون  
اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع  
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها الاثنا ووجه عدم ضمان المائتين  
والخمسين ان الاول بقي شاهدا بمائة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالتان تم عليهما النصاب  
وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة الثالثة  
ضمنوا الخمسين اثلاثا بخلاف قوله والثالث بقي شاهدا لعله والثاني والمسئلة مذكورة

فان رجع احدهما ضمن  
النصف وان رجع أحده  
ثلاثة لم يضمن وان رجع  
آخر ضمن النصف

قوله ادعى من له ألف الخ  
هكذا بالاصل واهل الظاهر  
ادعى من عليه ألف  
لاخر فليحذر

(والعبرة فيه ان بقى) من  
الشهود (لان رجوع

قوله أو عرف كاذرا هكذا  
بالاصل وليحذر

انه وكاله بقبض دينه من فلان أو ودبعة فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه لان الشاهد  
سبب التقويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشر تقويته فيكون الضمان على المباشر  
وفي العتابة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتقاد ولا على شهود التقويض ولا على شهود  
التوكيل بقبض الدين اه \* وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخرائه رهنه عبد الله  
فيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أزالوا بعوض ولو كان فيه  
فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولو  
ادعى الرهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمنه الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن وان رجع اعان  
الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه \* وأما الاجارة ففي  
المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام بيته فغطب وادعى صاحب  
البعير الغصب ثم رجع اضمنه ناقية البعير يوم غطب الامم قد ارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه  
اكره ادابته بمائتين الى موضع كذا وأجر مناهما مائة فركبها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى  
المستأجر الاجارة وبجده صاحب الدابة وان ادعاهما صاحب الابل وبجده المستأجر ضمانه ما أداه  
ما ذوق أجر البعير \* وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهد اياه ورب المال  
مقر بالثلاث ثم رجعوا والربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضه وافترسها نصفين ثم رجعوا ضمنه سدس  
لربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعه وما قاما ربح حصل بعد رجوعه ما كان كان  
رأس المال عرضا فمكذلك وان كان قد اقرب المال بثلث فضمنه فان كان راضيا بان يتحقق الربح  
اه \* وأما الشراكة ففي المحيط شهدا انهما اشتركا ورأس مال كل واحد منهما ألف على ان الربح  
ثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وبجده قبل الشهادة فاقسموا اثلاثا ثم رجعوا ضمنه صاحب  
الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنان عليهما اه وفي كافي الحاكم  
في يد رجل مال فشهد الرجل انه شريكه فمفاوضة ففضى له بنصف ما في يديه ثم رجعوا  
ضمنه ذلك النصف لاشهد ودعا عليه \* وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهدا ان الدار التي في يد الشفيع  
ملكه ففضى له بالشفعة ثم رجعوا لم يضمنه وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بقبضه يضمنان  
قيمة ميثانه ولهما النقص اه \* وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما  
أو عرف كافر أو للميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث للكافر الوارث \* وأما الوصية ففي  
المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شئ واقام البيعة ففضى ثم رجعوا  
ضمنوا جميع الثلث وتمامه فيه وفي كافي الحاكم لو شهدا ان الميت أوصى الى هذا في تركته  
ففضى القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهما والضمان على الوصى ان اسلمت شيئا اه \* وأما  
لودبعة والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل يودبعة فجدها فضمنه اياه القاضى ثم رجعوا  
ضمنه ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لان رجوع) أى  
عند نامة عشر الحنفية وعند الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان المعتبر  
في هذا بقاؤه من بقى لارجوع من رجوع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب  
الضمن لان اتلاف ائمه فاذا بقى بعد رجوع من رجوع من يستقل باثبات المال ثانيا لم يتحقق  
بالرجوع اتلاف شئ ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شئ وأما ما ورد من انه فبغنى اذا



لا ندري لمن البناء فاني لا اضمنها قيمة البناء للمشهود وعليه كانهما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو  
قال ليس البناء فادعى اضمنها قيمة البناء وعن أبي يوسف شهد انه يدرك الاقل الحكم انما  
شهدنا بالعرصة اقبل شهادتهم ما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قاله بعد الحكم اضمنها قيمة  
البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهما يسقط بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم اقرب به رده اليهما  
الثاني ضمنها قيمة العبد ثم اقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها للمشهد و  
للمشهد وعليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هيبته بقضائه بعد ما ضمننا الشاهدين رد  
الضمان الخامس ورثة المقضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشترى الكل من العتابة وشمل  
قوله أيضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر بعضا وفاته البعض فذكر الدين والنكاح  
والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد اليمين أي  
التعليق والولاة والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسفسر كل  
واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيفاء والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد  
والمدخول والخلع والولادة والموالات والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة  
والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية \* أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده  
من فلان وقيضه ثم رجعوا بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمين فان ضمننا  
القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان ايض العين يوم شهدا  
بالهبة ثم رجعوا واليباض زائل ضمننا قيمتها ايض لاعتبار القيمة يوم القضاء اه \* وأما الابراء  
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه ابرأه عن الدين او اجله سنة او اوفاه فقضى به ثم رجعوا ضمننا  
ولو شهدا انه اجله سنة فقضى بها ثم رجعوا قبل الحل أو بعده ضمننا ورجعوا به على المطلوب  
الى اجله ويبرأ الشاهدان بقبض الطابا الدين بعده مضي الاجل من المطلوب فان ضمننا  
رجع به على المطلوب الى اجله وقاما مقام الطالب فان توى ماعلى المطلوب فن مالهما ما لو  
انسقط المديون الاجل لم يضمننا ولو شهدا ان له على آخر القاوا آخر ان ابرأه ثم رجعوا كاف  
مدعى الاتى اقامة البينة ثانيا وخضعه في ذلك شهود برائة الدين وقد رجعوا فيضمنها الالف  
ولا تصح اقامة البينة على الدين الا بحضرة الشهود ولا بحضرة المدعى عليه ولا يرجعان على  
المشهد وله البرائة اه وفي العتابة شهدوا على انه ابرأه من الدين ثم مات الغريم مفلسا  
ثم رجعوا لم يضمننا الطالب لانه توى ماعليه بالا فلاس اه وأما الحد فسنذكره مع القصاص  
\* وأما النسب والولاة والكتابة والتدبير والاستيلاء فسنذكرها في كلام المسائل الآتي قال في  
الولاء البيعة ولو ادعى انه ابن رجل والاب يجهل وأقام البينة انه ابنه ولدى على فراشه فقضى  
بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم سواء رجعوا في حال حياة الاب أو بعده وفاته  
أما في حال حياة الاب فلا نهم مالم يشهدوا على الاب بالمسال وانما ضمننا عليه بالنسب والنسب  
ليس بمال وماليس بمال لا يضمن بالمال وامامه وفاته فلا نهم لوضعوا ما ورث الابن المشهود  
له سائر الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان  
الميراث يستحق بالنسب والموت جبراء والموت آخرهم اوجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين  
يضاف الى آخر الوصفين وجودا اه \* وأما الاطالة فمع البيع وأما الوكالة ففي المحيط شهدا

ما ذكره الماتن ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما أثبتته  
 أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعه لنقل المذهب وعما هو مقرر مشهور وأن  
 ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والحواشي فكيف  
 لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ فما كان ينبغي للمصنف أن  
 يجزم بما في الفتاوى ويعمدل عما عليه المتون فالعبرة بما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع  
 الا بعد القبض ديناً كان أو عيناً فليأمل وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو  
 قول الامام الاخير كما علم فيه الكلام المتقدم ولما قال فيه مجال وكتابه هو الذي غر  
 المصنف (قوله وقيد في الوقاية الخ) وكذا في الهداية والخزانة والاصلاح ومواهب الرحمن  
 وجزم به الحدادي في الجوهرية وصاحب الجمع (قوله وقيل ان المال عيناً كالاول) قاله  
 شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطلقاً قبضه المشهود له أولاً لان الضمان مقيد  
 بالمأثلة وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملكه حتى يقبضه  
 الا ترى أن المقضي عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها وجزاء المقضي عليه ذلك حاشي بن زيادة  
 قال العلامة أبو السعود وكذلك العقار يضمنه قبل القبض عندهم لان العقار يضمن بالاتفاق  
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحقق قبضه فيه زبلي وقوله  
 عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقى ان يقال ظاهر كلام الزبلي يقيد عدم اشتراط  
 القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذا رجع بعد القضاء من غير خلاف وليس  
 كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الأئمة  
 لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول اهـ (قوله وان دينا فكالهائي)  
 أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون الى أن يؤدي اليهم ولو بعد قبضه يضمنون أي في الحال قال  
 في البحر وفرق في الحبط بين العين والدين فقال شهاب الدين ثم رجعا ضما فقبض المشهود له  
 أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمن الاتلاف مقدراً بمثل ان كان المشهود به مثلياً  
 وبالقائمة ان لم يكن مثلياً وان كان المشهود به ديناً فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان  
 قبضه المشهود له ثم رجعا ضماً لانهم ما أوجبوا عليه ديناً فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يضمنون  
 منه ما لا بعد قبض المشهود به تحقيقاً للمعادلة اهـ وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضاً  
 قوله ما ألتفاهم الخ الذي وخـ نزيهه لكن في كافي الحاكم وذاشمـ الدارين الذي يقال أو خـ  
 أو خـ نزيهه فقبض به ثم رجعا ضماً المال بقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول أبي يوسف  
 ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يضمن الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة  
 ضماً قيمة الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر وشمل أيضاً ما ألتفاهم العقار فيضمنه الشاهدان رجوعه كافي  
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالغصب عندهما خلافاً لحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه  
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبداً في يده ملكاً وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى  
 له ثم رجعوا ضمن كل فريق ان شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لاختلاف  
 المقضي عليه بخلاف المأثلة وجدته واولاده واولاده عليه في المأثلة دون الوصية وشمل  
 كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن محمد بن عبد الله بن حاكم له ثم قال

وقيد في الوقاية والكتز  
 والدرر والماتن بما اذا قبض  
 المال لعدم الاتلاف قبله  
 وقيل ان المال عيناً  
 فكالاول وان دينا فكالهائي  
 وافردهم هـ

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق إن كان لفلان عليه شيء فشهد الشهود أن فلانا اقترضه ألفا  
 يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فتبين بهذا  
 أن الشهادة على الاقراض ليست شهادة على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقة لا شهادة  
 على الحق في المال ١٥ فقد علم تضمين ما بظهور كذبهم ما من غير رجوع فتضمن ما اذا تبين  
 كذبهم ما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء المشهود  
 بقتله حيا ضمن الولي لا قبض ظمنا ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد لا للجاء ككراهة المكره ويرجع  
 بما أخذ الولي لما ذكره ذلك وكذا الواقعة لكن لا يرجع عنه إذ ليس لادم مالية تلك بخلاف  
 المدبر ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتولا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة  
 ضمن الولي لما مردون الشاهد لانه لم يظهرك كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الاقرار  
 ضمن شاهدين الدين دون الاقراض ولو قال إن كان له على حنت في الاول دون الثاني كما لو وجد  
 المشهود بفسخها أو ماوا الشاهد عبدا أو محدودا في قذف ١٥ وبهذا علمت أن فرغ الكرايسى  
 منقول في التلخيص واندفع الايراد على القول بالتضمنين اذ اظهر كذبهم لو وجد المشهود  
 بفسخها أو ماوا واختافانه ظهر الكذب ولا ضمان ١٥ (قوله نعم ديا) لار المسبب بضمن اذا  
 كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع تعذر الخ) جواب عن سؤال وهو اذا اجتمع المسبب  
 والمباشر فاضمان على المباشر فلم يضمن الشاهد دون القاضى فاجاب بان القاضى متعذر  
 تضمينه لانه كالجبا الى القضاء (قوله قبض المدعى المال أولا) تبع المصنف به هذا الاطلاق  
 صاحب الخلاصة والبراز بقوله المقتنين وأصحاب الفتاوى لصاحب الجمع كفى بعض  
 نسخ البحر اهدم تحريره عبارته لان صاحب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال  
 دينه كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقيدها ١٥ وعزو الشارح للخلاصة ان تبع فيه  
 صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذ ارجعوا عن شهادتهم ما رجوعا  
 معتبرا يعنى عند القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذى شهد به وهذا قوله الاخر وهو  
 قواه ما وعلمه الفتوى بواقبض المتضى له المال الذى قضى له أو لم يقبض انتهت فقوله  
 وهو قوله الاخر ليس نصا في رجوعه الى الاطلاق والاخره الذى يظهر لى أنه أراد بقوله  
 الاخر الضمان بالرجوع مطلقا أى سواء كان الشاهد كماله الاول فى العدة أولا فيكون  
 اشارة الى ما تقدم الكلام فيه فيما مر آنفا بقرينة ما فى الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية  
 اختلفوا فى هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم  
 والقول الاخر لا ينقض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبى حنيفة  
 الاول اذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء ١٥ وفي الاول الجبة ثم اذا صرح الرجوع  
 لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذى شهد به وهو قوله ما وقول أبى حنيفة الاخر  
 ١٥ فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لو صح  
 لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالمداينة والخنازير والوقاية والغرر والالاح  
 والكنز والموتى ومواهب الرحمن فكلمهم قبله وباقبض وجزم به صاحب الجمع بكلمات  
 والمداينة فى الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شراح الهداية فانهم اقتصر وعلم على شرح

نعم ديا مع تعذر تضمين  
 المباشر لانه كالجبا الى  
 القضاء (قبض المدعى المال  
 أولا به بقى) بحر وبرزانية  
 وخلاصة رخرانة المقتنين

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به المتخصص عن حال الشهود (قوله)  
وضمنا ما اتفاه للمشهد عليه) أي إذا قبض المدعي المال لأن السبب على وجه التعدي  
سبب الضمان ككافر البروقد وجد سبب الاتلاف تعديا وقد تعذر إيجاب الضمان على المباشرة  
وهو القاضي لأنه كالمجالي القضاء من جهتهم ما فإن القضاء واجب عليه بهد ظهور عدلهم  
حتى لو امتنع بأنهم يستحق العزل ويعزروني إيجابه عليه صرف الناس عن نقله رده نذر  
استيفائه من المدعي لغير ذل الحكم فاعتبر السبب وفي المحيط رجح الشاهدان في المرض  
وعليه ما دين الصحة وما نأبى دين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض  
لأنه وجب بإقرارهما في المرض اه ويؤخذ من قوله اتفاه أنه لو يضاف التالف اليهما  
لا يضمنان كالمشهد بالنسب قبل الموت فمات المشهد وورث المشهد له المال من المشهد  
عليه ثم رجعا إليهم ضما لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت  
والاستحقاق يضاف إلى آخرهما ووجدنا فيضاف للموت ذكره الزبلي في إقرار المريض وفي  
البحر عن العتامة شهدها على أنه أبرأه من الدين ثم مات الغريم فماتت رجعا إليهم ضما لا طالب  
لأنه تولى عليه بالأفلاس اه وأعلم أن تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر  
شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن الصنعة في إسان الحكام بقوله دقيقة في إيجاب  
الضمان على الشاهدين الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنناوه في  
ما ذكرنا من الاحتياج إليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قالوا لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالات  
إذا مات وادعى رجل ميراثه بسبب الموالات فمات الشاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم  
والاه وعاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارث غيره فمضى له القاضي بما أنه فاستدركه وهو معسر ثم أن  
رجلا آخر أقام الدية أنه كان نقض الوالات الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني  
مولاه ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار أن شاء  
ضمن الشاهد دين الأولين وإن شاء ضمن المشهد له الأول لأنه ظهر كذب الشاهد دين الأولين  
فيما للكم به تعالى وبين ذلك في مسألة الوالات قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه  
للقضاء له بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الوالات لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث  
وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهدين الأولين أنه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما  
فضمنا بخلاف مسألة الشهادة بالكساح فانهم إذا شهدوا أنها ماتت وهي امرأته لأن قولهما  
ماتت وهي امرأته زيادة غير محتاج إليها فانهم قالوا لا كانت امرأته فان القاضي يقضى لها  
بالميراث نصا ووجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو اندممت هذه الزيادة لكان لا يجب عليه ما  
شيئا لأنهم شهدوا بكساح كان ولم يظهر كذبهم في ذلك اه وفي البحر عن فروق الكراي بين  
شهادتهما على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي بهما ثم أقام المقضى عليه  
دينه على الدفع قبل القضاء يا مسر القاضي يرد الالف اليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه  
ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الالف ثم برهن المقضى عليه على البراءة قبل القضاء  
يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم بل واز أنه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه  
الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ  
فأعزم على المقضى له بترح  
تسكمله (وضمنا ما اتفاه  
للمشهد عليه) اتسميمها

الصادق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ بلفظ التفتيح مطابقا لقول المتين فان رجعا وفي  
 بعضها بالافراد أى الشاهد كما في بعده وهو قوله لانه فسق نفسه اشارة الى أن الحكم لا يحتلف  
 فيها اذ ارجعه أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعز الشهود وسواهم رجوعا قبل القضاء أو  
 بعده ولا يخفى لوعن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعمد الزور ان تعمد أو التهور  
 والجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به اولى فيه عدمه قد  
 اه وأجاب في البحر بان رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد ائتلاف الحق أو كون المشهود  
 عليه غرره بحال لما ذكره وبعد القضاء قد يكون لظنه بجهله انه ائتلاف على المشهود له مع انه  
 ائتلاف لماله بالقرامة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن للعاكم تعزير  
 الجاني ولو بعد انقضاء الجنابة بخلاف غيره من بقية المايز فليس لهم ذلك الا حين الغيبس بها  
 ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولوعن بعضها) كما لو شهد ابدار وبناتها أو باتان وولدها ثم رجعا  
 بالبيعة والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لانه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفتيح  
 وشهادة القامس في التا قبل بحر ومخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض أوله  
 فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال  
 القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقول مطلقا يشمل ما اذا كان الشاهد وقت  
 الرجوع مثل ماشه في العدة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا  
 وشروحا وتناوى وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في  
 العدة أو الا لا ويعز زورده في البحر لعدم صحته عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب  
 الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول  
 شيخه حماد ثم رجع عنه الى قوله ما هو وعدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقتضى عليه  
 على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية  
 ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومنه في التاتر خاتمة برهن المحيط فانه نقل عنه  
 ان أباحنفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح  
 رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان الماراد بالمحيط المحيط البرهان لما ذكر في  
 البحر أن ما في المحيط السرخصي ليس فيه التفصيل (قوله لترجمه بالقضاء) الاولى لترجمها  
 أى الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح  
 به اذ ظاهره ان الضمير راجع الى الحكم وفيه تهافت ط أى فيكون فيه تعليل الشيء بنفسه  
 فيه المعنى كانه قال لم يفسخ الحكم لترجمه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعليل لان القضاء  
 بعد وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عدا) وكذا لو شهدا على بيع  
 واستحق أو وجر أو بالخلع وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بالقرض وقبض ثم أثبت  
 البراءة أو الابقاء بخلاف شهادة ابائه له عليه فانه ما يضمن وان لم يرجع ان برهن على  
 البراءة لانهم شهدوا بانه عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أى رد المقتضى له ما  
 أخذ المقتضى عليه بحر (قوله وتلزم الدية) أى الى ولي المقتول (قوله لو قصاصا)  
 المقابلة القصاص اشبه صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لماسر) أى في كتاب القضاء

ولو عن بعضها لانه فسق  
 نفسه جامع القصولين  
 (وبعد لم يفسخ) الحكم  
 (مطلقا) لترجمه بالقضاء  
 (بخلاف ظهور الشاهد  
 عدا أو محدودا في  
 قذف) فان القضاء يبطل  
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو  
 قصاصا ولا يضمن الشهود  
 لماسر

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قدّمه وقوله مجلس القاضى هكذا فى أكثر النسخ لكن  
الذى فى المخطوط والمنون المجردة مجلس قاض منقوصا وهو الظاهر ان تأمله قال مسكين عند قول  
السكر لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تنكيره بشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض  
كان ولا يشترط الرجوع عند الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى  
الاول (قوله لانه نسخ) أى للشهادة فيختص بمناخص به الشهادة من مجلس القاضى أى من  
أى حاكم كان كفسخ البيع بشرط له ما يشترط لصفة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين  
مقدمى ومنع وهو تعميل لاشترط مجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المنع ولان الرجوع توبة  
وهى على حسب الجنابة بفعل الرجوع فسخطا وتوبة وأتى الشارع بالاول لانه قد يرجع للتوبة  
بل قد يكون اقصد اطلاق الحق أو لا يكون المشهود عليه غيره بمال كافد منها (قوله وهى) أى  
التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لكونها فى مجلس القاضى فيجب أن  
تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن عدانيتها  
بمعصية فيكون الرجوع فسخطا قال السكال أنت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بفعل  
الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله مما فيه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع  
وأشهدهم عليه وبأن ذلك القاضى بالبيئة عليه كيف لا يكون معلنا اه (قوله السر بالسر  
والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا أملت ذنبا فاحدث عنده توبة الخ  
(قوله فلو ادعى) بان لفائدة اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو  
شرط ما كافى المحيط (قوله أو أراد عيبتها) أى عند العجز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى  
ولا يجب (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فيمكن مدعى رجوعا  
باطلا والبيئة أو طالب المين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر  
غير الذى كان قاضى بالحق داماد (قوله ونضمينه اياهما) عطف على قوله وقوعه أى وادعى  
ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما أى حكم عليهما بالضعفان حاي حيث  
تقبل لان السبب صحيح بجر (قوله اياهما) أى الشاهد من أى وأقام بيينة تقبل بيئته  
ويحلفان ان أنكرنا لان السبب صحيح كالأقر عند القاضى انه يرجع عند غير القاضى فانه صحيح  
وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كافى المنع (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالأقر  
عند القاضى انهم ارجعوا عنده غير قاض الخ ما تقدم فى المقالة التى قبل هذه فظهر الفرق  
بين ما اذا برهن على رجوعهما عنده غير القاضى وبين ما اذا برهن على اقرارهما بالرجوع عند  
غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عنده غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل  
لان الثابت بالبيئة كالثابت بالمعينة فبالبرهان على اقرارهما صارا كان ما أقر فى الحال  
والحال انهم ما عنده القاضى وذلك رجوع معتبر فقبل (قوله ابن مالك) ومنه فى التبيين  
وعبارته ولو أقام بيينة انهم ما اقرار برجوعهما عنده غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون  
رجوعا عنهم فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عنده غير مابط لانه يجعل انشاء الحال (قوله  
سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به المتعارض الخبرين بالمرجح  
للاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتلفا شيئا على أحد (قوله وعذر) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه نسخ أو  
توبة وهى بحسب الجنابة  
كما قال عليه الصلاة  
والسلام السر بالسر  
والعلانية بالعلانية (قوله  
ادعى) المنع وهو عليه  
(رجوعهما عنده غيره  
وبرهن) أو أراد عيبتها  
(لا يقبل) لفساد الدعوى  
بجلاف ما لو ادعى وقوعه  
عند قاض ونضمينه اياهما  
ملتقى أو برهن انهم أقر  
برجوعهما عنده غير  
القاضى قبل وجعل انشاء  
للال ابن مالك فان رجعا  
قبل الحكم به سقطت ولا  
ضمان أو عذر

شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذب في شهادتي فلأنكرها لم يكن رجوعا كذا  
 في خزانة المقتنين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غير وقتائه عدم قبول  
 البيعة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سيأتي الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر  
 مشروع مرغوب فيه - هداية لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيبة ١٥ وذ كر الشارح أن  
 شهادة الزور وكتمان الشهادة باطل سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة  
 وهي لا تصح إلا عند الحاكم ولا ينعفه عنه الاستحباب من المخلوق وفيه تدارك ما ألتف بالزوراء  
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب  
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقتدره فسيببه اتلاف المال أو النفس بها  
 فإن وقعت اتلافا انعدمت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزل بالسبب منزلة المباشرة وسيأتي  
 بيانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو يرجع  
 عن منفعة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدت على المؤجر للمستهأجر باجارتها باقلا من  
 أجر مثلها ثم رجعا وأن يكون الاتلاف بعرض لانه بعرض اتلاف صورة لانه في وقدر  
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم به بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه  
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان قبل القضاء أو بعده فلا يذف منهم ولو بعد الامضاء  
 رجعا كان أو جلد أخلا فالزفر في الرجم ووجوب الضمان وهو الديية عليهم ان رجعا بعد الرجم  
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزنا ان تعدد الشهادة  
 بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالعقود  
 عن القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط خبار من الخيارات  
 كذا في التنف ولا فرق في وجوب التعزير أي التمهيم بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه  
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بمسألة في قريبا عنه قوله وعزروا فيه جواب حسن يأتي  
 قريبا فأنمله (قوله هو) أي الرجوع عنها منخ (أقول) ويمكن نفسه بالراجع (قوله  
 ان يقول) أي الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أي مما تقدم من ركنه (قوله فلأنكرها)  
 أي بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كافي البحر معزيا إلى خزانة المقتنين وفي الفصول  
 العامة ما دية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان الانكار للشهادة  
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة ١٦  
 منخ (قوله بشرطه مجلس القاضي) فلا يصح عند غيره القاضي ولو شرطيا منخ أي وتوقف  
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان خلافا لما استبعد منه كاتبه عليه في الشخ وفيه أيضا  
 ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به  
 وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه  
 كان هذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع  
 والضمنان لا تسمع منه البيعة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمنان الا  
 بانضال القضاء به كالشهادة والى ذلك أشار صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى  
 قال في الدر المنقي وأفاذ بتضمينه توقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما  
 شهدت به ونحوه - فلأن  
 أنكرها لا يكون رجوعا  
 (و) الرجوع (بشرطه مجلس  
 القاضي)

على الخلاف المذكور قال في الفتح وأعلم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة أو جهة إن رجع على  
سبيل الأصح أن من أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثله ذلك فإنه يعز  
بالضرب بالافتقار وإن رجع على سبيل التوبة لا يعزرا تفاها وان كان لا يعرف حاله  
فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في الجواب في التائب لأن المقصود من  
التعزير الإنذار وقد انزجرب داعي الله تعالى وجوابه ما فيهم لم يذب ولا يخالف فيه أبو حنيفة  
(قوله لرأى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادته لأن القبول والرد إليه فيه يكون  
تغير حاله في التوبة إليه وقيل بقدر بعام وقيل بنصفه لأنه بمعنى الزمان يتغير الحال  
شربلاية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور  
توبته يعلم أنه لا يشهد زورا واجلاله على الإصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته  
به ذلك قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي جله على الشهادة فاسقه فإذا تاب وظهر صلاحه  
يقبل لزوال الفسق ١٥ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عدالة لا تقبل منه على ولأنه  
لا يظن به شهادة الزور وحاله به التوبة كحال حين شهادته لا يظن من عوده (قوله وعن الثاني  
تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير ضرب مدة كافي الجوع عن الخلاصة  
قبيل قوله والافتقار وفي الثانية المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل  
شهادته أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتماد وظاهر  
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى  
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)\*

أطلق الرجوع عنهم فشمع ما إذا كان الرجوع من الأصل أو القروع ومناسبة العامة  
والخاصة أي المسئلة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بالباب لأن مسائله تدخل في مسائل  
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في  
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لآلته مما بين الشهادة إذا الرجوع رفعها  
لما عرفت أن المبينة لم تمنع الدخول وقد صرحوا بأن الكتاب في اصطلاح الفقهاء كمله من  
البدء والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما  
لم يكن لهذا عدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر أن هذا أولى من  
الترجم بالفصل كافي الوقاية ومن المترجم بالكتاب كافي بعض نسخ الهداية لأنه يوجد في بعض  
نسخها المترجمة بالكتاب ووجهه أن تحتها أبواب متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وإن لم  
يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كما ذكره في الجروشان المتون الاختصار ولذا ترجم في  
التأخر خاتمة بالكتاب وذكر تحتها عدة غير فصلها على نسق وبه اندفع ما وجهه بعض  
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيريه إلى الاعتراض على الهداية قال في البحر  
والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح رجع من سفره وعن الأمر رجع  
رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو نقيض الذهاب ١٥ الثاني في معناه  
اصطلاحا فهو في ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في دكتته وهو قول الشاه بدرجعت عما

٣ قوله لما في العين ٣  
العيني أن نور العين فلجور

لرأى القاضي على  
الصحيح لو فاسقا ولو عدلا  
أو مستورا لا تقبل شهادته  
أبدا قلت وعن الثاني  
تقبل وبه يقتضي عيني  
وغيره والله أعلم

(باب الرجوع عن  
الشهادة)\*

قوله فلما لم يكن له  
هكذا بالأصل وتجزئة هذه  
العبارة



بالمسلمين وليس فيها حد بغيره عز وجله وتنبه كبريا ١٥ (قوله بالتشهير وعلمه الفتوى)  
 أي لا بالضرب وهو قول الامام لأنه كان يقول تعزيره تشهيره قال في السراجية والفتوى على  
 قوله واستدل الامام بان شربها كان بشرب ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوفا  
 والى قومه ان لم يكن سوفا بعد العصر أجمع ما كانوا أي مجمعين أو الى موضع أكثر جمعا لا قوم  
 فيه قول ان شربها يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاعدا زيرا فاحذروه وحذروا الناس  
 منه ١٦ قال الشافعي فان قيل ان ابا حنيفة لا يرى تقليد التابعي أجيب بانه لم يذكر فعل شرب  
 مستدلا به وانما ذكره لبيان انه لم يستعمل هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله انما هو بتجوز  
 الصحابة فعل شرب فانه كان قاضيا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي الله تعالى عنه  
 ومثله هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا في زمنهم وما  
 استدلاله أي الصحابة من حديث عمر لا تأتي محمول على السياسة ١٧ والتشهير برفعة الرفع  
 على الناس كما في القاموس والابراز كما في الصباح وعند الفتوة ما نقل عن شرب مع  
 أعوان القاضي أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كما في البحر أو على  
 حمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزاد) أي الصحابة ضربه وحده لانه ارتكب محظورا قال  
 في البحر ورجع في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق وهو قول الشافعي لانه روى عن عمر رضي  
 الله تعالى عنه انه ضرب شاهدا الزور أربعين صوتا وخم وجهه قال المولى عبد الحليم  
 أقول ولا يلزم من كون قوله ما حقا أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كان الفتوى  
 عليه وذكري في النهاية والمقبع معزى الى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل  
 التوبة والتداعية لا يعزى بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزى بالاختلاف وانما  
 الاختلاف فيما لم يعلم وجه رجوعه كالا يخفى (قوله أن يصم وجهه) الصم بضم السين  
 وسكون الحاء المهملة تن السواد والى قال الطحاوي يقال صم وجهه اذا سوده من الصم  
 وهو سواد القدر وزر قد جاء بالحاء المهملة من الاصم وهو الاسود وفي المغني ولا يصم وجهه  
 بالحاء والحاء كال ١٨ (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر  
 به التشهير الا هذا الفعل الثلاثي به الزجر له الرادع لامثاله ليكن قدم الشارح في آخر باب حد  
 القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم  
 يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فيلجأ رواله قوله  
 اذا رآه سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائب والقائب كالاصيل  
 في مثل هذه فتأمل ليكن قال القهستاني لا يسود اجماعا ١٩ (أقول) وبؤيد مافي الذخيرة  
 البرهانية ولذي روى عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد لزورانه يصم وجهه فتأويله عند  
 خمس الأئمة السر حتى انه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند  
 شيخ الاسلام أنه لم يرد به حقيقة التسويد وانما أراد به التجبيل بالتفضيح والتشهير فان التجبيل  
 يسمى مسودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالآثي ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان  
 رجع مصرا) أي على ما كان منه مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك  
 فتح (قوله ضرب اجماعا) أي وشهر ط (قوله وان نائب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو

بالتشهير) وعلمه الفتوى  
 سراجية وزاد ضربه  
 وسببه مجمع وفي البحر  
 وظاهر كلامهم أن للقاضي  
 أن يصم وجهه اذا رآه  
 سياسة وقيل ان رجع  
 مصرا ضرب اجماعا وان  
 نائب لم يعزى اجماعا  
 وتنبه بعض مدققيه

فيجب محيا كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمي في حاشيته فقال الذي بقضيه التحقيق  
 ما سألني انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت ان سمع  
 من ثقة وموته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال ما جزم بالشهادة بالموت وظهورها قطع  
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يجزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من الناس او اشعر عندي ذلك  
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعز ولا تأمل فان قلت سبق عند الكلام  
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا قام البينة  
 ان المدعى استنجر الشهود بشرط دراهم من ماله الذي في يده وطلب استنجره تقبل قلت  
 لا يلزم من قبول بينة المدعى عليه لرد الشهادة كونهم شهود زور حتى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم  
 يدع سموا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت  
 لا قراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كسيت فلا تعزير وهو  
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى  
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لان ما تقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك جلي  
 قال في البحر وخرج ما اوردت شهادة لم تتمه او لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين  
 فانه لا يعز ولا لا اندرى من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب  
 المدعى لئلا ينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة  
 الاثبات في اقراره على نفسه فقبل اقراره ويجب عليه وجوبه من الضمان أو التعزير ذكره  
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التمايز ان  
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن اقلان على فلان  
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالبطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل  
 الزور فيعز في كل هذا يعزير باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لندره واما لانه  
 لا يحصى له أن يقول كذبت او ظننت ذلك أو سمعت ذلك فثبتت وهاهنا معنى كذبت لا قراره  
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في البنا به وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مثله  
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته وقتله ماذا شهد وابرؤ به الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في  
 السماء حلة ولم يروا الهلال اه قال الرمي قال في فصول العماد شهد أن اقلان على هذا  
 الرجل ألف درهم فقصى القاضي بشهادتهم أو امر المدعى عليه بدفع المال وهو الاثبات الى  
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمدعى عليه بالخيار في  
 تضمين المدعى أو الشاهدين لانهم ماحقة عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة  
 فقد ظهر كذبهم اقصارا ضامنين ففرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لأن  
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره القزويني اه (قوله  
 عزز) لان شهادة الزور كبيرة تهدي ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه  
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور الاشر النباله تعالى ثم لا قوله تعالى فاجتنبوا  
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدها من الكبائر حتى سئل عنها قال في كافي الحاكم  
 أعلم أن شاهد الزور يعز واجماعا اتصل القضاء بشهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سموا ولا غلطا  
 كما حرره ابن الكمال  
 ولا يمكن اثباته بالبينة  
 لانه من باب النفي (عزز)

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى صناعته ومجتمعه بل لثبت بذلك  
الاختصاص وبزول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسمه ما واسم ابيه ما وجدته ما او  
صناعتهم ما واقبهم ما فاذا كره قاضيان من انه لولم يعرف مع ذكر الجد لا يكتفي بذلك  
الوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا في  
اللقب مع الاسم هل هو واحد اولاً والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وجدته او صناعته او فخذ  
فانه يكفي عن الجد دخله في البرازية وقدمه ما حصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب  
الشهادات عند قول الشارح فالاعتبار بالتعريف لا تمكنه الحروف فراجع (قوله بجدها)  
الانساب ان يقول وجدها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصى ما يمكن لان مجمل الشهادات  
كجلاس القضاء والاولى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن  
البرازية وان كان معروفاً بالاسم المجرى منه هو راكته مرة الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر  
الاب والجد ولو كفى بالنسبة لم يقبل الا اذا كان مشهوراً كالامام كاتنم قيل هذا في العرب  
امافي الحجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر الصنعة بمنزلة  
القذف لانهم ضيعوا انسابهم بجر (قوله ثم انما) اي عن الشهادة عن شهادته (قوله  
لم يصح اي نفيه) اشار به الى ان الشهادات ليس بشوكية بل اذلو كان تو كيا لا يصح منه وان كان  
يشترط امره بالشهادة لانها حقه فلا يعتبر نقل أحد بدون امره حتى لو سمع بحميل شاهد ليس  
للسامع ان يشهد على شهادته لانه انما حصل غيره بحضوره كافي الفسخ (قوله كافر ان شهد على  
شهادة مسلمين الخ) قديم هذا لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كافي كافي الخ كما قال  
في الشريعة لامية اهل وجه عدم القبول لما نفيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يملكه  
قاضيان ولانهم اشاهدان على اصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا  
لا تقبل شهادتهم على القضاء الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلماً لان شهادتهم على  
القاضي (قوله وعلى قضاة ابيه) في المقدسي جوز ابو حنيفة الشهادة على القضاة وان سمعوا  
من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنعه ابو يوسف فيما سمعوا في غير مجلس القضاء وهو  
الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تحرق ضيقت عليه بكذا أو على فلان يجب ان يشهد على قضاء  
بلا تخميل (قوله درر) تنمة عبارتهم هذه المسائل الاربع من الثانية (قوله من ظهور)  
اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس  
الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا  
وما بعد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والرأي  
والعقل والباطل الخ و ذكر القاضي في نفسه يرقوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون  
الشهادة الباطلة ولا يحضرون محاضرات الكذب فان شهادة الباطل شرك فيه اه بجر  
وعند الفقههاء الشهادة الباطلة عمداً والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الخ كما  
(قوله بان أقر على نفسه) في البعقونية يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا بالقرار على الحصر  
الاضافي بقريته قوله لا يعلم باليمين قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يصحكم به الا باقراره فيقبل  
اقراره ويجب عليه من الغنمان والتعزير وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد

بجدها وبكفي نسبتها  
لزوجه او المقصود الاعلام  
(أشده على شهادته ثم  
ثم انما لم يصح) أي نفيه  
فله أن يشهد على ذلك  
درر وأقره المصنف هنا  
لكنه قدم ترجيح خلافه  
من الخلاصة (كافران  
شهادتي شهادة مسان  
لكافر على كافر لم تقبل  
كذا شهادتهم ما على  
القضاء لكافر على كافر  
وتقبل شهادته رجل على  
شهادته ابيه وعلى قضاء  
أبيه في الصحيح درر  
خلافاً للمنفعة (من ظهور  
انه شهد بزور) بان أقر على  
نفسه

التعريف ولوذ كرام المولى واسم أبيه لا غير ذ كرام السرخسي انه لا يكتفي وذ كشيخ الاسلام  
 انه يكتفي وبه بقى لحصول التعريف بذ ك ثلاثة العبد والمولى وأبيه وان ذ كرام العبد والمولى  
 ان نسب الى قبيلة الخاصة لا يكتفي على ما ذ كرام السرخسي ويكتفي على ما ذ ك شيخ الاسلام  
 لوجود ثلاثة وان لم يذ ك قبيلة الخاصة لا يكتفي وان ذ كرام العبد ومولاه ونسب العبد الى  
 مولاه ذ ك شيخ الاسلام انه يكتفي وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشروطها كم  
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو  
 الصناعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرى مشهورا  
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفي ولا حاجة الى ذ ك الاب والجد وفي الدار كذا وان لا لفة  
 وان مشهورة لا بد من ذ ك الحدود عند ذ ك وعندهما هي كالرجل ولو كنى بالترسمية لم يقبل  
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجز الا ان اشهر كابن أبي ليلى  
 ولو كتب الى أبي فلان لم يجز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال  
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذ ك رحلتها يترك موضع الحلية حتى يكون  
 القاضي هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجزى القاضي بدا  
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذ ك ناطر رجل واحد فذلك كان الاولى وهل  
 يشترط شهادة الرائد على عدلين في انه فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على  
 انه فلانة بنت فلان وقال الشافعية هادة عدلين يكتفي وعليه الفتوى لانه أبسر اه قال الطبراني  
 في معين الحكم ولو عرفها رجلا ن وقال الشافعية انهم فلانة بنت فلان - ل الشاهد ان يشهد وقفا  
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ  
 الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة لو أخذ بجماعة لا يمكن نواطوهم على الكذب وعندهما لو  
 أخبره عدلان انه فلانة بنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من  
 المخالفة وقدم في شرح قوله وله ان يشهد بجماعة أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق  
 ما ذ كرهنا فامل والذي يظهر ان ما في معنى الحكم هو المعتبر لما ذ كره من العلة فامل  
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة لا تكتفي عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم ذ ك  
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذ ك الفخذ يقوم مقام  
 الجد لانه اسم الجد الأعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا غنم في البرازية للفخذ بقمي  
 غير صحيح ما علمته آنفا وفي خزانة المفتين لو ذ ك رقبته ونسبه واسم أبيه قيل يكتفي والصحيح انه  
 لا يكتفي فاذا قضى قاض بدون ذ ك الجد يفتد وفي فتاوى قاضي خان وان حصل التعريف بأبائه  
 واسم أبيه ووافيه لا يحتاج الى ذ ك الجد وان كان لا يحصل - ل الاب ذ ك الجد لا يكتفي والمدينة  
 والقريفة والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان  
 الرجل يعرف بأبائه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل - ل الاب ذ ك  
 اللقب بان كان يشاركه في المصرك غير في ذلك الاسم واللقب كما في أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع  
 التعريف به لان في ذلك المصرك يشاركه غيره فالخاصة ان المعتبر انما هو حاصل المعرفة  
 وارتفاع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ  
 سيأتي وده قريبا اه منه

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب الحكمي بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا ارعى المدعى عليه ان غيره يشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي يشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله كما بسطه قاضيخان) قال فيهما القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه السجل فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البيعة أنه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا الفخذ أوفى هذه الحارة أوفى هذه البلدة رجل غيري به هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي يشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما اه ملخصا وفي الجرح عن البرازية اقران عليه فلان بن فلان الفلاني كذا الجاه رجل بهذا الاسم وادعاء وقال أدركت به رجلا آخر يسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اه وقد يقال ان كلام قاضيخان في المدعى عليه وهذا مدعى ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قدمان لا يقبل قوله لانه لا يثبت في اثبات حياة ذلك الميت وان كان به لم يخاله المدعى عليه فان كان به لم يثبت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي الجرح (قوله ولو قالوا فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى ينسبها) الى الفخذ اه لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى نعيم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق الفخذ وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الأعضاء مؤنثة والجمع فيهما الفخذ اه وفي الصحاح الفخذ آخر القبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمارة بكسر العين يجمع البطون والبطن يجمع الانخاذ والفخذ يجمع الفصائل وذو الرزخ شري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فخر شعب وكذا ربيعة ومذحج وحمير وهيت شعور بالان القبائل تشعب منها وكان قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاتم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفي صياته التي تورثه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة وتعامه في فصل الكفاية من النكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد لابد من ذكر الجد خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتميم ونجارى لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهم ان معرفة بالاصانة يكفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان مندى عبد فلان بن فلان الفلاني كفى اتنا قال انه ذو كرم

ويلزم مدعى الاشتراك  
البيان كما بسطه قاضيخان  
(ولو قالوا فيهما التسمية لم  
يجز حتى ينسبها الى  
فخذها)

الزباني وظهور أيضا ان قول الشارح هنا أول نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار  
الشهادة لان معناها ان الشهادة لم نشهدهم قتل (أقول) وليكن لا يلزم من عدم التكميل عدم  
وجود شهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم على قول  
الدرر ولعل منشا غلطه الخ لاختفاء في ان كلام من مورتي المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما  
لو مقصود بالذات فكيف يكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار لاصل الشهادة يقتضي  
بطلان شهادة الفرع سواء أنكر الاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أول يشكر وان انكار  
الاصل الاشهادية يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر  
أو لم يقر فكل وجه وعبارة الفقه هو ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصوير  
الكافي وتعليقهم قواهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصوير الزباني اذ الظاهر  
في التكميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد  
التكميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام  
الزباني سيما شأنه عال من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لانه اذهو من مشايخ الفقه يرجع  
اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبوله لو كان الانكار  
من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما  
بعد الاداء لقول والحكمم اقل لا يلتفت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وانت خبير بان  
انكاره له لا يثبت انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كاذبا فيوجد  
لاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله مالنا  
شهادة أول نشهدهم) أي ثم ماتوا أو غابوا فشهد القروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل  
وفي القبح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا يثبت مع  
التعارض انتهى قار في شرح الوافي يعني اذا قال الاصول ذلك ثم ماتوا أو غابوا ثم جاء القروع  
بشهودن على شهادتهم بهذه الحادثة امام مع حضورهم فلا يلتفت الى شهادة القروع وان لم  
يشكروا انتهى (قوله أو اشتهدناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال  
أشهدت بعض شهادتي تقبل بالشروط المتقدمة فالذا لم يجعل هذا مثله قابل (قوله قبلت  
خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالنطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به  
عن بني آدم ووجه ما عن البهائم كما قدمناه (قوله الفلانية) أي المصربة مثلا (قوله قبل لهات  
شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة  
قاصرة يتخلفا غيرهم (قوله ولو مقرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمدي يدعى  
الحق على الحاضرة فلعله اغترى بها فلا بد من تعريضها لتلك النسبة لاحتمال التزوير بغير ومنع  
(قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلانا شاهدان عندى بكذا من المال على  
فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة  
ان تكون هي المنسوبة بهذه النسبة فلا بد من شاهدين آخرين بشهدان انهما المنسوبين بتلك  
النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العيني مدني (قوله لانه كاشهادة على الشهادة) الا ان  
القاضي اكمل ديانته ووفو ولا يمتنع فترد بالنقل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالا شهادة أول نشهدهم  
أو اشتهدناهم وغلطنا ولو  
سئلوا فـ كنوا قبلت  
خلاصة (شهادة على شهادة  
اثنتين على فلانة بنت فلان  
الفلانية وقاد أخيرا نا  
يعرفن او جاء المدي بامرأة  
لم يعرفها انما هي قبل له  
هات شاهدين انها هي  
فلانة) ولو مقرة (ومثله  
الكتاب الحكمي) وهو  
كتاب القاضي الى القاضي  
لانه كالتشهادة على  
الشهادة فلو جاء المدي  
برجل لم يعرفاه كاثبات  
انه هو ولو مقر الاحتمال  
التزوير بغير

وذكري البهر اذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب  
 اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البينة سئل عن قاض قضى  
 لرجل بملك الارض بشهادة القروع ثم جاء الاصول هل يبطل القروع فقال هذا مختلف  
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروع لا يبطل  
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه اهـ (قوله)  
 بنهيم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي  
 استظهره في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول ونهوا القروع عن الشهادة فالبطل حضور  
 الاصول وزوال المدعي المبيع لا فرع لا انتهى عن اداء الشهادة كما يفهم من البهر والمخ فلا  
 مخالفة مع ما يأتي نأمل (قوله وسيجي متنا ما يجالقه) وقد علمت ما فيه فامل قال سميدي  
 الوالدرجـه الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله ويجزى ج أصله عن أهل بيتها) لما في البهر  
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عجا أو ارتدا أو جنانا تجزى شهادة القروع اهـ  
 (قوله كفسق) ادخات الكافي الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجري  
 الخلاف في شهادة الاعي هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في  
 كثير من المعتمديات قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحها وسانر  
 المعتمديات هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد  
 مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تعديها به ولعل منشأ غلطهم لان التكميل لم يثبت  
 لتمامه فان معنى التكميل هو الاشهاد وفي علمه ان التكميل لا يثبت أيضا ذا أنكر أصل  
 الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كتابة وهي ابلغ من التصريح وفي الزمير نية الالية عن  
 الفاضل المرحوم جوي زاده أقول لم يرد الزمير بل في نفسه يراى ان الشهادة بالاشهاد بل اراد ان  
 مدار بطلان شهادة القروع على انكار الاصل لا الشهادة حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه  
 الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار الاشهاد وهي  
 صورة انكار الشهادة رأسا اذ لا شك في قوت الاشهاد في هذه الصورة أيضا وانه ليس المراد بها  
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التكميل لا يثبت ايضا مع انكار  
 اصل الشهادة وانما يكون خافيا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروع حينئذ وحاشا عن ذلك  
 واذا قد عرفت ان البطلان بم صورة انكار الشهادة رأسا وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد  
 فحققت ان كون التكميل أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار  
 الشهادة ما قاله في الجوهره وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروع وبان قالوا  
 ليس لما شاهد في هذه الحادثة وغايبوا ما توهم جاء القروع يشهدون على شهداتهم في هذه  
 الحادثة أو قالوا لم نشهد القروع على شهداتهم فان شهادة القروع لم تقبل لان التكميل لم يثبت  
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يفيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار  
 الشهادة لا يشمل ما اذا قال لي شهادة على هذه الحادثة اسكن لم أشهد بهم بخلاف انكار الاشهاد  
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان  
 صريح وضمني والهداية الزمير بلعي وصاحب البهر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهيم عن الشهادة على  
 الاظهر خلاصة وسيجي  
 متنا ما يجالقه ويجزى ج  
 أصله عن أهل بيتها كفسق  
 وخرس وعي و(بانكار  
 أصله الشهادة) كقولهم

لا تقبل شهادة الفروع لان قبولها باعتبار انها متقبل شهادة ولم تثبت شهادة الاصول فلا  
تقبل شهادة الفروع ولا يوجب ان الماخوذ اى الواجب على الفروع ايس الانقل ما جعلهم  
الاصول دون تعديلهم فانه قد يفتي حالهم معهم فادانته لو ما جعلهم على القاضي ان يعرف  
حالهم غير ان الفروع حاضر ونوهم اهل للتركية اذا كانوا عدولا فوالهم اقرب للامانة  
من سؤال غيرهم فان كان عندهم علم فقد قصرت المسافة والاحتياج الى تعريف حالهم من  
غيرهم هكذا ذكر الخلف الناصي في تهذيب ادب القاضي للخصاف وصاحب الهداية  
وشمس الأئمة فيما اذا قال الفروع حين سألهم عن عدالة الاصول لا تخبرك بشئ لا تقبل  
شهادتهم اى الفروع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالموافق لوجههم في هذه  
الشهادة ثم قال روى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يحتمل كونه بوقفا في حالهم ولا يثبت  
جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا تقبل وبسأل غيرهما ولو قال  
لا تعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذلك الطواب فيما ذكره أبو علي السعدي وذكر الخلفاني  
انها تقبل وبسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بنى مسند رافضه عنه وذكر هشام  
عن محمد في عدل اشهد على شهادة شاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشر من سنة ولا يدري  
أهو على عدالته أم لا فشهد على تلك الشهادة ولم يجد الخاكم من بسأله عن حاله ان كان الاصل  
مشهورا كابي حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهم ما عنه لان عمرة المشهور يتحدث بها  
وان كان غير مشهور لا يقضى بها ولو ان فرعين عدلتهما معلومة شهدا عن أصل وقال الأخير  
فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي التهمة اذا  
شهد انه عدل وليس في المصر من يعرفه فان كان ليس موضع لامة مثله يعني بان يفتي فيه المسألة  
سألهم ما عنه أو يبعث من يسألهم ما عنه من اغان عدله قبل والا كفتي بما اخبر به اعلانية اه  
(قوله في حاله كما اذا حضر بنفسه) أى فيسأل عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا (قوله)  
على ما في القهستاني) عبارة وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل أولا عرفه  
لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخلفاني  
كما في المحيط اه فتمام النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر في التائرا حانية خلافة ولم يذكر  
فيه خلافا وكيف هذا مع انه ما لو قال انهم لا تقبل شهادتهم ما و ظاهر استشهاد الخصاف به  
كما مر انه لا خلاف فيه وفي البرازية فرعان معلوم عدلتهما شهدا عن أصل وقال الأخير فيه  
وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال في الدر المننقى  
فليحضر في البحر وغيره اذا قال الفرع للقاضي اننا نهم في الشهادة فان القاضي لا يقبله وهذا  
لا ينافي ما ذكره المؤلف لان نفي الفرع العدلة عن الاصل لا ينافي وثوقه به في هذه الشهادة  
أفاده أبو السعد (قوله وتبطل شهادة الفرع بامور) عدمه في البحر حضور الاصل قبل  
القضاء مستدلا بما في الخاتمة ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول  
قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه (قوله عن المحيط) ذكر في البحر وظاهر قوله لا يقضى  
دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى  
هذا فما كان ينبغي لصاحب البحر عدم الحضور من مبطلات الاشهاد ولذا تركه الشارح هنا

(في حاله) وكذا لو قال  
لا أعرف حاله على الصحيح  
ثم يلاية وشرح المجموع  
وكذا لو قال ليس بعدل  
على ما في القهستاني من  
المحيط فتنبه (وتبطل  
شهادة الفرع) بامور



وظاهر لرواية وهو الصحيح لانه من أهل التزكية هداية ولان الفرع ناقل عبارة الاصل  
الى مجلس القاضى وبالنقل ينتهى **حكم** النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله اذا عرفه  
القاضى كما فى الشروح قال الملا عبد الحلیم محشى الدرر شارب عنوان الصحة أن فيه اختلافا  
لما انه عن محمد عدم الصحة اتممة المنفعة وله الصحة ظاهرا لرواية وهو صحيح فى الصغرى وهكذا  
فى المنصورة (قولوا والالزم تعديل النكل) هذا عند أبى يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة  
الا بالعدالة فاذا لم يعرفوه لم يتقبلوا الشهادة فلا تقبل ولا بى يوسف ان المأخوذ عليهم النقل  
دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضى العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا فى  
الهداية وفى البحر وقوله الا صادق بصور الاول ان يسكتوا وهو المراد هنا كما أنصح به  
فى الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرك بغيره فى الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر  
الخصاف ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انه تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقى  
مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول  
واستشهد بالخصاف بانهم قالوا لانهم فى الشهادة لم يقبل القاضى شهادتهم على شهادته  
وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها فى الخاتمة اهـ ملخصا وحيث كان المراد الاول  
فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما فى المتن (قوله أحد الشاهدين صاحبه فى الاصح)  
كذا اختاره فى الهداية أى اذا كان المصدق وهو أحد الشاهدين معروفا بالعدالة عند  
القاضى ونقل فيه قولين فى النهاية والحاصل كما فى الخاتمة ان القاضى ان عرف الاصول  
والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحداهما دون الآخر سأل عن لم يعرفه واذا  
شهد الفرع على شهادة اصل فردت شهادته لنفس الاصل لا تقبل شهادة أحداهما بعد ذلك  
اهـ منح وبحر (قوله لان العدل لا يهتم بعثله) أى بتعديل مثله ولو تهم بعثله لا يهتم فى شهادته  
على نفس الحق بانه اغايبه بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اهـ ط  
عن الشافى (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقول لا يهتم بعثله أى بهذا الاتهام المناسى للعدالة  
فقل منفعة يعنى لان عدالة تمنعها ان يعدل غير العدل كذا على فى البحر لكن فيه عود  
الضمير على غير مذكور واصل العبارة فى الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعديل  
أحدهما الاخر يجوز لما قلنا أى من انهم أهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث  
القضاء بشهادته ولكن العدل لا يهتم بعثله كالا يهتم فى شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول فى  
نفسه وان ردت شهادته صاحبه فلا تهم اهـ قال فى النهاية أى بعثله ماذ كرت من الشبهة  
وقوله غاية الامر أى غاية ما يرد انه متهم بسبب ان فى تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القاضى  
قوله على موجب ما يشهد به قلنا العدل لا يهتم بعثله ماذ كرت من الشبهة فان مثلها ثابت  
فى شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكما انه لم يهت به بالشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا  
ما نحن فيه والالزام باب الشهادة اهـ وبه ظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم  
(قوله وان سككت الفرع عنه الخ) قال فى فتح القدير وان سككتوا أى الفرع عن تعديل  
الاصول حين سألهم القاضى جازت شهادة الفرع ونظر القاضى فى حال الاصول فان  
عداهم غيرهم قضى والا لا وهذا عند أبى يوسف وقال محمد اذا سككتوا وقالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل النكل  
(ك) ما يمكن تعديل (أحد)  
الشاهدين صاحبه فى  
الاصح لان العدل لا يهتم  
بعثله (وان سككت) الفرع  
(عنه نظرا) القاضى

شهادته بترك الاحتياط ٣ وقالوا الاساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكر  
 الشارح في شرحه على المنار انه ادونها ورايت مثله في التفسير شرح البرزوي والتحقيق  
 شرح الاحمدي وغيرهما ان الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة  
 راد بها التحريم ومن قال الخش راد بها التنزيه (قوله) ويقول الفرع  
 اشهد ان فلانا الخ اي ويذكر اسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا نعتيل  
 والا فلا بد من ان شاهد الاصل حتى لو قالنا شهد ان رجلا من زعمهم ما شهدنا على شهادتهم  
 نعم ما يشهدان بكذا وقالوا لانهم ما اولنا نعرف اسماءهم لم تقبل لانهم ما اتوا بمجازفة  
 لاعن معرفة كما في المغر ٤ وفي أبي السعد وفلان وفلان يدون ألف ولام كناية عن الاناس  
 وبهم ما كناية عن البهائم تقول ركب الف فلان وحلبت الف لانة اه (قوله) هذا وسط  
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور واساطها وهو الذي عليه القدر وذكروا  
 النص شارحه انه أولى واحوط وفي المنبع واختارها خمس الاثمة الخواني اه وتبعه  
 صاحب الدرر والفر (قوله) وفيه خمس شينات والاطول ان يقول الفرع عند القاضي  
 اشهد ان فلانا شهد عند ابي فلان على فلان كذا واشهدني على شهادته وامرني ان اشهد  
 على شهادته وانما لان اشهدني على شهادته بذلك ففيه خمس شينات قال في المنية اقل ما يكفي في  
 الاشهاد ثلاث شينات وهي اشهد عندكم بكذا فاشهدوا على شهادتي وفيه خمس  
 فالوا يقول الاصل اشهد بكذا وان اشهدك على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه خمس  
 شينات والاحسن الاقصر قول ابي جعفر ان يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول  
 الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كياي وهو اختيار الفقيه ابي  
 الليث واستاذ ابي جعفر (قوله) وعليه فتوى السرخسي وغيره قال في الفتح وهو اختيار  
 الفقيه ابي الليث واستاذ ابي جعفر وهو كذا ذكره محمد بن السير الكبير وبه قالت الاثمة  
 الثلاثة وحكي ان فقهاء زمن ابي جعفر وخالفوه واشترطوا زيادة طويلة فخرج ابو جعفر  
 الرواية عن السير الكبير فاقادوا له قال في الذخيرة فلما عتدوا على هذا كان أسهل وكلام  
 المصنف اى صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدر وى المشتمل على خمس شينات حيث  
 حكاه وذكر ان اموال منه واقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذكروا نصير البغدادى  
 شارح القدر وى اقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته ان فلانا  
 اقصر منه بكذا ثم قال وما ذكره القدر وى أولى واحوط ثم حكى خلافه في قوله وقال  
 اشهد على شهادتي شرط عند ابي حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه امره  
 ان يشهد من قبل شهادته وهو كذب وانه امره على وجه العمل فلا يشترط بالثلاث وعند ابي  
 يوسف يجوز لان امر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيصحب لذلك على التضميل اه والوجه  
 في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فيهم العارف المتقدم لان الحكيم لا غالب خصوصاً  
 المتخلف امكنه نسبة للدراهم اه ما في الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية  
 وشرح القدر وى من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كافة قدر وى  
 والكنز والغرر والتمت والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) وبكفي تعديل الفرع لاصله

٣ مطلب

في معنى قواه من الاساءة  
 الخش من الكراهة  
 والكراهة الخش من  
 الاساءة

٤ مطلب

فلان يدون الالف واللام  
 كناية عن الاناس وبهم  
 كناية عن البهائم

(ويقول الفرع اشهد ان  
 فلانا اشهدني على شهادته  
 بكذا وقال في اشهد على  
 شهادتي بذلك اه  
 اوسط العبارات وفيه  
 خمس شينات والاقصر ان  
 يقول اشهد على شهادتي  
 بكذا ويقول الفرع  
 اشهد على شهادته بكذا  
 وعليه فتوى السرخسي  
 وغيره ابن كمال وهو الاصح  
 كما في القهستاني عن  
 الزاهد (وبكفي تعديل  
 الفرع لاصله) ان عرف  
 الفروع بالعدالة

القاضي في الحاوي انه قد احتراز في قبول ولا تقبل شهادة الفاعل على الشهادة اه وهو غلط اه (قوله من كل اصل) متعلق بقوله وشهادة عدد ثلثه عشر على شهادة واحد تقبل وليكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يخرج عن الخزانة واقاد انه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخر على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله ولو امرأة) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجبوز للحرمان منهم على شهادتهم ارجلين أو رجلا وامرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أي يكتفي شاهدان عن كل أصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران - حتى لو أشهدا أحدهما على شهادته رجلين وأشهدهما الآخر بعينه ما جاز ولو قال لا تغاير فرعى هذا ذلك (قوله خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذي أشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو ابنته) مستدرك بما سيأتي مننا (قوله أشهد على شهادتي أني أشهد بكذا) لانه لا بد من التكميل والتوكيد لان الفرع كالنائب عنه وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة ونما قالوا الترفع كالتائب ولم يجز له ان يقضى بشهادة أصل وفرعين عن أصل آخر ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما جاز الجمع بين الأصل والخلف ثمانية واجب الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد به هما بل عن الذي لم يحضر قال في البحر وليذكر المواقف بعد قوله اقر عندى بكذا وأشهدنى على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره على له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمنا وقيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له أشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته ولا يسمع هاتمه وهذا فيما اذا سمع في غير مجلس القضاء مالوا فسمع في مجلس القضاء شاهد يشهد بجزله ان يشهد على شهادته كافي السراج عن النهاية وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه انظر محتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرأ بالكذب وقيد بعلى لانه لو قال يشهد على لم يجز له لاحتمال ان يكون امرأ بان يشهد على شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وذكروا في الخلاصة اختلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاع مع الشاهدان القاضي في غير مجلس القضاء فجوزوه ابو حنيفة وهو لا يقيس ومنعه أبو يوسف - فهو هو الا حوط اه كلام البحر مع زيادة عليه قال في البرازية سمع من الحاكم يقول - كمت لهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما ان يشهدا به عليه ان سمعاه منه في المصير وهو الا حوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون ان كلام العالم والعادل - قبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ٣ ولا فناء ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة قض - لاعن الحجة الا في كتاب القاضي لضرورة اه (قوله ويكتفى سكوت الفرع) أي عند تحميله (قوله فتمية) عبارته الوفا لا أقبل ينبغي ان لا يصير شاهد حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه فامل (قوله ولا ينبغي الخ) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب وهذا الفرع نقله في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزانة المفتين الفرع اذا لم يعرف الأصل بعد التولاغ غير هاتين وهما في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة  
(لا تغاير فرعى هذا وذلك)  
خلافا للشافعي (و) كيفيتها  
(ان يقول الأصل مخاطبا  
للفرع) ولو ابنته يصح (شهد  
على شهادتي أني أشهد  
بكذا) ويكتفى - سكوت  
الفرع ولو ردده ارتد فتمية  
ولا ينبغي ان يشهد على  
شهادة من ليس بعدل  
عنده حاوي

٣ مطالب  
علم القاضي ليس بجعة  
الافى - تاب القاضي  
للضرورة اه منه

منذور اه (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا هنا عن السراج عن الذخيرة  
 (قوله عند الشهادة) أي اداها عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق  
 بتعذر وما عطف عليه (قوله قيد للكل) أي فيكون الظرف متعلقا بحضور الأصل (قوله  
 لا إطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه. لكن لا تجوز الشهادة  
 عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر نقلنا عن خزائن المفتين  
 والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالقروع  
 اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كالمس) أي في قوله وجاز الاشهاد مطلقا (قوله شهادة  
 عدد) قال في فتح القدير لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولان شهادة  
 كل من الاصلين هي المشهود به الا بدان يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة  
 شاهدة مع الاصول لا يجوز على شهادتهما الا رجلان او رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه  
 الله تعالى في احد قوله لا يجوز لان يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير اللذين شهدا على  
 شهادة الاخر فذلك اربع على كل أصل اثنان واختاره المزي في كل فرعين بقوله فان مقام أصل  
 واحد فصار كالمرايتين فلا تقوم الحجة بهما لان المرأتين لما قام مقام رجل واحد لم تنجح  
 القضاء بهما ولان احدهما لو كان املا فشهد شهادته الاصلية ثم شهد شهادته فرعوية مع  
 قروع على شهادة الاصل الاخر لا يجوز اتفاقا فكذا اذا شهدا جميعا على شهادة الاصلين وفي  
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد انما مروى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة  
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فانه باطلا لانه يقيده الا كقوله باثنين من غير تعيين  
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولان حاصل امرهما انهما شهدا بحق هو شهادة الاصلين ثم شهدا  
 بحق آخر هو شهادة الاصل الاخر ولا مانع من ان يشهدا شاهدان بمقوق كثيرة بخلاف اداء  
 الاصل شهادة نفسه الاصلية ثم شهادة فرعوية على الاصل الاخر مع قروع آخر غير فانه انما  
 لا تجوز لان فيه يجتمع البطل والمبدل بخلاف ما لو شهدا شهادته وشهدا اثنان على شهادة  
 الاصل الاخر حيث تجوز بخلاف شهادة المرأتين فان النصاب لم يوجد لانهما بمنزلة رجل  
 واحد ولا تقبل شهادة واحد خلافا لما لا رحمه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الاصل معبر عنه  
 بمنزلة رسوله في ابطال شهادته الى مجلس القاضي فكأنه حضر وشهد بنفسه واعتبر بهذا رواية  
 الاخبار فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولنا ما روينا عن علي رضي الله تعالى عنه وهو  
 ظاهر الدلالة على المراد ولانه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار  
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك ان عليا رضي الله تعالى عنه يجوز شهادة  
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط ان يكون بازاء كل  
 أصل فرعان على حدة فدل اطلاقه على جواز شهادة الفرعين جميعا على شهادة الاصلين ولم  
 يرو عن غيره على خلافه فحل الاجماع قلت وفيه تأمل كذا في العيني (قوله وما في الحاروي)  
 أي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا يجوز) عبارته وكذا لا يشترط ان يكون  
 المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا ان تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين  
 ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكره الشارح وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة  
 وقوله (عند الشهادة) عند  
 القاضي قيد للكل لا إطلاق  
 جواز الاشهاد الا لاداء  
 مس (و) بشرط (شهادة عدد)  
 نصاب ولو رجلا وامرأتين  
 وما في الحاروي غلط بغير

قوله وبخلاف معطوف  
 على قوله بخلاف اداء  
 الاصل شهادة نفسه اه  
 منه

من المتون أن سفر الاصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت العلة المجزوا لازم أن  
 يكون المرض الذي لا يتعدده الحضور وعذر أو ليس كذلك فالمتبادر غيبته مدة السفر ولذا  
 أتى في الهداية برديقه فقال أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام وإليها أقصا عدا كعات مما قدمناه  
 آنفا (قوله) واكتفى الثاني بغيبته الخ وعن محمد بجوز الشهادة كبقما كان حتى روى عنه  
 أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد قسمه الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد  
 تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر  
 انتهى ط وفي النهاية عن السرخسي والسفدي إذا شهد القروى على شهادة الأصول  
 والأصل في المصر يجب أن تجوز على قواهما الأعلى قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيل بغير  
 رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك انابة غيره من باب  
 نفسه في الجواب الأبعد كذا الأيكل الأصل انابة غيره من باب نفسه الأبعد مذروا الجامع أن  
 استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهما المال المدعى  
 عليه انابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر كذا في الحضور إلى مجلس الحكم زيلعي  
 فلي هذا لا يشترط لاداء القروى أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله) واستحسنه غيره  
 واحد قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكروا محمد  
 في السير الكبير اه (قوله) وفي القهستاني عبارة وتقبل عندها كثير المشايخ وعليه الفتوى  
 كافي المضمرات وذكروا القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر  
 قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من  
 المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السير أجنبية وعليه الفتوى اه (قوله) وأقره المصنف  
 أي في منحه (قوله) أو كون المرأة مخدرة قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا  
 ولا يراد أغبر المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فآراء رجال أجنب كما هو عادة بعض  
 البلاد لا تكون مخدرة خاتمة قال في البحر وظاهر كلام المصنف الحصر في الثلاثة أي الموت  
 والمرض والسفر وليس كذلك وذكروا كرسلة المخدرة المذكورة هنا (قوله) لا تخاطب الرجال هو  
 تعريف المخدرة كافي القنية ونقله في البحر والهندية عنها وكذا نقله العلامة الانقروى برمن بم  
 (قوله) وفيها لا يجوز إلا لشهادتها سلطان وأمر أي على شهادتهم ما إذا كانوا في البلاد الأعلى قول  
 محمد على ما سلف (قوله) وهل تجوز لمحبوس الخ قال في السراج إذا كان شاهد الأصل محبوسا  
 في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز لافرع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل  
 يحكم بهم قال في الذخيرة اختلاف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محبوسا في السجن هذا  
 القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من بيته حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في سجن  
 الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه واطاق في التهذيب جوازها بمحبوس الأصل انتهى  
 (اقول) ووجه ظاهر لأن المحبوس لا يملك الخروج بل هو محبوس على عدمه قال ط ويمكن حله  
 على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماننا الفرق بين حبس القاضي  
 والوالي بل الحبس واحد فان من لزمه أداء شهادة يخرج لادائها بما عايناه من كماله فنتبه وفي  
 الهندية أن كان الأصل معكنا قال القاضي بديع الدين لا يجوز سواء كان منه ذورا أو غير

واكتفى الثاني بغيبته  
 بحيث يبعد أن يبيت بأهله  
 واستحسنه غيره واحد في  
 القهستاني والسير أجنبية  
 وعليه الفتوى وأقره  
 المصنف (أو كون المرأة  
 مخدرة) لا تخاطب الرجال  
 وإن خرجت لم حاجة وحام  
 قنية ونفع الإسلام  
 سلطان وأمر وهل يجوز  
 لمحبوس أن من غير ما كم  
 الحضور معتم

٢ المراد بالاول ما صدر  
 المصنف عبارة به وهو  
 السفر الشريعي اه منه

حضور الأصل) قال في الجرح لا يجوز إعادته الحاجة وانما نفس عند هذا الأصل قال سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى أشار إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس القاضي  
 كما أفيد في الهداية وإن المراد بالمرض الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في  
 الخاتمة والهداية لا بماوزة الجبوت وإن اطاعة كالمريض في الكنز ولم يصرح بالنعذر وإن كان  
 ما ذكرناه هو المراد لأن الله العجز فانه هم (قوله وما نقله الله تعالى) حيث قال لا يمكن في  
 قضاء النهاية وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه  
 كلام) و يؤيد كلام الله تعالى قوله الآتي وبجروح أصله عن أهليتها (قوله فانه نقله عن  
 الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء النهاية عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر  
 الفروع في بعضها هذا بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو  
 الأحسن (أقول) وليس في الله تعالى ذلك كما علمت من عبارته المقدمة والله الشارح الطالع  
 عليه في عبارة النهاية وتحرير في الله تعالى الذي رأه أودا ولي للشارح أن يقول فانه نقله  
 عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح الملتقى فانه قال فيه يمكن في قضاء النهاية عن  
 قضبان الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره الله تعالى  
 (أقول) فيه أن استدراك الله تعالى بقوله لكن في قضاء النهاية الخ يخالف المشهور (قوله  
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيان في القضاء خطأ (قوله واصواب ما هما) أي في باب الشهادة أي  
 الشهادة قال في الدر المنثور بعد ذكر عبارة الله تعالى السابقة ونعتبه بعضهم بأنه أخطأ وإن  
 قاضيان وغيره ذكره هنا كغير قاصب وخالف عنه فخطأ اه ثم قال لكن نقل البرجنيدي  
 عن الخلاصة والله تعالى تاني عن الخزنة وكذا في الجرح والمخ والسراج وغيرها أنه إذا خرج  
 الأصل عن أهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي  
 وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم يجوزوا الشهادة بعد الموت نصابه في مستثناة ط  
 (أقول) وقد يقال إن المقصود من تحصيل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك بما ذكر  
 لانها مورد عارضية قال في الهداية لا تقبل شهادة شهرد الفرع لأن يموت شهود الأصل  
 أو يمرض أو يمرض لا يستطيعون حضور مجلس الحاكم انتهى مخ وفي شرح المجموع المرض  
 فصادا كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التاتر خاتمة (قوله أو مرض)  
 أي مرضا لا يستطيع معه الحضور لمجلس الحاكم انتهى مخ وفي شرح المجموع المرض  
 الذي لا يتعد معه الحضور لا يكون عذرا انتهى (قوله أو سفر) ظاهر الكنز وغيره من  
 المتن أن سفر الأصل يتحقق بأن يجاوز يوم مصره قاصدا ثلاثة أيام وإن لم يسافر ثلاثة  
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام وإليه كما أنصح به في الخاتمة مخ  
 والذي في الخاتمة الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادة مريض أو  
 المبر لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون ميتا أو غائبا غيبة السفر ثلاثة أيام وإليه  
 وعن أبي يوسف إذا كان شاهدا الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت  
 شهادة على الشهادة وعن محمد في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل  
 صحيحا في الأمر انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكنز وغير

حضور الأصل يموت أي  
 موت الأصل وما نقله  
 الله تعالى عن قضاء  
 النهاية فيه كلام فانه نقله  
 عن الخاتمة عنها وهو خطأ  
 والصواب ما هنا (أو مرض  
 أو سفر)

المشهود به فان المشهود به بشهادة الفروع هو شهادة الاصول والمشهد به بشهادة الاصول  
 هو ما عاينوه مما يدعي المدعى واذا كان كذلك لم تكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة الاصول  
 لم يمنع اتسام الاصول بالفروع فاذا ثبت البطلانية لم لا تقبل فيما يثبت قط بالشبهات كشمادة  
 اتسام الرجال وكالحديد والقصاص وعند الأئمة الثلاثة تقبل فيما يثبت قط بها أيضا عناية  
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا  
 قد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اوجب بان لا تقض فان المشهود به فعل القاضي  
 وهو مما يثبت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة  
 لها فلو ارد ان فعل القاضي موجب لردّها او ردّها من حده فهو واجب للعقد اوجب بالذبح  
 بل لموجب لردّها اذا كان من حده ما يوجب الحد والذي يوجب هو القذف نفسه على ان في  
 المحيط ذكر محمد في الديات لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أعني  
 الشهادة على شهادة الفروع بان يحمل لفرع شهادة لاثنين وأحد الاثنين لاخرين وهكذا  
 ويشترط الشروط الآتية ذكرها في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط  
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فشمع الوقت وهو الصحيح احياله وصوناعه اندراسه  
 ونحل التعزير وهو صريح به في الاجتناس وقضاء القاضي وكتابه كافي الخاتمة والنسب كافي  
 خزانة المفتين وفي القنية ام شهد القاضي شهودا ان حكمت فلان على فلان بكذا فهو ام شهد  
 باطل لا عبارة به والحضور بشرط اه وفي تيقعة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد  
 القاضي على رضائه الشاهدين اللذين شهدا في تلك الحادثة هل يصح اشهادهما يا هه انقال نعم  
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير اشهاد على الشهادة جائزة في  
 كل حق يثبت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد ودوا القصاص فلما التعزير في  
 الاجتناس من نوا رابن رس- نعم عن محمد يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة ونص  
 الفقيه ابو الليث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز زعمه الشهادة على الشهادة وفي  
 فتاوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في لا فريروا الحق وقضية القضاة وكتبهم  
 وكل شيء الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو  
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص أيضا لان الفروع عدول نقولوا شهادة الاصول فالحكم  
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسندع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب  
 الحد فلا يردانه اذا شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا ضرب فلانا حذافي قذف فلانا  
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانما تقبل في التعزير وهذه رواية عن  
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انما لا تقبل كافي الاختيار فهستافى (قوله وجاز لانهم ادعوا مطلقا)  
 أي بعد ذرا وغيره وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان فعمل اشهادا سهلا من ادعوا قال في  
 خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول عذرحق لوجههم  
 المذموم مرض او سفر او موت شهد الفروع اه فتبين ان اشترط العذر وقت الاداء  
 لا وقت العمل قال في البحر وقيد شهادة الفروع أي عذر القاضي لان وقت العمل لا يشترط  
 ان يكون في الاصل عذرحق في خزانة المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط عذر

وان كثرت اشكسافا في كل  
 حق على الصحيح (الا في حد  
 وقود) لا يوطأه ما بالشبهة  
 وجز لا شهدا مطلقا لكن  
 لا تقبل الا بشرط عذر

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقول القولين فكذب الخبير الرمي في هامشه قوله قلت الخ  
اقول ما في المحيط لا يعارض ما في القبية اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا بالماضى  
فذلك انما اى الشاهد ان لفظ كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا بالماضى ولذلك  
يقول كان وبه يحصل التوفيق فتأمل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا  
في الماضى) اى بان قال ملكى وشهد انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا فى الماضى وشهدا  
به فى الحال بان قال كان هذا ملكى وشهد انه له قبل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى  
انه كان له وشهد انه كان له لا تقبل (قوله كمالوشهد بالماضى ايضا) اى لا تقبل لان اسناد  
المدعى يدل على نفي الملك فى الحال اذ لا قاعدة للمدعى فى الاسناد مع قيام ملكه فى الحال بخلاف  
الشاهدين لو اسندوا ملكه الى الماضى لان اسنادهم لا يدل على النفي فى الحال لانهم لا يعرفان  
بقائه الا بالاستصحاب والشاهدة لا يجوز عن الشهادة باستصحاب الحال اعدم يقينه بخلاف  
المالك اذ كما علم لم يثبت ملكه بيقينه بل بقائه بيقينا بغير وجه ظاهر الفرق بين ما هنا وبين  
ما تقدم متضمن قوله بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه \* (فرع مهم) \* قال المدعى ان الدار  
التي حدودها مكتوبة فى هذا المحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة فى هذا  
المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذى كتب فى هذا الصك عليه  
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لوشهد بذلك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان  
المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة فى اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم  
الجهالة المنقضية الى النزاع فى اصل الدار جامع الفصولين فى آخر الفصل السابع والله تعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم

### (باب الشهادة على الشهادة)

انما آخرها لانها فرع عن شهادة الاصل فاستحقت التأخير لان الاصل مقدم على الفرع ولانها  
بمثلة المركب من المفرد وجواز استصحاب القياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لزم  
الاصل لاحق للمشهد ولعدم الاجبار عليه او لعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري  
فى العبادات البدنية لان كون قول الانسان ينفذ على مثله ويلزمه ما نسب اليه وهو يتقيه  
ويعراضه انما عرف بحجة شرعاً عند قدر من احتمال الكذب وهو ما فى شهادة الاصول لعدم  
العصمة من الكذب والشهود فلا يكون بحجة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان  
الناصب ضعف ذلك الاحتمال وهو فى شهادة الفرعين وان اختلف محل الاداء فان محل له فى  
الاصلين فى اثبات حق المدعى وفى الفرعين ما يشهدان به من شهادة الاصولين ثم يرجع الى الحق  
المدعى به الا انهم استعملوا جوازها فى كل حق لا يثبت بالشبهة استلزام الاحتمال اليها لان  
الاصل قد يجزى عن اداها البعض العوارض فلم تجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا  
جوزت وان كثرت أغنى الشهادة على شهادة الفروع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث  
البدلية لان البديل عمال لا يمارونه الا عند الجزع عن الاصل وهذه كذلك واعتبر بان لو كان  
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما فالعدم جوازها بين البديل والمبديل لكن لو شهد احد  
الشاهدين وهو اصل وآخران على شهادة شاهد آخر جاز وأوجب بان البدلية انما هى

\* ادعى ملكا فى الماضى  
وشهد به فى الحال لم تقبل  
فى الاصح كمالوشهد بالماضى  
ايضا جامع الفصولين  
(باب الشهادة على الشهادة)  
(هى مقبولة)



ذى اليد بكميته لانه دعوى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما  
 عكسهما اعني ما اذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغير متصور شرعا فلا تسمع الدعوى بالاقرار  
 لما في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له ما انه اقر له به او  
 ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هـ. هذا الى اقرار ان له عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ  
 على انه لا تسمع الدعوى اذ لم يصرح الاقرار بالاستحسان كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة  
 الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقر انه  
 لاحق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل وتعامه فيها ومنسككم عليه ان شاء الله تعالى باوضح  
 من ذلك في الدعوى (اقول) اما قوله بغير متصور شرعا قال الغزي ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي  
 وانه اقر له به تسمع ليكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه نسبة تقيم الكلام  
 (قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) اى سألهمما الخصم عن بقائه ولم يسألهمما وليكن الذي  
 ردت فيه الشهادة في دين الحي انما هو في صورة الاقرار لما قدمناه قبل اسطر من البحر عن  
 القنية منهم دعوى اقرار بربـل دين الخ ولذا قال بعده وهو ساكت الخ قال في البحر وفي مسألة  
 دين الميت لا يثبت في القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يحلف  
 المدعى مع إقامة البينة بخلافه في دين الحي فحضراتهم اذ انهم ادعى في دين الميت بانه كان له عليه  
 كذا تقبل الا اذا سألهمما الخصم عن البقاء فقال لا تدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى  
 (قوله قلت) القول لصاحب المنح (قوله من ثبوتهم بغير بيان سببه الخ) قال الرولى نقل عن  
 المحيط انه يثبت الدين على الميت بغير بيان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه  
 شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات  
 من جراحته لانه لا علم لهم به براية معين الحكم كذا رأيت بخط بعض العلماء (واقول) ما في  
 المحيط لا يعارض ما في القنية اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم  
 يقولوا كان به يحصل التوفيق فثامل ونقل بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما في معين  
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكفي فيه تخلف خصمه مع  
 وجود بينة وان في هـ هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاديشه الذي يحجبه عن الجنة  
 وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجب دون من يشهد لهم على هذا الوجه اهـ وبه اعترض  
 في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا يفتي) قد علم ان الاحتياط في  
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف لكن قال الرجى والاحتياط لا يفتي لان الامر فيه  
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضي والمفتي  
 ان يتفحصا كمال التفحص ويتبعوا القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين  
 يفتي المفتي بقول من يقول لا حاجة الى الجرح وبقي القاضي به وان غلب على ظنه استيفاء  
 الدائن لادين أو سقوطه بوجه من المستطاعات يفتي بالقول الثاني ويقتضى به القاضي حفظا  
 لاموال الناس وادبا منهم ولذا قال والاحتياط لا يفتي ولم يبين بماذا يكون الاحتياط والله أعلم  
 لكن عبارة المنح وفي مسألة دين الميت لا يثبت في القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه  
 احتياط في امر الميت انتهى فاذا كان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل  
 مطلقا حتى يقول مات  
 وهو عليه بحر قلت  
 وبخلافه ما في معين  
 الحكم من ثبوتهم بغير  
 بيان سببه وان لم يقولوا  
 مات وعليه دين اهـ  
 والاحتياط لا يفتي

أى لانهم لم يوافقوا لانهم لم يملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعى ظاهرا فلا  
 يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لا نعم لم انه خرج عن  
 ملكه لا تطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالمال في الماضي اما لو شهدوا  
 بالمال في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على  
 ما استفناه وعن أبي يوسف يقضى بها وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو أقر بدين  
 عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين ثم نفي دينة ان شاهدى الاقرار يشهدان انه كان  
 له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه  
 كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما ترض لما يسوغ له أن يشهد به لا لا تقبل وعدمه  
 لرجاء يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى بقبول القبول في احدهما دون  
 الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العاين عنده الشاهدين انه قضاه فلا يشهدان حتى يحضر  
 القاضى بذلك وان الشاهدين حينئذ لا يقضى بشئ كذا في فقه القدير وفي البرازية شهدا أنها  
 زوجت نفسم ولا تعلم أنهما في الحال امرأتان ولا اوشهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدري أنها  
 ما ملك في الحال ام لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العدة شاهد في  
 الحال \* والحاصل ان المخصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين فالمخصوص عليه عدم  
 القبول قال في القضية شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه انهم دان هذا القدر على  
 الا أن فقال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة اهـ وقال قبة له ادعى على  
 آخر دين على مورثه فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ  
 فوضوح الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا وهو  
 ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وفي بحث العمادى انه في القبول وليس  
 به ارض للمخصوص عليه كعامة اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالمال لا يقضى  
 مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين  
 ادعى الوديعة فشهدا ان المودع اقر بالايدي تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى النكاح  
 وشهدا باقرارهما بنكاح تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال  
 تقبل وتكون اقامة البيينة على اقراره كاقامة البيينة على السبب وانتي بعضهم بعدم القبول  
 ادعى قرضا وشهدا باقرارهما بالمال تقبل بلا بيان السبب انتهى فتقبل بالايدي والغصب والعارية  
 والديون والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه اقر بالبيع  
 واختلاف في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة فقيز بسبب سلم صحيح ونشهدا ان المدعى  
 عليه اقرار له عليه مائة فقيز بر ولم يزيد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل  
 لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبوله ولو لم  
 يختلف الدين باختلاف السبب ردين السلم مع دين آخر يخلفان اذا استبدال قبل القبض  
 لم يجز في السلم وجاز في دين البر بلا سبب فلم يشهدا بدين بدعيه فلا تقبل بخلاف لو ادعى بسبب  
 القرض وشهدا انه اقر ولم يذكروا بسبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه  
 اقر باقضاءه تقبل انتهى وفي القضية ادعى عبدا فشهدا احدهما بالمال مرسل والاخر باقرار

ان التوفيق وان كان ممكننا ليس به اعتبار ما لم يصرح به فيما ثبت بالشبهات فكيف يدعى به امكانه  
 فيما يدعى بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا ثبوتاً ان لو كان في اختلاف  
 ما كافاً نقله وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصاً بافية طعم به أو لا أو أما  
 اذا كان في اختلاف ما لم يكفياً نقله لكون ثبوت المسارق واحتماله فاعتبار التوفيق فيه ليس  
 احتمالا لا ثبوتاً الحد لا مكان ثبوته بدون الا ترى انهم ما لو سكتا عن بيان لون البقرة ما كافهما  
 القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكفياً نقله الى محض الحسب بخلاف  
 المذكورة والاثوثة فانهم ما يكفان النقل بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فكان اختلافهما  
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه جواب للقياس لان القياس اعتبار امكان التوفيق  
 أو يقال التصريح بالتوفيق يعتبر فيما كان في صلب الشهادة وامكانه فيما لم يكن فيه هذا  
 وأطلق في اللون فشمع جميع الألوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غيّر البياض فلم يتم على  
 كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحسد أهم كاذ كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف  
 لو ادعى سرقة ثوب مطاقا فقال أحدهما هروى والاخر مروى اه شلبي وتكلم الشرح على  
 القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرمه نقله اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)  
 حيث قال لا يقطع لانهم ما اختلفا في المشهود به فيتمتع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة  
 والاثوثة أو في اللون في الغصب بل أولى لان الثابت بالغصب ضمان لا بسقط بالشبهات  
 والثابت هنا بسقط بها اه درر (قوله واستظهر صدر الشرع بقرعة قولهما) لكن صحح  
 في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا اذ لم يذكر المدعى لونها) اما لو عين لونها  
 حكمها فقال أحدهما سواد لم يقطع اجماعاً لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله  
 لم يقبل) اما الاول فلان الاطلاق أفيد من المقيد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى  
 للامانة بين المتفرق والجمله وقد سمت هذه المسئلة آنفاً (قوله شهد في دين الحى الخ) قال  
 في البحر ولم يذكر المولى رحمه الله تعالى مستثنين احدهما اما اذا ادعى شيئا للعال فشهادته بما  
 مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهادته بالقرار وعكسه أما الاول ففي المحيط نقل عن  
 الاقضية اذا ادعى المالك للمال أى في المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها  
 أثبتت المالك في الماضي فيحكم بها في الحال ما لم يعلم المز بل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها  
 أمر ورورى مبدات اه ومعنى تحكيمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب  
 وهو حجة في الدفع لا للاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه امكن فيه مخرج فيقبل  
 دفعاً للبرج (بقول الحقير) قوله دفعاً للبرج تعاليل عليل كالايجنى على ذى فهم جليل اه  
 وقال في البحر أيضاً ومعنى هذا لايجل للقاضي أن يقول انعلون انه ملكه اليوم نعم ينبغي  
 للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا  
 اذا ادعى الدين فشهدا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومثله ما لو ادعى انها  
 زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للعال تقبل اه لكن اعترض الرملى قوله نعم  
 ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة  
 للابحاث في معارضة المنصوص اه وقال أيضاً معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافهما واستظهر صدر  
 الشرع بقرعة قولهما وهذا  
 اذ لم يذكر المدعى لونها  
 ذكره الزبلي \* ادعى  
 المدعيون الاتصال متفرقا  
 وشهادته مطلقة أو جله لم  
 تقبل وهما بنية \* شهدا في  
 دين الحى بانه كان عليه كذا  
 تقبل الا اذا سألهم الخصم  
 من بقاته الآن فقالا  
 لا ندري

إضافة الملك إلى وقت الموت حيث اختلف في قبولها أو الفرق بينهما - ما عن الفخ فلا تنبه (قوله)  
 أو أقر مع مطوف على قوله ثم بدا (قوله في يد المدعى) قبل بالاقرار باليد مقصود لأنه لو أقر له بما  
 ضمنه لم تدفع إليه كما - بأن في الاقرار (قوله بذلك) أي يد المدعى أو ملكه ومن اقتصر على  
 الثاني فقد قصر افتاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله دفع للمدعى) الأولى أن يقول فانه  
 يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي البحر وإنما طال دفع إليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لأنه لو  
 برهن على انه ملكه فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكوران  
 في الكنز دون مسألة الشهادة بالملك لما في جامع القصورين أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته  
 من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبيل لأنه وان كان ذايد يحكم الحال لكانه ما أقر  
 بقضيه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من المدعى  
 لأنه كان ملكي فلو كذبه المدعى في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى لأنه قد اقراره  
 وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه إلى المدعى فيصير المدعى ذايد فيخلف أو يبرهن  
 الآخر اه وقوله دفع للمدعى قال في الدرر يمكن لا يصير المدعى عليه بزوال اليد عنه مقضيا  
 عليه حتى لو برهن المدعى عليه بعده على انه ملكه يقبل كذا في العمادية اه (قوله للمدعى)  
 الاقرار أي اقرار المدعى عليه انها كانت في يد المدعى فيؤخذ به (قوله وجهالة المقر به) من  
 كون البداهة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال طاهره انه ما شهد  
 عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت اقلان ولم يعاين الدار (قوله بالملك المنقضى) أي كيد  
 الميت كما في صورة البحر السابقة عن البحر (قوله لا باليد المنقضية) أي كيد الحى (قوله لنزوع  
 اليد) أي لاحتمال انه كان له فاشترامه (قوله المفتى به نعم) لأنه أقر باليد وادعى انه بغير حق  
 فيؤخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قبلت بالف) أي ولا يسمع قوله  
 قضاء الكمال النصاب ولا يكون رده من المدعى تكذيبا له كما اذا شهد بالف وخمسائة والمدعى  
 يدعى الاف لأنه لم يكذب فيما شهد به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد به بشئ ثم  
 شهد عليه بآخر ولا تقبل الا اذا ادعى الاف فاذا ادعى خمسمائة والمسئلة بحالها لا تقبل (قوله  
 الا اذا شهد به آخر) أي الكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالاف كلها أي يجب عليه ان  
 لا يشهد كما في الزيلعي والدرر (قوله من علمه) فعل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى  
 يقر المدعى به) أي يقر المدعى عند الناس به أي بما قبض الله لا يتضرر المدعى عليه عند تقريره  
 الدعوى وإنما يكون اعانة على الظلم قال في البحر والمراد من يفتي في عبارة الكنز معنى يجب فلا  
 تحل له الشهادة (قوله شهدا بسرقة بقرة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها مع محمد  
 عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على ان يسرق بقرة واختلفا  
 في لونهما قال أجزأ الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزأ الشهادة ولا تقطعه اه  
 ان التوفيق يمكن لان التحمل في السرقة يكون لا غالب أو اللوان يتشابهان أو يجتمعان فيكون  
 السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهما يشاهدان وإذا كان التوفيق  
 ممكنا وجب القبول كما اذا اختلف شهدوا الزنا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان  
 طاب التوفيق في هذا احتمال لا ثبات الحد وهو القطع والحدية احتمال الدرر له لا لثباته والثاني

أو أقر المدعى عليه  
 بذلك أو شهدا شاهدان انه  
 أقرانه كان في يد المدعى  
 دفع للمدعى للمدعى الاقرار  
 وجهالة المقر به لا تبطل  
 الاقرار والاصل ان الشهادة  
 بالملك المنقضى مقبولة  
 لا باليد المنقضية لنزوع  
 اليد لا الملك بترزية ولو أقر  
 انه كان يد المدعى بغير  
 حق هل يكون اقرارا له  
 باليد المقتضى به نعم جامع  
 القصورين \* (فروع) \*  
 شهدا بالف وقال أحدهما  
 قضى خمسمائة قبلت  
 بالف الا اذا شهد به آخر  
 ولا يشهد من علم حتى يقر  
 المدعى به شهدا بسرقة  
 يقره واختلفا في لونهما قطع

قوله لأنه لم يكذب به - اه  
 لقوله قبلت بالف

الآن يقولون انهم لم يوارثوا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر  
الاول ويأخذ القاضي كفيلا عندهما ولو قالوا لا نهلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة  
خلافهما ما اه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذ كر هافي السادس والخمسين  
من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه  
خفاء وقد علم بما صر ان الوارث ان كان من قديم يجب حرجا من فذ كر هذا الشرط لاصل  
القضاء وان كان من قديم يجب حرجا نقصان فذ كر شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما  
ولا ينقص بغيره فذ كر شرط للقضاء لا بدون تلوم فتمام وقدمنا الكلام عليه مستوفى  
في شتى القضاء فارجع اليه (قوله ورابع) أي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد  
سبق انه ثبت بالتسامع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا  
ولم يدر كالميت فشهدنا بسمنا بالاطلة لانهم شهدا بعلل لم يعايناه سببه ولا رأياه في يد المدعي انتهى  
(أقول) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي وان عاين المالك دون المالكين عاين ملكا  
بل دونه ينسب الي فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنفسه القياس فيه  
أن لا يحمل والاستحسان يحمل لان النسب مما يثبت بالتسامع والشهرة فقصير المالك المعروف  
بالتسامع والمالك المعروف فترفع الجهالة لكن اغما تقبل اذ لم يفسر الشاهد اما اذا فسر فلا  
(قوله ذكرهما البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذ كر اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو  
ايه أو أمه ووارثه ولم يسمها الميت تقبل برأية (قوله وان شهدا بيدحي الخ) يعني اذا كان  
داري بدرجـل فادعى آخر انهما وأقام بينة انهما كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان  
الثابت بالبيعة كالنات باقرار الخصم ولو أقر المدعي عليه وقعت الي المدعي اتفاقا قالوا هما  
ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانما الاكن منقطعة ويحتمل انها كانت يدم ملك أو  
وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالشك درر ولو شهدا انها كانت له تقبل بالا  
خلاف كافي الخاتمة ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فانما تقبل وترد الدار الي  
المدعي وقيل يدقوله بيدحي لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين  
(قوله سواء قالوا من هذا الخ) لان قولهم اذ ذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذكره  
فانه ذ كر القرناشي في الجامع الصغير شهدوا لحي ان العين كانت في يده لم تقبل (قوله ردت)  
أي عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انها تقبل كما ذكرنا (قوله المتنوع بيدحي) علة لقوله  
بجهول وذلك انه يحتمل انها كانت يدم ملك أو وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر  
أي فلا يقضى بالشك قال في الغرر الا أن يقولوا ان المدعي عليه أحدث اليد فيه فيقضى للمدعي  
و يؤمر المدعي عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعي عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعدمه على  
انه ملكه تقبل اه واذا كانت وديعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتنقلب ملكا له  
اذا مات مجهلا كما تقدم (قوله بخلاف مالو شهدا انها كانت ملكه) أي تقبل لان الشهادة  
بالمالك المنقضى مقبولة لا بالبيد المنقضية لان الملك لا يتنوع والبيد متنوع باحتمال انه كان له  
فاشترائه من قبله ولان الاصل ابقا ما كان على الذي عليه كان وقد مناقريه مالو شهدا المدعي ملك  
عنه في يدرجـل انها كانت ملك المدعي حيث يقضى بها مالو شهدا انها كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك  
الشاهد الميت والا  
فيما طلة لعدم معانية السبب  
ذكرهما البرازي (وذ كر  
اسم الميت ليس بشرط  
وان شهدا بيدحي) سواء  
قالا (منذ شهر) أولا  
(ردت) اقياما بجهول  
لتنوع بيدحي (بخلاف  
مالو شهدا انها كانت  
ملكه)

لا بد من بيان انه اعنقه اه ولم يذكروا هذا الشرط متنا ولا شرحا والظاهر ان الجرم مع الشرط  
 الثالث يقضى عنه فتمام وقدمنا الكلام على ذلك مسبوقة في شتى القضاء عند قول المصنف  
 تركه قسمة بين الورثة أو اقرمها الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أي الخاص كالأخوة بقيد  
 كونهم الألاب ومثل الأخ الم لا بد في الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه أعنقه ولا نعلم له وارثا  
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله وبيان انه أخوه لاييه الخ) ذكر في البحر عن البرازية  
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا وارثه الاصح انه يكنى كالوشهدوا انه أبوه وأمه فان ادعى انه  
 عم الميت بشرط الصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لاييه وأمه أولاييه وألامه وبشرط ايضا  
 ان يقول ووارثه واذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب  
 واحد وكذلك هذا في الأخ والجد اه ملخصا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا  
 انالانه لم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي  
 ثم اخرجنا من الثامن في كتاب الشهادة وعندهما قدر بحول كما هو مفاد مما ذكره الطحاوى  
 في مختصره ادعى انه أخوه لاييه وأمه وشهدا الشهود ولم يذكروا اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه  
 لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لانه ذكر محمدي في الكتاب من ادعى انه أخوه لاييه وأمه  
 وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسي في الأخ لا يشترط ذكر  
 اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجد عماديه من السادس  
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بشرط الصحة أن يفسر فيقول عمه لاييه وأمه وألامه  
 أولامه وأز يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت  
 والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك وشهدوا  
 انه أخو الميت لاييه وأمه أو لاييه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر  
 الاسماء فاضحان ورجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لاييه وأقام بينة على النسب  
 وذكروا الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمضى عليه أقام البينة  
 ان جد الميت فلان غير ما أثبت المدعى لا تقبل لان البينات للآباء لا للبنى وبينه المدعى عليه  
 قامت للبنى وهو ليس بحصم في اثبات جد المدعى خاتمة \* (تنبه) \* الشرط في سماع بينة الارث  
 احضار الخصم وهو اوطارث أو غريم الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به  
 لا فرق بين أن يكون مقر بالحق أو منكرا بزانية في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبني شرط  
 ثالث الخ) يتأنيه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لانه لم له وارثا غيره وعدمه  
 اذ لو كان قوله -م ذلك بشرط الماتاني التفصيل والذى في البحر عن البرازية وبشرط ذكر  
 لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لاسقاط التلوم لصحة  
 القضاء (قوله أولا -م له وارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة  
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا له  
 ولم يقولوا لانه لم له وارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه  
 أو يرث على كل حال بخلاف القاضي وينظر مدة حمل له وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله  
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقفل فيقضى في الزوج بالبيع والزوجة بالحقن

(و) بيان (انه أخوه لاييه  
 وأمه أو لاجدهما) ونحو  
 ذلك ظهريه وبني شرط  
 ثالث (و) هو (قول  
 الشاهد لا وارث) أولا  
 اعلم (له) وارثا (غيره)

مقامه من اثبات يده أو يدنا بيه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا أن يشهدا  
 بملكه الخ (قوله بملكه) أي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي  
 ذكر بعد الثلاثة يؤيده ما في البرازية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم  
 الجبر ولو شهدا على إقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته بقبول ثم ذكر أن قواهم كانت في يده كهذا  
 وجعل في الخاتمة الدين كالعين أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا اقتبوز و ذكر شيخنا أن  
 قواهم كانت لايه ايس بجبر وظاهر تعليل الشارح الآتي أن قوله عند موته قيد لانها مادة باليد  
 أيضا وأنت خبير أنه بالاولى بل صريحه حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدائع  
 شهدوا أنه مات وهو ما كن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا ومرااد الشارح أن الجبر يكون  
 صريحا كالمثال الذي ذكره وحكمه فيها استثنى (قوله أو يده) انما كان ذلك منبهة لان الظاهر  
 من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي الاسباب ويبين ما كان يده من المغصوب والودائع  
 فاذا لم يبين فإظهار من حاله ان ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليلا للملك (قوله أو يده من  
 يقوم مقامه) قال في الدرر يعني اذا مات رجل فقام وارثه بينة على دارها كانت لايه اعمارها  
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكف الابينة انه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق أما  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجبر في الشهادة وأما عندهما فلان قيام اليد عند  
 الموت يغني عن الجبر وقد وجدت لان يد المسلم تعتبر بالمدعى والمدعى عليه وشمل هذا  
 الامين وغيره كالمغاصب والمترهن (قوله لان الايدي) أي أيدي الواضعين أيديهم على شيء وهذا  
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجبر ويان ذلك انه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت  
 يده ملك فظاهرا لانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى الوارث ثبت بالانتقال ضرورة كل ما شهدا  
 بالملك وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك  
 بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ والمضمون بملكه الضامن على ما عرف فيكون  
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وتركه تعليل للاستغناء بالشهادة على يد من يقوم مقامه  
 لظهوره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات ليدته فيغني اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجبر  
 فاكتفى به عنه أماده سيمد الى الوارثه الله تعالى (قوله تنقلب) أي نصير يده ملك اذ لو كانت  
 اقراره ليدته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي لان الظاهر من حال المسلم  
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذلك وان يسوي اسبابه ويبين ما كان يده من الودائع  
 والغصوب فاذا لم يبين فإظهار من حاله ان ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليلا للملك  
 لا يقال قد تكون اليد امانة ولا ضمان فيها التنقلب بواسطة يده ملك لان الامانة تصير مضمونة  
 بالتجمل بان يموت ولم يبين انهم اودعوا فلان لا نه فيترك الحفظ وهو تعدى بوجب الضمان  
 (قوله بواسطة الضمان) أي اذا مات مجهلا لتركه الحفظ فيضمن الوديعة (قوله ثبت الجبر ضرورة)  
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجبر من بيان سبب الوراثة الخ) أي وهو انه أخوه مثلا ولا يكفي  
 مجرد انه وارثه قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ونذكر أيضا  
 انه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولاد قبل يشترط والفتوى على عدمه  
 وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت أو بنت ابنته لا بد منه وفي انه مولاه

بملكه) عند موته (أو يده  
 أو يده من يقوم مقامه)  
 كسائر ممتلكات غير غاصب  
 ومودع فيغني ذلك عن الجبر  
 لان الايدي عند الموت  
 تنقلب يده ملك بواسطة  
 الضمان فاذا ثبت الملك  
 ثبت الجبر ضرورة (ولا بد  
 مع الجبر) المذكور (من  
 بيان سبب الوراثة)

كانت لايه يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من المسمية وغيره والاصل فيه ان  
 الجرح شرط صحة الدعوى لا كما يتوهم من كلام الكنز من انه شرط القضاء بالبينة فقط أى  
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما يلزم ذكره لان الكلام  
 في الشهادة ليكن اذا ثبت ملكه أو يده عنده موته كان جبرالائه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى  
 الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقال وكذا اذا ثبت يده عنده الموت لان  
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يدا مائة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات  
 عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة  
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كما في البحر لان ملك الوارث يتجدد في حق العين  
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحبل للوارث وطواها ولو كانت حراما  
 للمورث أو بالعكس ويحبل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى  
 النقل الا ان يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن  
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة به للوارث قال  
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحبل له كل  
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجدهم بجدد الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي  
 يوسف (قوله الجراح) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم  
 مقامه من اثبات الملك للميت عند الموت أو اثبات يده أو يده نائبه عنده الموت أيضا وهو ما  
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فانه لا يشترط شيئا  
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بل لا زيادة وطواها بالافرق بين هذا وبين  
 ما يأتي من انه لو شهد بالخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في القبح بين هذا وما اذا شهد المدعى  
 عين في يد رجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد بانها  
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقيم  
 بيعة على ملك البائع وذو اليد يشكر ملك البائع فانه يحتاج الى بيعة على ملكه فاذا شهد  
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انهما ملكه يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلا  
 من الشراء والارث يوجب تجديد الملك والجواب انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت  
 فانما يثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه  
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد به بخلاف مسألة  
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لثبوت ملك المشتري من بقاءه  
 لان الشراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجب به فيكون  
 مضافا الى الشراء وهو ثابت بالبينة اما هنا فيثبت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا  
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنده يثبت ان كان له مال فارغ  
 والله سبحانه وتعالى اعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها  
 ميراث أبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يجبر الميراث بان يقولوا  
 مات وتركه ميراثا للمدعى كما تقدم وكما صور الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو ما يقوم

بشهادة ارث) بان يقولوا  
 مات وتركه ميراثا للمدعى  
 (الا ان يشهدا)



الاجارة سنة بالف وخمسة مائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بالف لا تثبت الاجارة كالبيع  
 كذا في الفتح وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المانع سواء كان المدعى هو المؤجر أو  
 المستأجر (قوله لا ثبات العقد) فلا تقبل شهادتهم ما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد  
 يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة لا  
 الاجرة فتح (قوله بعددها) استوفى المنفعة أولا بعد ان تسلم فتح (قوله لو المدعى المؤجر) اذا  
 سلم العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها أولا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسة مائة  
 والمؤجر يدعى الاكثر بقضي بالالف وان كان يدعى الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكثـر لانه  
 كذبه المدعى وان شهد الاخر بالفين والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف  
 وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بعالم الاجارة فيقضى  
 عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف  
 كما في الفتح (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بعالم الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله  
 وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاول أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الف  
 مثال لا قيد والاولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استحسان عند  
 الامام لان الاصل في النكاح الحل وأما المال فتبيع ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف  
 في التبيع سائحاني عن الجبر (قوله مطلقا) أي سواء كان المدعى الزوج أو الزوجة والمدعى  
 يدعى أقل المالكين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في الفتح انه يخالف للرواية فان محمدا رحمه الله تعالى  
 في الجامع قيد به دعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسة مائة  
 والمفهوم معتبر روايته وقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الاكثر  
 فيصح عنده أو الاقل فلا يمتنع في البيطان التأكيد المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه  
 محققو المشايخ فان قول محمد وهو تدعى الخ بقيد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجو اذا  
 كانت هي المدعية للاكثر ثمردونه فان الواو فيه للعالم والاحوال شروط فيثبت العقد  
 باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشريعة لا يثبت قلنا لان الزيلعي رحمه الله تعالى أشار الى  
 جواب هذا فتعال ويستوى فيه دعوى أقل المالكين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد  
 فلا اختلاف في التبيع لا يوجب خلا فيه لكنه لا يثبت وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما  
 عليه ولا يكون بدعوى الاقل نكذبا للشاهد بل هو اقل هو المسمى ثم صار الاكثر  
 بالزيادة اه (قوله خلا فاهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كما في البيع لان  
 المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسة مائة ولا يثبت حقيقة  
 ان المال في النكاح تابع واهذا يصح بالتسمية المهر ومن حكم التابع ألا لا يغير الاصل ألا  
 ترى انه لا يبطل بنفيه ولا يقصد بفساده فكذلك لا يمتنع باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل  
 وهو المثل والحل والازدواج فوجب القضاء واذ اوجب في المهر مما لا منفردا فوجب القضاء  
 بأقل المقدارين كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة الجراح) يعني  
 اذا ثبت شئ انه ملك المورث بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث أبيه واقام شاهدين  
 فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولامات وتركها ميراثه أو بقولا

للجانبة لا ثبات العقد  
 (وكالدين بعددها) لو المدعى  
 المؤجر ولو المستأجر  
 فدعوى عقد اتفاقا  
 (وصح النكاح) بالاقل أي  
 (بالف) مطلقا (استحسانا)  
 خلافا لهما (ولزم) في  
 صحة الشهادة (الجور)

الشاهدين فان البيع بالف غير البيع بالف وخسمائة (قوله على كل واحد) لفظ كل على الحاجة  
اليه سعية (قوله ومثله العتق على) أي بان قال مولى العبد أعتقك على ألف وخسمائة  
والعبد يدعى الالف أو قال مولى النصاص صا لمك على ألف وخسمائة والقاتل يدعى الالف  
وكذا الباقيات كما في الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى الدين  
يثبت أقولهما وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذا الرهن غير لازم  
في حق المرتهن وله أن يفسخه في أي وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة ولانه حق عليه  
والانسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان  
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوبه او دلالة ان ادعى اكثر المسائل فشهد  
به شاهد والاخر بالاقول ان كان الاكثر بعطف مثل الف وخسمائة قضى بالاقول اتفاقا وان كان  
بدونه كالف والفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العفو  
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كما في فتح القدير ويتفرع عليه  
التوفيق والتكذيب والسكرت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (أقول)  
وتعقب الهداية صاحب العناية بتبعها لانه بان عقد الرهن بالف غير بالف وخسمائة فيجب  
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شأديه وأوجب بان العتق غير  
لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شافه فكان في حكم العدم فكان الاعتبار  
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف  
ضمنًا وتبعًا اه وفي الحواشي البيعية يثبت ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبغي ومورد  
الز يلى دعوى الرهن ان يدعى انه رهنه ألفا وخسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الرهن  
فيطلب الاسترداد منه فاقام بيعة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخسمائة ثبت أقولهما  
(قوله ان ادعى) تقيمه لمسئلة العتق على فقط ان أجرى قول المصنف أو كتابة على عمومه  
موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد وموافقة لما  
في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق  
باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه اه (قوله اذمة مقصودهم اثبات  
العقد كما مر) اي وهو مختلف (قوله كالملو مثلاً) أي في مسألة العتق وأشار بالكاف الى ان  
ولى المقتول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي  
الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى  
في الدين كما في الهداية (قوله اذمة مقصودهم المال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فثبت  
باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان  
المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فعربيت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن  
فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريبان البيعية ان ذكر الراهن مما لا ينبغي (قوله)  
فتقبل على الاقل) أي اتفاقا فان شهد شاهد الاكثر بعطف مثل ألف وخسمائة وان كان  
بدونه كالف والالفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ فتح (قوله والاجارة كالبيع  
لوفي أول المدة) أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعى هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتق  
على الصلح عين فود  
والرهن والخلع ان  
ادعى العبد والقاتل  
والراهن والمرأة) الف ونشر  
من تب اذمة مقصودهم اثبات  
العقد كما مر (وان ادعى  
الاخر) كالملو مثلاً  
(فكذلك دعوى الدين) اذ  
مقصودهم المال فتقبل  
على الاقل ان ادعى الاكثر  
كالمس (والاجارة كالبيع  
لوفي أول المدة)

يصير عاتق دينار اه وهو عيب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في  
العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمسمائة لا يقال اشترى بالف وخمسمائة واهذا  
ياخذ الشفيع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعى البائع أو المشتري  
(قوله عزى زاده) اي في هذا في كلامه بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله أو  
كاتبه على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاها العبد أو أنكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو  
العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهـ داية على الجامع قال في الفتح لان  
دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيصرف  
انكار العبد اليه لعدم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر  
والتبيين وقيل لا تقيد بدينة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لانه كنه من الفسخ بالتجهيز  
اه وحرزهم هذا القيل العيب وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع أفاده سيدي الوالد رحمه  
الله تعالى رحمه واسعة (قوله ردت) قدمنا فرق بين علاء الدين السمرقندي ان الشراء  
الواحد قد يكون بالف الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المنقول  
اي في محل التخرج وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق في كافى الشروح المعتمدة اذ الزيادة  
كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء بدون البيع على ان هذا  
التخرج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بلا عن لانه لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم  
فتعود الخصومة كما كانت في كافى الفتح نعم لو صرح بالتوفيق ينبغي ان تقبل على الاقل ولم أر من  
صرح به فحينئذ يحتمل عليه ما نقل عن السمرقندي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى  
انهم لو شهدوا بالشراء ولم يبينوا الثمن لم تقبل وتسامى في البحر وقال انه خبر الرمي في حاشيته عليه  
المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر  
قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى  
رجل شرا اذ في بدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما  
باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهادة ولم  
يشهد واجبا ادعاء المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويقع ذر عليه القضاء بالعقد اذا  
لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء  
بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهد ادعى  
اقرارا بالبائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهد به بقض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى  
القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عنه فأنه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال للمدعى دون القضاء بالعقد  
فقد اتفق على حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي انما تؤثر لانها تقضى الى منازعة مانعة من  
التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهاته لا تؤثر وهو المصالح عنه بخلاف  
ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا اقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهاته  
لا تنفع انقاض من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العدم) أى نصاب الشهادة وهو شهادة  
الاثنتين على واحد منهم ما فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وأيضا فان المدعى يكذب أحد

سواء كان المدعى اقل  
المالين أو أكثرهما  
عزى زاده ثم فرغ على هذا  
الاصل بقوله (ولو شهد  
واحد بشراء عبدا أو كاتبه  
قلى ألف وآخر بالف  
وخمسمائة ردت) لان  
المقصود اثبات العقد وهو  
يحتاج الى باختلاف البديل  
فلم يتم العبد

منلا على (قوله الا اذا اكد اللفظ) الظاهر ان الامة اذا منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه  
 الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بدليل قول الشارح بعد سطر لا كحد  
 صبغة الانشاء الخ (قوله بيبس الخ) هذه الاربعة كما تقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من  
 الثلاثة والعشرين المستثناة في البصر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة  
 بان ادعى السبع ونحوه وشهد بالاقرار وقد مننا الاشارة اليه (قوله فقبل لا كحد صبغة الانشاء  
 والاقرار) أي باعتبار آخر صبغة الاقرار والافتقار لزيادة لفظ كنت ولا حاجة الى اثبات لفظ كنت  
 لانه يقول في الاقرار بهت ونحوه مرديا به الاخبار ط (قوله اعدم تكرار الفعل) أي الواحد  
 وهو القتل هنا أي اعدم امكان تكرره (قوله محيط وشربة ليلية) الاولى شربة ليلية عن المحيط  
 فانه نقلة عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب  
 كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح أي الزيلعي بحر وتعليقهم في هذه المسئلة  
 وفي المسئلة السابقة يقتضي في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالف والف على  
 طريق العطف تقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقول ثم اورد صاحب  
 الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العجالة من انما لا تقبل فيما وفي القضية  
 ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدور فيه ولذا لا يفي والمقدر كالمقووظ بخلاف  
 القضية ولان بحر فافظه يدل على بحر معناه اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرازية  
 وهو محل تامل كما لا يخفى وقول البصر حيث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا  
 اذا وفق المدعى تخمينه فقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل  
 بل بتوفيق ولا يكتفى امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه فقبل (قوله ان ادعى  
 المدعى الاكثر) أطلقه فشكل من مائة الى تسعمائة وقول المصنف على ألف في بالف ومائة  
 مثال من جملة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعمومه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى  
 كذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانما هما متفقان على  
 ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة وفيها تقدم غير متفقين في شهادة أحدهما بالف  
 والآخر على الفين كذا في صدر الشريعة (قوله الآن يوفى) أي المدعى كأن يقول كأن لي  
 عليه كاشم الا انه أوفاني كذا بغير علمه فانما تقبل للتصريح بالتوفيق \* وعلم من ذلك ان أحوال  
 من يدعى أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يتخلى عن ثلاثة امان يكذب الشاهد بالزيادة أو  
 يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر  
 كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق باليمين لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى  
 الملك بالشرا فشهد بالالهية فانه يحتاج لاثباته باليمين (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط موافقة  
 بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى مع لوم من الاصول  
 السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي الذي عينه أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال  
 في البحر وذكر علا الدين السمرقندي أن الشهادة تقبل في مسئلة الكتاب لان التوفيق يمكن  
 لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسة مائة فقد اتفقوا على شرا واحد بخلاف  
 ما لو شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لأن الشراء لا يكون بالف درهم ثم

الا اذا اكد اللفظ  
 كشهادة أحدهما ببيع أو  
 فرض أو طلاق أو عناق  
 والآخر بالاقرار به فتقبل  
 لا كحد صبغة الانشاء  
 والا فزار فانه يقول في  
 الانشاء بهت واقترعت  
 وفي الاقرار كنت بهت  
 واقترعت فلم يمنع القبول  
 بخلاف شهادة أحدهما  
 بقوله عددا ببيع والآخر  
 به يسكن لم تقبل لعدم  
 تكرار الفعل بتكرار الالة  
 محيط وشربة ليلية (وتقبل  
 على ألف في ) شهادة  
 أحدهما (بالف والآخر  
 بالف ومائة ان ادعى  
 المدعى الاكثر) لا الاقل  
 الا ان يوفى في مسألة  
 او ابراء ابن كمال وهذا في  
 الدين (وفي العين تقبل على  
 الواحد كما لو شهد واحد  
 ان هذين العبدان له وأخبر  
 أن هذين له قبلت على  
 العبد (الواحد) الذي  
 اتفقا عليه (اتفقا) درر  
 (وفي العقد لا تقبل  
 مطلقا)

أعطي بدل على التبرع فلا يضره التقرير بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوهما أي  
من كل اقلين دلالة على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى  
البراءة فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهدية له أو تصدق عليه به أو ملكه منه (قوله ردت)  
هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالانفصال لانها لا تفتى الا ان ثبتت الاثبات لم يثبت خافي الضمن  
من الاثبات حموى (قوله لا اختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى  
بالمطابقة يسميه اتحاد اللفظ ومعنى ودلالة أحدهما اللفظين بالضمين يسميه اتحاد المعنى في فقط  
(قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلاف اللفظ في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فمنع قبول  
الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر  
بالاقرار به فانه تقبل لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في  
الانشاء بعثت واقترض وفي الاقرار كنت بعثت واقترضت فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال  
الرملي ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين  
بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة  
منهما مطابقة للأخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة  
فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب  
والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتسامى في الفصول  
العامة اه وفي جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أقرب ترداذا الاقرار به **كرد**  
لا القتل قال الرملي في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقد  
صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رمز للمحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما  
على اقراره أنه قتله شهد بالسيف وشهد الاخر على اقراره أنه قتله شهد بالسكين فقال ولي  
القتيل انه أقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق ما جحدوا ولكنه والله ما قتله  
الا بالرمح فهذا كله سواء ويقتض من القائل اه تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح  
الغري بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل  
اتمى (قوله ولو شهدا بالاقرار به قيات) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة  
في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكتب بها بين الشهادة  
والدعوى واما بين الشهاداتتين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله  
نعم الى وتقبل عندهما فيهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من  
أحدهما والفعل في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل  
الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة ولو شهد أحدهما بالكاح والاخر باقراره به  
لا يقبل كالغصب ومنه ادعى رهنا فشهد بمعاينة القبض وشهد آخر ان الرهن أقرب قبض  
المرتمن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يدين المدعى والاخر أنه أقرب يدينه لا يقبل  
ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر أنه أقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تجمع  
للمجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بان المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر  
على اقرار المدعى عليه بانف فانه يقبل لانه ليس بمجمع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت لا اختلاف المعنيين  
(كما لو ادعى غصبا أو قتلا  
شهد أحدهما به والاخر  
بالاقرار به) لم تقبل ولو  
شهدا بالاقرار به قيات  
(وكذا) لا تقبل (في كل قول  
جمع مع فعل) بان ادعى  
الذات شهد أحدهما بالذات  
والاخر بالاقراء بها  
لا تجمع للمجمع بين قول  
وفعل قديمة

وعنده ما يعنى باربعة اه والذي يظهر من هذان الامام اعتبار توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بالانكاح والاخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكنهما توافقا في معنى واحد فاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هـ هذا التوفيق أيضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادة ذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة والاخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ عالما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة في ما سواها قال هكذا ذكره ولم يحكم فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الجملة معناه المطابق لا يدل على الاربعة بل تضمن اولها المية بلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفائهما بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما بعينه أو مجرد ادفعه وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود ممراده به ان التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود لا مطافا كما ظن فافهم (قوله لا التضمن) هذا تاكيدا لقوله يجب مطابقة الشهادة في أى دلالة ما على المعنى مطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى (قوله واكتفيا) أى صاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول في مسئلة الاف والافين والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه قال لها أنت خالتي والاخر أنت بريبة لا يعنى بينهما أصلا مع افادتهما معناها واجيب بنوع التعريف بل هـ ما متباينان المعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة والمتمباينات قد تشرك في لازم واحد فاختلفا في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل استتلافهما فان هذا قول ما وقعت البيئونة الا بوصفها بخالتي والاخر يقول لم تقع الا بوصفها بريبة والا لم تقع البيئونة وتسامى في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالانكاح الخ) اشار بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو مجرد ادفعه كما ذكرنا لان كلامه في النكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى الذي أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستفتيات الى هذا (قوله لا اتحاد معناهما) أى مطابقة فصار كان اللفظ متحد ايضا فافهم وهذا التعليل يصلح اقوالهما واثبت الامام ايضا ما مر آنفا من انه يعتبر بالاتحاد ولو بغير اذ اللفظ فن قال هذان التعليل لا يظهر الا على قواهما فغير ظاهر فتدبر فان قلت شرط في المثل الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فقوله هذا لاتحاد معناهما ما افاد ان كلام النكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذي عناه بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف ما لو شهد أحدهما بأنه دفع عن وجه الامانة والاخر اقصر على لفظ اعطاه لان الثاني وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة  
المعنوية وبه قالت الأئمة  
الثلاثة (ولو شهد أحدهما  
بالنكاح والاخر بالتزويج  
قبيل لا اتحاد معناهما  
(وكذا الهبة والعطية  
ونحوهما) ولو شهد أحدهما  
بالف والاخر بالقبيل أو  
مائة ومائتين أو طاقة  
وطائفتين أو ثلاث

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما  
 انه باعه بشرط ان يدار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخيانة تقبل فيه ما أتى في هذه المسئلة والتي  
 قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما او المراد انه يثبت البيع  
 وان لم يثبت الاجل والشرط كما ذكره الزياهي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة  
 منسية المفتي شهد واحدانه وكله بالوصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند  
 قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أتى على أصل الوكالة بالوصومة (الثالثة والثلاثون) في أدب  
 القضاء لا يخالف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكله في القبض والآخر انه جبراه  
 تقبل لان الجبراية والوكالة سواء والجرى والوكيل سواء فتدقق الشاهدان في المعنى واختلفا  
 في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الاف المقصورة الجرى والوكيل والرسول (الرابعة  
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه سلطه على قبضه تقبل (الخامسة  
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان  
 الوصاية في الحياة وكالة كما ان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكالة  
 حقيقة لا تقيدها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بطلب  
 دينه والآخر بقبضه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر  
 بطالبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أمره باخذه  
 أو أرسله ليأخذه تقبل وهي في أدب القضاء ومات عليها (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن  
 اقراره بالوقف تقبل قال في جامع القضاة لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء  
 واقرا بان شهد أحدهما على انشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة  
 أو كناية في نصرف فعل كناية وغصب أو في قول ملحق بالفعل كمنسكاح لصفته فعلا وهو  
 احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار  
 وبراءة وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا  
 بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أقرضتك فصار كطلاق وتحرير وبيع  
 هـ (فات) ووجهه ان القول اذا ذكر في دلالة واحد فلم يختلف بخلاف الفعل والطلاق  
 الاقرار يفيد ان الوقف غير قيد (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية  
 والاربعون) اختلفا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين  
 (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقتها على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا  
 على القدر الاتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة انتهى خافي البحر مع زيادة من حاشية  
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ونقد في آخر الوقف ما زاد الشيخ صالح ابن المصنف  
 رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركتم اخشيبة التطويل) يعني ههنا والافتقد ذكرها  
 في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعناء المطابق وهذا جعله الزياهي تفسير للموافقة في  
 اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع  
 لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر  
 بثلاثة وآخر بأربعة وآخر خمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في  
 حاشيته على الاشياء الثلاثة عشر  
 اخر تركها خشيبة التطويل  
 (بطريق الوضع)



أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالفارسي تقبل للاثفاق في المعنى وهي مكررة مع  
المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهرية قضى بالاقول كافي البرازية  
لمكن في جامع الفصولين شهدا ببيع أو أجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البديل  
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت  
والظاهر ان هذا فيما اذا ذكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره في البحر  
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيوع ونحوه ان المال فيه  
بالف مئلا غير العقد بالقبول وكذا النكاح على قواهم او على قوله باستثناء النكاح ان المال فيه  
غير مقصود ولذا يصح بدون ذكره بخلاف البيوع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكرناه عن البحر  
على الخلاف المأثور انما في النكاح (السادسة والعشرون) شهدا أحدهما أنه وكله بخصومة  
مع فلان في دار سماء وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دارا جمعها  
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زادها الآخر اذا لو كالة  
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لانها تقرب به أحدهما فلو  
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما ما به والآخر بوكالة عامة ينبغي ان ثبت المعينة (السابعة  
والعشرون) شهدا أحدهما بأنه وقفه في محضته والآخر بأنه وقفه في مرضه قبل اذا شهدا  
بوقف بات الا أن حكم المرض ينقض فيما لا يخرج من الثالث وبه لا تمتنع الشهادة كالأول  
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخر أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من  
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها واقفا  
والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفها في محضته وقال الآخر جعلها واقفا بعد وفاته لم تقبل وان  
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفان اه (الثامنة والعشرون)  
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخر أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا تختص  
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى مالا فشهدان المحتمل عليه  
أحال غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال تقبل كذا في القنية  
(صورتها) ادعى زيد على عمرو مالا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمرا محال عليه يعني ان  
دائمه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد به هذا  
المال وحاصل انه ان المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة  
عليه والآخري شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لانها الاقل لكن هذا  
التصوير لا يوافق عبارة البحر والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو وأما مالا فاحال عمرو زيدا  
بالائف على بكره ودفعها بكره ثم ادعى به بكره على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد  
الآخر أن بكره كفل عمرو ابائنه وأنه دفع الالف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد  
أحدهما ان المحتمل عليه احتال عن غيره هذا المال المحل والغريم يطلق على الدائن وهو المراد  
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام البحر بالرفع فاعل حال  
والمراد به عمرو المديون لانه المحيل لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المحتمل عليه احتال  
عن غيره أي ان بكره قبل المحلولة عن غيره عمرو (الثلاثون) شهدا أحدهما بأنه باعه بكذا



وهما في البرازية اي لان ابراه الطالع لا يقبل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصل بخلاف  
هبة الطالع الكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبدا في يد رجل فأنكره المدعى  
عليه فشهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على اقراره بأنه أودعه منه هذا  
العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالأخذ (الرابعة عشرة) شهد أحدهما أنه غصبه منه  
والآخر ان فلانا أودعه منه هذا العبد فيضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بيينة بعده لان  
الشاهد ينشهد على الاقرار بالأخذ لكن يحكم الوديعة أو الأخذ مقردا (الخامسة عشرة)  
شهد أحدهما أنهم ساولدت منه والآخر انها حبلت منه تقبل لاتفاقهما على الحبل منه  
وصورتها فيما لو عاق طلاقها على الحبل فان الولادة يلزمها الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه  
ولا يصح تعليةها على الولادة فان الحبل قد لا تلد او تم أو موت الولد في بطن أمها فافهم (السادسة  
عشرة) شهد أحدهما أنها ولدت ذكرا وقال الآخر انثى تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة  
مع التي قبلها في التصوير فالانساب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهد أحدهما أنه اقرانه  
غصب من فلان كذا والآخر أنه اقر بأنه أخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد أحدهما ان  
المدعى عليه اقران الدار للمدعى والآخر أنه سكن فيها اتقبل أي ان المدعى سكن فيها فهو  
شهادة بثبوت المدعى عليه ما بالاصل في البلد الملك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)  
انكر اذن عبده فشهد أحدهما على أنه اذن له في الثياب والآخر أنه اذن له في الطعام تقبل لان  
الاذن في نوع يمتد الى انواع كلها لانه لا يخص بنوع كذا كرو في المأذون بخلاف ما اذا قال  
أحدهما اذنه صريحا وقال الآخر آرم يبيع ويشتري فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)  
اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقربا العربية أو بالفارسية تقبل بخلافه في  
الطلاق قال في الاشياء والاصح القبول فيها (العشرون) شهد أحدهما أنه  
قال لعبده انت سر وقال الآخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية بمعنى ما سر  
(الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كنت فلانا فانت طالق فشهد أحدهما أنها كلمته غدوة  
والآخر عشية طاعت لان الكلام ينكر وفيه يمكن أنها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)  
ان طلقته فعبدى سر فقال أحدهما طلقها اليوم وقال الآخر طلقها أمس أي في اليوم الذي  
قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاقب يقع الطلاق والعراق لان المعاق عليه طلاق مستعمل  
(الثالثة والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة والآخر أنه طلقها اثنتين البتة  
يقضى بطاقتين وذلك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن  
فقوله البتة لغو فكأنه لم يذكره وانقر بذلك الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدین  
في مجرد العدد وقد اتفقا على اثنتين فيقضيهما وتلغو المسألة لان أفراد أحدهما كما لفظ  
البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على  
قول محمد لانه في البرازية عزاء البتة وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلا لما في الخبر عن الكافي شهد  
أحدهما ما بالف والآخر بالعين لم تقبل عنده وعند أحدهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى  
العين وعلى هذا المائة والمائتان والطاقمة والطاقمة والمائتان ثم ذكر في الخبر بعد  
ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما بانهم أجيبوا بالآخر ردية والدعوى بالافضل بقضى بالاقبل (الثامنة) ادعى مائة  
ديتار فقال أحدهما ما يدعي بورية والآخر بخارية والمدعى يدعي النيسابورية وهو أجدود  
بقضى بالبخارية بخلاف يتقبل ومثله ما لو شهد أحدهما بان يرضى والآخر بالف سود  
والمدعى يدعى الافضل لتقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما انتفع على الكمية  
وانفراد أحدهما ما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لتقبل الا ان وفق بالابراء وقامه  
في دفع القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أى لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه  
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى  
لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يتقبل كما نقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى وحينئذ  
لا وجه له للاستثناء. لكن ما قد دمهناه أول المستفيبات من كلام الجروقة يخرج عن ظاهر قول  
الامام الخ وحينئذ فلا استثناء معني على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما افاده  
الحوى (الخامسة) مسألة النكاح والتزويج وقد دمهنا ما أى لو اختلفا في لفظ النكاح  
والتزويج وفيهما ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبدا  
على ان يزيد ثلث غلها وشهد آخر ان يزيد نصفها لتقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في  
أوقاف الخصاص وههكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف ففانه يقضى  
بالنصف المتفق عليه جرى ومحل ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين كون المدعى  
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكره ما وأقيمت البينة بما ذكر ط (السابعة)  
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر ان المشتري أقر بذلك لتقبل كافي الفتح لان  
في البيع يتحذف لفظ الانشاء ولفظ الاقرار ولا خصوصية البيع الوفاء ولا يبيع بل كل قول  
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقرار يتقبل كما في جامع الفصولين بخلاف  
الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه (الثامنة) شهد أحدهما انها جارية به والآخر انها  
كانت لتقبل كافي الفتح أيضا لان الاصل بقاها ما كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا  
مطلقا أى غير مقيد بقرض ولا ودية فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والآخر بالف  
ودية لتقبل فان ادعى أحدهما الا لفين لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف  
ما اذا شهد أحدهما بان قرض والآخر بالف ودية فانما لتقبل واهل وجهه ان القرض  
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودية فان الاقرار  
بكل منهما ما قول وهو جنس واحد والمقرر به وان كان جنسيزا لكن الودية مضمونة عنه  
الانكار والشهادة انما قامت بهد الانكار فكانت شهادة كل منهما ما قلناه على اقراره  
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية عمال بقوله لاتفاقه ما على انه وصل اليه منه  
الالف وقد جحدته ارضامنا (العاشرة) ادعى الابراء فشهد أحدهما به والآخر على أنه  
وهبه او صدق عليه أو حاله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة  
لاتقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أى ان الدائن وهبه فشهد أحدهما  
بالبراءة والآخر بالهبة أو انه حاله جاز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما  
بها والآخر بالبراءة جاز وبثبت الابراء الهبة لانه افادها فلا يرجع الكفيل على الاصيل

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبلت والا كما فعل صاحب البحر  
وقال في بيانهم ادعى المدينون الايفاء فشهد ادعى ابراهيم الدين أو على انه سالد يقبل ٢ (ادعى)  
الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايفاء وشهد ادعى البراءة تقبل ولا يرجع  
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وابراهيم الكفيل لا يوجب  
ابراهيم الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو  
القدر فانهم يقولون قبضت مبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها  
وشهدا انه طاعها بانفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق  
مكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهيم وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه بالمدعى تقبل ان كان  
الصالح بجنس الحق لحصول الابراهيم من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن  
سمرقند وشهدوا به بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لاكثر ٩ (ادعت)  
انها اشترت هذه الجارية من زوجها وشهدا أن زوجها اعطاها اياها مهرها من غير أن  
يجرى العقد بينها تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدوا بالايصال  
مطابقا ووجهه لا تقبل فالمسئلة في ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بخذف لامن الاخيرتين  
لكن ما يأتي في الفروع صريح في ذلك قال وسأني قرية انما تسمى ككوت منها أربعة عند  
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الايداع والغصب والعارية والديون  
الثانية والعشرون الشرا من مجهول المذكور في الشريح الثالثة والعشرون اذا ادعى  
القبض مع الشراء فشهدا على المالك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استغناء لان  
الخاتمة المانعة ان يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمنع انما هو لكونه أكثر من  
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقول مع صورة المخالفة فانما هو لكون المشهود به أقل  
أو كان ذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب  
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى أي عند أي حقيقة ويكنى عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد  
باتفاقهما لفظا فانطبق لفظهما على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على  
آخر مائة درهم فشهدوا واحد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم  
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف  
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين وبأى  
تسامه قريبا (قوله) الا في اثنين وأربعين مسئلة الخ (أقول) قد وجد في كثير من النسخ زيادة  
عقيب الوقف عندها هذه عن الزواهرير داوم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا  
شرحا أعني ما لو شهدا أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقرار به واحييت  
ذكرها هنا الفائدة لا تخفى قال في البحر وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها  
اليه في الحقيقة (الاولى) شهدا أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقوله بالف  
درهم تقبل ١٢ كذا في العمدة وهذا قول أبي يوسف ويرجح الصدوق واللاتقبل ومنها كما  
في خزانة الآكل اذا شهدا أحدهما بالطلاق والآخر بالاقرار به وفادى الوالو الحية ما لو شهد  
أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرحنطة فشهد

وعشرين (وكذا يجب  
مطابقة الشهادتين لفظا  
ومعنى) الا في اثنين  
وأربعين مسئلة مسبوبة  
في البحر

لاني اشترىته من ذى البيد يصح ويكون آخر كلامه بيانا للاول بخلاف ما اذا ادعى اول  
 الانتاج وشهد بالشر من ذى البيد لا تقبل الا ان يوفى والا فلا لان دعوى الانتاج على ذى البيد  
 لا يحتل دعوى ملك حادث من جهة له لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتاج من جهة ذى البيد  
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بيانا للاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه  
 فامل و في نور العين ولو ادعاه متاجا فاشهد باطلاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى  
 أولية الملك بالا حقا وشهادة الانتاج أولية الملك باليقين فقد شهدوا باكثر مما ادعاه فترد هذه  
 المسئلة تدل على انه لو ادعى نتاجا لمطلقا يقبل لا عكسه ط ادعى نتاجا وشهدا بسبب ترد  
 وفي التتار خاتمة عازيا للمنايا يصح والشهادة بالنتاج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الفاقة  
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كما في الهة مذنية في باب تحمل الشهادة (قوله وشراء من  
 مجهول) كالمو ادعى انه ملكه اشترى من رجل او من زيد لا يعرف وشهدوا على الملك المطلق  
 فانهم لا تقبل والظاهر المسألة اولاه للمطلق لانه لم يبين البائع صار كانه لم يذكره وكأنه  
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين ام لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد  
 او احمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك ابانعه وهو لم يجز لانه اقر  
 لمجهول وهو باطل فكانه لم يذكر الشراء فليس يقبل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا  
 باكثر مما يدعيه اه قال في البحر وترك المؤلف رجلا الله تعالى شرطين في دعوى الشراء  
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشترىته من فلان وذ كر شرائط  
 المعرفة اما اذا قال ملكي اشترىته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك  
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاه فاشهدوا  
 على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافا يقبل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق  
 الملك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لان دعوى الشراء معتبرة في  
 نفسه الا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك وقيل بما يكون له اسباب متعددة  
 لاحتمار عسا اذا كان للملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كالمو ادعى انه امرأته بسبب  
 انه تزوجها بكذا فشهدوا انه سامة وكو حقه ولم يذكروا انه تزوجها تقبل ويقضى به المثل  
 اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وأشار  
 المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بل اتاخر فيخلفوا في دعوى الملك واطلق شهوده  
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا به بل اتاخر  
 تقبل لانه اقل وعلى القالب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فارخوا شهادته تقبل وعلى القالب  
 لا تقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذكره في الخلاصة ايضا وانظر ما الفرق بينه  
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه ومؤرخا  
 لانه بدون تاريخ محتمل الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شراء مع دعوى قبض  
 فاذا ادعاه فاشهدا على المطلق تقبل اه (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك  
 المطلق انما تنفي على مشاهدته اليه زمانا بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتناقى الا بعد  
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذبا بالشهود تامل (قوله واستثنى في البحر ثلاثة

وشراء من مجهول كتابه  
 السجل واستثنى في البحر  
 ثلاثة

اليه ألقا لاندري باى جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال فى الجرد ادى دارا ارثا أو شرا  
 فشهد ابعلا مطلقا أى لا تقبل البيعة لانهم ما شهدوا كثر مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا  
 حادنا وهم ما شهدوا بملك قديم وهم محتفلان فان الملك فى المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق  
 المدعى بزوائده ولا كذلك فى الملك الحادث وترجع البيعة بعضهم على بعض فصارا غيرين  
 والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادنا اه قال فى الخاتمة  
 والملك المطلق يظهر فى حق الزوائد وفى رجوع البيعة بعضهم على بعض فصارا كأنهم شهدوا له  
 بالزوائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد فى الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى أقرب بالملك لمن  
 ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال  
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فاعلموا  
 ادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله بان ادعى بسبب) أى ادعى العين لا الدين بجر  
 (قوله لكونها بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله قلت وهذا فى غير دعوى ارث)  
 لانه مسأله الملك المطلق على المشهور كما قدمناه قال فى البحر وقد جعل المواقف رحمه الله تعالى  
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا فى فتح القدير وجرم به فى  
 البرازية اه (أقول) وكذا جرم به فى الخلاصة وقيد بالدار لا لا حتر ارض الدين فان فيه اختلافا  
 وفى فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهدوا بمطلق لا تقبل وفى المحيط ما يدل على القبول  
 وعندى الوجه القبول لان أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اه قال الرملى قال فى  
 التاترخانة ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها عن عبد اشتراه منى  
 وقبضه وخمسة مائة منها عن مناع اشتراه منى وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة مطلقا فقامت  
 الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصب على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد  
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يقتضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغماني والمسئلة  
 مرت من قبيل نه وهو ما تفقه به فى فتح القدير اه (قلت) وفى نور العين وقيل تقبل  
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تحتل الزوائد فى الجسمائة وحكم المطلق ان  
 يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لاشهاده بالمطلق بخلاف الدين  
 لانه لا يحتل الزوائد فلا كذابا فترقا اه وهكذا سره من لا على التركة فى مجموعته  
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على  
 البيعة ولو ادعى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيه قول نجت عندي ثم  
 بهتم بامنه ثم اشترى بهما فتقبل كفى البحر وفى البحر أيضا والحاصل انهم اذا شهدوا يا كثرهما  
 ادعى فان وفق المدعى قامت فى المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما  
 قول الجرد ادى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة  
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة ناقل مما ادعى  
 تقبل بالاتوفيق ويظهر من كلام الجسمانية ان الشهادة بالاقل تقبل اذا صلح ذلك الاقل بانما  
 ادعاه فانه ذكر اولائه اذا ادعى دارا فى يد رجل انما له وشهدا انه اشتراها من ذى اليد  
 جازت لان شهادتهم بالاقل مما ادعى وما شهدوا به يعلم بانما ادعاه المدعى فانه لو قال ما دعى

بان ادعى بسبب وشهدا  
 بمطلق (لا) تقبل لكونها  
 بالاكثر كما مر فاقول وهذا  
 فى غير دعوى ارث ونتاج

وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في  
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة والوصية والرهن والدين  
والقرض والبراءة والكفالة والحول والقذف تقبل وان اختلفا في الخيانة والغصب والقتل  
والسكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان  
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعادو يكرر وان المشهود به فعلاً  
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل بشرط صحته كالسكاح فانه قول وحضور الشاهدان  
فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير  
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان  
على اقرار رجل يدين أو ابرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فاشهادة  
مقبولة لان الاقرار مما يعادو يكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما  
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولوسألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم  
تقبل لانهم ما لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكف الشاهد الى بيان الوقت والمكان  
شرح الملتقى للعلاق وفي التفتيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت فتقبل مادام في المجلس  
ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهـ) هذا أحد الاصول المتقدمة (فيه عليه دون  
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والافاقيله  
أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يفرع بقوله فلو ادعى  
ألقين وشهد بالانقياد اتفاقاً لوجود التطابق معنى وهذا التفرع مشعر بما قاله في البحر  
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه  
قر يبا (قوله بسبب) حال من الضمير المحرور العائد على الملك (قوله كسراً) أوارث تبع فيه  
الكسز والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في الجروسه يذكره الشارح بقوله قلت فلو اسقط  
هذا المكان أولى حاجي (قوله قبلت الخ) توضيح المسئلة كما في القوائد الزينية ادعى ملكاً  
مطلقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو لاني هذا السبب الذي شهد به ادعاه أم بسبب  
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به فتقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر  
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كانت من غير مبيع فشهد بالانقياد  
من مغبوب هالك لا تقبل كما في الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذا اتفقا فيه  
كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهد بالانقياد كفالة عن آخر فانه لا تقبل كما في الخلاصة أيضاً ولو  
شهد أنه أقر أنه كفالة بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن  
خالد به انه ان باخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو  
قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر أنها كفالة خالفنا لا تقبل لانه لا كذب شهوده كذا في  
البرازية وكما في أسباب ملك العين كما في البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء  
وكذا كل ما كان عقداً فوحد اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهد بانها مملوكة  
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الخيانة ادعى ديناً بسبب  
فشهد بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً ديناً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الاصول المتقدمة  
(فـ) لو ادعى ملكاً مطلقاً  
فشهد به بسبب (كسراً)  
أوارث (قبلت) لا يكونها  
بالاقل مما ادعى فتطابقها  
معنى كما مر (وعكسه)

الموافقة فلعلم ما به درهمان التكذيب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة  
 لصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من  
 وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وهو  
 لم يكن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام  
 المدعى والشاهد ففي المراجع لصديق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول  
 ان علة قبول الشهادة التزام الحاكم بما عاينها عند محنتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد  
 اتفق المانع فوجب القبول بوجود العلة واتضاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده  
 وعن الثاني بان الاصل في الشهود العدم لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله انه الى  
 ولا يشترط عدالة المدعى المحنة دعواه فربما جانب الشهود عملا بالاصل اه قال في الحواشي  
 السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك اظهر وان ليس  
 المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وتعمامه فيها  
 (قوله فاذا وافقتما قبلت) أي وافقتما معنى مصدر الباب به هذه المسئلة مع انه اليست من  
 الاختلاف في الشهادة لكونها كالل دليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى انهما لو اختلفا لزم  
 اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سيدي الوالدرجه  
 الله تعالى وبه ظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريق على ما قبله مشعر بما قاله في البحر  
 من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطاً فيه  
 وتبعه في تدوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها  
 فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفريعه على ما قبله لا ينافي كونه أصلاً في آخر وهو الاختلاف في  
 الشهادة فافهم وبما تقرران دفع ما في الشربة لايست من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق  
 العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه  
 (قوله قبلت) كما اذا ادعى ألفاً قرضاً فشهد به تقبل لا مكان القضاء (قوله والاتفاقها  
 لا تقبل) بان ادعى قرضاً وشهدا بمن متاع لا تقبل لانها خالفت فلم يكن القضاء فيها وذلك ان  
 الشهادة لاجل تصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من  
 الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيني ولا تنس ما قدمناه قريباً عن العناية من معنى  
 موافقتها ايها قال في فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد  
 أحدهما أنه أداها والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيباً  
 وأراد ان يردّها على البائع فأنكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه  
 اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها  
 شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا  
 اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار وكل منها لا يتخلو  
 عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب  
 وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول  
 المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقاً وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقتما) أي وافقت  
 الشهادة الدعوى  
 (قبلت والا) توافقها  
 (لا) تقبل

المديون الابرار وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح  
 بجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ادعت انها اشترت  
 هذه الجارية بمن زوجها بها رها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع  
 بينهم ما قبل **ا** (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لأصل من قبل  
 ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الأصل الى أصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبه كما لا  
**ا** وايضا الظاهر ان هذا ما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها لما انهما  
 متفرعان عليهما كافي البدائع بل التحقيق فيه ان كليهما نوعا عدم الموافقة بينهما ما فلا يناسب  
 ارجاع أحدهما الاخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله لثبوت) أي المطلق من الأصل  
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة في مكانه تاج (قوله لفظا ومعنى) واختلاف لفظهما الذي  
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر من كان كاشحا والتزويج والهبسة والوطية (قوله معنى  
 فقط) كما اذا ادعى غصبه فاشهد اياها قرار به قبل وكما لو ادعى دارا فشهد اياها باللفظ البيت تكفي  
 في عرف من يطلقه على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه انترى  
 الامه منه بعد من شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشترىها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل  
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشتريتها منه منذ سنة كما شهد به الشهود ثم يعمم اشتريتها  
 منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد بالشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق  
 ويتضى له **ا** وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالآخر وهو ما شهد بالاول الا اذا أعاد الشهادة  
 بالاطلاق ورجمنا أشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي الغزبية ادعى الشراء منذ شهرين فشهد بالآخر  
 منذ شهر قيات وبقيامه لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه اشارة  
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفتهم للشهادة **ا** أي لان الشهادة حيث  
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل  
 وكلا على الطلاق فطافني فشهد الشهود أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق قال في الغاية الشهادة  
 اذا وافقت الدعوى قيات وان خالفتم لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاعلم ان الدعوى هي  
 مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوت موافقتهم وان يتخذ نوعا وكا وكيفية ومكانا  
 و زمانا وفعلا و واقعا لا وصف او مكانا وبه فانه اذا ادعى على آخر عشرة دنانير وشهد الشاهد  
 بعشرة دراهم أو ادعى عشر دراهم وشهد بثلاثين أو ادعى سبعة نوب آخر وشهد بياض  
 أو ادعى أنه قتل وليه يوم النحر بالهكوف وشهد بذلك يوم النحر بالبصرة أو ادعى شق  
 زقه واتلاف ما فيه وشهد بان شفاقه غفده أو ادعى عتار بالجاب الشرفي من ملك فلان  
 وشهد بالغيري منه أو ادعى أنه ماله وشهد أنا ملك ولده أو ادعى أنه عيده ولده الجارية  
 القلانبة وشهد بولادة غيرهما لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين لفظهما  
 فابست بشرط الا ترى ان المدعى يقول ادعى هلى غريمي هذا والشاهد يقول أشه بذلك  
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول  
 الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وانعدمت فيما خالفها أما تقدمها فيما بشرط لقبولها فلان  
 القاضي نصب الفصل الخصومات فلا بد منها ولا يعنى بالخصومة الا الدعوى وأما وجودها عند

ومنها ان الملك المطلق ازيد  
 من المقيد لثبوتها من الأصل  
 والملك بالسبب مقتصر  
 على وقت السبب ومنها  
 موافقة الشهادتين  
 لفظا ومعنى وموافقة  
 الشهادة للدعوى معنى  
 فقط ويستفح (تقدم  
 الدعوى في حق  
 العباد بشرط قبولها)  
 اتوقتها على مطالبتهم  
 ولو بالتوكيد بخلاف  
 حقوق الله تعالى لوجوب  
 اقامتها على كل أحد  
 فكل أحد منهم في مكان  
 الدعوى موجودة



شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذيبا للشاهد قطعا فلو قضى له بالدار بالبينة فاقر انهم الرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعى فيها وصدقه فلان او كذبه لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ملكها اليه بعد القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط فان بدأ بالقرار وثني بالنفي او عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقتضى عليه ولا نفي للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر له دار للمقتضى عليه سواء بدأ بالقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وثني بالقرار ووصولا اما ان كان مقصودا لم نصح ونعاه في الخمانية بخلاف المقر له اذا قال هي افلان ما كان لي قط لان غنة لا منازع للاثالث قد سلم وهما المقتضى عليه يتنازع كذا في التلخيص وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينا ثم ابينة ثم قال ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء له فليس يا كذاب هكذا في الاقضية وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون ا كذابا ولا فلا في شهادات الاصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكذيبا ولو ادعى قد راو برهن عليه ثم أقر بقبض بعضه فان أقر بما يدل على قبضه قبل الدعوى والبينة فهو تكذيب لشهوده والا فلا ولو ادعى اربعة مائة درهم وقضى له ببينة ثم أقر ان للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة اتفاقا وهل نسقط التمامة قولان في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط شهدا له على رجل بأنف وعلى آخر بمائة فصدقتهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا بقبض ثوبين فصدقتهم في أحدهما وكذبهم في الآخر بطلت فيهما ولو قضى لثلاثة بغيراث عن أيهم ثم قال أحدهم مالي فيه حق وانما هو لآخرى كان السكك لهما فان قال لم يكن لي فيه حق وانما هو لهما بطلت حصته عن المقتضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بألف درهم وبرهن ثم ادعى أنه ابن الموصى ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الألف وقال محمد الوصية باطلة ولا نفي له اه وفي البرازية ادعى المديون الابطاء فشهدا على ابراهيم الدائن أو على أنه حله تقبل كالأدعي الغصب فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الابطاء وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة على الابطاء يعلم ان الابطاء غير مقتصر عليه وهذا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وابراهيم الكفيل لا يوجب ابراهيم الاصيل وانما ذكره ليؤذن ان المقتضى به براءة الكفيل لا الابطاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع تمكنه بالرجوع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فمقبول في ذلك لافي الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهدا له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال آخر شهدا على دعوى أرض انما خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودها وأخطأ في المقدار بقيات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا لاما آخر فينبغي ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيفا فلقني وشهدا انه طاقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بانطاع تسمع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

شرطا والا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهد بالظلم تقبل كما سبق في الحاصل انهم اذا  
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بالتوفيق **ا** وسند كرامة الكلام على ذلك في مسئلة دعوى  
النتاج ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وقى فلو ادعى ألفا فشهد بان  
وخمسمائة فقال المدعى **كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة** أو قال  
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الاف والالفين ولا يحتاج الى اثبات  
التوفيق باليمين لان الشئ انما يحتاج الى اثباته باليمين اذا كان سببا لا يتم بدونه ولا ينفرد  
بإثباته كما اذا ادعى الملك بالشراف فشهد الشهود بالهبة فان دعى يحتاج الى اثباته باليمين  
أما الإبراء فيتم به وحده ولو أقر بالاستيفاء أصبح إقراره ولا يحتاج الى اثباته **لكن** لا بد من  
دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يعمل عليه وان لم يدع  
التوفيق نصحه بالشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة  
ثابتة صورية فان كان التوفيق مراد لتزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لتزول بالشك  
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر  
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يثبت شرط في البعض وذلك محمول  
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى  
ما كان لي عليه الا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود  
به اقل بين أن يكون في الدين أو في العين فلو ادعى كل الدار فشهد ابن نصفها قضى بالنصف  
من غير توفيق **كذا في الخاتمة** وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا كذب  
شهوده في جميع ما شهد وبالله أو بعضها بطلت شهادتهم اما لانه تسبق للشاهد أولان  
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار  
لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هو لي فقدأ كذب شهوده وان قال هذا قبل  
القضاء لا يقضى له ولا فلان يثنى فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اغما هو  
افلان قال أبو يوسف اجزت إقراره فلا تـ لان جعلت له البيت واردم ابقي من الدار على المقضى  
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول آخر أنه يضمن قيمة البيت  
للمشهد عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له **كذا في الخاتمة** ثم اعلم ان المدعى اذا  
كذب شهوده اغما ترده شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم  
في شئ زادوه فانها تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد اما ادعاه  
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه بعده  
فما عندم ولاه فقال المغصوب منه لم يردده على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه  
ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذ لم يدع شهادتهم ما ضمنه القيمة  
كذا لو شهد أنه غصبه عبدا له فجاءه ولا مقله عند الغاصب فقال المغصوب منه ما قتلته ولكنه  
قد غصبته ومات عبده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا له في يدي  
كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى  
ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما **كان له على نئ ولا أبرأني عن نئ** قال اذ لم يدع

موجودة درر اسكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في  
الاختلاف في الشهادة لافي قبول الشهادة وعدمها كما افاده الشرع لاني لست بانى قريبا  
ما ينافيه عند قول المصنف فاذا وافقتهما (قولها) اكثر من المدعى باطلة لان المدعى مكذب لهم  
الا اذا وفق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين  
اقتسمواها وغاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا ان له  
النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلة لانها اكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق  
الدخول وحدها وصرافه فشهدوا ان له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا  
ولم يستثنوه الا اذا وفق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فاقبل بل كذا في فسخ القدير ومن  
أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على  
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى  
تفريق دقيق مع الخلطة فشهدوا من غير تخلط أو مخزول فشهدوا على غير المخزول لا تقبل اه مع  
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير مخزول والدعوى بالمخزول بدليل عكسه ادعى الاختلاف  
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبضه في كذا درهما بغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة  
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذ الغصب قبض بلاذن  
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك للمدعى وفي يده أى  
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لاعلى المالك لانهم لم يقولوا غصب به منه ولا على الغصب لانهم  
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى انه غصب به من غير  
المدعى لانه اه (أقول) وهذا لا يمنع تنظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله  
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه  
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله  
يفضى الى التضيق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اه فتدبر ثم قال  
في البحر ادعى انه قبض من مالى كذا قبضا موجبا للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض  
قبضا موجبا للردية قبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقرب قبضه ينفى أن تقبل  
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك الماشى كذا وعليه قيمته وشهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه  
هالك ولو ذكر اياه الاتساع لا يكون شهادة باهالك ثم قال ادعى شرا منه فشهدا بشرا من  
وكيله تردو كذا لو شهدا ان فلانا باعوه هذا المدعى عليه أجاز بيعه ثم قال ادعى ان مولاي  
أعتقني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقه فيصرف الى حرية  
الاصول وهى رائدة على ما ادعاه وقبل تقبل لانهم الماشهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال  
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انه حر تقبل اذ الدعوى ليست بشرط هنا فلي  
هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قولها ما ينبغي أن  
يقبل في القن رواية واحدة كفى الامة اذ الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة  
ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لانهم شهدا باقل مما ادعاه  
اتمى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي بشرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن المدعى باطلة بخلاف الأقل  
لا تنافي فيه

الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه مما  
يحتج لعل الموصى اوصى ثم رجع ولم يعلم به ما الوارث فانسى كذا ما أخبر ادعى الرجوع والتناقض  
في مثله لا يصح ولو برهن على رجوع الموصى الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا على  
رواية انه ليس برجوع (يقول الحنفية) الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى ان تقدم  
ان رجوع ما عدا النكاح فسخ له اه قال في البحر فان قضى باحدى البيتين أولا بطات  
الآخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء به فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان  
أحدهما نجس فغسره وصلى باحدهما ثم وقع تخريبه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه  
لان الاول اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التخريب في الآخر اه قال الرمي لي يدل  
بظاهره على أنه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح احدى البيتين لو قضى بالمرجوعة تقبل  
المرجوعة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوعة لانها كانت مرجوعة قبل القضاء بخلاف  
المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما اذا  
تساوى ما ترجح الاول بائصال القضاء به أو سبق القضاء بالمرجوعة اذ لا معارض لها وقتئذ وبين  
ما اذا كانت احدهما أولى بالقبول نقضى بغيرها ثم أقيمت عليها بعمل بها ولو اتصل القضاء  
بغيرها لا اوليتها يؤيده ما ذكره الزياهي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهننا على نكاح  
امرأة من قوله في تعليل كون المنسبقة بينهما كونه أقوى لاتصال القضاء به لانها لما  
سبقت وحكم بها تأكدت فلا تنتقض بغيرها كذا اه فان المرجوعة أقوى قبل اتصال  
القضاء به فهي متأكدة فينتقض القضاء بغيرها لا رجحانها قبله لكن حال الزياهي مسئلة  
القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحدا في مكانين  
لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي سردها لا ينتقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم  
بنفي مقابلة لا يتصور مثله في بيع واحد انه يفتن فاحش وبمثل القيمة وكذا في نظائره كما هو  
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلي في كتاب الوقف اذ احكم الحاكم بالبيتة  
الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال فاضى خان لو أقامت  
المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه  
تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح خالفه مخالفته وخلافا وتختلف القوم واختلافهم اذ اذهب كل واحد الى خلاف  
ما ذهب اليه الآخر اه ثم الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك أخر هذا الباب  
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفته للدعوى كما نعلم اختلاف الشاهدين واختلاف  
الطائفتين من المشهود نفسه يظهره هذا الشمول في المسائل الآتية كما لا يخفى (قوله مبني  
الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر مبني لانه ممكن لان المسكن هو الباب (قوله منها  
ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على  
مطالبهم ولو بالتوكيد دبر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان  
أقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد مدعى في إثباتها فصار كأن الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)  
مبني هذا الباب على اصول  
مقدرة منها ان الشهادة على  
حقوق العباد لا تقبل بلا  
دعوى بخلاف حقوقه تعالى

لى وبرهن آخر انها كانت لعمر والميت منذ سنة ثم مات وتركه امير اثنى بخلاف ما لو ارخا الموت  
 فتمت نصف بينهم ما و يلقى النار يخ \* بينة الابن أن فلانا قتل أيام يوم السبت أولى من بينة المرأة  
 أن أباه تزوجها يوم الاحد \* بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل  
 في القضا بخلاف القتل \* بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا ييه مع ذكر القرب أولى من بينة  
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أبك أقرب في حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه \* بينة  
 المسلم أولى فيما لو أقام مسلم لم ونصرانى شهودا نصرانى على دين في تركه نصرانى فيبدا بدين المسلم  
 وقال الثانى فيمصاصان \* وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهودا نصرانية على عبد في يد نصرانى  
 حى وعن الثانى أنه يتصف بينهم وبينة المسلم لم أولى أيضا فيما لو مات نصرانى له ابنان مسلم  
 وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته مسلم وبرهن الكافر على موته كافر اذ قضى  
 بالارث للمسلم ويصل على الميت \* بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا  
 قضى عليه بالارض والبناء \* بينة المدعى عليه أن أبك أقربا له ملكى أولى من بينة مدعى الارث  
 من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقربت أنه ملك أبى فبتمعارض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا  
 معارض \* بينة الورثة ان سن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو  
 ابن عشرين سنة \* بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما  
 قبل موته بسنة \* بينة من يدعى أن الكفيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه  
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكفيف وغيره فتمتقديم بينة الحدوث على بينة القدم مطلقا اذا كان  
 بدون ذكر تاريخ ما لو ارخا فالاسبق تاريخا يرجح كالجزم به أصحاب المتون وغيرهم \* بينة الامانة  
 أولى من بينة الشراء \* بينة البائع على المشتاج بمحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة  
 المستحق على المشتاج \* بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركه امير اثنى له وبرهن  
 الخارج على مثل ذلك \* بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد انه كان للجدته ابن  
 غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجنى في اثبات ملك الغير \* بينة من يدعى زيادة الارث أولى  
 فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا \* بينة مدعى البنوة أولى فى حق الارث  
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى  
 بنسب الكل والميراث للابن فقط (شهادات) \* بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه  
 لم يقل أو لم يفعل \* بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حى الا اذا أخبر بجماعته  
 بتاريخ لاحق \* بينة الجرح أولى من بينة التعديل \* بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح  
 أو الملك \* بينة حربة الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) \* بينة العبد أو الصبي المأذون على  
 ما أقربه من غصب أو ودعة أو عارية اسمها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه  
 فى حال الاذن (عجر) \* بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال ص لاحك وبرهن  
 المحجور انه حال المحزر (مارقة) \* بينة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم  
 اشترته منه أولى من بينة الخارج أنه سرق منه منذ شهر \* بينة الخارج ان الحارم له سرق  
 منه منذ شهر أولى من بينة ذى اليد انه ملكى وفي يدى منذ سنة (وصية) \* بينة الرجوع عن  
 الوصية أولى من كونه موصيا بمصر الى الوفاة قال فى نور العين ادعى الوصية وأنكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع  
 فيه ملكى

والبيذواني شرطت لك النصف وعشرين قفيزا أولى من بيعة الآخر على شرط النصف فقط  
 (مضاربة) \* بيعة القابض ان المال قرض أولى من بيعة الدافع انه مضاربة أو بضاعة وبيعة  
 الدافع ان المال قرض أولى من بيعة القابض انه مضاربة \* بيعة المضارب أولى فيما لو اختلصا  
 في قدر المشرط من الربح \* بيعة رب المال أولى فيما لو اختلصا في الخصم بـتجارة أو بيع بقدر  
 وعدمه \* بيعة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلصا في التجارة \* بيعة المضارب أولى فيما  
 لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الاخر قبضه \* بيعة المضارب انك شرطت  
 لي الثلث أولى من بيعة الآخر على الثلث الا عشرة \* بيعة المضارب انك شرطت لي مائة أولم  
 تشرط لي شيئا في إعلتك أجزأ المثل أولى من بيعة الآخر بشرط النصف (شركة) \* بيعة الآخر  
 أولى فيما لو أحدهما الشريك بكن رجلان بشرط بعد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة  
 وبرهن الاخر انه بهـده لم يكون للاخر وحده وبيعة غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر ان  
 الشراء بعد التفرق لم يكون العبد له خاصة \* بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من  
 بيعة الورثة انه ترك المال ميراثا للشركة (قسمة) \* بيعة من بدعي يتنازع آخر انه وقع في  
 قسمته أولى من بيعة الآخر (دعوى) \* بيعة البراءة أولى من البيعة على المال ان لم يورثا  
 أرخ أحدهما فقط أو أرخا سواء \* بيعة المطلوب على انك أقررت بالبراءة أولى من بيعة الطالب  
 على انك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة وبيعة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد  
 دعواك اقرارى بالبراءة \* بيعة الاسبق تاريخا أولى فيما لو ادعاهما ملكة عين في يد ثالث  
 أو في أيديهم ما وكذا الوارخ أحدهما فقط والافينهما \* بيعة الخارج أولى اذا ادعى  
 ذو اليد النجاج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبيئته  
 أولى \* بيعة الخارج أولى في دعوى النجاج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه \* بيعة الخارج أيضا  
 أولى فيما اذا برهن على النجاج ثمره على اقرار ذى اليد ببيعها وشراها من فلان لانه اذا باع  
 ثم اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى النجاج ونحوه \* بيعة من وافق سن الدابة تاريخه أولى  
 فيما لو ادعى النجاج على ثالث يدوان لم يوافق أحدهما فبيئتهما \* بيعة مدعى النجاج خارجا  
 أو صاحب يد أولى من بيعة المدعى المالك \* بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العبد ولد في  
 ملكه من امته وعمده وبرهن الخارج على مثل ذلك \* بيعة الخارج أولى فيما لو برهن على أن  
 هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوا اليد كذلك \* بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة  
 مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يد ثالث فمدعى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها  
 عند الامام \* بيعة رب الدين على اليسار أولى من بيعة المدين على الأعسار \* بيعة الاقرب  
 تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر ان في يده منذ  
 جمعة أو الساعة \* بيعة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عمده منذ عشرين سنة وبرهن  
 الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذوا يده منه \* بيعة الخارج أن قاضي كذا  
 قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بيعة ذى اليد على النجاج خلافا لمحمد \* بيعة الشراء أولى  
 فيما اذا برهن على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيدو آخر على  
 الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبيئهم ارباعا \* بيعة  
 الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيدا الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

قوله من الأصل أى من كتاب  
تعارض البيهات للشيخ عام  
اه منه

الامسة أولى من بيعة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يسبق تاريخه إلا آخر أو يكن  
أحدهما زائدا أو الآخر خارجا وفي المسئلة يبحث بطلب من الأصل \* بيعة الوارث ان المورث  
وهبه كذا في الصحة أولى من بيعة الآخر في المرض (عارية ووديعة) \* بيعة المعير انما  
هذه كذا بعد ما جاوز الموضع أولى من بيعة المستعير انه ردها اليه \* بيعة المودع ان رب الوديعة  
عزلك من الوكالة بقبضها أولى من بيعة الوكيل بالقبض \* بيعة الخارج على الملك أولى من  
بيعة ذى اليد على الايداع بعد قوله هو في يدى مالم يقل أولا انه في يدى وديعة \* بيعة المودع  
على الرد أو على ضبايعها عنده أولى من بيعة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس \* بيعة مدعى  
الايداع عند ذى اليد أولى من بيعة ثالث على ملك مطلق \* بيعة ذى اليد ان فلانا أو دغنيها  
أولى من بيعة آخرانى اشترىته منك (غصب) \* بيعة المالك على الاتلاف أولى من بيعة  
الغاصب على الرد الى المالك \* بيعة الغاصب ان المغصوب مات عند المالك أولى من بيعة الموت  
عند الغاصب عند محمد وعنده الثاني بالعكس \* بيعة الغصب فيما في يد آخر أولى من بيعة ثالث  
الملك المطابق \* بيعة ان ذى اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بيعة ثالث غصبها منه منذ  
شهر ويضمن المدعى عليه قيمته الثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث  
ولا ضمان خانية (جنبايات) \* بيعة الموت من الجرح أولى من بيعة الموت بعد البرء كما في الدرر  
والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفتى المولى أبو السعد أوفندى \* بيعة انه قتل أباه يوم كذا  
أولى من بيعة الخصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم \* بيعة انك أضرت صبيدا بضرب جاراتك أولى  
من بيعة الآخر ان الجارح لانه نفي مقصور (اقرار) \* بيعة انه أقر لوارثه في الصحة أولى من  
بيعة انه أقر له في المرض \* بيعة الاقرار مكرها أولى من بيعة الاقرار طوعا \* بيعة المقضى عليه  
بالدوان المدعى أقر قبل القضاء بان لا حق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء  
\* بيعة ان الميت كان أقر انه لا حق له في الدار أولى من بيعة الوارث الارث (صلح) \* بيعة مدعى  
الصلح عن كره أولى من بيعة مدعيه عن طوع (رهن) \* بيعة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة  
الرهن بعدهم لا كـ \* بيعة الراهن على عدم الرد أولى من بيعة المرتهن اني أخذت المسال ورددت  
الرهن \* بيعة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بيعة الراهن \* بيعة الراهن أولى فيما لو ادعى كل  
منهما هلاكا عند الآخر \* بيعة المرتهن انك رهنتمني الثوبين أولى من بيعة الراهن انه رهنه  
أحدهما \* بيعة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بيعة المرتهن  
انه مثل نصفه \* بيعة الراهن انه رهنه ساجا قيمته عشرة أولى من بيعة المرتهن انه رهنه معسرا  
قيمة خمسة \* بيعة الشرا من زيد أولى من بيعة الرهن منه الا اذا أرخ الآخر فقط أو كان  
تاريخه أسبق \* بيعة ذى اليد لو كانت العين في يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ  
الخارج (مزارعة) \* بيعة المزارع أولى فيما لو اختلفت مع رب الارض والبذر في قدر المشروط  
بعدم مايت ويبيته الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدم مايت أيضا \* بيعة رب  
الارض أولى فيما لو قال بعد التبنات شرطت لي نصف الخارج وقال الا آخر عشرين قفة يرا  
\* بيعة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أى لا نباتها عدم لزوم اجرة  
الارض \* بيعة مدعى الصحة أولى من بيعة مدعى الفساد باشتراط أقفره معينة \* بيعة رب الارض

المالك الرد لانهم ملزمة \* بينة الخارج اني اشتريته من أيك أولى من بينة ذى اليد انه ملكك أييه  
الى حين موته \* بينة الخارج اني اشتريته من أيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد ان  
أباه مات منذ عشر سنين \* بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع  
\* بينة البائع في الثمن وبينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان  
قال البائع بعث العبد الواحد بالباقين وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالباقين  
وللمشتري بالعبدين \* بينة العدة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحها  
والآخر فاسدا \* بينة ذى اليد ان زيد اقال لاحد قلى في الدار قبل شرائك منه أولى من  
بينه مدعى الشراء من زيد \* بينة لخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذى اليد انك  
شريته منى ثم تقابلنا \* بينة البائع اني بعثك الجارية بغيره \* بينة المشتري ان  
المبيع بالف \* بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبد من فلان أحدهما أوردا الآخر بعيب ثم  
اختلفا في قيمة الهالك \* بينة البائع ان المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري انه هلك  
في يد البائع \* بينة من ليس له الخيار أولى في ما لو كان الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة  
والنقص في المدة وبينه مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة \* بينة رب السلم أولى فيما لو  
اختلفا في قدر السلم فيه أو جنسه أو صفته أو زرعه \* بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في  
رأس المال أو في مضي الاجل لا ثباتها الزيادة \* بينة المؤرخ أو السابق تاريخا في دعوى الشراء  
من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل \* بينة ذى اليد انما انتجت في ملك بائنه  
أولى من بينة الخارج النماذج في ملك بائنه (شعنة) \* بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما  
اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس \* بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف  
مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس \* بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى  
البناء ثم العرصة فلا شعنة لك في البناء وبرهن الشفيع على شراؤه \* بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى  
الثالث بالعكس \* بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على انه أحدث هذا البناء والتجر \* بينة  
الشفيع انك اشتريت من زيد أولى من بينة المدعى عليه ان عمرا أو دعنيها (اجارة) \* بينة  
المستأجر انه استأجرها بعشرة ليركبها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر انه بعشرة الى نصفه  
\* بينة الراعي انك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي هلكت فيه أولى من بينة صاحبه على  
موضع آخر \* بينة المؤجر انه استأجر منه الخانوت طائعا أولى من بينة الآخر على الاكراه  
(أقول) تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها أولى في الصحيح فلعل هذا معنى على خلاف الصحيح  
تامل \* بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصرعي باب الدار فداعاه كل منهما \* بينة المؤجر  
انه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر انهما كانت في يد الا بوجه المدة \* بينة المؤجر أولى  
في قدر الاجرة وبينه المستأجر أولى في قدر المدة \* بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها  
استأجرتني لاحتفظ لك السكان \* بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له اركب استأجرتني لابلغها  
الى فلان (هبة) \* بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة  
بالعكس ودات المسئلة على ان بينة البيع أولى من بينة الرهن \* بينة الشراء من ذى اليد أولى  
من بينة الهبة والقبض منه الا اذا أرخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق \* بينة مدعى نكاح

٢ قوله بينة من ليس له الخيار  
الخ صورته ادعى صاحب  
الخيار اجازة البيع في مده  
الخيار وادعى الآخر نقضه  
وادعى الاول النقص وادعى  
الآخر الاجازة فالقول قول  
الاول والبينه بينة الآخر  
أعني من ليس له الخيار وانتهى  
منه

٣ قوله أولى لان ذى اليد  
اتصبت خصمها للمدعى  
بدعوى الفعل عليه  
فلا تدفع الخصومة عنه  
بحالة الفعل الى غيره تعارض  
البيئات للشخص غائمه منه



انه تزوجها في رجب أولى من بيته ورثته انه مات في صفر (طلاق) \* بيته المرأة انه كان عاقلا  
 وقت الخلع أولى من بيته الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيته كون المتصرف عاقلاً  
 أولى من بيته كونه مجنوناً \* بيته الابن ان أباه أبانم وانقضت عدتها أولى من بيته المرأة انه  
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) \* بيته المرأة انه موثر فعليه نفقة الموترين أولى  
 من بيته الزوج انه موثر \* بيته الزوج جنة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه  
 لانها تثبت الزيادة \* بيته الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيته الزوج  
 انه من الكسوة أو المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس \* بيته الابن الغائب ان أباه حين  
 أنفق مال الأبر على نفسه كان موثراً أولى من بيته الأب الاعسار \* بيته الابن الزمن ان  
 زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بيته زيدان رجلاً آخر هو أبو الزمن \* بيته الظاهر المشرط  
 عليها الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبنها فلها الأجر أولى من بيته أياه انها أرضعته  
 بلبن شاة (عتق) \* بيته لأمته انه اعتهقها قبل الولادة فولد لها حر أولى من بيته السيدانها  
 ولدت قبل الاعتاق \* بيته الميت ان أبي مات حراً لاصل أولى من بيته المدة على انه كان  
 عمدى فاعتهقه وولاً أولى \* بيته المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيته العبد لاثباتها  
 الزيادة \* بيته الأمة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيته الورثة انه كان مختلط  
 العقل \* بيته مدعى فساد الكتابة أولى من بيته مدعى صحته \* بيته المالك ان الكتابة  
 على نفسه وماله أولى من بيته المولى انها على نفسه فقط (وقف) \* بيته الاسبق نار يخارلى فيما  
 لو برهن ذواليد انها رقت عليه والقسم انها اوقفت على المسجد \* بيته مدعى الوقف بطنا بعد  
 بطن أولى من بيته مدعى الاطلاق \* بيته الخارج على الملك أولى من بيته المتولى ذى اليد على  
 انه وقف وبه يبقى \* بيته الخارج انها اوقفت على مطلق أولى من بيته ذى اليد ان بائى اشتراها  
 من الواقف الا ان اثبت ذواليد نار يخاسا بقا على الوقف \* بيته فساد الوقف أولى من بيته  
 الصحة ان كان الفساد بشرط فساد وبيته الصحة أولى ان كان الفساد لمعنى فى المحل أو غيره  
 (بيع) \* بيته مدعى فساد البيع أولى من بيته الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسد من  
 وبيته مدعى الفساد أولى أيضاً ولو اعنى فى صلب العقد كالشرائط أو فى ظاهر  
 الرواية \* بيته مدعى البيع كرها أولى من بيته مدعى طوعاً فى الصحيح \* بيته الغبن أولى من بيته  
 العكس \* بيته الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة المدة معروفة أولى من بيته ان البائع  
 هو رثتهم \* بيته مدعى البيع وفاء أولى من بيته مدعى ناته بيته المشتري على الاقالة أولى من  
 بيته البائع على البيع لطلان الثانية باقراً مدعى الاقالة \* بيته ذى اليد انى بعنكاً هذا العبد  
 بالقبض أولى من بيته احد هما انى اشترىه منك بالقبض \* بيته انى بعنك كذا فى يوم كذا فى مكان  
 كذا أولى من بيته الاخر انى لم يكن ذلك اليوم فى ذلك المكان \* بيته ذى اليد ان فلاناً ودعى  
 الدار أولى من بيته الخارج على الشراء من ذى اليد \* بيته من باع فادعى ان الوصى باع كذا بغبن  
 أولى من بيته المشتري وقال كثير بالعكس \* بيته المشتري ان أبالك باعها منى فى صفوك أولى  
 من بيته الابن انه كان بالغاً وقبل بالعكس \* بيته المشتري انك بعته منى بعد بلوغك أولى من بيته  
 البائع انه قبله لاثباتها المعارض \* بيته المشتري اجازة المالك ببيع القرض أولى من بيته

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أما عند أبي يوسف فلا لان عنده يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله قبلت في حق النهراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكين فيجوز فيه الخيارات المشهورة (قوله وزاد محشيها خمسة أخرى) الأولى قال العبد ان دخلت هذه الدار فانت حر وقال نهراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نهرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب لابن الثالثة لو قال ان شربت الخمر فعبده حر فشهد رجل وامرأتان على تحققة يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد الرابعة لو قال ان سرق فعبده حر فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق القطع الكل من البرازية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغير مقبولة قلت رأيت مسئلة أخرى فزدت وهي انما لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان تحببت طلاقك ان تكلمت به فعبده حر فشهد شاهدان أنه طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر (اقول) لعل ذلك موقت بان يكون اصل الكلام ان ذكرته اليوم وحده فعدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافهو مشكل نامل وزاد البصري ما في خزنة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافر فاقام صاحبها شاهدين كافر من علميا نسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لومات كافر فاقسم ابناه تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافران على أبيه بدتين قبلت في حصة الكافر خاصة ١١ (أقول) قد ذكر سيدي الوالد في تنقيحه جملة مسائل في ترجيح البيئات لخصها تلخيصا حسنا باب وجع جارة وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة صاحب الشريعة الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم فلم أجبت الاقتداء به كذلك خدمة لحجاب جدى سيدي الانبياء والمرسلين مستمدا بعبده ومدهم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين ونماذ كرت ذلك هنا وان لم يكن يحملها هذا الباب كانهت على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا للمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهما والمسلمين آمين (نكاح) \* بينة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة \* بينة رد البكر النكاح عند تزويج ولها أولى من بينة سكوتها وبنية الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة ردها \* بينة زيد انها امرأة أولى من بينتها انها امرأة وعمر المنكر \* بينة المسلم أولى من بينة النصراني اذا قاما بينة نصرانية على نكاح نصرانية \* بينة فساد النكاح أولى من بينة هخته \* بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد دمها المثل للزوج \* بينة المرأة ان أباهاز وجهها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة \* بينة المرأة ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه \* بينة الزوج في متاع النساء انه ملكه أولى من بينة المرأة \* بينة الحصة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثه انه في المرض \* بينة المرأة انها أبرأت من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا شرط \* ٣ بينة الزوج انها أبرأت من المهر أولى من بينة المرأة انه كان مقرابه الى الآن \* بينة المرأة

قبلت في حق النهراني فقط  
اشبهاء قات وزاد محشيها  
خمس أخرى معزبة  
للبرازية

٣ (قوله بينة الزوج انها أبرأت من المهر أولى لان بينة المرأة على الاقرار قد بطلت باقرار الزوج به لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في دعوى الدين وكذا البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى باطلاق بينة البيع باقرار مدعى الاقالة ويجب ان تحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقائع كما في القنية انتهى منه

ملخصه \* (فائدتان) \* اذا تم دأبنا القاضي لرجل ان اياهما قضى لهذا على هذا لم تقبل عند  
الامام وله قول آخر با قبول ربه فاخذ خاتمة قال رجل يا زاني فقال آخر صدقت هو كذات  
صار قاذفا وأكثر المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير  
هذا المحل القبول واقفي في الرحيمية (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة  
بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لانساع عليه أي بانه  
أقرضه فيها كذا مثلا ويقضى بفراغ ذمته لا يلزم تكذيب الثابت للضرورة  
والضرورة ديات مما لا يدخلها الشك وأما اذا لم يتواتر فلا تقبل بينة الا في عشرة مسائل مذكورة  
في الاشياء من القضاء وفي النواذر عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو كناية  
أو بيع أو مال أو طلاق أو عناق أو قتل أو قصاص في موضع وصفا أو في يوم مبيها فبرهن  
المشهود عليه انه لم يكن غايومثلا لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة  
للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنفي وغنامه في حوائث الاشياء قال في الذخيرة الا ان تاتي  
العمامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم  
كونه في ذلك المكان والزمان لانساع الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب  
الثابت بالضرورة والضرورة ديات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت  
على ان فلا نالم يقم ولم يفعل ولم يقر كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت  
على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم  
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخالصي وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس اه  
وغنامه فيها (أقول) واستترز بالتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء احاط به  
علم الشاهد أولا كما يقع في هذه الاثمان من غير ان ناد حسن ويسمونه متواترا لانه  
كثيرا ما يظهر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من أنه مائة جمع عن جمع فان قالوا سمعنا  
الابدان يكونون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو نحو وانظر لما تقدم في باب العيدين بالبيع  
والشراء من قبول بينة في الشروط وراجع (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا  
ادعى أخ وأخت أرضا فشهد له الزوجها ورجل آخر ترد في حقها وحق أخيها واذا شهد بشئ  
ان لا تجوز شهادتهم اه واقهر لا تجوز ان لا تجوز له اتفاقا واختلاف في الآخر والمعتد عدم  
الجواز كما يفيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز ان تبطل الشهادة في البعض  
وتبقى في البعض كما في الظهيرية وكما لو شهد انه قذف امه او فلانة لا تقبل شهادتهما وكما لو  
شهد له على رجل بانف وعلى آخر مائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلت  
\* (فروع) \* في الخاتمة شهد الرجل أن فلانا غصب عبده لكنه رده عليه فمات عنده فقال  
غنامات عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولاردنه ضمن القيمة كما لو قالوا غصبته فقتله  
عندك مولاه فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته بضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه  
أبرأ فقال ما كان له نفي ولا أبرأني من شئ يقضى عليه بالنف ولو ادعى انه أوصى له بانف  
وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الانف وقال محمد الوصية باطله  
(قوله الا في عبد بين مسلم ونصراني الخ) \* أقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى \* شهادة  
النفي المتواتر مقبولة \*  
الشهادة اذا بطلت في  
البعض بطلت في الكل  
الا في عبد بين مسلم ونصراني  
فتشهد نصرانيان عليه ما  
بالعق

شهداتهم هنا في مجرد كونها في يد المدعى عليه ونحوه في أنها ما حكموا فيهم أياها في يده ولا يلزم من  
 اشتراط الرؤية في الشهادة بالمال اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذا لا يجوز كغير  
 من الفقه ما شهدتهم بمجرد معاينتهم من المدعى عليه بانهم في يده ولكن مختار عما لدين عدم  
 الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشي الملاءب بد الحليم الاطلاق هنا ما بينهم من  
 الفرق فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا لاثبات يد المدعى عليه حتى يصير  
 خصما (قوله أو شهد بالمال بالحدود) وآخران بالحدود وفي الغزاية لوعلم بالحدود من  
 الثقات وفسر القاضى تقبل وفيما أبضا شهدوا بالدار للمدعى بحدودها فشهد آخران ان  
 لحدودها يقبل ويجعل كأن الاولين شهدوا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس  
 من الشهادات ولو شهد ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان  
 الفلاني وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هو هذا ولكن لا يعرف حدودها ولا تقف عليها  
 فقال المدعى للقاضى أنا آتيت بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهد من  
 شهد ان حدودها كذا وكذا الخلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان  
 القاضى يقبل ذلك ويحكم به للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به للمدعى وكذا  
 الغرى والضامات والحوائث بجميع العنارات على هذا كذا في الظهيرية ذكر ظهير الدين  
 المارغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلقت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انه يقبل  
 لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة  
 والارض أو الكرم في السواد فاطاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا  
 ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحدود والمذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود على  
 الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة  
 وان لم يأت المدعى بشاهد من يشهد على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من  
 القاضى ان يبعث له أمينين من أمانته الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار واسما مجيرانها  
 اجابه القاضى الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسما مجيرانها توافق تلك  
 الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الامينان القاضى بذلك قضى القاضى بالدار للمدعى  
 بشهادتهم كذا في الهيطة هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فحدودها عرو  
 ابن حريث بالكوفة وشهد بها الشاهدان لانه ان لم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهم في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضبيعة اذا كانت مشهورة على هذا  
 الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضيخان اهـ (قوله فشهد آخران انه المسمى به) أي بذلك  
 الاسم قال في الهندية في اواخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثني هذا  
 العبد بالف درهم ونفذت الثمن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى  
 شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لعابد ذي زيد وشهد  
 شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به هذه  
 الشهادة وان شهد الشاهدان ان البائع أقر انه باعه عبده زيد المولى لفلان فهو الى شيء يعرف  
 من عمل أو صناعة أو عيب أو حابة فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اهـ

فشهد به آخران أو شهد بالمال  
 بالحدود وآخران بالحدود  
 أو شهد على الاسم والذهب  
 ولم يعرف الرجل بعينه  
 فشهد آخران انه المسمى به  
 درهم دواحد فقال  
 الباقون نحن نسمع  
 كشاهدته لم تقبل حتى يتكلم  
 كل شاهد بشهادته

الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد بان ادعى الشراء بائنا ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كالأول (قوله الا في مسئلة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا للعقد وهذا ليس مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا اتفق على عقد واحد ادعى أحدهما بفساده والآخر فسادا فالقول للمدعى الصحة لانه الاصل في العقود والابواب بحال المدعى وانه قد اتفق على صحة المبيع ثم ادعى البائع ففسده بالاقالة وانكر ذلك المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر بعقد فاسد يجب رفعه وباطاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك كماله قال ولو كان على القلب فخالفا ظاهره انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فلا ينظر وجهه قال الجوى قبله في أن لا يكون هذا الموضع داخل تحت الاصل المذكور لاحتياج الى استثنائه لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكرها فيكون القول قوله ١٥ (أقول) فيما قاله نظر فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة المبيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان وجه التحالف على ما قاله الجوى ان المشتري يدعوا الاقالة فيدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد مائة مثلاً والبائع يدعوا الشراء باقل مما باع يدعى ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خمسون مثلاً فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والاقل مائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير المحسين التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى ١٥ (قوله وفي المنقط اختلاف في البيع ولرهن فالبيع أولى) يعني يفتنه أنى كما يأتي وقياس ما بعده معكسه لان الوفاء من حقيقة على ما هو المعتقد فيه ولان اشتراط الوفاء زائد والامتناع عدمه والقول للمدعى ان يقال ان صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال في التمار خاتمة القول المدعى الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم البيع واليمين المدعى البيع لانه خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحسنانا) وانما كان القول المدعى البتات لانه الاصل في العقود الا بقرينة كدفع الثمن كثيرا كما تقدم وحاصل عبارة المنقط ان الاستحسان في الاختلاف في اليقينة ترجح بيقينة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجح بيقينة مدعى البتات وهذا الذي حرره الرملي فيما مر فقد برخلاف المأثور عليه الشارح قبيل المكافاة فراجع وذكرة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة فاصرة بتمها غيرهم تقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لا يثبت المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلاً المدعى عليه وبين بضمادته فريق واحد أو فريقين ثم انما شهدا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهدون انها في يده أو عن مائة لانهم رجعوا بقرائنها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة ١٥ أى ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز له سم الشهادة وليس كذلك بل الجوز لهم معايتهم انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية والختم في الكافي والهـ داية في الشهادة بالملك لذى اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسئلة الاقالة وفي  
المنقط ختلفا في البيع  
والرهن فالبيع أولى  
اختلاف في البتات والوفاء  
فالوفاء أولى استحسنانا  
شهادة فاصرة بتمها غيرهم  
تقبل كان شهدا بالدار بلا  
ذكر انهم في يد الخصم

دعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره  
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي  
 التواريخ الثانية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معزيا بالاصري ولو ادعى الاقرار طاعا  
 فاقام المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكره فالبينة بينة المدعى عليه  
 وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فالبينة للمدعى اه (قوله واتحدتاريخهما) اهل وجهه  
 انهما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة  
 لانها لا تثبت خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل  
 وجههما انه اذا اختلف التاريخ كانا اقرارين أحدهما بالطوع والآخر بالاكره وان لم يؤرخا  
 احق التمسك به فيبينة الطوع فيه ما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا يوفق بين القوانين  
 قال الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تعارضت بينة الطوع والكره فيبينة الطوع اولى  
 ولو قضى القاضي بينة الاكره بنقض فضاء وان عرف الخلاف وقال أبو حامد بينة الاكره اولى  
 ونقل المصنف لو اختلفا في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع وبالبينة بينة  
 الاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية بينة الاكره احق بالقبول لانها تثبت خلاف  
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت بينة الاكره على البيع وبينة الطوع اية يرى عن  
 أبي يوسف ان بينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية  
 اولى وعزاه للوجيز ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعا والآخر مكرها فالقول لمن  
 يدعى الطوعية وبالبينة لمن يدعى الاكره فاضحان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضي  
 ان بينة الاكره انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل التعارض فيبينة  
 الطوع اولى فتسكون المسئلة الثلاثة وهي اما ان يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما  
 ان يتحد التاريخ ويختلف فان كان الاول فيبينة الاكره اولى وان كان الثاني وهو  
 ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تمت) قال في العمادية لا حاجة  
 في دعوى الاكره الى تعيين المذكره كالا حجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا بد  
 من تعيين العوان والاول اوضح اه (فائدة) بينة الحرية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمرا  
 زائدا وهو ولاية التصرف وأهمية الشهادة وغير ذلك كافي جامع الفصولين (فائدة أخرى)  
 بينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مقرر الى الوفاة حامدية عن أبي السعود  
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقبت بينة أخرى على الرجوع  
 لا تثبت الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء بضان عن الالف ما يمكن  
 كما قدمناه عن شرح الزيادات في هذا الباب فراجع وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقد  
 المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تذكر ارفع مسئلة القين المقدمة (قوله فاقول  
 المدعى البطلان) لانه منكر له قد واد الظاهر ان البينة بينة الصحة لانها أكثر اثباتا فاما بينة  
 البطلان لم تنفذ أمر اجد اجد حوى ومثله في شرح المجموع لابن ملان عن الفتاوى الصغرى  
 (قوله المدعى الصحة) مفاده ان البينة بينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمرا زائدا  
 وهو الفساد كالشرط الفساد ومدعى الصحة ينكره والقول للمدعى أمرا زائدا اتفاقا

واتحدتاريخهما فان  
 اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة  
 الطوع اولى مانقط وغيره  
 واعقد المصنف وابنه  
 وعزى زاده \* (فروع) \*  
 بينة الفساد اولى من بينة  
 الصحة شرح وهبانية  
 وفي الاشباه اختلاف  
 المتباينان في الصحة  
 والبطلان فالقول للمدعى  
 البطلان وفي الصحة والفساد  
 المدعى الصحة

عائل وبرهنافية المعلوم أولى ١٥ وهذا غير موافق لما مر آنفاً فاعمل في المسئلة روايتين  
 ١٥ فظهر من هذا ان من قال بقديم بيعة العتمة فقدم شي على مافي جامع الفتاوى غير ان أكثر  
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بيعة كونه  
 مخلوط العقل أو مجنوناً) لان الورثة يدعون أمر اعارضاهو غير العقل وهو ينكره فالقول  
 للمنكر عند عدم البيعة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق مخ أي والمدعى يدعى  
 الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لاندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي  
 لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً ولان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته  
 فلما تردد وحل على الأقرب أما لو اختلفوا فبيعة الصحة مقدمة كالوادعى الزوج بعد وفاتها  
 انها كانت أبرأته من الصحة اذ حال صحتها واقام الوارث بيعة انها أبرأتها في مرض موتها  
 فبيعة الصحة أولى وقيل لبيعة الورثة أولى كافي جامع الفتاوى ومثله عمل الاصحاب  
 وفي الجامع أيضاً ولو أقر لوارث ثم مات فقال القهر له أقر في صحته وقال ببيعة الورثة في مرضه  
 فالقول للورثة والبيعة للمهرله وان لم يقيم بيعة واراد استخلافهم له ذلك ادعت المرأة البراءة  
 عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقاً واقام البيعة فبيعة المرأة أولى ان كان الشرط منه اوفا  
 يصح الابراء معه ونيل البيعة من الزوج أولى ولو اقامت المرأة بيعة على المهر على ان زوجها  
 كان مقرباً اليه يومنا هذا واقام الزوج بيعة انها أبرأته من هذا المهر فبيعة البراءة أولى وكذا  
 بيعة الدين لان بيعة مدعى الدين بطلت لاقرار المدعى عليه بالدين فمن دعوها البراءة كشهود  
 يسع واقالة فان بينهم الميطاهاشي وتبطل بيعة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به (قوله فهو  
 على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى أي بعض الورثة ان  
 المورث وهبه شيئاً معينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان اقاموا  
 البيعة فالبيعة المدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة  
 وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهنوا وقتنا واحد فبيعة الورثة أولى (قوله ولو قال  
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البيعتين (قوله كان يهذى)  
 الظاهر ان المراد انه كان محتاط العقل للمقابلة وذكر البيرى انه اذا اختلفا في الحد والهزل  
 فالقول المدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل ١٥ (قوله وبيعة  
 الاكراه) قال في الجهر تعارضت بيعة الاكراه والطوع في الاجارة فبيعة الطوعية أولى وان  
 قضى ببيعة الاكراه في الاجارة نفذ وان تعارضت بيعة البيع صحيحاً او مكرهاً فالقول ان ١٥  
 قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببيعة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبيعة لمن  
 يدعيه وبؤيده ما بصرح به قريباً تأمل (قوله في اقاراه) وكذا في البيع والاجارة والصلم  
 على مافي الاشياء قال الباقي تعارضت بيعة الاكراه والطوع في البيع والصلم والانقار  
 فبيعة الاكراه أولى ١٥ وعزاء الى الثانية وفيه وهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح  
 البيئات قال سبدي الوالد في تفقيحه لو اثبت اقرار انسان بشي طائفاً فاقام المدعى عليه بيعة  
 اني كنت مكرهاً في ذلك الاقرار فبيعة الاكراه أولى لانها ثابتت خلاف الظاهر وهو الاصح  
 كافي الفصول العمادية وعليه المستوى كافي الخلاصة ١٥ قال في البرازية عن الملقط

أولى من بيعة الورثة  
 مثلا كونه مخلوط العقل  
 أو مجنوناً ولو قال الشهود  
 لاندري كان في صحة أو  
 مرض فهو على المرض  
 ولو قال الوارث كان يهذى  
 يصح حتى يشهد انه  
 كان صحيح العقل بزازية  
 (وبيعة الاكراه في اقاراه  
 أولى من بيعة الطوع)  
 ان ارنا

أجد المسئلة في المنية، ورايتهم في مؤيدرا معزولة لقبية (قول) ويمة كون المتصرف في نحو  
تدبير الخ) أي أو بيع كما في دعوى القنية ويخى أقامت الامة يمة أن. ولا هادبرها في مرض  
موتة وهو عاقل وأقامت الورثة يمة أنه كان مخلوط العقل فبينة الامة أولى وكذا اذا خلع  
امراته ثم أقام الزوج يمة أنه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت يمة على كونه عاقلاً فبينة  
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وابسه يمة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينة  
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ غانم البغدادى في ترجيح البيئات يمة  
كون البائع معتوها أولى من يمة كونه عاقلاً وبينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع  
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من يمة كونه مجنوناً قال في الجبر برهنت الامة على أنه دبرها  
في مرض موتة وهو عاقل وبرهنت الورثة على أنه كان مخلوط العقل فبينة الامة أولى وكذا  
الخلع اه قال في مخزن النوادر ولوظهر جتونه وهو مقبى بمجرى الافاقة وقت بيعه قال قول  
لهو بينة الافاقة أولى من يمة الجنون وعن أبي يوسف ا ادعى شراء الدار منهم وشاهد ان اه  
كان مجنوناً عندما باعه وآخران أنه كان عاقلاً فبينة العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء  
اختلفا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض قال قول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه  
في الصغير أو البلوغ قال قول بان ادعى الصغير كذا الوطاق أو أعتق ثم قال كنت صغيراً قال قول  
لهو ان أسند الى حال الجنون فان كان معه هودا قبل والافلا وفي جامع الفتاوى يمة العتة أولى  
ليكنها مخالفة لامت موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يعين  
وفي القنية يمة العقل أولى من يمة العتة أو الجنون في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة  
قول بن بناء على أن ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض رجح يمة الصحة  
ومن قال الصحة رجح يمة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي  
التعويل عليه هو الاول حيث أطيقت النقول كما همت على ترجيح يمة العقل الاماندر  
والفتوى على ما عليه الاكثر من أنى بذلك مطلقاً المرحوم على أفندي مفتي الديار الرومية  
بنصر العتة اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد  
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان يمة كون المتصرف عاقلاً أولى من  
يمة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه وائتمه نقص العقل كما في المصباح على أنه قد استدرك  
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلان معارض ما في المعنبرات فاعتزم هذا  
التحرير الذي لا يتجده الا بعد التفتيح ثم بعد كتابتي لهذا العمل رأيت في المحبية آخر الشهادات

بينة الغيبين بالاستنباه \* قدم كذا يمة الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان \* جالدى القاضى يشهدان

وآخران أنه قد كانا \* مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لاوى الاولى \* والحكم هكذا فى منقولاً

وفي ترجيح البيئات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه  
مجنوناً أو معتوها ان يمة العقل أولى وقال به كذلك مانصه يقول الحقير وفي جامع الفتاوى  
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في  
نحو تدبير أو خلع أو خصومة  
زاعقل)



باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقاما البيعة هذا على  
 الصحة وهذا على الموت بالضرر فبيعة الصحة أولى وكذا في البرازية ومثله قل الاحكام وبه  
 أفق المولى أبو السعود كما في تعارض البيعتين للشيخ غانم وكان الأولى ذكره هذه ونحوها في باب  
 ما يدعيه الزجلان وآخر باب الاختلاف في الشهادة تنزيلا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا  
 لادنى ملازمة (قوله لم يجز حتى ولم يقتلني) لا يقال بيعة يزيد على النفي لانها أقيمت على القول  
 (قوله وبيعة الغبن) على مشتر من وصى يتيم (قوله من يتيم بلغ) متعلق ببيعة (قوله أولى  
 من بيعة كون القيمة الخ) وهي بيعة المشتري هذا اذا اجتمعنا عند الحالك وشهدنا على نحو ما ذكر  
 اما لو قضى باحداهما أو لا بطلت الاخرى وقد أفق بذلك الشلبي وهي في قتار به مسند لا بعينه  
 ما لو شهد بقتل زيد يوم النصر بكذا آخر ان يقتله بالكوفة فراجع ان شئت كذا في المطاوعة  
 الطيرية (قوله ما اشترى) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)  
 أي وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى ويظهر لطل العباد وجه  
 آخر وهو أن يقال ما اشترى من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيد زاده عن  
 المطاوعة بقوله وصى تباع كرم الصغير وادعى غبا أو أقام بيعة وأقام المشتري بيعة ان غن الكرم  
 في ذلك الوقت مثل الثمن فبيعة الغبن أولى اه (أقول) لكنه يحتاج الى تقدير لفظ وصى عند  
 قول الشارح السابق من يتيم أي من وصى يتيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بلغ كما مثل  
 به المصنف في منحه فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما  
 نسره المصنف عازيا لعماديه ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن يحكمه  
 الحال لو لم تكن المدقة وما يتغير السعر والايضا صدق المشتري وبيعة الزيادة أولى اه وحينئذ  
 فلا غبار على عبارة الشارح فانهم (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة  
 ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) \* أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع  
 وقدم بيعة الطوع على الكرم وبيعة الطوع على بيعة الصحة وغ-ير يتم العلامة عبد البر  
 دقال

وبيعة كره وطوع أفقنا • فتقديم ذات الكرم صحيح لا كثر

قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلاف في الصحة والفساد فالبيعة بيعة من يدعي الفساد باتفاق  
 لروايات نأمل قال المصنف في منحه وفي القضية ادعى عليه محدودا في يده ارثا من أبيه واقام  
 ذوالبيد البيعة انه اشترى من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى البيعة ان القيمة زائدة على ما ثبت  
 ذوالبيد فقبول البيعة المثبتة للزيادة أولى اه وقال كثير منهم المثبتة لقل الزيادة أولى اه  
 وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيعة المثبتة لقل الزيادة وحكي ما عن  
 العماديه بصيغة قبيل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى رجحان قبول بيعة الزيادة  
 الذى جزم به فى العماديه وبرشد اليه كلام القضية والنظم مشعر بخلافه اه وفي البرازية ولو  
 شهدوا أن الحالك باع مال اليتيم وقيمه أكثر من قيمته (قوله اما بدون البيعة الخ) قال عبد البر اذا  
 اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد فالقول قول مدعى الصحة  
 والبيعة بيعة من يدعى الفساد باتفاق الروايات كما قدمناه قريبا (قوله منية) اعلمها فنية لاني لم

قال ان زيدا لم يجز حتى ولم  
 يقتلني فبيعة زيد أولى  
 من بيعة أولياء المقتول  
 بجمع التناوى (وبيعة الغبن)  
 من يتيم بلغ (أولى من بيعة  
 كون القيمة) أي قيمة  
 ما اشترى من وصيه في ذلك  
 الوقت (مثل الثمن) لانها  
 تثبت أمرا زائدا ولان بيعة  
 الفساد أدرج من بيعة الصحة  
 درر خلافا لما في الوهبانية  
 اما بدون البيعة فالقول  
 مدعى الصحة منية

والتعاليل المقدمة تظهر عليه (قولاً فتنه وتبصر) في كلام الشارح عنى عنه في هذا المقام  
نظروا من وجوه \* الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول لمصنف قبلت  
راجع الى الشهادة كما نص عليه في المنع وهو مقتضى ضيقه هذا وحيد فلا معنى لقبوله باعد  
لقضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى \* الثاني انه لا محل للاستدراك هذا لان في المسئلة  
قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني  
\* الثالث ان قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضى انه مفرع على القول  
المذكور في المتن وليس كذلك \* الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة  
الزباني تدل على ما قلنا من اوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضى بجمع ما شئ به  
أولاً حتى لو شهد بان ثم قال غلطت في خمسة مائة يقتضى بالالف لان المشهود به أولاً صار حقا  
للمدعى وجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقيل يقتضى بما في لان ما حدث بعد  
الشهادة قبل القضاء كحدوده عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال أو همت  
في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده  
رواه عن أبي حنيفة وعلى هذا أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر  
بعض حدود العقار كاللوز كرا ثم في مكان الغربي أو بالعكس أو في بعض النسب كاللوز كرحمد  
ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد يتبدل به في مجلس القضاء فذكر ذلك  
للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور أى ان تدارك قبل الجراح عن المجلس قبلت والا  
فلا كافي العناية تأمل اهـ (قوله لا تقبل) يجوز ان يرد غره الخصم بالدينار وقيل في الهداية  
والزباني شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والافلا  
بأس باعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول انظر انهم مدادوا اسم المدعى أو المدعى  
عليه أو الاشارة الى أحد الخصمين وما يجرى مجراه شبهة لانية لان تعيين الحق وتقييد المطلق  
يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كافي البرازية والخاتمة وانما يصور ذلك قبل القضاء لان  
لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليه حاشية شرط القضاء اهـ وعن أبي  
حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضا اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه اهـ (أقول)  
التقييد بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكر بعده  
(قوله في بعض الحدود والنسب) فان كان الشاهد عدلا ولم يبرح عن مجلس القاضى ولم يطل  
المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن منافضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلا  
كما قد صنفه لانه قد يتبدل بالغلط في مجلس القاضى وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم  
تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند امكان التوفيق بان يقولوا كان اسم فلان ثم صار اسمه  
فلانا أو باع فلان واشتراه المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقف بان قال له اسمان كافي دعوى  
التنقيح والماصل ان الظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم  
ان ما في البرازية ليس على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد  
وجه الله تعالى (قوله أولى من يئنه الموت بعد البره) يعنى تقدم علمه او كانه لان فيه اسنادا  
الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في التنقيح من باب البيئتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنبه وتبصر (وان) قاله  
الشاهد (بعد قيامه  
عن المجلس لا) تقبل على  
الظاهر احتياطاً وكذا لو  
وقع الغلط في بعض الحدود  
أو النسب مدابة (بينه  
انه) أى الجروح (مات  
من الجرح أولى من يئنه  
الموت بعد البره) ولو (أقام  
أولاً مقتولاً بينه على ان  
زيداً جرحه وقتله وأقام  
زيداً بينه على أن المقتول

لأنه إذا كذبه لا تقبل شهادته (قوله - حتى قال أوهمت) أو شككت أو غاظت أو أنسيت أي  
 أخطأت نفسك - بيان هراني بزيادة باطله بان كان شهادته بالف فقال انما هي خمس مائة أو بضع مائة  
 شهد بضع مائة فقال أوهمت انما هي ألف جازت شهادته وإذا جازت فبماذا يقضي قبل  
 بجمع ما شهد به لان ما شهد به صار - قال للمدعي على المدعي عليه فلا يسطل - بقوله أوهمت  
 ولا بد من دعوى المدعي الزائدة بان يدعي المدعي ألفا وخمسمائة فيشهد بالف ثم يقول أوهمت  
 انما هو ألف وخمسمائة لا ترد شهادته بالف وخمسمائة وعبارة الغناية تفيد انه لا يقضي بالزيادة  
 وقبل بما بقي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا شهد  
 شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا أوهمنا وما غيرهم من قبل  
 منهما وظاهر هذا انه يقضي بالكل كذا في الفتح وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو  
 بعده وبه صرح قال وزكريا النهاية ان الشاهد اذا قال أوهمت في الزيادة أو في النقصان  
 يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يفتاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده رواء الحسن عن أبي  
 حنيفة وبشر عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة ان عليه الفتوى (قوله أخطأت) قال في  
 الجرمه في قوله أوهمت أخطأت بنفسه ان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة ولو قال  
 أوهمت ولم أغلط ثم بدلت في رجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته قال الساجي في عاقله  
 القاضي ولا يقبل منه الذاتي ولا غيره حتى يحدث نوبة (قوله بعض) منصوب على نزاع  
 الخافض أي في بعض شهادتي يعقوبية وفي قوله بعض يفيد انه لو قال أوهمت الحق انما هو  
 اقلان آخر لا هذا لم يقبل بجر (قوله ولا مناقضة) كما اذا قال هو اقلان ثم قال اقلان آخر  
 (قوله قبات شهادته) لانه قد يتلى بالغلط ما به مجلس القاضي فوضح العذر فيقبل اذا  
 تداركه في أوامره ط (قوله بجمع ما شهد به) لانه صار - قال للمشهد له فلا يسطل بقوله أوهمت  
 واختاره في الهداية وقبل يقضي بما بقي ان تداركه بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان ادعاها  
 المدعي لان ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر  
 عليه فاضحيان وعزاه الى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه معنى القبول العدم بقوله  
 الثاني ومشى على هذا في الملتقى ومن هنا يعلم ان الشارح كان الاول انه لا يجرده كذا لان  
 يستدرك بقول على قول وأيضا الذي في الخاتمة والفتوى على ما في الجرد وهو بعينه ما في الملتقى  
 بزيادة أو بعد ما قضى فقد أساء البحر برأيا أو أيضا في الخاتمة لم يقيد هذا بما اذا لم يبرح بل أطلقه  
 ونقل قبل ما في الجرد عن الجامع الصغير وصدر به انه اذا شهد ولم يبرح - حتى قال أوهمت بعض  
 شهادتي ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح لا تقبل شهادته وكذا الواسي بعض الحدود  
 أو بعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار  
 مع المتن (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن اذا رجع بعده جزما معراج (قوله وعليه الفتوى)  
 أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لانه معنى للاستدراك بعبارة والخلاف  
 صريح بين أهل المذهب بكلمات (قوله قبول قوله أوهمت) لان ما حدث بعدها قبل القضاء  
 يجعل كدونه عندها كما قدمناه قريبا (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما علمت  
 مما سبق قريبا (قوله وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجمه) واقتصر عليه فاضحيان

(حتى قال أوهمت) أخطأت  
 (بعض شهادتي ولا مناقضة  
 قبات) شهادته بجمع ما  
 شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء  
 وعليه الفتوى خاتمة وبجر  
 قلت لكن عبارة الملتقى  
 تقتضي قبول قوله أوهمت  
 وانه يقضي بما بقي وهو مختار  
 السرخسي وغيره وظاهر  
 كلام الاكمل وسعدى  
 ترجمه

(قوله أو أنهم زنا أو وصفوه الخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرى وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ما لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد إلا أن يقرض ان الشهود أو أربعة (قوله ولم يتقدم العهد) بان يزل الزلج في الخمر ولم يعض شهر في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل اعدم اثبات الحق به لان الشهادة يجب متقدما مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزبلي بين جعلهم زنا شرية الخمر من المجرى وجعلهم زنا أو مسرقوا من غيره أي المجرى ونقل عن المتقدمي أن الاظهر ان قواهم زنا أو فسقة أو شرية خمر أو كفرة باسم فاعل الى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنسأه (قوله كما صر في بابه) أي في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد اعدم تعين ولي الدم ولا حتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا تعين ولي الدم وكان القتل بغرير حق والولي يدعيه فانهم لا تقبل أي شهادة الجرح (قوله أو شر كاه المدي والمدي مال) يشتركون فيه والمراد ان الشاهد مفاوض فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان يراد أنه شر يكفي المدي به والا كان اقرارا بان المدي به لهما فتح ومثله في القهستانى وما في البحر من حله على الشر كة عقد يشمل به مومه العثمان ولا يلزم منه نفع الشاهد في كانه سبق فلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدي مال أي مال نفع فيه الشر كة يخرج نحو العتار وطعام أهله وكسوتهم مما لا نفع فيه (قوله وأعطاهم ذلك مما كانلى عنده) أي يصلح أن يكون مدعى المال والظاهر أن يقول وأنا أطاب منهم ذلك اتصح دعواه كما يأتى فى المسئلة التي بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزبلي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لمافية من وجوب رد المال على الشهود عليه وهو لا يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لا تقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لا يدع قباله حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستخبار وان كانت صحيحة لا يكتفى يدعيها غيره وليس له ولاية الزام غيره غيره اه ط (قوله أو اوفى صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول المدعى اوفى صالحتهم الخ قال في البحر وكذا اذا ادعى أبني انه دفع لهم كذا فلا يشهدوا على فلان به هذه الشهادة وطالب رد وثبت انما يمينه أو اقرار أو نكول فانه يثبت به نسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقد يدفع المال ومفهومة لو ادعى المدعى انه استأجرهم فلا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا لم نسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أي لدفع ظاهم وأقام على ذلك يمينه فشهدت على مقالة (قوله والا فلا يصلح بالمعنى الشرعى) كافي الخوانى السعدية ولو قال أو شهدوا بانه صالحهم على كذا الخ لا كان أولى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احترام عن المستور لاعتق القساق فانه لا شهادة بجر (قوله فلم يبرح) أي لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار اليه بقوله يعني بعد ما شهدت ذكر لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لحواراته غيره الخصم بالدين (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد بجر (قوله ولم يكن به المشهود له) قيد به تبعه لا المحيط

(وانهم زنا أو وصفوه  
أو مسرقوا من كذا) وبينه  
(أو شربوا الخمر ولم يتقدم  
العهد) كما صر في بابه أو  
قتلوا النفس عدا عني  
(أو شر كاه المدي) أي  
والمدي مال (أو انه استأجرهم  
بكذا لها) للشهادة  
(وأعطاهم ذلك مما كانلى  
عنده) من المال ولو لم يقبله لم  
تقبل لدعواه الاستخبارا غيره  
ولا ولاية له عليه (أو اوفى  
صالحتهم) على كذا  
ودفعته اليهم) أي رشوة والا  
فلا يصلح بالمعنى الشرعى ولو  
قال ولم أدفعه لم تقبل (على  
ان لا يشهدوا على زوراوا)  
قد (شهدوا زورا) وأنا  
اطلب ما أعطيتهم وما غما  
قبلت في هذه الصور ولا نها  
حن الله تعالى أو والعبد  
فست الحاجة لأحيائهم ما  
(شهد عدل فلم يبرح) عن  
مجلس القاضي ولم يطل  
المجلس ولم يكن به المشهود

نعمالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير الجرحان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه  
ومن التعزير وصرح هنالك أيضا بان التعزير لا يسهط بالتوبة الآن يقال مراده ما كان حقا  
للعبد لا يسهط بها نامل (قوله على الجرح المركب) انما كان مر كيا بالنظر لما يرتب عليه من رد  
شهادتهم فكانه هو ما يرتب عليه شيئا (قوله) كآقرار المدعى بفسقههم) يعني اذا شهد شهود  
المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودى فسقة تقبل لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما  
حكوا اظهارا عن غيرهم فلا يصيرون فسقة بذلك لان المظهر والحاكمي ليسا سواهما الاقرار بما  
يدخل تحت الحكم وبقدرا القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في الجرح لا يدخل تحت  
الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقههم أو انهم أجروا أولم يحضروا الواقعة أو على انهم  
محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للخصم  
أن يظعن بثلاثة أشياء ما أن يقول هـ ما عبدان أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما  
عبدان يقال للشاهدين أقيما البيعة على الحرية وفي الآخر ين قال للخصم أقم البيعة على  
انهم ما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل بالعدالة لا بالاثم اذ مع العدالة  
فادخل هـ هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي  
الخلاصة وفي خزنة الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقههم أو بما يبطل شهادتهم لم يقبل  
وليس هـ اذا جرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهـ لا يرد على المصنف  
وسكان على الشارح ان لا يذ كر قوله الجرح المركب فانما از يادة ضرر سيدى والدرجة الله تعالى  
(أقول) فقوله كآقرار المدعى الخ تنظيم لا تميل اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل  
شهادتهم بهذه الشهادة لان اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل  
البيعة عليها لانها انما تصح بعد صحة الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى  
بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار انهم وديانهم شهدوا  
زورا أو انهم أجروا أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتى عليه حق لله تعالى ولا حق عبد  
فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة فانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم  
كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عبيد) أى اذا أقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله  
تعالى فهو تافى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما أو اثباته لا يقتص في الشهادة بل  
اذا أخبر القاضي برقمهما سقط شهادتهما والا حسن أن يكون بالشهادة واذا سالهما القاضي  
فقالا اعتقنا سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن  
خزانة الاكل قال الرحتى وأما كونهم عبيدا فلما انه يثبت الرق وهو ضعف حكمى أثره في  
سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام  
حد رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبلت لانها ليس فيها اشاعة فاحشة  
لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكوا اظهارا الفاحشة عن الغير كافي البصر عن الكافي  
(قوله أو انه ابن المدعى) أو مملوك أو أحد الزوجين لانه من قبيل الدفع بالثمة ليس فيه اظهار  
فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق لله تعالى وهو الحد هـ تافى (قوله  
والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب كآقراره  
المدعى بفسقههم أو اقراره  
بشهادتهم بفسقههم بوزر أو بانه  
استأجرهم على هذه الشهادة  
أو على اقوارهم انهم لم  
يحضروا المجلس الذي كان  
فيه الحق عبي (أو انهم  
عبيد أو محدودون في قذف)  
أو انه ابن المدعى أو أبوه من ابنة  
أو قاذف والمقذوف يدعيه

الشهادة على ما لمن الناس ويمكنه كفه عن الظلم بأخبار القاضى بذلك سرا بصر وفي القضية  
 من الحدود ولو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عادتهم الزنا أو كل  
 الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتى من أنهم زنوا أو سرقوا من الخ لانهما شهادة  
 على فعل خاص موجب للحد هكذا ظهر ما سيذكره الله تعالى قال ط وهو فى الاول  
 محمول على ما إذا كان السبب متقادما وفى الثانى على غير المتقادما والتقادما فى الشرب بزوال  
 الریح وفى غيره بشهر قال المقدسى ويمكن أن يفرق بينهما وأظهر من ذلك بأن قولهم شرية أو زناة  
 أو كلة ربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكره بخلاف الماضى  
 من قولهم شربوا أو زنوا أو سرقوا به صرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم فى النفي للقول  
 باسم الفاعل ولذا تبنى بالماضى فالظاهر أنه هو المراد والله تعالى أعلم وفى الكلام الآخر ما يفتيد  
 أنهم قالوا زنوا أو سرقوا كذا ويؤيد ذلك ما يفتيد من قوله لا تقبل من قوله لا تقبل ما هنا  
 على أنهم لم يقولوا ذلك قال الكمال قد وقع فى صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة  
 أو زناة أو شرية الخ وفى صور القبول أن يشهدوا بأنه شرب أو زنى لانه ليس جرح مجرد التضمنه  
 دعوى حق الله تعالى وهو الحد يحتاج إلى جمع وتأويل اه قال فى الشربة لامية قلت وبالله  
 التوفيق الجمع بينهم والتأويل بما ذكره الزبلى ان الشاهد اذا أطلق فى أنه زنى أو شرب الخ  
 أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للتقدم فى صور الجرح على هذا وان يثبت ولم يكن  
 متقادما يقبل وعليه يحمل ما فى صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاص ان الشهادة على  
 الجرح الجرح مقبولة تأويله اذا قام على اقرار المدعى بذلك أو على التقرية وعلى هذا ما ذكره  
 فى الكافي وغيره من أن الشهود لو شهدوا أن الشهود زناة أو شرية خ لم تقبل وان شهدوا أنهم  
 زنوا أو شربوا الخ اه فالصنف تبع ما ولى الزبلى به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم  
 أنهم شهدوا بزور) الاحسن افراد الضمير اعترض بانهم شهادة باقرارهم الداخل تحت  
 الحكم وأجيب بان فيه ذلك السند وبه يثبت الفسق والشهادة لا يثبت بشهادة الفاسق  
 وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهلك عن قولهم فهو كاشهادة على اقرار  
 المدعى فسقه اه فاده الوانى ومثله فى الحواشى الباقية (قوله أو انهم اجراء فى هذه  
 الشهادة) انما لم تقبل لانهم شهادة على جرح مجرد ولا يستلزم ان كان أمرا زائدا على الجرح  
 ولكنه لا خصم فى اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة بجر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بعينه قد تقدم  
 وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت  
 لا ترتفع الا بآثبات حق الشرع أو العبد كما عرفت وليس فى شئ مما ذكرنا آثبات واحد منهم بخلاف  
 ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية فى الدفع كما مر كذا قاله لا خسرو وغيره فان قلت  
 لانه لم يثبت فيما ذكرنا آثبات واحد منهم ايعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة  
 الزنوا وشرب الخ مع ذهاب الراتحة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت انما  
 ان مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير اقول لهم ولما فى وسع القاضى الزامه  
 لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى بسقط بآثباته بخلاف الحد لا يسقط بآثباته

أو زناة أو كلة الربا أو شرية  
 الخ أو على اقرارهم أنهم  
 شهدوا بزور أو انهم اجراء فى  
 هذه الشهادة أو ان المدعى  
 مبطل فى هذه الدعوى  
 أو انه لا شهادة لهم على  
 المدعى عليه فى هذه الحادثة  
 فلا تقبل بعد التعديل بل  
 قبله درر واعتمده المصنف  
 (وتقبل لو شهدوا)

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدل او كونه بعدها  
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير الجرد في الشاهد العدل وهو  
 يفيد أنه يقبل في غير العدل (قوله لم يلتفت اهذه الشهادة) الاولى لا يلتفت أي لا يعتبرها  
 على انها شهادة منقطع الشهود ولو دلوا بل لا يلتفت عن الحكم إلى أن بعد دلوا فاذا  
 عدلوا قبل شهادتهم فآل إلى الكلام السابق (قوله ولكن يركى الخ) ولو كانت شهادة  
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) اعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف منته ان القضاء  
 قبل التعديل لا يجوز فكيف اذا وجد الجرح فنظري هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ (وأقول)  
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب الامام ان ظاهر العدالة  
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقتها ان لم يطلب الخصم التعديل وقال لا بد من حقيقة ما طلقا  
 ومن البين ان الجرح الجرد أقل ما هناك في عن طلب التعديل في غير ذلك لا بد من التعديل  
 باتفاق فن قال قبلات شهادته مراده انه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ردت مراده ان  
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح الجرد فلا يمال العدالة كالجرح  
 الغير الجرد كما قدمناه قريبا (قوله وجهه البرجندی) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا  
 على قواهم الخ قدعات انه لا حاجة إلى ذلك وان الخلاف لفظي قال سبدي الوالد رحمه الله  
 تعالى والمتبادر منه رجوعه إلى قوله ولكن يركى الشهود سر او علنا أما على قول الامام فيكتفي  
 بالتزكية علنا كما تقدم وهو ذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا خلاف بل هو  
 على قول السلك من انهم يركون سر او علنا فتأمل وراجع واعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله  
 فتنبه والظاهر أن الضمير راجع إلى الاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام ١١ وهذا أولى  
 مما ذكره بعض الافاضل بقوله وجهه البرجندی على قولهما يعني انما يحتاج إلى تزكية  
 الشهود سر او علنا لوجوه واقبل التعديل انما هو قول الامامين المشتركين لذلك لجواز القضاء  
 بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يكتفي بظاهر العدالة كما تقدم بيان  
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلات الشهادة قبل  
 الجرح لانه لا معنى لقبولها الا بالحكم بها ولو حكم بفسادهم بهذه الشهادة لم يصح تركيهم بعدها  
 كما قاله ابن السكال ولم يميز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيجانب ما قاله البرجندی  
 فن قال ان الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عادته ١١ لانا نقول ليعمال الكلام  
 أرلى من اهماله وثانياً لما علمت من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم مخالفة بين كلامهم جميعاً  
 فارجع إلى ما قدمناه وعرض عليه بالواجب (قوله على الجرح الجرد) الاولى الايمان بالباء بدل  
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة اليه بل زيادة محضة لان الكلام في التمثيل (قوله بانهم فسقة  
 الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه  
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان  
 الشاهد عاصره هذه الشهادة فاسقاً لان فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص  
 والمنتهى لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بآداء  
 الشهادة المكاذبة وقد قال عليه السلام انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً لانه لا ضرورة إلى هذه

وفيه ان القاضي لم يلتفت  
 لهذه الشهادة ولكن يركى  
 الشهود سر او علنا فان  
 عدلوا قبلها وعزاه للمصنفات  
 وجهه البرجندی على  
 قولهما الا قوله فتنبه (مثل  
 أن يشهدوا على شهود  
 المدعى) على الجرح الجرد  
 (بانهم فسقة)

(قوله ولو قبله قبلت) أى من حيث كونها طعنا فى العدالة متى يمنع القاضى عن قبول شهادتهم  
والحكم بها حتى بعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن  
أثبت أمر أنهم بسقطهم عن حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافى ما ذكره  
صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل على الجرح المجرد فانه وإن قال بذلك يقول انه لم  
عدلوا بعد تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى مجيبا به عن ابن الكمال  
حاصله ان مراده ان الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعديل  
أو بعده بل هو اخبار بمحض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة  
لا يكون مما نحن فيه لان الباب معقود بان تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الاعم فتقول ابن  
الكمال لانه اعتبر أى لانه شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدلت شهادة لما قبلت شهادة  
المطعون فيهم به اذا عدلوا وانت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه ط (أقول) وانت اذا  
حقت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محقق لقبولها  
على المجرد قبل التعديل نعم ظاهره عدم القبول والمراد به انه لا تثبت أمر بسقطهم عن حيز  
القبول أما ثبوت الطعن به او عدم الحكم بشهادة المجروحين مالم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا  
ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية وهو ما حققه ملاخسر وأيضاً من انه افادت الدفع أى  
عدم العمل بثلث قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسامح افادتها  
بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع لقبول مالم تنقض مدة يظهر فيها حسن حالهما  
ويعدلوا بعدهما وهذا أيضاً معنى قول القهسمنى لا يلتفت الى هذه الشهادة أى لا يثبت بها  
فسقهم فتدبره (قوله وذ كروجهه) أى ملاخسر وفى الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله  
لما ذاق قبل خبر الواحد قبل التعديل وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل الانصاب شهادة ولا  
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول بتحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل  
ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها  
حتى وجب على القاضى العمل بها اذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة ان الدفع  
أسهل من الرفع وهو السرى كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير  
مقبول بعده بل يحتاج الى انصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو الوجدان اه وهذا لا ينافى  
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجتهم  
عن حيز القبول وهو ما اراده ابن الكمال ط (قوله وأطلق ابن الكمال ردها) أى ردها شهادة  
الطاعن بالنسبة للمجرد ولو قبل التعديل أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخروجة للمطعون  
فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على ان هذا مراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان  
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضى عن قبول  
شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن فى عدالتهم لا لثبوت أمر بسقطهم عن حيز  
القبول ولذا لو عدلوا بعدهم هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة اسقطوا  
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه (قوله وذ كروجهه) حيث قال انما لا تقبل  
البينة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

(ولو قبله قبلت) أى الشهادة  
بل الاخبار ولو من واحد  
على الجرح المجرد كذا اعقده  
المصنف تهاماً لقرره صدر  
الشريعة وأقروا من لا خسر  
وادخله تحت قولهم الدفع  
أسهل من الرفع وذ كروجهه  
وأطلق ابن الكمال ردها تبعاً  
لعامة الكتب وذ كروجهه  
وظاهر كلام الوائى وعزى  
زاده الدليل اليه وكذا  
القهسمنى حيث قال



الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له عن القرائن  
التي يقتض عليه معزفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا شيء على القائل لها فاسق لما صرح به في  
الجبتي من أن من ترك الاشتغال بالثقة لا تقبل شهادته اه (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها  
الخ فانه يأتي قريبا من الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة  
أو كالة الربا أو شرية الخمر أو على اقراءهم انهم شهدوا بوزور وانهم أجازوا في هذه الشهادة الى آخر  
ما يأتي ولا يخفى ان اقراءهم بشهادة الزور موجب للتعزير كما نذكر عامة قريبان شاء الله تعالى  
فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله  
والا لا تقبل) لاسحاجة اليه لانه نفس المتي فهو تكرر (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح ان  
هذا التعديل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا  
طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح  
والتعديل فقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه  
رد شهادته كما افاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لقسق  
الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انه لا يقبل  
على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا به يظهر انه لا بد من التقييد  
اقول المصنف لا يقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرا وظاهر كلام السكاك ان الخصم  
لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كما في البحر أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود وسرا وفسق باظهار  
الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فانما تسقط شهادتهم بفسقه بذلك وكذا يقبل  
عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب الماروقد ظهر من اطراف كلامهم هناك  
الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد  
والتعديل الا في من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع اعما هو عند  
طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد  
بلا طعن من الخصم وعند هذا يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر  
العدالة وحيدته فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب  
المحققان بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن  
التعديل لو كان ثابتا أو اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يثبت العدالة انما هي ويشير الى  
هذا قول ابن السكاك فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر  
بفسقهم عن غير القبول ولذا لو عدلوا بعدهم لا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
مقبولة لقطعوا عن غير الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام الفهستاني  
وكذلك صدر الشريعة وملاخصه ويرجع الى ما ذكره ابن السكاك كما يأتي توضيحه قريبا والحاصل  
ان البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنهم انورث شبهة فلا بد ان يكون للقاضي أن  
يقضي ما لم ترك الشهود وان الذي ذكره في البحر عن السكاك لا ينافيه ما بعده فان الرد كان  
لسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذ هي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قبلت والا  
لا تقبل (بعد التعديل)



في غير ما وكل به وهو الدراهم فنجوز شهادته بعد العزل في حق آخر ١١ بزيادة من الذي قدمناه  
عن الجامع وزاد في الذخيرة الأربعة عشر دينارا بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما  
عنده ١٢ ولهذا قال في البزازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محفوظة  
فيما اذا واكله بالخصوص في كل حق له وقبضه على رجل معين أنه لا يتناول الحادث أما اذا كان واكله  
بطاب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصوصية تنصرف الى الحادث أيضا استحسانا فاذا ثبت تحمل  
المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته  
لموكله على المطالب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل ١٣ يعني  
وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطالب قبل الوكالة وقبل في الحادث بعدها أو بعد  
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بقوله مما كان للموكل على المطالب بعد القضاء  
بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعدم بيان الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاغتنم هذا  
اكتحار القريد الذي حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي أن هذا كله  
على قول أبي يوسف والناظر الكلام بعينه نامل (قوله) كقابات شهادة اثنين بدين على  
الميت (لرجلين الخ) قال عطاء الله أفندي في فتاويه شهد رجلان لرجلين على الميت بالف درهم  
وشهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكر في الجامع الصغير  
والجامع الكبير ان الشهادة جائزة وروى صاحب الكتاب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن  
أبي حنيفة أنهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا اثنين لاثنين قبلت شهادتهما  
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان فشهدا لهما  
جائزة فصارت في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هذان الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة  
فتصير التركة مشتركة بين الغريمان في قبض أحد الشرير يكن حل للأخر مشاركتة فيه فصار  
كل فريق شاهدا على شئ لهما فيه وجه رواية الجامع ان الشهادة لهما انما كانت على الميت  
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القراوان الوارث لو أراد أن يقضي  
الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية  
الحسن أنهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى المعاوضة فتتفاضل التهمة ثم استدل في الكتاب  
للا رواية الاولى بدلائل على كيفية الشر كقوله لا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فأنهم  
يتخاصمون فيها فانه يكون بينهم واللا ترى لو أن أحد الفريقين حضر وأعطاهم القاضي نصف  
الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء الغريم الاخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فيبدل هذا على ان  
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لأنه لو كان المشهود به عينا  
والمشهود عليه حيا تقبل انفا كما كان في الكافي وعام الكلام على ذلك موضح في التاترخانية  
فراجع (قوله وهي) أي الذمة (قوله) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما  
ثبتت الشرية في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن أحد الفريقين  
اذا قبض شيئا من التركة يدينه شاركة الفريق الاخر فصرح بكل شاهد لنفسه كما ذكرناه آنفا  
(قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للأخر بان الميت أوصى له بالثلث فانها  
لا تقبل انفا فالانصاف في التركة وهو الثلث وهو مقسم ومبين ما فهمي شهادة في من ترك

(ك) ما قبلت عندهما  
خلافًا لما في (شهادة اثنين  
بدين على الميت لرجلين  
ثم شهد المشهود لهما  
لشاهدين بدين على الميت)  
لان كل فريق يشهد بالدين  
في الذمة وهي تقبل حقا  
شئ فلم تقع الشرية في ذلك  
بخلاف الوصية بغير عين  
كافي وصايا الجمع وشرحه  
وسيجي نعمة (و) (ك) شهادة  
وصيين لو ارث كبير

بمعنى قبل الناس مطاعاً وفي معنى فقه دم رجالاً وأقام عليه البيعة وجعله القاضى خصماً ثم  
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته، إلى هذا الرجل ولا على غيره ممن كان له موكل عليه حتى  
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة هـ ماراً بته في النسخة  
التي جاءت في يدى وهى بحرفه فالتراجع نسخة أخرى (قوله) وهذا ان الاصلان متفق عليهما  
قد مرنا أنفاً أن أبي يوسف لم يجوز شهادة الوكيل خاصه أولاً في هذا الاتفاق نظراً لأن أبي يوسف  
جعل الوكيل كالوصى وإن لم يخصه مع أنه بعرضه أن يخصه (قوله) وتعامه فيه أى في  
الزباني وعبارته بعد قوله متفق عليه ما غير انه ما يجبه لان أهل المحلة عماله عرض به أن يصير  
خصماً وهو يجعلهم عن انتساب خصماً وعلى هـ الذين الاصلين يخرج كثير من المسائل  
فن جنس الاول الوكيل بالخصوصة اذا خاصه عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفع  
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخصه  
والشفعة اذا لم يطلب وشهادته لا تقبل شهادته ما ولو ادعى الولى على رجل بعينه من أهل المحلة  
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادته ما عليه لان الخصوصية فائقة مع الكل والشاهد  
يقطعه عن نفسه فكان منهم ما لا في رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل هـ (قوله) ثم عزله  
أى الموكل قبل الخصوصية عند القاضى (قوله) عندهما أى خلافاً للثاني فانه كالوصى عنده كما  
قد مرنا قريبا كما لو شهد في غير ما وكل به أو عليه (قوله) أو عليه عطف على في غير ما وكل به أى  
لو شهد على موكله وفي شرح تحفة الاقران الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال  
الكتفيل بنفس المدعى عليه ان شهد أن المدعى عليه قضى المال الذى كانت الكفالة لاجله  
هل تقبل شهادته باختلاف المشايخ سائحاتى (قوله) وفي البرازية) بيان اقوله في غير ما وكل  
فيه (قوله) عند القاضى متعلق بقوله وكاه بالخصوصة (قوله) بالف درهم) متعلق  
بخاصه (قوله) مائة دينار) أى مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله) تقبل) لانه مال آخر  
لان المائة دينار مال آخر غير الذى خاصه فيه أولاً (قوله) وخاصه) أى فانه لا تقبل مطلقاً  
وذلك بان أنكر المدعى عليه وكاه قائمتها بالبيعة ثم عزل وشهدت شهادته الموكل في حق كل  
قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فيئذ تقبل وقد قلنا عن الكافي  
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضى فخاصه المطلوب بالف درهم  
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما  
انصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل فاذا شهد بالدين انما ينفرد به  
بما هو خصم فيه أما اذا وكاه عند القاضى فلا يحتاج لاثباته العلم ومع ذلك فـ لم القاضى بها  
ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدرهم لم يجوز شهادته بعد العزل في حق آخر  
هـ وسنوضحه في المقالة الآتية بما رخص من هـ ذا (قوله) وتعامه فيها) حيث قال بخلاف  
ماله وكاه عند غير القاضى وخاصه المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنده  
له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة  
لما انصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غراماته فشهادته بعد العزل  
بالدين انما ينفرد به خاصة فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضى بوكاهه ليس بقضاء فلم يصير خصماً

وهـ هذا ان الاصلان متفق  
عليهما وتعامه فيه قيدنا  
بمحاسن القاضى لانه لو خاصه  
في غيره ثم عزله قبلت عندهما  
كما لو شهد في غير ما وكل فيه  
أو عليه جامع الفتاوى وفي  
البرازية وكاه بالخصوصة  
عند القاضى فخاصه  
المطلوب بالف درهم عند  
القاضى ثم عزله فنهـ لد أن  
لموكله على المطلوب مائة  
دينار تقبل بخلاف  
ماله وكاه عند غير القاضى  
وخاصه وتعامه فيها

شهد الوصي بدين للميت والورثة صد غاراً وبه ضمهم لا تقبل ولو كانوا كباراً جازت ولو شهد على الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اهـ ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفاً على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) هذا لا يظهر الا اذا بقيت وصايته أما اذا عزل عنها فلا يظهر الا بعبارة ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكانت شهادته لنفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاه بطالب أف قبل فلان والخصومة فخاصم عنه غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال او كاه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل اهـ فالمراد هنا انه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غير نفسه فقصه بل أشار إليه الشارح فيما يأتي وكان العبارة بمجمله ونفسه لهما في الهندية فانه قال فيها اوشهادة الوكيل للموكل بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة ولو لو كاه بكل حق قبل فلان بحضور القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الاثبات ردت وان شهد بعالم آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتت باليمين ثم عزله وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت النوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعده نادى بالخوالة فحينئذ تقبل كافي الكافي (قوله انفساً فالتممة) أي تهمته تصديق نفسه فيما خاصم فيه (قوله والاقبلت لعدمها) لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل ولو كاه ان يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فاذا عزل قبل الخصومة لم يلحقه تهمته فيما شهد به فتثبت شهادته اهـ منخ (قوله فجعله كالوصي) فلا تقبل شهادته مطلقاً بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم واهـ والو أقر على موكاه في غير مجلس القضاء فذا اقره عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره ذخيرة لمخصاً (أقول) وقد بسط المسئلة في التاترخانية في الفصل السابع فقال اما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو اذا وكاه بطالب ألف درهم قبل رجل معين والخصومة فيها اذا خاصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد به هذا الا ان كاه جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على ان عنه مدته بنفس الوكالة فقام مقام الموكل فلان القاضي جعله خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد به بعد ذلك بحق قد كان له يوم وكاه أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم تجز شهادته جعله وكيلاً فيما يحدث والمسئلة محفوظة انه لو وكاه بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل معين فانه لا يتناول ما يحدث اما اذا وكاه بطالب كل حق له قبل أن يفسد أجمعين بالخصومة ينصرف الى الحقوق القائمة وما يحدث استحسنانا فيحمل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خاصم هذا الوكيل المطلب في ألف درهم للموكل عليه فاخرجه الموكل من الوكالة ثم شهد به باناف دينار لا تقبل شهادته له اوشهد الوكالة العامة ومات قدم لانه لو لم تكن عامة تقبل في الدنيا غير وانما لا تقبل في الدنيا اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج وأما اذا شهد بدنانير وجبت عليه بعد العزل لا تقبل شهادته وأما العامة للموكل رجل رجل بالخصومة في كل حق له وقبضه جاز لمؤقتة

المسئلة اول الوصي محل الميت  
ولذا لا يملك عزل نفسه بلا  
عزل قاض فمكان كالميت  
نفسه فاستوى خصامه  
وعنده بخلاف الوكيل  
فالذات قال ولو شهد الوكيل  
بعده عزله للموكل ان  
فاخصم في مجلس القاضي ثم  
شهد به بعد عزله لا تقبل  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
اهـ عدمها خ لا قال الثاني  
فجعله كالوصي سراج وفي  
سماة الزباني كل من صار  
خصماً في حادثة لا تقبل  
شهادته فيها ومن كان  
مريضاً أن يصير خصماً  
لم يقبض خصماً بعد تقبل

وشهد ابن المولى بذلك لا تقبل وان أقر المطلب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى لو كمل  
 بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يبعد ما لا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله أن أباهما)  
 أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل  
 شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضر الا يمكن  
 الدعوى به بالسبب ههنا لان التوكيل لا يسمع الدعوى به لانه من المفقود الجائز ان يمكن محتاج  
 الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع عدم التوكيل لانهم لا يسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان  
 تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجوز فيه شهادته به وبقبض  
 ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الدبعة ونحوها  
 كما سيأتي فيها بجر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله بتسليم ودبعة الموكل  
 في دفعها أي التي وكله الغائب بدفعها صاحبها وقوله يشهدان به أي بتسليم الدبعة الذي  
 ادعاه المدعي وقوله وبقبض ديون أبيهما لم تجز فيه الدعوى فامعنى شهادتهم ما به عن المقصود  
 جريانهم فيه مع اجبار الوكيل ولا اجبارهما فاقام (قوله أو انكر) صورته كما تقدمت عن  
 البحر فانهم لا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما ما أماني صور  
 الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية  
 ط (أقول) ويمكن أن يقال للفرق أي اذا لم يحضر الوكيل خصه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك  
 القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصه ما وشهد غير ابني الموكل فالقاضي يثبت  
 الوكالة عن الغائب ويحكم من قبيل الانبياء لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت  
 لو وكالة لعدم كونها شهادة ولا تامة أيضا إذ يمكن أن يتواضع مع الوكيل على أخذ المال  
 فيصير لنفسهما فلا تقبل كما في شرح المتن للداداد يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول  
 الشارح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبهما اه فانما قوله بطلبهما لم يقل  
 بشهادتهما ما فانه يشير الى انهما غير شهادته بل كتابة عن الطلب ويظهر لي القبول لو ادعى بكر  
 الشر من وكيل زيد المنكر واستشهد باني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة  
 اليه لوجود درجاء حضوره الا في المفقود كما في البحر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي  
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أما في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي  
 لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ أو  
 بدل أي (قوله بحق الميت) أو لليتيم واحتقر بذلك عن شهادته بدين عليه فانما تقبل كما في  
 الهندية (قوله بعدم اعزله القاضي) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ودات  
 المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بعزل برزازية ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد  
 رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ليس افاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان  
 ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنير أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه  
 ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما دركت) أي بلغت (قوله في ماله  
 أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أي كما اذا شهدانه طلب الشفعة  
 أو ان فلانا أبرأه من كذا وجه ل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النسب وفي معنى المفتي

ان أباهما الغائب (وكله  
 يقبض ديونه وادعى الوكيل  
 وانكر) والفرق ان القاضي  
 لا يملك نصب الوكيل عن  
 الغائب بخلاف الوصي  
 (شاهد الوصي) أي وصي  
 الميت (بحق للميت) بعد  
 ما عزله القاضي عن الوصاية  
 ونصب غيره أو بعد ما  
 أدركت الورثة (لا تقبل)  
 شهادته للميت في ماله أو غيره  
 (خاصم أولا)

بأحياء قوتهم أو الغريمين الدائنين والموصى لهم الوجود من جهة - وتوفيان منه والمديونان  
 لوجود من يبرأ بالرفع اليه والوصيان من يعين - ما في التصرف في المال والمطالبة وكل  
 شهادة تجرت فقبلها لا تقبل وجه الاستحسان انما لوجوب هذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن  
 واجبا عليه بل انما اعتبرت بها على وزن القرعة لا ثبت بها شيء ويجوز استعمالها الفائدة غير  
 الاثبات كما جاز استعمالها تطيب القلب في السفر بالمدى نسائه ولدفع القم - عنه عن القاضي  
 في تعيين الانصاف فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبر بها الفائدة اسقاط  
 تعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصى أن ينصب وصيا فلما  
 شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا بالابالاهلية الصالحة لذلك فكفي القاضي  
 لذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل بتلك الولاية لا بولاية أوجبهما الشهادة  
 المذكورة وكذلك وصية الميت لما شهد بالاثبات فقد اعتقنا بجهز شرعى منهما عن التصرف الا  
 أن يكون هو معهما أو يعجز عنه الميت من ما حتى ادخل معهما ما في نصب القاضي الاخر وفي  
 الصور كلها ثبوت الموت شرط لان القاضي لا يملك نصب وصى قبل الموت الا في شهادة الغريمين  
 المديونين فانه لا يشترط في اثبات ذلك الوصى الذي شهدا ثبوت لانهما مقترنان على أنفسهما  
 بثبوت حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكثر من نفعهما فاقبل شهادتهما  
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة الا تيمم أعنى مسئلة ما لو شهدا ان أباهما الغائب  
 وكاهما قبض ديونه الخ ورأيت سؤالا وجوابا أحيت ذكرهما ههنا منسابة لا تخفى على القطن  
 الغيبه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمد افندي الجزاوى - حفظه الله تعالى سئل عن  
 صورة دعوى مضمونها في الوصى اذا أثبت وصاية على تركته وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى  
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تنسحق هذه الدعوى  
 من الاخر لتضمنه ابطال القضاء الاول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه  
 وصيا ثم عيىار قضى القاضي بعهدة وصايته بوجهها الشرعى فلا تنسحق دعوى المدعى الآن  
 ولا الشهادة بان الميت أخرج المدعى عليه وجعل مورث موكلة - وصيه الان في سماع  
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء يصان عن الانغاء ما مكن قال في  
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها  
 ثم شهدا آخران بالابصاء الى رجل آخر لانه - بل لان فيه نفع القضاء الاول وكذلك في شرح  
 الزيادات افاض شيخنا حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لانه - بل  
 شهدا ثم لان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة  
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشك على ذلك  
 قواهم الدفع ودفع المدعى صحيح قبل القضاء وبعبارة على الصحيح والله مبني على القول المرجوح  
 من أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تامل (قوله كالاته - بل الخ) هذا اذا كان المطالب  
 يبعد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت  
 الشهادة لبراء المطالب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكيل كالاته فكانت  
 شهادة على أبيهم - فقبل ورفق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها

(كلام لا تقبل (لو شهدا

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى أيضا بقصة من ذلك في باب المرتد  
 فراجعها والسلام (قوله عن تبرأ منهم) كانوا راجع فانهم من أهل الاوهاء غير المكفرة  
 (قوله لانه يعتقد دينا) قال في المخ وقرقوبان اظهاره سعة لا ياتي به الا اسقاط المخفة  
 وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظهره سعة  
 (قوله شهد ان اباها) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا  
 شهد بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للتمسك  
 وايكونه اشهادا لشاهد اود المنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا ضمير قبل الذكر  
 والاولى اظهاره بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعل له  
 وصيا وأوصى له بكذا أى جعله موصى له (قوله فان ادعاء) أى الالباء المشهور من أوصى  
 والمراد من قوله ادعاء أى رضى به قال في الحواشي السعدية أى والوصى يرضى هكذا نسخ للبال  
 ثم رأيت في شرح الجوامع الصغير لولا لانا علا الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى في قوله  
 والوصى يدعى هو الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضي أن ينصب وصيا اذا رضى  
 هو به (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزمع واردة للارم قاله الدماماد  
 (قوله استحسانا) لانه لم يثبت بهذه الشهادة نفي لم يكن للقاضي فعله وانما كان له نصب الوصى  
 فاكتفى بهذه الشهادة ومؤنة التعيين اذ لو لشهادتهم ما كان القاضي يتامل فيعين فيعين  
 من ثبت صلاحيته نظر للميت وان لم يوص لانه نصب ناظرا لمصالح المسكين وحينئذ فانه يكون  
 وصى القاضي لا وصى الميت كما حرره المقدسى قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه  
 المسائل أى ظاهر الا في مسألة غريمى الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانه ما يقران  
 على أنفسهما بقبول ولاية القبض للمشهود له فالتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما  
 في حقهما وقبل معنى الثبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لا براهتهما عن الدين بهذا الاداء  
 لان استيفاءه منهما ما حق عليهم او المرأة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اهـ ملخصا (قوله  
 كشهادة دائني الميت) أى لرجل بانه وصى وكذا فيما بعد (قوله والموصى لهما) بذلك بان اياهما  
 أوصى الى فلان أى ان الموصى له ما بشئ من المال شهد ان الميت أوصى الى زيد يكون  
 وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أورد على هذه ان الميت اذا كان له وصيه مان فاقضى  
 لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكنه ذلك لاقرارهما بالاجتزاع عن القيام بامور الميت كذا في البحر  
 قال ط وفيه تامل (قوله لثالث) أى لرجل ثالث متعاقب شهادة كقوله على الالباء أى  
 على ان الميت جعله وصيا وهذا امر يربط بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فانهم  
 ولا تنس ما قدمناه من بيان البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أى ظاهرا الا في  
 الخ (قوله لا يملك اجبارا) على قبول الوصية) ظاهر في ان الوصى من جهة القاضي كما  
 قدمناه خلافا لما في البحر (أقول) وبيان هذه المسائل كافي الفتح رجل ادعى انه وصى فلان  
 الميت فشهد بذلك اثنان موصى لهما بمال أو وارثان لذلك الميت أو غيرهما لهما على الميت دين  
 أو للميت عليه ما دين أو وصيان فالتشهاد جائرة استحسانا والقياس أن لا تجوز لان شهادة هؤلاء  
 تتضمن جاب نفع للشاهد اما الوارثان لقصد ما نصب من ينصرف لهما ويرى بهما ويقوم

من تبرأ منهم لانه يعتقد  
 دينا وان كان على باطل  
 ولم يظهره سعة بخلاف الساب  
 (شهد ان اباها) أوصى  
 اليه فان ادعاء صحته  
 كشهادة دائني الميت  
 ومرونيه والموصى له  
 ووصيه لثالث على الالباء  
 (وان أنكر لا) لان القاضي  
 لا يملك اجبارا أحد على قبول  
 الوصية عيني



تهاد أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه الكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى الجمجمة  
والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان آمناتهم لم يحصل منهم بذل  
وسع في الاجتهاد فان من يقول على هو الاله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو  
متبع مجرد الأهوى وهو أسوأ حالا ممن قال مانع بدهم الا يقربونا الى الله زاني فانه بلا شبهة  
كفر ومن أشد الكفر اماما من له شبهة فيم اذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد  
انه كفر انما تكرار الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة  
والاجماع الان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا كفر  
خلافه الشيخين والسبب لهم ما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا أنهم يشكرون بحجة  
الاجماع باتمامهم الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى  
الدلائل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها الاجتهاد لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدهم كفر  
احتياط بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان المحكوم بكفره من أداه هو او بدهم كفر  
الى مخالفة دليل قطعي لا يـوغ فيه تاويل أصلا كدابة قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد  
أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسمون  
الصحابة لانهم منه وه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياط وان كان معتقدهم في نفسه كفرا  
أي بكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما سبب لا يـوسف لانه مخرجه (قوله من سب  
الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى قهـ متاني والحاصل ان  
الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهما من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتقار  
ولا التعويل عليه كما حققه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجع  
وقال فيه أيضا علم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم  
في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو وقتله نبي فهو أشقى الاشياء أو ما قتل العلماء  
والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى  
رضي الله تعالى عنهم لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني  
وأما قذف عائشة فكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصدوق لمخالفة نص الكتاب بخلاف  
من أنكر صحة عمر او علي وان كانت صحبة ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كفرا إلا  
تري ان من أنكر جرد حاتم بل وجوده أو عدالة انوشروان وشهوده لا يصير كافرا اذ ليس مثل  
هذه علماء لم من الدين بالضرورة وأما من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا  
اذا اعتقد انه باح أو يقترب عليه نواب كما عليه بعض الشيعة وأعتقد كفر الصحابة فانه كافر  
بالاجماع فاذا سب أحدا منهم فينظر فان كان معه قرائن حالية على ما تقدم من الكفر يات فكافر  
والافتقار وانما يقتل عند علماء ثمانية سياسة لدفع فسادهم وشتمهم وهذا في غير الغلاة من  
الروافض والافغلاة منهم كفار قطع فيجب التخصيص فثبت انهم قتل لانهم من زنادقة  
محدثون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحكم كلام العلماء الذين اقتصروا بكفرهم وسبب ذرارهم  
لانهم لا ينفكون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالله ادين وغيرهما من أحكام الشرع  
كالصوم والصلاة فلهذا كفار لا مرتدون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقربها

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يندثر منه مما يخصه عن مرتبة  
عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفف والجون والارتفاع عن  
كل خلق دني والسفف رقة العقل من قواهم ثوب سفيف اذا كان قليل الغزل وفي الغاية قال  
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكر وامن بالمشي بسر او يل فقط والجل  
وقبده ما لا يفرط لانه يؤديه الى منع الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل  
عند الناس وكشف رأسه في موضع فعد فعله خفة وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح  
المفوض الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس ولبس الفقه اقباه ولعل هذا  
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة  
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت ويطلب في اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل  
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مبسحا فاعل المحل بها ليس بفاسق ولا عدل  
فالعادل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بجر  
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل القواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس  
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله  
لا يستنجي من جانب البركة) بخلاف كسفه للبول والغائط اذا لم يجد ما يستبر به فانه لا يفسق به  
اه ط عن أبي السعود (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما  
يعيبه قال القهستاني ونعم ما قبل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الأمانة كما في الكرماني ولذا  
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحد من الناس لم تقبل  
شهادته فهنا أولى كما في الحميط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره  
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفته وأصحابه  
فانهم سلفنا وأصحابه والتابعين رضى الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل  
لما في المسألة صني انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل  
آبؤه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سبب المسلم فسوف  
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبا قيل هذا محمول على  
من سبه أو قاتله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التغليب لأنه يخرججه الى الكفر  
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع للعيني لا تقبل شهادة من يظهر  
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور  
ومنه في الجوهر وفي شرح الكنتزلز بلعي أو يظهر سب السلف بعني الصالحين منهم وهم  
الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقله مروءة ومن لم يتمتع عن مثلها  
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا  
ذكره الكوردي في مناقبه وبعده صاحب العناية والحفاظ الذهبي والحفاظ العسقلاني وغيرهم  
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن  
والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلواني والمتأخرون منه الى الامام حافظ الدين  
البحاري (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا الفرع منفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)  
أظهر فسقه بخلاف من  
يخفيه لانه فاسق مستور عني  
قال المصنف وانما قيدنا  
السلف بما للكلامهم والا  
فلاولى ان يقال سب المسلم  
اسقوط العدالة بسب المسلم  
وان لم يكن من السلف كما  
في السراج والنهاية وفيها  
الفرق بين السلف والخلف  
ان السلف الصالح الصدر  
الاول من التابعين منهم  
أبو حنيفة رضى الله تعالى  
عنه والخلف بالفتح من  
بعدهم في الخير وبالسكون  
في الشر وفيه عن  
العناية عن أبي يوسف  
لا قبل شهادة

في المطعومات والمراد بالبالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه  
 في باب بحر (قوله قيدوه بالشهرة) لان الانسان قلما يخوض من العقود الفاسدة وكل ذلك  
 كاربافلو أطلق عدم القبول عن قيد الشهرة لانه لا يجرى في البحر وهو أولى مما قيل لان  
 الربا ليس بحرام محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر المبيعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك  
 فكان نافضاً في كونه كبيرة بمقتضى لاف كل مال اليتيم ترد شهادته بمره والاوجه ما قيل لانه ان لم  
 يشتهر به كان الواقع ليس بالاتهمة كل الربا ولا تسقط العدا لانه ولا يصح قوله لانه ليس بحرام  
 محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والمالك بالقبض في آخر وهذا أقرب ومرجهه الى ما ذكر في  
 وجه تقييده شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت تعلم انه لا بد من  
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير  
 ان القاضي لا يربط ذلك الا بعد ظهوره له فالحال سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد  
 ونصوا انه بمره وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يربطه القاضي الشهادة  
 فكان بمره لانه يحاسب فيه لانه انقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)  
 أي ولو بأكل مال اليتيم (قوله ينعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع  
 (قوله الا بعد ظهوره له) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشهرة حينئذ  
 ان يشتهر عندهما حاله (قوله فالحال) أي كل المفسقات لخصوص الربا سائحاتي (قوله  
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال باكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهرة في الربا وقد علمت ما عليه  
 المعول فلا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة لا يكال في الفتح كما قدمناه مع زيادة (قوله  
 فليحفظ) أي هذا التوفيق (أقول) لكن نظريه السائحات بقوله والصواب ما قالوه من أن الربا  
 يفيد الملك بالقبض والمالك مبيح لذلك فكان نافضاً في كونه كبيرة اهـ والاولى ان يقولوا فكان  
 نافضاً في اسقاط العدا والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمناه قرياً وأما كل مال اليتيم فمره  
 تسقط عدايته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على  
 حدود داخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمرأى من الناس وانما منع الدلالة على ترك  
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من الكذب فيهمهم وانظر حكمهم  
 ما لا يعدها كالأعرافا كنعاطي شرب ومض نصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا سقط  
 لعدم أهل الوجاهة من أشراف الناس وعلمائهم ويدل عليه ما قاله في الاشهاد في وصية الامام  
 لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقام والسقامين ومن جله ما عاله الجوى بسقوط  
 المروءة تامل (قوله وكذا كل ما يخل بالمروءة) عبارة الهداية ولا من يفعل الاشياء المستحقة  
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضها المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الخصلة  
 أي يستخفها الفاعل فيبدو منه ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين  
 لا يؤمنون ومن يفعل فعلا بعد مدته مخلة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء لان من يكون كذلك  
 لا يعد منه ان يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام  
 النبوة الاولى اذ لم تستخ فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادمان حلق اللعينة سواء كان عادة لاهل  
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخل بالمروءة

قيدوه بالشهرة ولا يخفى  
 ان الفسق ينعها شرباً  
 الا ان القاضي لا يثبت  
 ذلك الا بعد ظهوره له  
 فالحال سواء بحر فليحفظ  
 (أو يول أو ياكل على  
 الطريق) وكذا كل ما  
 يخل بالمروءة ومنه كشف  
 عورته ليس تنجس من جانب  
 البركة والناس ضروره  
 كثر في زماننا ففتح

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفيه انقل صاحب الجراها وافراره لها  
وكذلك غيره كاعتات وكفى بهم قدره فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامحاني رحمهم الله تعالى  
لا سيما وقد صححه أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في منحه  
وأقره قال في شرح الكنز بجواز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة  
قلت ولا ينبغي ان ماذ كرم من المعاني أو الامن الاخلال بالواجب نائيا يحل بكل ما اقترن به لانها  
أمور منهية فتنه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا مما التفتي به جمع من  
الحنفية في هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحققة بقولي ولا بأس بالشطرنج وهو رواية عن  
الحبر قاضي الشرق والغرب نوثر وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب  
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا للجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج  
قادر وقبل هذا اذا اتخذ صنعة فقد ورد ربحو القلوب مائة فساعة اه والعلامة السخاوي  
تليد العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشطرنج ومما عده المحجج في حكم الشطرنج وذ كرفيه  
الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكره في قسمين قسمين كرهه وذمه من الصحابة والائمة وسرد  
روايتهم في ذلك وضعف بعضها وقسمها في الصحابة المنسوب اليهم انهم لم لعبوا وأقر واعلمه  
وأورد ما قبل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذ كرفيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتناهي  
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذ كرفيه الاختلاف  
العامة فيه على مذهب الى آخر ما قال فيه فراجع له قال بعض المحققين انما حرم الترد ولم يحرم  
الشطرنج لان المخطي في الشطرنج انما يجعل خطاه على فكره والمخطي في الترد يجعله على التقدير  
وهذا كفر وما يفضي الى الكفر حرام كافي فينا يبيع المصايح في باب التصوير (قوله شرط) أي  
استقوط العدا لته (قوله أو يقامر) القمار الميسر وفي القاموس قامر مقامرة وقمار فقامره  
كنصره راحته فغلبه وهو التقامر اه وذ كرا النووي أنه ما خوذ من القمار لان ماله تارة  
يزداد اذا غلب وينقص اذا غاب كاقمر يزيد وينقص اه (قوله حتى يفوت وقتها) أي  
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزياحي كالاعتقاني  
بالكذب وهو يفيد ان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا ترد به ثم ادنه لانه  
انما يشتر به اذا كثر منه أبو السعود بصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به  
ان يكون بمراى من الناس اذ هو لازم له قال في الفتح وأما ماذ كرم من أن من يلعبه على الطريق  
ترد به ماله فلا تبايه الامور المحقرة (قوله أو يذ كره عليه فسقا) أي ما يكون به فسقا كالاستم  
والقذف والغناء ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالبا  
الاخلال ببعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها الحرمة  
واستقوط العدا لته قال في البحر والحاصل ان العدا لته انما تستقط بالشطرنج اذا وجد واحد من  
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيج التقدير  
أو يذ كره عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كاذ كره الشارح (قوله أو ياكل الربا)  
أي ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من الكبار فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذ كرهه  
للاية الكريمة الذين يا كون الربا وانما ذ كره في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فاذنا  
قال (أو يقامر بالشطرنج  
أو يترك به الصلاة) حتى  
يفوت وقتها (أو يحلف  
عليه) كثيرا (أو يلعب به  
على الطريق أو يداوم عليه  
فسقا) أشباه أو يداوم عليه  
ذ كرهه سعي أفندي معزيا  
للكافي والمراج (أو ياكل  
الربا)

هي اكل برج ولا يزيد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكندي في كتابه غرر الخصال نص الواضحة  
قال في الفتح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دردت شهادته سواء قام  
به اولم يقامه ما في حديث أبي داود من لعب بالنردشير فقد عصي الله ورسوله اه (قوله او  
طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يرمى بأربع قصب قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا  
منه لانه يطرح ويرمي بلا حساب واعمال دكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل  
الغفلة فهو حرام سواء قورمه به أولا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ومنه اللعب بالصنمية  
والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جالس مجلس  
الغناء وبه يظهر جعل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح  
والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى الكسر فيه مخذرا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر  
السين وفتحها مع الاعمام والاعمال وكذلك الحكماء ابن مالك لكن الاعمام هو الاسم ركاني بحجرة  
وحجرة بالسين المهملة والسين المجمة ويجمع على شطارج وأصله بالمجمة شش ونك ومعناه  
سنة ألوان لان شش ستة وزنك ألوان وهي أعنى السنة الشام والقرزان والقبيل والقرص والرخ  
والبيدق واذ علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلدكان وصاحب الغرر صبه بهمهلة  
مكسورة ثم مشددة ابن داهر الهندي وضعه بلهيت ويقال له منهرام بكسر الشين المجمة  
مضاهاة لازدشير اول ملوك القرص الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للدنيا وأهلها وافخرت  
الفرس به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضربا منسلا على أن لا قدر وان  
الانسان قادر بسعيه واجتهاده يبلغ المراتب العلمية والخطط السنية وان هو أهلها ماصرت به  
من الخمول الى الحضيض وأخرجته من روض العيش الاربيض ومما جعله دليلا على ذلك ان  
البيدق يتال بجو كته وسعيه منزلة القرزان في الرياضة وجعلها مصورة فتأثيل على صورة  
الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشام المدبر الرئيس والفرس والقبيل  
مركوبين له والقرزان وزيره والبيدق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتهاد  
حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كان ذلك عنوانا على أن يتال رتبة القرزان فكذلك القرزان اذا  
علت همته وتمكنت قدرته طهعت نفسه الى يتال رتبة الشام وقطاله وكذلك ما يلهمان القطع  
وقبل وضعها بعض الحكماء اليه بين اهلهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب  
وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والنعيمية  
والخبرة والقوة والجلد والشجاعة والباس فمن عدم شيامن ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى  
بسوء تدبيره لان خطاها لا يستقال والمجرب فيها متلف المهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم  
ذهاب الملك وضعف الرأي جانب للعطب والهلك والتقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم  
المعرفة بالتعبية داع الى الانكشاف ونظامه ثمة (قوله فلن شبهة الاختلاف) علمه مقدمة  
على معالولها أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما ما يباحته وهو رواية عن أبي يوسف  
واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختر أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا  
للمحيط البرهاني عن خمس الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد الشافعي  
له بقوله هذه الرواية ذكرها في المنجبي ولم تستمر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أوطاب مطلقا قاهر أولا  
أما الشطرنج فلشبهة  
الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ  
هكذا ياصله وأجل احدهما  
تأديب فاجبراه معصيه

عليه وسلم قال دعهم ما غن هذا اليوم يوم عيسى لم يذ كر عن المحيط فنفصل آخر في التغني حاصل  
انه يفترق الحكم بين التغني لازالة الوشحة فيقول أولاهو المبرد فلا ومنهم من فصل بعشادة  
التسبيح في الآلة عانا فيقول والابحور وشبهه بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وقد  
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ  
عبد الرحمن افندي العمادى وقد مثل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك  
حلال أم حرام فاجاب قدس سره من لايه قرض عليه لصدق مقالة وأباحه من لم يذكر عليه اقوة  
حاله فمن وجد في قلبه شيء يامن نور المعرفة فليقدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أصل  
وأحكم والله أعلم ونعم الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتغنيبه لتذكر التغنيين  
بأنى في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسببى الوا لدرجته الله تعالى فراجعهما (قوله أو  
مجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بذكر ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع  
الغناء بجر عن المنة وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه ليعاير ما قبله وبغنى  
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو مجلس الفجور) كمجالس المجانة والازدحام  
فانها محرمة بل تؤدى الى الكفر كما قد شوهد مرارا وليس عندنا ما لها شئ من الدين كما يقبده  
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله  
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شرطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر ورجاء قبوله  
ونحو ذلك كما بين في تبين المحارم فراجعهم (قوله ومرا دهم يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها  
فهستافى عن النظم وكذا نقله في النونية بلاية عن الفتح فيحمل قولهم من يأتى بابا من السكائر  
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يحده ماشأنه ان يحده ولا يكون ذلك  
الابشمار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحده بالفعل اه من شرح المتقى  
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعى الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة  
ما ذكره المصنفون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالاضافة فكل  
ذنب اذا نسب اليه الى مادونه فهو كبيرة واذا نسب اليه الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقبل اصح ما نقل  
فيه عن الحلوانى ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه ذلك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط  
وقد تقدم ايضا في أوائل الباب فراجعهم (قوله أو يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة  
فسق وقبده في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمى (قوله أو يلعب بنرد) هو  
الطاولة أى اذا علم منه ذلك فح وخصه بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه  
الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالنرد ومثله غيره من الملاهى والترد وضعه ازديش بن بابك  
ولهذا يقال التردشيه وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترد وضر به امنه للاقضاء والقدر  
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لايملك لها انفعالا ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر ان يجاب لها  
موتنا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض بطور الانقاع  
وطور الضرر وجعله أيضا تمثيلا للفظ الذى يناله العاجز بما يجرى لايه من الملك والحرمان  
الذى يتلى به الخاتم بما دار به عليه الثلاث وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني  
عشر مائة بعدد شهر السنة والبروج وجمال القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام كل شهر والدرج التى

أو مجلس مجلس الغناء  
العنى أو مجلس الفجور  
والشرب وان لم يسكر لان  
اختلاطه بهم وتركه الامر  
بالمعروف يسقط عدالته  
(أو يرتكب ما يحده)  
للفسق ومرا دهم يرتكب  
كبيرة قاله المصنف وغيره  
(أو يدخل الحمام بغير ازار)  
لانه حرام (أو يلعب بنرد)

البحر مستدلا بما في الزيادات اذا أوصى بما هو معصية عنه فاعرفه مد أهل الكتاب وذو كرمها  
 الوصية للمغنين والمغنيات (أقول) هذا على إطلاقه لأن كلامنا في انه متى يكون معصية على ان  
 من أبا حبه مطلقا عدة في المذهب وله رواية في كلام الزيادات على ان تصحيح العيني واطباق المذون  
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ان أراد أنه حرام مطلقا فهو مخالف لما  
 حمله عليه في البناء والعناية فانهما استدلوا بعبارة الزيادات على أنه معصية لفصل الله وقل  
 يجر ياه على عومه فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان محقة لا يكل من القولين نعم  
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في ان المراد من اتخذ محرفة وعادة ثم رأيت في  
 الفتح قال ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي بكته ببه المال  
 ألا ترى انه اذا قيل ما حرفه فلان أو ما صناعته يقال مغن كما يقال خياط وحداد الى آخر كلامه  
 وفي ايضاح الاصلاح انما قال يغني للناس أي يجمعهم لانه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة  
 عن نفسه من غير ان يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح  
 العيني وان أشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله  
 المحرم هو ما كان الخ فتدبر اهـ (أقول) وأنت خير بان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق  
 وعبارة الزيادات تقييد التقييم بالشهرة وانما يكون به اذا كان للناس وقد تتبع الشارح  
 المصنف في ذكر الاطلاق في منحه والصحيح التفصيل كما علمت عن الهندية (تمة) قال الفتح  
 في حاشيته أقول انما سمي الغناء غناء لان النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال  
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والدينار المغنوش على  
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك  
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يومسح الى نعيم الدنيا والآخرة لانه يؤنس الوحيد ويريح  
 التعبان ويسلي السكيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم  
 أي علم الغناء لم يضعه الحكماء للهو واللعب ولكن للمنافع الذاتية ولذة الروح الروحية وبسط  
 لنفس وترطيب العيوسات وتعديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا ينبغي  
 اجوازه لاجل التداوي به اذ لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التداوي بالمحرم فتأمل اهـ  
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعا الله تعالى بهم ولوقيل  
 هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب ان لم  
 تخرج الحروف عن نظمها وقد رها وان كان سماع غناء فهو حرام ومن أبا حبه من المشايخ  
 الصوفية فبشروط ان يتخلو عن اللهو ويصلي بالنفوس ويحتاج اليه احتياج المريض الى  
 الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الامن جنسهم  
 ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال الاخلاص لا أخذ الاجر  
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والخامس أن لا يقوموا الا مغلوبين  
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وفي التاترخاينة عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به  
 في الاعماد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز  
 جارتان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أنتغيان في بيت رسول الله صلى الله

يغنى للناس) رد الشهادة لاعلان الفسق لا للفسق فهو متافى وفي ضياع العلوم الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغنى ككثرة المال فالاول عدود والثاني مقصور اه ط (قوله لانه يجمعهم على كبيرة) قال في البحر ونظايره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لا يسمع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهر زاده فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لا يسمع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له ليس بتقديمه نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وتعلمه فيه وقدمنا بعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرا على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسفي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يغنى للناس وعلى ذلك حمل في العناية ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال والعيني من انه لو كان لنفسه ايزيل الوحشة عنهم ان سقط عدالته في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتنون فكان عليه المعول فلا تغفل قال العيني في شرحه على البحارى أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق أما ما يسلم من المهرمات فيجوز اقليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه الى أن قال أى العيني وقال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضى الله عنه كثرة التغميم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخفى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الاندريقى اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة) وقيد القهستاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كما تقدم في البناء باللهو وعبارة الزيادات تقييد التقييد بالشهرة بان يكون للناس فافهم وتأمل (قوله فتأمل) والوجه ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغنى للهو أو لجمع المال حرام بلا خلاف وحينئذ ذكركناه قال لا تقبل شهادة من اتخذ المغنى صناعة ياكل بها وتعلمه في الفتح وسبأ فى قريبا (قوله وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام كعالمات مما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا يقدح في عدالته وفي البحر عن الفتح المغنى المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحمية ووصف الخمر المهيج اليها الى قال وأما القراءة بالالحن فأباحها قوم وحظروها قوم والخمساران كانت الالحن لا تخرج الحروف عن نظمها وقد ورائها القبح والافغير مباح كذا ذكره قهستاني في باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغييره متضيات الحروف فلا معنى لهذا التنصيص اه (قوله في العرس) والولاية والاعباد ومنهم من جوز له ليس بتقديمه نظم القوافي الى آخر ما قدمنا قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذي يجمع الناس عليه كبيرة اذ منه

يغنى للناس) لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة فتأمل وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة بخلافنا فافهم من أجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا اه وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهرا هداية انه كبيرة ولولفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء



وترى الرياح اذا سجن غديره \* مقيله تنفسيين كل قذاة  
ما ان يزال عليه ظبي كارعا \* كنطاع الحسنة في المرأة

فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكمالات  
نفسه الا لذلك التلغفي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل قراء شعر الادب اذا كان فيه مذكر  
الفسق والنحو واللام بكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انما ان كانت  
معينة حمية بكره وان كانت مقيمة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم  
المفتي وكذا باقي في الخطر والاباحة ونقل قبيل الوتر والنوافل عن الضياء المعنوي العشرون  
من آفات اللسان الشعر مسئلة عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح منه قبيح  
ومعناه ان الشعر كالتريج حدين يصمد ويذم حين يذم ولا باس باسقاء تشيد الاعراب وهو  
انشاد الشعر من غير ملن ويحرم هجومه لم ولو بما فيه قما كان منه في الوعظ والحكم وذكر  
انم الله تعالى وصحة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم فباح  
وما كان من هجومه مخف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود الشعر وفكره كذا  
فصله ابو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له  
تنقص مروءته وتردنيها عنه اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف  
الخدود والاصداغ وحسن القدو والقامة ورائر أوصاف النساء والمراد قال بعضهم فيه نظر  
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاده عنده من غلب عليه الهوى  
والشهوة لانه يحجبه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سببا المحظور فهو محظور اه لكن  
قدمنا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده أو عملها لتشبهات بليغة واستعارات  
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد  
وهو الزمر في الغاب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البحر عن المعراج حيث قال  
الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عود او قصب  
كالشبابية أو غيره كالعود والعنبر لما روى أبو امامة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله  
تعالى بعثني رحمة للعالمين وأمرني بحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع عن ذكر الله والنوع  
الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن  
عمر رضي الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بهت فنفظ وفان كان في وائمة سكنت وان كان  
في غيره عمد بالدرة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم  
يتعقبه قال في السراجية هذا اذا لم يكن للدف جلال ولم يضرب على هيئة التطرب اه  
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون طبل المسحر في رمضان لا يقاطع الناعتين  
للسكور كبوق الحمام يجوز تأمل والتشبه به لما فيها من الشجاء بالكره وهو التشاط  
ورفع اليدين (قوله الا اذا فحش بان يرقصوا به خانية) وعبارته وان لعب بشئ من الملاهي ولم  
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدا الله وملاعبته الاهل والقرى لا تبطل العدا لله تعالى  
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالزمار والطناير فكذلك وان لم  
يكن شنيعا كالخدا وضرب القصب فلا الا اذا فحش بان يرقصوا عند ذلك مقدمي (قوله ومن

وضرب القصب فلا اذا  
فحش بان يرقصوا به خانية  
لدخوله في حياء البكاثر  
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف  
الحائل الظاهر مكان  
اذا سمع

الولولحية ان لعب بالصور لمان يريد به القروسية جزت شهادته لانه غير محظور بجمر لمخصا قال  
في الخاتبة وان لعب بنبي من الملاحى ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته  
وملاعبة الابل والقمر لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكانه شذيع  
بين الناس كالمزمار والطبايع فكذلك وان لم يكن شذيعا كالحداه وضرب القضيبي فلا الا اذا  
لخص بان يرقصوا عند ذلك اه (قوله نحو الحداه) أى لا ابل قال الشاعر الماهر

نحو الحداه

أوما ترى الابل التي \* هي ويك أعظم منك طبعها  
نصفي الى صوت الحدا \* ف وتقطع البيداء قطعها

ولم يذكر الشعر في الهندية الشاعر اذا كان به ولا نقبل شهادته وان كان يدح وكان أغلب  
مدحه اصدق قبيل والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لاجل العربيه لا تبطل عدالته وان  
كان فيه غش اه قال سيدي الوالد بعد كلام ان المكروه منه ماداوم عليه وجعله صناعة  
له حتى غلب عليه وأشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق  
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن يعتلى جوف أحدكم فيصاخير من يعتلى شجرة قاله يبر  
من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والاطافات والتشابه اللطيفة والمعاني الرائقة وان  
كان في وصف اندود والقرد وفان علماء الديبع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم  
لهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة  
مرسلة بخلاف ما اذا كانت بعينها حية وعمم بعضهم المنع الا ناعرفنا من هذا ان التغني  
المحرم هو ما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف النحر المهيج  
اليها والحانات والهباء لم أؤذى اذا أراد المتكلم هبائه لا اذا أراد انشاد الشعر للاستشهاد  
به أو لم فصاحته وبلاغته ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ما سلف في كتاب الحج  
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قامت ترين رغبة ان تهنئا \* سافا بخندة فوكعبا أدردنا

وانشاد ابن عباس شعرا \* ان تصدق الطيرتك ليلسا \* لان المرأة فيم جالست معينة  
فلولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم عما يقطع به في  
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سعاد غداة الين اذ حبلوا \* الا اغنى غضيض الطرف مكبول

تجلوعوارض تى ظلم اذا ابتسمت \* ككانه منهل بالراح من لول

وكثير في شعر حسان من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته  
الى أولها

تبليت فؤادك في المنام خريدة \* نسي الضبيع يار دباسام

فاما الزهريات المهرودة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه المطردة كقول  
ابن المعتز

سقاها بغابات خاليج كانه \* اذا ما ختمه راحة الرمح مبرد

يعنى في تلك الرياض وقوله

قوله بخندة الخندة  
كعندة المرأة التامة  
القص كالبغدي وقوله  
أدردا دم السناق كفروح  
استوى والكعب أو العظم  
واراه اللحم حتى لم يبق له  
بهم اقاموس اه مصححه

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عجيب من محم دلالة قال بصره  
 فله ولم يسطها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشترط الاعتماد اه قال  
 سيدي الوالد قوله وهو عجيب من محمد الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمه عن الصدر الشهيدي ان  
 الادمان على شرب الخمر شرط اسقوط العدالة عند محمد مع انه من يقول بان مجرد شرب الخمر  
 ولو بدون ادمان واسكارا لهذا قال المحدثي وانما قل ذلك محمد يعني حيث اشترط الاعتماد  
 على السكر من النبيذ لا احتياط فمع القليل يعني من السكر ولم يسط العدالة الا اذا اعتاد  
 ولم يكتب بالكثرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلوجب الحد  
 قلت ذكر البرجندي ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب  
 مسقطا للعدالة لادى الى الخرج اه قال في البحر واشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطاع عليه ما  
 في المتنقط واذا كان في الظاهر عدلا وفي السر فاسد فاعاد القاضي ان يقضي بشهادته لا يحل له  
 ان يذكر فسد لانه ذلك الستر وابطال حق المدعي اه ولا فرق في السكر المسقط لهاتين  
 المسلمات والذمى لما قدمناه انما ذكر الذي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في  
 الهندية حكى عن أبي الحسن ان شيخا لوصارح الاحداث في الجماع لم تقبل شهادته اه قال  
 ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لقلة فهم عن البكاء وطهرهم ويدل عليه  
 التعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم ما يعم ما ذكره على الكثرة وسره اه (أقول)  
 قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ملاحظته للحسن ولا مامته ولو كان فيه أدنى ما يحل لمافعله به  
 يتعين ان المراد الاحداث المشتهون فامل (قوله والطير) أي من يلعب بهم اجمع طير وهو جمع  
 طائر واللعب بالسكر فعل قصده به قصد صحيح قاله الراغب قهستانى وانما ردت شهادته لانه  
 يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء وده سطحه ليطير طيره  
 اه بحر (قوله للاستئناس) أو لجل الكتب كفى بلاد مصر والشام أى سابقا وفي بلاد فارس  
 الا ان (قوله الا ان يجر جرم غيره) أى المملوك فتقرخ في وكرهافيا كل ويبيع بحر وان  
 لم يصعد السطوح قال في الهندية ولا شهادته من يلعب بالجسم بطيرهن فاما اذا كان يمسك  
 الجسم يستأنس به ولا يطيرها إعادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في  
 الكافي وفتاوى قاضي خان الا اذا كانت تجرح امانات اخر ملوكا غيره فتقرخ في وكرهافيا كل  
 ويبيع منه اه (قوله لا كله للعرام) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الرب بالمسحور بذلك  
 المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل بأكل الحرام جوهر ط (قوله  
 والطير) بالضم قهستانى وقهره في الهداية بالمعنى (قوله وكل لهوشنيح) من عطف العام  
 على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطير وكل لهو كان شنيعا بين الناس اذ تراها على  
 يكن شنيعا كضرب القضيبي كما ذكره الشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من  
 الماهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعبة بين  
 الناس كالزمامير والطناير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيعا لا يجمع قبولها الا ان يتفاحش بان  
 يرصوا به فيدخل في حد المعاصي والبكارة تسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ  
 هنا حديثا من فواعا انما من ددولا الدد معي والد الدالعب والهو أى ما أنام من شئ من الاله وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اه  
 مروءته وكذبه غالباً كافي  
 (والطير) الا اذا أمسكها  
 للاستئناس فيباح الا ان  
 يجر جرم غيره فلا كله  
 للعرام عيسى وعناية  
 (والطير) وكل لهوشنيح  
 بين الناس كالتناير  
 والمزمار وان لم يكن شنيعا

بان شربها كبيرة ولما ثبت المشهور في الكثر انهم اسبغوا كرمها شرب الخمر اه  
 بل انما شرط الادمان عليه الاشتغال بالانها صغيرة لان الشهادة لا ترد الا بالادمان وظهوره  
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كبيرة ولو بقطرة  
 فلا تغفل قال الساجي اقول نسبة الغلط الى هذا الهمام في الفرق بين شرط الادمان للغير  
 وغيره من الاشربة غير مسألة المصريح فاضيقان في فناوا وعبارته ولا تقبل شهادة مدمن  
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان ليعلم ذلك عند الناس فان من اتهم  
 شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران  
 يستخرج منه الصبيان لان مثله لا يحتج به عن الكذب وذ كر الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب  
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا لحال اه وفي  
 المقدسي ومحمد شرط الادمان وهو الصحيح نعم اذا جمل الغلط على قول ابن السكال ان شرب الخمر  
 ليس بكبيرة يظهر لما قدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر احبانا  
 للثقة ولا للثقة يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه  
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انما يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) قدمناه  
 اخذت في الادمان هل هو في الفعل او النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال  
 ان الادمان بالعموم امر خفي لا يصلح ان يكون مدارا لعدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن السكال  
 يميل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي  
 وهو معروف واصله ترويح النفس عما لا تقضي به الحكمة بحر عن المصباح والمراد به ان  
 لا يكون للهو دأوى فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق اللهو على المخروب  
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المنع هو خيال الظاهر من العبارة لان  
 الظاهر منها ان مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزبلي أي مداوم  
 شرب الخمر لاجل اللهو ولا شربها كبيرة وقال من لا خسر او مدمن الشرب أي شرب الاشربة  
 المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فافاد كلامه ان  
 الشرب على اللهو وانما هو شرط في غير الاشربة المحرمة أما فيها فلا يشترط وهذاوافق كلام  
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من جعل اللهو في كلام الكثر على  
 المشروب وهو مخالف الكلام الزبلي فانه جعله شرط في الخمر رأينا ورجعنا بناسبه كلام  
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على اللهو  
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط  
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فعمل اللهو قيد للشرب وحله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر  
 كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على  
 اللهو اشارة الى انه لو شرب اللهو لم يسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مسانعا اه قال  
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لغصة شئ في حلقه ونحوه بما ينقصه لا بحالته كان مباحا  
 فاستأنى وفي العتابة لا تسقط عدالة اصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهروا في الظاهر به من  
 سكر من النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط  
 الادمان لان شربه صغيرة  
 وانما قال (على اللهو) ليخرج  
 الشرب للهو دأوى ولا يسقط  
 العدالة لشبهة الاختلاف  
 صدور الشريعة وابن كمال

يخبر بشئ توقف القاضي ملة قط (قوله للميت) وللايتيم هندية (قوله أبدا) أى  
وان لم يخصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أى شهادة لو كبل للموكل (قوله فكذلك) أى  
لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا فى الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول  
الثانى لما قيل ان الفتوى والقضاء على قوله فى الوقف والقضاء ط (قوله وممن الشرب)  
قال فى النهاية معزيا الى الذخيرة أراد به الادمان فى القيمة بمعنى يشرب ومن يثمه ان يشرب  
بعد ذلك اذا وجد ط قال الرملى فى حاشية المنح بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تالفة تقبل  
شهادته انتهى فاذا تم هذا الفرق بين الخمر وغيره لانه وان كان بقطرة منها ارتكب  
الكبيرة وترد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم  
التوبة بمجرد ذنبه عدم الشرب بل لابد من الندم والاقلع فى الحال والعزم على  
ان لا يعود واذا عات مع فى الادمان وان غيّر المدمن نائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان  
لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان التائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغيرة  
أو الكبيرة (أقول) لكن قد مدنا عن الفخ عند الكلام على الناحية ان تغير الادمان  
بالتوبة أمر خفى لا يصلح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة فتأمل (قوله لان بقطرة  
منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قليلا هو وكثيره هو القليل  
بطاق على القطرة بالاجماع خلافا لما عتزل فانهم يقولون باباحة القليل قال فى الهادية وهذا  
كفر لانه يجوز للكتاب فانه معادى جسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة  
ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه ان عقد اجماع الامة ولان قليلا يدعى الى  
كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر فى محله (قوله)  
فترد شهادته) أى من غير ادمان هذا مخالف لما فى الكفاي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون  
ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان  
شربها كثيرا وانما سقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتعاب به  
الصبيان فانه لاهى ومثله ولا يحتز عن الكذب عاده وكذا من يجلس مجلس الفجور والجهالة فى  
الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفى فتاوى فاضيل لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن  
السكر لانه كبيرة وفى الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر زيلعى وعبى وفى النهاية الادمان شرط  
فى الخمر ايضا حتى سقط العدالة اه فهذه نقول صريحة فى عدم الفرق فى اشتراط  
الادمان بين الخمر وغيره فاذ كره الشرع تبعا لما صاحب البحر لا يعمل عليه أبو السعود وقد  
تقدم انه يشترط الاشتغال فى كل من أتى بابا من أبواب البكائى ط زيادة (أقول) وكذلك صح  
شرط الادمان فى شرب الخمر لسقوط العدالة البرجى وصاحب الثقة وعليه كلام الدرر حيث  
عمم الشرب شرب الخمر والعرق والزج ونحوها كما فى عبد الحليم (قوله وماذ كره ابن الكمال)  
من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره فى البحر)  
قال فيه وذكرا ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالادمان عليه قال فى  
الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنفس قاطع  
الا اذا دهم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من النصريح

للميت أبدا وكذا الوكيل  
بعد ما اخرج من الوكالة ان  
خاصم اتناقا والاف كذا  
عند أبي يوسف (وممن  
الشرب) انه غير الخمر لان  
بقطرة منها ارتكب الكبيرة  
فترد شهادته وماذ كره ابن  
الكمال غلط كما حرره فى  
البحر

شهادته اه أى صورة ذى روح (قوله اقمه الموت) وان لم يقمه بان كان عدلا تقبل كذا  
 قومه شمس الأئمة قال الرضى وينبغي أن يكون مثله بائع الطعام اقمه الغلاء والسدة على  
 الخاص اه (اقول) وهذا ايضا لم يقمه بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) أى فيما  
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطلقا لكثرة كذبه فى المنقح السيدى والردى فى  
 شهادة الدلال العدل الذى لا يحلف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال  
 فى الجبر وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف اه وقدمنا  
 عن الفخ ان اهل الصناعات الدنية الاصح انهم اتقبل كالزبال والحجام لانهم اتوا لاهاقوم صالحون  
 خالم يعلم القادح لا يبقى على ظاهر الصنعة وكذا الدالون والنحاسون ويحتمل ان المراد الدلال  
 اذا شهد على البيع فانه قال فى الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بهذا  
 هذا الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) أى بالنسبة (قوله ولو بائعات  
 النسكاح) أى لا تقبل بائعات النسكاح لانها شهادة على فعله وقوله ولو بائعات النسكاح للتمسك  
 لالتقيد ومثله سائر العتود التى باشرها لا يصح شهادتهم اذا صرح بانه باشرها وكافة اما اذا  
 شهد انه ملكه او فى اجارته تقبل وفى بعض نسخ الشرح زيادة واولى ولو بائعات النسكاح  
 ترقبوا اذ هو هنا صغير وهى الاولى (قوله اما لو شهدتها امرأته تقبل) لانه شهادة بتمام النسكاح  
 لا بعقد (قوله والحيلة الخ) مقتضاه ان من لا تقبل شهادته له يجوز له ان يخفيها  
 ويشهد كما اذا كان عبدا للمشهد له أو ابنة او نحو ذلك فليتأمل السيدى والدرج الله تعالى  
 (اقول) وسأبقى قريبا عن البحر عن المنقذ ان اشار بانه ان يشهد اذ لم يطاع عليه وانه لا  
 يحل له ان يمتكس بغيره كرفقه وابطال حق المدعى (قوله بالنسكاح) أى بائعاته ولا يذكر الوكالة  
 أى انه كان وكيله لافيه (قوله بزانية) عبارتها وشهادته الوكيلين والدالين اذا قالوا نحن بهذا  
 الشئ أو الوكيلان بالنسكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلناه هذا النسكاح أو الخلع لا تقبل  
 اما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنسكاح انهما منكم كونه أو ما كونه تقبل وذكر أبو القاسم  
 أنكر الورثة النسكاح فشهد رجل قد تولى العدة والنسكاح يذكر النسكاح ولا يذكر كونه  
 نولاً انتم (قوله ومخلصه) أى لمخلص ما ذكره المصنف فى كتاب الاجارة من كتابه المسمى  
 بالمعين (قوله الدالين والصكاكين) اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم  
 غالباً اما اذا غلب عليهم الصلاح فالصحيح انهم اتقبل كفى الهندية وقدمنا آنفاً (قوله  
 والمخضرين والوكلاء المقتعة له على أبوابهم) أى التضاوة وهو متعلق بالنافى وحذف من  
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتعة الذين يجتمعون على أبواب التضاوة ويكون للناس  
 فى الخصومة اه قال نضر الدين لماسئل عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب  
 التضاوة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون فى ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله  
 وفيها) مكررمع ما يأتى منها (قوله أخرج من الوصاية) نص على التوهم لانه اذا لم يخرج  
 فشهادته لا يثبت بدين أو غيره باطله سواء كانت الورثة كباراً أو صغاراً ولو شهد على الميت  
 بدين قبات على كل حال هندية (قوله بعد قبواها) اما اذا لم يتقبل بعد موت الموصى  
 ولم يرد فشهد قال القاضي يقول له أقبيل الوصاية فان قبيل أبطاها وان رد امضاها وان لم

لتمه الموت وكذا الدلال  
 والوكيل ولو بائعات النسكاح  
 اما لو شهدتها امرأته تقبل  
 والحيلة انه يشهد بالنسكاح  
 ولا يذكر الوكالة بزانية  
 ونسبيل واعتمده قدرى  
 افندى فى واقعاته وذكره  
 المصنف فى اجارة معينه  
 معزى بالزانية ومخلصه انه  
 لا تقبل شهادة الدالين  
 والصكاكين والمخضرين  
 والوكلاء المقتعة له على  
 أبوابهم ونحوه فى فتاوى  
 مؤيد زاده وفيها وصى  
 اخرج من الوصاية بعد  
 قبواها لم تجز شهادته

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيده هو وما بعده في العصراء (قوله وطعيلي) يتبع الدعوات  
من غير ان يدعى وصار عادة له وان اتم بحجة أى بلاخلاف كافي البصر (قوله ومضرة) لرفضه  
المروءة فان اعتاد ذلك واشتهر ولا يرتكب المحظورات غالباً بلاخلاف كافي الهندية (قوله  
ورقاص) ومنه الكوشة والحريية والمعروف بالسماع كل ذلك حرام فن اعتاده واشتهر  
عنه بقدر في عدم التمسك به ما يقع من غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار فنفعنا الله  
تعالى بهم **كم** أو ضح ذلك سيدى الوالد في رسالة شفاء العليل وبلى الغليل في حكم الوصية  
بالختم ومات والنمائل (قوله وشتم الدابة) محمول على الاعتقاد أقاده في الهندية (قوله وفي  
بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتقاد وعدمه وكثيراً ما يلعنون الدابة  
و بائعها فلا يجوز لعن الدابة وغيرهما من الجاد وقد ورد التصريح بالنهي عن اللعن (قوله  
لا تقبل شهادة الجنبيل) ذكره في الهندية عن المحيط (قوله يستقصي) بالصاد المعجمة أى يبالغ  
(قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية لعبد البر  
والشربة لا يقرض بالباء المثناة تحت والقاف **هـ** ح (قوله ولا شهادة الاشراف من  
اهل العراق انهم لا يعصمون) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احد منهم ثم نائمة أى سيدد قومه  
فبشفع فلا يؤمن ان يشهد له بزور **هـ** وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بحج قال  
الرملي قال الغزى قلت وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجره اثنان فالجرح  
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند العصبية  
فالجرح أولى **هـ** وفي معين الحكم في موانع قبول الشهادة قال ومن العصبية ان  
يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا **هـ** (اقول) من التعصب ان يغضه  
لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبيه **هـ** قال عابد الحليم في حاشية  
الدرر ولا يذهب عليك ان كثرة طائفة القضاة بل الموالى في عصرنا يمتنع من تعصب ظاهر لاجل  
المناصب والرتب فينبغي ان لا تقبل شهادة بعضهم على بعض مالم يتبين عدالته كما لا يخفى **هـ**  
(قوله ولا من انتقل من مذهب أبي حنيفة الخ) أى استخفاً لانه لا يكون أهلاً لا لاشهاد ولا  
بعده عليه مخ وتقدم في باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزر  
فيكون ذلك معصية موجبة لرد شهادته ولانه ليس للعالمى ان يتحول من مذهب الى مذهب  
وبسبب قوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى لزوج له أخاف ان يكون  
محبوب الايمان لاهلته بالدين بحجة قدرة قلبية من كتاب الكراهية وفي آخر هذا الباب من  
المنح وان انتقل اليه لقله مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما  
يقوله ويميل طبعه اليه اغرض بمحصله فانه لا تقبل شهادته **هـ** فعلم بمجموع ما ذكرناه  
ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن اغرض صحيح فافهم ولا تكن من  
المتعصبين فيكرم بركة الأئمة المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم أجمعين في الدنيا والاخرة آمين  
وتقدم هذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والمنحوط)  
أى اذا ابتكر وترصد لذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته  
جامع الفتاوى وبحجوفى الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو ينسجها لا تقبل

وطعيلي ومضرة ورقاص  
وشتم الدابة وفي بلادنا  
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره  
وفي شرح الوهبانية لا تقبل  
شهادة الجنبيل لانه الجنبيل  
يستقصي فيما يقرض من  
الناس فيما خذ زيادة على  
حقه فلا يكون عدلاً ولا  
شهادة الاشراف من أهل  
العراق انهم لا يعصمون  
المصنف عن جوابه  
الفتاوى ولا من انتقل من  
مذهب أبى حنيفة الى  
مذهب الشافعى رضى الله  
تعالى عنه قال وكذا بائع  
الاكفان والمنحوط

وينفعه ذلك خاتمة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضيقا ولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك  
يحور والذي في حقه انه عذر ايضا فليراجع امامه هذه الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهما  
مباشرة تامة اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا يجر راياضا (قوله) وخروج افرجة قدوم امير  
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت  
عدا اثم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدا اثمهم والفتوى على اثمهم اذا خرجوا  
للعظيم من يصدق الله العظيم ولا للاعتبار تبطل عدا اثمهم كذا في الظهيرية وقاضيان  
وعلمه في الفتاوى الصغرى بشيخه الطاربي فصار مرتكباً للعراق لانه حق العامة ولم يعم  
للجلوس اه وهذا التعديل بقيمته انه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحاً مطلقاً ولا  
ينافي مع تقدم اذا تاملته لكن كلام قاضيان بقيمته كذا في لافه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون  
ذلك على ما عتاده اهـ لبلد فان كان من عادة اهـ لبلد انهم يسهلون ذلك ولا يتكثرون ولا  
يستخفون فينبغي ان لا يقدح ذكر ابن النخعي بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي  
اهـ ومثله في البحر قال الخطيب لم يلى اقول فتحرر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح  
قدح في العدا لهما مطلقا وان كان صالحا ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله قدح وانت على علم  
بان الحدكم يدور مع الهة والعهدة في القدح اذ تكتاب ما هو محظور وتعتيم الناس في ذلك فعلى  
ذلك يدور الحدكم تأمل اهـ (اقول) هذا بمنزلة ما قدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس  
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسدا ولم يصد تعظيمه فحينئذ لا يقدح كعالت فافهم (قوله)  
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب  
البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنها ما يكفي دار الحرب وتكتنيس وادهم وعددهم  
وتشبههم اينما لا يذلل ما لا ويرجع الى اهله غنيا فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يامن ان ياخذ من  
عرض الدين فيشهد بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع قال الامام عبيد البر والذي يظهر ان  
المانع ليس الركوب لهما مطلقا بل مع ما فتن به وهذا حين كان الهند كله كنرا كما يشهد اليه  
التعديل كيف والنص القطعي اباح ركوب البحر مطلقا الا عند ظن الهلاك وما زال السلف  
يركبون البحار من غير ان يذكروا نص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز اهـ يتصرف في  
القسم الثاني وقيل بشهد ركاب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب اهـ ط (اقول) لاسيما في  
زماننا الا ان فانه لا مخاطرة بالنفس ولا محمل لظن الهلاك في السفن المختصرة الا ان وهي  
المعروفة يا بور النار فان سيرها بالاجل لا بالربح فان المجمل يدور بخار الماء المغلي بالنار فلا يخشى  
من نواف الانادر من غفلة الملاحين (قوله) ولبس حرير الى قوله وافر محمل ذلك فيما ينظر على  
من شهر بذلك ط اما لبس الحرير فله مرتبة الامامة تنفي واما البول في السوق فلا خلا له بالمروءة  
واما استقبال الشمس والقمر في البول فلا يكره اهـ ذلك لانهم آيتان عظيمتان من آيات الله  
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم او المراد بالاستقبال استقبال عينهم فلو كان في مكان  
مستور ولم تكن عينهم جارية من منبه ان كان سائر يمنع عن العين ولو صحا فلا كراهة كما اذا لم  
يكونا في كبد السماء كما حررت في معراج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل لبس الحرير  
استعمال ما يحرم شرعا كفضة وذهب وقوله او الى قبله ظاهره ولو في بناء مع ان الائمة يقولون

وخروج افرجة قدوم امير  
وركوب بحر ولبس حرير  
وبول في سوق او الى قبله  
او نهس او قدر





عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها اثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لانتقيل  
شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) اني بدعنا اتوهم ان العالم المدرس (قوله  
من يستخرج المعنى) السين والتمام اذ ثبوتان والمراد بانراجه من التركيب فهمه منه والظاهر ان  
المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آياتها ط قال في الاشياء والاهلية للتدريس  
لا تخفى على من له بصيرة والذي يظهر انهم اعمرونه منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم  
وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ  
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجب اذا سئل ويقف ذلك على  
سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ  
لا يظن واذا الخن قارئ يحضر تدر عليه اه (اقول) لكن يؤيد ان المراد به من يعلم العلوم  
الشرعية ما قاله قاضيان اوصى لاهل العلم بل يخدش لاهل الفقه والحديث اه (قوله  
ومجازف في كلامه) هو اكثر منه الذي لا يتحرى الصدق فان من كثر كلامه كثر قطعه والمجازفة  
هي التكلم بالامور الشرعية روى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد  
شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك  
فان كان صادقا فلا شهادة لعمري وان كان كاذبا فيكذلك لانه اذا لم يبال في مجاسك بالكذب فلا  
يبالي في مجاسي فعذره الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته  
ليس للكذب لان قول الحرابي به انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة من وكوني  
تحت أمره لا على اهانة تنفي في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجامع فان وجهه  
الشبه ليس كذا يحفظوا شرعا ولذا وقع المجاز في القرآن ولكن رده لما يبدل عليه خصوص هذا  
المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرمى بغير هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعدل الى  
الاعتذار بما يربى من خاطره اه (قوله أو يخالف فيه) أي في كلامه كثير أي وان كان في  
صدق فان جرأته على ذلك تقتضي قلة مبالاة بامور الدين ولانه ربما اداه ذلك الى الكذب  
فيه وقد عده في الطريقة الحمديدية من جملة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف  
بالله تعالى صادقا جائز بالخلاف لكن اكثاره مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم الخلف  
حنت او ندم وعامة فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كذا اليك واهله فان كان ذلك يقصد  
منه احبنا لا يؤثر في اسقاط العدد الثلاث لان الانسان قلما يحلومنه هندية قال في الفتح وقال نصير  
ابن يحيى من يشتم اهله وعماله كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احبنا لا يقبل وكذا الشتم  
للغير وان كدابه اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يمسكون  
عدلا كما في الشرع بل ايامه وحرابن وهبان مسئلة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم  
لا يحلوا ما ان يكون بماتمه او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما  
توجب الفسق وان كان في وجهه فنية اساءة ادب وانه من ضيع رعاع الناس وسوقهم الذين  
لامرؤسهم ولا احبائهم وان ذلك مما يسقط العدد التوكذا اذا كان السب بالامانة والابعد كما  
يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه  
ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يستخرج المعنى  
من التركيب كما يحق وينبغي  
(ومجازف في كلامه) أو  
يخالف فيه كثيرا او اعتاد  
شتم اولاده وغيرهم

اليه وفي فتاوى الخافق في مثل في شخص ادعى عليه واقبعت عليه بيعة فقال انهم ضربوني خسة  
ايام فيكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البيعة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب  
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده  
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز  
له فاذا قضى لا ينعقد اهـ ايكن يعارضه ما قدمناه آتفاق الرمي وصرح يعقوب باشافي  
حاشيته بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقد اسه يقضي ان العصبية  
كلها فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي ينعض الرجل لكونه من بني فلان او من  
قبيلته كما في معنى الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة البيعة قونية اول القضاء واقرها  
سيدى الوالد وكذا الخير الرمي في فتاواه تنبيهه (قوله لا تقبل له لاعلمه) هذا يقيد بقوله الغير  
عدوه اذ لم يقس به كلياتي (قوله واعقد في الوهبانية والمحبية قبولها الخ) قد علمت ما تحصل  
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء صحيح والمسئلة  
دائرة في الكتب فاحفظه (قوله مالم يقس به) وهي الرواية المنصوصة والاطلاق  
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيدان ماعليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا  
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتهار ط (قوله قالوا والحق قد فسق  
لانه في عنقه) فسرته في الطريفة المحمدية بان يلزم نفسه بغضه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن  
بظلم اصحابه منه بل بحق وعدل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان بظلم اصحابه منه  
فليس بجرام وان لم يقدرد على اخذ الحق فله تاخير الى يوم القيامة قال الله تعالى وان انتصر  
بعد ظلمه فاولئك ماعليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظنون الناس ويغفون في الارض  
بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم وساقى للنهي احاديث دالة عليه من قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم لا تظهر الشهامة لاختيك فيها فيه الله ويبتليك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن  
ان يجرمه ومنا فوق ثلاث فاذا امرت به ثلاث فلياقه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشد ثم كافي  
الاجر وان لم يرد عليه فقد اشد بالاجر وهذا المحمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة  
والعصية والتأديب فثاقل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله سواء شهد على عدوه او غيره)  
اولهم اقبل عليه مفاده ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له  
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فلعل في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول  
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يقس بالمعاداة والفسق مما لا يتجزأ فله معنى وانس في  
العبارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبنيا  
على التهمة فتامل ذكره الجوى (قوله لا تقبل شهادة الجاهل) قال في معنى الحكم ولا من  
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج للتيمم فلم يحضه ولا المنجم وان اعتمد عدم  
تأثير النجوم وادعى انها دالة وبؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق اقوله تعالى فلا  
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله على العالم) ليس بقيد بليل التفرع  
والتمثيل ح (قوله افسدته بترك ما يجب تعلمه شرعا) قدم في باب التعزير ان للقاضي ان  
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فيه بل له لاعلمه واعقد  
في الوهبانية والمحبية  
قبولها مالم يقس به  
قالوا والحق قد فسق للنهي  
عنه وفي الاشياء في حق  
قاعدة اذا اجتمع الحرام  
والحلال ولو العداوة  
للدنيا لا تقبل سواء شهد  
على عدوه او غيره لان فسق  
وهو لا يتجزأ وفي فتاوى  
المصنف لا تقبل شهادة  
الجاهل على العالم الفسقه  
بترك ما يجب تعلمه شرعا  
فحينئذ لا تقبل شهادته على  
من له ولا على غيره والاعلم  
تعزيره على تركه ذلك ثم قال

انت خبر بان فعل الكبيرة والاصرار على الصغيرة قاذح في العدة وقد نترط في القضية لعدم  
القبول كونه فسق بثلث العداوة وعلى هذا عدم قبولها. طاقا ظاهرو ينبغي تقييده بما اذا  
كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما يأتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فمجرد ان  
الوجه عدم القبول مطلقا والتعليل بالاتهام كما مر عن كثر الروس لا ينافيه لان القاضى لا يقبل  
لالتهام ايضا وما يأتي عن ابن النكاح يمكن حمله على ما اذا لم يفسق بها فليتم امل اه قاله سيدي الولد  
رحمه الله تعالى \* (الثاني) \* لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه واعتدافا منه بفسق  
نفسه ولا يكون ذلك قاذح في عدالة المدعى انه عدو ما لم يثبت المدعى انه عدوله \* (الثالث) \*  
لو قضى القاضى بشهادة العدو على عدوه او على غيره عدوه هل يصح اولاهما ان المانع من قبول  
الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا نافذا لان القاضى اذا قضى بشهادة الفاسق نقض  
قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره  
وذكر ابن النكاح في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو ولعدوه جائزة عكس شهادة الاصل اقرعه  
اه وهذا يدل على انها لم تقبل للتمتع بالفسق اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله لان  
القاضى اذا قضى بشهادة الفاسق نقض قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته  
بعدم نقض قضاء القاضى بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقياسه يقتضى ان العصبية  
كذلك فلا ينفذ قضاء القاضى بشهادته لانه الذي يفيض الرجل اسكونه من بني فلان او من قبيلة  
كذا كما سيأتي قريبا من قولنا عن معين الحد كما م في امل اه \* (الرابع) \* قد يتوهم بعض المتفقهة  
والشهود ان كل من خاصم شخص في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما  
بالعداوة واما كذا بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خاصم الشخص آخر في حق  
لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه  
اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادتهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قات  
ويدل له ما في فتاوى قاضيناك من باب ما يطل دعوى المدعى رجلا لخصم رجلا في دار اوفى  
حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد  
على رجل آخر فخاصمه في حق قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا  
لئلا يشهد عليه وطالب الرد واثبت دعواه ببينة او اقرار او نكول فحينئذ بطلت شهادته وهو  
جرح مقبول كما صرحوا به وسأيت في بيان الجرح \* (الخامس) \* اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو  
على عدوه اذا كانت دينوية هل الحكم في القاضى كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضى على من بينه  
وبينه عداوة لم أفد عليه في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان  
قضاؤه عليه بعلمه ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو ولومعه من الناس في مجلس الحكم  
بطلب ختم شرعى ينبغي ان ينفذ وترقى ما وردى من الشافعية بينه ما بان اسباب الحكم  
ظاهرة واسباب الشهادة خافية مجر وقد صنفنا وائل الباب في المسئلة فقولنا معتمدين  
احدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب السكندر والملقى ومقتضا  
ان العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو ايضا ثانيا ما انهم تقبل الا اذا فسق بها  
واختاره ابن وهبان وابن النكاح فرأجه وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع

اعلم ان هذا التفرع بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني  
وتعليل الوائي اشارة الى أنهم ما نقصا من العبارة السابقة اشترطوا الاجر ولهذا قال القهستاني  
ولو بالاجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعليق فانهم (قوله بزيادة اضطرارها) أي  
وفي النوع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليعلم ان قوله فيكون كالشرب للعدو ط  
(قوله واختيارها) مقتضا لو علمته عن اختيارها لا تقبل سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
(قوله فيكون كالشرب) أي شرب محرم للعدو فإنه يجوز عنه الدماء لاجلها حرام فمن ارتكبها  
وعده (أي على عدوه كافي الممتنع) (قوله بسبب الدنيا) لان المعادة لاجلها حرام فمن ارتكبها  
لا يؤمن من النقول عليه أما اذا كانت دينية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه  
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرات شرعاً ولم يفته بنهيها بل  
فبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية والمنقول عليه على القاتل  
والجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو  
من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقبل يعرف بالعرف اه ومثله العداوة الدينية  
ان يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج  
ها انظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليه بالزنا الا اذا فقهها أولاً وانما المنع مطلقاً قول الشافعي  
وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه أي الا اذا كانت متناهية بحيث  
يتصرف أحدهما بامال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غاب كتب أصحابنا والمشهور  
على ألسنة فقهاءنا ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع  
مالم يفسق بسببها أو يجلب منهفة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما  
في الوقعات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبطلانها وفي كنز الروس شهادة  
العدو على عدوه لا تقبل لانه متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلاً قال اسماعيل وهو الصحيح  
وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلاً تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه  
واختاره ابن وهبان ولم يعقبه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو  
داود مر فوعلاً يجوز شهادة خاشن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي نحر على اخيه والعمير الحقة  
ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقة فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه  
الله تعالى تميمات حسنة لم ارها غيره \* (الاول) \* الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط  
اما اذا قلنا ان العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لافي حق العدو  
فتط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقاً في حق شخص عدلاً في  
حق آخر اه فأت وهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قولهم ان الفسق  
لا يتجزأ الفاسق اذا كان عليه أنظار وقت عديدة وثبت فسقه بسبب خيائنه في واحد منها فهل  
يسرى فسقه في كلها فيهزل اجاب سيدي الوالد بالسريان وأنه يعزل منها جهاً وبه اتفق ابو  
السعود وكتب الرمي هذا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للتممة لا للفسق ويؤيد  
ما يأتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا صرحوا بان شهادة العدو على  
عدوه لا تقبل فالتعديده بكونه على عدوه يعني ما عداوه وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

بزيادة اضطرارها  
وانه لا بصرها واختيارها  
فيكون كالشرب للعدو  
(وعده بسبب الدنيا)  
جعل ابن الكمال عكس  
الفرع لاصله

الاسم ومنها الحديث على ما قرأه في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب  
والنباحة والاثوان فاطعن معروف والنباحة ما ذكره والاثوان اجمع فهو منازل القمر  
والعرب كانت قنعة قد ان الاطار والخبر كلها تنجي منها وقيل النوح بكامله صوت اه رملي  
على المنح قال في البرقوله هم ان النباحة لا تسقط عدالتهم الا اذا ماتت في مصيبة غير هامة  
ان النباحة كبيرة للتوعد عليهم لكن لا تظهر الا في مصيبة غير هامة اه وهذا الذي ينبغي  
التعليل به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تضيق المراتب اذ ظاهره انه يساح لها  
حينئذ هو وخلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التارخانية معزيا لا تبطل لا تقبل  
شهادة النباحة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتهم وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها وانخذت  
ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما  
علمت لكن بعض متأخري الشارحين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال  
صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالحة والخالقة والشاقة وقال ليس منا من ضرب  
الخمدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولان النباحة  
ولوفى مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك وذلك يحتاج  
فيه الى الشهرة ليصل الى القاضي فانما قيد بكونهم للناس لهذا المعنى والافه هو برده عليه منله  
في قوالهم ولا مدمن الشرب على اللهو يريد شرب الاشربة المحرمة فخرا أو غيره ولفظ محمد في  
الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد ولو من الاشربة المحرمة التي ليست  
خمر اذ قال هذا الشارح يشترط الادمان في الخمر وهذه الاشربة يعني الاشربة المحرمة لا سقوط  
العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان  
لكن نص عليه في الاصل كما سمعت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النباحة  
لناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليطهر عنه الناس فان  
من شربها سار الانساق عدالته ولم يتنفس فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت في بيت المصيبة  
لا تسقط عدالتهم اهدم اشهر ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه  
ارتكب محرم دينه مع أن ذلك ثابت بلا ادمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهر انه  
مرتكب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون  
كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتلعب به الصبيان في رد شهادته وصرح بان الذي يتم به شرب  
الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من فسر الادمان بقتله وهو ان يشرب ومن قتله ان يشرب مرة  
اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سيد كرر من يأتي بابا من أبواب البكائر التي  
يعلق بها الحد وشرب الخمر من امن غيبه توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر  
لناس والمدارات التي يتماق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها  
معرفة وانما لا يعرف والظهور بالادمان الظاهر لا بالنية نعم بالادمان الظاهر يعرف اصراره  
لكن بطلان العدالة لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل انما يتاوهي لم ذلك وانما ذلك في  
الصغار وقد ادرج فيما ذكرنا شرح ذلك اه (قوله باجر) أطلق في مسكن وأشار اليه في  
الكافي وكذا في التهذيب تاني كما يأتي النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلو في مصيبتهم اتقبل)

باجرد زوفتح زاد العيني  
فلو في مصيبتهم اتقبل وعلمه  
الواني

قوله والمدارات المدارات  
يفتح المسم والدال والراء  
المهملات أي مدار الامر  
اعدم قبول الشهادة الثمة  
وهي أمر خفي لا بد أن  
تكون الخ اه منه

و يطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الغنى القنوع وشتر الفقر الخضوع والفعل  
كمنع واسم الفاعل قانع وقنيع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع محر كوا والفعل كشرح واسم  
الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لا من القناعة يعني  
ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى في القناعة ط بزيادة  
(قوله لا من القناعة) الاجتزاء باليسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع يقنع قناعة وقنعه انا  
اذ رضى والحق البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سرعان قنع \* والحرب عبدان قنع

فاقنع ولا تقنع فما \* شئ أضمر من الطمع

(قوله ومفاده) أي الحديث الخ نصرح به في الفتح جازم به ونقله في الشرح بلاية أي اذا كان  
العلة في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهود له اذ حنثه فذنبته معون بما يحصل له  
من الخير وذلك لا يوجب في المستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى  
الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن المحيط بالشرح في قال أبو  
حنيفة في الجرد لا ينبغي للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ للاجير ما هو مخاف  
لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال النساء من التزين بزينة  
والتشبه بهن في الفعل والقول فالقول مثل كونه محلا لاو اطعة والقول مثل تلبين كلامه  
باختباره تشبها بالنساء مغرب وجعل بعضهم الواو في قوله والقول بمعنى أو فاحدهما  
كاف لأن التشبيه بقوله من حرأ للرجال وجعل القهستاني الخنث خاتمة بمنزلة امرأة واحدة في  
الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه ابن وفي أعضائه تكسر خاتمة ولم  
يشتر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان  
معصية ولو بقصد حديث لعن الله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومغنية)  
ولو بشرع في حكمه قهستاني لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الصوائع الاحقير  
المغنية والمناثقة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التقى للهوا وارجع المال حرام بخلاف  
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام بخلاف اه شلبي  
(قوله لم يرفع صوته) ظاهره أنه يحرم رفع صوته في مكانه الخاص بها بحيث لا يسمعه  
الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وعماه في  
الفتح وبأنى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يغنى للناس امكن نظريه الطحاوى واستظهر  
عليه بما في الهندية عن شرح أبي المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوته وان لم تسمع  
اهم اه قال في السعدية وما ذكره أي صاحب الدرر من قوله ولو لنفسها الخ جار في النوح  
بعينه فبالله لم يكن مسقطا للعلة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالدرجه الله  
تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة اه (قوله ويغنى تقييده الخ)  
منه كل من أتى بابا من أبواب الجائر أفاده الكمال وانما خص الظهور عند القاضي بالمداومة لأن  
الشهادة على ذلك جرح مجرد لكن فيه أنه تقبل الشهادة عليه سير انامل (قوله وناثقة في مصيبة  
غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذ تدبته وذلك ان تبكى عليه وتعدد محاسنه والنيابة

لا من القناعة ومفاده  
قبول شهادة المستأجر  
والاستاذ له (ومحنت) بالفتح  
(من يفعل الردي) وبؤنى  
وأما بالكسر فالمتكسر  
المتلبين في أعضائه وكلامه  
خاتمة فيقبل جرح (ومغنية)  
ولو انقسم الحزمة رفع  
صوته زور وبني في  
تقييده جدا ومتاعليه  
ليظهر عند القاضي كافي  
منه من الشرب على اللهو  
ذكره الوائى (وناثقة في  
مصيبة غيرها)

آخره فاقاضى بسال المدعى عن الاجارة كانت باهره أو بغير امره فان قال كانت باهرى لم  
تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر شهد بالمستاجر لا جبر وان قال كانت بغير امرى فقبل  
شهادته لانه ليس بمستاجر في حقه ولوليه كن الشهر كله لم تجوز شهادته وان لم يدع المدعى أن  
الاجارة كانت باهره ولو شهد المستاجر أن المدعى للذى أجرهما الاثبات الاجارة أو لانيان  
آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت  
الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في فسخه الا انهما  
يدفعان عن أنفسهما الاجرة وان كانا كنفين في الدار بغير أجر جازت شهادتهما هندية عن  
الحيط وفيها اذا شهد الاجير لانه لا يراه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمدل حتى مضى الشهر ثم  
عقل لم تقبل شهادته كن شهدا لمرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن  
أجير اثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار  
أجير اثم مضت مدة الاجارة لا يعضى بذلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند القضاء ولا عند  
الشهادة فلوان القاضى لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضائه مدة الاجارة جازت  
شهادته اه ولا تجوز شهادة الكيال بخلاف الذراع وشهادة الدائن لمديونه تقبل وان كان مقلدا  
كفى الهداية وفي المحيط لا تقبل بدين له بعد موته بجر قال العلامة القزويني في فتاويه تقبل  
شهادة رب الدين لمديونه حال حياته اذ لم يكن مقلدا قول واحد واختلاف فيما اذا شهد له في  
حال كونه مقلدا في المحيط لا تقبل وشمس الأعنة الحلواني والمصاحب المحيط قال تقبل واما  
اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قول واحد التعلق به بالتركه الموصى له كذا في شرح  
الوهبانية اه (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومنه في الخلاصة  
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانحة أو مشاهرة فقد يزارعه على انهاء هذا الزرع  
لكنه في حكمه فلا تصح شهادته لرب العبد كذا تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) يجوز الفرق  
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يخدم بغير أجر والتابع من يكون يتعيش في  
منزل المشهود له من غير خدمة كذا لازم في البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون لأكبرهم  
ط وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانحة  
أو مشاهرة أو مياومة وغمامة في القتح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من  
وجه فالاجير يستاجر بغير الخدمة الخاصة به كالأستاجر لرحى الغنم أو للخطاطة أو الخبز  
مسانحة أو مشاهرة والخادم قد يخدمه بلا أجر طمعا في طعامه أو أمر آخر فيجتمه عن فمين  
استاجره مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيما لو استاجر للخطاطة مثلا كذلك  
وينتقد الخادم فيما اذا كان يخدمه طمعا في طعامه وشرابه بدون استئجار والذابح هو الذي  
يكون عالة عليه وان لم يخدمه والتلميذ هو الذي يتعلم منه علما أو غيره من الصنائع ويدخله في  
نفقة وهو الذي اراد به قوله بعد دضر راسه تاذ الخبذائل قوله وهو معنى قوله عليه الصلاة  
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم قنع يقنع قنوعا اذا سال فيكون المراد به السؤال كما هو  
أحد معانيه قال تعالى اطعموا القانع قال بعضهم القانع هو السائل الذي لا يلج في السؤال  
ويرضى بما ياتيه عفو او بطاق على التذلل ومن دعائهم نسال الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانحة أو مشاهرة  
أو الخادم أو التابع أو  
التلميذ الخاص الذي يعد  
ضرر رأسه ضرر نفسه  
ونفقه نفقه نفسه ورقة  
وهو معنى قوله عليه الصلاة  
والسلام لا شهادة للقانع  
بأهل البيت أى الطالب  
معاشه منهم من القنوع



لوقف استحقاقا لا يبطل بإبطاله فإنه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك فكان  
شاهد النفسه فيجب أن لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ إذا شهد اثنين من أهل سكة  
على وقف تلك السكة أن كان الشاهد بطالب النفسه حقا لا تقبل شهادته وإن كان لا يطالب تقبل  
ونظرفيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليهم في المقولة الثانية فاحفظه (قوله  
وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفية وقف على مدرسة كذا هوهم من أهل تلك  
المدرسة وكذلك أنهم ادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة في  
وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل  
إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعمدة القبول في الكل برأية وقيد بالشهادة بوقف  
المدرسة لأن شهادة المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لا تقبل لأن له حقا  
في المشهود به فيمكن منهما بجر قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في  
وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة  
المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لأن له حقا فيه فيمكن منهما وقد  
كتبت في حواشي جامع النصولين أن مثله شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف  
الشهادة بما يرجع إلى الغلة لما ذكرنا وتقرر فيه لا يوجب قبولها وفائدتها إسقاط التهمة  
عن المتولى فلا يحلف وبقويه أن البيعة تقبل لاسقاط اليمين كما ودع إذا ادعى الرد أو الهلاك  
فأقول له مع اليمين فإن برهن فلا يمين بجر ملخصا فراجعه قال الرمل ويعلم من قوله ومن هذا  
النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لأن القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم  
وقد أفتى به شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كالمشهد  
بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة أو الله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق  
ما في البرازية من قوله أهل القرية إذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن أراضي قريتهم لا تقبل  
وأجاب عنه القرطبي بجملة على قرية م لو كذا في التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى  
النسفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لأن منافعة مستحقة  
للمستاجر ولهذا لا يجوز له أن يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته له - - -  
كانت شهادة الاجر لأن شهادته من جهة منافعه فلا تقبل شهادته في تجارة - - - تاذ ولا في شيء آخر  
اه سلبى وقيد بالخاص لأن شهادة المشتري كالخياط تقبل لأنه لا بد من وجوب اجراء الإيعام  
فإذا لم يستوجب باجارته شيئا انتفت التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استأجره يوما  
في ذلك اليوم استخسانا كما في البرازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيه بالمستعار ولورهن دارا  
فشهد له من استأجره للبناء يقبل وإن شهد له من استأجره له مالا قال في الهندية رجل  
ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وإن المدعى استأجرهما على يثائها وغير ذلك مما  
لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته - - - ما وإن قال الاستأجر ناعلي هدمها فهذه مناها  
لا تقبل شهادتهم بأبالمالك للمدعى وبضمنان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان  
وشهادة الاستاذ للتلذذ مقبولة وكذا المستأجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير  
بالمستأجر بجر لو استأجر دارا شهر فافسكن الشهر كما تم جامع مدع آخر فشهد بها المستأجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة  
انتهى فليحفظ (والاجير  
الخاص استأجره)

الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما هو بين اولادهم ان الخطاب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم  
 يتناولها الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في  
 مسئلة الشهادة لفقر اهل بيته باعتبار انهم يحضرون بخلاف فقرا جيرانه وبقي تميم وذو  
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهدوا انهم اصدقة موقوفة على فقرا جيرانه وهم امنهم جازت  
 ولو على فقر اقرابه لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول فلم تكن شهادة  
 انفسه لاحالة اهـ واهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم اقرابه الذين في عياله فلم يزل  
 تقبل فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولا يمكن لايدخلان  
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن الشيخ اهـ وعلى هذا شهادة اهل  
 المدرسة بوقفها جائزة كما ياتي في بيان في كلام الشرح (قوله لانم انفسه من وجه) وهو البعض  
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل كالحكماء غير متجزئة اذهى  
 شهادة واحدة عناية (قوله برك) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى  
 المدعي اقامة البينة على حريتهم بحر عنه قوله الان انهم ملاح في الرق والصغر اذ كان نقل  
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين اقيموا البينة على الحرية  
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله  
 فعلى المدعي اقامة البينة على حريتهم فتأمل (قوله وهد) فلو قال هم محدودون في ذف  
 فعلى الطاعن اقامة البينة على حريتهم وله الطعن ولو بعد الحكم ولو على المدعي انهم عبيد  
 الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ادعى الخصم ان الشاهد  
 شريك المدعي واقامة البينة تقبل شهادة بينته ولا يكف المدعي اقامة بينة على انه ليس شريكا  
 له على الظاهر لانما بينته في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معينة لا تقبل لانه يدفع  
 عن نفسه بما غرم (قوله مالم يكن خراج كل أرض معينة) فان الشاهد بشهادته لا يجبر انفسه  
 معتما ولا يدفع بما غرمه وكذا يقال فيما بعد (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية  
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضيعة) أي يعودونها للجميعهم اما اذا كانت لجماعة معينة  
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبارة البرزنية على قطعة لكن في الفتح كما هنا على ضيعة  
 وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة  
 اقران النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان  
 ادعى انفسه حقا لا تقبل وان قال لا أخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز لا كدردي (قوله يشهدون  
 بشي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمنا عن الهندية (قوله  
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان  
 الشاهد لا لغرض له الاثبات تنفع عام لا جرم فمفعله تقبل وان اراد ان يفتح بابا فمفعله لا تقبل ط  
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلعا في النافذة فتح (قوله وان قال لا أخذ شيئا تقبل) في قاضي  
 خان داربيعت واهل الشفعة وانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب  
 الشفعة وقال ابطال شفعتي جازت شهادة والالان حق الشفعة مما يحتمل الا بطل اما في  
 المسئلة الاتية في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا

لانم انفسه من وجهه  
 في الاشياء انفسه ان يطعن  
 بثلاثة برك واحد وشركة وفي  
 فتاوى النفسى لو شهد بعض  
 اهل القرية على بعض منهم  
 بزيادة الخراج لا تقبل مالم  
 يكن خراج كل أرض معينة  
 أولاخراج للشاهد وكذا  
 اهل قرية شهدوا على  
 ضيعة انهم امن قريتهم  
 لا تقبل وكذا اهل سكة  
 يشهدون بشي من مصالحه  
 لو غير نافذة وفي النافذة  
 ان طلب حقا انفسه  
 لا تقبل وان قال لا أخذ  
 شيئا تقبل

دين ومن وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف مرأى وفي منية المقتضى ثم العبد اولاد  
فردت ثم شهد به بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لعبد به بالنكاح فردت ثم شهد به بعد العتق  
لم يجز لان المردود كان شهادة وكذا الصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد به بعد البلوغ  
والعتق جازت لان المردود لم يكن شهادة اهـ بجر وقدمنا الكلام عليه مـ وتوفى في هذا  
الباب فراجع مـ (قوله والشريك اشرك به) سواء كانت شركة أم لا أو شركة عقد عينا  
أو فاقضة أو وجوها أو صنائع وخصه مـ في النهاية بشريك العنان قال وأما شهادة أحد  
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا في الحدود والقصاص والنكاح لان ماعداها مشترك بينهما  
وتبعه مـ في العناية والبنية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله  
وكسوتهم ودفن جثمانه وفاته لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل  
فيه العقار ولا العروص ولهذا قالوا لو وهب لأحد ماله غير الدراهم والدنانير لا تبطل  
الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط اهـ وكذا قال في الحواني السعدية فيه بحث لانه اذا  
كان ماعداها مشتركة تدخل في عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة  
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقية المساق ثم ان قوله لان  
ما عداها مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره  
في النهاية هو مخرج كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد  
شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهم مامة بوجه لا فيما كان منها وليذكر هذا التفصيل في  
المفاوضة لان العنان قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا في جميع  
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة  
ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان  
اهـ وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما اقلان على هذا الرجل ألف درهم وهي على  
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان لفلان ولهما على هذا الرجل ألف  
درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان لفلان على  
هذا خمسة مائة بسبب على حد ولنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان  
الثالث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كانوا أحدا على ثلاثة دين فشهدا انان منهم  
ان الدائن ابراهما وقلنا نحن الان الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا ككفلا لم تقبل والا  
فان شهدوا بالابراهم بكلمة واحدة فكذلك والاعتبار في المحيط البرهاني بجر بزيادة قال  
في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجيير أحد الشريكين لا يمين لا يمين الا في الميسر وما  
اهـ (قوله فيما هو من شركتهما) اما فيما ليس من شركتهما فتقبل لان قضاء التهمة قال في البحر  
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاول شهد ان زيدا أوصى بثلاث ماله  
اقلية بنى فلان وهما من تلك القبيلة صححت ولاشئ لهما منها الثانية لو أوصى بقرا جيرانه  
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى بقرا يمينه وأولاهل يمينه وهما منهم لم تصح ولو كانا  
غنيين صححت والفرق بين الاولين والثالث ان يمينهم ما يخصهم باليمين منهم بخلافه في  
الثالثة الرابعة لو أوصى بقرا جيرانه فشهد من له أولاد محناجون منهم لم تقبل مطلقا في حق

والشريك اشرك به فيما  
هو من شركتهما

مطلب  
شهد الشريك ان لهما  
اقلان على هذا الرجل  
كذا فهو على ثلاثة أوجه

مطلب  
شهدا ان الدين ابراهما  
وقلنا نحن الان

للجنس الصادق بالمتعدد وصورتها كافي الحلي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا بعد ان شهدوا  
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا  
 الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل  
 اه قال البيهقي الذي رآه في تلخيص الكبرى رخصة الا لكل وعن الحسن في ثلاثة قتلوا  
 رجلا بعد ان شهدوا او قروا وشهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال  
 ابو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى  
 والفتوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لانسان لنفسه بل  
 شهادتهم للثالث ولا تهمه فيها عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما خلافه لم  
 تجز منفعة اه وأما على قول الحسن باقبول فقد ثبتت شهادة الانسان لنفسه بالنظر اه ما  
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلاثة عفا عنا  
 لا يجوز فان عاين الاشياء البيهقي متفقان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند  
 الحسن والظاهر ان ابا يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية فان اريد بالوجهين الثالث  
 والشاهدان وافق بجزء عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رأينا الخ فانه  
 يفيد المخالفة بين العبارتين ط قال سيمدي الوالدرجة الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن  
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر  
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فيجب الدية على  
 الشاهدتين فقط وان كان المراد ان كل اثنين قال ذلك أو كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن  
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة  
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه فقال محشي الحوى تبعا للارملي لا يصح استثناء هذه المسئلة  
 من الضابط المذكور لانه ليس فيه اقبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما  
 قبلت على قوله في الوجه المذكور لانما شهادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وأما  
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به او الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تسقط لاتهم فيها عدم  
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كخلافه لم تجز منفعة فهي كشهادة غريبتين  
 قتال وفي حاشيتهم الكبرى قال ابو حنيفة تقبل في حق الواحد وبسقط النقاص عن  
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما او قال الحسن تقبل في حق  
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما الغريمتا واذا فرض ذلك فتحصل  
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تسقط قبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى  
 هذا المقرر يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر  
 ونظيره أي نظيره مسألة القاتل ما في الخامسة أيضا لو قال ان دخل دارى أحد فبمدي حرقته  
 ثلاثة انهم دخلوها قال ابو يوسف ان قالوا دخلوها جميعا لا تقبل وان قالوا دخلها ودخل هذا  
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بان دخلوها جميعا تقبل وان شهد  
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفك أبناك اه (قوله وسيد العبد) أي رأته وأم  
 ولده وتقبل عليهم قهرا إلى (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد العبد ومكاتبه)

تجده فيستهدون على أهمهم لانهم يكذبونهم فيها تجدد ويطلون عليها ما استحققت من الحقوق  
على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها فانك منفعة  
مخوفة بشروطها مضر فلا تنزع قبول الشهادة اهـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد  
عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لم  
اشترطها أو اجيب بان مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا أيضا فلم تشترط الدعوى الاول  
واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول لثاني عملهم ما وفي المحيط البرهاني معزى الى فتاوى  
شمس الامام الا وزجنته يدى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادته ما قال وهو الاصح لان  
دعواها انعوقا لم ولا نوعه يدى ان ما ذكره في الجامع اصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل  
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاول شهدا ان امرأته ايها ما اردت وهي تنكر فان كانت  
امهم ما حجة لم تقبل ادعت او انكرت لا تنفعاها والا فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات  
الثانية طابق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فاشهدا بناء انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم  
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لا تقبل والثالثة شهادته على الاب انه خلع  
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بها او لا والاقبات ادعت اولا الرابعة  
شهدا بناء الجارية الحرة ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والاقبات  
وان شهدا بناء اولى وهو يدعى لم تقبل وعققت لاقرارها بغير شيء ولا تقبل بخلاف ما اذا شهدا  
على عتق ايها ما بان فام لا تقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شهادته المولى فان ادعى  
المولى لم تقبل وان تجدد ادعى الغلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم  
تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشترها اعةقها  
والمشترى يجحد فشهدا بناء الذي البس بها ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات  
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير **ذكرها** الصدوق في الشهد سليمان في باب من  
الشهادات وزاد فالتعق منه واعققت وشهدا بناء البائع ان ادعى لا تقبل وعققت  
باقراره وان كذبه ثبتا وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشقيق في يده جارية قال بهما  
من فلان بالف وقبضها وابعها في جماعة دينار وشهدا بناء البائع يقضى بالبيعين وبالثمنين  
وعند محمد بشرط تصديقه ولا يجس به وان ادعى الاب لا تقبل ويسلم له باقراره الى آخر ما فيه  
وفي البرازية وفي المنة شهدا على ان اباهما القاضى قضى اقلان على فلان بكذا لا تقبل  
والمأخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة  
ابيه ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز  
وفي الخامسة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها رجح ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه  
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة  
تجحد فشهدا عليها ابوها انهم اولدت وانما أقرت بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى وتقدم نقل  
مسألة الخامسة فلا تنس (قوله لا تقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان  
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو غيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز شهادته  
الوكيل بالنكاح اهـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) في القاتل

وفيما بعد عثمان ورفات  
لا تقبل شهادة الانسان  
لنفسه الا في مسألة القاتل  
اذا شهد بقتول المقتول  
فسراجها (وبالعكس)  
للمهمة

هنا ان يقال الا اذا شهد ابن الابن على أبيه بحدوه وهذا تبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة  
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانه قرياً ثم ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورته موصية  
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولداً فادعت انه من زوجها هذا ويجوز الزوج ذلك فشهد أبوها وبنته  
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في  
 الثانية (اقول) وثمة عبارتها ولو شهد أبو المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما  
 لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تشهدت بحد والدها علم أبوها انهم اولدت واقرت  
 بذلك اختلفت فيه الرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية فحاشم وتقبل في رواية  
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انتم ونقلها في التاتارخانية  
 بغيرونها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة تصريحاً بحجوده وادعائها في الثانية بالعكس  
 والقبول في الاولى يقتضي القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان ان اذ لفرق بظهور ولم يصح  
 الولد المجعود ابن ابن الابد الشهادته في المثلثين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في  
 القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقل عن الثانية القبول مطلقاً من غير تقييد بحيث  
 قال المصنف واصل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليه من ابنه  
 دليل على صدقه فتتبع في التهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا خلاف ما منى عليه صاحب  
 البحر من انه مقيّد بشهادة الاب على اقرار ابنه ببذوة ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل  
 وحده على انها في غير ملة المحيط المذكورة وتعب المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة وانص  
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته للاثمة واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته كما  
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاويه سمعت عم الوشهدت الام لبنتها على بنت لها اخرى هل تقبل  
 شهادتهما فاجبت بما حكمه ان شهادة الام على احدي البنتين وان كانت مقبولة لكن لما  
 تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للثمة والله الموفق وبشهادتهما اجبت به  
 قول الزيلعي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنيها ثم تجاحد الا تقبل  
 مطلقاً لانهما يشهدان بغير المتيك منهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب  
 على ولده لا ينه غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماد عدم القبول ايضا لانه  
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على أبيه لاهمه) في  
 حال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائم عز بالقفاوى شمس الائمة الا وزجندى  
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها الغوفان الشهادة  
 تقبل حصة من غير دعواها فصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق  
 ضررها) لانها شهادة لاهمه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالم ووجه الشر يف المحوى بان  
 فيه جرم نفع للام واخذ السيد أبو الواسع ومن كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى  
 لان الام لم تدع والشهادة في الطلاق مقبولة حصة قال في البحر رد كفي القضاء من الفصل  
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم الا ناره ويحسد فان كانت الام تدعى فالشهادة  
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم بشهادته دون لاهمه لانهم  
 يصدقون الام فيما تدعى ويعدون البضع الى ملكها اي بما خرج عن ملكها اراما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا  
 اذا شهد على أبيه لاهمه  
 ولو بطلاق ضررها والام  
 في نكاحه

الزوجية او العدة وهـ ذاهو المتفرع على عبارة الخافضة حيث قال ثم تزوجها بطائى  
لا يتضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كما يصح الاداء حال قيام الزوجية اهـ وهو مخالف  
لما قدمناه عن الخافضة من انها شهادة العدل لزوجة حال الزوجية اذا اباها وانقضت عدتها  
قبل رد الحيا كم شهادته وهو الموافق ظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اداء على  
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مانعة عند العمل  
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال فى البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء  
التممة وقت القضاء او ما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع  
ولو هو لا جنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سأتى وفى باب اقرار المريض  
الاعتبار ان يكون من زوجة وقت الاقرار فلا اقرار لا جنبية ثم نكحها او ماتت وهى زوجه صح وفى باب  
لوصية الاعتبار ان يكون من زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو  
كان فرعا من وجه كولد الملاءنة لا تقبل شهادته لاصوله او هو له او اقروعه انبوت نسبه من  
وجه بدليل صـ دعوته منه وعدمها من غير مدعى فحرم منها كتمه ووضع الزكافيه ولا اذن ولا  
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقد ولا فى ملكه واعتقه المشتري فشهد  
لبانعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبه ما وانتهى البيع والعق والتمتاض ويرد ما قبض او منله  
ان هلك للاستناد لتحويل العدة وان كان القضاء قصاصا فى طرف أو نفس فاشه عليه دون  
العاقلة ونعمائه فى الخبيص الجامع من باب شهادة ولد الملاءنة ولا تقبل شهادة ولد أم الولد المنفى  
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفى باللعان كذا فى المحيط البرهاني وفى فتح القدير  
تجوز شهادته لابنه وضاعا وفى خزانة الاكمل شهدا بانه ان الطالب امرأ أباهما واحتمال بدنه  
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غير أبيهما فشهد هذا ان الطالب  
أحال به أباهما والطالب ينكر والمطلوب يدعى البراءة والحوال تجازت انتهى وفى المحيط  
البرهاني اذا شهد على فعل أبيهم ما فعلا لمزما لا تقبل اذا كان للاب منقعة اتفاقا والافعى  
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فانت حرفا دعى فلان انه كذا وشهد  
أبياه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عتقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهما وكذا  
الحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهدا الوكيل على  
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على  
وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق لا بالشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل  
ولا يقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند  
محمد يقضى بالعقد لا بعد ترجع حقوقه الى العاقد كالبيع الثانى ان ينكر الوكيل والموكل  
فان محمد الخصم لا تقبل والا تقبل اتفاقا الثالث ان يقر الوكيل بهما ويجحد الموكل العقد  
فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد وكما الا ان نكاح على قول ابى حنيفة ونعمائه فاقه (قوله  
وان علا) كجده وجد جده الى ما لا نهاية سواء كان جده لايه او لامه (قوله الا اذا شهد بالجد  
الخ) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جحد اصل لافرع وانت خبير بان هذه ليست من  
جزميات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وحينئذ فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(والفرع لاصله) وان  
علا الا اذا شهد بالجد  
لابن ابنه على أبيه أشباه

قوله فادعى فلان انه كذا  
وشهدا بانه اى ابن فلان  
وكذا الضمير فى قوله بدخوله  
فلان اهـ منه

في شجاج الجاهل سائحاتي وحله - يدى الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا  
تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقبل  
أى لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنكاح وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعد ط  
(قوله المعلم) ولو ان غير قرآن (قوله والزوجة لزوجه او هو لها) أى ولو كانت الزوجة أمة لقوله  
عليه الصلاة والسلام - لا يجوز شهادة لولد لولده ولا لولد لولده ولا المرأة لزوجه او لا الزوج  
لأمراته ولا العبد لسيده ولا السيد لعيده ولا الشريك لشریکه ولا الاجير لمن اس - متاجر كفى  
الفخ مرفوعا من رواية الخلفاء ومن قول شريح وساقه بسنده ولان المنافع بين هؤلاء متصلة  
ولهذا لا يجوز ادعاء بعضهم الزكافى بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل فيه - ل  
ما فائدة قوله عليه السلام قال العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد  
فانه عليه الصلاة والسلام لم يرد مع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانت له قال لو قبلت  
شهادة العبد في موضع من الموضح على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)  
أى وعلمه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي الجزأ أيضا الاولى قد نفى الزوج ثم شهد عليها  
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل - لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بالرق  
لغلان وهو يدعى ذلك لم تقبل - ولو قال المدعى انما اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر  
بأن المولى كذا في النوازل يجوز وكان وجهه ان اقدمه على نكاحها ونسبها المهر مناف  
اشهادته اذ لم يعترف المدعى باذنه بالنكاح وبقبض المهر قال في البحر ثم اعلم ان من لا تقبل  
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان علا ولا لفرعه وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما  
في قضاؤه لنفسه كما في البرازية ومنها أيضا الخصم وجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن  
القاضي او من لا يجوز شهادته فلا يقضى للقاضي له - ذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز  
وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيه فلا يقضى له ولو كان القاضي وصى اليقيم لم يجوز قضاؤه في أمر  
اليقيم ولو كان القاضي وصيه لم يجوز قضاؤه لموكله وصيه فيها اه (قوله ولو شهدا ثم  
تزوجها) أى قبل القضاء وكذا لو شهد لم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها تاتر خاتمة  
قال ط وانظر ما لو طلقها وانقضت عدتها والمسئلة بمجالها هل يقضى بها والمناسب للمؤلف  
زيادته مسئلة أخرى يزيد التقرب معهما وضوحا وهي انه لو شهدا لم ير أنه عدل ولم يرد الحاكم  
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كما في الخاتمة اه (قوله فلم يمنع  
الزوجية) ولو الحاكمية كما في المعتدة - لكن الذي يعلم مما ذكره منع الزوجية عند القضاء وما  
منهها عند التحمل او الاداء فلا يرد - لم مما ذكره لا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن البرازية ولو  
نعم لها حال نكاحها ثم ابانها وشهدا لها أى بعد انقضائها عدتها تقبل وما قدمناه في المقالة  
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهدا لم ير أنه عدل الخ (قوله لا التحمل) أى لا تمنع  
الزوجية عن التحمل فلو التحمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضائها العدة يجوز (قوله  
أو أداء) كما في المسئلة المذكورة عن الخاتمة قال الرجح وهو معطوف على القضاء أى يمنع  
الزوجية عند القضاء والاداء عند التحمل فلو نكحت في النكاح او العدة وادت بعد هاجز  
كتحمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا أدأوهما للشهادة في حال قيام

في القتل في الجاهل بحكم  
الدية كى لا يجر الدم اه  
فليست عليه عفا لا توى  
وقد من قبل شهادة المعلم في  
حوادث الصبيان (والزوجة  
لزوجها او هو لها) وجاز عليها  
الا في مسئلتين في الاشياء  
(ولو في عدة من ثلاث)  
لما في القضية طلقها ثلاثا  
وهي في العدة لم يجوز شهادته  
لها ولا لشهادتها ولو  
شهدا لها ثم تزوجها  
بطلت خاتمة فعه لم يمنع  
الزوجية عند القضاء  
لا التحمل أو أداء



بالزنا وقد شهدته كما لا يخفى ثم اعلم ان الضم في قوله لم يسم عنة ناعائد الى المحدثين وعند  
 الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته  
 عندنا خلافا له ولو قذف رجلا ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فان كان حدى لم يحسد المشهود عليه وان  
 لم يحسد القاذف حدى المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته)  
 قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان  
 بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة وان الصحيح انه موقوف الى رأى القاضى  
 والمعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف  
 صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل بغير  
 عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط صنيعة يقتضى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقتصر  
 فيه على الاوابع فلما قال وفي الملقط وساق العبارة لكان اولى اهـ (أقول) نعم ذكره في البحر في  
 هذا الباب عند قول الكتز ومن لم يصفه ان اجتبى الكبائر وقد مناه عنه في هذا الباب  
 عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابدا) لانه لا تعرف توبته  
 ولا تعد عدالته اى من غير ضرب مدة كما في البحر من الخلاصة تقبل قوله والا فان وفي الخاتمة  
 المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته  
 وقيل بدلالة دل لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمنا (قوله لكن سيحى  
 ترجع قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعليه الاعتماد وجعل  
 الاول رواية عن الثانی وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه الاعتماد وكلام الشارح فيما  
 يأتى اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل  
 (قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر في الدرر فيهم ببعضهم على بعض والتعليل بقيدته قال في  
 المخبر في اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة  
 لم تقبل لكونهم متهمة كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل  
 شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف رعبارة الصغرى يقيدانها لا تقبل شهادة لباغ الذي  
 حضر الملاعب لنفسه بالضرورة (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر  
 السجن والباغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام النساء والشرع شرع لذلك  
 طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وغايبه حتى به الدخول في السجن ومنع  
 النساء عن الحمامات فاذا لم يعتلوا كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم  
 الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما يظهر في حق المسجون والنساء  
 في الحمام لا في الصبيان لعدم تكليفهم ذكر في اجابة المنبمع معزى الى المبدؤ ان عندنا اكثر  
 العلماء والجمهور دين لا باس باخذ الحمام للرجال والنساء العاجبة اليه اخصوصا في الديار الباردة  
 وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورت وقال المقدسى وهو الصحيح (قوله  
 وصغرى وشرب ليلية) حاقى الشرب ليلية نقله عن الصغرى فالاولى شرب ليلية عن الصغرى قال  
 في جامع الفتاوى وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كافي القنية اهـ (قوله تقبل شهادة  
 النساء وحدهن) قدم في الوقت ان القاضى لا يعصى قضاة قاض آخر يشهادة النساء وحدهن

الفاسق اذا تاب تقبل  
 شهادته الا الله ودود  
 بقذف والمعروف  
 بالكذب وشاهد الزور  
 لو عدل لا تقبل ابدا ملقط  
 لكن سيحى ترجع قبولها  
 (ومسجون في حادثة) دفع  
 (في السجن) وكذا لا تقبل  
 شهادة الصبيان فيما يقع  
 في الملاعب ولا شهادة  
 النساء فيما يقع في الحمامات  
 وان مست الحمامات لمنع  
 الشرع عما يستحق به  
 السجن وملاعب الصبيان  
 وحمامات النساء فكان  
 التقصير مضافا اليهم لا الى  
 الشرع بزازية وصغرى  
 وشرب ليلية يمكن في  
 الحماوى تقبل شهادة  
 النساء وحدهن

الكفر بمنع افقد شرطه وهو ان لا يكون في القرع نص يمكن العمل به وهو النص وهو التأييد  
نعم وفي العمارة ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله  
تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو ليس بمطوف على ما قبله لان ما قبله طابع وهو اخباري فان  
قلت فاجبه لا يعنى الطالب ليصح كافي قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت ياباه ضمير الفصل فانه  
بقيد حصر أحد المسندين في الآخر وهو يؤيد الاخبارية سائلا ان يمكن يلزم جعل الكلمات  
المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سائلا ان يمكن كان اذ ذلك جزاء فلا يرتفع بالتوبة  
كاصل الحد وهو ناقض ظاهر سائلا ان يمكن كان أبدا مجازا عن مدغم غير متطاول وليس بههود  
سائلا ان يمكن جعله ليس بأولى من جعل الاستثناء منقطع عايل جعله منقطعا الى دفعه الى الحدود  
وعام الصورة على هذا البحث يقتضي مطالعة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلالات الفاسدة اه  
(قوله الان يحسد كافر في القذف) لان للكافرة شهادة فكان رد هاهنا من تمام الحد  
وبالاسلام حدثت شهادة اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله بعد الاسلام) قال في  
البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيئا من الحدود  
قال الشيخ عمر فاروق الهداية اذا سرق الذي ارزى ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة  
المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انتهى وفيه غنى ان  
يقال كذلك في حد القذف وفي البيعة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم  
لم يسقط عنه ولم ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ وتقل القدر الرازي عن  
الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في البيعة انه لا يسقط الا ان يوجد نكاح صريح  
اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يرد ما ضرب تمام الحد  
قلو اسلم بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه فقبضه ثلاث روايات في ظاهر الرواية  
لا تبطل شهادته على التائب فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه  
وفي رواية تبطل ولو بسوط بجر عن السراج أي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادته التي  
تقبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقيم عليه تمام الحد ولا ترد  
الشهادة الا بذلك وفي الاسلام لم يقيم عليه تمام ايضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف عبد حد  
فعتق لم تقبل) لانه لا شهادة له بعد اصلا في حال رقه فتوقف الرد على حدوثها فاذا حدثت كان رد  
شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة  
فاذا حد القذف سقطت تلك الشهادة فاذا اسلم فقد استناد بالاسلام بعد الحد ثم اذ لم يخلفها  
رد بخلاف العبد اذا حدث ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على أحد وقت الحد  
فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق (قوله على زناه أي المقدوف) (قوله أو اثنين) أو رجل وامرأتين  
منح (قوله كالو برهن قبل الحد بجر) وانصه لانه لو أقام أربعة بعد ما حد على انه زنى قبلت  
شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو أقامها قبل لم يحذف كذا لا ترد شهادته وانما قيد بقوله على  
انه زنى لانه لو أقام يمينه على اقرار المقدوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا أربعة لما في فتح القدير من  
باب حد القذف فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقدوف بالزنا يدرأ الحد عن  
القاذف لان الثابت باليمين كالنات بالمأينة الخ فكذا اذا أقام رجلين بعد حده على اقراره

الان يحسد كافر في القذف  
(فبسم) فتقبل وان ضرب  
أكثره بعد الاسلام  
على الظاهر بخلاف عبد  
حد فعتق لم تقبل (أو يمين)  
الحدود (يمينه على صدقه)  
اما أربعة على زناه أو اثنين  
على اقراره به كالو برهن قبل  
الحد بجر وفيه

شهادتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤبدا  
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لا تسقط شهادة من ضربه تمام الحد لأن الحد لا ينجز أفعلا  
 دونه لا يكون - إذا هو صريح الميسر لأن الحد قد من ضرب الحد أي تمام الحد وما دونه  
 يكون تعزيرا غير مسقط لها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالكثر) كما هو رواية وقد عات  
 أن ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لأن المطابق بحمل على الكمال وفي رواية ولو بسقوط  
 كافي التبع ولا فرق في عدم اتعانه بين أن يكون ضربه ناقصا أو فرقا قبل اتعانه لأنه ليس  
 بحد حيث نقتض (قوله وإن تاب) أن وصلته أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وإن تاب  
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء للسببية أي بسبب تكذيبه نفسه لأن تكذيبه ناشئ عن  
 كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب توبة أصحمة الشهادة ويمكن أن تكون  
 الباء التصويروية يؤيد ما في الشريعة لامية فراجعها وتأمل (قوله لأن الرد) أي رد الشهادة الحدود  
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ووجه  
 الاستدلال أن الله تعالى نص على الأبد وهو ما لا نهاية له والتنصيص عليه يتأني القبول في وقت  
 ما وإن معنى قوله لهم للحدود وفي القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولأنه  
 يعني رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعا عن القذف كالححد والحد وهو الأصل فيبقى بعد  
 التوبة لعدم سقوطه من التكذيب اعتبارا به بالأصل كافي العناية وفي المعنى على الهداية  
 وإنما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا أي عن القذف لكونه واجرا  
 لأنه يؤلم قلبه كالححد يؤلم بدنه ولأن المقصود من رفع العار عن المقذوف وذلك في أهله وقول  
 القاذف أظهر لأنه بالقذف آذى قلبه فجزاؤه أن لا تقبل شهادته لأنه فعل إساءته وقاطع الجرمية  
 فيكون من تمام الحد فينبغي أي الرد بعد التوبة كإحله أي كإحلال الحد اعتبارا بالأصل اه  
 (قوله والاستثناء منه صرف لما يليه) أي قوله تعالى إلا الذين تابوا راجع إلى قوله وأولئك هم  
 الفاسقون لا أقوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف آية المحارم فإن قوله تعالى إلا الذين تابوا  
 راجع إلى الحد لا أقوله ولهم عذاب عظيم لأنه لو رجع إليه لما قيد الاستثناء بقيل القدرة لأن  
 التوبة نافعة مطلقا فتأنيده التقييده بسقوط الحدبة وقال الشافعي ومالك وأحمد تقبل أقوله  
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا فإن الاستثناء إذا تعقب  
 جملة بعضها معطوف على البعض ينصرف إلى الكل كقول القائل امرأته طائقة وعبد ممر  
 وعابه حجة إلا أن يدخل الدار فإن الاستثناء ينصرف إلى جميع ما تقدم ولأن هذا الافتراء على  
 عبده من عبدة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الأكثر لا يوجب رد الشهادة على التأييد  
 بل إذا أسلم لم يقبل فهو ذاك أولى وإنما أن قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا معطوف على قوله  
 فاجلدوهم والعطف للاشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة  
 ولا نسق لم أن الاستثناء في الآية تعقب جملة بعضها معطوف على بعض بل تعقب جملة متقطعة  
 عن جل بعضها معطوف على بعض لأنه يعقب جملة أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة  
 لأن ما قبلها أمر ونهي فلم يحسن عطفها أعليه بخلاف المثال فإن الجمل كلها في إنشاء  
 معطوفة فيتوقف كلها على آخرها - في إذا وجد الغير في الأخير فغير الكل والقياس على

تمام الحد وقيل بالكثر وإن  
 تاب بتكذيبه نفسه فتخ  
 لأن الرد من تمام الحد بالنص  
 والاستثناء منه صرف لما  
 يليه وهو أولئك هم  
 الفاسقون

مطلقا اليه أشار في التوازل اه وأطلق عدم القبول فشملة ولومن فاض آخر قال الوبري  
من رد الخا كم شهادة في خادته لا يجوز لها كم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتهده - دلا  
قال - سيدي الوالد اما مسوي الاعي فظاهر لان شهادتهم - م ايت شهادة وأما الاعي فليست نظر  
الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشرع بلاية استشكل قبول شهادة الاعي اه  
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعي ليس أهلا لانهم مطلقا  
كاهبوا والصبي وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها التهمة تأمل وبأني قريبا ان شاء الله  
نعالي (قوله عبد الخ) وجه القبول فيها بعد الردان المردود ولا ليس بشهادة بخلاف  
الفاسق اذا ردت شهادته وأحد الزوجين اذا ردت شهادته ثم شهدا تنبل لان المردود أولا  
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالا جتم اذ (قوله وأعي) يجعل على ما اذا  
تجعل بصير او ادى كذلك وقد تحال العي بينهما وعامه يجعل قوله وكذا بعد انصار السابق  
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر  
عبارة بخلافه ومثله في التارخانية والجوهرة والبدائع قال في خزنة المفتين ومن ردت  
شهادته لعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تحمل المملوك  
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد بها تقبل وكذا الزوج اذا أبان امرأته ثم شهد بها اجاز  
فظاهر وجهه من المستنبات يؤيد كلام الكمال ونصويره لا يساعده لانه قال لم يرد حتى عتق  
فليس فيه انه اوردت لذلك ثم شهد بها او قال اذا أبان امرأته ثم شهد بها ولم يذ كر ان اوردت قبل  
الابانة كما نذر تصويره قريبا عن الجوهرية والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله وهو) لان  
الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل والحبب انه ذكر اولانها  
لا تقبل كما لوردت الفسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ نذر كراحد الزوجين مع من يقبل  
فالظاهر انه سبق قلم لها الفقه صدر كلامه ولما صرح به في التارخانية والخصامة لا تقبل الا في  
اربعة ولما في الجوهرية اذا شهد الزوج الجور لزوجته فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم شهد بها  
بذلك الشهادة لم تقبل بل وان كان يكون توصل بطلاقها الى تعحيح شهادته وكذا اذا شهدت  
لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له ولما في البدائع لو شهد الفاسق فردت واحدة الزوجين  
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والبيونة لا تقبل ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت  
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بهين تقبل ووجه الفرق ان الفاسق والزواج له - ما  
شهادة في الجلة فاذا ردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا له - ما  
اه كذا في الشرع بلاية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى له بعد في النكاح فردت  
ثم شهد به بذلان بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او الممكاتب اذا شهد  
فردت ثم شهد به بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضيه - الوقضى  
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليه كتحريم المائل ان المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك  
أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاعي  
اذ لو قضى به اجاز فتهي شهادة وقد حكم بقبولها بزيوال العي (قوله ومحمد في قذف) أي  
بسيبه وقيل به لان الردي غير لائق وقد ارتفع بالتوبة وامافي - فلان عدم قبول

عبد وصبي وأعي وكان  
على مسلم وادخل الكمال  
أحد الزوجين مع الاربعة  
محمود (ومحمد في قذف)

فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء يسع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف أو ان انما  
 بأصل بنغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضى كالوصى فليست له قلة وتقدم في الوقت  
 ما يؤيده **هـ** (قوله وصي) مطلقا لعدم الولاية كاملا لو كان وقد منان الصبي اذا بلغ  
 فشهد فانه لا بد من القرينة وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اشهاد ثم اسلم  
 فشهد فانه يكفي التعديل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان لشهادة  
 مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يحمي صوامق فوام مغفل  
 يخشى عليه ان يلقن فيما خذبه قال هذا من الفاسق في الشهادة وعن أبي يوسف انه قال انا  
 نرد شهادة اقوام زجوشة عنهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثلة لا تقبل وان كان  
 عدلا صالحا فترخا بية وفي الجور وعن أبي يوسف اجب بشهادة المغفل ولا اجب بتعديله لان  
 التعديل يحتاج فيه الى رأى والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك **هـ** وفي مؤيد زاده ومن  
 اشهدت غفلة لا تقبل شهادته (قوله ومجنون) في حال صحته (أي وقت كونه صاحبا) قال في  
 المحيط ومن يجن ساعة ويبقى أخرى فشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانغماس وقدر  
 بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبا تقبل **هـ** وقد علم ان قوله  
 الا في حال صحته استقراء من شذون (قوله الا ان يحملا) أي المملوك والصبي (قوله والتميز)  
 انما عدل عن قول حافظ الدين والصغر لان التحمل بالضبط وهو انما يحتمل بالتميز اذ لا ضبط قبله  
 قال غير الاسلام ان الصبي أول حاله كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والتميز وأما اذا عقل  
 فهو والمعتوه العاقل سواء في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله وأدبا بعد الحربة) أي النافذة  
 فلما عتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بجر  
 (قوله كما مر) في قوله وعنتق لعنتقه (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك **أهـ** ل  
 التحمل لان التحمل بالشهادتين والسمع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهو ما لا يتأنيان ذلك  
 وهو اهل عند الاداء وأطاعه فشهد ما اذا لم يؤدها الا بعد الاهلية وأداهما قبلها فردت ثم زالت  
 لعلة فاداهما ثانيا (قوله وكذا بعد ابصار) أي بشرط ان يحتمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا  
 فتحتمل ثم عي ثم أبصر فادى فافهم فاهل سبى الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا تحتمل أعي  
 وأدى بصير انما تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فمعين ما فاهل سبى  
 الوالد (قوله واسلام) قال في البحر وأشار الى ان الكافر اذا تحتملها على مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل  
 كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أي بان تحتمل فاسقا فادى بعد توبة فانه تقبل والصحيح  
 ان تقدير المدة في التوبة مفوض الى رأى المعدل والقاضى كما قدمناه واحتمل في توبة الفسق  
 عن توبة القذف كما في قريبا (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا تحتمل وهو زوج وادى بعد زوال  
 الزوجية حقيقة وسكا أي ان لم يكن حكم بردها لما ياتي قريبا (قوله وفي البصر) أي عن  
 الخلاصة (قوله برده) أي الشاهد (قوله فشهد بها) أي بثلث الحادثة اما في غيرها فلا مانع  
 (قوله لم تقبل) أي الشهادة (قوله الا اربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير  
 والمغفل والمثمم والفاسق بعد ردها **هـ** بحر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين  
 المردوداته وبين المردودا شهية فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومغفل ومجنون  
 (الا) في حال صحته الا  
 ان يحتمل في الرق والتميز  
 وأدبا بعد الحربة) ولولعنتقه  
 كما مر (و) بعد (البلوغ)  
 وكذا بعد ابصار واسلام  
 وتوبة فسق وطلاق زوجة  
 لان المعتبر حال الاداء نرح  
 تحمله وفي البحر حتى حكم  
 برده له ثم زالت فشهد بها  
 لم تقبل الا اربعة

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بضمير يكون في غاية الظهور وعندهما  
لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاضي للعصى العارض للشاهد بعد أدائه شهادته انتهى (قوله  
مطلقا) سواء كان فيه ما يجري فيه التسامع أم لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت  
بالإشارة أو بالكاتب (قوله بالاولى) لأن في الاعى انما تحقق التهمة في نسبه وهما تحقق  
في نسبه وغيرهما من قدر المشهود به وامور اخر كذا في الفتح ولأنه لا عبارة له أصلا بخلاف  
الاعى وفي المذهب انما ياجماع الفقه لان لفظة الشهادة لا تحقق ونظام الكلام على ذلك في  
الفتح \* (تنبيه) نصوا على ان نعمة السمع أفضل من نعمة البصر لعدم منفعتهما  
فانه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولأنه لا انس في مجاسة اخرس بخلاف  
الاعى ولأنه يدرك المكاتب الشرعية بخلافه ط (قوله ومرد) لان الشهادة من باب  
الولاية ولا ولاية على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافرا أو مرتد مثله في الاصح كما قدمناه  
موضعا (قوله ولولوك) ولولم يكتب أو مدبر أو أم ولد أو ذلا ولاية له على نفسه كاصبي فعلى غيره  
أولى قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كما يعلم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا  
كان أو ما ذونا تجوز وكالته فامل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله نوكيل صبي بهقل  
وقد يقال ولايتهما في الوكالة غير أصلية تامل (قوله أو مبعضا) أشابه هذا الى ان المراد من  
المولوك من يهرق والا فاما مولوك لا ينفذ اول المكاتب والمبعض قال سيدي الوالد والمعتق في  
المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمدون اه (أقول) والمواد  
بالمريض مرض الموت وكان الثالث يضيق عن قيمته ولم تجز الوثنية \* (تنبيهات) مات  
عن عم وأمه وعبدتين فاعطاهما الم فشهدا ببنوة أحدهما بغيره بالاميت أي انه أقربهم الى  
محمته لم تقبل عنه - مدلان في قبولها ابتداء بطالان انتهما لان معتق البعض كمكاتب لا تقبل  
شهادته عندهما لعندهما لانه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى  
أو بعدهما أو مدها لا تقبل بالاجماع لان الوقت لما انصارت عصبة مع البنت فيخرج الم عن  
الورثة بغير عن المحبط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادة غير وأما معتق سبق شهادة الاختية  
فأعله فيها هي علة البنية فنفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من  
رقبي الميت انه اعتقنا في محمته وان هذا الآخر أخته فصدقهما الاخي في ذلك لا تقبل في دعوى  
الاتفاق لانه أقرباؤه لا مال له فيهما بل هما عبدان لا خير لا قرار الاخ انه وارث دونه فقبل  
شهادتهما في التسب ولو كان مكان الآخر اني جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسميان في  
نصف قيمتهما لانه اقران حقه في نصف الميراث فصح بالمعتق لانه لا يجزأ عندهما الا ان المعتق في  
عبد م مشترك فوجب السعاية للشريك الساكت (أقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يعتقان كما قال غير ان شهادتهما بالبنيمة لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته بغيره  
\* (فائدة) قضى بشهادة فظهروا عبيدا تبين بطلانهم فلو قضى بوكالة ببنيمة واخذ ما على الناس  
من الديون ثم وجدوا عبيدا لم تبطل القرض ولو كان بمثل في وصاية بر أو الان قبضه بإذن القاضي  
وان لم يثبت الإبراء كاذنه لهم في الدفع الى امينه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن الغريم في دفع  
دين المحي اغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظروا في تصرف

مطلقا بالاولى (ومرئد  
وعلموك) ولولم يكتب أو  
مبعضا

مطلب  
يطلب القضاء بظهور  
الشهود عبيدا

الصناعة الدينية كالزفال والحائلك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد مناه  
 قريبا قال سيدى الوالدو يدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة آية الى أدنى منها دليل على عدم  
 المروءة وان كانت حرفة آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تامل اه (أقول)  
 فالاصل ان المعتبر العدلة ولا تنظر الى الحرفة الا اذا عدل عن حرفة آية الشهادة الى  
 الحرفة الحسنة اذا كان بالإداع اليه من يجر أو عذر اسباب أو قلة بدنة صرفة عن حرفة آية  
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرفة الدينية فكبير وهو لا يعرف غيرها أما  
 اذا كان بالإداع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاةه بهذا ما يسهل على العدالة أمالو كان  
 اتقاه لاسد هذه الاعذار المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا  
 (قوله لا تقبل من أعمر) في شئ من الحقوق ديناً أو عيناً من قولنا أو عاراً قهتاني والعله فيه  
 ان الاداء يقضى الى التميز بالاشارة بين المشهود له والمشهد وعلمه ولا يميز الاعمر الا بالغممة  
 فيحشى عليه التلقين من الخصم اذ النعمة تشبه النعمة (قوله ولو قضى صح) أى قاض  
 ولو خفيا كما يفهمه اطلاقه أو يحتمل على قاض يرى قبولها كما ينكى ط (قوله مالو عى بعد  
 الاداء) لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بالان قيام أهليتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها  
 حجة عنده (قوله وما جاز بالسماع) أى كالسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة  
 والسماع كما في الخلاصة (قوله خلافاً للثاني) أى فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز  
 بالسماع كما في فتح القدير ولزفر وهو مرادى عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال  
 وقوله أظهر ليكن رده في الحقور يبينان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهار بته وأما قوله  
 بالثاني فهو مرادى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرملى بانه ليس  
 في الخلاصة ما يقتضى ترجيحه واختياره ثم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف  
 كما في الجوى اه (أقول) وهو ترجيح له لىكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم  
 يهرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الظهير الرملى على المنع عند قوله ودخل تحتها ما كان طريقه  
 السماع خلافاً لابي يوسف كما في فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيما  
 طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصير وقت التحمل أعمر عند الاداء اذا كان  
 بعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) لحق العبارة خلافاً لابي يوسف فيما طريقه السماع أو لا ولزفر  
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة سرفا يعرف ولا ينبغي  
 ما فهم من ايمام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طريقه السماع وليس كذلك وفي الفتح وقيد  
 في الذخيرة قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجمع علمنا  
 انهم لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشادة وفي غير  
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشهرة والسماع اعان في خلافة تقبل  
 شهادة الاعمر بالخلاف اه وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند  
 أبي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماع أو لا فارجع الى الشروح والفتاوى ان شئت قال في  
 صدر الشريعة في مسئلة الاعمر العمرى بعد الاداء قبل القضاء خلافاً لابي يوسف وقوله أظهر  
 قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان الاعمرى اذا لم يكن مانعاً من الاداء اذا التحمل بصيرا

(لا تقبل من أعمر) أى  
 لا يقضى به ولو قضى صح  
 وعم قوله (مطلقاً) مالو عى  
 بعد الاداء قبل القضاء وما  
 جاز بالسماع خلافاً للثاني  
 وأما عدم قبول الآخرس

ط قال الرجى قبده في القبة فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه  
 المزارعة الجائزة ثلاثة لانه ان يكون الارض والبذر والبقرة لواحد والعمل من الآخر فيكون  
 الزرع اصحاب البذر و يكون ما يأخذ العامل في مقابلة عمله فهو واجبه خاص فلا تقبل  
شهادته - تاجر وكذا ان كان الارض والبذر لواحد والعمل والبقرة لا آخر فيكون اجبر اهما  
 يأخذ من المشروط والبقرة تبع له آلة للعمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبقرة لا آخر  
 فيكون الخمار ح لرب البذر وما يأخذ رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستأجر للارض بما  
 يدفعه اصابهما من المشروط ومن استأجر ارضاً من آخر تصح شهادته له ولا تصح المزارعة في  
غير هذه الوجوه الثلاثة كما حرق في بابها (قوله وقيل اراد بالعمال) هذا ممكن في مثل عبارة  
 الكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا اعوانا الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل  
 فان بعض الناس رد شهادته اهل الصناعات الخسيسة فافردت هذه المسئلة على هذا  
 لانه لا يظهر انما انتمهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كافي الجرح قال الرمي فحرقان العبرة  
 للعدالة لا للعرفه وهذا الذي يجب ان يعول عليه وبقي به فانما ترى بعض اصحاب الحرف الدينية  
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عندهم كثير من ارباب الوجيهة واصحاب المناصب وذوى  
 المراتب ان أكرمكم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد التارح هذا القول رد على  
 من رد شهادته اهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح وأما اهل الصناعات الدينية كالتقوى  
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح انما تقبل لانه قد يتولاها قوم صالحون  
 فالحال لم يعلم القادح لا يفي على ظاهر الصناعة وتسامه فيه مراجعهم (قوله وعلى حرفة آباءه  
 واجدادهم) ظاهره انما اذا كانت حرفة لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتها او هو خلاف  
 ما يذهب عليه الكلام الا في (قوله والافلامروءه) اي بان كان أبوه تاجر او احترف هو الحياكة  
 أو الخياطة وغير ذلك (قوله فلا شهادته) اي لانه تركه كتابة الدفاعة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه  
 يعني صاحب الجرحه يمان ان صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة  
 اذا كان عدلاً في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد العدالة) قال الفقيه الثاني به رد قول  
 النقابة ومن اجنب البكاثر ولم يصبر على الصغار وغاب صوابه على خطئه مانعه كان عليه ان  
 يزيد قيدا آخر اى في تعريف العدالة وهو ان يجنب الافعال الدالة على الدفاعة وعدم المروءة  
 كالبول في الطريق اه وهو يقتضى رد شهادته ذى الصناعة الدينية نظرم المروءة وان لم  
 تكن معصية فتمام ط وتحقية ما ندكره في المقولة الثانية (قوله ففتح) لم أره في الفتح  
 بل ذكره في الجرحه بصفة يفتي حيث قال ويفتي بقبول القبول بان تكون تلك الحرفة لائقة  
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءه اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة لهما  
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقييد منظور يظهر لمن نظر فتمام اه  
 أى في التقييد بقوله بحرفة لائقة الخ قلت ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة لا للعرفه فيحكم من  
 دنى صناعته انفى من ذى منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى  
 منها الا لقله ذات يده أو صغر شأنه عليه ولا سيما اذا علم آياه أو وصيه في صغره ولم يتغن  
 غيرها فتمام وفي حاشية أبي السعد وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريمان ان صاحب

وقيل اراد بالعمال المحترفين  
 أى بحرفة لا تفتى به وهى  
 حرفة آباءه وأجداده  
 والافلامروءه لودنيته  
 فلا شهادة لما عرف في  
 حد العدالة ففتح وأقره  
 المصنف



وسماني في شرح قوله أو يقول أو يأكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا  
 كان عدلا لا يصف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأيت في كلامهم كثيرا أو قول قد يظهر  
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لجراد الصناعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا  
 وانما تنصيص العلماء على من ذكر لا شتم اذ ذلك منه تأمل (قوله وضمن الجاهات) بضم الصاد المعجمة  
 وتشديد الميم قال السكال عاطف على من لا تقبل شهادته مانصه وكذا كل من شهد على اقرار  
 باطل وكذا على قول باطل مثل من يأخذ سوق الخامسين مقاطعة أو شهد على وثيقتهما اه  
 وقال المشايخ ان شهدوا حل عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون  
 من ميساترى السلطان على ضمان الجاهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيهم اه  
 (قوله مقاطعة سوق الخامسين) كمن يأخذ مقاطعة من المال يجعلها عليه مكسار يوجدي  
 بعض الكتب بانها المصممة بجمع فخاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكسر  
 والفخ من تخس من باب نصر اذا غير زموخر الدابة يعود ونحوه كافي القاسوس وقد جعل في  
 الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لمن الشاهد) أي الذي  
 شهد على ملك مقاطعة الخامسين كافي المنع وليس المراد من المعين لعدم جواز بل المراد بان  
 يقال لعن الله شاهد ذلك قال الخليل الرمي في فتواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب  
 قرية هل يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من  
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى  
 سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الاستزام كإثباته بحظ الثقات اه ووجهه ان المقاطعة  
 لا تصور ان تكون بغير العدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المنافع واذا  
 وقعت باطلا كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع  
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جوازه بل يستل عن كونه محله  
 ومتماطيه كافي البرازية قال مؤيد زاده مثل الضمار عن رجل أخذ سوق الخامسين مقاطعة  
 من الديوان وشهد على كتاب المقاطعة انسا ناهل ان يشهد قال اذا شهد حل عليه اللعن ولو  
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا معلون ويجب التحرز عن تحمل مثل هذه  
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أي رعايا العمال والنواب (قوله  
 لا تقبل) لجهلهم وميلهم خوفا منه قال في البحر وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمة له  
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرمي يؤخذ منه ان شهادة خدامه  
 الملازمين له كالأزمنة العبد ملولاه كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زمانه هذا تأمل وقد  
 أتيت به مرارا والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام  
 والوكلاء على باب القضاة لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال حق المستحق وهم فساق  
 والله تعالى أعلم قال في الهنديّة شهادة الخند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا  
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يحصون  
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافع عن الخلاصة (قوله كشمادة المزارع لرب الارض)  
 فانها لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

لضمن الجاهات مقاطعة  
 سوق الخامسين حتى حل  
 لعن الشاهد شهادته على  
 باطل فصح وبجروفي الوجه انما  
 أمير كبير ادعى قسمة له عماله  
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل  
 كشمادة المزارع لرب  
 الارض

مطلب  
 لا تصح المقاطعة بجمال  
 لاحتساب قرينة

مطلب  
 الجند اذا كانوا يحصون  
 لا تقبل شهادتهم للامير  
 والالتقيل وحد الاحصاء  
 مائة

لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايصاء الذي بذره على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايصاء فقبلت ضرورة كقبول شهادة القسالة  
 اه قال عبد الحاميد في حاشيته وفيه اشارة الى حادثة الفتوى وهي ذممة أسلم زوجها نعمات فادعت مهرها عليه بوجه شخص شرعى قبلت شهادة أهل الذممة لثبوت مهرها عليه بضرورة عدم حضور المسلمين نكاحهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس يفتى فيه بعض الصعابة رضى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو الماراد بهم عند عامة المشايخ كما فى البحر وفيه عن السراجية معزيا الى الفقيه أبى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة وان كان مثلى يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من قبل عملان الخليفة اه (قوله الا اذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أى كمال زمانها قاله نجر الاسلام لكان نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفارق لانه لو جاهدته لاية سدم على الكذب يعنى ولو كان أعوانا على الظلم كما فى العناية اه (قوله كرئيس القرية) هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوان الناس على الظلم اغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة ويسمى في بلادنا شيخ الضبعة ومختار القرية قال فى الفتح وقد منعنا عن البرذوى أن القائم بتوزيع هذه النوائب السلطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالما فعلى هذا تقبل شهادته اه (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصراف) الذى يجمع عنده المال ويأخذه طوعا (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعرفين بالياء عطف على الجور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب لياخذ الحاكم منهم شيئا معلوما مصادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سبى الى الدررجه الله تعالى بعد كلام وبه يعلم ان شهادة الفلاحين اشبح قريتهم وشهادتهم للقسام الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه (أقول) لكنه مقيد بمسايق قريبا عن الهندية من انهم اذا كانوا يمحسون وهو ما اذا كانوا مائة فاقبل تامل (قوله ومحضر قضاة العهد) أى الذى يحضر الاختصاص للقضاة لقبولهم الرشا والهدم المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاة زمنهم فكيف الحال في زماننا ط (قوله والوكلاء المقتهلة) أهل الماراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد منهم قلة المبالاة في الاحكام وأخذ الرشوة وغير ذلك وانما جعلوا مقتهلة لان الناس لا يصدقون منهم الا الاعانة على اغراضهم بجهلهم ولم يصدقوا التوكيد حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد المهملة جمع صكالك بقصه اقال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشتري وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكاتب أو التكلم قلنا الصكالك فى كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى وما ذكر من الكذب عقولناهم بحقوق ما يكتبوا اقال الرملى في حاشية المنح وفي اجارات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المقتهلة والصكالك اه (أقول)

مطلب  
حادثة الفتوى

مطلب  
اسلم زوجها نعمات تقبل  
شهادة أهل الذممة على مهرها

مطلب  
في شهادة مختار القرية  
وموزع النوائب

(والعمال) للسلطان (الا  
اذا كانوا أعوانا على الظلم)  
فلا تقبل شهادتهم اقلية ظاهم  
كرئيس القرية والجاني  
والصراف والمعرفون في  
المراكب والعرفاء في جميع  
الاصناف ومحضر قضاة  
العهد والوكلاء المقتهلة  
والصكالك

لما ادعى الماتعة مع النصر انى صار طابا بالانصافها والماتعة بطلب كلها فتقسم عولا عند الامام  
فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان للماتعة مع  
النصر انى قسم بينهما قال سيدى الوالد النصر انى مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من  
النصارى على ألف على الميت وأقام نصرانى آخرين كذلك فالألف المتركة للمسلم عنده وعند  
أبى يوسف يتحصان والاصل ان القبول عنده فى حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات  
الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثانى فى حقهما ذخيرة لمخصا وبه يظهر ان قبولها على الميت  
غیرة مدعىا اذ لم يكن عليه دين اسلام نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينه وبين المدعى الاخر فاذا  
كان الاخر نصرانيا أيضا بشاركه والا فالامال للمسلم اذ لو شاركه لم يقيمها على المسلم وظهر أيضا  
ان الماتعة منفردة لا بد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما  
لا يخفى هذا ما ظهر لى بعد الداتعة التام (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذى بدى  
على ذى ميت وان كان وصيه مسلما بشرط ان لا يكون عليه دين اسلام فان كان فقد كتبه عنه عن  
الجامع اه والذى كتبه هو قوله نصرانى مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم  
ونصرانى بعثه فالثلاثان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانها باقرا اه ووجهه أن الشهادة  
الثانية لا تثبت للذى مشار كته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم المادى بطلب كلها فتقسم  
عولا فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الاخر الثلث لان له نصف فقط لكن المادى  
مع النصر انى قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تنفع لانها باقرا قال سيدى الوالد  
وبقدم دين العصة وهو ما كان ثابتا بالبيعة أو الاقرار فى حال العصة وقد يرجع بعضهم على بعض  
كالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه  
والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان  
شهودهم كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهم مسلمين أو شهود الكافر  
فقط فهم ما سواه اه فافهم وعام الكلام على هذه المسئلة وفروعهما بطلب من البحر وحاشيته  
اسيدى الوالد قال الرملى فى حاشيته على البحر فحصل أن الوصى يخالف الوكيل فى البيع  
والشراء وقد تقر بأن الوكيل فى الحق وفى المتعلقة به ما أى البيع والشراء أصيل والوصى قائم  
مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صريح فى أن العمل به وقد صرح صاحب الهيطة  
بما فى الظهيرية اه (قوله كما مر) أى فى العبد الكافر وسيدته مسلم والوكيل الكافر وكله  
مسلم وزاد فى الاشياء عليهم اثبات توكيل كافر كافر أو كافر من بكل حق له بالكوفة على خصم  
كافر فیتعدى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة فى مسئلتين) حل القبول فيه ما فى  
الشركة لامية بمخاض على ما اذا كان الخصم المسلم مقر بالدين منه والوصاية والنسب فتقبل  
شهادة الذميين لانها شهادة على النصرانى الميت اما لو كان مفكر الدين كيف تقبل شهادة  
الذميين عليه (قوله وأضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصرانى (قوله فادعى  
على مسلم بجر) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله  
ووجهه فى الدرر) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى  
والوصايا تكون عند الموت غالباً بسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو

بجر وفى الاشياء لا تقبل  
شهادة كافر على مسلم لا تتبع  
كافر أو ضرورة فى مسئلتين  
فى الايضام شهد كافر ان على  
كافر أنه أودى الى كافر  
وأضر مسلم عليه حتى  
لا يجب رضى النسب شهد ان  
النصرانى ابن الميت فادعى  
على مسلم بجر وهذا  
استحسان ووجهه فى الدرر

تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا يتخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط قيام المبيع عند  
الاختلاف في القهاف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجعه وتأمل (قوله ومن  
محرم رضاعا) كايه منه وفي الانصبة تقبل لابو به من الرضاع ولما أرضعته امرأته ولام  
امرأته وابنه ابنا زانية من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة  
أبيه وابنه لان الاملاك بينهم مقبزة والايدي مقبزة ولا بسوطة ابعضهم في مال بعض فلا تحقق  
التممة بخلاف شهادة اقاربه ولأدرك ومثله في البصر (قوله الا اذا امتدت الخصوصية) أي  
سنتين كما في المنع عن القنية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقيل اس ذلك ان يطرد في كل قرابة  
والفقه فيه أنه لما كفره منه التردد مع الخصم صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه قال أبو السعود  
والتمتع به بعد الخصام على القول به لا يخص الشهادة لا الخ ونحوه اه قال الملا عبد الحليم  
ولا يذهب عليك أن المعقد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدين لا عدو لأي بعد الخصوصية على  
ما تقدم ودالينا في ذلك لان المتردد المذكور بمنزلة المدعي لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في  
القنية) يعني اذا كان مع المدعي أخ أو ابن عم يخصمان له مع المدعي عليه ثم شهد الاتقبل  
شهادتهم ما في هذه الحادثة بعد هذه الخصوصية وكذا كل قرابة وصاحب ترد في الخاصة سنتين  
لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه كما في الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي  
خاصة عن اداء الشهادة عليه بان نسبهم الى الكذب وقد فعان انفسهم ما ومثله القنية فيما  
اذا خصاه مع قرينه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لعدولا) قال في المنع عن الجور فيبني  
حمله على ما اذا لم يسأله المدعي في الخصوصية أو لم يكن ذلك توفيقا اه ووفق الرمي بغيره حيث  
قال مفهوما قوله لعدولا لانهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصوصية للتممة بالخاصة  
واذا كانوا عدولا تقبل لارتضاع التهمة مع العدالة فحمل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا  
توفيقا وما قلناه أشبه لان المعتمد في باب الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر مولا مسلم)  
لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا  
على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه  
استحقاق مالية المولى لا محالة بل يتحقق عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان  
العبد مسلما مولا كافر يعني لا تجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم  
مولا كافر فان كان مسلما له عبد كافر اذ ذله بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين  
بشراءه ويصح جازت شهادتهم عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا  
وعلى المسلم ضمنا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافر اشترى أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان  
كافرين بشرائه أو بيع لا تقبل شهادتهم عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم  
قصدا كما في الدرر والغرر (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا ظاهر ان كانت التركة لا يخرج  
منها الدينان وأما اذا كانت مقسمة لم يكن فيها شبهة ان الشهادة على تقبيل حق مسلم وفي المنع  
نصرنا في مات عن مائة فقام مسلم شاهدان نصرنا في بمائة ومسلم ونصرنا في بمائة فالثان  
له والباقي بينهما اه أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهذا لا تقبل في مشاركة الذي  
للمسلم في المائة والحاصل انما اثبت الدين على الميت دون المشار كمنع الغريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضاعاً أو مصاهرة  
الا اذا امتدت الخصوصية  
وخاصم معه على ما في القنية  
وفي الخزانة تخصص الشهود  
والمدعي عليه تقبل لعدولا  
(ومن كافر على عبد كافر  
مولا مسلم أو) على وكيل  
(مولا كافر مولا مسلم لا)  
يجوز (عكسه) اقبامها على  
مسلم قصدا وفي الاول ضمنا  
(و) تقبل (على ذي ميت  
وصيه مسلم ان لم يكن عليه  
دين مسلم)

التكليف فرضا وجوبا وسنة ونهيا ومن جعله كسنة العورة وهو حرام على البالغين من غير محرم فظهر ان وقت الختان على الوجه المسمون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم اختتمه فامرأتى طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال مكرومة للنساء اذ جاع المختونة ألد وكان ابن عباس لا يجيز بركة الاكف ولا شهادته اه بجرر لمخاض وفيه فائدة من كراهية فتاوى العتباتي وقيل في ختان الكبير اذا أمكن ان يحتج بنفسه فعل والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فختانه وذ كرا كرخي الكبير يحتج به الحامى وكذا عن ابن مقائل لا بأس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة اذا غرض بستره حالة الضرورة

مطلب ٢  
لاباس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة اذا غرض بستره حالة الضرورة

مطلب ٣  
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شيبه هكذا باصه واعل الصواب ابن أبي شيبه فليهر ر اه معصمه

بجر والاستمراء بشئ من الشرائع كفر ابن كمال (وخصى) وأقطع (وولد الزنا) ولو بالزنا خلافا لما لاك (وخصى) كائى لو مشكلا والافلاش كمال (وعتيق لمعقوه وعكسه) الالهمة لما في الخلاصة شهد ابعده عتقهما أن الثمن كذا عند اختلاف تابع ومشتري تقبل لجر النفع باثبات العتق (ولاخيه وعه

مطلب ٤  
ترجمة شرح القاضى

التكليف فرضا وجوبا وسنة ونهيا ومن جعله كسنة العورة وهو حرام على البالغين من غير محرم فظهر ان وقت الختان على الوجه المسمون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم اختتمه فامرأتى طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال مكرومة للنساء اذ جاع المختونة ألد وكان ابن عباس لا يجيز بركة الاكف ولا شهادته اه بجرر لمخاض وفيه فائدة من كراهية فتاوى العتباتي وقيل في ختان الكبير اذا أمكن ان يحتج بنفسه فعل والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فختانه وذ كرا كرخي الكبير يحتج به الحامى وكذا عن ابن مقائل لا بأس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة اذا غرض بستره حالة الضرورة

مطلب ٢  
لاباس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة اذا غرض بستره حالة الضرورة

مطلب ٣  
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شيبه هكذا باصه واعل الصواب ابن أبي شيبه فليهر ر اه معصمه

بجر والاستمراء بشئ من الشرائع كفر ابن كمال (وخصى) وأقطع (وولد الزنا) ولو بالزنا خلافا لما لاك (وخصى) كائى لو مشكلا والافلاش كمال (وعتيق لمعقوه وعكسه) الالهمة لما في الخلاصة شهد ابعده عتقهما أن الثمن كذا عند اختلاف تابع ومشتري تقبل لجر النفع باثبات العتق (ولاخيه وعه

مطلب ٤  
ترجمة شرح القاضى

تاب لا تقبل شهادته لم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بسنة أشهر وبعضهم قدره  
 بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد  
 بزور ثم ناپ فشهد تقبل من غير مدة اه وسبق الكلام عليه في هـ هذا الباب وقبل باب  
 الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقدمنا ان الشاهد اذا كان فاسدا فاسمرا لا ينبغي أن  
 يخبر بشيء كى لا يسطل حتى المدعى وصرح به في العـ مدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يصلح له  
 ذلك كما استظهره سيدي والدرججه الله تعالى قال في الخاتمة قبل التركة والتعديل المعروف  
 بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف انه لا تقبل شهادته أصـ لا أبدا لانه لا يعرف توبته وروى  
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد اه وفيها ومن اتهم بالفـ قى لا تبطل عدالته  
 والمعدل اذا قال الشاهد هو منـ بالفـ قى لا تبطل عدالته اه ولا يصح ذكر افراد سقطت  
 عدالتهم نص عليها منها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لاطعن فيه في دين ولا حال  
 وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضله أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير  
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فممن من أسقطها بموتوا مدة  
 الحلواني ومنهم من شرط ثلاث مررات والاول أوجه وذ كر الاستيعاب ان من أكل فوق  
 الشبع سقطت عدالته عنه الاكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم الفـ بدأ و  
 مؤانسة الضيف اه والاعانة على المعاصى والحث عليها كبيرة ولا تقبل شهادته الطغبي  
 والرقاص والجواز في كلامه والمسخرة بالخلاف ولا من يحلف في كلامه كثيرا ولا تقبل  
 شهادة البخل والذي أخر القرض بعد وجوبه افيع عذر ان كان له وقت معين كاصلاة بطلت  
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايع وذ كر الخاصي  
 عن قاضيان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب  
 بجر الهند لانه محظور بنفسه وديته من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل  
 المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس القبور والمجانة والشرب  
 وان لم يشرب كما في الهندية وعظام ذلك في المطولات وفي البحر عن العناية من آجريتة لمن  
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته اه (قوله ومن أقلف) اذ تقبل شهادة الكبير الذي لم يمتحن لان  
 العدالة لا تتحل بترك الختان لكونه سنة عندنا كذا أطلقه في السكندر وغيره وتبعهم المصنف  
 (قوله ولو عذر) بان يتركه خوفا على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما قيده قاضيان وقيده  
 في الهـ داية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل لانه لم يبق عـ دلا وكما قبل  
 شهادته نصح امامته كما في فتح القدير واختلفوا في وقته فالامام لم يقبله مدله وقتا معلوما عدم  
 ورود النص به وهـ هذه إحدى المسائل التي توقف الامام في الجواب عنها وقدره المتأخرون  
 واختلفوا واختار ان أول وقته سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الفير في الاكل والشرب  
 الطلاق والعناق واهل ان سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الفير في الاكل والشرب  
 واللبس والاستنجاء حيث يصح له ذلك ووقت الاحتياج الى التاديب وتهذيب الاخلاق ولذلك  
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه نامورا بابا الهـ لانه ولوندا ومن جالته الختان أيضا  
 كونه ابن اثنى عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه فحينئذ يجرى عليه فلم

(و) من (ألف) ولو عذر  
 وادلا وبه نأخذ

خطاب  
 في وقت الختان

ولذا قال وغلب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيه عن أبي  
يوسف ان لا يأتي بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستمه أكثر من هتكه وصوابه أكثر من  
خطئه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروته اه قال القهستاني  
من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتبها وتبعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة  
وصغيرة تبين ليس بعدل اه قال في البحر هي الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل  
ويعارضه هوى بضله ويصدده وليس السكال واحد يدرك مداه ويكتفي لقبولها ابدناه كي لا تضيق  
الحقوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وتعلمه فيه (قوله كل  
فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يعد  
أن يقال ان الاكل في السوق مثلا غير السوقي كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان  
معه شهادة فلا يضيق حتى المشهور وله عبارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة  
ما فيه حديث الكتاب قال وأما بالنالم يأخذوا بذلك وانما بنوعا على ثلاثة معان أحدها ما كان  
شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة والذاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل  
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون موصرا على المعاصي والقبور اه وتعبه  
في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا انظر المحشى فيما ذكره الشارح عنه قال  
الآن أراد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في  
الذخيرة الاصح ان ما كان شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا  
ما فيه نبذ المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليهم او في معين المفتي يرفض المروءة  
ارة كتاب ما يمتد منه ويقضه عن رفته عند أهل الفضل قال الهبني اختلفوا في الكبيرة  
فتقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وروى الاشعرث بالله  
والقوام من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد  
بعضهم عليهم كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدل مقطوع به  
فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر  
عنه فهو صغيرة والاوجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب فوقه ذنب وبهتة ذنب فبالنسبة الى  
ما فوقه فهو صغيرة وإلى ما تحته فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل  
ما كان شبه عاين المسابن وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله  
ومنى ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم يزوال العد التبارك كتاب الكبيرة يحتاج  
الى الظهور لاند اشترط في شرب المحرم الادمان اه جوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة  
الختار اجتناب الاصرار على الكبائر ولو ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفتح وما في  
الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة سقطت عدالته وفي  
الصغائر العبرة للغلبة تصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان  
الحكم يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر  
الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالته تعود اذا تاب لم يصح حوايان الحدود في  
القذف اذا تاب فهو عدل أى وان لم نقل شهادته لكن قال في البحر وفي الخاتمة القاسمي اذا

(قوله ويعارضه الخ) لعله  
ومعارضة فاجزر

وهو معنى العدالة وفي  
الخلاصة كل فعل يرفض  
المروءة والكرم كبيرة وأقره  
ابن السكال قال ومنى ارتكب  
كبيرة سقطت عدالته



فقصـل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدو لا وصرح بعقوب باشا في  
 حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دارة في الكتب فاذا أثبت  
 المدعى عليه العداوة بثبوتات شرعية فنجري الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة  
 والتزكبة المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وبسبب الحق ودواهم  
 عن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتسامه فيه فان كانت العداوة الدينية فسق لانه لا يحل  
 معاداة المسلم لاجل الدنيا فها لا استغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فانه  
 لو قضى بشهادة الفاسق صح وانما كما مر ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا ينقد لانه ليس  
 بمعتد فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لکن قال المذاعبة الحليم في حاشيته على الدرر وقد  
 جاءت الرواية بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه ان من العداوة  
 المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير  
 مؤثرة كعداوة شخصين بينهما واقعت مضاربة أو مشاعة أو دعوى مال أو حق في الجـلة  
 ففهمادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمنهم وور على  
 السنة فقهائنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق  
 بين الروايتين وبين المتن والنصر وان لم يمتد المصنف اليه الحدقة لذي هذا نال هذا اه قال  
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل ان في المسئلة قولين معقدين أحدهما عدم  
 قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكترو المتقي ومقتضاه ان العدالة  
 العداوة لا القسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيهما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره  
 ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح  
 الوهابية لم أفق عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان  
 قضاؤه عليه بعلمه لا يتقدوان كان بشهادة من العدو ولم يحضر من الناس في مجلس الحكم  
 بطاب خصم نمرحى يتنذ كره الجوى وسياق كلام البرجندى يقيـدان شهادة العدو لعدوه  
 مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على ان العلة التهمة أما اذا كانت العلة القسق فلا فرق وقد  
 اختلف تعميل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودولعل في المسئلة قولين منهم من عال بالاول  
 ومنهم من عال بالثاني اه (اقول) قد علمت ما قدمناه عن سيدي الوالد انه ما قولان معقدان  
 وان المأثور على عدم قبولها وان لم يفسق بها التهمة (قوله الا اذا كانت المصادقة متناهية)  
 أي فانما لا تقبل للتهمة (قوله بلاصرار) أي تقبل من مرتكب صغيرة بلاصرار لان  
 الامام من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط النعصة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح أما اذا أصر  
 عليه وانفرح به او استخف ان كان عالما بقتدي به فهي كبيرة كما ذكره بعضهم (قوله ان اجتناب  
 البكائر كلها وغلب صوابه على صغائره) الاولى ان يقول على خطئه وأشار الى انه كان ينبغي  
 ان يزيدو بلاغمة قال ابن السكال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بلاصرار وكذا بالاعلمة على  
 ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب البكائر كلها احتى لو  
 ارتكب كبيرة نسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

الا اذا كانت المصادقة  
 متناهية بحيث يقصر  
 كل في مال الآخر فتاوى  
 المصنف معزى بالمعنى الحكم  
 (و) من (مرتكب صغيرة)  
 بلاصرار (ان اجتناب  
 البكائر) كلها وغلب صوابه  
 على صغائره درر وغيرها  
 قال

مطلب  
 العداوة اذا فسق بها لا تقبل  
 شهادته على أحد وان لم  
 يفسق بها تقبل على غير  
 عدوه



افندي جزء مفتي دمشق الشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لحزن الآخر  
ويحزن لفرحه فهو عدو وكل عدو ترد شهادته اذا كانت دنيوية بنفي يفرح لحزن الآخر  
ويحزن لفرحه ترد شهادته فانه غير مسلمة لما في البحر وعلى افندي من تعريف العدو  
والكبرى مسلمة للحدث الشريف ٣ الذي هو دلائل المجتهد فانج لذاته ان من يفرح لحزن  
الآخر ويحزن لفرحه ترد شهادته ثم اذا حكم بها حكم لا ينقض حكمه لما في البحر أيضا وكيف  
لا ترد شهادته من اتصف بهذه الصفة وهي مما تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها  
المدافعين في كتابه العزيز ان تعذبكم حسنة نسوهم وان تصيبكم سيئة يفرحوا بها قال القاضي  
بيان تنهاه عداوتهم الى حد حسد واما نالهم من خير ومنفعة وتمنوا ما اصابهم من ضرر وشدّة  
فخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اه (قوله لانهم من التدين) فيدل على كمال دينه  
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا لم ينته به فيه وقد قبلوا  
شهادته المسلم على الكافر مع ما بينه من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية)  
كنهاه المقتضى على القاذف والمقطوع عليه الطربق على القاطع والمقتول وليه على  
القاتل والجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد فها أولا فاعادة ايس  
كاتبه وجه بعض المتفهمة أو الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير  
عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل بالعداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا وفي القضية ان العداوة بسبب  
الدينية لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح  
وعليه الاعتماد اه وفي فتاوى المصنف سئل عن رجل شتم آخر وقد فها فهل تثبت العداوة  
الدينية بينهما بما به هذا القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدنيوية  
تثبت بما هذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل  
الولي اه ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في  
حق جميع الناس فان الفسق لا ينجز حتى يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس  
على عدم تجزئ الفسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عديدة وثبت نفسه بسبب خيانية في واحد  
منها فانه يسرى في كلها فيعزل منها جميعا كما أفق به المفتي أبو السعود العمدى المفسر في  
فتاويه ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا منه بنفسه ولوشهد الشاهد على آخر  
لخاصم المنهم ودعيه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه  
كذا لا يشهد عليه وطلب الرد أو أثبت دعواه ببينة أو اقرارا ونكول فتقبل شهادته وهو  
بحر مقبول كما صرحوا به لكن قال سيدي الوالد في جواب سؤال عن شهده عليه شهود بحق  
وزكروا فتعال المدعى عليه ان الشهود ومن زكاهم أعداءه بسبب انه تشاجر معهم على قمار  
واعب فأجاب بعد كلام حاصله في الحادثة المسؤول عنها ربنا انه فسق بها اذا العداوة جرت  
بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قماروا لعب محرمين شرعا ولو كان المتأخرون على الاول من  
الاطلاق سوا فسق بها أولا والحدث الشريف شاهد على ما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود  
صرفوا ولا تجوز شهادته شائن ولاذى غير على أخيه والغد والحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير  
عدل بدليل ان الحقد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخیر الرمي في فتواه

٣ هو قوله عليه الصلاة  
والسلام لا تجوز شهادة  
ذی الظنة ولا ذی الحنة  
رواه الحاكم والبيهقي  
وهو حديث صحيح وذو  
الحنة العدو وقال في النهاية  
الحنة العداوة

لانهم من التدين بخلاف  
الدنيوية فانه لا يؤمن من  
التقول عليه كما يجيء  
وأما السديق الصديقه  
فتقبل

مطاب  
الفسق لا ينجز

كمالو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام  
 النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد اجماعا على الاسلام ولا يقتل ولو شهد  
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد فهادتهم ما باطلا لان في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لاهل  
 الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مدنيون مسلم أي والترك  
 لان في الثالثة فيما اذا شهدا عليه بعين اشتراكا من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا  
 شهدا أربعة على نصراني انه زني بمائة الا اذا قال اسلمت مكرها فانه يجحد الرجل وحده  
 انما مسة فيما اذا ارعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده رضى به فلان القاضي  
 المسلم اه (قوله) وتبطل بالاسلام اي تهادة الذي على مثل بالاسلام اي المشهود عليه قبل  
 القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا بده لو بقوبة) كقود  
 بحر لان المنة بمراسلة حال القضاء لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة لما في البحر عن  
 الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اتم المشهود عليه بعد القضاء  
 بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الديان ذكر الخصاص انما  
 تجب الديانة فقبل انه قول الكل وقبل عنده ينقض القضاء في ابدان النفس ورضي بالديانة في  
 النفس وعندهما انتهى بالديانة فيما اه شربة الالبية (قوله) وان اخذنا املة لان الكفر كاهلة  
 واحدة (قوله) ولذي على المستامن لان الذي على حاله ان يكون من اهل دارنا ولا يقتل  
 المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن مخ (قوله) لا عكسه) لقه وولايته عليه لكونه ادنى حاله  
 مخ (قوله) ولا مرتد على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله في الاصح)  
 اي انما لا تقبل بجمال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه) اي من المستامن  
 قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحرب لو دخل بالامان قهرا استترق ولا شهدا ولا جسد على احد  
 فتح (قوله) مع اتحاد الدار) اي بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك  
 لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا المسمتامن في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نزل عن  
 الجوى من قبيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والزم ثوارهم ما حينئذ وان كانا من  
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اهل دارين  
 مختلفين لان الذي بعد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذا الذي قاله  
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى وباقى نايبده في المقولة الثانية ان شاء الله تعالى (قوله) لان  
 اختلاف دارهما) قال في البحر ويستثنى من الحرب على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين  
 كالافرنج والحلبس لاقتداء الولاية بينهم ما واه لا يتوارثان ولدار تحتلف باختلاف المنفعة  
 والمالك اه والذي في المنع ونحوه في الفقه استثنى التعبير بما اذا كانا من دارين فينبغي انهما  
 لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل هدايتهما على الاخر لان الارث يمتنع في هذه المودة  
 لوجود الاختلاف الحكمي وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقولة  
 السابقة فاه ما اذا كانا في دارهم ما لوجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام  
 نليه امل ط (قوله) عدو العدو من يفرح لحزنك ويحزن لفرحك وقبل يعرف بالعرف بحر  
 ومثله في فتاوى على افندي عن خزائن المفتين قال العلامة الخيري السيد الشريف محمود

وتبطل بالاسلام قبل القضاء  
 وكذا بده لو بقوبة  
 كقود بحر (وان اخذنا املة)  
 كالمير ود والنصارى  
 (و) لذي على المستامن  
 لا عكسه) ولم يرد على  
 مثله في الاصح (وتقبل  
 منه على) مستامن (مثله  
 مع اتحاد الدار) لان  
 اختلاف دارهم ما يقطع  
 الولاية كما يمنع التوارث  
 (و) تقبل (من عدو  
 بسبب الدين)

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثلهما في الاعتقاد أو مخالفا لهما  
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المساقم على الذي لا تصور ولا يثبت  
 عليه اهـ فجور الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما لها في المسلم صحت شهادته على الجميع  
 ولتقصائهم في اهل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لثبوت شبهة ولتصورها في  
 المستامن صحت على من هو مثله لعدم الولاية في غيرهم من الكفار المأذون كرههم وهم الذين  
 لا يقرون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تخرج شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل  
 شهادة اهل الاوهام مطلقا سواء كانت على اهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة اذ لم يكن  
 اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم ان الشرط اذا تعقب المتعاطفات فانه  
 يرجع للجميع فهو هذه الجملة ان اعتقاد اهل الاوهام اذا كان مؤديا الى الكفر فلا تقبل  
 شهادتهم على اهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر ان مذهب الكذب حجة عندنا  
 واذ لم يكن من مرذوكرهم من اهل الاوهام المدكورة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم  
 على أحد أصلا على ان المولى عبد الرحمن افندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على ان  
 الدرر والقيامنة والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملازمة زنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير  
 قبول توحيدهم يعرض عليهم الاسلام وان يسلموا اوبة لا ولا يجوز لولا الامور تركهم على ما هم  
 عليه ابدا اهـ بقصر فاهـ ملخصا قال سيدى الوالد الشهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة  
 اذا كانوا عدولا في دينهم اتفقت عليهم أو اختلفت (اقول) والظاهر ان عدوتهم دينية والام  
 تقبل فتأمل (قوله لوعدا في دينهم) قدمنا عن الجرجاني في كفة الذي ان يزكى بالامانة في دينه  
 واسأله ويده وانه صاحب بقة فون كية المسلمون ان وجدوا ولا يثبت من عدول الكفار وانه  
 اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على منله) فلا تقبل على مسلم قوله تعالى وان يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد  
 اياه قال في الهدية ثبات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر يدين المسلم هكذا في محيط السرخسي فان فضل شئ  
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان التركة تقسم  
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن القار خاتمة والمحيط اهـ ونظام المسئلة فيها وفي  
 حاشية الخبير الرملى على الجرجاني في الذخيرة نصراني مات وترك الف درهم واقام مسلم تهودا  
 من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم  
 ولا يتحاصن فيها عده وعند أبي يوسف يتحاصن والخلاف راجع الى ان يمتنع النصراني مقبولة  
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف  
 مقبولة بينهم اهـ والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة والحاشية الحكم  
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد أسلم وهو يتجوز شهادتهما وكذا لو شهدا عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك  
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جازوا بعت على الاسلام ولا تقبل وهذا  
 قول الامام اهـ قال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر الذكر كذلك يجبر ولا يقبل

لوعدا في دينهم جورة  
 (على منله) الا في خمس  
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب  
 الدرر والقيامنة  
 والنصيرية والباطنية  
 كلهم كفار

مطلب  
 اذا سكر الذي لا تقبل  
 شهادته

اقوله لانه يغبطه قهره اياه  
 قال الرملى النصيرية في انه  
 و يغبطه راجع للذى  
 وفي قهره راجع للمسلم اهـ  
 لانه بسبب قهر المسلم اياه  
 واذ لاله يقول عليه  
 بخلاف ما في الكفر لان  
 لاله الاسلام قاهرة لكل  
 فلم يبق له غير يستظهرون  
 بها انتهى انتهى منه

وأصناف الجسرية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والركوعية والصخرية  
 والمباينة والصبية والساقية والحرفية والكرفية والخشبية والحشرية  
 والمعنوية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والموادية  
 والخرقية والمملوكية والقهرية والغائبية والزنافة والرافعية والقطبية  
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا التاركية والسبئية والراجية  
 والشاكية والبهشية والعملية والمشبهة والاقربية والبدعية والمنفعية والحشوية  
 والبعوضية كافي فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد العال (قوله الاخطائية) نسبة الى  
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي  
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاما اسمعيل رجع الى القول بامامة جعفر  
 وغلو في ذلك غلوا كبيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان  
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر الدعوة الى جعفر فقبضوا  
 منه ودعاه عليه فقتل هو واصحابه قتله وصلبه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان  
 يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا بعتة دون ان ادعى  
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له بقية شيعته وذكر خمس الآئمة السرخسي انه سم ضرب  
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه محق في دعواه ويقولون  
 المسلم لا يحنف كاذبا (قوله يرون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة فاستأنف (قوله) واكل من  
 حلف انه محق (الاولى التعبير باكل في الفسخ بدل الواو لانهم ما قولان كافي البهر والفتح وغيرهما  
 واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح الجمع كما هنا وفي تعريفات السيد الشريف بما يفيد  
 انهم كفار فانه قال مانعه قالوا الآئمة لانهم كانوا ابي الخطاب بنى وهو لاه يستحلون شهادة  
 الزور لما وافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والنار آلامها اه (قوله فردهم) اي عن  
 اداء الشهادة (قوله لا يبدعهم) لانهم اغرهم بكفرة اذا لم يعتدوا اعتقادهم بسهم (قوله بل اتهمه  
 بالكذب) ومن التهمة الممانعة ان يجير الشاهد بشهادته الى نفسه نفعا او يدفع عن نفسه مضرما  
 خائفة (قوله ولم يبق لذهبهم مذكر) انما هم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه  
 السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده  
 الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسهم والنسب والقسم من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب  
 عما يمتدح به محرم دينه والكذب محرم في الدين كله قيد في لان المرتد لا شهادة له لانه  
 لا ولاية له واختلاف في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني  
 ويلحق به الدرزي كما اتفق به الخليل الرمي والعلامة على افندي الماردي في رسالته اقوال الآئمة  
 العالمة في احكام الدرروز والتمانية قال العلامة السيد محمود افندي حمزة مفتي دمشق  
 الشام في فتاوى جواب سؤال رفع اليه في شهادة اهل الاوهاء الكفرة هل تقبل على بعضهم  
 سواء كانوا متقين في الاعتقاد ام مخلفين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب حفظه الله تعالى  
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتقصيل واما شهادة الكفار الذين لا يقرون على ما هم عليه من  
 العقيدة كاهل الاوهاء الكفرة والمخالفين والباطنية والزنادقة والجوس والدرروز والتمانية

(الاخطائية) صنف من  
 الروافض يرون الشهادة  
 لشيعتهم واكل من حلف  
 انه محق فردهم لا يبدعهم  
 بل اتهمه بالكذب ولم يبق  
 لذهبهم مذكر جحر (و) من  
 (الذي)

مطلب  
 في شهادة المرتد

مطلب  
 في شهادة الدرزي

يبقى ان بعضهم كفار كما ياتي قريما ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقعهم فيه الا التعمق والغلو في الدين والفاسق انما ترد شهادته لتهمة الكذب فصاروا كمن يشرب الخمر او ياكل متروك التسمية عدا منتهى حال ذلك من حيث التعاطي قال في المغرب اهل الاوهام من زاع عن طريفة اهل السنة والجماعة وكان من اهل القبلة والاهواء جمع هو مصدروهم بته من باب تعب اذا احببه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان او مذموما ثم غالب في المذموم والهواء مذموم وهو المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية وأهل الاوهام ليسوا بطائفة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله لا تكفر) فنوجب اكفاره منهم فلا كثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بجر وفيه عن السراج وان لا يكون ناجزا او يكون عدلا في تعاطيه واعتراضه بانه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العدالة شرطت في اهل السنة والجماعة فما ظنك في غيرهم تامل وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادته الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا وردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قوله كبر) أهله طائفة تانون لقدره العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهريين وغيرهم من الاخبار كذا في القهقهة ثانيا فهم من اهل الاوهام وان لم تقبل شهادتهم بخلاف من يفضلهم او علميا على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثررون للثنتين وطهارة الزبير ومعاوية (قوله وتشبيه) ذكر به القهقهة ثانيا المرجئة وهم النافون بضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالجهمية والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسكين كذا في المصارف اه فعدهؤلاء القريبيان اهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم من اهل السنة وبطل عليه ما في الجرح عن النهاية ان اصول الهوى سنة وذكر ما ذكره المؤلف (قوله وتطيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة كما هم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ففي الحديث الشريف وستة فرق أمي على ثلاث وسبعين فرقة كما هي في النار الواحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي وازدادة الفرقة الناجية من النار وهم اهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكره تكمله الى الثلاث والسبعين فرقة \* ولما ذكرها على طريق الاجمال فنقول أصناف الخوارج اثنا عشر الاخرية والاباحية والغازية والتغلبية والخلفية والكوزية والمكزية والمعتزلة والمجوسية والجميلية والاحنسية والمشيرقية وأصناف الروافضة اثنا عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاصفاقية والزيدية والعباسية والاعلمانية والامامية والمتنخصة والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف القدسية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكيسانية والشيطنية والفكرية والوهمية والعروندسية والمناسية والمقبية والبسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر بكبر وقد رفض وخروج وتشبيهه وتطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنتين وسبعين

قوله بخلاف من يفضلهم او علميا كذا بالاصل واعل الصواب من يفضل علميا الخ فاحذر اه محله

قوله والمعتزلة ساقى بعدهم في أصناف القدسية فاعل أحدهم ما يحرف عن لفظ آخر وبالجملة فانظر هذه الاسماء جميعها في محل آخر ولحق اه محله

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البيهقي رحمه الله تعالى في جواب سؤال من سأل عن صحة شهادة الجوراني في قضية من القضايا وهو هذا  
 لا شعاع للنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفاسد بل منه وهو عدم القبول في انعدام  
 الحياة والمباراة والله تعالى أعلم اهـ نقل الطحاوي عن الجوري ان من صار خصما في حادثة  
 لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية أن ينتصب خصما لم ينتصب تقبل وشهادته أجبر  
 الواحد لاسمائه لا تجوز في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجبر مياومة أو مشاهرة أو  
 من انتمى استخسانا ولو مضت الاجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الاجبر المشترك حيث تقبل  
 شهادته لانه غير محلول لارقبته ولا منفعته وتجوز شهادته الدائن لديونه ولو مضى اجبا هو من جنس  
 دينه ولو لشهده لديونه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ويتعلق به  
 بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لذاته اهـ والله تعالى أعلم

\* (باب القبول وعدمه) \*

لما فرغ من بيان ما تنفع فيه الشهادة وما لا تنفع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط  
 والشروط مقدم على المنروط ثم معنى القبول لغة يقال قبالت القول حاتم على الصدق كذا  
 في المصباح (قوله اصحة الفاسق) أي لصحة القضاء بشهادته أي وقدر كرهه لا يقبل وكما يصح  
 القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعمى والمجذوم وفي القذف اذا تاب وبشهادة أحد  
 الزوجين مع آخر اصحابه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى  
 بطلانه اهـ يجوز عن خزانة المفتين (أقول) اهله محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف  
 الحق في بقرينة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطحاوي وذكر في منية المفتي في  
 بحث القضاء في المجتهد فيه قضى بشهادة مجذومين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه  
 وعليه ان يأخذ المال من المقضى له وكذا لو علم انه ما عبادان أو كافران أو أعمايان قيل ينفذ فانه  
 ذكر اذا قضى بشهادة مجذومين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لا يبرأ أمضى  
 القضاء الاول اهـ قال سيدي الوالد أقول وسيمد كراشارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء  
 بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجبر الخاص صارت واقعة التقوى ولم  
 أرها لان العلة التي منعت لا تقتضي على ما يحرمه الموانع فيما سب ما في في شهادة العدو وهذه مثلها  
 (قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعمى أو أحد الزوجين أو الوالد  
 لولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله  
 وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤثر قضاءه بارجح الاقوال كما مر (قوله كما حقه  
 المصنف تبعه المصنفون باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردّها الفسق اذا قبهاها أصبح  
 كالفنت والناسخحة والمغنى ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو يغني للناس ومن يظهر سب  
 السلاف ومن ارتكب ما يحمله ويصح قبول شهادته الاعمى اقول مالك بقبولها مطلقا كما بصير  
 أما المحلول لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه وكذا السب  
 بعده ومكانه والاجبر لما ذكره من يبطل في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف  
 حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل في حكمه انتهى وسبب تحقيقه  
 (قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبول لاعمال على المصالح وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا  
 بالأصل والبحر

\* (باب القبول وعدمه) \*

أي من يجب على القاضي  
 قبول شهادته ومن لا  
 يجب لامن يصح قبولها  
 أو لا يصح اصحة الفاسق  
 مثلا كما حقه المصنف  
 تبعه المصنفون باشا وغيره  
 (تقبل من أهل الاهواء)  
 أي اصحاب بدع

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في البصر عن المنيابيع انه منه اه وعبارة  
البحر وفي المنيابيع نفسه يره ان بقول في النكاح لم أحضر الله قد وفي غيره أخبرني من أثنى به  
أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بيان بقولنا نعم على موت رجل فانه يقبل وان قال  
لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بلا خلاف وان كان  
مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لم لا تقبل وبه أخذ الصمد والشعبي وفي الغيبة  
هو الصحيح وان قالنا شهدانه مات لانه أخبرنا من شهد موته بمن نثق به جازت وقال بعضهم  
لا يجوز كافي الحامدية (قوله وصححه شارح الوهبانية) أي العلامة عبد البر في شرحه عليه ما وقد  
نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالشهرة والتسامع بقوله

وصححه شارح الوهبانية  
وغیره انتمی

(قوله وأطلق بعض المخ)  
هكذا بالاصل وأعله  
وأطلق بعض ردها ثم صحوا  
وقوله وبعض يقبلها هكذا  
بالاصل أيضا وهو غير  
مستقيم الوزن فاجبر

وقد جوزوها في النكاح بسامعه \* وان ينسردت وتقبل ل أظهر  
كذا نسب ثم الطريق سماعه \* من الجمع ما كذب لهم يتصور  
وأفتوا بما قاله دابن يكتفي \* قضا وفي موت كفي العدل يجبر  
وقيل لكل والمصحح ان ذا \* كاسر والاخبار فيه مؤثر  
وفي غيره فالشرط لفظ شهادة \* به أخذ الصمد والشعبي المصدر  
وان أطلقا سمعنا ونفي عيانه \* ترد اذا ما الموت لم يكن بشم  
وأطلق بعض دراهم صحوا \* قبول اذا قال الموثق بخبر  
وبعض يقبلها بالسماع بموت من \* غدا غير مشهور ولا بد ينتظر  
وقد جوزوها في الدخول وربحوا \* جواز المهر في الوقف يذكرو  
خلاف شيوخ والصحيح جوازها \* على الاصل دون الشرط فيما يجبر  
وجوزها الثاني أخيرا على الولا \* وفي الحق بعض قال والبعض ينكر  
وفي المالك محمد ودوا وبه زى مالك \* ولم يدركنا اذ الامر أشهر  
ويعزى الى الخفاف في جوازها \* ومن دائن وانصم حتى وموسر  
فضه يرينا الشاهدي التسامع أي يمانان شهداتهم بالتسامع ردت أي الشهادة وضعه تقبل  
أيضا لها وقولي أظهر إشارة الى تصحيح القبول وضعه يسماعه لمن يشهد بوضعية فتقول المشايخ  
وضعية قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة بهذا الى الموت كما مر في انه لا بد من  
اخباره دابن وضعه فيه للموت وترد للشهادة وضعه قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنية  
بعد ان رقم نجم الامنة البخاري والفاضل البديع تقبل شهادة المديون لرب الدين وفي المحيط  
ولا تقبل شهادة رب الدين لمدونه اذا كان مفلسا وشمس الامنة الحلواني ووالد صاحب المحيط  
قالا تقبل وان كان مفسا او في شرح الجامع للعنابي لا تقبل بعد الموت اتعاق حقه بالتركة  
وكذا الموصى له بالف حرسه أو نبي بهمينه لانه يزاد به محل الوصية أو سلامة عينه ثم مر  
اقاضى خان وقال انه يجوز شهادة له في دينه دون الملب هذا خلاصة ما في القنية وقد ذكر فيها  
في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل عليه الكفاية فأنكرت تقبل  
شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمدونه وحاصله القبول اذا كان موسر احبوا القولان  
في المفاص وعدم القبول بعد الموت قول واحد اتعاق حقه بالتركة كما وصى له لكن رأيت



قضائه في يد غيره كالا يخفى اه (قوله وان فسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا  
ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها سوى (قوله بالتسامع أو بعائنة اليد) أي بان  
يقول أشهد لاني رأيت في يده بتصريف فيه تصرف المالك والشهادة بالتسامع كما يذكرها المفسر  
ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقف) لما تقدم من انه يفتى بكل ما هو واقع  
للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الا فواف القديمة عن  
الاستملاك وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد  
ربما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي انه يشهد بالتسامع  
لان العيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف  
ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانما اذا صرح به لا تقبل اه أي بخلاف غير الوقف من الخمسة  
المارة فانه لا يتيقن فيه ابان الشهادة بالتسامع فيفرق بين السكوت والافصاح والمحصل أن  
المشاخ رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة عن الضياع ولان  
التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالدرجه الله تعالى  
(قوله على الاصح) هذا مخالف لما في المتون من الشهادات في الكنز وغيره ولا يشهد به عالم بعين  
الا نسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره  
بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لك ان تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد  
بالتسامع أو بعائنة اليد لا تقبل قال العيني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع  
يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد به بالمالك بعائنة اليد يعني برؤية في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد  
عليه بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة  
على الوقف بالسماع فيه خلاف والمتون فاطبة قد أطلقت القول بأنه اذا فسر انه يشهد بالسماع  
لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افندي  
مفتي الروم اه ملخصا من مجموعة مل على التركاني (أقول) ولاتنس ما قدمناه آنفا من التصحيح  
في الوقف حفظه عن الاستملاك (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله  
المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف  
والموت (قوله ولكنه اشهر عندنا) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقف أن الشهرة للشيء بكونه  
مشهورا معروفا اه وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جاهلهم وأما السماع من الناس الذي  
وقع في العبارة الاولى لا يفي بذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وفسره في الدرر بان  
يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول  
الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اه وفسر  
المشراح الشهرة بالسماع فافادهم مائتي واحد كما يه عليه سيدي الوالدرجه الله تعالى وفي حاشية  
نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور وروى شهد  
الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أنا أشهد بالسماع اه ولا يخفى ان المال  
واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله جازت في الكل) أي  
فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخاتمة قال سيدي الوالد أقول بفي لو قال أخبرني من أئني

(وان فسر) الشاهد  
(للقاضي ان شهادته  
بالتسامع أو بعائنة اليد  
وردت) على الصحيح (الاف  
الوقف والموت اذا فسر  
و) فالأقرب أخبرنا من  
يثق به (تقبل) (على الاصح)  
خلاصة بل في العزيمة عن  
الخاتمة معنى التفسير ان  
يقول أشهد أنا سمعنا من  
الناس أمالو قالوا لم نهابين  
ذلك ولكنه اشهر عندنا  
جازت في الكل



فلا يحصل لك أن تمتنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحصل لك أن تشهد أنه لا أول اه شاي في الحاشية عن الخالية وكما جازله أن يشهد أنه ملك بوضع اليد جازله ثم أه ان لم يكن رأه قبله في يد غيره فان كان وأخيره ما نتقال الملك اليه أو بالوكالة منه محل الشراء والالا كما إذا رأى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة أخرى وقالت أنا حرة الاصل لا يحصل له أن ينسكها اه وأفاد المصنف بعبارة أنه عاين اليد ووضع اليد فلو لم يعاينها ما وافقنا مع ان إنلان كذا فلا يجوز له الشهادة لأنه مجازفة كمالو عاين المالك لا الملك لأنه لم يحصل له العلم بالحدود \* (تنبيه) \* نقل الصدور حسام الدين في شرح أدب القاضي انه ان عاين المالك دون المالك بان عاين محمد ودان نسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لان النسب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا بالتسامع والمالك معروف فتمتع الجاهلة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولولم يسمع مثل هذا الضاعت حقوق الناس لان فهم المحجوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضعفه اثبات الملك به وهو لا يمتنع اثباته قصدا عني تبعه الزيلعي وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو النص وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه تلك الضبعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضبعة اه وفي البرازية شهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركها الميت فشهادتهم ما باطلة لانهم ما شهدوا بملك لم يعاين سابعه ولا رأياه في يد المدعي ولو شهدوا بدينه فباعتقده دابة وتوضع منه انه ان يشهد بالملك والتناج اه ط وفي البحر ولوراءه على حمار يوم لم يشهد انه لا احتمال انه ركب به بالعارية ولوراءه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد انه لان الظاهر ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي اذا ادعاء المالك) أشار به الى التوفيق بينه وبين ما في الزباجي متابعه صاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التناقض الواقع بين قول من قال انه يقضي بما ينه وضع اليد كافي الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان فعمل صاحب البحر كلام الاولين على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورده المقدسي وحل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكم بمر ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا ينافي انه يقضي قضاء تركه بمعنى انه يترك في يده ما دام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح أول كلامه وأما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختصة فيها فمافي الزباجي يبتنى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضي بعلمه وهو المقتضى به ومافي الخلاصة والبرازية يبتنى على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر الزيلعي ومافي النهاية فان مافي شرح الكنتز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاء المالك والالا

معتبر اه (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف غيره  
 عيني (قوله وقيل شارح الوهبانية) عبد البرقة لان السيد الكبير (قوله كوارث  
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضاً أو عقاراً وقد تقدم ان  
 هذه تمام العشرة ليكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وباني الكلام عليه قريباً  
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) بعم العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو  
 ظاهر ان نامل مدني قال ط لوجه هذه الجملة والذى أوقعه أى الشارح في ذكرها عبارة  
 الشرع بالامة ونصها قوله سوى الرقيق المعبر به عن اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بما يثبت  
 اليه وفي غير المعبر بشهد برقه اه أى بما يثبت اليه وهو مراده أن الذى يعبر عن نفسه لا يشهد  
 برقه بما يثبت اليه الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يفده المواقف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه  
 ولم يعلم رقه ثم باني بعمه ولا صاب فالخاصل ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم  
 رقه ويعبر عن نفسه اذ ارآه في يد غيره انه ملك لان الرقيق يدعى على نفسه تدفع يد الغير عنه  
 فانه دم دليل الملك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يمتنع فيه التصرف  
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفاً كالعبد الا اذا علم رقه أو كان صغيراً لا يعبر عن نفسه  
 فانه كالمنازع لا يملكه فله ان يشهد في نفسه لذى المداينة ملكه وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر  
 وغيره اليك الذى أوقع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أى سواء كان بالغاً أو غير  
 بالغ كفى النهاية وهذا تفسير لا كبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكراً أو أنثى كفى النهاية  
 والوجه فيه ان اهما أى العبد والامة الكبيرين يدعى انفسهما تدفع يد الغير عنهما  
 فانه دم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل  
 له أن يشهد فيهما أيضاً باعتبار ان الثياب والفرق ما يميزه وان كانا صغيرين لا يعبران عن انفسهما  
 كالمنازع لا يملكهما فله أن يشهد بالملك لذى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغـ به كفى البحر  
 (قوله فلان أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحاكم ظاهراً وانما جازت  
 الشهادة بالشئ الواضع اليه عدلان اليد أقصى ما يثبت به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في  
 الايجاب كما هي كفى به ضرورة ترجيح رأى عينه في يد انسان ثم رأى تلك العينة في يد آخر  
 والاول يدعى الملك بسمه أن يشهد انهم الممدعى ط (قوله انه له) أى لمن في يده بلا منازع (قوله  
 ان وقع في قلبك ذلك) أى اذا شهد بذلك قلبك وصدقه وأبى هذا القيد في الظهير به الى  
 اصحابين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه لا وابعث  
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح القدير قال المصدر  
 الشهيد يوبه ناخذ فهو وقولهم جميعاً اه قال الرازي هذا قولهم جميعاً اذا اذ اصل في حل الشهادة  
 اليقين فعند تعذر بصار الى ما يشهد له القلب لان كون اليد من غائب فادبها ظن الملك  
 فاذا لم يقع في القلب ذلك الظن لم يفد مجرد اليد وهذا اقل اذ ارأى انسان درة قيمة في يد  
 كاس أو كلباً في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل له لايستبعد أن يشهد بالملك فعرف ان مجرد  
 اليد لا يكتفى شرعاً بالامة ويشترط أن لا يخبره عدلان بانهم الغيرة فلو أخبره لم يحز الشهادة بالملك  
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه الاول

وهو المختار ما تقي وفتح  
 وقيل شارح الوهبانية  
 بان لا يكون المعبر عنه  
 كوارث وموصى له (ومن  
 في يده شئ سوى رقيق) علم  
 رقه (يعبر عن نفسه) والا  
 فهو كمناع (لك أن تشهد  
 به) أنه ان وقع في قلبك  
 ذلك (أى انه ملكه) (والا)  
 ولو عاين القاضي ذلك جاز  
 له القضاء به بزازية

الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة كذا في باب النسب من  
 شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر ثم يراد بالامانة وفي الزباني  
 ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد ~~فهذا~~ بل لفظ الشهادة وفي شهادة  
 الواحد بخبر الموت قولان معصيان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه  
 الا واحد ولو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اضاءات الحقوق ط (قوله لا يتصور تواطؤهم  
 على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار الذي رواه قوم لا يتصور عددهم  
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافا لبعض  
 (قوله بالشرط عدالة) أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبرين حتى لو أخبر جمع غير مصورين  
 من كفار بالدفعة بموت مالكهم حصل لنا اليقين كما في مرجح المنار (قوله أو شهادة عدلين) بالجر  
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتهان كما في المتن يعني ان الشهادة لها  
 طريقان حقيقي وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهير الدين ان  
 الاشهاد بشهادة عدلين أو رجل واحد بل بلفظ الشهادة بدون اشهاد يقع في قلبه ان الامر  
 كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله الا في الموت) قال في جامع القصولين شهد ان ابا مات  
 وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم شهدوا بلاك الميت بسماع فلم تجز اه (قوله  
 فيمكن العدل) أي بالنسبة للشهادة أو ما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين اقوالهم وفي الموت  
 مسئلة عجيبه هي اذ لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عنه القاضى لا يقضى بشهادته وحده  
 ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا جمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد به هو مع ذلك  
 الشاهد في قضى بشهادته ما اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد موته أو جنازته ودفعه حتى  
 يشهد الا يخرج معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يتلفظ الخبر بالموت بل بلفظ الشهادة  
 عندهم يشهد اما الذي يشهد عنه القاضى يتلفظ بلفظ الشهادة واما القصول الثلاثة التي  
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنه بلفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في  
 الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهير برهان الأئمة وفي مختصر القدروري انما تجوز  
 الشهادة بالتسامع اذا أخبرهم من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي  
 شرح ابن الشهنة والجواب في القضاء والنيكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقوا جميعا بين  
 الموت والاشياء الثلاثة كما كتبه في خبر الواحد وفي الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في  
 موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم  
 يفرق وتسامع فيه وفي جامع القصولين والصحيح ان الموت كنيكاح وغيره لا يمكن في الشهادة  
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف  
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة ولو كان الخبر  
 في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا وفي الثلاثة اذا ثبت الشهرة عنده ما بخبر عدلين  
 يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يمكن في مجرد  
 الاخبار (قوله ولو اتى) قال العلامة عبيد الله انما تجوز اذا سمع من محمد ودودي قدف  
 أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عبيدا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على  
 الكذب بالشرط عدالة أو  
 شهادة عدلين الا في الموت  
 فيمكن العدل ولو اتى

كأن يكون مخبراً عما سمع ولا آخره لجهة لانه قطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال  
 المصنف في الوقف وبيان المصروف من أصله أي لوقف صحة الوقف عليه أي فتقبل الشهادة على  
 المصروف بالتسامع كإصله وكونه وفقاً على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف  
 اشتراط صرف غلته لرزق ولد أو لدية فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأهل هذا  
 مبنى على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لانه قطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف  
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم في الشهادة  
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عند ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقط مساوي  
 بينها وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التنازحية  
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف  
 وإن لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع الفصولين ولود كروا الواقف لا المصروف  
 تقبل لوقد دعوا ويصرف الى الفقراء اهـ وهذا صحيح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة  
 والظاهر انه مبنى على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصروف من أصله فلا تقبل فيه  
 الشهادة بالتسامع كما عمت نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر ان هذا إذا كان المصروف  
 جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما أما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من انه  
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما  
 علم من عبارة التنازحية والفصولين وقد ذكر الخليل الرمي توفيقاً آخر بين ما ذكره المصنف وبين  
 ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة بجملة جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتاً على جهة بيان  
 ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول  
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت اذا  
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحائري أجاب بذلك اهـ ملخصاً (قوله والا) أي والالتوقف عليه  
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تائب دفانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعليها  
 الافتاء كما تقدم آنفاً (قوله بذلك) أي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم  
 المعاينة إذا أخبر به من يشق به استحضارها لدفع العرج وتعطيل الاحكام اذا يحضرها الا  
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد والدخول لا يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل  
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا  
 الوكيل ونحوه من الخواص وكذا الوقف تعان به وكذا جسامه أحكام تبقى على مر الدهور فلولم  
 يقبل فيها التسامع أدى الى المخرج وتعطيل الاحكام وعيانه في المحوى ط (قوله من يشق  
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق  
 الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقية ان يشتهر ويسمع من قديم كثيرين لا يتصور نواطيرهم  
 على الكذب ولا يشترط في هذا العدد القليل بشرط التواتر والحكمية ان يشهد عنده عدلان  
 من الرجال أو رجل واحد أو ثلثان بلفظ الشهادة ~~لكن~~ الشهرة في الثلاثة الاول يعنى النسب  
 والنسكاح والقضاء لا تثبت بالخبر جماعة لا يتوهم نواطيرهم على الكذب أو خبر عدلين بلفظ

والا فن شرائطه (فله  
 الشهادة بذلك اذا أخبره  
 جماعة من الاشياء (من يثق)  
 الشاهد به) من خبر جماعة

على شروط الواقف لان الذي يشتر انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشرط  
فلا يشتر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادتين  
من غير بيان الواقف لو قد سمعنا أبي يوسف وان القوي عليه نراجه وهـ ذابا بالنسبة لنفس  
الوقف اما الدعوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يجحدو يقول  
هي ما يحكي فيمشرط بيان الواقف وانه وقفه وهو بما يحكي (قوله قيل ونراطة على المختار) قال  
الطحاوي ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان مصححان قال في البحر وفي الفصول العمدية من  
العائير المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهر على شرائط الوقف اه وفي المجتبى المختار ان تقبل  
على شرائط الوقف اه واعقده في المعراج وأقره الشرنبلالي وعزاه الى العلامة قاضيهم وقوا في  
الفتح بقوله وأنت اذا عرفت قوله في الاوقاف الذي انقطع ثبوتها ولم يعرف لها مصارف  
وشرائط انه يملكها اما كانت في دواوين القضاة لم تنوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو  
معنى الثبوت بالتسامع اه أي لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بما علم به عينه والعمل بما في  
دواوين القضاة عمل بما يريه عين وأيضاً قولهم الجهة وله شرايطه ومصارفه يفهم منه ان ما لم يجمل  
منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم به صريح في  
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يصرف الى  
مستحقية قال ينظر الى المعهود ومن حله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه  
والى من يصرفونه فينبغي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف  
وهو المأخوذ بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية اذا  
كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا باليجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استفسانا  
اذا تنازع أهله فيه والاي نظر الى المعهود ومن حله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا  
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو ان من أثبت بالبرهان حقا  
حكم به اه لكن قولهم الجهة وله شرايطه الخ يقتضي انهم الوعاء ولو بالنظر الى المعهود ومن  
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في الجمل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فقتبه  
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كإرفق في عبارة الاسعاف واوضحه الرمي أن  
يقول ان قدرا من الغلة لا يكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط  
أن يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم آنفا قال الرمي والمراد باصل  
الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا فيبيان المصروف داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا  
يجل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين  
الموقوف عليه اه ويأتي تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى \* (تنبيه) قال في البحر  
ومسألة الشهادة بالوقف أصلا بشرط المأخذ في ظاهر الرواية وانها قاسمها المشايخ على الموت  
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يجمل وبعضهم قال لا يجمل وبعضهم فصل كما سبق ولا يمكن  
نقل الشاي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف  
قول محمودية أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اه (قوله في باب) أي باب الوقف في فصل  
يراعى شرط الواقف وتقدم هناك لتحقيقه في الحاشية فراجع (قوله هو كل مانع عاق به محته)

قيل وشرايطه على المختار  
بما صرح في باب (و) أصله (هو)  
كل مانع عاق به محته وتوقف  
عليه

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او من له فائمه لا تجوز  
 الابا لامة ١٠ قال العلامة عبد البر ولا نظفر به هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه  
 ١١ ومثله في جامع الفصولين قال ط فمكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستند الى نص ١٢  
 فتأمل قال سمدى الوالد رحمه الله تعالى في التفتيح عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح  
 يخالف الموت فانه لو أخبر بالموت رجل او امرأة حل له ان يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين  
 واما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو انى هو المختار الا ان يكون المخبر منما كوارث وموصى  
 له كافي شرح الوهبانية شرح الملا تقي للعلاقى من الشهادة شهدانه شهداى حضر دفن زيد او  
 صلى عليه فهو عاينة حتى لو فسر للقاضى بقبلة اذ لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه درر آخر  
 الشهادات ١٣ والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المرأة اذا أخبرت  
 بقتله كونه للزوج كائنه عليه السلام صاحب البحر والمقضى لان جهة ترتب القصاص  
 (قوله والنكاح) فان سمع بمن سمع عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستانى وفي  
 الفتية نكاح حضره رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والا أن  
 يجحد هذا الشاهد يجوز له ان يشهد وادعى ذلك وفي العمادية وكذلك يجوز الشهادة  
 بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة  
 زوجة فلان وسمعه أن يشهد بان زوجته وان لم يعين عقد النكاح ١٤ ويشهد من رأى رجلا  
 وامرأة بينهما انسابا للزوج انهما عرسه ١٥ درر وفي الخلاصة اذا شهد نعر يسه وزفافه أو  
 أخبر بذلك عدلان حل له ان يشهد بان امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن  
 يشهد عنه عدلان أو رجل وامرأتان بانظ الشهادة من غير استنماء ويقع في قلبه ان الامر  
 كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة  
 خلافا في الدخول في فوائدها من اننا نأظهر الدين لا يجوز له ان يشهد وادعى الدخول  
 بالانكاح بالسماع ولو اراد أن يشهد بالدخول ثبت الظهور الصحيحة ١٦ ليكن أفاد العلامة  
 عبد البر انما تقبل بالسماع ويترتب على قبولها أحكام كالعدة والمهر والنسب ١٧ (قوله  
 وولاية القاضى) أى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به قهستانى  
 وان لم يعين تقليد الامام ١٨ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضى  
 فيراد الامر ١٩ وصرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على انه قاضى بالكذا  
 أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ٢٠ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر  
 وكذا اذا رأى شخصا جالسا مجلسا يحكم يفصل الخصومات جاز له ان يشهد على انه قاض  
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر كرا المصنف بشرط  
 في الكافي عن المارغيناني نعم وفي الخزائن لا يشترط على المختار ان كان وقفا فاما ان يصرف الى  
 الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المارغيناني اذ لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي  
 فتاوى هارث الهدياية صورة الشهادة بالسماع على أم ل الوقت أن يشهدوا ان فلانا وقفه على  
 الفقراء وعلى القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان  
 شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة القلاية كذا والجهة القلاية كذا فلا نسمع بالتسامع

والنكاح والدخول) بزوجه  
 (وولاية القاضى وأصل  
 الوقت)

مطلب  
 اذا لم يكن الوقت قديما لا بد  
 من ذكر واقفه في الشهادة  
 عليه

انما أمته أو كان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل  
ادعى به حقا ولا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو أقر انه أبوه وأبنة أو  
زوجته أو زوجته صحت أبوانه أخوه لانه لا يكون له النسب على الغير وعقابه فيها وحاصل ما يفتقنا  
هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا به دد دعوى مال الا في  
الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف  
والوصية ونحوها سمي بالدرجة الله تعالى وقال في الجرح ثم اعلم ان القضاء بالنسب عما  
لا يقبل النقض الكوفة على الكافة كالكساح والحريه والولاء كما في الصغير وقد كتبنا في  
القوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعه يمكن يستثنى من النسب ما في المحيط من باب  
الشهادة بالتسامع شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث  
ثم أقام آخر البينة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن  
الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل وازان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقض القضاء في حق الميراث  
لا في حق النسب حتى يتي الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يرث وارثا آخر أقرب منه  
فان أقام آخر البينة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول  
فانه ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما أثبت نسبه من الاول خرج عن أن  
يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد  
بقوله من يشبهه غير الخصم اذ لو أخبر رجل انه فلان بن فلان لا بدعه ان يعتمده على خبره  
ويشهد بنفسه لانه لو جاز له ذلك جاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروطها  
للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاده الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على  
نسبه لا بدعه أن يشهد اه (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه أن يشهد  
على ذلك وان لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأته ماتت  
ان زوجك مات لها ان تتزوج ان كان الخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة  
تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين  
تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يورخا فان أروخا وتأخر تاريخ شهادتهما الحياة فهي أولى كما في  
الظهيرية وغيرها وفي المحيط لو جاء خبر موت ان ان فصدعوا له ما يصنع على الميت لم بدعه أن يخبر  
بموته حتى يخبره نفسه انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غلطاً أو حيلة  
لقسمه المال اه ولو قال الخبر انادفناه وشهدنا جنازة فقبل لانها تكون شهادة على الموت  
اكن قال في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبرها عدل ان زوجها مات أو طلقها  
ولا نافيها التزوج ولو أخبرها فاسق فحجرت وفي اخبار الله دل بموته انما بعد على خبره ولو قال  
عاينته ميتاً وشهدت جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت  
الغائب واثان بحياته ان كان الخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لها أن تتزوج اه اذا لم  
يورخا وأروخا كان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افشاهد الحياة أولى وفي  
وصايا عصام شهد بان زوجها فلانا مات أو قتل وأخبر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر  
وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون مشهوراً ولا وقيد في المهرج معزياً

قوله فينقض القضاء في حق  
الميراث لا في حق النسب  
هذا منافي لقوله لا يمكن  
يستثنى من النسب الخ اه  
منه

والموت

وفي حرية الامس لا تشترط الدعوى وفي الاعتراف المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة  
وعندهما ليس بشرط واجعه واعلى ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أى لانها شهادة بحرية  
امة فهي شهادة بجمرة الفرج وعامة فيه (قول والولا عند الثاني) أى فى القول الاخير له  
والقول الاول له كالامام انه لا يحل ما لم يعاين اعتاق المولى وقول محمد مضطرب والظاهر ان  
المعتمد قول الامام له عدم تصحيح قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذمبا  
والدليل للامام كفى الزياحى ان العتق ينفى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا ما ينفى  
عليه ط (قوله والمهر على الاصح) أى من روايتين عن محمد لانه من نوابغ النكاح فكان  
كامله قال فى البحر ومن ذلك المهر فظاهر التعميد انه لا تقبل فيه به ولكن فى البرازية والظهيرية  
والخزنية ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ومثله فى الخلاصة والشرى بلالية فان حل  
ما فى هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط قال فى جامع الفقه وابن الشهادة  
بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضر بن فى بيت عقد النكاح بان المهر كذا تقبل لا ممن  
سمع من غيرهم اه (قوله والنسب) سواء جاز بينهما النكاح أولا يجوز اخرا ان يشهد انه  
فلان بن فلان الفلانى من سمع من جماعة لا يشهدون ورواؤهم على الكذب عند الامام وان لم  
يعاين الولادة عنه دهم ما اذا أخبر بذلك عدلان يكفى والفتوى على قولهما كفى فى شرح  
الوجهانية عن الامامية وفى التتارخانية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب  
اليه وأقام معه دهر الميمى ان يشهد على نسبه حتى يشهد له رجلان من أهل بلده عدلان أو  
يكون النسب مشهورا وذ كرائف هذه المسئلة وشروط جواز الشهادة بشرطين ان يشهد  
المبر والمثانى ان يمكث فيهم سنة فانه قال لا يشهدهم ان يشهدوا على نسبه حتى يقع معرفة ذلك فى  
قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع فى قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد  
وروى عن أبي يوسف انه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح انه اذا سمع من أهل بلده من رجلين  
عدلين حل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك من سمع من ادعى لا يحل له ان يشهد وان  
اشهر ذلك فيما بين الناس كنه ان يشهد عند جماعة حتى تقع الشهرة حقيقة وعرف ووقع  
عنده انه ثابت النسب من فلان أو منهم عدله عدلان حتى ثبت الاشهاد شرعا حل له ان يشهد  
اه وفى البحر عن البرازية وفى دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عنه لاه أو لاهيه أو لاهما  
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على انه أخو الميت لا يويه  
لا يعاون ان له وارثا غيره يحكم لهم بالمال ولا يشترط ذكر الائمة فى القضية ٣ الى أن قال ادعى  
على آخر انه أخوه لا ييه ان ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى  
لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على  
الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المحردة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات البنوة على  
الاب المدعى عليه وانضم فيه هو الاب والاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابيه أو أبوايه والابن  
والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا  
بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو أخته أو على امرأته ان زوجها أو ادعت عليه انه زوجها  
أو ادعى العبد على عر بي انه مولد عاقبة أو ادعى عر بي على آخر انه معتقه أو ادعت على رجل

والولا عند الثاني والمهر  
على الاصح برأيه (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر  
الائمة فى القضية قال  
الرملى وفى آخر الفصل الثالث  
من جامع القصولين فى  
دعوى الحكم بالانتمية  
القاضي بعد كلام قدمه  
فالحاصل انه فى دعوى الفقه  
والشهادة على الفعل حل  
بشرط تسمية الفاعل  
فيه اختلاف المشايخ رحمه  
الله تعالى وادلة الكتب فيها  
متعارضة ثم ذكر مسائل  
وقال وهذه المسائل كلها  
تدل على ان تسمية الفاعل  
ليست بشرط صحة الدعوى  
والشهادة فتأمل عندكم  
الفتوى اه منه



للاوى والقاضى دون الشاهد وفي الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته  
 الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه يستعطف الحفظ وقت  
 السماع وفي وقت الرواية اه وحمل الخلاف في القاضى اذا وجد قضاءه مكتوبا عنده  
 وأجمعوا ان القاضى لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا في الخلاصة  
 وقال شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا في الاجناس وجرميه في البرازية  
 وفي المبتغى من وجد خطه وعرفه ونسب الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ  
 اه وعزاء في البرازية الى التوازل بجر قال سيدى الوالدنا فلاح عن الجوهرية من ان عدم  
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد  
 وفي الهداية مع ابي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة أنهم متفقون على انه  
 لا يحل له ان يشهد في قول أصحابنا جميعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد  
 القاضى شهادة في ديوانه لان ما في خطه تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له  
 العلم ولا كذلك الشهادة في الصلح لان ما في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذى كانت فيه  
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انما شهدنا نحن وانت كذا في الهداية وفي البرزوى الصغير  
 اذا استيقن انه خطه وعلم أنه لم يزد فيه شئ بان كان محبوبا عنده أو علم بدليل اخر انه لم يزد فيه شيئا  
 لا يحفظ ما سمع فعندهما الا بسعه ان يشهد عن ابي يوسف بسعه وما قاله ابو يوسف هو المعمول  
 به وقال في التوقيم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا  
 اعتمد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقلنا بقوله فللقاضى ان يسأل هل شهد عن علم أو  
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا تكفى الج ر وظاهر كلام المؤلف كسكين أن  
 صاحبين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه في المعنى والزبانى قال ابو السعد ويمكن دفع  
 التناقض بان عن الثاني روايتين (قوله وجوزاه لى في حوزة وبه نأخذ) تقدم في كتاب القاضى  
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان التغير نادر وأثره يظهر فراجعه ورجع  
 في الفتح ما ذكره الشيخ وذكر له حكاية تؤيده (قوله بما لم يعاينه) أى بما لم يقطع به من جهة المعاينة  
 بالعين أو بالسماع ط عن السكال ومثال الثاني العتود (قوله الا في عشرة) كاهامد كورة  
 هامةنا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شئ الخ ح قلت بل العاشر قوله ونير انطه وفي  
 الطبقات السنية للقمي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من قطعه

فوجدوا في حوزة وبه  
 نأخذ بغير عن المبتغى (ولا)  
 يشهد أحد (بما لم يعاينه)  
 بالاجماع (الا في) عشرة على  
 على شرح الوهابية منها  
 العتق

افهم مسائل سنة واشهد بها \* من غير رؤيا او غير وفوف  
 نسب وموت والولادونا كح \* وولاية القاضى وأصل وفوف

(قوله منها العتق) ذكر السرخسى ان الشهادة بالسماع في العتق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه  
 الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فمن ابي يوسف الجواز فالقاعدة عدم القبول فيه كالذى بعده وفي  
 البحر شرط الخصاف للقبول في العتق عند ابي يوسف ان يكون مشهورا ولاه عتق أبو ان أو  
 ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط وفي شرح العلامة عبد البر التاسعة الشهادة في  
 العتق قالوا لا يحل عندنا خلافا لما شاعى ثم نقل عن الحلواني ما تقدم قال سيدى الوالد رحمه الله  
 تعالى في تنقيح والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق المعارض لسمع والتناقض لا يمنع الصحة

شهادته كتر كية أحد الزوجين لا تخبر تركية الوالد لولده وبالعكس كافي العيني ومصدر  
الشرعية (قوله وجاز تركية عبد) أي مولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد الزوجين  
لا آخر (قوله في تقوم) أي تقوم الصبي الذي أنفقته المحرم وكذا في متفان كسر شخص  
اشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فان ذكر المدعى عايمه أن يكون ذلك القدر في كفي في  
اثبات قيمته قول العدل الواحد وذلك في البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم  
عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقوية ويستثنى من كلامه تقوم نصاب  
السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي العانة ط (قوله وأرش بقدر) أي في نحو الشجاج (قوله  
والسلم) بسكون اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بصر  
(قوله وافلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس الحبوس بعد مضى المدة طافقه مكتفيا به  
جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكى (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف  
البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفى في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى  
العدل والعيب مفعول مقدم (قوله وموصوم على ماصر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل  
الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيب أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله  
وموت) أي موت الغائب (قوله اذا للشاهدين بخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت  
رجل وسههما ان يشهدا على موته (قوله والتركية للذي الخ) وهل يكتفى فيه تركية الكافر  
الواحد يحرم جوى (أقول) مقتضى ماصر في تركية السير انها تقبل لان المزكى في كل مرتبة مثل  
الشاهد وحديث قبل الاصل فالمزكى مثله من باب أولى على ما ظهر لي فتأمل (قوله بالامانة في  
دينه) بان يكون محافظا على ما يعتقه شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يعتد  
عليه كذب (قوله ويده) اهل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وأنه صاحب  
بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألوا عنه عدول الشير كين) قال أبو السعود ومن هنا  
يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاولى ان يقول سال أي القاضي  
وفي البصر يسأل أي القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا  
في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل  
جديد بعد الاسلام بخلاف الصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته مالم يسأل عنه أهل  
محلته ويتأني بقدر ما يقع في قلب أهل مدينته كافي الغريب الفصالح أو غيره كما قدمناه عن  
البحر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل  
فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى  
خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهردو ولا يتذكر  
ولا لاروى ان يروى اعتقادا على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام فلا بد عنده للشاهد من  
تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه  
لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الخلاصة ولا يكتفى تذكر مجلس الشهادة  
وفي الملتقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ورواها اه وجوز محمد لايحل  
الاعتقاد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز تركية عبد وصبي  
ووالد وقد انظم ابن وهبان  
منها أحد عشر فقال  
ويقبل عدل واحد في تقوم  
وجرح ونعد بل وأرش بقدر  
وترجة والسلم هل هو جيد  
وافلاسه الارسال والعيب  
يظهر  
وصوم على ماصر أو عند علة  
وموت اذا للشاهدين بخبر  
(والتركية للذي)  
تكون بالامانة في دينه  
ولسانه ويده وأنه صاحب  
بقطة) فان لم يعرفه  
المسأل سألوا عنه عدول  
المشركين اختيار  
وفي الملتقط عدل نصراني  
ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر  
الذي لا تقبل (ولا يشهد  
من رأى خطه ولم يذكرها)  
أي الحادثة (كذا القاضي  
والراوى) مشايخه الخط  
للخط

٢ أي من باب الافعال  
من يد الثلاثي بهمزة اه منه

المصدر لمعه وله أي اخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم  
ومعناه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق  
ويحبسه مدة يراها فاذا أخبره عدل بهذه المدة بالاساس فانه يقبل خبره وبطلان ط (قوله  
بعد المدة) أي بعد ان حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال اقضى دينه ولم يصبر على  
ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله أي تركية السر) عندهم اورثب محمد تركيته على مراتب  
الشهادة الاربعة المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد ثم بلالية أي يشترط في تركية  
الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجالان وفي غيرهما من الحقوق رجلان  
أو رجل وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة ترتيبها على ترتيب الشهادة لانها  
كالشهادة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى  
الخصم بتركية واحدة تركي جازا جماعا بجر عن الولوية (قوله وأما تركية العلانية  
فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقعدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية  
فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا  
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العددين على ما قاله  
الخصم اه ويشترط في المزكي علانية عدم العداوة للمدعى عليه فلوركي أعداء المدعى  
عليه الشهود لا تصح تركية لانها شهادة كما صرح به في التنقيح وفي البحر أيضا وخرج من  
كلامه تركية الشاهد بحد الزنا فلا بد في المزكي فيهم من أهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم  
أر الا ان حكم تركية الشاهد بحدية الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال  
الذي سألني أما قوله اجماعا فبها تأمل لانه لم يبق له ببقه خلاف يقابل به الاجماع قال في البحر وينبغي  
للقاضي أن يختار في من كى الشهود من هو أخبر بأحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع  
عدائهم عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمال فان لم يكن في  
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا اثر الاخبار وخسر في البزاية السؤال من الاصدقاء  
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعمى عند الامام وهذا اذا لم يعرف  
القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يجز ترجمته الواحد والاولى أن يقال  
لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ  
المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاءه سلمان للبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودى  
كلامه فكان فيه فنزل جبريل عليه السلام بحديث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم زيد بن ثابت ان يتعلم العربية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان كلامه  
اذينه وأرضه وترجم كلام غيره اذا عبر عنه بلغة غير لغة المصباح واسم الفاعل ترجم فلان بفتح  
الهمزة وضيم الجيم في القصص وقد ضم التاء تيم الجيم تبعالاء والجمع تراجم  
بكسر الجيم والتركية المدح قال في المصباح تركي نفسه تركية مدحا اه (قوله والخصم)  
هو أعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي) وكذا من المزكي الى القاضي كما في الفتح  
أي فيمكن العدل الواحد للتركية والترجمة والرسالة لانهم أخبر وليست بشهادة حقيقة ولذا  
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعمى والحدود في القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركية) أي  
تركية السر وأما تركية  
العلانية فشهادة اجماعا  
(وترجمة الشاهد) والخصم  
(والرسالة) من القاضي  
الى المزكي والاثان أحوط

ما لم يشهد عليه ا لكان أولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على كذا أو اشهد على  
 ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول اشهد على شهادتي الى آخره اه (قوله فلو فيه جاز) لانها  
 حينئذ ملزمة والتعجيل بقيد ان القاضي قضى بها سوى لكن قال سيدي والظاهر ان  
 المراد من كونها ملزمة أى للقاضي الحكم بها الا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع  
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفقه القدير وتبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم  
 ما أفاده التعجيل من قضاء القاضي بها بالفعل (قوله ويخالفه قوله من تصور صدور الشريعة) حيث  
 قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لم يسخفه ان يشهد على شهادته اه ح فان حل ذلك  
 على انه قبل القضاء به ارتفعت المناقاة ط (أقول) وهو مؤيد لما قلناه اتفاقا في المقولة التي قبل  
 هذه (قوله وقوله) عطف على تصويره أى ويخالفه قوله من وجه المخالفة الاطلاق وعدم  
 تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التحميل) مصدور فعل  
 المضعف في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التحميل) فلو اشهد عليه ا فقال لا أقبل  
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كافي القنية وينبغي أن يكون هذا على قول  
 محمد من أنه لو قبل ولو قبل أن لا يقبل وأما على قوله ما من أنه تحميل فلا يطل بالرد لان من  
 حل غيره ثم اداه لم تبطل بالرد بجر (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة  
 معزيا الى الجامع الكبير ولو حضر الاصلان وتبعهما الفروع عن الشهادة صحح النهي عن دعاة  
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر اه بجر قال ط ووجه المخالفة ان الاولين  
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة  
 الشهادة بالحكم نفسه لكونها بعد القضاء به او يقال في الثاني أيضا ان اشتراطه قول محمد  
 لا قولها ما قبله امل اه (قوله وان لم يشهد هما القاضي عليه) أى فيجمل عبارة النهاية السابقة  
 على انه سمعه في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيحكم القاضي لا بشهادة الشاهد  
 لان الشهادة على الحكم لا تحتاج الى الاشهاد او الشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو  
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لا يسعه ان يشهد  
 على شهادته أفاده د (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء  
 في غير مجلس قضائه اذا كان معه مثاله فلو كان هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على  
 قضائه لكان اظهر وفي حاشية الشارح عن الديكالى لو سمع قاضيا ينهده قوما على قضائه كان  
 للسامع أن يشهد على قضائه بغير أمره لان قضاء القاضي بجهة ملزمة ومن عابن بجهة حل له  
 الشهادة في الكالوعين الاقرار والبيع اه لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة  
 القضاء وأجاز فيه اصح فتدبر ط (قوله كنى عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور  
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا البيانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام  
 وحرمةه ويقبل خبر العدل أو المستورين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بانكاح  
 ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد  
 عشر الآتية في النظم قال فيها اوردت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود  
 على عين تعذر حضورها كافي دعوى القنية اشياء (قوله منها اخبار القاضي) من اضافة

المعبروس

قوله في اثني عشر مسألة  
 كذا بالشرح ونسبه  
 الطحاوي والصواب  
 اثني عشر مسألة اه  
 مصححه

يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم  
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط  
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين  
 الناس بمثل حجة اه فاقاله البصري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة  
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدي في يار كاري اه أي دفتر بخطي أو كتبت  
 يار كاري بيدي ان اقلان على أنف درهم كان هذا اقرارا ملزما يابى قلت ويزاد ان العمل  
 في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره الشارح في باب كتاب  
 القاذي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به  
 البراءة ودفتر بيع وصراف ومصارح وكتب بيدي نقلا عن الحق حجة الله البعدي  
 في شرحه على الاشياء ما نصه تنبيهه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخطا في المعنونة بالعارفة  
 السلطانية فانه يعمل به والشارح رسالة في ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب  
 الامان ونقل جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبياع والمصارف والعلامة  
 أمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيان هذه العلامة في الدفاتر السلطانية  
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهلها حين نقلها اذ لا تجرأ ولا الاباذن السلطان ثم بعد  
 اتفاق الجرم الغفير على نقل ما فيه من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع  
 خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى  
 أمكنتها المحفوظة بالنظم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة  
 والكتابة فلو وجد في الدفاتر ان المسكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من  
 غير مينة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله أفندي وغيرها فليحفظ  
 اه فالاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فليأوجد في دفاتر التجار في زماننا اذا  
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل  
 التجربة والهلزل يعمل به والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزعم ضياع أموال الناس اذا غاب  
 بياعاتهم بلاشك ودفع هذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وثمة بلح كما نقله في البرازية  
 وكفى بالامام السرخسي وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه  
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه لا يحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليمهم  
 بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلامة في مسئلة انما مبنية واحتمال ان التاجر يمكن  
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان  
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعمل به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما  
 في الدفتر ذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكمل وغيرها ما فيها على الناس  
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى بماله على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل اقوة التهمة الكل من  
 التمتع السيدى الوالد ملخصا وعامة فيه وانظر ما قدمناه في كتاب القاضي (قوله ولا يشهد على  
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يسمعه ان يشهد لانه حمل غيره ط (قوله ما لم يشهد  
 عليه) أي ما لم يقل له الشاهد ان يشهد على شهادتي قال في البحر ولو قال المؤلف كما في الهداية

قوله يار كاري بالياء المنتهية  
 التسمية والراء المنتهية  
 آخره راء مركب معناه  
 المذكر وهو هنا الدفتر  
 وفي بعض الايام كاد  
 الباعة وفي بعض في تذاكر  
 الباعة اه منه

طلب  
 في العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)  
 ما لم يشهد عليه

يشهد وان لم يقل له اشهد على بما فيه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ٨١  
 وقامه فيها (قوله واعده في الاشياء) قال في احكام الكتابة منهم اؤذ كرا القاضي ادعى عليه  
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فاذا كان يكون خطه فاستكتب  
 فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة فالله على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطي وانا حررت له لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب  
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضي النسفي والعامية على خلافه  
 كما في البحر ونصه قال القاضي النسفي ان كتب مصدر امر سو ما وعلم الشاهد حل له انما اذ  
 على اقراره كالأمر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة  
 اما بعد ذلك فذلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون  
 منه كمالا والعامية على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ٨١ (قوله وفناوى قارئ  
 الهداية) عبارة اسئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته اشخص كذا ثم ادعى عليه  
 بخمس المبالغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان  
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار  
 يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه ٨١ ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله  
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود وفهوه معتبر فيسع من شاهد كتابته ان  
 يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان  
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ٨١ وحاصل الجواب ان الحق ثبت باعترافيه بانه خطه أو  
 بالاشهاد عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه والافلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى  
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يريد  
 على أن يقول هذا خطي وانا حررت له لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق  
 بين ما يحمله على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمنا  
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ  
 الهداية غير مسئلة قاضيان فان ما في قاضيان هو الذي ذكره المصنف كإقراقت عليه والذي  
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والمقتط كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب  
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط واعلمه مبنى على اختلاف الرواية أو ان فيه قولين كما يشعر به  
 التعبير بانط قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن البحر يفيد أن عامة علمائنا على عدم العمل  
 بالخط وأشار العلامة البيهقي الى ان قواهم لا يعقد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي  
 عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله  
 رسوم في دواوينهم ونسب إليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا  
 في الاشياء تبعا لما في قاضيان والبرازية وغيرهما خط السماسر والبيع والصراف وجزم به  
 في البحر وكذا في الوهبانية وحقة ابن الشحنة وكذا الشرح في شرحها وأفتى به المصنف  
 ونسب إليه العلامة البيهقي الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف  
 والسماسر فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم

واعده في الاشياء لكن  
 في شرح الوهبانية لو  
 قال هذا خطي لكن ليس  
 على هذا المال ان كان الخط  
 على وجه الرسالة مصدرا  
 معنونا لا يصح ويلزم  
 بالمال ونحوه في المقتط  
 وفناوى قارئ الهداية  
 فراجع ذلك

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا شهادة عدلين كما هو قولهما  
 ١٨ وقيد برؤية الشخص لانه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنبية كما قال به بعض  
 مشايخنا عند التعريف شربلاية والى هذا مال خواهر زادو وبعضهم قال لا يصح التحمل  
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أبو السعد فحصل منه ان الفتوى على عدم  
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا ينبغي ان هذا كله عند عدم معرفته لها اما اذا عرفها  
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها  
 مثلا في حال تنقيبها فهذا الاشك ان لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف غيره حجة لا يزيد  
 على معرفته واما اذا كانت متقبسة وكان يعرفها قبل فعرها بصوتها وحيثها ولم رؤي وجهها  
 وقت التنب أو الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم انه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح  
 التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوزجندی وظهر من الدين المرغمانى اه  
 ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفى البيرونى على الاشياء لا يجوز ان يشهد على من سمعه  
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه به بعضه بعضا  
 كما فى التواريخ وفى منية المفتى اقرت من وراء حجاب لا يجوز ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى  
 شخصها ولم يشترط فى النوادر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفخ فانه يفيد ذلك أيضا (قوله  
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن  
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة  
 متى تجوز اذ لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة انهم افلانة وكان  
 ابو يوسف وأبو ليث يقولان يجوز اذ انهم عدل عنه عدلان انهم افلانة وهو المختار للفتوى وعليه  
 الاعتقاد لانه ايسر على الناس انتهى واعلم أنهم ما كما احتجنا بالاسم والنسب لانه شهد وعليه  
 وقت التحمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب هذه  
 وذكر الشيخ خبير الدين انه يصح التعريف عن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها  
 اولها سائحان بزيادة من البصر وغيره (قوله لان عند الاداء) كذا وقع فى المنهج وفيه حذف  
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضمره) أى ضمير المدعى عليه بقضه  
 لافقيه (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعدها بهلى (قوله على أنهم ما) لخط كاتب واحد) لفظ  
 على بمعنى فى أو متعلق بحذف تقديره تدل والاولى حذف السكاف من كخط كما هو فى المنهج وهو  
 كذلك فى بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطى وانحررت  
 ليكنه ليس على هذا المال ولعملة لا يجب فكذا هنا منخ (قوله خاتمة) عبارة من الشهادات  
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز  
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل  
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو يكتبه غيره أو قرئ الكتاب  
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو له سمعنا شهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد  
 ويعلم بما فيه ويقول شهدوا على بما فيه قال أبو على النسبى هذا لم يكن الكتاب مكتوبا على  
 الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما فى الكتاب وسعه أن

ويكفى هذا للشهادة على  
 الاسم والنسب وعليه  
 الفتوى جامع الفصولين  
 \* (فرع) فى الجواهر عن  
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب  
 الشهادة لان عند الاداء  
 يعضهم المدعى عليه فيضمره  
 (وان كان بين الخططين) بان  
 أخرج المدعى خط اقرار  
 المدعى عليه فانسكركونه  
 بخطه فاستكتبه فكتب  
 وبين الخططين (مشاهدة  
 ظاهرة) على أنهم ما كخط  
 كاتب واحد (لا يحكم عليه  
 بالمال) هو الصحيح خاتمة  
 وان افق قارئ الهداية  
 خط لافقه فلا يقول عليه  
 وانما يقول على هذا الصحيح  
 لان قاضيان من أجل من  
 يفتى مدعى تصحيحا كذا  
 ذكره المصنف هنا وفى كتاب  
 الاقرار



الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا يشهد على امكن افود لما في الخلاصة  
 لو قال المقر لا يشهد على بئس ما سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكبت بالاولى بحر  
 وفيه واذا سكبت يشهد بما علم ولا يقول أشهد في لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل  
 عن ثمر يكن يتحاسبان وعندهما قوم فقال لا يشهدوا عليهما تسعة وانه من انتم اقر أحدهما  
 صاحبه بشراء أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي ان يشهدوا بذلك  
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زباد فانهم ما يقولان لا يشهدون به  
 قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي ان يشهدوا به ناخذ اه ثم قال  
 بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه انه اذا أقر بشئ صدق وادعى ان ثمر يكتسبه قبض  
 لا يصدقه يقول له متوسط اجعل كان هذا المال على غيري وانا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا  
 فبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يخف يابري وجهه  
 المقر وبه فقهه) وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فقرأى رجلا فيه  
 وحده فخرج وجلس على بابيه وابس له مسلا غير فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه  
 حل له ان يشهد بما أقر كذا ذكره الخصاص وفي العميون رجل خبا قوما لرجل ثم سأل عنه شئ  
 فاقر بهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل  
 لهم الشهادة اه بحر (قوله امكن لو فسر) بان قال اني شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)  
 اذا ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض  
 الحوادث امكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أو يرى شخصا) في الماتقة اذا سمع صوت المرأة  
 ولم ير شخصا فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصا واقرت  
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بحر من أول الشهادات واحترز برؤية  
 شخصا عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حشرت عن وجهها وقالت ان افلانة بنت  
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يجتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان  
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يجتاج الشهود الى شهادة عدلين  
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكتفي هذا للشهادة على  
 الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى ألا ترى انهم لو شهدا عند القاضي بقضى بشهادتهما  
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما بالاطريق الاولى فان عرفها بانسبها ونسبها  
 عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا القرض على شهادتهما فبشهادة عند القاضي عليها بالاسم والنسب  
 وباللق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتقاد على اخبار الماتقة اذ ينسبها ونسبها بالاسم والنسب  
 وانسبها باسم غيرهما ونسبها بريدان أن يروا على الشهود ليخرج الجميع من يد مالكة فلو اعتدوا  
 على قراهما فأنفذ تزويرهما وبطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم  
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقباض من رجلين لا يعرفونهم ما تم اذا استشهدوا  
 بعدموت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحتز عن  
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوق (أقول) يحصل

مطلب

وان لم يشهد عليه) ولو  
 محتفيا يرى وجهه المقر  
 وبه فقهه (ولا يشهد على  
 محجب بشهادة منه الا اذا  
 تبين القائل) بأن لم يكن  
 في البيت غيره امكن لو فسر  
 لا تقبل درو (أو يرى  
 شخصا) أي القائل (مع  
 شهادة اثنين بأنهما افلانة  
 بنت فلان بن فلان)

ما يغفل الناس عنه كثيرا  
 من الشهادة على المتعاقدين  
 باسمهم ونسبهم ما باخبرهما



عن يثيق به من امنائه وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود السبر والعلانية وانما لم يشترط  
عدائهم لانها الاحتياط اجابة للمدعى الى ما طلب اه ذكره العلامة عبد البر في شرح  
الوهبانية ومثله في شرحها المصنفها وذكري البحران ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كتبها  
معروف العدالة لئلا الاجماع على ان تركية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا  
تقدمت التزكية سرا واثن كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراد افه وضعيف  
لئلا الاجماع على ان تركية العلانية كالشهادة اه (قوله بما سمع) أى ان كان من المسموعات  
وقوله أو رأى أى ان كان من المراتبات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله  
بما سمع الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في النوازل عن رجل ادعى على ورثة  
ميت مالا فامسأ بانبات ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان المتوفى قد أخذ من هذا المدعى مديلا  
فيه دراهم ولم يعلمكم وزنه اهل تجوز شهادهما وهل يجوز لشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان  
كان الشهود واقفوا على تلك المصرة وفهموا انهم ادراهم وحرروها فيما يقع عليه بقيتهم من  
مقدارها شهدوا بذلك ويذني ان يعتبروا جودتها فانما قد تكون ستوقه فاذن فعلوا ذلك جازت  
شهادتهم اه وفي خزنة الاكمل لرجل في يده درهمان كبير وصغير فافتر باحدهما الرجل فشهدا  
انه اقربا باحدهما ولا ندري بايهم ما أقرفانه يؤمر بتسليم الصغير اه (قوله في مثل البيع) ان  
عقدا بالبيع وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتبات وفيه يشهدون بالاخذ  
والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بغير عن الغزابة قال في الدرر يقول اشهد انه باع أو اقرفانه  
عابن السب فوجب عليه الشهادة كما عابن وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي  
فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقبل لا يشهدون على البيع ل على الاخذ  
والاعطاء لانه بيع حكمي لاحق بى اه وفي البحر عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى  
الشهادة لم يشترى يشهد له بالمالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك المطلق لان الملك المطلق ملل  
من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان  
الحكم بالشراء بمن حجه ول لا يصح اه وانظر ما قدمناه في شق القضاء وما سنذكره في باب  
الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله والافرار) هو باللسان من المسموعات بان يسمع  
قول المقر ان فلان على كذا (قوله ولو بالكاتب) في البحر عن الغزابة ما لم يخصه اذا كتب افراوه  
بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما  
وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس  
يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود ومطلقا أو  
قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلما به كان  
اقرارا والافلاؤه به ظهران ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في الفتح وغيره وافتى به  
الشيخ سراج الدين قارئ الهدياية اذا كان على رسم الصكوك واعترف بانه خطه أو شهدوا  
عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من  
فتاواه وسبق في قريبه ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك (قوله وحكم الحاكم) يكون من  
المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتبات ان كان فعلا (قوله والغصب والقتل) من

(و) الشاهد (له أن يشهد  
بما سمع أو رأى في مثل البيع)  
ولو بالتعاطي فيكون من  
المرئي (والاقرار) ولو بالكاتب  
فيكون مرئيا (وحكم  
الحاكم والغصب والقتل)

الذي هو رقم القاضى بالعدل قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضى تعديله ولا بن سامة فيه  
قولان وعن أبي بكر البلخى في ثلاثة منهم دووا والقاضى يعرف اثنين منهم بالعدل ولا يعرف  
الثالث فان القاضى يقبل تعديله - ما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما  
في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قوله ولا تنس مامر عن الاشياء) أى قبيل  
التحكيم من ان الامام لو أمر قضاة بتخلف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقتولوا له  
لا تكلف قضاة ان الى أمر يلزم منه مضطك ان خالفوا أو مضط الخالق اذا وافقوا **اه ح**  
أقول وعبارة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان مختار ابن أبي ليلى استخلف الشهود وقال  
قلت ولا يضعه مافى الكتب المعقدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند  
ظهور عدالة والى الكلام عند خفائها خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى  
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذكر مافى التذييل للقلانسي  
لا يخفى انه مخالف لما فى الكتب المعقدة ولا يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالزكى  
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك  
لضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذى ترضى بحجابه كلها \* كفى المرتبلا أن تعدد ما يبه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح المخلص على القاضى بان يحلف الشهود وقبل  
الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما فى مادة ١٧٢٧ من المجلة  
\* (الطيفة) \* فى الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها  
مائة وعشرين عدلا فطلبت منهم فرددتهم الى سنة ثم أسقطت أربعة فلما رأيت ذلك  
استعفيت واعتزات \* (تنبيه) \* قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهو من جملة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزوجه فى العلم ولو عرف اتفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه  
مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لآسال عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم  
يساب القاضى ومنهم من خص يدعى الغربة والعزم على السوف وفوت الرفاق بالتأخير وطالب  
تقديمه لذلك أى بالقرعة كما فى البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهم ما  
لحقى القوات بطول المدة بالتركية الثانية العدوى وهى مالو عصى شخصاً يئنه وبين المهر  
أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضى خلفه حتى يقيم ينة بالحق الذى عليه ولا يشترط  
تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الالتزام على الغير وكل ما كان كذلك  
سبيله التعديل واليه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الثالثه شاهد رد الطينة وهو  
مالو ادعى - لى شخص انيس بحضوره بحيث وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضى  
طينة أو خاتما وقال أراه اياه وادعه الى وأشهد عليه فان أراه ذلك وقال لا أحضر وشهد عند  
القاضى بذلك مستورا لا يسأل عنه - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث  
قيد بمافيه الزام على الغير وقال الصدر المشهد ان عدم التعديل أنظر للناس وبه نأخذ ظروف  
اختفاء المخلص مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالى فى احضاره الرابعة شاهد تعدل  
العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا - ما دسوال القاضى عن الشهود المطلوب تعديله - م فى المهر

قلت ولا تنس مامر عن  
الاشياء

انبوت الحرية بالدار دور  
يعني الاصل فيمن كان في  
دار الاسلام الحرية فهو  
بعبارة جواب عن النقض  
بالعبد ويدل لانه جواب عن  
النقض بالحدود ابن كمال  
(والتمه تعديل من الخلف  
الذي لم يرجع اليه في  
التعديل لم يصح) فلو كان  
من يرجع اليه في التعديل  
صح بزازية والمراد بتعديله  
تركيته بقوله هم عندول  
زاد انهم اخطوا  
أو نسوا أو لم يزد (و) أما  
(قوله صدقوا أو هم عندول  
صدقة) فانه (اعتراف بالحق)  
في قضى باقراره لا باليمينه عند  
الحدود اختيار وفي البحر عن  
التعذيب يحلف الشهود  
في زماناته مذكرا لتركيته  
اذا جهول لا يعرف  
الجهول وأقره المصنف  
ثم نقل عنه عن الصيرفية  
تقويضه للقاضي

مطلب

شرح الشاهد بنفسه  
مقبول

مطلب

تعديل أحد الشاهدين  
صاحبه

الاعلانية بلا وقتة اه قال القهستاني وتركبة السر احدتها مريح وعليه الفتوى كما في  
المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سر او اعلانية وعليه الفتوى اه قلت  
يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح اقوله ما تأمل فانه  
سمدى الوالد (قوله انبوت الحرية بالدار دور) ونحوه في الهداية لكن في البحر واختار  
المصرحى انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة  
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا يدمن زيادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجيحه اه  
وفي البرازية ينبغي أن يعدل قطعاً ولا يقول هم عندول لاخبار النفاذ ولو قال لأعلم منهم  
الاخير فهو تعديل في الاصح (قوله الحرية) مخاف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع  
الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست تأمل بعقوبة  
لكن ذكر في البحر عن الزباني ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كما قدمه القدوري  
(قوله فهو) أي افظ عدل بعبارة أي بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحرية  
تفهم منطوقاً من العدل ولا يطبق على العبد عدل مع انه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي  
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلته) هو الحكم الذي يسأل في المنطوق لكن  
لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلاً ليس كذلك ولذا اختار  
المصرحى عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه آنفاً وقد جعل الحلبي مرجع الضم في قوله  
فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص  
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المزكي هو عدل فقط ويدل لانه الذي هو  
مفهوم الموافقة جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المزكي السابقة وانما  
دل بمفهوم الموافقة عليه لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضاً فهو  
مساو اه (قوله والتعديل) أي التركيبة (قوله من الخصم) أي المدعى عليه والمدعى بالاولى  
كذلك مثل الشاهد نفسه وأطافه فشمع ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كما في  
البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان  
القذف الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كيان  
في زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه كاذب في الانكار ومبطل في الاصرار وتركبة الكاذب  
الفاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهل بيته كان عدلاً  
لكن عند محمد لا يدمن ضم آخر اليه در ومفاده انه لو كان مقراً يصح قال في منية الفتاى المشهود  
عليه اذا كان ساكناً غير جاحد لا يثق فقال هم عندول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم عندول  
لا يمكن اخطوا أو نسوا فني صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب  
القضاء لا صدر الشهيدين ان يكون مقراً بقوله صدقوا فيه شاهدوا به على وبقوله هم عندول فيها  
شهودوا به على اطافه وقيد في البرازية بما اذا كان المدعى عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان  
صح قوله قال في البحر ٢ وأما شرح الشاهد نفسه فقبول الكذب بان ذلك حيث كان صادقات في  
شهادته فيمنه من ابطال حق المدعى ٣ وتعديل أحد الشاهدين صاحبه فيه اختلاف قال  
في الظهيرية شاهدين شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فله

فيشترط لجوازها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافعي ان تعرفه  
وتحتج به بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا  
بصحة المعاملة في الديار والدرهم الخامس ان يكون مؤديا لمائة السادس ان يكون  
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثر الثامن ان نعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر  
وما يحل بالمرودة والكل في شرح أدب القضاة للخصاف وفي النوازل من قال لا أدري أنا  
مؤمن أو غير مؤمن لا تعدله ولا تصل خلفه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة  
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح  
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على اعدائه والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا بقضى بينهما ثم  
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضى تاب الفاسق لا يعدله كإنياب بل لا بد من مضي زمان  
يقع في القلب صدقه في التوبة اه بجر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان  
كان ولا يجده عدلا فانه يكتب الى قاضى بلده ليخبره عن حاله أو الى اهل بلده ليعرف حاله وكذا  
غريب ينزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة ويظهر حاله للقوم وكان الامام الشافعي يقول  
ان المدة ستة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدر بل على ما يقع في القلوب الوثوق وعليه الفتوى  
المختصة (قوله به يفتى) مرتبط بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في البحر والحاصل  
انه ان طعن الخصم سال عنهم في السكك الى آخر ما قدمناه ترى ان كان ينبغي للمصنف ان يقدمه  
على قوله سر او علمه للتلاويهم خلاف المراد فانه سيقول ان الفتوى الاكتفاء بالسر وجرم به ابن  
المكالم في مثله وكفى البحر ان ما في الكثر خلاف المفتي به وبه ظهران ما يفعل في زمانه من  
الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر والعلانية الى آخر  
ما قدمناه آنفا فتنبه (أقول) وعمل قضاة زماننا الآن على تركية السر والعلانية لورود الامر  
السلطاني بذلك (قوله لانهم) كافاني القرن الرابع) بعد تغيير أحوال الناس فظهرت الخيانة  
والكذب وأبو حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهداهم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم  
ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا والكذب حتى يخاف الرجل قبل ان يستخلف ويمنع قبل ان يستشهد  
اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسة سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم اه ح  
وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واخذوا في تحديدها من عشرة  
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال  
به قائل اه وذكر ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢  
مائة واثنين وعشرين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وعشرين فان قلت هلا قال الشارح في القرن  
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم  
أهل القرن الثاني كما ان الصحابة هم أهل القرن الاول فيجب ان الذين كانوا يتبعونهم الى  
الاصحاب هم أهل القرن الرابع وهم مابعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عبارة كما في  
البحر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا كي لا يخضع  
المزكي أو يخوف اه وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تركية

مطلب

يشترط في التركية شروط

مطلب

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم عاد فهو ع

عدله

به يفتى) وهو اختلاف

زمان لانهم كانوا في القرن

الرابع ولوا كفى بالسر جاز

مجمع به يفتى سراجية (وكفى

في التركية) قول المزكي (وهو

عدله في الاصح)

مطلب

تاريخ وفاة الثمانية

ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزمع الذي  
 بهت القاضي اليه عدله بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور  
 ومن عرفه بفسق لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السمت أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا  
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البغاية وفائدة السر ان المزمع  
 اذا جرح الشاهد يقول القاضي للامدعي مات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة  
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزمع ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم  
 اذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت  
 بقول واحد كالمكان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله  
 فثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه  
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا جرحي بقوم صالحين يعدلونهم  
 قال في العميون قبل ذلك وفي النوازل انه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين وعلي قول من يقبل اذا  
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الخارجين فلعلهم جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي  
 لا يثبت الى جرحهم هذا الطف الا قايلا وبه جرم في الخفية وكذا لو عدل المزمع في الشهود وسرا  
 وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصلحون ولو عدل شاهد  
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا وفي الظهيرية للقاضي  
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعليه قال نصير لا يقبل ولا بن سلة قولان ٤ وفي  
 البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة العصبى والعبد  
 والكافر على المسلم والا على اذ شهدوا فردت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة  
 المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة \* ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد \* أعمى وكافر صبي عبد

وفي البحر ٥ يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول  
 فانه لا يقبل مطابقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجير الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة  
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلما) بفتح اللام مصدر عن الامر بظهور وانتشر وفي المصباح  
 علن الامر علونا من باب قعد بظهور وانتشر فهو علان وعلن علنا من باب تعب اغية فهو علان  
 وعلين والاسم العلانية بان يجمع بين المزمع والشاهد الذي ذكرناه ويقول للمزمع هذا هو  
 الذي زكمته حموى قال في البحر لو زكمت في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما  
 كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا فليد أنه لا بد من تقديم تركية السر على العلانية  
 كما كان أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يزك في السر اه وتعل  
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والقرع فيبـ الـ عن السك كذا عن أبي يوسف وعن محمد  
 يسأل عن الاولين فان زك كسأل عن الآخر بن كذا في الملتقط \* (تبينه) \* لا يجوز ان تركية الا ان  
 تعرف أنت أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زك عنده وقال محمد بن من رجل أقبل  
 شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلبه  
 لو جرحه واحد وعدله  
 اثنان فالتعديل وان جرحه  
 اثنان وعدله عشرة  
 فالجرح

٣ مطلبه  
 لو عدل شاهد وقضى ومضى  
 مدة وشهد أخرى  
 ٤ مطلبه  
 اذا ردت الشهادة لعله ثم  
 زالت تلك العلة

٥ مطلبه  
 يفرق بين المردود لثمة  
 او لشبهة

وعلنا

قبول شهادة الفاسق قبل نعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا  
للنص الا ان يريد بالنص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل  
انما هي بالنص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم انقب مع الآية الاولى تدل على  
قبول قوله عند التبيين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي  
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم ليسهل المتداعيين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول  
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى أشياء (قوله بان لا يشاركه  
في المصغرية) لم يشترط هذا في جامع الفصولين من نبالية (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير  
الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بآي  
وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٣ كالم لو كان الرجل معروفا  
مشهورا باسمه أو بلقبه لا يابيه ووجهه يكفي بذكر ما يشتهر به وجهه الأبي ووجهه لا ينظر  
التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به ١٥ ونحوه في نور العين (قوله أو بلقبه)  
وكذا بصفته كما فتى به في الحامدية فيمن شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا  
قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غير ما قال  
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسمه واسم مولاه وأبوه ولا  
ولا يكتفي بالاختصار على الاسم الا ان يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل  
التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم  
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاختصار على ظاهر الاهداء في المسالم (قوله بالاطمن  
من الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على  
جرح مجرّد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فالخبر عن فسق الشهود يمنع القاضي  
عن قبول شهادتهم والحاكم بها فالاطمن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل  
الاطمن والله تعالى أعلم ١٥ (قوله الا في حدود) أي فانه يسأل عنهم لاحتمال في اسقاطها  
فمنه قصي ولان الشهادة فيها اداة والحاصل انه ان طعن الخصم في الدليل والاسال  
في الحدود والقصاص وفي غير ما يحمل الاختلاف وقبله هذا الاختلاف عصر وزمان والفتوى  
على قولهما في هذا الزمان بجر عن الهداية (قوله) عندهم يسأل في الكل) أي وجوبها وليس  
بشروط للصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فيسأل بتركه ولا يبطل الحكم ١٥ سوى قال  
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد بينة ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضي لانه  
لم يظهر الخطا بينين ١٥ وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر  
الادلة فانه يصح وان كان آثما فقل في الهداية بشرط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول  
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتضاه لانه يجب اقتضاه ١٥ (فرع) وفي المانطق صبي احتمل  
لا قبل نهاده ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومعهده  
انه صالح أو غيره ١٥ (قوله ان جهل بمجالهم بجر) وعبارته ومحل السؤال على قوله ما عند جهل  
القاضي بمجالهم ولذا قال في المانطق القاضي اذا عرف الشهود وبجرح أو عدالة لا يسأل عنهم  
١٥ (قوله سرا) بان يبعث الرقعة ويقال لها المسورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وهي) ان  
(على حاضر يحتاج)  
الشاهد (الى الاشارة الى)  
ثلاثة مواضع أعني  
(الخصمين والمنهود به)  
لوعينا (لادينا) وان على  
غائب) كما نقل الشهادته  
(أو ميت فلا بد) لقبوا  
(من نسبته الى جده فلا  
يكفي ذكر اسمه واسم أبيه  
ومناعته الا اذا كان  
يعرف بها) أي بالصناعة  
(لا محالة) بان لا يشاركه في  
المصغرية (فلو نفي)  
بلا ذكر الجدة نفذ) فالمعتبر  
التعريف لا تكثير الحروف  
حتى لو عرف باسمه فقط  
أو بلقبه وحده كفي جامع  
الفصولين وملة نطق ولا  
يسأل عن شاهد بالاطمن  
من الخصم الا في حدود قوله  
وعندهم يسأل في الكل  
ان جهل بمجالهم بجرح  
(سرا)

مطلب  
٣ اذا عرف بالقلب واشتهر  
لا يلزم ذكر أبيه ووجهه  
حيث لم يشتهر بهما

الصغار صلاحه وصوابه أكثر من فسادهم وخطئهم مستعملا للصدق بحسن الكذب ديانة  
ومروية وهو مروى عن أبي يوسف اه ونحوه في الذخيرة (قوله ومنه) أى عما يطن به فيه  
(قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير كبرى كالكل  
مال مسلم أو قدفه ونحو ذلك ط (قوله لا يحسنه) أى احسنه القضاء أى نقضه منج وأعلم ان  
صاحب الكنز تتبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة وتسوية منهم  
بينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أى اشهد شرط لصحة الاداء بل ركنه كما قدمناه وما  
العدالة فلا يستشرطا في صحة الاداء وانما يظهرها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه  
وبه صرح صدر الشهر بعه وصاحب الهداية والجرو المنج وقبهم الشارح تبعنا لما في الهداية  
واقره ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا زاذ في فتح  
القدير وكان عاصيا (قوله ولو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما  
يحفظ درر وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق  
فان تحرى القاضي الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أى الاعظم وهو  
السلطان بان قال مستنبه لا نقض بشهادة الفاسق (قوله فلا ينفذ) أى القضاء بشهادة الفاسق  
لمنع الامام القاضي عن القضاء به (قوله امام) أى فى كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته  
يتوقت بالواد (قوله وقول معقد) ظاهره انه اذا اطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به  
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى  
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز  
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يبق بذلك الامام ط أقول تحريمه ما نقل العلامة  
الشري تلالى في رسالته العقد القرئى في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعى كما قاله السبكي  
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتناء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن  
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار مفسوخا اه فيحفظ وقيد البيهقي بالعالمى أى  
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من  
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييده بذى  
الرأى انه لا يجوز للعالمى ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص  
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سيدى  
الوالد وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض الجرح بحث الوان الدماء أو الاضعفة  
ثم قال وفي المعراج عن نحر الأئمة لو اتى مقتضى من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان  
حسنا اه وكذا قول أبي يوسف فى المنى اذا خرج بعد فتور الشهادة لا يجب به الغسل ضعيف  
واجازوا العمل به لاسافره والضعيف الذى خاف الريبة وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذى  
المروءة) وهى آداب نفسانية تتحمل على محاسن الاخلاق وجبل العادات والهمزة وتشديد  
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككاس (قوله فقول الثانى بجر) الذى في البحر انه  
رواية عن الثانى (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى  
من ترضون من الشهادة أى فلا يقبل واقره المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لخروجه  
من البطن (لا يحسنه)  
خلاقا للشافعى رضى الله  
تعالى عنه (ولو قضى  
بشهادة فاسق نقض) وانما  
فتح (الا ان يمنع منه)  
أى من القضاء بشهادة  
الفاسق (الامام فلا) ينفذ  
لما رواه أنه يتاقت ويتقيد  
بزمان ومكان وحادثه وقول  
معقد حتى لا ينفذ قضاؤه  
باقوال ضعيفة وما فى  
القصة والمجتهى من قبول  
ذى المروءة الصادقة  
فقول الثانى بجر وضعفه  
الكمال بانه تعاليل في مقابلة  
النص فلا يقبل



للمنزعه الذي ذكره ولا يابس به اه وما ذكره في البحر من الحكيمة المذكورة ليس صريحاً في  
ان المذهب عندنا عدم التفریق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض النقص - اه  
(قوله لقوله تعالى فتد كرا حادهما الاخرى) ولا تد كرا لامع الاجتماع (قوله لثلاثين كثر  
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصهن) أي خص قبول شهادتهن (قوله  
وتابعها) كالاجل وشرط الخيار منخ والدليل لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع  
الشهادات ستة ما لا يقبل الا بشهادة أربع وما لا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين  
أو رجل واحد ما أتى وما قبل فيه شهادة المرأة وما قبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الآية كما  
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا ما لا بد منه اي عمل الركن والشرط بحر (قوله  
من المراتب الاربع) هي الزنا وبقية الحدود وما لا يطاع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحقوق  
وقبل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعها وهو التمسك به حتى لو قال  
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وتوفيده الاوزجندى بما  
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً  
لا يقبل منه الا لجمال وان كان مجعياً يقبل بشرط ان يكون بحال ان استفسر بين وقال  
السرخسي ان احس القاضي بخيانة كافة التفسير والا لا وفي البزاية وقال الحلواني لو اقر  
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال  
المدعى في يده بغير حق يصح عندنا اه وفيما كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد  
ان له هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما سمع ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى  
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى  
يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة والجزأ الشاهد عن البيان اه (قوله لفظ أنهم) ٢  
حتى لو قال اعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها  
مقامها ما فيها من زيادة نو كيد لانها من الفاظ اليمين فيكون معنى اليمين ملاحظاً فيم اخلاقاً  
للعراقين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيها لا يطاع عليه الرجال فيجبها لو نها  
من باب الاخبار لان باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة والهاء شرط فيه  
شرائط الشهادة من الحرية ومجمل الخكم وغيرها يعقوبة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)  
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عامضى فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي  
ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أما الفاسق فخبره في البيانات التي لا تبصر تلقيناً من  
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يخبر في خبره  
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على  
المستور كما هو رواية الحسن سبدي الوالد من الصوم وتعامه في حاشيته (قوله وروية هلال)  
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه امر ديني فاشبهه برواية الاخبار هداية  
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولو من كافراً وفاسقاً أو عبداً وصبي ان غاب على الرأي صدقه  
كما في الحظر والاباحة من الدرر (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي  
منع قال العلامة عبد البر أحسن ما قبل في نفسه سير العدل انه المجهت بالكتاب غير المصبر على

(قوله ستة أنواع) كذا  
بالاصل والمعدود خمسة  
ويحجر اه معصيه

أقوله تعالى فتد كـ  
احداهما الاخرى ولم تقبل  
شهادة أربع بالرجل لثلاث  
يكثر خروجهن وخصهن  
الأمهات الثلاثة بالاموال  
وتابعها (ولزم في الكل)  
من المراتب الاربع (لفظ  
أشهد) بانظر المضارع  
بالاجماع وكل ما لا يشترط  
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء  
ورؤية هلال فهو اخبار  
لا شهادة (لقبولها والعدالة  
لوجوبه) في الينا بيع  
العدل من لم يطمع عليه  
في بطن ولا فرج

٣ مطلبه

لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم  
أو اتيقن



عليهم فما عمل به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاترى أن من في حالة الخمر  
تجربى له وعليه الاحكام فلا يظهر ما في الحماوى وخزانة المفتين ما يسبب الحاجة قال المحوى  
في الملتقط من كتاب المواريت اذا ادعت امرأة الميث أنها حبلى تعرض على امرأة ثقة أو  
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من علامات  
الحمل لم يوقف نصيب ابنته ونحوه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصاها) أى الشهادة (قوله  
لغيرها) أى لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال منح فشمى القتل خطأ والقتل  
الذى لا قصاص فيه لان موجه المال وكذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة وعلى كتاب  
القاضى رمل عن الخاتمة وتماه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه فشمى المال  
وغيره قال الرمل وشمل الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على  
المال قال في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل  
الى آخر ما حرر (قوله ووصية) أى الایصاء اذ الالكلام فيما ليس بمال قال في الشر نبلاية ولعل  
الحال لا يفتقر في الحكم بين الشهادة بالوصية والایصاء اه (قوله واستمال صبي) هذا  
قوله وعندنا ما يثبت بشهادة القابلة وهو الاربع كما سلف (قوله ولو) فى بعض النسخ ولو بلا أو  
واظا هر حذفها تامل (قوله للادث) أى والعناق والنسب عنده فالصنف جرى على مذهب  
الامام والشارح فيما تقدم جرى على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتب)  
هذا مكررم مع ما تقدم والذى فى الملتقط عدم التقييد بصبيان المكتب فيم صبيان الحرفة  
قال ظاهر ان التقييد بصبيان المكتب هنا اتفاق أبو السعدود (قوله أو رجل وامرأتان)  
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا  
حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لماعة يرشدان مع وجود  
الرجال وشهادتهما معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف  
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال فى البحر والاصل  
فى شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء  
ونقصان الضبط بزيادة النسب ان انجبر بضم الأخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة وهذا  
لا تقبل فيما يندرى بالشهادات وهذه الحقوق تثبت بالشهادات وحقق الاكل فى العناية انه  
لانقصان فى عقله من فيما هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالمسكة ففتين نقصان عن الشهادة  
حالهن فى تحصيل البلديات بامعمال الحواش الجزئيات وبالنسبة ان تثبت فانه لو كان فى ذلك  
نقصان كان تكليفهن دون تكليف الرجال فى الاركان وقوله صلى الله عليه وسلم فانقصت  
عقل المرأة العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه ملخصا وتماه  
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حتى ان أم بن عمر شهدت هى وأم السانعى عند الحاكم  
فقال لهما كم فرقوا بينهما ما فالتا ليس لذلك قال الله تعالى ان تصل احداهما فقتلوا  
احداهما الاخرى فسكت لهما كم كذا فى البحر قال التاج السبكى بعد نقل هذه الحكاية  
وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنزع غريب والمعروف فى مذهب ولدها اطلاق القول  
بان لهما كم اذا رتاب بالشهود استحبابه التفرقة بينهما وكلامهما صريح فى استثناء النساء

مطلب  
لا فرق فى الشهادة بين الوصية  
والایصاء

(و) نصاها (لغيرها من  
الحق سواء كان الحق  
مالا أو غيره كنه كاح وطلاق  
وكالة ووصية واستمال  
صبي ولو للادث رجلان)  
الافى حوادث صبيان  
المكتب فانه يقبل فيها  
شهادة المعلم منقرداً ههنا  
عن النجيبى (أو رجل  
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

العيوب التي يرد بها المبيع قال في الخاتمة وفيما لا ينظر اليه الرجال كاقترن والرتق ونحوه  
 اختلفت الروايات وآخر ما روي عن محمد انه ان كان قيل القبض وهو عيب لا يحدث تردبشهاده  
 النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوفى وأما الجبل  
 فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادهن (قوله فيما لا يطالع عليه الرجال) قال  
 الرمي قد سمى أي صاحب البحر في باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة ان حدثت ولادتها  
 بشهادة رجلين الخ أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية  
 وانهم لا يقسمون بالنظر الى عورتها ما لم يكن كونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا نعمة مدأ  
 للضرورة كما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته ايضا وان  
 قال تعدت النظر اليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر او يمكن التوفيق بان يحمل كلام  
 الناس في على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد مدلهما احياء للعقوق بابطالها الى  
 مستحقة بها واسطة أداء الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع اشارة اليه وربما أفهم كلام  
 الرمي في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعددنا النظر قبلت أرحمة القبول وأيضاً عابرة في هذا  
 المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال تعدت النظر قال بعضهم تقبل ك ما في الزنا طريحه ذكره مقابله  
 وقبائسه على الزنا والراجح فيه القبول تامل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العنابية واختلف  
 المشايخ فيما اذا دعي الى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم انه لو نظر اليها يشتمى فنه من جوز ذلك  
 بشرط ان يقسم بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصح انه لا يباح ذلك ذكره في كتاب  
 السكرانة (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زبلي ودليله قوله عليه الصلاة والسلام  
 شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس  
 فيتناول الاول وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع ولانه انما سقط الذكورة  
 ليخف النظر لان نظر الجنس اخف فكذلك يسقط اعتبار العدد (قوله والنثتان أحوط) وكذا  
 الثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام بحجر وفيه عن خزنة الاكل لو شهد عدده نسوة عدول  
 انها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيه ما يقبل تعديل المرأة ولا يقبل ترجعها (قوله  
 والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى  
 ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعدت النظر اما اذا شهد بالولادة  
 وقال فاجأتهم فاتفق نظري عليه ان تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اه وقدمنا نحوه آنفا  
 (قوله وفي البرجندى عن الماتنق الخ) ذكر الجوى في شرحه عن الحاوى القدي تقبل شهادة  
 النساء وحدهن في القتل في الجاه في حكم الدية اثلاثهم بدر الدم ومثله في خزنة الفتاوى وفي  
 خير مطلوب خلافه قال شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا  
 شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات وان مست الحاجة  
 لعدم حضورها عدول في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقا وهو منعهم من الجماعات  
 والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الجنس كان التعمير مضافا اليهم لا الى الشارع  
 اه وقد تقدم أن المعتقد جواز دخولهن في الجاه اذ لم يشتمل على مفسدة ومعلوم انه قد  
 يجهن من لامعة منه كعسر ومظلم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه خطاب الدفع

فيما لا يطالع عليه الرجال  
 امرأة حرة مسلمة والنثتان  
 أحوط والاصح قبول رجل  
 واحد خلاصة وفي البرجندى  
 عن الماتنق ان الماعلم اذا شهد  
 منفردا في حوادث الصبيان  
 تقبل شهادته اه فليحفظ

يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق  
 عليه لا يثبت بذلك وصورته كافي البصر عن الولو بالمية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كى حر  
 فشهد برجل واحد ان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود  
 ولو قال ان شربت من فلان شربة على قياس ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد  
 ولا يقطع اه وعزا المسئلتين في الخطاينة الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول ابي  
 يوسف وفي خزائن الاكمل شهدانه اعتق عبده ثم شهدا بربعة بانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي  
 ثم رجع ثم رجع السكك ضمن شاهد الاعناق قيمته مولاه وشهود الزنا دية مولاه ايضا ان لم يكن  
 له وارث غيره اه **(قوله كافر)** أى قرييا عنه قوله ولو علم عتقه بالزنا وقع برجلين ولا  
 حد ومرا ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان **(قوله وللولادة)** أى في حق ثبوت النسب دون  
 الميراث عنده ذكره قاضيان وهو خبر مقدم لامرأة وليد كز الولادة في الاصل لاح لان شهادة  
 امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما  
 شهادتهما على الاصل ثم لال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انة اقلنا في حق الصلاة لان في حق  
 الارث لا تقبل عنده خلافا لهما **(قوله للصلاة)** متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة  
 باستئلال العصبى للصلاة عليه اتفاقا كافي المنع وانما قبليات وان كان يمكن أن يطلع عليه الرجال  
 انكمهم لا يحضرون الولادة عادة فالنكاح يطلع عليه الرجال **(قوله ولدارث عندهما)** أى  
 تقبل شهادة القابلة باستئلال العصبى للارث عندهما **(قوله والبيكارة)** أى الشهادة عليه فان  
 شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان  
 هي بكر تخبر فان اختارت الفرقة فرقة للعالم وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البيكارة  
 ان فان انها انيب يحلف البائع لينضم **كك** قوله الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسمع  
 الدعوى وللخلاف اذ لو لا شهادتهما لم يحلف البائع وكان القول قوله بل لا يعين نفسه بالاصل  
 وهو البيكارة كافي البصر وسياق قرييا اوضح من ذلك **(قوله وعيوب النساء)** كالاماء المبيعة  
 من نحو رتق وقرن كالأوشة ترى جارية فادعى انهم اقربا او رتقا لم يكن ذكر في المنع في باب خيار  
 العيب عند قوله ادعى ابا فان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للعالم قول امرأة ثقة ثم ان  
 كان بعد القبض لا يرد بقولها بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند  
 أبي يوسف يرد بقولهن بلاعين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان  
 القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا  
 تأيدت بمؤيد والاعتبار توجه الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر انه لو اوشة ترى جارية على انها  
 بكر ثم اختلعا قبل القبض أو بعده في بكارتهما يريهما القاضي النساء فان بكر لزم المشقة ترى  
 لان شهادتهما تأيدت بان الاصل البيكارة وان قلنا ان يثبت حق الفسخ بشهادتهما  
 لانهم حجة قوية لم تتأيد بمؤيد **كك** ثبتت الخصومة ليتوجه اليه على البائع فيحلف بالله  
 لقد سلمتكم اليكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا والاولى حذف  
 قوله قوية أو ابداله بلفظ ضعيفة قال الرملى ذكر في الدرر والغرر وللولادة واستئلال العصبى  
 للصلاة عليه والبيكارة وعيوب النساء امرأة اه فدخل في قوله وعيوب النساء الممل لانه من

تكاثر (وللولادة واستئلال  
 العصبى للصلاة عليه) ولدارث  
 عندهما والشافعى وأحمد  
 زهوارج فتح (والبيكارة  
 وعيوب النساء)

مطلب  
في الشهادة على اثنين البهيمة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا واما اتيان البهيمة فالاصح  
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعقبة القاضي) اي حكم  
بعقبة وكذا قوله ورجحه (قوله ضمن الاولان قيمة لمولاه) لانلاف رقبته المملوكة على السيد  
(قوله دية له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمة لانه رقيق او دية الاسرار لحكم القاضي عليه  
بالحرية وبذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا كانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)  
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) نعم القود في النفس والعصرو قيمته  
لما في الخيانة ولوشه مدرجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم  
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجنابة المال فقبل  
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل  
والمرأة والطرو العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال ويعلم به كثير من الوقائع  
الحالية (قوله ومنه) اي من القود (قوله لما لها) اي لانها اتول (قوله لبقوله) بسبب  
ردته أي ان اصغر على كفره (قوله بخلاف الاتي) فانه لا تقتل بل تحبس فتقبل شهادة  
رجل وامرأتين فلذا اقيم به كبر في المقدس لوشه نصرانيان على نصرانية انما أسلمت جاز  
وتجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا يقتل ورأيت في الولوالجية اه  
سأتحا في واعمالا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه من قال سيدي الوالدوا نظر لم يقتل كذلك  
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه امكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط  
عنه قوله والذي على منه له وقد قدم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يذب الا  
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على  
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه اسلم وهو يشكر لم تقبل شهادتهما وقيل  
تقبل في المسلمتين ولو على نصرانية قبلات اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولا كتمت تجبر  
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام  
وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد  
فاضضان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس  
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومنه ردة مسلم) اي حكمه ردة تقييدا وعلة قال في  
البحر وما الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكر في العنابة من السير اه  
(قوله رجلان) اعلم تقبل شهادة النساء الحديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم والخالية من اثنين من بعده لان شهادة النساء في الحدود والقصاص ولان  
فيها شبهة البدلية اقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندري بالشبهات كذا في الهداية  
واعلم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل  
ولست كذلك فانها اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كافي العنابة وفي خزائن الاكمل  
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه ولا يرام ثم رفع الى آخر امضاء  
اه بحر (أقول) والا حسن حذف قوله ولا يراه لان القاضي حينئذ يحكم بعقبة مذهب  
(قوله الا لما في قيع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يجد بعض ما علق على شئ مما

فاعقبة القاضي ثم رجحه ثم  
رجع الكل ضمن الاولان فقيه  
مولاه والاربعة قيمة له  
ايضا الوارثه (ولم يبق له)  
الحدود والقود (منه)  
(اسلام كافر ذكرا) لما لها  
اقتله بخلاف الاتي بحر  
(و) مثله (ردة مسلم رجلان)  
الا لما في قيع ولا يجد

الماخوذ منه وغير ذلك فلا تلتزم الشهادة بالاختصاص مطلقا ثبوت الحديث كما لا يمكن قد  
يقال مع هذا الاحتمال لاحياء العلق فيه ط قال في البصر ولا يقول سرق محافظة على  
السعر ولانه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احياء حقه  
وسرح في غاية البيان بان قوله اخذ ذاولي من سرق وعلى هذا فيجمل قول القدروري وجب  
ان يقول اخذ على معنى ثبت لا الوجوب انتهى وقوله في العتابة نعمه من ذلك مع قوله  
لا يجوز اى ان يقول سرق ناسع وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه (وفيه لطيفة)  
حكى الفخر الرازي في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى  
رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاختصاص ذنبا لالفتها فافتوا بقطع يده فقال أبو  
يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص فادعى المدعى انه سرق فاقرب فافتوا بالقطع  
وحالته هم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر بالاختصاص ثبت الضمان عليه وسقط القطع  
فلا يتجلى اقراره بعده بما سقط الضمان عنه ففجروا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى او دابتي نسمع وان لم يبين وجه الاختصاص (قوله  
ونصاها) اى ما تنصيب عليه اى تتوقف عليه قال ابن السكك ولم يقل بشرطها اى كما قال في  
الكنز ما سألنى ان المرأة ليست بشرط في الولادة وأختها (قوله للزنا أربعة) وذلك بشراى  
نذب السرقة لانه قلما يشهد به أربعة بصحة الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن  
أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالانهم وهم فالاجماع  
عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا شهداء من رجالكم لان الاول  
مانع والثاني مبيح والمانع مدم والدليل وان كان في النص امة ثبت في حق الرجال للمساواة  
ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير  
وان النص اوجب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم نقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لما  
نص عليه من العدد والمعدود وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين  
فرجل واحد وانما وبين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وتلك مبيحة اه ولا يخفى عليك ما في كلامه  
من المخالفة والايهام تأمل قال في البصر وقدمنا في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في  
مسئلتين أن يقذفها الزوج ولا يشهد مع ثلاثة وان يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة اه  
(قوله ليس منهم ابن زوجته) اى اذا كان الاب مدعى أو أم الابن حجة اما اذا فقد فيجوز قال  
في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة ابن زوجته وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني  
ان الرجل اذا كان له امرأتان ولاحداهما خمسة بنين شهد أربعة منهم على اخيم انه زنى بامرأة  
ايهم تقبل الا اذا كان الاب مدعى أو كانت أمهم حجة اه والمنع في كون الاب مدعى لعله  
مقيد بما اذا كان بعد قد فقه لها لانه يدفع بشهادته عن آية اللعان وفي كون أمهم حجة للعداوة  
الدينية عادة (قوله ولو لعاق عتقه بالزنا) اى بزنا نفس المولى (قوله ولاحد) اى على المولى  
ويستخلف اذا أنكره لاعتق قال في البصر ثم اعلم أن العتق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم  
يحد المولى ويستخلف المولى اذا أنكره لاعتق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضاء  
للتصاف اه قال أبو السعد ودواختوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)  
ليس منهم ابن زوجته ولو لعاق  
عتقه بالزنا وقع برجلين  
ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم  
أربعة بناته محضنا

مطلوب  
في الشهادة على الواطئة

على قواهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس لنا مدعى حصة) الاولى  
مدعى حصة بجذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف  
تسمع عند البعض والمفتي بعدم سماعها الا من المتولى كمن تقدم في الوقف قال ط فاذا كان  
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباهه (اقول) يمكن في فتاوى الحنفى ان  
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل يمكن قديمه سيدي الوالد في تنقيح  
بان يكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وستعرض في الحدود) أى كتمانها قال في  
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والظاهر لانه بين حجتين اقامة الحدود والقوف  
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسبة ما ينظر به الاجر في الاخرة وفي الصحاح  
احسب بكذا الجراء نعمه الله تعالى والاسم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه (قوله  
أبر) أفاد ان عدمه جاز اقامة للحسبة بما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا  
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان  
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتفاعها  
لا اشاعتها وكذا لا يعارض افضلية السرية التي عن كتمانها لانها في حقوق العباد بدليل  
قوله تعالى ولا ياب النهم ساء اذا ما دعوا اذا الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انما في  
الدين بان العبرة به عموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازي اولانه عام مخصوص  
باحديث السري التي بلغت مبلغا لا يحيط عن درجة الشهرة التي قد تمتون مع قبول الامة لها  
أمرى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من الجرح وتمام الكلام على ذلك  
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله  
تعالى وافاد انه في الصحيحين (قوله الاتمة بك بحر) وفيه عن الفتح واذا كان الستر مدعيا وبالله  
ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة القذف  
في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا  
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك به بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون  
الشهادة أولى من تركه الا ان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقواش  
بالخطايا المقيدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من الغافلين وبالزجر اعم فاذا ظهر حال الشهرة  
في الزنا فلا والشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلأ الارض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال  
يقابل ظهور عدمها من انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الاخر للاخلاء وهو الحدود بخلاف  
من زنى مرة أو مرارا مترا متخوفاً من عدم ما عليه فانه محتمل استحباب ستر الشاهد وقوله  
عليه السلام اهزال في ما عزلو كنت سترته بثوبك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة  
الغيبية يحرم منه ما يحرم منها ويحتمل منه ما يحتمل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا  
كلاستدراك على قوله أبر لانه رعاية قديمه عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلاً ولا يلزم منه  
ضياع حق الغير فاستغنى السرقة وأثبت لها حكمها خاصة وهو انه يأتي باللفظ في ضمان من  
غير قطع قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه  
ظاهر الجواب (قوله أخذ) الاخذ أعمن من كونه غصباً أو على ادعائه ملكه مودعاً عند

ع أى عدم الستر وهو  
الشهادة اه منه

واليس لنا مدعى حصة الا في  
الوقف على المرجوح فالحسنة  
(وستعرض في الحدود أبر)  
حديث من ستر ستر فالاولى  
الكتان الاتمة بك بحر  
(و) الاولى أن (يقول)  
الشاهد في السرقة أخذ  
احياء الحق (لا يرق) رعاية  
لستر

المشهور وتقبل وان انكر الزوجان ط ومثله في العمادية والقصوين والسبزية قال في  
 الذخيرة اذا غاب الرجل عن امرأته فاخذ بها عدل ان زوجها طلقها الاثنا اومات عنها فانها ان  
 تعدد وتزوج بزواج آخر وكذا ان كان الخبير فاسدا لان هذا من باب الديانة فيجب تجزئ الواحد  
 بخلاف النكاح والتسبب اه (اقول) لكنه في التنقيح ذكر العدل دون الفاسق قال في  
 القصوين ولو اخطبها فاسق تحرت وهذا عند المعينة او المشاهدة قوته او جنازته وياق نعمامه  
 ان شاء الله تعالى (قوله اي بائنا) هذا القيد لم يذكروه في التنقيح بل اطاق الطلاق وكذلك  
 أطلقه في الاشياء ولم يقيده بالبائن وكذا محشوها لکن قال ط والتقييد فيه ظاهر لانه اذا  
 طلقها رجعي لا يكر بعد معة شتم معة الا زواج لانه يعد صراجه الها (قوله وعق أمة)  
 أي عند الكل لانها شهادة بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يحلف حسبة في طلاق المرأة  
 وعق الأمة أشار بمجد في باب النحرى انه يحلف كذا في شرح القدر دورى وذكر الصرخسى في  
 مقدمة باب الساسلة انه لا يحلف فقام له عند الفتوى كذا ذكر ابن الشحنة ط (قوله  
 وتنبيره) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الأمة والعبد كافي عتقه ما تقبل في  
 الأمة عند الكل وفي العبد يجزئ الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد  
 موت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتدهم اخلافه فان دعواهم شرط عنده كما اذا  
 شهد شاهدان على رجل بعق عبده والعبد والمولى يشكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام  
 وقالوا تقبل وفي الحق اتق قد تحقق الدعوى كما بان بقطع العبد يدسر فقال الحر اعقل  
 مولا لتقبل الجفائية ولي عليك القصاص فانكرا العبد والمولى ذلك تقبل بيعة وبقي بعتقه  
 لان دعوى الحب في عتقه العتق قائم مقام دعوى العبد كما ثم اعلم ان الشهادة بالادعوى  
 أحدمقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادة على  
 خصم فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل ملحق في عتقه لکن الغالب عندهما في  
 عتق العبد - في الله تعالى لان سبب المالكية وهي الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى من  
 وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحر والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاء  
 ماله من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عندهم حق العبد لان نفع  
 الحرية عائد اليه من مال كنيته وخلاصه من كونه مبيعاً فلا كمال فلا تقبل بدون الدعوى  
 كما في شرح المجموع لابن ملاء (قوله وتنبيره) قد علمت انه على الخلاف كما ذكر ابن وهبان  
 ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا بالعق او بالحرية الاصلمية والشارح مشى على قولهما وتبع  
 الشرح بل لا في عدم الفرق بين الحرية الاصلمية والعارضة (قوله وهل يقبل جرح الشاهد  
 حسبة) الجرح يفتح الجيم يعني تجزئ قوله حسبة بمحتمل أنه حال من جرح يعني ان الجرح  
 يفعل ذلك حسبة وبمحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاول اظهر قال الحلبي  
 حسبة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله فبلغت ثمانية عشر) أي بزيادة عتق العبد وتنبيره  
 والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الأمة وتنبيره فان الاربعة عشر قال ط وفيه  
 ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر اه (اقول) ليزد على ما في الاشياء غير عتق العبد وتنبيره  
 والرضاع وهي داخل في الاربعة عشر فعق العبد وتنبيره داخل في عتق الأمة وتنبيره

اي بائنا (وعق أمة)  
 وتنبيره او كذا عتق عبده  
 وتنبيره شرح وهبانية وكذا  
 الرضاع كما صرح في بابيه وهل  
 يقبل جرح الشاهد حسبة  
 الظاهر نعم لكونه حقة الله  
 تعالى اشياء فبلغت ثمانية  
 عشر

بدونها وبه ائق ابو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها لال رمضان قال قاضيان  
 الذي ينبغي ان لا يشترط الدعوى فيه كالاتي - شرط في عتق الاممة وطلاق الحر وفي العمادية  
 عن قساري ر - بدون الدين الشهادة لال عم - بالنظر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحي  
 اختلاف المشايخ فاسه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال النطر ومنها الحدود وغير  
 حد النذر والبرقة ومنها النسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى  
 لانه يتضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير  
 ختم ومنها الخلع فان الشهادته عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا وقسط المهر عن  
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تبع ومنها الايلاء والنظار والمصاهرة ويشترط أن  
 يكون المشهود عليه حائرا ومنها الحرية الاصلية عندهما او الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك  
 عند الامام كما في العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرج  
 والحرمة حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما فيه حق الله تعالى لان  
 الحرية تعالى بها حق لله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحج  
 والحدود ولا يجوز استرقاق العبد برضاء ما فيه من ابطال حق الله تعالى وقال الامام لا بد في  
 عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية عائدا اليه من مال كنيته وخصاله  
 من كونه مبدلا كاملا وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عندهما الخ يعني ان هناك  
 مسائل أخرى كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسية بعد  
 فعد حد الزنا وحده الشرب مسئلتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبة اه - ط قال  
 سيدي الوالدات ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابها وتقدم في الوقت (قوله  
 بلا عذر فسق فتد) نصواعا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الاممة وظاهر ما في القضية انه في  
 المكل وهو في الظهيرة والعتبة اه اشياء وفي البحر عن القضية اجاب بعض المشايخ في شهود  
 شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما ائروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انهم لا يقبل ان كانوا  
 عالمين بانهم ما يعيشان عيش الاقرباء ثم نقل عن العلامة الحاملي والخطيب الانطاقي وكالائمة  
 البيهقي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم  
 عيش الاقرباء وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في نفس هذا وتعامه فيه وفي الجوى وقيل  
 المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص بالفروج او لا قال في  
 البرزاية اذا طاب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فامر من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه  
 بغير عذر عدم القبول مطلقا وهو الذي اعقده ابن الشحنة اه ملخصا وافق في تنقيح الحامدية  
 بانه متى أخر خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عالمين بانهم ما يعيشان عيش الاقرباء فانه لا يقبل  
 وعزاه لعين المتني وجامع الفتاوى (اقول) قد عتقت ان ذكر خمسة ايام او ستة اشهر ليس بقيد بل  
 المراد التمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد في  
 كل حرمة لا يوجد مدعيها او بل كأفاده الجوى (قوله كطلاق امرأه) حره او امة وقيد  
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة ع - د البر  
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الاممة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الاممة على

بلا عذر فسق فتد (كطلاق  
 امرأه)



والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على السكينة دون الشهادة  
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول  
 يجوز لعدم تعينه عليه اهـ شلبي اهـ ط لئلا ينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي  
 والمفتي لا يحمل لهما الاخذ الاجرة وليس خاصا به - ما بدليل ما ذكره من ان غائل الاموات اذا  
 تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه  
 بلا عذر) بان كان يقدر على المشي او طال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي  
 بالعدول بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب  
 النوازل ط (قوله الحديث أكرموا الشهود) غمامه فان الله تعالى يستخرج بهم - م الحقوق  
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الاكل مطلقا)  
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل قال في البصر الشهود في الرستاق  
 واحتج الى أداء شهادتهم هل يلزمهم - كراه الدواب قال لا رواية فيه ولكن جمعت من المشايخ  
 انه يلزمهم - م وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعما ما قالوا ان كان مهيا من قبل ذلك تقبل  
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما وعن أبي يوسف تقبل فيه ما للعادة الجارية  
 بالطعام من حل محل الانسان ممن يعز عليه شاهدا أولا ويؤنس ما تقدم من ان الاهداء اذا  
 كان بالشرط ليقضي حاجته عند الأمير يجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف  
 الذهاب الى الأمير اهـ وجزم في الملتقط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتي بجر) نقله عن  
 ابن وهبان في شرحه لمنظومته قال شارحها الامام عبد البر بن الشحنة نقله عن مختصر  
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضبيعة استأجرها فأتوا بجرهم دواب ايركبوها ان لم يكن  
 لهم قوة المشي ولا طاقة الكراه تقبل شهادتهم - م والا فلا فان كل طعاما للشهود له لا ترد  
 شهادته وقال النقيض - أبو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود  
 له طعاما له لا تقبل شهادته بل كان عنده طعام فقدمه اليه - م رأيه لا ترد شهادتهم - م وان هيأ لهم  
 طعاما فاكاره لا تقبل شهادتهم - م هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لم يكن جمع  
 الناس للاستشهاد وهداياهم طعاما أو بعث لهم - م دواب واخرجهم - م من المصفر فركبوا أو كانوا  
 طعاما اختاره وافي به قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في كل الطعام  
 وقال محمد لا تقبل فيهما أو الفتوى على قول الثاني بل يرى العادة به - م في الانكحة ونثر السكر  
 والدرهم ولو كان قاده في الشهادة لما فعلوه كذا في الفقرة اهـ (قوله ويجب الاداء)  
 أي يفترض اما كفاية أو عينيا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بلا  
 طلب فيما ذكرنا حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بأبوابه والشاهد من  
 جملته من عليه ذلك فكان قائما بالمصومة من جهة الوجوب وشاهد من جهة العمل ذلك فلم  
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جعل القائم بالمصومة القاضي ط (قوله أربعة عشر)  
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتبديرها ومنها الوقف قال قاضي خان ياب - م في ان يكون  
 الجواب على التفصيل بل اذا كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى  
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل  
 وبه تقبل الحديث أكرموا  
 الشهود وجوز الثاني الاكل  
 مطلقا وبه يفتي بجر وأقره  
 المصنف (و) يجب الاداء  
 (بلاطاب لو) الشهادة في  
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة  
 عدمها في الاشياء أربعة عشر  
 قال وتي آخر شاهد الحسبة  
 شهادته

٢ قوله ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله  
 انهم رتبته مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاجاب بان غير عدل  
 لا يجب عليه ان يعمله عنده بجر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريباً  
 من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة  
 ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا الايام لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب  
 ولا شهيد (قوله وعمله بقبوله) فلو علم انه لا يقبلها الا يلزمه بجر قال الحموي فلو شك  
 في نظر حكمه (قوله أو بكونه أسرع قبولا) أي فيجب الاداء وان كان هناك من يقبل  
 شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكأنه اعدم ظهور وجهه الوجوب حيث كان هناك من  
 يقوم به الحق ط عن الحموي (أقول) لكنه يحتمل في مقابلة المنقول فقد ذكرنا في  
 شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بدله) أي بدل الشاهد وهذا هو خامس الشروط  
 وأما الاثنان الباقيان فتمة السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان  
 لا يعلم ان المقر أقر خوفاً والخ وأل في الشاهد للجنس فيصير في الواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد  
 الاداء بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتمكن  
 الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستجلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على  
 العذر من نسيان ثم تذكر أو غيره ٥ قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله شيخ  
 الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف بقتضى القوة وهذا مطلق  
 عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرفة لا يتوجه فيها تناوب بل ٥ (قوله  
 لانهم افترض كفاية) أي اذا قام بها البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تعين لولم يكن  
 الاشاهد ان التحمل او اداء) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب  
 الشهاد اذا مادعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين الحضور اليهم ما  
 لا شهاد ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهم ما وفي الاداء يلزمهم ما الحضور الى القاضي لأن  
 القاضي يأتي اليهم ما يؤدوا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في  
 الرجعة عند الشافعي واحمد قال في البحر وفي الملتقط الاشهاد على المداينة والبيع وفرض  
 كذا رواه احمد ويروز كرام الامام الرازي في احكام القرآن أن الاشهاد على المبايعات والمداينات  
 مندوب الا التزاليه سير كالتبرؤ الماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل ٥  
 قال في التاتارخانية عن المحيط طو كرفي فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المداينة والبيع  
 فرض على العباد الا اذا كان شأحه غير الانحياز عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد  
 مندوب وليس بفرض ٥ وفي البرازية لا بأس للرجل ان يتخرب عن تحمل الشهادة ولو طلب  
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجد غيره فله الامتناع  
 والا فلا تنتهي وحينئذ فالحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره به والافلاولى  
 الامتناع كما ذكرنا (قوله وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن  
 بان عليه ما الكتابة اذا لم يوجد غيره ما اذا كان الحق مؤجلاً والافلا ٥ بجر (قوله لكن له  
 أخذ الاجرة لا للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائها

٢ مطلب

للاشاهد ان يمنع من  
 أدائها عند غير العدل

٣ مطلب

اذا كان موضع القاضي  
 بعيداً من موضع الشاهد  
 بحيث لا يفتدوا ويرجع في  
 يوم لا ياتم بعدم الاداء

٤ مطلب

لوزم الشاهد الاداء ولم  
 يؤد ثم أدى الشهادة

وقرب مكانه وعمله بقبوله أو  
 بكونه أسرع قبولا  
 وطلب المدعي (لوفى حق  
 العبد ان لم يوجد بدله)  
 أي بدل الشاهد لانها  
 فرض كفاية فتعين لولم  
 يكن الاشاهد ان التحمل  
 أو أداء وكذا الكتاب اذا  
 تعين لكن له أخذ الاجرة  
 لا للشاهد

اه (قوله وحكمها) أى صفة الماتقة قدم في أول كتاب القضاء من معاني الحكم الاثر  
 اشابت بالخطاب كالوجوب والحكمة فيكون المعنى هنا وصفتها (قوله وجوب الحكم) أى  
 القضاء (قوله وجوبها) بفتح الجيم أى بما تعلق بها اذا موجب عبارة عن المعنى المتعلق بما  
 أضيف اليه في ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام  
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التركية) اشتراط التركية فلو لم يشرع له وهو المقتضى به ط عن  
 الشرع بلاية (قوله انتراضه) أى القضاء (قوله الا في ثلاث قدمناها) أى قبيل باب التكميم  
 وهو رجاء الصلح بين الاقارب واذا استعمل المدعى وخوف رية عند القاضى (قوله له وجود  
 شرائطها) أى المتقدمة (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في أول قضاء البحر عن شرح الكنز لبا كبر  
 (قوله ابن مالك) في شرح المجمع في مجتبه القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافي  
 كفه) في رسالته سيف القضاء على البغاة حيث قال - حتى لو أخر الحكم بلاء - مذكر عدا  
 قالوا انه يكفر كذا في المنح (قوله واستظهر المصنف الاول) لما تقدم في باب الرد من الاعتماد  
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أى عينا (قوله بالطلب) أى  
 طلب المدعى (قوله ولو - كما كاسر) أى من انه لو خاف فوت الحق والطلب لا يبره لهم الزمه  
 ان يشهد بالطلب قال في البحر وانما قلنا أو - كما لا - دخل من عنده شهادة لا يبره لهم صاحب  
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطلب كما في فتح القدير ان يكون طالب الادلة  
 - كما اه - يمكن نظريه المقدمى بان الواجب في هذا الاعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب  
 عليه ان يشهد والا لا يجوز له ان يترك حقه كما قدمناه (قوله بشرط سبعة) ذكر منها خمسة منها  
 ان يتعين عليه الاداء وهو المشار اليه بقوله ان لم يوجد فانه لم يتعين بان كانوا جماعة فادى  
 غيره من تقبل شهادته فقبيل لم ياتم بخلاف ما اذا ادى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد من يقبل ياتم  
 بامتناعه \* السادس ان لا يجزئه عدلان يظن ان الشهود به فلو شهد عنه عدلان شهد عدلان  
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان الماشى ترمى أعتق العبد أو ان الولي عفا  
 عن الفاتل لا يبره ان يشهد بالدين والمكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدلا فلا خيار  
 للشهود ان شاءوا وشهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخبيرين وان شاءوا امتنعوا عن  
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يبره ترك الشهادة وكذا الوعاين اواحد ما يتصرف في شئ  
 فصرف المالك وشهد عدلان عنه هما ان هذا الذي أفلان آخولا يشهدان انه للم تصرف  
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرزاية في الشهادة باننا مع اذاهد عنه ذلك عدلان  
 بخلاف ما سمعته من وقع في قلبك مرقه ليس ملك الشهادة الا اذا علمت ببقائها انما ما كاذبان  
 وان شهد عنه ذلك عدل لك ان تشهد ببعائه ان الآن يقع في قلبك صدق ويغنى ذلك جميعه  
 في كل شهادة اه بالمعنى السابع ان لا يقف الشاهد على ان المقر أخو فاقان علم بذلك لا يشهد  
 فان قال المقر أقررت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يدعون من أعوان السلطان  
 ولم يبره لم الشاهد بخوفه - هههه القضاء وأخبره انه كان في يدعون من أعوان السلطان  
 اه ط قال سبى الوالد مزيا للجوهرة وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان  
 جائر أو غيره أو لم يشذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله منها عدل القاض)

(و - حكمها وجوب  
 الحكم على القاضى  
 بوجوبها بعد التركية)  
 - فى انتراضه فورا الا  
 فى ثلاث قدمناها (المو  
 امتنع - بعد وجود  
 شرائطها) (أثم) انكره  
 الفرض (واستحق العزل)  
 لفته (وع - زر)  
 لا رت كتابه ما لا يجوز نمرعا  
 زياحى (وكفه - ران لم ير  
 الوجوب) أى ان لم يبره تقدم  
 انتراضه عليه ابن مالك  
 وأطلق الكافي كفه  
 وانه ظاهر المصنف الاول  
 (ويجب) أدائها (بالطلب)  
 ولو - كما كاسر - كن  
 وجوبه بشرط سبعة  
 مبطوطة فى البحر وغيره  
 منها عدل القاض

السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون بشرائط التحمل ثلاثة وشرائط  
 الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة  
 وشرائط مكانها واحد **ا** ومقتضى ان شرائط الاداء نوعان لا أربعة كما ذكرنا في الاول والصواب  
 ان يقول ان الأربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها  
 سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة  
 ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) أى العامة  
 الضبط أى ضبط الشاهد المنه ودعليه بان يكون غير شائع وان يكون ذا كرا (قوله ولو لاية)  
 أى يكون ولاية للشاهد على المشهود وعليه بان يكون من أهل دينه أو من دينه حتى حر بالغا  
 فالذافر عليه قوله في شرط الاسلام الخ (قوله ولو المسمى عليه مسلما) أمالو كال كافر أو قبل  
 شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقادرة على التمييز) الاولى حذف القدرة لان الشرط  
 التمييز بالفعل (قوله بالسمع) هـ اذا تدعى الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)  
 أى المقدمة أى العامة (قوله عدم قرابة وولد) فلا تقبل شهادة الاصل اشرعه كعمه  
 (قوله أو زوجية) أى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر (قوله أو عداوة  
 دينوية) أى وعدم عداوة دينوية أهل الديانة فلا تمنع الشهادة (قوله انظر أشهد) بالنظر  
 المضارع فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير محقق  
 الحال من (قوله لا غير) أى لا غيره من الاطراف كعلم وأتقن وتيقن (قوله لتضمنه)  
 أى باعتبار الاشتقاق معنى مشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عما نادى به يدى قال ط دخل في  
 ذلك الشهادة بالتصامع فانها من مشاهدة حكمك أو اسم الخارجه عن التماس **ا** وقدمنا عليه  
 كافيا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم فهو أشهد بالله قد كان كذا أى أقسم وقسم  
 في الايمان (قوله واخبار الحال) بخلاف انظر الماضى فانه موضوع للاخبار عما وقع كما  
 قدمنا (قوله فم كانه يقول أقسم بالله) هذا راجع الى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على  
 ذلك) هـ هذا راجع الى قوله لتضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله  
 واخبار الحال والحاصل ان فى كلامه اشراء على غير ترتيب اللفظ (قوله فتعين) فلذا انفرد  
 عليه احتياطوا اتباعا لما أنور ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره بحسب (قوله حتى لو زاد  
 فيما علم بطل للشك) لانه يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم  
 تقبل كما لو قال فى ظنى بخلاف ما لو قال أشهد بكذا فقد علمت ولو قال لاحق لى قبل فلا فيما علم  
 لا يصح الابراء ولو قال انلان على آتف درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو وعدل فيما  
 أعلم لا يصح كون تعدد بلا يجوز \* (فرع) \* قال المقدسى ولا بد من علم بما يدعيه وهو  
 الزوال شهد ان المتوفى أخذ من هذا المدعى مائة درهم ولم يعلم كم رزقهم فنجوز  
 شهادتهم ما رهل له ما ان يشهد بان المقدار قال ان كانوا وقفوا على تلك الصلة رفهوا عنها  
 دراهم وحرروا فيما يقع عليه يقيم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغى أن يعتبر احوالهم  
 تكون مستتوقة فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم **ا** وفى خزائن الاكمل بيده درهمان كبير  
 وصغير فاقر باحدهما الرجل فشهد انه أقر باحدهما ولا يدري بايهما أقر يؤمن بتسليم الصغير

منها (الضبط والولاية)  
 في شرط الاسلام لو  
 المدعى عليه مسلما  
 (والقدرة على التمييز)  
 بالسمع والبصر (بين  
 المدعى والمدعى عليه)  
 ومن الشرائط عدم قرابة  
 وولد أو زوجية أو عداوة  
 دينوية أو دفع مغرم أو جر  
 مغن - ثم كما ينبغي (وركنها  
 انظر أشهد) لا غير لتضمنه  
 معنى شهادة وقسم  
 واخبار الحال فكأنه يقول  
 أقسم بالله انى اطلعت  
 على ذلك وأنا أخبر به وهذه  
 المعاني مدفوعة فى غيره  
 فتعين حتى لو زاد فيما أعلم  
 بطل للشك

بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المرافئ يلزم عائد الى الشهادة بمعنى تحمّلها الاجماع في أدائها  
 فان تحمّلها عند الطالب والتمين فرض وأما عدم التمين ففرض كفاية كما في البحر (قوله)  
 بان لم يعلم بها (الحق) أي بشهادته (قوله وخالف) أي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بل الطالب  
 في حق أدعى الا اذا لم يعلم بشهادته ذو الحق وخالف الشاهدان لم يشهد رضاع حق المدعى فيجب  
 عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طالب وجب عليه ان يشهد والا لا يثبت له نكاح  
 حقه كما افاده العلامة القاسمي (قوله شرائط مكانها واحد وهو مجلس القضاء) وهو من  
 شروط الاداء كما في البحر والاولى ان يقول شرط مكانها واحد انما اجتمع معه واحد وهو  
 مجلس القاضي لان واج أي التعاقب بقوله وشرائط التعمّل (قوله العزل الكامل) المراد  
 ما يشهد القاضي بدليل ما ساقى في الباب الآتي فلا يصح تحمّلها من مجنون وصبي لابعقل (قوله)  
 وقت التعمّل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحمّلها من أعمى ولا  
 يشترط للتعمّل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التعمّل صبيّا عاقلاً أو  
 عبداً أو كافراً أو فاسقاً ثم بالغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند  
 القاضي تقبل بحر (أقول) ولا ينافيه ما نقله بعد عن الخاتبة صبي احتمل لأقبل شهادته مالم  
 أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلّه انه صالح أو غيره  
 اه فان ذلك لمتزكية فقط لا رد شهادته تأمل (قوله ومما ينافي المنه وديه) قال في البرازية  
 شهدا ان فلا نأثر له هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا تنه ما باطلا لانهم اشهدا بالمال  
 يعايناسبه وسبصر ح بها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما يثبت بالتسامع) كالشهادة  
 بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة  
 أما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعدالة ~~التي~~ هي شرط وجوب القبول على  
 القاضي لا شرط جوازها وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مغمما  
 ولا يدفع عن نفسه مغمرا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه واحد الزوجين لآخر وان  
 لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكله وان يكون عالما بالمشهد وديه وقت  
 الاداء اكره ولا يجوز اعتماده على خطه خلافاً لما قلناه من ما قلناه لان اذ لم يكن للشاهد شبهة  
 في الخط يشهد وان كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختصاراً وأما ما يخص بعضهادون بعض  
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلماً والذ كورة في الشهادة في الحدود والقصاص وقت عدم  
 الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى  
 عند امكانه وقيام الرائحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والامالة  
 في الشهادة في الحدود والقصاص ونحوه حضور الامل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر  
 لكنه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط تحمّلها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة  
 وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى  
 مكانه وما يرجع الى المشهود وديه ذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة  
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة افظ الشهادة والعلة في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق  
 الشاهد دين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود وديه علم من

قوله فرض كذا بالاصل  
 وله فرض عين بدليل  
 مقابله اه صححه

بان لم يعلم بها ذو الحق وخالف  
 فونه لزمه ان يشهد بلا  
 طالب فتح (شرطها) أحد  
 وعشرون شرطا وشرائط  
 مكانها واحد وشرائط  
 التعمّل ثلاثة (العقل  
 الكامل) وقت التعمّل  
 والبصر ومعاينة المشهود  
 به الا فيما يثبت بالتسامع  
 (و) شرائط الاداء سبعة  
 عشر عشرة عامة وسبعة  
 خاصة

قوله ولم يكن سكران  
 لا بعد مسافة كذا بالاصل  
 وايضا مل اه صححه

(قوله لا ثبأت حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاة أشهد بكذا البعض العرفيات قال  
 في البحر هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا صرح  
 الشارح بأن هـ لما معناها القوي وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها الشرعي أيضا كما  
 أفاده في إيضاح الاصلاح والمشهداة المعاينة كما تقدم والعيان المعاينة والتخمين الحدس وهو  
 انظن والحسبان بالكسر الظن وأورد على هـ هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانهم لم تكن  
 مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون  
 على وفق القياس والكونها اخبارا عن معاينة قال في الخاتمة اذا قرئ عليه صلوات ولم يهتفهم مانع  
 لا يجوز له ان يشهد بما فيه ٢ وفي الملقط اذا سمع صوت المرأة ولم يرتضها فاشهد اثنان  
 عنه انه فلانة لا يحل له ان يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنه فشهد اثنان انها  
 فلانة حل له ان يشهد عليها اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها وابنها ومن لا يصح شاهد  
 لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كما في التمتع سـ يمدى الوالد (قوله مجاز) من حيث  
 المشابهة الصورية أي مجازا من دل وعلاقته الضدية لان الزور اخبار بالكذب (قوله كاطلاق  
 اليمين على الغموس) فان حقيقة اليمين عقدية تقوى به عزم الحالف على الفعل أو التمسك  
 المستقبل والغموس الحلف على ماض ~~كذبا~~ عدا (قوله باللفظ الشهادة) فلا يجزئ  
 التعبير بالعلم ولا باليمين فتمتعين لفظها كما يأتي (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخباره في غير  
 مجلسه فلا يعتبر وانما قيد بالقاضي وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس  
 بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي أي بخلاف القاضي فانه يتقدم بمجلس حكمه  
 المعين من الامام وعل ولايته ط (قوله كما في عتق الامة) وطلاق الزوجة فايدت الدعوى  
 شرط صحته ما تقابل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقر ولو ابدت دعوى لختها فانها  
 في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها مطلقا وقول بعضهم انها اخبار بحق  
 الغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانها اخبار بحق لنفسه  
 على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقة من قبلها قبل الدخول فانه شهادة  
 ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما اشار اليه في ايضاح الاصلاح وكانه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لان  
 ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد الى انه له فهو كالشهادة  
 بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذا هذا وجعل الاخبار أربعة  
 والرابع الانكاز وعزاه الى شرح الطحاوي اهـ (قوله طلب ذي الحق) يشمل الحق تعالى في  
 شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والادمين في حقوقهم فيحرم كتمان القول تعالى  
 ولا ينكثوا الشهادة ومن ينكثها فانه آثم قلبه فهو غش عن الكتمان فيكون أمرا بضده  
 حيث كان له ضد واحد وهو كتمان الامر باداءه والاداء سند الائم الى رئيس الاعضاء وهو  
 الآلة التي وقع بها ادائها ما عرف ان اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كاه واستدل  
 في الهداية بهذه الآية على فرض ضم مع احتمال أن يراد من المدينين عن كتمانها كما حمل ان  
 يراد من الشهود قال القاضي ولا تنكثوا الشهادة أي اليهود والمدينون والشهادة شهادتهم  
 على أنفسهم فعلى الثاني المراد انتهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

مطلب

لا تحل الشهادة بسماع  
 صوت المرأة من غير رؤية  
 شخصها وان عرف بها  
 اثنان

لا ثبأت حق) فحق قلت  
 فاطم لا قهها على الزور  
 مجاز كاطلاق اليمين على  
 الغموس (باللفظ الشهادة  
 في مجلس القاضي) ولو  
 بلا دعوى كما في عتق  
 الامة وسبب وجودها  
 طلب ذي الحق أو خوف  
 فوت حقه

٣ قال المتقدمي وما أورد  
 من الشهادة على امرأة  
 بما يوجب فرقة قبل  
 الدخول وليس لا ثبأت  
 حق بخوابه ان سقوط  
 المهر عن الزوج حق له  
 كشهادة ببراء من دين  
 يثبت به حق المدين أي  
 سقوطه عنه انتهى

ما قيل في كل ألف خمسة  
دراهم لا يقول عليه

مطلب ٢  
يجب الاجر بقدر العناء  
والتعبد

مطلب ٣  
الصحيح انه يرجع في الاجرة  
الى مقدار طول الكتاب  
وقصره الخ

مطلب ٤  
اذا تولى القاضى قسمة  
التمرك لا يستحق الاجر  
وان لم تكن له مؤنة في بيت  
المال

مطلب ٥  
لاباس للمفتي ان ياخذ  
شيئا من كتابة جواب  
الفتوى

مطلب ٦  
الواجب على المفتي الجواب  
باللسان لا بالكتابة

وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما  
وان لم يكن من بيت مال مقرر  
ورخص به بعض لانعدام مقرر  
وفي عصرنا فاقول الاول  
ينهر

وجوز للمفتي على كتب  
خطه

على قدره اذ ليس في المكتب  
يحصر

(كتاب الشهادات)\*

آخرها عن القضاء الاما

كالوسيلة وهو المقصود

انه اى الاجر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة الوثيقة في أجناس مختلفة بما تعلق على مشقة ألف ألف  
في النقود ونحوها قلت في العمادة عن المنة ١ وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول  
عليه ولا يليق ذلك بنقته أصحابنا رحمهم الله تعالى وأى مشقة الكتاب في كثرة الثمن وانما له أجر  
مشقة بقدر مشقته وبقدر صنعيته وعمله كما يستأجر الحائك بآجرة كثيرة في مشقة قليد ٢ وفي  
شرح القمري اثني عن النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا أشبهه بأصول أصحابنا ٣ وفي  
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره ومعه وبته  
وسهوانته اه (قوله وفيها الخ) يوهى أن هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك  
بل هي من كلام ابن النخعي كما أوضح به بقوله تكميل قال العلامة عبد البر هل يستحق  
القاضي الاجرام لا قال الزاهد في شرحه لا قدوري لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن  
له في بيت المال شيء ٤ وفي القنية عن ظهير الدين المرغينة اني وشرف الأئمة المكي القاضي  
اذا تولى قسمة التركة لأجر له وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم المعيط وشرح بكر خواهر  
زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البديع  
ما أجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن افساد القضاة ذلوا أطلق لهم لا ينعنون بأجر  
المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذكر البيهقيين الا واين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلام يتعلق بالمفتي  
(قوله وان كان قاسما) اى للتركت مثلا (قوله فاقول الاول) بوصلة حمزة الاول (قوله)  
اذ ليس (أى المفتي) (قوله في المكتب) أى في الكتابة (قوله يحصر) أى يلزم ويجب  
عليه ٥ وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبي الحامد قالوا لا بأس للمفتي ان ياخذ شيئا من  
كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان  
ومع هذا الكف عن ذلك أولى (قوله على قدره) أى قدر الخطأ والعناء وقد سبق ما فيه من  
ان الكف أولى احتراماً عن القيل والقال وصيانة للماء الوجه عن الابتدال اه والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الشهادات)\*

بجها وان كانت في الاصل مصدر اية بارأوا عاها فانما تكون في حد الزنا وغيره (قوله آخرها  
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليه اذا كان نبوت الحق بها  
وفي الجوى آخرها لان القاضي يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من قيمة حكمه ولان الشهادة  
انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء اه (قوله هي الغصة) الضمير عائذ  
للاشهاد المفهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) نقول منه شهد الرجل على كذا ورما قالوا  
شهد الرجل بكون الهاء للتحقيق وقولهم أشهد بكذا أى اذلف والمشاركة المعانية وشهده  
شهودا أى حضره وقوم شهودا أى حضوره وفي الاصل مصدر وشهد أيضاً مثل راعى ورعى  
وشهد له بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر  
وبعضهم ينكره وجمع الشهود وشهودا والشهود الشاهد والجمع الشهداء (قوله اخبار  
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقة للواقع

(قوله)

(هى) لغة خبر قاطع شرعا (اخبار صدق)



قات امكن في البرازية كل ما يجب على (٥١) القاضى والمفتى لايحلاهما أخذ

الاجرة كالكساح صغيرة لا  
واجب عليه وكواب المني  
بالقول وأما بالكتابة فيجوز  
لها على قدر كتبها لان  
الكتابة لا تلزمها وعامة  
في شرح الوهبانية

مسجد وجه له شامة معلوما يأخذ كل سنة محل له العشر لو كان أجرمه ١٥ وقدم سيدي  
الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجع به وقال في فصل يراعى شرط الواقف بعد كلام ثم  
رأيت في اجابة السائل ومعنى قول الولوالجية بعد ان قال جعل القاضي للقيم عشرة غلة  
الوقف أى التي هى أجره مثله لا ما فوقه - أمرباب الاغراض الفاسدة الخ ١٥ قلت وهذا في  
لم يشترط له الواقف شيئا ٢ وأما المناظر بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو أكثر من أجر  
المثل كافى الجبر ولو عين له أقل فللقاضى أن يكمل له أجر المثل بطالبه كما يجزمه فى أنفع الوسائل  
١٥ وعلمه غنة (قوله قلت المكن الخ) لا وجه لهذا الاستدراك المسمات من ان مانقه عن  
الاشباه هو قول بعض الشافعية فكيف يستدرك عليه بعبارة البرازية التى هى مذهب  
الحنفية (قوله لا يحل لهما أخذ الاجرة) أى بسببه (قوله كأنه كاح صغير) قال فى الخلاصة  
يحل للقاضى أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو الخنثار ولا يحل أخذ شيء  
على كاح الصغار وفى غير محل ولا يحل أخذ الاجرة على اجازة - مع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ  
البيع ط عن الجوى (قوله وكجواب المفتى بالقول) لان أخذ الاجرة على - ان الحكم  
الشرعى لا يحل عندنا وأما الهدية فله فقد تقدم الكلام عليها فى كتاب القضاء فراجع به (قوله  
أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أى لو كانت للكتابة فيجوز  
لهما أخذ أجر مثله - ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما ما قبل الهدية ولا  
الدعوة الخاصة لانهم فى معنى الرشوة وهى من أقبح قبائح القضاة والمفتين فكيف يجوز لهما  
ان يأخذان اذاعلى أجر مثلهما أى على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك  
الخطوط اللهم الله - من الصواب وجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرملى وعما يتعلق بذلك  
مسئلة سئلت عن الوسئلة المفتى عما لا يمكنه أو عما يعسر عليه جوابه باللسان ولا يعسر عليه  
بالكتابة كما سئل المناهجات الى يدق كسورها - دا ولا تثبت فى حفظ السائل هل يفرض  
عليه الكتابة مع تيسرها ولا ولم أر من صرح بالحكم لكن النظر الفقهي يقتضى وجوبها  
عليه حيث تعسر أو تعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائباً عن الجواب باللسان يخرج  
عن عهدة الواجب عليه - من الجواب باللسان فيكتب المفتى ما يعذر عليه أو يتعسر النطق  
بالكتابة حيث تيسرت له آلة الكتابة لاجل القيام بالواجب فيقرأ على السائل فيخرج من  
العهد ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له لأن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل  
كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتى بسوء حفظ السائل وقوله فهمه ٦ والحاصل ان  
على المفتى الجواب بأى طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض  
٧ وحيث كان فى وسع المفتى الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تبصرت  
اليه بلا مشقة عليه بان أحضره هاله السائل ولا يلزم المفتى بذلها من عنده له ومقتضى القياس  
وجوب تحصيلها على المفتى كما هو الضوء ليحصل به ما هو المقرض عليه وهذا كما اذا تعين عليه  
الافتاء ولم يكن فى البلدة من يقوم مقامه فى ذلك والافتاء طاعة والطاعة بحسب  
الاستطاعة فإيراعى فى غيره من الطاعات يراعى فيه فرضا وجوبا واستصحابا ونفاد فإما مل  
فيه ١٥ ومنه - فى الحوائش الحوية (قوله وتامه فى شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

٢ مطالب  
للمناظر ما عينه له الواقف  
وان زاد على أجره له

مطابق للقاضي والمفتي أخذاً بـ  
مثال الحكمة إذا كافأ

١١٤  
١١٤

لوس: بل المفتي عما ينعسر  
أو ينعذر جوابه باللسان  
هل يجب عليه بالكتابة

ليس على المفتي دفع الرقعة

والسائل ما يصعب ولا  
يؤخذ المفتي بسوء حفظ  
السائل

مطالبه  
على المقتضى الجواب بى

طریق کان ولو بالکتابه  
اذا تیسرتله

إذا سئل المفتي عما يتعسر  
أو يتعذر باللسان أو يتعسر

بالكتابة لا يجب عليه بذل  
أثم

الاجرمقدر بقدر المشقة



مطلب ٢

السلطان اذا عزل قاضيا  
لا يعزل مالم يبلغه الخبر

مطلب ٣

اذا قال المقر اسمع  
اقراره لا تشهد له ان يشهد  
بجـ لاف ما اذا قال له المقر  
لا تشهد فلا يشهد عليه

مطلب ٤

في اخذ القاضي العشر  
من مال الايتام والاوقاف

مطلب ٥

اذا كان للقاضي عـ ل  
في مال الايتام والعشر

مطلب ٦

المراد بالعشر ابر المثل ولو  
زاد رد الزائد

منافية للضمان فيصدق

الا ان يبرهن زيد على  
كونه في غير ضمانه

فالقاضي يكون مبطـ لا  
مدرا الشريرة \* (فرع) \*

نقل في الاشياء عن بعض  
الشافعية اذ الم يمكن

للقاضي شئ في بيت المال  
فله اخذ عشر ما يتولى من

أموال اليتامى والاوقاف  
وفي الخمانية لا يتولى العشر

في مسألة الطاحونة

مطلب ٧

لا يـ وجب الاجر الا  
بطريق العمل

القضاء من قواني من كل وجهه لان كونه أمة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجهه لانه بضمن  
فيما لو كانت مروهنة أو ماذونة مديونة فلم يرد أصل المسئلة في الجمع من الاقرار \* (تمة) \*  
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل اليه الخبر حتى يلقى بقضاياءه العزل قبل وصول  
الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا يعزل وان علم بعزله مالم يلقه خبره مكانه ويصل  
صيانة لحقوق الناس ولومات رجل ولا يـ له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر وارث  
بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جياذ فقهه زيوفا وقال أنفقهها  
فان لم ترج فردها أنفقه لم ترج قال أبو يوسف انه ان يرد ما عليه استحسن ان لا ما قبض من  
الدرهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا لم يرض به لم يصير  
حقه فله فيكون القابض مقصرا في ملك الدافع باسمه فلا يبطل حق القابض وهو هذا بخلاف مالو  
اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يرد فمسأله البائع به فان لم يبيع رده على تعرضه على  
البيع فلم يشتره أحد لم يرد به وذلك لان المقبوض عين حقه لانه معيب فلم يكن قول البائع به  
اذا ناله بالتصرف في ملك البائع فكان مقصرا في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد ٣ اذا قال  
المقر اسمع اقراره لا تشهد على وسـ مع ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما أقر به  
لا يـ مع ان يشهد فلو رجع المقر له وقال انما يـ منك لـ وذروا طلب منه التمسادة نقول ان اشياء  
(قوله منافية للضمان) أي من كل وجهه كما زاده في البحر وقـ دم الكلام عليه آتينا (قوله  
كونهم ما) أي الواقعتين (قوله نقل في الاشياء) وعبارتهم اقال في بسط الانوار للشافعية من  
كتاب القضاء ما قلناه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شئ  
من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاوقاف ثم بالغ في الانتكار اهـ ولم أر هذا  
لاصحابنا اهـ وما أحبت نقل المشرح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بعض المتأخرين صحة  
هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انتكاره كما ترى وكيف وقد اختلفوا عنه فاني أخذت من  
بيت المال في ظنك في اليتامى والاوقاف قال الشيخ حميد الدين الزملي في حاشيته على الاشياء  
ما نصه قوله ثم بالغ في الانتكار أقول يعني على الجماعة في المباغة في الانتكار واضحة الاعتبار  
لانه لو تولى على عشر من القاء لـ لا ولم يلحقه فيه من المسئلة شئ يـ ذاب حتى عشره او هو مال  
اليتيم وفي حرمة جات القواطع فـ هو اليتيم تان على الشرع الساطع وظلمة غطت على  
بصائرهم فنه وذنب الله من غضبه الواقع والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ قال المحمدي  
لا وجه للمباغة في الانتكار بل وازان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى  
أوان بلوغ الفاصر اهـ قال يبري زاده في حاشيته والى ان المراد من العشر ابر عشر  
عـ حتى لو زاد رد الزائد اهـ مدنى (قوله لا يتولى العشر في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له  
عمل قال طـ هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبرة الخمانية رجل  
وقف ضبعة على مواليه فبات الواف وجـ على القاضي الوقف في يد القيم وجـ ل القيم عشر  
الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة  
يقبضون غلاتهم لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يـ الا بطريق الاجر  
فلا يستوجب الاجر الا بطريق العمل اهـ وفي تقييد الكبرى قاض نصب فيها على غلات

في البحر لو اتف لم طواف فطواب بالضمنان فقال كانت مبيعة فاذ افتم الايصديق والشم ودان  
 ينهم دو الله لم مذ كي بجكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه به: له كتاب  
 الاسخمان المتقدمة وهي لو قتل رجلا لم الخ فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقوال البرازية  
 (قوله صدق قاض) وكذا الضمان على القاطع والاخذ لو اقرب بما اقربه القاضي ووجه  
 عدم الضمان على القاضي انه ما المتوافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا الهاذ  
 القاضي لا يقضي بالمو رظاهر ولا يبين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يبين على  
 القاضي كافي البحر (قوله وكذا الوزع) اي المقتضى عليه يمكن لو اقر القاطع والاخذ في  
 هذا بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع  
 الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه  
 بالصادق أي في دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يد الاخذ  
 قائما وقد اقر بما اقرب به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه  
 أولا يؤخذ منه لانه اقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى القتل الابحجة وقول المعزول  
 ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة معهوده) نصا كما اذا  
 قال طلقت أو اعتقت وأنا محجئون وجفونة معهوده من له المدعوى وهي واقعة الفتوى ٢  
 لغير الرمي فاذا كانت الدهشة معهوده من يقبل قوله واذا لم تكن معهوده لا يقبل قوله  
 الايمنة ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب  
 الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره  
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق وجهل به ضم هذا أصلا فقال ٣ الاصل  
 ان المقر اذا أسند اقراره الى حالة منافاة للضمنان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكر ومنها  
 لو قال العبد اغبره بعد العتق قطع يدك وأنا عبد فقال المقر له بل قطعتها وأنت حر قاله قول  
 للعبد ومنها لو قال المولى اعبده قد أعنته أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال  
 العتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل بالبيع اذا قال بعت وسألت قبل  
 العزل وقال المولى كل بعد العزل فالقول للمولى ان كان البيع مستمرا وكان كان قائما فالقول  
 للمولى كل لانه أخبر عما لا يملك الانشاء وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقر  
 بالاخذ والاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليقين أنفق عليك كذا  
 وكذا من المال وأنكر اليتيم كان اقول للوصي لكونه أسنده الى حالة منافاة للضمنان وأورد  
 في النهاية على هذا الاصل ما اذا اعتق أمته ثم قال لها قطع يدك وأنت أمتي فقالت هي قطعها  
 وأنا حره قالوا لها وكذا في كل شيء أخذته منها عنه دأني حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر  
 للضمنان باستناد الفعل الى حالة منافاة للضمنان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ مالها  
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذا لو قال رجل أكلت  
 طعامك باذنك فأنكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أي الزباني ان هذا الفرع غير محقق  
 وهو كما قال كافي البحر أي لعدم براهنه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامه كما  
 لا يخفى كافي الحواشي السعدية ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع ونحوه زناه على

اقرار برازية (صدق) قاض  
 (معزول) بلايين (قال  
 لزيد أخذت منك ألفا  
 قضيت به) أي بالالف  
 (ابكر) ودفعته اليه  
 أو قال قضيت بقطع يدك  
 في حق (وادي زيد أخذت)  
 الف (وقطعه) اليه  
 (ظلم) وأقر بكونه (ما)  
 أقر الاخذ والقطع (في)  
 وقت (قضائه) وكذا  
 لو زعم فعله قبل التقابل  
 أو بعد العزل في الاصح  
 لانه أسنده الى حالة  
 معهوده

٢ مطلب  
 واقعة الفتوى

٣ مطلب  
 الاصل ان المقر اذا أسند  
 اقراره الى حالة منافاة  
 للضمنان من كل وجه فانه  
 لا يلزمه شيء

والغائبين من آداء وقبض (قوله وقيل يقبل لوعدا لعالمنا) دخول على المتن قصد به اصلاحه  
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم بهما للجامع الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر  
 التفصيل وقيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا لعالمنا كما مضى عليه في الكتبخا  
 مريانه وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان  
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرح على ما رأينا بل الأولى حذف  
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعقاد  
 انما عمل بالفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة مصورة عند  
 الامام في القاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤثر بامر بالاتفاق اه  
 فبقالة أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلان استفسر فاحسن  
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد الزنا في استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت  
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه أخذ نصابا من حرز لاشبهة فيه وفي  
 القصص انه قتل عددا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله  
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقبول قوله ثم المراد من جهله جهله  
 بوقائع الناس لانهم افترض كذابة فانه يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يترتب عليه  
 عينافانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الآتى بيانه (قوله فالة قضاء أربعة) لانه  
 انما عالم أو جاهل وفي كل اماء ل أو فاسق (قوله أى سبعا شرعيا) للحكم فحينئذ يقبل قوله لانتفاء  
 التهمة اه مخ ونما أول الحجة بالسبب لعدم الاقرار ط (قوله صب دهننا لانسان عند  
 الشهود) لاحاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا  
 كان مثله كاللان المتنجس مال بدليل جواز بيعه فيجبر فيه القلق والتعليل فيكون مالا  
 معصوما وأيضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه  
 متنجسا وأما الضمان فلا يضمن قيمته متنجسا فلا يكون القول له الا في أنه امتنجة فيضمن  
 قيمته امتنجة كما ناله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزى بحثى الاشياء ويدل له عبارة  
 الثانية قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره استملاك الطاهر  
 ولا تبسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس وتعامه فيه فارجعها وفي البرازية  
 أراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمه وحينئذ فتمين ان المراد بعدم الضمان  
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالنجس صار قيميا بالقولهم  
 المثل ما صهر كيل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالنجس صار  
 قيميا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى واذا تلف زيت غير في السوق أو  
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال ألتفتم له كونه نجسا لانه مات فيه فارة فالقول قوله لان الزيت  
 النجس ونحوه قد يباع في السوق وان ألتف لم يصب في السوق وقال ألتفتم له كونه مبيته  
 ضمن لان المبيته لا تباع في السوق فجازل الشهود ان يشهدوا أنهم اذ كية كافي الحوائش الحوية  
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقر  
 أو يحلف واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخمسة يمين في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعدا لعالمنا  
 (وان عدلا جاهلان  
 استفسر فاحسن) تفسير  
 (الشرائط صدق والا لا  
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)  
 كان (فاسقا) عالما كان  
 أوجاهلا لا تهمة فالتقضاء  
 أربعة (الأربعة ما بين  
 الحجة) أى سبعا شرعيا  
 (صب دهننا لانسان عند  
 الشهود) فادعى مالكة  
 ضمه (وقال) الصاب  
 (كانت) الدهن (نخبة)  
 وأما ذكره المالك فاقول  
 للصاب لانكاره الضمان  
 والشهود يشهدون على  
 الصاب لا على عدم التجاسة  
 (ولو قتل رجلا وقال قتله  
 لردته أو قتله أبى لم يسمع)  
 قوله لئلا يؤدى الى فتح باب  
 العدو وان فانه يقبل وبقول  
 كان القتل لذلك وأمر الدم  
 عظيم فلا يمل بخلاف  
 المال

اليه لان العطف باو (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالاية النثر بقة ومن طاعته تسديقه  
 قال العلامة البيري في أواخر شرحه على الاشياء والظواهر عند الكلام على شروط الامامة  
 ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما يفترض اطاعته كما في خزائن الاكمل  
 ٢ وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة كعدم حارة دار  
 الاسلام والمالين مما تناوله الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغيره اوردى عن أبي  
 يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله  
 عنهم اوردى عن محمد كذا وتاويله ان هرون أمرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك اما تالا  
 لامره وقد نسوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التنازل عن المحيط اذا أمر  
 الامير أهل العسكرية فثبته في ذلك واحدا فالا ميرا لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينهض حتى  
 لا يعود الى مثل ذلك بل يذكره فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا عند ذلك يخفى  
 سبيله ولا يمكن بحلفه بالله تعالى ان قد فعلت هذا بعذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه  
 النقول انه لو أمر أهل بلدة بدمية أيام بسبب الغلاء أو الوباة وجب امتثال أمره والله تعالى  
 أعلم وتقدم في العبد والدين والاستقامة وانظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب  
 الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يهين الحجة) زاد  
 عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومنه ان يشهد القاضي  
 والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحجة دل على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على  
 فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلاء  
 والا كنفاه بالواحد على هذه الرواية في حق ثبت بشاهدين وان كان في زمانه لا بد من ثلاثة أخر  
 كذا ذكر الاسيحي بجور (قوله واستحسنوه في زماننا) لان القضاة قد فسدوا وان لا يؤمنون  
 على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لاسيما قضاة زماننا فان أكثرهم  
 يتولون بالرشا فحكماءهم باطلة اه ٣ والتدارك غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فبالإمكان  
 في قضاة زماننا صلح الله تعالى أحوالنا جميعا آمين عنه وكرمه (قوله وفي العيون وبه يفتي) قال  
 في البحر امكن وأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر والشهيد أنه صرح رجوع محمد الى  
 قولهم ارواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين فلا يقبل اخبار القاضي عن اقرارانظم  
 بما لا يصح رجوع المقر عنه كقصاص وحمل القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان  
 محمد وافقه ما ولا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه  
 الى قولهم ما واما اذا أخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحمل يقبل قوله بالاجماع  
 وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك يئسه وعدلوا وقبالتهم ادتهم على ذلك تقبل  
 في الوجهين جميعا وهذا في القاضي المولى أما الموزول فلا يقبل ولو شهد به عدل كما مر عن النهر  
 أو اطل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة احكام الحق ولان الخيانة في  
 مثله قاتل تقع ونظيره الاقتصاص على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول  
 محمد سواء كان قاتلا أو قطعاً أو ضرراً ولو قال قضيت بطلانها أو بعتقه أو ببيع أو ببيع  
 أو اقرار لم يقبل قوله وفي التهمين ويصدق فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلب

طاعة أولى الامر واجبة

لوجوب طاعة ولي الامر  
 ومنه محمد حتى يهين الحجة  
 واحتسبوه في زماننا وفي  
 العيون وبه يفتي الا في كتاب  
 القاضي للضرورة

٣ مطلب

القضاة اذا تولوا بالرشا  
 احكامهم باطلة

أوبلا أمره (فاستحق) العبد (أومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصى (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصى) لانه وان

(قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه في الامر فلان يرجع عليه عند عدمه بالاولى ط (قوله فاستحق العبد) أي من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عاقدا) الاول حذف هذا التعليل لانه انما يطهر في وصي القاضي والاقتصار على قوله لانه أي وصي الميت عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كما في الهداية ليشمل وصي الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أو وصي اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت للمقام القاضي (قوله فترجع) الاول حذف الفاء (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملا وحقه بسببه ضمان يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولولظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أي في المال الذي ظهر للميت (قوله بدينه هو الاصح) قال سيدي الوالد فيه ايجازا نخل بوضعه ما في فتح القدير فلو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بدينه بلا شك وهل يرجع عما ضمن للميت - نرى فيه خلاف قيل نعم وقال بجدا لغة السر خكتي ٢ لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلا يمكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر فيه فلهذا اختلف الصحيح كما هو في ١٥ وقوله بما ضمن للمشتري بقيد ان الاختلاف في المسئلة الاولى ٣ لانه في الثانية ٤ انما ضمن للوصى للمشتري لانه قال في البحر وقبل لا يرجع به في الثانية والاول اصح ١٥ والحاصل انه في الاولى اختلف الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتبين وجدت في نسخة ترجع الغريم فيه بدينه لا بما غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها اقال الحاي وقيل يرجع عما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك من مالهم) لانه نائب عنهم في القبض (قوله لماسر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد بما مر ان القاضي لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكرها عند معلولها وانما كان الهالك من مالهم لما يأتي في باب الوصى من قوله ٥ وصح قسمه القاضي وأخذ قسط الوصى لانه نائب الوصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي أو أمينه لكنه قال لغة وهذا في المكمل والموزون لانه افرأزوني غير هال لا يجوز لانه مبادلة كما يبيع ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة ١٥ فليست هل فرق بين ان يكون الموصى له الغائب معينا أو مطلقا الفقهاء أو يجري القيد فيه - ما وليحرر (قوله أمرك فاض عدل) أي وعالم كذا قيد في المئني وغيره مدني وكذا قيد في الكنز وهو الموافق لما في بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه هنا مقابلة قوله الآتي وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيد به - ما أي العبد والوالمعلم ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله لم يعلم ما بين الحجة أو بينهم بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ مشايخنا ١٥ وبه - نلاحظه لان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة والعلم مبني على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبني على قول الماتريدي وحينئذ ثبت قيده الشارح قوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول الماتريدي ويكون قوله بعده وقيل لا يقبل لوعدا لا بما مر - تدركه كاحقة ان يقول وقيل يقبل ولولم يكن عدلا عالما هو ما في الجامع الصغير كذا أفاده سيدي الوالد درجة الله تعالى وسبقا في ته الكلام عليه قرر - ان شاء الله تعالى (قوله قضى به) أي بما ذكره أشار به الى أن افراد الضمير باعتبار المذكر و لا حاجة

نصبه القاضي عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه (وهو يرجع على الغرماء) لانه عامل لهم ولولظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه بدينه هو الاصح (أخرج القاضي الثالث للفقهاء ولم يعطهم اياه - حتى هلك كان الهالك من مالهم) أي الفقهاء (والثالث للورثة) لما مر (أمرك فاض) عدل (برجم أو قطع) في سرقه (أو ضرب) في حد قضى به (بما ذكر) وسلك فعله

٢ قوله السر خكتي بضم السين وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة والكاف وفي آخرها الفاء المثناة فوقية نسبة الى سر خكت قرية بخرجسان سرقه قد ينسب اليها محمد بن عبد الله بن فاعل ذكره عبد القادر في الطبقات ١٥ منه

٣ أي مسئلة يبيع القاضي أو أمينه والرجوع فيها بما ضمنه للمشتري ١٥ منه

٤ أي مسئلة يبيع الوصى والرجوع فيها بما ضمنه للوصى ١٥ منه

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والشكول وحده (ثم اعلم) ان القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد  
 بأمره لا يقيم اليه ما بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه عن مباعه لا يقيم  
 بهد بلوغه صح بخلافهم وقيد بعدم ضمان القاضي عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن  
 كما اذا رجم بمحبة - ايا باربعة شهود وظهر أحدهم عبداً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي  
 ويرجع به في بيت المال بالايجاع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطؤه  
 فيما قضى ييقن فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالودع والوكيل وان كان الخطأ  
 في المال فان كان قائماً يد المقضى له أخذه القاضي ورده على المقضى عليه وان كان مستمكناً  
 ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال  
 اه ونعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضي في غير الجور ان كان في مال لا في حد  
 لخطؤه في مال المقضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو فخطؤه في بيت المال  
 وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجور فهذا عند الصالحين وعند الامام رجعهم الله تعالى  
 يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود  
 والسير وهذا اذا لم يترتب عليه الجور وان تدر الجور كان ذلك في مال القاضي سواء كان في مال  
 أو حد وترتب عليه تلف نفس أو عضو وتدر الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه  
 بالجور يظهر باقرار المقضى له في الاموال كن بان ان الشهود عبيد مثلاً باقرار المقضى له أو  
 تقوم البينة على ذلك هذا خلاصة ما تحرر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كن شرح السير  
 الكبير السرخسي والهندية والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي  
 الطعطاوي وسيدى والدراوي السعدي (فالخاتمة) ان خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال  
 وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقضى له وهو اذا اخطأ  
 في قضاء في الاموال وتارة يكون هدر او هو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو  
 عضو كن شرب مثلاً وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تدر الجور (قوله بخلاف  
 نائب الناظر) قيداً لقوله ولا يخلف أي فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في المنح ان نائب الامام  
 كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفرقه على المستحقين  
 فأنكروا فاقول له كلامي لا يمكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يعين عليه كالقاضي  
 اه (قوله ورجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر  
 جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل المحجور وعليه كما اذا  
 كان العاقد عبداً وصبياً يعقل البيع وكا رجل يبيع ماله فانه لا تتعاق الحقوق به ما بل  
 بؤكاه ما لان التزام العهدة لا يصح منه ما قصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح  
 القدير (قوله لنعذر الرجوع على العاقد) أي لانه عقد لم ترجع عهده الى عاقه فوجب على  
 من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كما في الدور وفي فتح القدير الاصل  
 انه اذا نعذر تعاق الحقوق بالعاقد تعلق باقرب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من يتنفع  
 به ألا ترى ان القاضي لا يامر ببيعه حتى يطاب الغريم وأقرب الناس في مسئلة ثمانين يتنفع به  
 العقد وهو الغريم (قوله ولو باع الوصي) لافرق بين وصي الميت ومنصب القاضي مدني

٢ مطلب

لو اخطأ القاضي يضمن

٣ مطلب

ملخص ما قيل في خطأ  
القاضي

بخلاف نائب الناظر  
 (ورجع المشتري على  
 الغرماء) لانهذا الرجوع  
 على العاقد (ولو باع  
 الوصي لهم) أي لاجل  
 الغرماء (بأمر القاضي)

لا يشترط في العدد وان قوله عدل مئة رجل قال في التلويح وهو الاصح (قوله ويشترط)  
 أى في الخبر (قوله سائر الشروط) أى مع العدد أو العدة على قول الامام الاعظم فلا يثبت  
 بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدة وقيل من تبعه على هذا سيدى الوالد (قوله  
 في الشاهد) أى الشرط في الشاهد والمراد به الخبر أى من الحرية والتلويح وأن لا يكون  
 أعنى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدة والمعنى ويشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد مما  
 ذكر الالفاظ أشهره وحضور مجلس القاضى عنده خلافا لهما كما سبق (قوله وقيد في البحر)  
 أى قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد ان يكون فيه أحد شرطى الشهادة العزل القصدى  
 احترازاً عما اذا كان حكمياً كمرت الموكل وجنونه مطبقاً فانه يثبت بعزل قبل العلم (قوله  
 وبما اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقاً بجر وقدم (قوله غير المرسل) سبق قلم  
 ومرواه كفى البحر غير الخصم ورسوله أو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً  
 حتى اذا أخره سقط طلبه (قوله فانه يعمل بخبره) أى الرسول مطلقاً وان كان فاسقاً أو صغيراً  
 أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزى فى كل ماذكر فيه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعدم الطلب بعده  
 ويكون سكوت المبكر بعد رضا وقس الباقي مما يتأتى فيه ذلك وظاهره انى العماد بقاءه لا بد ان  
 يقول له انى رسول بعزل كفى البحر (أقول) وعلمه فلا بد للرسول ان يقول للمرسل اليه انى  
 رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم فانيه كفى ط عن سرى  
 الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيجى في باب) أى باب عزل الوكيل  
 حيث قال ويثبت بمشافهته وبارساله رسولاً أو غيره اتفاقاً صدقه أو كذبه اذا قال أرسلنى اليك  
 لا بلغك عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلتك أميناً في بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط  
 ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) اعلم ان أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أميناً  
 في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه  
 عهدت كره شيخ الاسلام خواهر زاده كفى البحر معزياً الى شرح التلخيص للنفارىسى (أقول)  
 والمسئلة مذكورة في الفتاوى ولو الجلية من (قوله عبد الدين الغرماء) أى أرباب الديون  
 ولم يذكر الوارث مع انهم اموال فاذ لم يكن في التركة دين أى نفوذ كان الماقد عاملاً فيه يرجع  
 عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو الماقد يرجع عليه  
 المشتري لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع كما  
 في البحر (قوله أو ضاع) أى هلك العبد من يد القاضى أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كفى  
 المنع فالانسب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغى ان يجعل نائب الامام كالامام لان  
 القاضى انما قبل قوله بالاعين لسكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى فعلى  
 هذا يقبل قول أمين بيت المال بالاعين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدى الى تباعدهم عن قبول  
 هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عمنى قال في البحر وأشار الى ان أمينه لو قال رعت  
 وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بالاعين وعهدة الخاقا بالقاضى وان العيب اذا كان ظاهراً  
 يرد المبيع به ينظر القاضى أو أمينه واذا اوجب عين على مخدومة رجسه لها القاضى ثلاثة من  
 العدول يستحلفها واحد وآخران يشهدان على عينها أو نكولها فعلى هذا الماخذ ليس

(ويشترط سائر الشروط)  
 في الشاهد وقيد في البحر  
 بالعزل القصدى وبما  
 اذا لم يصدقه ويكون الخبر  
 غير المرسل ورسوله فانه  
 يعمل بخبره مطلقاً كما سيجى  
 في باب (بايع فاض أو أمينه)  
 وان لم يقل جعلتك أميناً في  
 بيعه على الصحيح ولو الجلية  
 (عبد الدين الغرماء) أخذ  
 المال فضاغ) فانه عند  
 القاضى (واستحق العبد)  
 أو ضاع قبل تسليمه (لم  
 يضمن) لان أمين القاضى  
 كالقاضى والقاضى كالامام  
 وكل منهم لا يضمن بل ولا  
 يخلف



ان صدقه عنانية (أو

مستورين أو فاسقين) في  
الاصح (كأخبار السيد  
بجناية عبده) فلو باعه كان  
مختاراً للفداء (والشبيع)  
بالبيع (والبكر) بالشكاح  
(والمسلم الذي لم يهاجر)  
بالشرائع وكذا الأخبار  
بعميل بدشراه وبجبر  
مأذون وفسخ شركة وعزل  
قاص وموتى وقف وهي  
عشرة يشترط فيها أحد  
شطري الشهادة لا لفظها

٢ مطلب

الفاسق إذا أخبر من أسلم  
ولم يهاجر يلزمه العمل  
بالشرائع في الاصح

اختيار السر حتى قبول  
خبر الفاسق فوجب عليه  
الاحكام بجبره لان الخبر له  
رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم والعدل لا يشترط  
في الرسول كما مر وصححه  
الرياحي ورده في الفتح بان  
عدم اشتراط العدالة  
انما هو في الرسول الخاص  
بالارسال والا فيلزم على  
قوله أن لا يشترط العدالة  
في رواية الحديث مقدس  
اه منه

٣ مطلب

البكر إذا أخبره رسول  
الولى بالتزويج

الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً والرسول به حمل بجبره وان كان فاسقاً افتقاراً  
صدقه أو كذبه كذا كرا الاستيعاب وكذا لو كان الرسول صغيراً وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان  
يقول له اني رسول بعزلك ومقبولاً أيضاً بما اذا بلغه العزل ان كان العزل قد بدأ أما اذا كان  
كما كرت الموكل فانه يثبت وبالعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أى الوكيل  
حتى لو كذبه لا يثبت كما قدمناه عن العقوبة (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافاً لما  
في الكنز حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر  
الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بل دليل انه لو قضى الشهادة واحد عدل لم يتخذ وبشهادة  
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذكره ونصرف صح نصره اه عدم عزله كما في البحر (قوله  
كأخبار السيد بجناية عبده) أى فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أى العدد أو العدالة  
عنده خلافاً لما (قوله فلو باعه كان مختاراً للفداء) يعني اذا أخبره أحد من ذكره باعه كان  
مختاراً للفداء فلا يكون مختاراً له بأخبار غير من ذكره فدمعه البائع أو المشتري الى ولى الجناية  
فيما اذا باعه بهدان أخبره فاق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذا لم يعلم بجنانيته المشتري أما اذا علم  
فيكون مختاراً للفداء قدمه على شرائه مع العلم بعيبه وأما اذا اعتق العبد كان الطالب  
بالارش عليه أفاده أبو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر  
الشريك مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلاً أو مستورين مثلاً فمات شفيعه  
لان أخبره مستور فبكونه لا يعد مسلماً للشفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف  
أيضاً فلا يكون كونهما راضياً الا اذا أخبره عدل أو مستوران مثلاً أما اذا أخبره مستور  
بشكاح وإليه فسكت لا يكون ذلك رضاهما قال في البحر نعم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة  
منهم اوله كرم مثله البكر وانما قاله المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) أى الذى  
أسلم في دار الحرب فأخبره أحد من ذكره (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع  
عنده خلافاً لما اذا أخبره عدل أو مستوران لم يمتنع حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها  
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوى أى فانه يجب عليه الاحكام بجبره كما  
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولى بالتزويج كما يأتى قريباً ناه  
الله تعالى (قوله وكذا الأخبار بعيب لم يدشراه) فلو قال له رجل عدل أو مستوران هذه العين  
معيبة وقدم على شرائها يكون راضياً بالبيع لان أخبره فاسق (قوله وبجبر مأذون) فاذا أخبر  
المأذون بجبره عدل أو مستوران حجراً لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أى من أحد  
الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاتسار الا بأخبار عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال  
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر ويغني  
ان يراى بأضاعزل القاضى ولم أره اه قال سديدى والادوه وظاهر لانه م صرحوا في كتاب  
القضاء بانه ملحق بالوكيل كما قدمه أى صاحب الجرفيه اه (قوله وموتى وقف) أى وعزل  
موتى وقف أى على القول بصحة عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بجر  
بجنا وقد مننا الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصى القاضى (قوله أحد  
شطري الشهادة) أى العدد أو العدالة وفي الحوائى السعدية أقول فيه إشارة الى أن العدالة



الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك ائمة ق الموصى بعقده تخيرا  
وتعليقه او تدبير او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي المحوية على الاشياء من حيث  
ما انترق فيه الوكيل والوصى ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط القبول  
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتفقد الوكيل بعاقبه الموكل ولا يتفقد الوصى ولا يشترط  
الوكيل اجرة عليه بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان  
لم يعلم به الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط  
في الوصى بل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت  
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر للعقل وفي ان القاضي يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة  
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه بخلاف  
على الثابت بخلاف الوكيل فانه بخلاف على نفي العلم وهي في التنبه ولو اوصى فقرا اهل بلخ  
فالافضل للوصى ان لا يجاوز اهل بلخ فان اعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى  
بانصديق على فقراء الحاج يجوز ان ينصبه على غيره من الفقراء ولو خص فقال فقرا هذه  
السكة لم يجز كذا في وصايا خزانة الالكيل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس  
فصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بانصدق ففعل المام وذلك ضمن اه فهذا  
مما خاف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الموكل الوصى اتفقد الوصية كانت وصية له بشرط  
العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢  
فهو خمس عشرة مسألة فلهذا ٣ ثم اعلم ان وصى القاضي نائب عن الميت لاعتن القاضي قال  
في البحر ولم أره الا في حكم وصاية قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي ان  
يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا ٤ وهو  
ان وكيل حتى ملك الواقف عزله لا بشرط اه قال سديدى والد المعز بالابى المعز ودومة قضاء ان  
تقريره في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى معشى الاشياء انهم  
لا يجبه لونه وصيا من كل وجه ولا وكيلا كذلك ٦ بل شبهه بالوصى حتى صح فقروا في مرض  
موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد  
فهو وكيل عن الموقوف عليهم كاذكره في الاشياء فان وقول محمد من كل اذمة قضى كونه وكيلا  
عنهم ان اهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منهوب  
الواقف الاجبيانة اه ٧ فان انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعد وفاته والظاهر ان مراد  
محمد انه نظير الوكيل في شبهه اهـ م لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منه ثم تأمل (قوله فلو علم  
الخ) وفي الهداية المكتبة كالخطاب ٨ (قوله ولون عيز) أقول سقاهم لفظ عيز لا يظهر لانه  
لا يشترط في العلم الا عيز (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى  
هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه ينعزل كذا في غاية البيان يعقوبة  
(قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر هذه الا التميز بكونه معاملة وله ان  
فيه الزامان وجه دون وجه في شرط أحد شرطى الشهادة اما العدد والعدالة قال في البحر  
أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم ورؤيه فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

٢ مطلب

الوصى يخالف الوكيل في  
١٥ مسألة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل  
(ولون) عيز أو فاسق  
صح تصرفه ولا يثبت عزله  
الاجبيار (عدل) أو  
فاسق

٣ مطلب

وصى القاضي نائب عن  
الميت لاعتن القاضي

٤ مطلب

الناظر وكيل لا وصى

٥ مطلب

تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب

الناظر له شبه بالوصى وشبهه  
ما بالوكيل

٧ مطلب

الناظر وكيل في حياة  
الواقف وصى في موته

٨ مطلب

المكتبة كالخطاب فيقع بها  
علم الوكيل بالوكالة

وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمثـ تـرى اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيع به بوالته عن  
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو ومنه يجوز ومثله الاذن للعبد والصبي بالتجارة  
فلا يثبت الا بعد العلم والامر بالمدح حتى لو جعل امرها بالايصير الامر يدها ما لم تلم فلو  
طلعت نفسها قبل العلم لم يقع خاتمة وفي شرح المجموع لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق  
يا بـعوا عـدي فلا يـصـير مـأذونا قبل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعدي فلان ولم يشهد بين  
الناس فلم العبد به شرط كافي الجـر (قوله خلافة) فلا توقف على العلم كتصرف الوارث لمسا  
وولاية حتى لو باع الجدمال ابن ابيه بعد موت الابن من غير علم عونه جاز لكن قال في الجـر ثم اعلم  
انه وقع في الهداية هناك الوصية خلافة كالوراثه وهو مشكل فان المصـرح به ان ملك الموصي  
له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال الصـدر التـمـيـد في شرح أدب القضاء ان الموصي له  
ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصي ولو  
أوصى له بعد ما اشتراه فوجده الموصي له عيبا فانه لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا  
لو استحققت الجارية بعد الولادة كالوارث بخلاف الموصي له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه  
وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لاي معنى انه قائم  
مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التلخيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء  
ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد اثن بخلاف الوارث وقدمنا تعريف المال أول كتاب البيوع  
اهـ (أقول) وقد سبق صاحب الجـر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لانها خلافة كهي  
أى كالوراثه من حيث انهما يثبتان الملك بعد الموت اهـ وفي الجـر أيضا ثم اعلم ان صاحب  
الهداية ذكر هناك الوصية خلافة لانيابة كالوراثه وقال قبله ان الوصية خلافة كهي وقد صـرنا  
ما في الثاني وأما الاول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كـ الوارث لافي الملك بخلاف  
الخلافة في الوصية فانها في الملك لافي التصرف ومما يدل على أن الوصى خليفة الميت ما في خزنة  
المفتين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جاز الا انهم اعلم  
انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسئلة لو أوصى بعتق عبد ملك الوارث اعاقه فتجيز او تعليقا  
وتدبير او كتابة ولا يملك الوصى الا التخيير وهي في التلخيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن  
الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقاء ولاية الموكل فلا بد من  
العلم ولو أودع ألقاه فدرجل ثم قال المالك أمرت فلا نأقبضه امنه ولم يعلم فلان يكونه مأمورا  
بالقبض فقبضه وثان عنده فاما المالك بالخيار في تضمين أي ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور  
المذكور فثان عنده لا ضمان على أحد لان المسـودع دفع بالاذن ولو لم يعلم أحدهما فقال  
المأمور ادفع لي وديعة فلان لا يدفعها الى صاحبه أو ادفعها الى تـكون عندي لصاحبها فدفع  
فضاعت فلما ألت تضمين أي ما شاء عندهما بجر عن الخاتمة ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة  
يجتـمـعـان وينـتـرـقان فيـنـتـرـقان في مـثـلـه الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص  
بخلاف وصى القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون  
مـسـاـحـرا بالغا عاقل بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب  
القاضى غيره ولومات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعقل وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى  
خلافة والوكيل نيابة

٣ مطلب  
الوصاية والوكالة يجتمعان  
وينتـرـقان

(قوله ثم فعل ذلك) أى الخلف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتمد  
 الملك حين الخنز لا حين الخلف اه ووجه المسئلة انه حين الخنز لا مال له (أقول) ويعلم  
 منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراو ويرضى به قاله الشيخ أبو  
 الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه ~~لأنه~~ غير لازم واللازم أن يخرج  
 البطلان من ملكه ولا فائده والمسئلة تختص بالمرجعة وما نقله عن البحر عزاني البحر الى  
 لولو الحلية في الحبل آخر الكتاب وعلمه فيها حيث قال وان كان له يكون على الناس يتصلح على  
 لان المدين مع رجـل بشو بى منديل ثم فعل ذلك ويرد النوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا  
 يحتم اه (قوله لزومه بقدر ما يملك) ولا يلزمه شئ بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال  
 فيما بعد (قوله ولولم يكن له شئ لا يجب شئ) الطاهر ان التعليق ليس بشرط حتى لو تجزأ النذر  
 يقال على أن أنصدق بالف درهم كان الحكم كذلك فان كان ذلك دون المبلغ التصديق وان لم  
 يكن عنه درهم شئ لا يلزمه فراجع رحتى قال في الهراية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفا به اقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر مسمى فعليه الوفا به يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط  
 فعليه الوفا به نفس النذر لا طلاق الحديث ولان المعاني بالشرط كالنجز منه وعن أبي حنيفة انه  
 رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا ففلي حجة او صوم سنة او صدقة مائة ما لم يكن اجزأه عن ذلك  
 كفارة بين وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفا به يسمى أيضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد  
 كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره نذره فيخبر ويعمل الى اى الجهتين شاء بخلاف  
 ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان شئني الله مريضى لانه دام معى العين فيه وهذا  
 لنفسه بل هو الصحيح اه وعليه مشى فى متن مجمع البحرين والدرر والغرر وأفتى به اهـ  
 الزاهد ومشايعه بلخ وبعض مشايخ بخارى واختره منس الاثمة والفاضى المروزي وقال فى  
 البرازية وعليه الفتوى وقال فى الفيض والمفقى به مارو بناء عن أبي حنيفة من رجوعه وقد  
 أوضح المسئلة العلامة الشرنبلالى فى رسالة لها ما تحفة التحرير واسماء الناذر الغنى  
 والفقير بالتخيير على الصحيح والتحرير فراجعهما من رام ذلك (قوله وضح الابصاء) أى من  
 شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ قوله فصع نصرته ٣ أى من غيره علم بالابصاء واذا  
 تصرف بعد قابلا فلا يتكمن من اخراج نفسه منه والافله اخرج نفسه اذا علم اعدام القبول  
 لانه لا يجنى ان من ~~حكم~~ الوصى انه لا يملك عزل نفسه به بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا  
 ما هنا تبين لا كثرانه بصيروه ياقبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كتابه عليه  
 فى البحر ولذا قال فى نور العين من ٢٣ عازيا مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز  
 استخسانا وبه بر ذلك قبولاً منه لارصاية ولا يملك عزل نفسه اه فكان على السارح أن  
 يقول ان تصرف قبله بدل قوله فصع نصرته فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل)  
 فلو باع الوكيل قبل العلم لم يجز يجرى اى لم يلزم فيكون بيع الفضولى فيتموقف على اجازته  
 بعده العلم أو على اجازة الموكل كفى مضحة الخصال لـ بـدى الوالد وفى البرازية عن الثمانى  
 خلافه ٤ وفى البحر اما اذا علم المشتري لو كالة واشترى منه ولم يعلم البائع التوكيل كونه

ثم فعل ذلك ثم يرد بخيار  
 الرؤية فلا يلزمه شئ ولو  
 قال ألف درهم من مالى  
 صدقة ان فعلت كذا ففعله  
 وهو يملك أقل لزومه بقدر  
 ما يملك ولولم يكن له شئ  
 لا يجب شئ (وضح الابصاء  
 بلا علم الوصى) يصح نصرته  
 (لا يصح التوكيل بلا علم  
 الوكيل)

٢ قوله أو وصيته هكذا  
 بالاصـل والذى فى ط أو  
 تركته

٣ مطلب  
 لا يشترط علم الوصى بالابصاء  
 بخلاف الوكيل

٤ مطلب  
 علم المشتري بالوكالة دون  
 الوكيل يصح

مطلب

في التوفيق بين القواين في  
دخول الدين في الوصية  
وعدم دخوله

مطلب

من قال ببيع ماله  
صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة اقلان وليس  
له مال ثم استفاد تصح  
الوصية

لان اخأ الميراث (ولو قال  
مالى أو ماله صدقة فهو  
على) جنس (مال الزكاة)  
استحسننا (وان لم يجد غيره  
أمسك منه) قدر (قوته  
فأدامك) غيره (تصدق  
بقدره) في البحر قال ان  
فعلت كذا فماله صدقة  
فخياره ان يبيع ماله من  
رجل بنوب في مبدل  
ويقبضه ولم يره

مطلب

مالى أو ماله سواه في  
الصحيح

مطلب

لو قال ان فعلت كذا فما  
امسك صدقة فالحيلة في  
الفعل وعدم الحث الخ

كيف يثبت حقه فيه اذا تعين لانا قول مثل هـ ذاعبر بمنع الاترى ان الموصى له بثلاث المال  
لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما لا يثبت حقه فيه هـ (قال) سيدي الوالد ويمكن أن  
يوفق بين القواين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم هـ ويقتضى التأمل عند الفتوى لان كلام كل  
متكلم يفي على عرفه فاذا كان العرف ان المال يقع على ماسوى العقار والدين أو يعم الكل  
فقتضى به (قوله لان اخأ الميراث) أى والميراث يجرى في كل شئ أى في الدين والعين (قوله)  
مالى أو ماله صدقة الخ) أما لو قال الله على ان أهدي جميع مالى أو مالى فانه يدخل فيه  
جميع ما يملكه وقت الحلف بالاجماع فيجب أن يهدى ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد شيئا  
تصدق به وفي مسألة المصنف يدخل الموجود وقت القول في المنجز أما لو كان معاقبا بشرط  
نحو قوله مالى صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند الميعين والحادث بعده  
قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التمييز لا يشمل الحادث بعده الميعين وهذا بخلاف الوصية  
لما في الحاشية ولو قال أو صيت بثلاث مالى لفلان وليس له مال ثم استفاد مالا ومات كان للموصى  
له ثلث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدى لفلان أو برأذنى لفلان ولم يضاف الى شئ ولم ينسبهم  
يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت هـ لكن قد يقال الوصية في معنى المعاق  
وفي حاشية أبي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط يمكن ذكر  
الاى ارى ما نصه لوعاقبه بشرط دخل المال الموجود عند الميعين والحادث بعده الى وجود  
الشرط هـ فظاهر قول المصنف مالى أو ماله صدقة الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه  
آتفان من الخلاف والتوفيق (قوله فهو على جنس مال الزكاة) أى أى جنس كانت بلغت نصيبا  
أو لا عليه دين مستغرق أو لا ولا يتصدق به بذلك من الاموال لان الميراث يثبت باموال الزكاة  
وقال زفر بن زمره التصديق بالكل لان اسم المال يتناول الكل ولنا انه يعتبر بما يجب الله تعالى  
قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقيرين وعروض التجارة والسواثم والغلة  
والثمرة العشرية والارض العشرية لان الاعتبار جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن  
قدرها وشرطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق بعده بقدره عينه وغيره قال ط ولا تدخل  
الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا هـ وخرج رقيق الخدمه ودور السكنى  
وأثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلمية قال في البحر وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين  
قوله ما املك هو الصحيح لان ما يثبت به لان استعما الا واحد اذ كان فيه ما القياس والاستحسان  
خلافه لبعض واختاره في الجمع والهداية وذكر القاضى الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك  
انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى في مختصره هـ (قوله)  
أمسك منه قدر قوته) لم يبين في الميسر والميسر لان ذلك يختلف باختلاف الاعمال  
وباعتبار ما يجد له من التحصيل فيسلك أهل كل صناعة قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ قال  
ط المتأخرون قدروا هذا الله قدره قالوا في المحترفين يكفى لنفسه وعياله قوت يومه وصاحب  
الغلة وهو أجرة الدار ونحوها يكفى قوت شهره وصاحب الضيعة يكفى قوت سنةه وصاحب  
التجارة يكفى قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ هـ (قوله تصدق بقدره) أى بقدر ما أمسك  
(قوله فخياره) أى ان أراد أن يفعل ولا يجنب (قوله يبيع ماله) أى مما يجب فيه الزكاة

(قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده وأما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم آنفا وقد علمت ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذي اليد فان أثبت كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء تدفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاده الطحاوي عن أبي السعود (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذي اليد وقيل يوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الحموي ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه انفسا قال احتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يده بالغ في الحفظ كى لابتائه أما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر لما جئنا الى الحفظ والترك في يده بالغ فيه لان المال بيد الضمين أشد حفظا وبالاتى كإصرار صامنا ولو وضع عند عدل كان أمينا كذا في السكافي والفتح وغيرهما وما وجبت العلامات المدعى بان النزع من يد الظالمين بالغ في الحفظ باحتمال هروبه أو تحيله بوجه ما فليتأمل اهـ (قوله ومثله في البحر) فانه يحكى مقابل الاتفاق بقيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أى المنقول لومعرا أى كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجمعه على عدم أخذه لومعرا وليس كذلك فان الحكم فيه ما واحد كما لم يمسس (قوله أوصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي افلان أو سدس فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لو قال ثلث مالى وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دينارين نقوله باطل وان ضامعا صار وقفا على الفقراء ولو قال ثلث مالى لله تعالى الوصية باطله عندهما وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فهو لا يغزو فان اعطوه حاجا منقط عاجاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شئ) وهل تدخل الديون في الوصية في الخالية لا وكلام الشارع في الوصايا بيمينه دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاسقية فافقهنا وقلته الوصية خصوصا قالوا انما أخت الميراث وهو يجري فيها وكذلك كلام الوهبانية يشير الى الخلاف ورجح الدخول حيث قال

وفي ثلث مالى يدخل الدين أجدر \* قال ابن الشحنة في شرحه المسئلة في الفقيه راعى البرهان صاحب المحيط وقال لو أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رخص للاصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقه من فتاوى فاضيلنا رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخولها ان يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط فيجعل كأنه لم تكن اهـ ٤ وفي وصايا الكنز أوصى له بالعين وله عين ودين فان خرج الاف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين له ثلثه حتى يستوفي الاف وهذه غير مستثناة وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخالية من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حالف ان لا مال له وله ديون على الناس لم يحنث ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما تعين الخارج مالا التحق بما كان عينيا في الابتداء ولا يقال المالم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين

والعين (ومثله) أى العقار  
(المنقول) فما ذكر في  
الاصح) درر لكن اعتمد في  
المانتي انه يؤخذ منه اتفاقا  
ومثله في البحر قال واجمعوا  
على انه لا يؤخذ لومعرا  
(أوصى له بثلاث ماله ببيع)  
ذلك (على كل شئ)

٢ مطلب  
هل ينزع المنقول من يد  
ذو اليد

٣ مطلب  
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب  
هل يدخل تحت الوصية  
بالمال ما على الناس من  
الديون قولان

الحاضر خصه بغيره ذكره الغائب عن مشايخنا وفي جامع الفقه وابن من السابع والعشرين  
ولو اودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصه  
اذ ينتصب أحد الورثة خصه بغيره الباقين لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اه (أقول)  
نقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فادعى عليه فلا يتعاضد عليه  
إلى غيره بان تكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون الشريك الغائب مضميا عليه سيدي الوالد  
(الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث بينه وبين  
الحاضر اما لو أنكر الوارث وادعى انه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على  
الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بينته فالأصل انه انما ينتصب خصه بغيره الباقين  
بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما ارث  
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به اما لو ادعى  
حصة فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقين (الرابع) ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته  
من أبي ذلول قضي عليه أي على ذى اليد أي بمرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها  
في يده غير مقسومة فانس لاحد منهم ان يدعي بجهة الارث اذ صار ورثتهم قضيا عليه فلا  
ادعاء أحدهم ملكا طاقاة قيل اذا لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعى ذواليد ملكا مطلقا  
لا ارثا لانه الورثة مضمين اعابهم فلم يأخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصة فيه اذا  
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غيبا ومغارا نصب القاضي وكيل عن الصغير  
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا  
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصة فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم  
يرجع الحاضر على الغائب بحصته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر رأى على العلم  
وان لم يكن للميت تركة (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة (التاسع)  
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيلاً للدعوى كافي أدب  
القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي  
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعي  
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويملك في ذلك ما يملك السلطان لانه فوض اليه ما يملك  
وهذه المسئلة كغير الوقوع وتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصمه لمن يدعى الملك في  
الارض وكذلك المقاطع المسمى بلغتهم تبارياتأمل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه  
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين هـ (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في  
اتصاف أحد الورثة خصه بالاميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصه بما عليه قال في  
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها  
في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقدره كباقي حقه في الجامع الكبير  
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها في يده في دعوى الدين أيضا  
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هو اه وفي حاشية أبي السعود  
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب  
وكيل بيت المال ليس بخصم  
الا اذا وكله السلطان في ان  
يدعى ويدعى عليه لا بالجمع  
والحفظ

بالبين وهو محتمز قوله بشهود (قوله كذا اتفاقا) يعني واتلاف فيما اذا ثبت الدين والارث  
 بالشهادة ولم يقل الشهود لانعلم له وارثا غيره هم اما اذا ثبت بالاقرار يؤخذ كقيل بالاتفاق  
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لانعلم له وارثا أو غيرهما غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقيل  
 سواء كان وارثا يجب بحال أو لا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصر في الحاصل (قوله ادعى)  
 قال في جامع الفقه ولين من الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كماله بن نهر بن علي أحدهما  
 نلو الدار في يد أحدهما باورث فالحكم عليه - كم على الغائب اذا حدد الورثة فينتصب خصمه من  
 لبقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على  
 الحاضر ولو لم يبدأ أحدهما بشراء لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به  
 قديبه لانه لو شره لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به  
 انتفاع المشاع لانه يقسمه ويفرضه لانه سباق في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم الا بالبد  
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (قوله جدد واليد دعواه اولم يجحد) هذا  
 التعميم غير صحيح بهد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ  
 الكفيل في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل  
 الشبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفاقا وبالبينة وفيه الخلاف وحيد فيدبسط قول جدد دعواه  
 اولم يجحد اه ط واجب عنه سيدي الوالد بان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به  
 الى الخلاف فانهم (أقول) عبارة الهداية والجمع والبحر وغيرهما ساوي عبارة المنصف  
 وهي عبارة من الدار وروايتهم تساهلوا في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك  
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفية وهي أخذ المدعى  
 النصف اذا برهن ومسئلة خلافية وهي ترك الباقي مع ذى اليد مطلقا وأشار الى الخلاف  
 بالتعميم بقوله جدد أولا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر ان المدعى  
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذى اليد عند الامام وعنده ما ينزع منه أي ويجعل في يد أمين  
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لومة راي نزع الباقي منه أيضا (قوله خلافا لهما) أي في صورة الجحد  
 حيث قالان جدد واليد يؤخذ منه ويجعل في يد أمين لحيلته بجحوده والترك في يده فلا  
 نظير تركه في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يدي اليد لا قوله بلا كفيل فانه لا خلاف  
 فيه وله ان الحاضر ليس يتخصص عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض للاخصم كما  
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه غيره لا يتزعمه منه بلا خصم وقد ارتفع جحوده بقضاء القاضي  
 بالكل جحد (قوله خصما للميت) الارض عن الميت (قوله حتى تقضى منه ادبونه) وتنفذ  
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) أي عن بقية الورثة فيما يده على الميت (قوله بشروط  
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان  
يصدق الغائب انها ارث عن الميت العين كافي البحر والمحوى (قوله مبسوط في البحر) ليس  
 جميع المذكور في البحر شرطا بل بعضه شروط وبعضه أحكام ونصه \* (تقييدات) \* (الاول)  
 انما ينتصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر  
 والغائب فان قدمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينتصب

كثلا اتفاقا ولو قال  
 الشهود ذلك لا اتفاقا  
 (ادعى) على آخر (دارا)  
 انتفسه ولا خفيه الغائب  
 ارثا (وبرهن عليه) على  
 ما ادعاه (أخذ) المدعى  
 (نصف المدعى) مشاعا  
 (ترك باقية في يدي اليد)  
 بلا كفيل جدد (ذو اليد)  
 (دعواه اولم يجحد) خلافا  
 لهما وقولهما استحسن  
 نهاية ولا تعاد البينة ولا  
 القضاء اذا حضر الغائب في  
 الاصح لا تصاب أحد الورثة  
 خصما للميت حتى تقضى  
 منها ادبونه ثم انما يكون  
 خصما بشروط تسعة  
 مبسوط في البحر

تألم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يجب كالأخ أو من لا يجب كالابن كما في البرازية من  
 العاشق في النسب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مورثه ولم  
 يذ كر وأعد الورثة ولا قالوا لا نعلم له وارثا فانه لا يقضى له وإن ينو أعددهم وقالوا لا نعلم له وارثا  
 غيره ما ذ كر فأن كان من لا يجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وإن كان من يجب  
 بحال تأني ثم قضى وإن شهدوا انه ابنه أو وارثه وانه مات وتركه ميراثا لم يقوله ولم له وارثا  
 غيره تألم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا له ما أو يدفع لاحد  
 الزوجين أو فر النسيئين عند أبي يوسف وعند محمد اقلهما ١١ وروى عن الامام انه قال في  
 أخذ المكفول قيل هـ ذائبي احتياط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالبعض ابن أبي ليلى قاضي  
 الكوفة وأوردانه بجهته ووجهه ما جوروان أخطأ فلا وجه له نسبته الى الظلم وقد قال الامام  
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وإن أخطأ الحق  
 في الواقع والجواب ما قاله في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل  
 يكون معه مذورا ما جورا اذ ليس عليه الا بدل الوسع وقد دفعه لـ فليقل خلفاء دايه الا أن يكون  
 الدليل الموصول الى الصواب بينا فخطا المجتهد لتقصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه  
 يعاتب وما فعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان  
 طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر  
 ما سياتي قبيل باب الشهادة عن الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي باسقاط لا والحق ثبوتها كما  
 في سائر الكتب سيدي قال ط ولعله فيما وقع له والذي بيدي فيما ذكره وكلام المصنف في  
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان سكوتهم وقولهم لا نعلم ولم يكن لوالفهم ما عند الامام  
 وقال صاحبان يكفون في صورة السكوت الا اذا قالوا لا نعلم فعدم المكفالة في الثاني متفق  
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفرع على غير المتن (قوله لم  
 يكفوا) صفي للجهول وضعف العين والوال للورثة أو الغرماء أي لا باخذ القاضي منهم كقيل  
 ح قال في الدررأي لم يؤخذ منه كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ هـ وهذا ظاهر في انه  
 على قوله ما يؤخذ كقيل بالنفس ثم رأيت له لاج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم يره في البحر  
 فتوقف في انه بالمال أو بالنفس هـ سيدي فافهم واقصر على نفي التكفيل لان القاضي  
 بعد تألم كما ذكره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غيره له  
 اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم باتفاق الشريك المستحق معه بقدر الامكان كما في  
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله لجهالة  
 المكفول له) عله اقول له بـ فلو اعلان حق الحاضر ثابت قطعا أو ظاهرا فلا يؤخر لاجل  
 الموهوم كذا قالوا (قوله وتألم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة بيانها  
 لافي الدفع بعد القضاء والمسئلة على وجوه ثلاثة تقدم بيانها عن الصدر الشهيد وسيأتي نفي منها  
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انه مفضضة الى رأى  
 القاضي وقدرها الطحاوي بحول وعلى عدم التقدير حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا  
 غريم له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذ كر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ المتن والشرح  
 وعبارة الدرر وغيره لا نعلم  
 له وارثا أو غريما لم يكفوا  
 خلافا لهما لجهالة المكفول  
 له وتألم القاضي مدة ثم  
 يقضى ولو ثبت بالاقرار



والوصية فان اقام اخذها **ا** بجر وفيه ومن دعوى الجمع وان كانت في يد زيد بخاء احد  
 الزوجين نصده زيد بوجوبه باعطاء اقل النصيبين لا اكثرهما **ا** قيد بصدقة لانه لو برهن  
 وقال لا تعلم له وارثا آخر فله **ا** كثر النصيبين اتفصاها كذا في شرحه لابن مالك (قوله دفعها  
 اليه وجوبا) لاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة  
 كالوديعة **ط** (قوله كقوله هذا ابن داني) والمسئلة بجهاها بان قال لا وارث له سواء (قوله  
 فيد بالوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقر بقيام حق المودع وملكه  
 فيها الا ان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه اقر بملكه لما في  
 يده من غير ثبوت ملك ملك معين فيه للآمال وفي فصل الشراء وان اقر بزوال ملك المودع لكن  
 لا يتقدم في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كقراره بالو **ك** القيد بصدقة الوديعة **ظ**  
 وتوضيح الفرق بينهما أن في المسئلة الاولى اقراره ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصار  
 كما اذا اقر انه ملك الوارث وهو حي أصالة وفي هذه المسائل فيه ابطال حق المودع في العين  
 بازائها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا  
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا ومن فصل لابن اقر لثاني في مجلس آخر جوي (قوله  
 اذا كذبه الابن الاول) حكمه مفهوما ظاهرا وهو ما اذا صدقه فيشترط كان (قوله لانه اقراره على  
 الغير) صحة الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفعه للاول بلا قضاء) وهو الصواب كما  
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يغرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه لا يستحقه  
 لم يثبت فلم يتحقق التلف \* (تنبيه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لابن وديعة فلان أو قال غصبت  
 هذا من فلان لابن من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا  
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصاف الاول فانه اقلان كان جائزا  
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الاكرام هذه الخنطة فانه اقلان اذا كانت الخنطة  
 اكثر من الشعر كذا في الاصل او لا محمد رحمه الله من الدعوى **ا** ط عن البحر (قوله تركه  
 قسمت بين الورثة) أي سواء كانوا ممن يجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع  
 الفصولين راجعا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره كجد وجدة وأخ وأخت لا يعطى  
 شيئا لم يرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع  
 الورثة الحاضرين أو يشهد انهم الا يعلمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا  
 لا عند ابن أبي ليلى لانهم ما جازوا ولما العرف فان صرنا الناس به لا نعلم له وارثا غيره وهذه  
 شهادة على النبي فقبلت لما من انتم تقبل على الشرط ولو نفيا وهذا كذلك لقيامها على شرط  
 الارث ولو كان الوارث ممن لا يجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا نعلمه  
 يتلوم القاضي زمانا رجاه أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع الارث ولا يكفل  
 عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره ولا نعلمه وعندهما يكفل فيه **ا**  
 ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهو عند أبي يوسف وأما أحد  
 الزوجين لو اثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له **ا**  
 باكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله **ا** اوله الربع ولها الثمن **ا** ملخصا وان

دفعها اليه) وجوبا كقوله  
 هذا ابن داني قيد بالوارث  
 لانه لو اقر انه وصيه أو وكيله  
 أو المستقر منه لم يدفعها  
 (فان اقر) ثانيا (بان آخره  
 لم يقبل) اقراره (اذا كذبه)  
 الابن (الاول) لانه اقراره  
 على الغير ويضمن للثاني  
 حظه ان دفعه للاول بلا قضاء  
 في رايي (تركة قسمت بين  
 الورثة أو القرماء بشم ولم  
 يقولوا نعلم)

سبدي الوالد وهو قنبل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا مما سباني  
 ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه  
 اما الورثة فهم المدافعون ويشتمل عليهم ظاهرا لحدوث أيضا (قوله فارته) بصيغة المضارع  
 (قوله لان الحادث الخ) أي وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجبا  
 لاستحقاقها الارث وكان الاولى للسارح التعديل بالعله السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعليلا لما  
 تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقربهم اما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان  
 مات رجل له أبوان ذميان وولد مسلم فبالامات ابنا كابر أو قال وولد المسلم مات مسلما فليراث  
 لولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة ماتت زوجي مسلما وقال ولاده ~~فكفار~~ كافر  
 وصديق المرأة اخو الميت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأة والاخ: من الاولاد قال صاحب البحر  
 ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل تكفي دعوة المرأة انه مات مسلما وتوبه القديسي يمكن استظهار  
 فيه سبدي الوالدان تصديق الاخ شرط لارثه مشاركاله المرأة لانه لو كذبها يكون مدعيا فان  
 ولده وارثه فيجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة أيضا وليس  
 كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالابن من يرث بكل حال  
 ما لبث والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه  
 فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ منه وطبعه دم الابن بخلاف الابن لانه وارث  
 على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالاخ بجر مع زيادة ثم اذا تاني ان حضر وارث  
 آخر دفع المال اليه لانه خاف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدع ما أقرب به اليه يمكن بكفيل نقية  
 وان لم يجز ~~كفيل~~ أعطاه المال وضمنه ان كان ثقة حتى لا يهلك أمانة وان كان غير ثقة تلوم  
 القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدردمة  
 تلوم بشئ بل موكل الى رأى القاضي وهذا أشبه بابي حنيفة وعندهم ما قدر بحول هكذا  
 حكى الخلاف في الخلاصة عن الاقضية قال وعن أبي يوسف مدة در بشهر (قوله لا وارث له  
 غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه شيء لا قبل التلوم ولا به  
 حتى يقيم المدعي بينة تقول لانه لم له وارثا غيره ومثل اقرار المدوع بما ذكره كمالوا فتران الميت أقر  
 بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانهم ازوجهه أو أنه مولى الموالاة أو  
 الموصى له بالكل أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان هذا الميت أقرب بسبب بنفقة ط وفي فتح  
 القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى انه ابنه أو أبوه أو  
 مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها أمة الميت أو خاتمه أو بنت أخته وقال لا وارث له  
 غيره وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجمع مع ماله أو ثلثه وصدقهما  
 ذواليد وقال لا أدري للميت وارثا غيره أو لا لم يكن المدعي الوصية بشئ من هذا الاقرار ويدفع  
 القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقه أو الوالد أو بنت الاخت اذا انفرد  
 اما عند الاجتماع فلا يرزحهم مدعي البنوة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء اذا رزحه  
 مدعي الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث من قبله لا يقر في يد مدعي الاخوة أو البنوة  
 أولى بعد ما يستخلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن ينة على الزوجية

(أسان قبل مونه) فارته  
 (وقالوا به هذه) قال قول  
 لهم لان الحادث بخلاف  
 لا قرب أوقاته \* (فرع)  
 وقع الاختلاف في كفر  
 الميت واسلامه قال قول  
 المدعي الاسلام بجر (قال  
 المدعي بالفسخ) هذا ابن  
 مودعي (بالكسر) الميت  
 لا وارث له غيره

مطلب  
 مدة التلوم في دفع المال  
 للوارث الذي أقرب به المدوع

وقع الشرط بعد جل غير معاطفة أو معاطفة لكن حصل سكوت بينهما أى فى اللفظ أو فرجة  
 فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله  
 فلاخير اتفاقا) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوتة آخر) اذا كان قبله  
 ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصده  
 أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار  
 فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى المين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو  
 قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله أسأت بعد مونة)  
 أى وقدمات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وقالت ورثته قبله) أى أسأت قبل مونة  
 للميراث لهما (قوله صدقوا) أى باليمين الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد مونة فيخلفون على  
 عدم العلم (قوله كما الحال) أى استحسانا بالظاهر الحال فان سبب الحرمان ثابت فى الحال  
 فيثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب الحكيم يفتأ أمر محقق لم يظن عدمه وحرر ابن نجيم  
 نقار فيه فى الاشياء والنظر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب التحالف فى بصره  
 (قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وإنما الذى فيه  
 قوله بعد كفى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبه فيما كون القول للورثة فيهما واداب قوله  
 كما يحكم الحال فى مسلمة جريان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر  
 فى جريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء  
 جاريا فى الحال حكمه بانائه جار من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الاجرة وان لم يجز  
 حكمه بانالانقطاع كفى الخاتمة فان قلت جريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت  
 يمكن ان يقال ان الاقدام على العقد اقرار بالجريان فكان الاجر ثابتا ومستحقا من كل وجه  
 فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الاجر عملا بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق  
 فاذا لم يستحق به هذا التحكيم يصير دافعا به وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق  
 ثابتا بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستحقاقه  
 ما فى ذمته من الاجرة قلت يمكن ان يجاب بان كون الاقدام على العقد اقرارا بالتمام حجة  
 غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهد فيه كون عدم الجريان تحكima للدفع  
 عنه لا للاستحقاق (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان  
 الاولى - منه (قوله الطاحونة) أى المستأجرة اذا قال المستأجر لم أستحق من الانتفاع  
 به لعدم جريان مائها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به  
 فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل  
 هذه امة قروض بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه  
 استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت  
 العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا  
 لا موجبا يعقوبة (قوله كفى مسلم مات الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع  
 الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلوابقى المصنف من غير زيادة مسلمة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلاخير  
 اتفاقا وعطفه بعد سكوتة  
 نحو الإجماع فيه تشديد  
 على نفسه وعلمه فى  
 البحر (مات ذى فقات  
 عورسه أسأت بعد مونة  
 فوات ورثته قبله صدقوا)  
 كما فى الحال (كما  
 يحكم الحال (فى مسلمة)  
 جريان (ماء الطاحونة)  
 ثم الحال إنما تصلح حجة  
 للدفع لا للاستحقاق (كفى  
 مسلم مات فقات عورسه)  
 الذميمة

مطلوب  
فائدة فصولية

مطلوب  
صك كذب نبي - مع واجارة  
واقرار وغير ذلك وكذب  
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناى ما قبله  
أى ان لم تفسر الجمل  
بالقوايمية بل بقيت على  
ما رادها أولا وهى الجمل  
في الصك لوقعت المناقاة  
بين ذكره الاتفاق على  
الرجوع لكل وبين ذكره  
الخلاص فيما تقدم بين  
الامام وصاحبيه لانه أولا  
حكى الخلاف وثانياً حكى  
الاتفاق فلزم ان تفسر  
الجمل بالقوايمية لذلك اه منه

واتفقوا ان الفرجة كفاصل  
السكوت وعلى انصرافه  
للكل في جمل عطف بواو  
واعقبت بشرط وأما  
الاستثناء بالا واخواتها  
فللاخير الاقرينية كاه  
مائة درهم وخمسون دينارا  
الادرهما فللاول استثناءنا  
وأما الاستثناء بان شاء الله  
بعد جملتين ابقاعيتين  
فاليهم ما اتفقا وبعد  
طلاقين معلقين أو طلاق  
معلق وعق معلق فاليهم ما  
عند الثالث وللاخير عقبة  
الثاني ولو بلا عطف

كان ميطاله فيكون ضد ما فصله فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله ان السكوت  
يكون كشي واحد بحكم العطف فيمنصرف الى السكوت كافي الكلمات المعطوفة قال الامام  
اذا كتب بيع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى بطل السكوت قياسا لما  
تقدم من أن السكوت شيء واحد بحكم العطف وعنه أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط  
استحسانا (قوله ان الفرجة) أى على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء  
راجعا الى ما بعد الفرجة اتفاقا كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أى  
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل لكان أوضح (قوله في جمل) ٢ أى قولية والاناى  
٣ ما قبله وهو مسئلة كتب الصك كقوله امر أنه طالق وعنده مرو عليه المشى الى بيت الله تعالى  
ان شاء الله تعالى قال في البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل  
متعاطفة بالواو كقوله عبده مروا امر أنه طالق وعليه المشى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى  
ينصرف الى السكوت بطل الكل فشي أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كتب الصك من  
عمومه بعراض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة  
وعليه ما يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا راجعا على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف  
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة اه وفي وكالة البرازية وعن الشافعي قال امر أن يزيد طالق وعنده  
مرو عليه المشى الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن إعادة  
ما في السؤال انهم وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كتب الصك فكان عليه  
أن يقول وعلى انصرافه لكل في جمل قولية لم تكتب (قوله واعقبت بشرط) أى سواء كان  
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما سبق  
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أى الواقع لفظا أو  
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعقما (قوله فللاخير) أى اتفاقا  
اقر به واتصاله وانقطاعه عما سواه كما علم في آية رد شهادة المحدث في القذف فان قوله تعالى  
الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا  
فلو أقرعنا بين الشخصين واستثنى شيئا كان من الأسر بجر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب  
جملة متعاطفة متصلا بها فانه لكل اه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو  
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله  
ان شاء الله تعالى بشرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا  
اقرينة) فيعمل بها الاول أو الثاني (قوله فللاول) ولو قال الادينار اقل الثاني (قوله ابقاعيتين)  
أى محجزتين ليس فيهما تعليق بقدرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا جر ان شاء الله تعالى ح  
(قوله وبعد طلاقين معلقين) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله  
أو طلاق معلق أو عتق معلق) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله تعالى  
واشاره الى أنه لا فرق بين الشبهتين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هو ذاني النطق  
وأما في الصك فهي المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهما معهما انما هو في الإبقاء عيتين وأما  
في المعاقين فمعهم وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بلا عطف) مفهوما وقوله عطف أى اذا

في إعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بوجوبها حتى جعله مبنياً لدعواه الرجوع على الاصل  
واما البائع في مسئلة تناقض مدعى في إعادة ما آل زعمه وهو برائه فزعمه بعد التحاقه بالعدم  
بنقض خلافه واراد نقض ما أثبتته البينة وهو عدم برائه فزعمه فهو مذكور في واضح حق وكذا  
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعهود الذي اثبتته الخصم بالبينة فزعمه بتقرير اوجوبها وهي  
المتقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخرانه اشترى منه هذه الدار فذكر الشراء فلما  
أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردّها عليه يعني اقالها يسمع هذا الدفع  
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب  
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراء عبده فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب يسمع  
لانه صار مملوكاً في انكاره المبيع فارتفع التناقض بمكذب الشراء كما ارتفع بتصديق  
الخصم اه فاحفظه فانه ينفك في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق  
بيوع وكيله) أى وكيله البائع بقوله أو لأم ابها من ذلك أى مباحرة وقوله انه برئ اليه من  
كل عيب أى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله وبراءته عن العيب) من اضافة المصدر  
الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلناه مضاف الى فاعله والضمير  
لو كيله وهو المفهوم من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة بموقد) ٣ أى من جنس مسئلة  
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه  
لان عقد النكاح الاب فيه سفير لا تطهقه عهد بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه  
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في أنه حاضر وقت البراءة فافهم اسرار المقال ولا تكن عن  
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما نذكره في المقولة الآتية عن الجبر ولو قال لانكاح يبنى  
وبينك الى آخر ما نذكره عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة  
(قوله فانكر) ٤ أى بان قال لانكاح يبنى كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة  
فانكر الزوج النكاح أصلاً اه قال في الجبر ولو قال لانكاح يبنى وبينك فلما برهنت على  
النكاح برهن هو على الخلع تقبل يفتنه اه أى لأن نفي الحلال لا يلزم منه نفي الماضى فلم يوجد  
تناقض أصلاً لكن يعكر عليه قول الشارح لاحتمال أنه زوجه أبوه الخ واظهار أنه تعليل  
خلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن يمتنانكاح قط ه أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله  
فتقتضى ما حرم في مسئلة العيب على ظاهر الرواية ينبغي أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل  
بينته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لانهم اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضى  
سابقة النكاح فيتحقق التناقض اه سيدى الوالد زيادة (قوله فبرهنت) أى على النكاح  
(قوله تقبل) أى دعواه أى وبطابق بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير)  
أى فانكاره النكاح يحصل على نفي مباحرة اياه وهو لا ينافى وقوعه بطريق الاجبار مثلاً  
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فارضى معرب  
والجمع أصلك وصلك وصلك اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتمل على شئ  
واحد أو اثنين والخلاف في الثانی (قوله وقال آخره) بالرفع أى بطل آخر الصل المشتل  
على أشباهه اذا اصر في الجمل الاستقلال والصل يكتب للاستيثاق فلا انصرف الى الكل

٢ مطلب

ادعى شراء عبده فانكر  
فأثبتته فادعى البائع انه  
رده عليه بالعيب يقبل

٣ مطلب

واقعة بموقد

وعن الثاني تنبيل لا مكان  
التوفيق يبيع ويكيله  
وابرائته عن العيب ومنه  
واقعة بموقد ادعت انه  
نكحها بكذا وطالبته بالمهر  
فانكر فبرهنت فادعى انه  
خلعها على المهر تقبل  
لاحتمال انه زوجه أبوه وهو  
صغير ولم يعلم خلاصة  
(يبطل) جميع (صل)  
أى مكتوب (كتب ان  
شاء الله في آخره) وقال  
آخر فقط وهو استحسان  
راجع على قوله فتح

٤ مطلب

قال لانكاح يبنى فبرهنت  
فبرهن على الخلع يقبل

٥ مطلب

لو قال لم أتزوجها قط أو  
لانكاح قط فبرهنت فبرهن  
على الخلع يقبل لا يقبل

فيه ما تقدم انفا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الان يحمل على انه  
اقرار بالبيع بالمال تأمل قال في المبسوط شهد ا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم  
يشهد ا قبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاء بالاعتدول لا يتمكن من ذلك اذ لم يكن  
الثمن مستقي وان قال اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى  
القضاء بالمال للمدعي دون القضاء بالاعتدول فقد انتهت حكم العقد باستيفاء الثمن وفي مجموع  
الفتاوى شهد ا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهد ا باقرار البائع انه باعه  
وقبض الثمن ا ه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض  
الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر ا ه نور العين في أوائل الفصل السادس  
وسمى ا في الكلام على ذلك المستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى  
(قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه ا ه ح أي لان باع قد استوفى  
معه موله لانه يتعدى بنفسه ومن وقده ا المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره  
لدفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تأمل (قوله عينا) أي قد عينا يوجب الرد  
(قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على القسح يقبل لان الانكسار فسخ منح (قوله أي  
المشتري) لورجع الضمير الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع  
غالباً بان يقول بعثتك واما برى من الرد مما فيه من العيوب فم البراء يكون من المشتري ط  
(قوله لم تقبل بينة البائع) أي للتناقض اذ شرط البراءة من العيوب تصرف في العقد بتغيره  
عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بالاقتضاء حال واذا بطل  
التوفيق ظهر التناقض (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة بتغيره لا يقتضي اقتضاء وصف  
السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكره  
فيكون منقضاء واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاقا خلافاً لفر لانه صار مكذبا شرعا  
ببينة المدعي فلقى انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كما في السكالة من ان رجلا لو برهن  
ان له على الغائب الفلانة هذا كفيله بامر به يرجع السكفيل على الغائب ولو انكر السكفيل أصلا  
لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلقى بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بادائه ثمة حكم  
بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفايته لثبوتها أولا وهذا الحكم بالشراء  
ليس بحكم بالبراءة والايضا فلا بد من الدعوى فيبطله التناقض فاقرنا ويمكن بان يرتد بان انكاره  
لما لحق بالعدم لما لا يتحقق التناقض ادم انكار البيع والشراء فينبغي ان يضح الدعوى على  
أصل قال في العدة ٢ انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالته يسمع هذا الدفع ولو لم  
يدع الاقالة ولكن ادعى ايضا الثمن أو البراءة اختل المانرون ا ه وقد يجب بان المقر انما  
يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلة لم يقض بالبيع حتى تنافض  
الخصم فلم يكن مكذبا شرعا جرحا قال ط وفيه نظر ا ه وكذا نظره في الرمي قال سيدي الوالد  
رحمه الله تعالى أي تفسيره لا تنظير فان القضاء بالشراء اقتضاء بالبيع فقام على قوله لم يقض القاضي  
بالبيع (وأقول) ٣ الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المثل  
وفي غير هذه المسئلة وهو ان السكفيل لما اتينى زعمه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كسفا لا يسمع

مطلب

لو شهد ا على البيع وقبض  
الثمن يقبل وان لم يبينوه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعها منك

قطا فبرهن) المدعى (على

الشراء) منه (فوجد

المدعى (بها عينا) واراد

ردها (فبرهن البائع انه

أي المشتري (برئ اليه من

كل عيب بها لم تقبل) بينة

البائع للتناقض

٢ اسم كتاب وهو عدة

الفتاوى ا ه منه

مطلب

انكر البيع فاثبتته المشتري

واراد الرد بالعيب فادعى

البائع البراءة عن عيب

لا يقبل للتناقض

مطلب

انكر البيع فاثبتته المشتري

فادعى البائع الاقالة تسمع

مطلب

الجواب النافع عن اشكال

جامع الفصولين

القضاء أو الإبراء (قوله) التعذر التوفيق أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة كره أصحابنا (قوله) لأن المحجب من الرجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقربنة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يبرأ كل أحد لعظمته (قوله) بالشغب على بابه الشغب بالسكون وقيل بحركته جميع الشر قاموس (قوله) حتى لو كان أي المدعى عليه فرع هذا على ذلك القول أي التقييم بالمحجب في النهاية تبعاً لاضطرار وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما من لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر أقول ويؤخذ من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كأي الخواشي الخيرة وهي ادعى أن مورثه اشتري منك ثورا بكذا اقبضه منه كذا وبقي كذا فاجاب بأن مورثي لم يشتري منك ثورا ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه قبيل بلا شك لأنه لا يصح جوابه إلا على نفي العلم اهـ (قوله) نعم لو ادعى الخ هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره وإذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئا أي الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دفعا أو غير دفع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا عرفك فلما ثبت الحق بالبيننة ادعى الإيصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اهـ قال في البحر لأن المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لم يجمع وأهـ هذا لو دفعه المدعى عيانا لم يكن متناقضا كره القرائني اهـ وتعامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهران قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى بإسقاط عليه إلا أن يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه الدفع تأمل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدمة حيث قال وقالوا فيمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض إلا إذا ادعى اقرار المدعى بذلك فبقبول لأن التناقض لا يمنع صحة الاقرار وعمله بماعمل به البحر واجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي اذن إن علمه الدين في دفعه إلى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بخاء الأخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لأن تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اهـ وقد علمت ما إذا صدق المدعى وحكي صاحب الكافي قبول البينة على الإبراء في فصل المحجب والمخدرة باتفاق الروايات لأن الإبراء تنقضي بالمعرفة لكن عبر عنه صاحب البحر والعيني بقيل (قوله) بالوصول أو الإيصال بأن ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو وصله وبرهن (قوله) لأن التناقض أي من الغريم (قوله) لا يمنع صحة الاقرار أي اقرار الدائن بالدفع اليه إذا قامت قرينة قوية كما يشهد من سماعهم (قوله) ثم جده صح أي بحجوده ومعنى صحة بحجوده أنه لا يكون متناقضا ولا تسمع البينة باقراره السابق وفيه ان البيع عقد متحقق من ايجاب وقبول صادرين منهما فكيف صح بحجوده ط (قوله) بلائع باطل) هذا التماثل يظهر إذا أقر ببيع عبده بلائع والترض الاطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يخالف أن البيع لا يكون الا بين لان الاقرار بالبيع اقرار بركن به لأنه مبادلة مال بمال فلو قبل بصحة الاقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله) لأن الاقرار بالبيع الخ

مطلب  
جواب حادثة الفتوى

مطلب ٣  
حادثة اذن لم يدونه في دفعه  
لاخيه الخ

التعذر التوفيق وقيل  
يقبل لأن المحجب أو المخدرة  
قد يتأذى بالشغب على بابه  
فيأمر بارضاء الخصم ولا  
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان  
من يسمع مل بنفسه لا يقبل  
نعم لو ادعى اقرار المدعى  
عليه بالوصول أو الإيصال  
صح درر في آخر الدعوى  
لأن التناقض لا يمنع صحة  
الاقرار (اقربهم مع عبده)  
من فلان (ثم جده صح)  
لان الاقرار بالبيع بلائع  
باطل اقرار بزانية



انه يدعى عليه بسبب الاقرار لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يجعل المسقط آخر  
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه  
 لو ادعى رجـ ل على رجـ ل مالا وقضى به للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت  
 يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد القضاء القضي به ليس ملاكي لا يبطل القضاء بخلاف ما إذا  
 قال لم يكن ملاكي وهذا لان قوله ليس ملاكي يتناول الحال وليس من ضرورية في الحال انتفاؤه  
 من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملاكي فلو ادعى زيد على عمرو مالا فأنكر عمرو دعواه ثم ان زيدا  
 أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعواك  
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيعة تبرعية وثابت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور  
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستنفاء) أي طالب شرايئي وفيه فوائد جمة تأتي  
 (قوله ان لم يصلحه) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على  
 آخر مالا قال في المنع وهو هذا لم يصلح اما اذا أنكر فصلحه على شيء ثم برهن على الايقاع أو  
 الابراء لم يسمع برهانه على الايقاع اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لكونه  
 عنه والاصل انه لم يسمع برهانه على الايقاع اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لكونه  
 كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايقاع ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الايقاع كافي  
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالبينة ثم ادعاه دين عليه تسمع  
 وعلى القاب لان مال الشركة ينقلب ديناً بالبحر والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة كذا  
 في البرازية ومن مسائل دعوى الايقاع ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتي  
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت بالبينة ثم برهن المدعى عليه انه  
 أوفاه الخمسين لانه حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين (قوله  
 قبل برهانه على الايقاع) ولا يكون صلحه مبطل الادعى الايقاع لان غير الحق قد يقضى  
 دفعا للخصومة أو كانه لم يجز ببرهانه فالصالح ثم وجد فاقامه فلا يكون اعدامه على الصلح  
 اقرارا بخلاف الاولى تأمل قال سبدي الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ايقاع البعض  
 فله دعوات حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تأمل (قوله وقبل لا وعليه  
 الفتوى) قال في البحر ولي تأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره  
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فذمته غير مشغولة  
 بشيء في زعمه فاني تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرمل مع زيادته وهي قوله  
 أو نقول يجزى ل تصميمه على الانكار رد لما أقر به المدعى وهو مما يرتد بالرد انتهى  
 (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع وهو جواب لتوقف البحر في عدم السقوط  
 وحينئذ فيحتاج للمقاصة صريحا لاضمنا أو أن يصرفه في الكل لكن وجه القول  
 الاول يظهر لي لان السقوط يكفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فاني تقع  
 المقاصة فله أن يطالبه بثمنا (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على  
 شيء قط (قوله كذا أيتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة أو لا أخذ  
 ولا عطاء أو ما جفت معك في مكان كافي ففخ التقدير بحر (قوله لا يقبل) أي برهانه على

في فصل الاستنفاء (كما)  
 يقبل (لو ادعى القصاص  
 على آخر فأنكر) المدعى  
 عليه (فبرهن المدعى) على  
 القصاص (ثم برهن المدعى  
 عليه على العفو أو) على  
 الصلح عنه على مال وكذا  
 في دعوى الرق) بان ادعى  
 عبودية شخص فأنكر  
 فبرهن المدعى ثم برهن  
 العبد ان المدعى أعنته  
 يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى  
 الايقاع ثم صالحه قبل  
 برهانه على الايقاع بحسب  
 وفيه برهن ان له أربعة مائة  
 ثم أقر ان عليه لاهمكر ثلثمائة  
 سقط عن المنكر ثلثمائة  
 وقيل لا وعليه الفتوى  
 مائة فقط وكأنه لما كان  
 المدعى عليه جاحدا فذمته  
 غير مشغولة في زعمه فابن  
 تقع المقاصة والله تعالى  
 أعلم (وان زاد) كلمة (ولا)  
 أعرفك ونحوه) كذا أيتك  
 (لا) يقبل



دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حايى (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدى الوالد فى تنقيحه فى جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعى - توفية اشراطها الشرعية لاتنقض ولا تعاد ٢ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه والا لما لو جاء بدفع صحيح أو جاء ببينة بعد عجزه عنها فانما اتهم دعواه قال مشايخنا فى كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعده وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفى الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذوا اليد على النتائج بحكمه به اه فاذا كان هذا فى بينة مثبتة ولها الاعتبار وحكمها يصح بعد دعوى المدعى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لاتبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنمقة عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم به اذ القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لاتسمع دعواه لانهم عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولا لعدم اقامتها فمات فى به تكوار محض منه وقد منع عما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وفى البرازية لاتسمع دعواه بعده فبه الآن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله ٤ أو يقضى عليه بالدية فبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغى تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما فى جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لوائى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل ٥ فلو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى أنه لاحق له فى الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شرائه لم يخيار فلم يملكه فى ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا يبطل الحكم الجائر بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم ولا يرفع اه لكن ينبغى ان يكون هذا مقيد على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بأنه لابد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القوانين فى مسائل التناقض والذى اختاره فى جامع الفصولين وقال انه الا صوب عندي وأقره فى نور العين أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أيده بمسألة فى الجامع وهى لو أقرانه له بمسك قدر ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشترط به بعد اقراره ولان البينة على العقد المبرم تقيده الملك للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لى لان ليس اتنى الحال ولم يكن لى انقيده فى الماضى كما فى التمارخانية قال فى الدرر برهن على قول المدعى أنه مبطل فى الدعوى أو شهودى ككذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع اه ومثله فى العمادية وفيها ادعى رجل مالاً أو عينا فقال المدعى عليه انك أقرت فى حال جواز اقرارك أن لا دعوى لى ولا خصومة لى عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه وان كان يحتمل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لخصومة وسيجى فى الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع الى آخره وذكره فى الدرر قبيل الاقرار

٢ مطلبه

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لاتنقض الالفائدة

٣ مطلبه

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه اه منه

٥ مطلبه

أنى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أى الذى لم يورخ اه منه

(ومن ادعى على آخره ما لا  
فقال) المدعى عليه  
(ما كان لك على شيء قط  
فبرهن المدعى على) أن له  
عليه (الف وبرهن)  
المدعى عليه (على القضاء)  
أى الايقاف (أو الابرأه ولو  
بعد القضاء) أى الحكم  
بالمال اذ الدفع بعد قضاء  
القاضى صحيح الا فى المسئلة  
الخمسة كما سيحى

مطاب  
حادثة الفتوى

مطاب  
بيان وجه تسمية الخمسة  
وبيان اقوالها

نقئ يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده اه أى لا ينفعه  
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار بتقديم الكلام عليها موضحا (قوله ما كان  
لك) انظر لولم يذكروا لفظ كان وانظر ما سنده كرهه قريبا عند واقعة سنده فانه يفيد الفرق بين  
الماضى والحال أقول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذ لو لم يذكروا لاتناقض لأن نقى الحال  
لا يفيد نقى الماضى تامل (قوله قط) قال فى البحر ولا فرق بين ان يؤكده النفى بكلمة قط أولا اه  
فيمكون القيد بماتفاقيا اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف  
له عليه فافهم وفى بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أى الايقاف قيد بدعى  
الايقاف بعد الانكار اذ لو ادعى بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القوانين فى مجلس واحد لم يقبل  
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعى وأقام البينة على الايقاف بعد الاقرار وقبل لعدم  
التناقض وان ادعى الايقاف قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزائن المفتين بحر أقول ينبغى  
تقديم قوله اذ لو ادعى بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار بلفظ له على بدون كان والا فلا تناقض  
كما هو ظاهر تامل وقوله وان ادعى الايقاف قبل الاقرار أى حصول الايقاف قبل تقبل طرف  
للايقاف لا الادعى بقى ما اذا ادعى ايقاف البعض وهى حادثة الفتوى قال فى مجموع النوازل ادعى  
عليه شيئا فاجاب قائلا انى آتى بالدفع فقبل على الايقاف أو الابرأه فقال على كايها يسمع قوله  
ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأتى عن البعض أو قال أبرأتى عن الكل ليكن لما انكر  
أوفيته اه قال فى البحر ولا يحنى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله  
ولو بعد القضاء) أى قضاء القاضى يلزم المال على المنكر (قوله الا فى المسئلة الخمسة)  
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو أنه تنفذ دفع خصومة المدعى  
وهو قول ابي حنيفة الثانى قول ابي يوسف واختاره فى المختارات المدعى عليه ان كان صالحا  
فكما قال الامام وان معروفا بالحيث لم تنفذ عنه الثالث قول محمد بن الشهمود اذا قالوا  
نعرفه بوجهه فقط لا تنفذ عنه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفى البرازية تعويل  
الائمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكروا فى شيء من  
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه ونسبته ونسبته ونسبته ونسبته  
واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تنفذ الرابع قول ابن ابي شبرمة انهم لا تنفذ  
عنه مطلقا الخامس قول ابن ابي ايمى لم تنفذ بدون بينة وعامة فى البحر وباتى ان شاء الله تعالى  
فى الدعوى اولان صورها خمسة ودعيته واجارة واعارة وزهن وغصب كأودعني به فلان أو  
اعارني أو أجزني أو ارضنيته أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من اربعة من فلان  
وهذا الكرم معاملة منه قال فى البحر واعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما  
قدمناه من ان القاضى لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع باليداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان  
يخص من الكل فافهم قال السيد الجوى أقول برده عليه ما فى الدرر من باب دعوى النسب  
برهن أنه ابن عمه لايه وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به كان  
دفع قبل القضاء لا بعده لنا كده بالقضاء بخلاف الثانى اه فينبغى ان يخص هذه المسئلة  
من الكلية وحينئذ لا وجه لقوله الا فى المسئلة الخمسة اه تامل (قوله كما سيحى) أى فى نصل

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانيا لزمه الألف استصحبنا  
 كما فى الهداية وعامة تبروها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف نقبل  
 حجة وهو متناقض فى دعواه تأمل فى جوابه سعدية واستشكك فى الجواب أيضا ونقل خلافه  
 عن البرازية حيث قال فى يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقرة ثم قال هو عبدى وقال  
 المقر هو عبدى فهو لذى البد المقر ولو قال ذوالبد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال  
 الاخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما فى الهداية من انه لا بد من  
 الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى الشارح وعسى  
 أن يحسم على ما اذا كان الرد بالنفى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو اقلان فتزول مخالفتها  
 للبرازية قال فى الجبر وهذا بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنكر له أن يصدقه لان أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقه ما بقى العقد فحمل التصديق أما المقر له  
 فينفرد بالاقراء فانتقيا كذا فى الهداية وناقضه فى السكافى بانه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالفسخ وفى مسئلة التجاحد قال ولانه لما عذراستيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا  
 البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقره عليه فى فتح القدير بقوله بعده  
 وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يمتنع ان له ان يفسخ ويقتع  
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه واجاب عنه فى العناية بانه لا مناقضة لانه انما يحكم أولا  
 بكونه فسخا من جهته لا مطلقا ولان كلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثانى فيما  
 اذا لم يتركها كمن قال سيدى الوالد فى مضعة الخالق عن الحواشى اليعقوبية قال صاحب  
 الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالفسخ فيما اذا كان الاخر على العقد متفاه كما اذا قال أحدهما اشتريت وانكر  
 الاخر لا يكون انكاره فسخا للعقد اذ لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشتريت وفى هذا  
 الجارية وانكر فالدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد  
 فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولانه لما عذرا الى آخره كون مجرد  
 استئصال البائع فى الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوط بدون اعتبار كون  
 انكار المشتري فسخا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ أيضا  
 ويدل على هذا قول صدر الشريعة فى تقرير حل الوط لاسيما اذا بجد المشتري الخ كما لا يخفى بل  
 غاية ما يمكن فى التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق استبعاد البائع بالفسخ لضرورة تعذر  
 استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستبد به  
 فراده من قوله ههنا لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ عدم الانفراد عند عدم الضرورة  
 فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو اقرارا ثانيا) الارضى ثان ويكون مضمة  
 للاقرار فانه نمكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينفرد برد  
 الاقرار بخلاف ما اذا قال اشتريت وانكر وفان له ان يصدقه لان أحد المتعاقدين لا ينفرد  
 بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد اه ح وفى الجبر الحاصل ان كل شئ يكون اه جميعا اذا رجع  
 المنكر الى التصديق قبل أن يصدقه الاخر على انكاره فهو جائز كالبيع والمكاح وكل

أو اقرارا ثانيا وكذا الحكم  
 فى كل ما فيه الحق لواحد

الاقرار بالمسال انه لا يخلو امان يرد مطلقا او يرد بالجهة التي عينها المقر ويحول الى اخرى او  
 يرد لنفسه ويحول الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بين مامنا فاقرب  
 المسال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابان كان دين مامنا فاقرب كقوله غن عبد  
 لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فليزمه الالف صدقة في الجهة أو كذبه عند  
 الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لي فطالكم الفلان فان  
 صدقة فلان تحول اليه والافلاوان كان بطلاق أو عتاق أو ولاء أو نكاح أو وقف أو نسب أو  
 رق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد برد المقر له الا في هذه قال في المنية وان كان دين مامنا فاقرب  
 قال المدعي عليه غن عبد بانيه الا في لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فان لم يكن  
 العبد في يد المدعي بان أقر المدعي عليه ببيع عبد لابعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقة المدعي  
 في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين  
 عبد افان صدقة المدعي يؤمر بها خذ ونسلم العبد الى المقر كذا اذا قال العبد له ولكن هذه  
 الالف عليه من غير غن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر  
 من بدل قرض أو غصب فاقول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير غن هذا العبد اه  
 وانما قلت عبارة المنية لان في عبارة البحر اختصارا كما في عليه سيدي الوالد (قوله فرد المقر  
 له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء أو قال هي لك أو هي لفلان اه فتح أي ولم يصدقه فلان والا  
 فهو ويحول بجر وفيه برد المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان أقرب بقبض المبيع أو الثمن ثم  
 قال لم أقبض وأراد تحليف الاخر انه أقبضه أو قال هذه افلان ثم قال هو لي وأراد تحليف فلان  
 أو أقرب دين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لانه متناقض كقوله  
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة  
 وسواء في مسائل شتى آخر الكتاب ان النوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارزم لكن  
 اختلافوا فيما اذا ادعى وارث المقر على قواين ولم يرجح في البرازية منهم ما شيا قال الصدر الشهيد  
 الرأي في التحليف للقاضي وفهمه في فتح القدير بان يحتمل في خصوص الوقائع فان غلب على  
 ظنه انه لم يقبض حين أقر بحال له الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو  
 في المقر في الخصام اه بجر (قوله ثم صدقه) قيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل  
 الاقرار أولا ثم رد لم يرتد وكذا الابرأ عن الدين رهبة لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على  
 رجل فقبضه ثم رد لم يرتد وان رد قبل القبول ارتد وقالوا ان الابرأ يرتد بالرد الا فيما اذا قال  
 المدينون أبرأني فابرأ فانه لا يرتد وكذا الابرأ الكفيل لا يرتد بالرد بجر لكن قال سيدي وفي  
 البرازية الاقرار والابرأ لا يحتمل انما انما لا يرتد بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد  
 ولاية على نفسه وليس لغيره ان يمنعه ولكن للمقر له أن لا يقبل صدقة لنفسه عن المنة وفي  
 المتارخانية فلا عن الكافي والمالك ثبت للمقر له بلا نص مدني وقبول ولكن يبطل برده اه  
 قلت ٣ ويستثنى الابرأ عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ايبطلا (قوله في  
 مجلسه) قبله ليعلم ما اذا لم يكن في مجلسه بالاولى اه ح قال في المنح بان قال كان لي عليك  
 في مكانه أو بعده (قوله فلا نفي عليه لامة قره الخ) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني

(فرد) المقر له (ثم صدقه)  
 في مجلسه (فلا نفي عليه)  
 للمقر له لا بجهة

٣ قوله ويستثنى أي من  
 قوله م الابرأ لا يتوقف  
 على القبول اه منه

- تحق الايسة تعد المبيع وفي الثانية وان قبض ولم يتر بنى ثم ادعى انها ستوقفة قبل قوله  
 (قوله او استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سبعة واربين كمال (قوله في دعواه  
 الزيافة) ومنه البتة رجعة لاتحاد الحكم فيهما وكذا استوقفة قال في النهاية لو اقر بقبض حقه  
 ثم قال انها ستوقفة او رصاص يصدق وموصولا لا منفصلا اه ط عن الشرع بلاية وكذا  
 اقراره بقبض رأس ماله كما في البرازية ولم يذكر المراف حكمه وضمنه عند الاطلاق والدعوى  
 وفي كافي الحاكم لو اقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة اوسنة وكان الاقرار منه  
 بالكوكة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على القصص ان المبيع موصولا وكذا  
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه واطلق  
 في الدراهم المقر به فعمل ما اذا كانت دينار من قرض او عن مبيع او غصبا او ودية كما في  
 فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازية وقيل بدعوى المقر لانا لو اقر بقبض دراهم  
 معينة ثم مات فادعى وارثه انها زبوف لم يقبل وكذا اذا اقر بالودعة او المضاربة او الغصب  
 ثم زعم الوارث انها زبوف لم يصدق لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية وفيه من  
 الرهن قضى دينه وبعضه زبوف وستوقفة فنهى شيئا بالستوقفة والزبوف وقال خذرهنا  
 بما فيه من زبوف وستوقفة صح في حق الستوقف لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزبوف  
 لانها من الجنس فلا دين اه بجر (قوله لان قوله جيباد) عله اقله ولو اقر بقبض الجيباد  
 فالاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة  
 التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبقى معه احتمال التأويل  
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل  
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما حمل غير المراد  
 احتمالا بعدد والنص يحتمله احتمالا بعدد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدي  
 الوالد (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا ان  
 تناقض سيدي عن القضية (قوله قضية عن علاء الدين) الذي في البحر وركز في القضية مسئلة  
 ما اذا اقر بدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في  
 الطبقات من الالفاظ عن علاء الدين اه (أقول) وسأيت نظيره في شتى الاقرا لانه يحالفه  
 ما يذكره الشارح عن الشرع بلاية ولكن المعتمد ما مضى عليه المصنف ثمة والوجهانية وأفتى به  
 الخبير الرمي والحمدى في الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه ربا تقبل وأقره سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى فاعتنه (قوله قال لا تخولك على ألف درهم الخ) قيد بالاقرا بالمال احتمرا اذا  
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانهم لا يترتب بالرد أما الثلاثة الاول فني  
 البرازية قال لا تخولك بعد ذلك فردا المقر له ثم عاد الى نصه ديقة فهو وعبد ولا يطل الاقرار بالرق  
 بالرد كما لا يطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق  
 لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالاسقاط وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء العناق فني شرح  
 الجمع من الولاء انه لا يترد فيه ما بالرد وأما الاقرار بالنسب كالحاكم فلم أره الا أن وحاصل مسائل رد

أو استوفى - حقه (صدق  
 في دعواه الزيافة لو) بين  
 (موصولا والا) لان قوله  
 جيباد مفسر فلا يحتمل  
 التأويل بخلاف غيره  
 لانه ظاهر أو نص فيحمل  
 التأويل ابن كمال (أقر  
 بدين ثم ادعى أن بعضه  
 قرض وبعضه ربا) وبرهن  
 عليه (قبل) برهانه قضية  
 عن علاء الدين وسيجيئ في  
 الاقرار (قال لا تخولك على  
 ألف) درهم

كان مفعولا وان كان موصولا صدق كافي النجاسة وهي مسئلة المتن والحاصل أن ادعاءه  
 أن موصولا صحيح في الكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاءه مفعولا في المبواقي  
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والزيف ما يفي به بيت المال أي يردده (قوله  
 أو بنهرجة) قال ط صوابه بنهرجة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو  
 السعود عن الحموي والزيف ما يفي به بيت المال والبنهرجة ما يردده التجار وفيه الزيوف هي  
 المغشوشة والبنهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الزيف ما يفي به بيت  
 المال النوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه المعاملة بين التجار والبنهرجة ما يردده التجار لرداءه  
 فضته والسوقة التي وسطها نخاس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سة توبه اه وفي  
 الفتح سة ثلاث بمعنى ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والوسط نخاس اه لكن نقل سيدي  
 الوالدين القاموس في فصل النون النهرج الزيف الردى اه وفي المغرب النهرج الدرهم  
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لافضة وقد استعمل لكل ردى باطل ومنه بهرج  
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف  
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيدي الوالدين قال في أنفع الوسائل عن الكرخي  
 المستوف عندهم ما كان الخاص فيه هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية البنهرجة اذا  
 غلبها الخاص لم تؤخذ وما المستوفة فخرام أخذها لانهم افلوس وحاصل ما قاله في تفسير الزيوف  
 والبنهرجة والسوقة أن الزيوف أجود من الكل وبعد الزيوف البنهرجة وبعدها السوقة  
 فتمكون الزيوف بنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والبنهرجة ما يرددها  
 الصيارف وهي التي تسمى مغيرة لكن الفضة فيها أكثر والسوقة بنزلة الرغل وهي التي نخاسها  
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا ؟ فالزيوف والبنهرجة ما يرددها الصيارف وهي التي نخاسها  
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيوف والبنهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر  
 باستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بل يكون أكثر بقبض كذا من الدراهم ثم يدعى أن بعض الزيوف  
 أو بنهرجة كما قدمناه فيقبل قوله ويردها وأما اذا قال انها سة توبة بعدما أكثر بقبض الدراهم  
 لا يقبل قوله ولا يرددها (قوله بخلاف السوقة) بفتح السين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن  
 شرح المجموع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقتصار على  
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيوف والبنهرجة وبين السوقة (قوله في المفصول) أي  
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزبافة لا بالسوقة (قوله ولو موصولا لانه اقض) الفرق بينه وبين  
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد  
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كقولنا فلان على ألف الامة فاما اذا  
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بلفظ على حدة وبالجودة بلفظ على حدة فاذا قال انها  
 زيوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد الا انها غير جياد  
 فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الاديار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره  
 موصولا انتهى حلي حريدا عن العناية ط (قوله ولو أقر الخ) يشير الى انه ان لم يقر بقبض  
 وهو ساكت ولو بعد نقد الصير في رد وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع الثمن رصاصا وسوقة أو

قوله فاذا عرفنا هذا الخ  
 كذا بالاصل ولا يحرر

بخلاف السوقة والغلبة  
 غلبها (و) لذا لو ادعى  
 انها سة توبة لا يصدق  
 (ان) كان البائع  
 (مفعولا وصدق لو) بين  
 (موصولا) نهاية فالتفصيل  
 في المفصول لاني الموصول  
 (ولو أقر بقبض الجياد لم  
 يصدق مطلقا) ولو موصولا  
 للتناقض (ولو أقر أنه قبض  
 حقه أو) قبض (الثمن)

مطلبه  
 اذا أقر باستيفاء الحق أو  
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى  
 انها بنهرجة أو زيوف لم  
 يصدق واذا أقر بقبض  
 دراهم مطلقا يصدق

باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل وبقرة ما ذكره في القنية  
هو من المبسوط فانه رخص بين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه اذا أقر بقبض الدراهم  
بان قال متلابةضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زبوف صدق ولو قال هي ستوة لا يصدق  
وذلك لانه في الزبوف ما ناقض كلامه لان الزبوف من جنس حقه وفي الستوة ناقض كلامه لانه  
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها ستوة والستوف ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما يأتي  
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزبوف والستوف والنهر ج ٣ وقوله وان أقر باستيفاء الاجرة  
الى آخره هذا مشكل محال لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبينه فانه قال وان أقر باستيفاء  
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمستهلة بها الها حتى يتم الكلام واذا  
كان كذلك فينبغي تقدير الكلام تكاري دابة الى بقية ادب عشرة دراهم وأقر الاجر بقبض  
الاجرة ثم ادعى انها زبوف أو ستوة فيقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة  
في المبسوط فانه قال اذا أقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زبوف لم يقبل قوله والحرف قد ينهيه وهو  
الموافق للفقهاء لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القنية القول له  
فهذا والله أعلم وهو فانه زبوف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فالذي يجب أن يعمل به هو  
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في  
المبسوط فاذا تقررنا هذا في الاجرة والاجرة عديناه الى استيفاء الثمن في البياعات والديون  
في المعاملات فان العلة تجمع الكل فمقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع  
وأراد ان يرد عليه شيئاً يزعم انه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من  
دراهمه التي دفعها فلا يخلو اما أن يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم  
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه  
ما يعلم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاه له فيجب ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم  
فان حلف انقطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان كل يفتي ان يرد هاهنا لانه أقرب بما  
ادعاء بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة  
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً ولم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون  
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يقدّم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع  
يمينه هذا اذا أنكر المشتري انها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً فيجب ان يكون الجواب  
فيها كالجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زبواً أو نهراً فان  
كان ستوة فلا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر  
لان الستوف ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستوة فكان  
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وعبرة بالمبسوط خالية عن  
ذكر الستوف وليس فيها ما يمنع ما قاله في القنية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى انها  
زبوف) عبر بتم ليقيد ان البيان اذا وقع مفصلاً لا يتبعه فالوصول أولى بالاعتبار اه بجز ومثله  
في الطحطاوي عن المنع وقيل بالزبوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوة فانه لا يصدق لان اسم  
الدراهم لا يقع عليها والذو تجوز بالزبوف والنهر ج ٣ في الصرف والسلم جاز في الستوف لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ  
هكذا بالاصل والنهر هذه  
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انها زبوف) أو  
نهرجة (صدق) بيمينه  
لان اسم الدراهم يقع عليها

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداء لانهم في الخنطة ليست بعيب لان العيب ما يخرج عنه أصل الفطرة والخنطة قد تكون رديئة باصل الخنطة فلا يحتمل مطالعتها على الجيد ولذا لم يجزئها البردون ذكر الصفة \* أقرب بعض عشرة أفلس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أمافي المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة سنة وقفة من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفلس أو ادعى عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة يصدق اهـ وقد يباقتصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جاد لم يصدق في دعواه الزيف موصولا وموصولا ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر الاجرة أو رب الدين دينه من المديون ولم يتقد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران فيما قبضه رداء وهو الذي تقوله العامة فتحاس ورفعه الى الحاكم فطالب منه الحكم والخصم ينكره ويقول دراهمي جاد وما أعلم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع وتحرير الكلام في ذلك ذكر في القنية \* ص تذكاري دابة الى بغر اد بعشرة ودفعها اليه فلما بالغ في عدد رده بعضه او قال هي زيوفاً أو ستوفة فاقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه ٢ والحياد فاقول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة موصوفة وأنهم المأجر انه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز خنطة ثم ادعى ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام معيب فاقول قوله لانه ينكر استيفاء حقه فان مافي الذمة يعرف بصحة ويختلف باختلاف العفة فلا منافاة في كلامه فامس الدراهم يتناول النهرج واسم الخنطة يتناول المعيب وان كان حين أنهم قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدت زيوفاً لم يصدق بيئته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الحياد فان أجر الدار من الحياد فيكون هو من اقصا في قوله وجدته زيوفاً والمناقض لا تقول له ولا تقبل بيئته ولو كان قويا بعينه فقبضه ثم جاء يريده بعينه فقال المستأجر ايس هذا ثوبي فاقول قول المستأجر لانهم ما نصادق على أنه قبض المعهود عليه فانه كان شيا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستأجر منكرك لذلك فاقول قوله فان اقام رب الدار البيئته على المعيب رده سواء كان العيب بسير أو فاحشا على قياس المبيع (قات) فتحرر لنا من كلامهم في الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدت فيه زيوفاً لم يقبل قوله ولا يئنه ولو قال قبضت من المستأجر كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة فاقول قوله فصا جواب المسئلة ان القابض متى أقرب بقبض الحق ثم ادعى انه زيوفاً لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقرار بقبض الحياد فاذا قال بعد ذلك هو زيوفاً أو بعضه فقد ناقض كلامه والمناقض لا يقبل قوله ولا يئنه بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من اجرة داري ثم ادعى انها زيوفاً فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكرا استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما طاله في المبسوط وأما ما ذكر في القنية ورضه له بالادوى علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررنا لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والحياد فاقول له  
هكذا بالاصل ويجزئ



ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج  
فجاءت المرأة تدعى بيرانه فلها الميراث كهدية عندها وارعد الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه  
ولذا كان له ان يتزوج بأخيه أو أربع نواها ولو ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لاثبات مطالبة  
الميراث وكما لا يكون انكار النكاح فصح لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلزم امرأته فانه  
يقع به ان نوى عنده خلافا لها اه ط ومثله في الجور وقد ذكر في الجور في خيار البلوغ صورا  
من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم جعله  
فسخا لاننا نقول المعنى بقولنا لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح المأخذ الا لازم وأما  
قبل التام فيحتمل الفسخ وتزوج الاخ والعم صحیح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد  
ارتداد أحداهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام وكذا الباطل وان الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ  
اتفاقا وهو بعده وكذا املاك أحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد  
ما يقتضيه شرعا اه قال سيمى الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا من تقلب نفسه  
وهو فيما ذكره من الصور ليس كذلك فانه تابع لازم تغييره أعني الارتداد والاباء والمالك ومثله  
الفسخ بتقبل ابن الزوج وسبي أحداهما ومهاجرته الماتامل ٣ ثم رأيت بعد ذلك ان جاب بعض  
الفضلاء بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو يؤدى ما قلنا انتمسى (قوله فلا يباع ردها بغير  
الخ) أى وقد علمه بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضائية وقيدته في النهاية بان يكون بعد  
تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكاره المدعى عليه فلهذا فاعبر  
بمعاجدينا في حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فيمنعني ان يرد  
مطلقا أى ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجهه في غير العقار فلا يمكن جعله على البيع زياعى  
وغيره ط ونحوه في الشرع لاثباته (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الفسخ  
والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسس باب أى التي بها طاهر الزوجان وأما انفساخه  
بخروجه من أهلية النكاح كارتداد أحداهما ما رآه المجوسية عن الاسلام وملاك أحد  
الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من الفرقة بأنما تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا يثنى  
ما هنا رحتى (أقول) وهو معنى ما قدمناه قرر بباعن سيمى الوالد وأقول حق ذكر هذه المسائل  
في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله يقبل برهانه) لعل وجهه مع  
أنه تناقض ظاهر ما يأتى قرييما أن النكاح لا يرتد بالرد فيكون بجوده رد الاقرارها (قوله أفر  
بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشمع ما لا كانت دين من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو  
وديعة كما في الفسخ وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول  
لبائع لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضا  
اه ط عن الجوى قال في الجور وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالان والى لم يبين الجهة ثم ادعى  
موصولا انها زيف لم يقض عليه واختلاف المشايخ قيل أبضا على الخلاف وقيل بصدق اجماعا  
لان الجورة تجب في بعض الوجوه لاعلى البعض فلا تجب بالاقرار ولو قال غصبت ألفا أو  
أودعني ألفا الا أنهم اذ يوفى صدق وان فصل وعن الامام ان اقترض كالغصب ولو قال في الغصب  
والوديعة الا انها رصاص أو ستوفة صدق اذا وصل ولو قال على كرخطة من غن مبيع أو

٢ مطلب

الحق أن النكاح يقبل  
الفسخ

٣ مطلب

ما يقبل الفسخ من النكاح  
ليس بفسخ بل انفساخ

فلا يباع ردها بغير قدیم  
لتام الفسخ بانه اضى عيني  
أما النكاح فلا يقبل  
الفسخ أصلا (لذا لو  
يجد انه تزوجها ثم ادعاه  
وبرهن) على النكاح  
(يقبل) برهانه بخلاف  
البيع فانه اذا أنكره ثم  
ادعاه لا يقبل لانفساخه  
بالانكار بخلاف النكاح  
(أقر بقبض عشرة دراهم)

وتعامة في البحر وأقره المصنف (كما لو ادعى أولادها) أي الدار مثلا ١٧ (وقت عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بان قال كان افلان ثم اشترى به درر في أو اخر الدعوى قال (ولو ادعى الملك لنفسه) (أو لا ثم ادعى (الوقف) عليه (تقبل كالأدعاء لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا خراش شريت من هذه الجارية وأنكر) الآخر اشترى جاز (للبائع ان بطاها ان ترك) (البائع (الخصومة) وافترن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساء كهاونقها لمترله ما تقرران (بجود) جميع العقود (ماعداد) (النكاح فسخ)

٣ مطلب  
ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب  
ادعى وقف ثم ادعاه مطلقا  
انفسه لا تقبل

٥ مطلب  
ادعى الملك ثم ادعاه وقفا  
تقبل

٦ مطلب  
جهود ماعداد النكاح فسخ له

من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالتمن وان كان كل مشترق بالملك بائنه لم يكن له ما حكم بهرمان المستحق صار مكدناش رعايات اتصال القضاء به ١٨ ط ومثله في الانقروى وانما احتاج للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لاثبات أصل الكفالة اذهى من المسائل التي يكون القضاء به على الحاضر قضاء على الغائب (قوله وتعامة في البحر) وعبرة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلال بمافى البزارية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الا بذلك السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع ١٩ فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدى الوالد في باب الاستحقاق تأييد مافى النهر ٣ وقال في الحاشية رجل ادعى الملك بسبب ثم ادعاه به ذلك ما كما مطلقا فسخه منهم وبذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل يمينه قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل يمينه ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت به هذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل يمينه ٢٠ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال في جامع الفصولين بعد ذكر المسئلة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق بما ذكر كاف ط وأما ما ذكر الشارح فليس بكاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المنخ ولم يذكر في البحر والذى في الجوى عدم التقييد بقوله عليه وكأنه أخذ من قاعدة اعادة الذكوة معرفة فيكون الماراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الشافى القائل بصحة وقفه على نفسه ١٨ ولا يخفى عليك ما فيه لما فى البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه اله ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انما كالأدعاء لنفسه ثم لغيره ١٩ تأمل (قوله تقبل) لاحتمال انها انتقلت لغيره منه (قوله اشترى منى هذه الجارية) أى والواقع كذلك (قوله فله ان بطاها) أى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو بالسوء وعن الحلبي بخلاف (قوله وافترن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جاز ما به وبعضهم اكنى بعزم القلب على الترك وبعضهم اشترط الانتماء عليه أى على ما فى قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا يفسخ به كمن له خيار بشرط أجيب بان المراد عزم مؤ كد بفعل كما ساء كهاونقها لمحل اذ لا يحل ذلك بدون فسخ فكان فسخا لالة كما فى المقدمة (قوله لماتت) (قوله لماتت) (قوله ماعداد النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب فلو ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم أقامت البينة على ألفين قبالت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفى البيع لا يقبل ويكون تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضى بعده ان يقول نزلت يمينكم أو يقول الخصم

عنه القاضي بل يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد  
 ان يثبت عنده ما يترتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان  
 فكانهم ما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهم ما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق  
 واللاحق اه وهو من لم يكن ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد  
 ذكره فماتقدم قلت وسبق في لو كاله ان الوكيل بالتصوم يصح اقراره لو اقر عند  
 القاضي لا عنه وغيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان  
 النبي انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بانضمام القضاء اليه كاليدنة والتكول  
 ولهم ان المراد بالتصوم الجواب مجازا او الجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر في  
 غيره لا يعتبر لكونه اجتهادا لا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن  
 انه ليس له ولاية التصوم اه والحاصل ان اختمه ما به مجلس القاضي لكون لفظ التصوم  
 يتقيد به وهذا ليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي اه  
 (قوله يرتفع بتصديق الخصم) أي بكلاميه المتناقضين (قوله) وبقول المتناقض تركت الاول  
 الخ أقول فيه انه حتمت لا يبقى تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك وانظروا  
 أن هذا مخصوص بمسألة ما اذا ادعى مطلقا ثم ادعى بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله ألو قال  
 هذا ملك المدعي عليه ثم قال بل ملكي تركت الاول وادعى بالثاني فلا قال به ويرشدك لذلك  
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعي المدعي فلما حضر خالف  
 في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر سمع لان المدعى مبتدأ أو لا فلا اه وفيه  
 أيضا ورجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدي الوالد في  
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أي صاحب الجبران مسألة رجوع  
 المتناقض بحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب  
 وشهدا بالاطلاق لا يسمع ولا تنقبـل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالطلق المقيد  
 يسمع كما مران برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاء مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت  
 ادعيتك قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطابق  
 يقبل ويبطل الدفع انتهى ما في البرازية قال الرملي وبحث كل عليه ما في البرازية وغيرها  
 ادعى على زيد انه دفع له مالا مدنيه الى غريمه وحلفه ثم ادعى على خالد وزعم ان دعواه على زيد  
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كالابسة وفي من اثنين لا يحصم مع اثنين بوجه واحد انتهى  
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره  
 الغزالي (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع الفصولين بين فرع البرازي وفرع ذكره  
 فراجعهم ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي امتنع ارتفاع التناقض لنعاقبه باثنين فلا تصح  
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصمة الاثنين في حق واحد وهذا منصف في الواحد وهو محل ما في  
 هذا الشرح فندبر اه (قوله) أو بتكذيب الحاكم) كما لو ادعى انه كفل له عن مديونه بانف  
 فأنكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول له منه  
 المال ثم ان المكفول ادعى على المديون انه كفل عنه بامرء وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع  
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق  
 الخصم وبقول المتناقض  
 تركت الاول وأدعى بكذا  
 أو بتكذيب الحاكم

مطلب  
 يرتفع التناقض بقول  
 المتناقض تركت

مطلب  
 يرتفع التناقض بتكذيب  
 الحاكم

من أقوال أربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق ودفع الظاهر يكفي للدفع

لا للاسحق في بزازية (فأقام  
بينة على الشراء بعد وقتها)  
أي وقت الهبة (تقبل في  
الصورتين) وقبله لا لوضوح  
التوفيق في الوجه الاول  
وظهور التناقض في الثاني  
ولولم يذكرهما تارة بخلاف  
لا لحددهما تقبل لامكان  
التوفيق بتأخير الشراء  
وهل يشترط كونه  
الكلامين عند القاضي  
أو الثاني فقط خلاف وينبغي  
ترجيح الثاني بحسب لان  
به التناقض

١ مطلب  
من سعي في نقض ماتم من  
جهته فسمعه مردود عليه  
الاي موضعين

٢ مطلب  
في ارتفاع التناقض أقوال  
أربعة

٣ مطلب  
هل يكفي امكان التوفيق  
لدفع التناقض أو لا بد منه  
بالقول

٤ مطلب  
يكون التناقض من متكلم  
واحد ومن اثنين

٥ مطلب  
لا تسمع دعوى الوارث فيما  
لا تسمع دعوى مورثه فيه  
٢ قوله والاولى اي مسئلة  
الوارث والمورث ١٥ منه

الافضولى بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهة - لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته  
فسمعه مردود عليه فقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا  
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهة لا يقبل الا في موضعين  
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان الماتع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن  
يقبل الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها  
وبرهن يقبل ويسترددها والعقر ١٥ وعامة فيه فراجع - ان شئت (قوله من أقوال  
اربعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقا  
أي من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع  
كفاية الامكان ان اتحاد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل  
موضع حصل فيه التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه كما في البحر ومثله  
في حاشية سيدى الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعى عليه) - هذا اختصار واصل عبارة  
الخجندی كما في البحر ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان  
وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة  
في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه مدافع والظاهر يكفي في الدفع لافي  
الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان وان اتحاد يكفي الامكان والتناقض  
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء كقبلة  
١٥ ح (قوله في الصورتين) بمعنى ما اذا قال بجهته أو لا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة  
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة  
وهذا التعليل انما يظهر فيما اذا قال بجهته أو لا ح (قوله فاذى فيه امكان التوفيق) (قوله  
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده تشهد له به قبلها وهو  
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما - أو مرادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبيينة  
والا فالمدعى لا تناقض منسب لانه لم يدع الشراء مسبقا على الهبة والتناقض يبطل المدعى وكما  
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد كما كوارث ومورث ووكيل  
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا ان الثانية صرح بها وهي ظاهرة من الاولى بحسب قول  
أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالة الابراء عن  
فتاوى الشيخ الشامي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شئ لا تسمع  
فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وأبرأ أبراءا  
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ وانما عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك  
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد  
خمس عشرة سنة الا في الارث يحتمل على ما اذا لم تقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ١٥ ط  
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى  
اثبات الاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعى (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه  
انه الذي يهتق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما  
عند الحاكما من شرائط الدعوى كونه الديه ١٥ وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب  
هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط

وكانت له جنازة حافلة معاه - فظهرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم  
الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة وعساكره يقرقون  
الناس عنها وصاد الناس عموما فيكون نساء ورجالا كبارا وصغارا ووصلى عليه في جامع سنان  
باشا وغص بهم المسجد حتى ملأوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى  
عليه غائبة في اكثر البالد ولم يترك اولاد اذ كورا غير هذا الطقير العاجز الفقير المنجى الى  
عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى  
روحه ونور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى عني وعن المسكين خيرا ونفعني به وبعباده  
الصالحين في الدنيا والاخرة \* وهذا وان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود  
فنعول بعون الله تعالى قول الله - لا في (قوله قال المنجى) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من  
سابقه ومن نقله عنه كثير ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قوله مع  
قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض  
ولهذا صور المسئلة شراح الهداية بانه ادعى انه وهبها له وسألها ثم غصبها منه وذكر العمادى  
اختلاف في الاقرار بالهبة اى يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقبول فيها الاصح لا ونريد  
التاريخ خاله - لانه لو لم يذكرها متاريخ او ذكرها فقط لا يمكن التوفيق بان يجعل  
الشراء متاخرا ٤ يجوز فيه ايضا واسار المواقف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على  
الهبة او الصدقة فان وفق فقال بحديث الشراء ثم وهبها منى او تصدق قبل والا فلا كما في خزنة  
الاكل وفي منية المفق ادعائها الرأى ثم قال بحديث فاشترى ثم او برهن تقبل ٥ وذكر مسائل  
من المتناقض من الوادى الشراء من ابيه في حياته وصحته فانكر ولا يثبت خلاف ذواليد فبرهن  
المدعى انه ورثها من ابيه تقبل لا يمكن التوفيق ولو ادعى الارث اولاً ثم الشراء لا تقبل  
لعدمه ٤ ومنه برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لى قط ولم يرد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء  
وتقييده بالقبض ٥ انيس للاعتراض عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بدون التسليم أو  
السعود (قوله في وقت) ظرف للهبة لا الادعى ٥ ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان  
(قوله ومفاده) اى مفاد قوله ولم يقل ذلك ٥ ح (قوله بامكن التوفيق) اى مطلبا من المدعى  
او المدعى عليه تعدد وجهه أو اتحاد بجر وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ٦ ان التوفيق  
بالفعل شرط قال الرملى وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفق (أقول) لكن نقل في  
نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو اتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو ان يبرهن  
بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطال الحكم بل هو ازال التوفيق  
بانه شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلما احق هذا  
لم يبطال الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم  
ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي  
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا لا شك حاشا لان امكانه  
كتمه بوجه عندهم والله تعالى اعلم ٥ كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لافى قوله  
ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسباني تمام الكلام على ذلك قريبا ان شاء الله تعالى  
عند قوله ومن ادعى على آخره ما لا يخ (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) قيدته في البحر في فصل

قال المحشى فكذا نصرقه  
في ما ذكره ان اضرا  
اشكل يمنع وان لم يضر  
لم يمنع قال ولم أر من ينه  
عليه فليفتنه فانه من  
خواص كتابي انتهى  
(ادعى) على آخر (هبة)  
مع قبض (في وقت فستل)  
المدعى (ينفقه) فقال  
قد (بجديها) اى الهبة  
(فاشترى بها منه) أو لم يقل  
ذلك (اى بجديها) ومفاده  
الاكتفاء بامكن التوفيق  
وهو مختار شيخ الاسلام

٢ مطلب  
دعوى الهبة من غير قبض  
غير صحيحة

٣ مطلب  
الاقرار بالهبة هل يكون  
اقرارا بالقبض

٤ مطلب  
برهن على انه له بالارث ثم  
قال لم يكن لى قط

٥ مطلب  
دعوى الشراء بعد الهبة  
مسموعة مطلقا والشراء  
قبل هبة من غير قبض  
مسموعة ايضا

٦ مطلب  
التوفيق بالالفعل شرط في  
الاستحسان وهو الاصح

دمشق ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذت به انتفع وعليه تخرج \* ومنهم  
العالم العلامة القدوة القهامة صاحب التآليف المفيدة والتصانيف النفيسة في  
المعقول والمنقول الشيخ يوسف بدر الدين المغربي فانه عنه أخذت به انتفع وعليه تخرج \* ومنهم  
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجبلي \* ومنهم الشيخ محمد الحقل \* ومنهم الشيخ محمد  
افندي المنبري صاحب بابة الزمير المجرودة \* ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر  
الخلاصي شارح الدر المختار والافية لابن مالك وغيرهما \* ومنهم عدة المواالي الكرام على  
افندي المرادي مفتي دمشق الشام \* ومنهم العالم العلامة العمدة القهامة فخرية المواالي  
القظام عبد الحليم ملا قاضي الشام وقاضي عسكرا ناطولي \* ومنهم الشيخ حسن بن خالد بك  
\* ومنهم الشيخ محمد تالو \* ومنهم الشيخ محي الدين الباني \* ومنهم الشيخ أحمد الخلاوي المصري  
شيخ القراء في زمنه \* ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري \* ومنهم الشيخ أيوب المصري  
\* ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها \* ومنهم الشيخ  
مصطفى قاضي جينين \* ومنهم الشيخ أحمد البرزي قاضي صيدا \* ومنهم أخوه الشيخ محمد اندي  
مفتيها \* ومنهم الشيخ محمد افندي الاتنابي مفتي حص وأخوه أمين افندي أمين فتواه \* ومنهم  
الشيخ أحمد سليمان الاروادي وغيرهم ممن يطول ذكرهم هنا ولا يحصى عددهم من أفاضل  
وأعيان فائهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعليه تخرجوا \* مات رحمه الله تعالى صهوة يوم  
الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قرىمان  
أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في القربة فوقانية لازالت يجاثب الرحمة  
تبلى ثراه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بهشرين يوما قد اتخذ لنفسه القبر الذي دفن فيه  
وكان دفن فيه بوصية منه تجاوزته لقبري العلامةين الشيخ العلافي شارح التنوير والشيخ صالح  
الجينياني امام الحديث ومدارسه تحت قبعة النسر وهذا مما يدل على حبه للشارح العلافي لاسيما  
وقد حنى له شريحه على الدوام المتقي وشريحه على المنار وسماني بانه وارخ ولادتي على ظهر  
كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء اثلاثة ماضين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ رحمه الله  
نعم العزير الغفار وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

علاء الدين يامفتي الانام \* جزاك الله خيرا على الدوام  
اقدم أبرزت لافتيا كنانا \* مبيضا لللال وللحرام  
اقدم أعطيت فضلا لابضاهي \* وعلمنا وافرنا كالأصططام  
فكنت به فريد العصر حتما \* كمثل البدر في وفق القمام  
وكان بك الزمان خصيب عيش \* رطيبا ذا حبور وابتناسام  
وفاق بدرتك المختار عدا \* لفقته أبي حنيفة ذوات نظام  
بالفاظ ترين الصعب سهلا \* ومطروحا على طرف القمام  
اذا ما قالت قولاً قيل فيه \* على قول اذا قالت حذام  
صغير الحزم خاوي الجمل عما \* تنفخ في رباب الكتب العظام  
فكل الصيد في جوف القرا ان \* تقل ذالست تخشى من ملام  
حوى امما قد أفى طبعي المسمى \* وماتني كذا كل الاسامي

وقد حرر عني الاشياء  
المنع فباسا على مسئلة  
السفل والعلوانه لا يند  
اذا أضر وكذا اذا أشكل  
على المختار لا فتوى كان  
الخاصة

قوله على الدوام يقرأ بوصول  
عين على بدل الدوام  
وحذف ما بينهما  
لاستقامة الوزن

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد الأعطاف واستجاز له فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهوره بثبته بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في ثبته عقود الالاء إلى ترجمة حسنة فراجعها وزئام عنه وفاته مع غروب الشمس ثم اراخيس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخا وفاته بها ومطلعها

ليقدح الجهل في البلدان بالشرر \* وايسكن العلم في كتب وفي سطر

\* وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الامير الكبير المصري وأجازة اجازة عامة كتبها بخطه الشريف وختمها بخطه الشريف وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدر من شهر وعام ثمانية وعشرين بعد الاف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين بطول ذكركم هنام شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين \* وكان له عم من أهل الصلاح وهظنة الولاية ومن أهل الكفاية الشيخ صالح اسم على معلمي حتى انه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه وبضعه في حال صفه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسمية فادى راسك \* وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعم مير الساجد وافتقار الارامل والفقراء وكانت نسعي اليه الوزراء والاحراء والموالي والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحاجات وعظمت بركته وعم نفعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم واجلاؤهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التآليف والمشاهير وقصده الناس من الانظار الشاسعة للقراءة عليه والأخذ عنه \* فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور \* ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حلا صاحب التآليف الشهيرة \* ومنهم ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين \* ومنهم صاحب القصة له والسماحة العالم العلامة عمدة الموالى اعظام جاني زاده السيد محمد افندي قاضي المدينة المنورة سابقا ومن أصحاب بابيه اسلامبول الحائز للنيشان العالي الجبدي من الرتبة الثانية من نشر في - ضربة بابيه اسلامبول واقضرت فيه على من ناله بافضاله وعلمه الذي أقرت به القبول وبكمال علوه - وقدره مع فضله زاد فيه رنعة وعز النيشان العالي الجبدي من الرتبة الثانية التي افتخرت فيها أعظم الرجال وهي فيه فافتتحت على أكبر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع \* ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد افاضل الصوفية في زمانه فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الغنيمي الميدا في شارح القدوري وعقيدة الطحاوي فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم العالم العلامة والسادة الفهامة الشيخ حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية \* ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندي البيطار فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو أمين فتوى دمشق الشام حالا \* ومنهم العالم العلامة أحمد افندي الاسلامبولي عشي الدرر فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل قرصی

بدرجة النبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والفقهاء كما جرت عادة أصحاب الانساب  
 \* وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ايقته للزواج فنهى والده من زواجه وقال له  
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبته ان أغضبت ابنته يوم ما تاهه - ذاع ما لا تخلو منه الجبهة  
 الانسانية غالباً \* وكان والده رحمه الله تعالى شوقاً عليه ويحب به محبة تامة حتى انه لما حج سيدي  
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانية مدة غيباب سيدي ولم يسم على فراش  
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائماً في داره البرانية \* وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعاً في  
 سائر أحواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحوى للطعام غاية  
 التحري مع قلته تناول الطعام الا بقدر الضرورة \* وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصالحة  
 لارحامه بواسطتهم بافعاله وأقواله وماله وبان خصوص شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي  
 التقي الصالح السيد عبد الغنى وكان يعترف ويتقرب من الخير بكبر أولاده وهو العالم العلامة  
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد أفندي أمين الفتوى بدمشق حلاً وبعثه بترتيبه ويقول  
 لو الله دعى من ولدك السيد أحمد وأقاربيه وأعلمه فعله القرآن العظيم وأقرأه مساللات  
 العلامة ابن عقيلة وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها  
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرحاً لم يبق على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب  
 السماحة والفضيلة جندى زاده أمين أفندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأ له  
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود الفتوى بدمشق وخطيب جامع  
 برسباي النهر بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد درغاب امام الجامع المذكور \* وكان  
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب هر مع شيخه السيد محمد شاذلي كركمان كورلي يارة بعض علماء الهند  
 وصلحاهم الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جالس شيخ سيدي وبقي سيدي  
 واقفاً في العتبة بين يدي شيخه حاملاً لعل به يده كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي  
 الشيخ سيدي مر هذا الغلام السيد فليجلس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل يده ويقبض  
 بفضله في سائر البلاد وعليه نور آيات النبوة فقال له الشيخ محمد شاذلي كركمان يا ولدي  
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة نظيره هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير  
 الشيخ طاهرالكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به والفقاهة اليه بالتعليم  
 وكان شيخه المذكور كثر ما يأخذه معه ويحضره دروس أشياخه حتى انه أخذه وأحضره  
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكزبري واستجازه له  
 فاجازته وكتب له اجازة عامة على ظهر رتبة مؤرخة في افتتاح ليلة غرة سنة ثمانين والاف  
 ورتبه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فواجهها ورثاً أيضاً سيدي عند وفاته ليلة  
 الجمعة لثمن عشرة ايام له خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والقب بقبصيدة  
 مؤرخا وفاته فيها ومطالعها

خطب عظيم باهل الدين قد نزلنا \* فحبنا الله في كل الامور ولا

وبيت التارخ

امامنا الكزبري فبحم أفلا \* فليل جالته ما زال منسدا

قوله امامنا الكزبري الخ  
 هكذا بالاصل والشطر  
 الاول ناقص ما يتم به الوزن  
 والتاريخ فليحذر

مصححه



كثرة العلماء الاكابر والمفتين في كل مدينة وكانت أعراب البوادي اذا وصلت اليهم قنواهم  
 لا يخشون فيها مع جهلهم بالشرية المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاعة مقبولة وكاتبته  
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا واتفق به لصدق نيته وحسن سيرته وقوة يقينه وشدة  
 دينه وصلابته فيه \* وكان رحمه الله تعالى مغرما بتصحیح الكتب والكتابة علم لا يدع  
 شيئا من قبيح ادراغ اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تسمية فائدة الا و يكتبه على الهامش ويكتب  
 المطالب أيضا \* وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على منها الهامش وكان كثير منها  
 بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب العديدة النظير  
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده و يقول له اشتر ما بد لك من الكتب وأنا أدفع لك الثمن  
 لانك أحيمت ما عنته أنا من سيرة سلفي فجز الله تعالى خير يا ولدي وأعطاه كتب اسلافه  
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذراهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد \* وكان  
 رحمه الله تعالى سر بصال على اصلاح المكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط الا صلحه وكتب  
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط وحسن القسط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى  
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسقهم اولا يكتب على سؤال رفع  
 اليه الآن بغيره غالبا \* وكان رحمه الله تعالى فقيها لنفسه انقريه في زمنه بجائنا ما باحده احد  
 الا وظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد اذندي جاني زاده قاضي المدينة  
 المنورة ان شيخ الاسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة بدأ الخلافة العلمية قال له اني كنت  
 أؤمل ان تطلب لي الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد اذندي الحلواني  
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدى والدك في درسه حتى اني كنت غير اما اجتهد  
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحوائث والشروح والكتابات على الدرس وأظن من  
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبته واخبرني حضر الدرس بقر شيخنا الدرس وينسلكم  
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم وينيدنا فوالله ما سمعنا بها سوا لارائناها ولم يخطر على  
 فمكر احد ذكراها \* وكان رحمه الله تعالى بار ابوالديه ومات والده في حياته سنة سبع وثلثين بعد  
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسب من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع  
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا  
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها الي في كل ليلة وكانت جدته سيدى أم والده من بنات الشيخ  
 المحبي صاحب السارخ المشهور وله أوقاف على ذريته جارية الى الآن وأتناول حصتي منها  
 وأما والده سيدى فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف  
 مرة سورة الاخلاص وتب نوابها الولد هاسمى الولد ونصلى كل ليلة خمس أوقات قضاء  
 احتياطا وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعد ستين صابرة محتسبة لم تفعل ما تفعله  
 جهلة النساء عند نقد اولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع  
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الخافض الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ  
 محمد بن عبدالحى الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية المنهج وحاشية على ابن عقيل  
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشهر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الاله انيس

في كتاب رضاه \* مقسمه زمانه على أنواع الطاعات \* والعبادات والافادات \* من صيام  
 وقيام \* وتدريب وافتاء وتليف على الدوام \* وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم  
 الاعتقاد العظيم \* ويعاملهم بالاحترام والتكريم \* وأخذ طريق السادة القادرية \* عن  
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية \* حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه عن صحبه في سفره  
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيئا يشينه في دينه ولا في دينه وكان حسن الاخلاق والسمات  
 ما سمعته في سفرى معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أغاظ بها أحدا من رفاقه وخدمه أو أحدا  
 من الناس أجمعين اللهم الان رأى منك كرا في غيره من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة  
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد \* وانتفع به خلق كثير من حاضر وباء \* وكان  
 رحمه الله تعالى جليل وقت التاليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجعل لالنهار  
 للدروس وافادة التلامذة وافادة المستفتين وبلا حظ أمر دينه بشرب بكمه من غير ان يتعاطى  
 بنفسه وكان في رمضان يفتح كل ليلة ختما كاملا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغفر ليله بالبكاء  
 والقراءة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة وبنابر الوضوء على الوضوء \* وكان رحمه  
 الله تعالى حريصا على افادة الناس وجبر خواطرهم ~~مكسر~~ ماله العلماء والاشراف وطلبة العلم  
 ويواسيهم بماله وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا بد ألون الناس  
 الخافا وكان غيور على أهل العلم والشرف ناصر لهم دافع عنهم ما استطاع وكان مهيا باطعام  
 نافذا بكلمة عند الحكام واعيان الناس بأكل من مال تجارته مباشرة بكمه مدة حياته  
 \* وكان رحمه الله تعالى ورعا دينيا عفيفا حتى انه عرض عليه خسون كيسا من الدراهم لأجل  
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها  
 كدك أو محارة أو قيمة أو بالاجارتين وكان وقف جده لأم أبيه مشروطا بنظره لا لارشده من ذرية  
 الواقف فامتنع من توليته وسلمه لأخيه ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة \* وكان  
 رحمه الله تعالى طويل القامة شين الاعضاء والانا مل أبيض اللون أسود الشعر قبيح قليل  
 الشيب لوعده شبيه بعد مقرون الحاجبين ذاهبية ووقار وهيئة مستحسنة ونضار جميل  
 الصور وحسن السريرة يتلأأ وجهه نور احسن البشر والعجبة من اجتمع به لا يكاد ينساه  
 لطلاوة كلامه ولين جنبه وتعام تواضعه على الوجه المشروع كثير الفوائد ان صاحبه والمفاكهة  
 ومجلسه مشغل على الآداب وحسن المنطق والاكرام لا واردين عليه من أهله ومحبيه  
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالس به يقول في نفسه أنا أعز عنه مد من ولده مجلسه محفوظ  
 من القحش والغيبة والتكلم بما لا يعنى لا تخلوا وقائه من المكتبة والافادة والمراجعة للمسائل  
 صاحب اللهجة ذا فراسة ايمانية وحكمة لقمانية متين الدين لا تأخذه في الله لومة لائم صداغا  
 بالحق ولوعند الحاكم الجائزتم اياه الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه أعدل  
 البلاد والشبرع بها ناموس عظيم لا يجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي  
 ولا في غالب البلاد الفرية بمنافاته كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه الله كرم عليه  
 بصورة حجة انقاض فيفتيه بطلانه ويراجع القاضي فينقذ قواه وقل ان تقع واقعة مهممة  
 أو مشكلة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قرأها الا وبس متفق فيها مع

رب الارباب على اب الالباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم  
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف  
 وكان يقرأ عليه البحر والهداية وشروحا وكانت وفاته في اثناء قراءته الكتب المذكورة  
 وكان من جملة من حضر مع سيدي الوالد على شيخه المذكور كبرا التلامذة وهو علامة زمانه  
 وفتية عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدي الوالد قرائته  
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لانعام الكتب المذكورة بقبعة التلامذة والطلبة الذين  
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار  
 وفي اثنائها ألف العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهن المؤلفات حاشية على  
 حاشية الحلبي المداوي سماها دفع الانظار عما أورده الحلبي على الدر المختار وحاشية على  
 البيضاوي وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتقى وحاشية على النهر الانهم الم مجردا  
 من الهوامش وحاشية على البحر سماها مضمعة الخالق على البحر الرائق وله مجموع جع فيه من  
 نقائس الفوائد المنثرية والشعرية وعرائس النكات والمخ الادبية والالغاز والمعربات  
 ما برق النظار وقصر الخاطر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علم العصر وفاضلهم  
 جعه له ذيل لتاريخ المرادى الذي هو ذيل لتاريخ جده لاهه العلامة المحي الذي هو ذيل  
 لرحانة الخفاجي وله العقود الالآ في الاسانيد العوالى المتقدم ذكره وشرح رسالة  
 البركوى في الحيض والنقاس سماه منهل الواردين من بحار الفيض على ذكر المتأهلين لمسائل  
 الحيض وشرح منظومته رسم المقتى والرحيق المختوم شرح فلاند المنظوم في الفرائض  
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة فاهزت الثلاثين في جملة فنون منها اشهر  
 العرف في بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة في النققات لم يسبق لها نظير اخترع لها  
 ضابطا جامع مانعا والفوائد الهيبة في اعزاب الكلمات الغريبة واجابة الغوث في احكام  
 النقباء والنجباء والابدال والغوث والعلم الظاهر في نفع السبب الطاهر وذيلها وتنبيه  
 الغافل والوسنان في احكام هلال رمضان والابانة في الحضانة وشفاء العليل وبل  
 الغليل في الوصية بالتحمت والتمهيد ورفع الانتقاض ودفع الاعتراض في قولهم  
 الايمان مبنية على الانسلا على الاعراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة  
 واعلام الاعلام في الاقرار العام وجملة رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام  
 الهندي وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوي الافهام ورفع  
 الاشتباه وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد  
 وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الذكي النبيل ومنها في السرور وتحفة  
 الناسك في أدعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسمها عويصة وله في مدح شيخه مقامات  
 كمقامات الحريري وله نظم الصكنز وله قصة المولد الشريف النبوى واما نعايقه على  
 هوامش الكتب وحواشيها وكاتبه على اسمته المستفتين والاوراق التي سورها بالمباحث  
 الرائقة والرفائق الفاتقة فلا يكاد ان تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان  
 شغل من الدنيا التعلل والتعلم والتفهيم والتفهم \* والقبال على مولاه \* والسعي

محمد أمين عابدين ابن السيد الشيرازي عمر عابدين ابن السيد الشيرازي عبد العزيز عابدين  
 ابن السيد الشيرازي يوسف عابدين ابن السيد الشيرازي عبد الرحيم عابدين ابن السيد  
 الشيرازي نجم الدين ابن السيد الشيرازي العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة  
 والحقيقة \* امام الفضل والطريقة \* محمد صلاح الدين الشيرازي عابدين ابن السيد الشيرازي  
 نجم الدين ابن السيد الشيرازي محمد كمال ابن السيد الشيرازي بنقي الدين المدرس ابن السيد  
 الشيرازي مصطفى الشهابي ابن السيد الشيرازي حسين ابن السيد الشيرازي بدرجته الله  
 ابن السيد الشيرازي احمد الثاني ابن السيد الشيرازي علي ابن السيد الشيرازي واحد الثالث  
 ابن السيد الشيرازي محمود ابن السيد الشيرازي يوسف ابن السيد الشيرازي عبد الله  
 ابن السيد الشيرازي عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشيرازي قاسم ابن السيد الشيرازي  
 حسن ابن السيد الشيرازي اسمعيل ابن السيد الشيرازي حسين الثالث ابن السيد  
 الشيرازي احمد الخامس ابن السيد الشيرازي اسمعيل الثاني ابن السيد الشيرازي محمد  
 ابن السيد الشيرازي اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر  
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول \* هي الزهراء فاطمة بنت الرسول \*  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه وعلى جميع آله وصحبه آمين \* فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة  
 ثمان وتسعين بعد المائة والالف في دمشق الشام ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم  
 عن ظهر قلب وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة والده ايام التجارة وتعلم البيع والشراء  
 فحس مرة يقرأ القرآن العظيم فخرج رجل لا يعرفه فسمعوه وهو يقرأ فزجروا به وذكروا انه  
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة اولا لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون  
 قراءتك فيرتكبون الاثم بسببك وانت ايضا آثم وتنبأ قراءتك ملحونة فقام من ساعته وسأل  
 عن اهل العصر في زمانه فدلوه واحدا على شيخ القراءة في عصره وهو الشيخ عبد الجوى  
 فذهب لجزئته وطالب منه ان يعلمه احكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ يبلغ الحلم فحفظ  
 المدينية والجزيرة والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القرات  
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحو والصرف وفقه الامام الشافعي وحفظ من  
 الزيد وبعض المتنون من النحو والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه  
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكرا السامري ابن المقدم سعد الشيرازي والده بالعماد  
 الحنفي وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالكول المذهب سيدنا أبي حنيفة  
 النعمان \* الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان \* وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى  
 برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وألف حاشيتين على شرح المنار للعلافي كبرى  
 وصغرى سمى احدها اسمعيل الانوار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطوط  
 اسمها لانها فقدت عند مقتضى عصر الشيخ التقي رحمه الله تعالى والفتا بالاسانيد شيخه  
 سماها العقود الالهية في الاسانيد العوالي وشرح الكافي في العروض والفتاوى  
 وكتب في آخر هذا الشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين والالف وكان سنة سبع عشرة  
 ورسالة سماها ارفع الاشياء عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح التبيين لها ففتح

ولسان الصولة الخاقانية \* مؤيد دولة الملوك والسلاطين \* ملجأ الفقراء والضعفاء والمنقطعين \*  
 الاوه وحضرة ولي النعم \* المنفق باخلاق سميعة نقر العالم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \*  
 الوزير الانغم \* والصدور الاعظم \* السيد احمد اسعد باشا المعظم \* لازالت عبية  
 بابه صندرا للواردين \* وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين \* وأطال الله تعالى عمره \*  
 وأدام عزه ومجده \* ودولته \* آمين وفي مدينة ايام مشيخة مساحنة دولة حضرة المولى  
 الاعظم \* والسيد الكبير الانغم \* الجامع بين الرتبة الشريفة بين العلم والعمل  
 بقوة اليقين \* والمحموظ بعناية الله تعالى من الزال بالتمكين \* الحائز لرياسة الدنيا والدين \*  
 شيخ الاسلام والمسلمين \* ملك العلماء المحققين \* عين الأئمة المدققين \* نعمة الله تعالى في هذا  
 العصر على الانام \* ملاذ الافاضل الكرام \* مرجع الخالص والعام \* حضرة مولانا  
 صاحب الدولة والاقبال \* والسماحة والافضال \* خواجة شهيدياري حسن فقهجي افندي  
 لازالت الفتيا مشرفة ببنائه \* واحكام الشريعة مشيدة وموضحة ببيانه \* وابقاه عقدا  
 في جيد الدهرية لا لا بالدور \* واقرو عينه بحبايه ونجلى الامام اللوذعي الابري \* سيدنا صاحب  
 السماحة الهام السعيد عي حيدر \* ووقاه ما كل حاسد ترى عينه بالشرر \* آمين  
 \* وقد جات هذه التكملة من قبض فضله تعالى \* وجود كرمه الذي به تتعالى \* قره عين  
 قاريها \* ودرة لتاج دارها \* وبلغت ما سألها \* وخاض في بحار معانيها \* وكفاية  
 لطلابها \* وحجة للمفتين \* وحجة للمستفتين \* حاوية لدرر الفوائد \* حاوية عن مستند كرات  
 الزوائد \* جمعهم امن معتمدات المذهب \* اتقى الهيا يذهب \* وضمنت الى ذلك بعض تحويرات  
 وتأديد \* أو بعض استندراكات أو تقوية أو تقييد \* فلا غرو حينئذ ان تكون  
 العمدة في المذهب \* والحري بان تكتب ببناء الذهب \* مستعينة بكرم غفار \* حكيم ستار \*  
 مقبل العثرات \* ومجيب الدعوات \* وقاضى الحاجات \* ومستشفعا بشريع هذه المذهب وعات \*  
 من لا ترد له شفاعات \* عليه افضل الصلوات \* وازكى التحيات \* وعلمنا وعلى اعزائنا معه  
 يارب البريات \* هذا وانى ارؤى الدر الخنار \* ومتمته تنوير الابصار \* وحاشية رد المختار \*  
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والفنون عن أئمة اخيار \* من شاميين  
 ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار \* ومن  
 اجلهم وأكثرهم افادة في مداومة تدبيرة وقراءة عليه سبى العالم العلامة \* والجمدة  
 الفهامة \* علامة المعقول والمنقول \* والمستخرج بغواص فكره ما يجز عنه القول \*  
 الشيخ محمد هاشم افندي التاجي البعلبي رحمه الله تعالى روحه \* ونور مرقد الشريف  
 وضريحه \* وجعل اعلی الجنان بلوغه ومقبلة \* ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق \*  
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق \* الامام المتقن \* والعلامة المقتن \* العلامة الثاني \*  
 من لا يوجد له ثاني \* الحبيب النسيب \* الفاضل الاديب \* الجامع بين شرفي العلم والنسب \*  
 والمستمسك بمجلاه باقوى سبب \* والجامع بين الشريعة والحقيقة \* وعلوم المعقول  
 والمنقول والتصوف والطريقة \* اعلم العلماء العالمين \* افضل الفضلاء الفاضلين \* سيدى  
 ومحمد في علامة الانام \* مرجع الخالص والعام \* والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف

ولا يبادر على الاعتراض والملام \* فليست أول فارورة كسرت في الاسلام \* ويصلح ما بكبه  
 القلم \* أولت به القدم \* فقد قدمت بين يديهم عذرى \* وكشفت لهم عن حقيقة أمرى \*  
 فان الله لا يضيع أجر المحسنين \* وهو يقبل عنتر المقيمين \* (وقد هبت) ما عنيت جمعه  
 من هذه التكملة بقرة عبون الاخيار \* لتكملة رد المختار \* على الدر المختار \* شرح تنوير  
 الابصار \* وحيث قلت سيدى فالمراد به سيدى الوالد \* أو بعض الافاضل فالمراد الرضى  
 أو الفتال \* والكمال محال \* اغفر ذى الجلال \* وعلى الله تعالى الاتكال \* في المبدأ والمآل \*  
 وكان انعامها في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم \* والخاصان العدل الاكرم \*  
 ملك ملوك العرب والعجم \* ظل الله الممدود على الامم \* بمجد قوانين العدل والانصاف \*  
 وموطد دعائم بيان المراحم والاطاف \* سلطان البرين \* وخاقان البحرين \* وخادم الحرمين  
 الشريفين \* فاروقى السيرة والشيم \* علوى الشهامة والهمم \* خليفة الله تعالى فى الارض \*  
 تاملوا المراحم فى طولها والعرض \* ملك أنام الانام فى ظل أمانه \* وشمل العباد بسجال  
 لطفه واحسانه \* حافظ يضة الدين \* وحامى ثمر رقة سيد المرسلين \* أمير المؤمنين \* لمجاة  
 المساكين \* بل كافة الناس أجمعين \* معمر الامصار والبلاد \* مدمر أهل الشر والفساد \*  
 قاسع البدع والظلم \* ومؤيد السنة بالعدل والحلم \* المؤيد المظفر المعان \* والمحفوظ بعناية  
 الملك الديان \* صاحب العساكر القاهرة \* المبيدة كل فتنه باغية فاجرة \* بصوارم سيوف تقطف  
 حروفها أعناق المعتدين \* وأهله قسى ترسل نجوم مهامها على شياطين البغاة والمقردين \*  
 ورايات تحقق قلوب الاعدا من خلفانهم \* وتخفض رتبهم لرفع شأنهم \* لا يرتاب متماله فى انه  
 الجبر والعساكر مواجحه \* ومرآة الدر الذى يظفر بهم اطلاب العرف وأفواجه \* السلطان  
 ابن السلطان ابن السلطان \* السلطان عبدالعزيز خان \* ابن السلطان الغازى محمود خان \*  
 ابن السلطان الغازى عبد الحميد خان \* خلد الله تعالى ملكه \* وجعل الدنيا بامر هاملكه \*  
 وأدام سعادته أيامه \* وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه \* ولا زال لواعده المنشور \*  
 الى يوم النشور \* ولا برحت الايام على يديه دائرة \* ووجوه السعادة الى مساعيه سافرة \*  
 وأجنته النعم بابوابه مقصورة \* وبناياته طائفة \* وعزائم التوفيق لا رائه مسخرة \* وباعدائه  
 ساخرة \* مرفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء \* وأوجد له فى كل مكان وزمان  
 عزاء ونصرا \* ومصرة وبشرى \* ولا زالت سلسلة سلطنته متسلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان \*  
 رافلا فى حلل السعادة والسيادة والرضا والرضوان \* ولا زال الوجود ديدام خلافة سنيا  
 عامرا \* ولا برج الايمان فى أيام سلطنته قويا ظاهرا \* ووفق وكلامه القوام \* ووزراءه  
 العظام \* وعمله الى السعي فى صلاح الملك والملة فى كافة بلادهم وولاياتهم \* وجمع القلوب كافة على  
 طاعته وتحصيل مرضاته \* آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة \* حتى اضم اليها الف آمينا  
 وفى عين ايام حضرة صاحب الفخامة والدولة الصمد الاعظم \* والمشير الانعم \* مدبر أمور  
 جهود الامم الجامع بين مرتبى العلم والعلم مع قوة اليقين \* والحاتر فضيلتى السيف والقلم  
 بالتمكين ورياستى الدنيا والدين \* قره عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية \*

وارقام رفعتهم منظمه السطور \* على مدى الدهور \* آمين وبعد اقامتي مدة تقرب  
من ثلاث سنين قدمت الاستغناء \* لما في قلبي من الرضا \* من فراق الاوطان \* والاهل  
والخلان \* فامرني قبل سفري من أمره مطاع \* واجب الاستماع \* ان اتقم نقصها \*  
وأتلاني ثلها \* حين وصولي الى الوطن \* وقراري بالاسكن \* فلما رجعت بعد ثلاث سنين  
من سفري الى وطني دمشق الشام \* ذات النفر البسام \* استغثت الله تعالى المرة بعد المرة \*  
والكرة بعد الكرة \* في تكمله الخرم \* معتمدا على الله تعالى في الحزم \* ومتوكلا عليه  
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل \* والهفوات والزلال \* ومتوسلا اليه بيبه  
النبيه المكرم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \* وباهل طاعته من كل مقام على تكمه نظم \*  
وبعدوتنا الامام الاعظم \* أن يسهل على ذلك من انعامه \* ويعفني على كماله واتمامه \*  
وان يعفو عن زلتي \* ويتقبل مني على \* ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم \* يوم لا ينفع مال  
ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم \* وينفع به العباد \* في عامة البلاد \* من ساكن وباده \*  
وان يسلك بي سبيل الرشاد \* ويبلغني الصواب والسداد \* ويستعوراني \* ويغفر خطيائي \*  
ويسمح عن هفواتي وزلاتي \* فاني متطفل على ذلك \* لست من فرسان تلك المسالك \*  
وهيأت لئلي أن يكون له اسم في طرس \* أو ان يكون له في صحيفه غرس \* بل أن يكون له  
في الناس ذكر \* أو ان يحظر في بال أو يمر على فكير \* فقد أوثقتني الذنوب والخطيئات \*  
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات \* مع قصور باعي \* واندراس رباعي \* وجود فحوى  
وفكري \* وخود ذكري \* واني لاسنهي من ذلك \* فقد أوثقت نفسي في المهالك \*  
وصيرتها امرى سهام الاسن \* وموقع النظر الشمر من الاعين \* حيث تجرات على أمر  
غير مهمل \* مع كوني لست له باهل \* وتشبهت بالسادات الاعلام \* الذين هم مصابيح الظلام \*  
وهيأت أن يترك السباق مقعد \* أو ان يسلك الطريق مصفد \* أو ان يقرب من عرين  
الاسد ابن آوى \* أو ان يشبهه الجبارى البازي ولولم يكن له في الجسم ساوى \* وما أشبهه  
قول القائل بجائتي \* التي كان منها على مثل هذا جرائتي \*

أيها المدعى ولا سليم \* لست منهم ولم لا قلامه ظفر

انما أنت في سايه كواو \* الحقت ياله جاء ظلي بعمر و

ولكن اخفض على نفسي \* وأسلم بالنامي \* واتمل بقول الشهاب السهر وردي

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم \* ان التشبه بالكرام فلاح

واني أسأل الله تعالى من طوله \* وأستعذ بقوته وحوله \* في أن يحفظني من الخطا والخلل \*  
ويحسن ختامى عنده منتهى الاجل \* وما توفى في الابالقه القريب الجيب \* عليه توكلت  
واليه ائيب \* والقس من الناظر لهذه التكملة أن يلحظ بها عين القبول والصفاء \* لابعين الحسد  
والحقاء \* فان الحسد لا يتخلو عن الحسد \* ولكن الكريم يخفيه \* والليم يديه \* وان لا ينسى  
جامعها أو اولادهم ومظهرها أو كاتبها وقارئها من دعائه المستجاب \* وشأنه المستطاب \* ولا يحكم  
بشيئ منها حتى يراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه وان لم يكن ثمة عزوف الى قصار يرسدى  
الوالد فاني غير واثق بنفسي أتم الوفاق فان اليراع قد يبطوش \* وبغير عن محاله تلك النقوش \*

أرواحهم تسرح في رياض المكوث بين جنات \* له الشكر على ما أنعم علينا بمعرفتهم  
وخدمتهم وأنعم عليهم بأن هداهم بعنايته الأزلية وهدايته لا كلى الحالات \* بفتح القدير  
والنعم الخنازات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتته كل نقص وثلم باوضح  
شريعة ومعجزات \* صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوى المقامات  
الشامخات \* وعلى آله واهل الجواهر ودرر البحار \* ذوى المناقب والخصوصيات \*  
وأصحابه البحور الزاخرة وتنوير الابصار الناصرين له فى العصر الخالدات \* بصفاء النيات \*  
وحسن الطويات \* والتابعين النجوم الزواهر وخزائن الاسرار الخائزين اعلى الفضل  
والكمال \* والآفة المجتهدين الاكابر ذوى الفيض المدرار المبرزين من الشبهات والتبغات  
والترهات الفاسدات \* لاسيما امامة الاعظم ذوالفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام  
الباهر الدر المختار والعلم الراجح ذوالثبات \* القاسم بالاورام والزواجر داهية المختار  
صاحب الكرامات القاضيات \* صلاة وسلاما دائمين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار  
ومرت الاوقات \* وعرج السماء نبى وضياء صباح وماهيت نسمات الانصار وفى كل  
الساعات \* لا تنقطع لحظة من اللغات \* من الله كريم عظيم رب رحيم مقبل العثرات \*  
وغافر الزلات \* (اما بعد) فيقول فقير راحة ربه \* واسير وصعة ذنبه \* محمد علاء الدين  
ابن السيد محمد أمين \* ابن السيد عمر عابدين \* غفر الله تعالى ذنوبهم \* وملائم زلال  
العقود ذنوبهم \* آمين \* انه لما سبقت الارادة الالهية \* والمشيئة الرحمانية بوفاة  
سيدى الوالد قبل اتمامه تبييض حاشية رد المحتار \* على الدر المختار \* شرح تنوير الابصار \*  
فان رحمه الله تعالى وفور نريجه \* وجعل اعلى الجنان ضجيعه \* لما وصل الى اثنا شتى  
القضاء من هذا الكتاب \* اشتاق الى مشاهدته رب الارباب \* فنفذ من دار الغرور  
الى جوار مولاه الغفور \* وكان رحمه الله تعالى بدأ أولا فى التسويد من الاول الى الآخر \*  
ثم شرع فى التبييض فبدأ أولا من الاجارة الى الآخر \* ثم من اول الكتاب الى انتهاء  
هذا التحرير القاسم \* وترك على نسخة الدر بعض تعليقات \* وتحريرات واعترافات \*  
قد كادت اول الايدي ان يذهبها \* لعدم من يذهبها اذهبا \* وكان قد جرى الامر بطبعها  
في بولاق المصرية \* فجمعتم ابرمتم بابدون زيادة حرف بالكيفية \* وارسلتم فاطمعت ثمة \*  
حرصا على فوائد الجملة \* وكان كثيرا ما يخطر لي زيادتهم مع ضم تحريرات \* وبعض فروع  
وتحريرات \* لكن لم تسعد الاقدار \* لاسيما مع شغل الافكار \* وقلة البضاعة \*  
في هذه الصناعة \* حتى سافرت لآسفانه العلمية \* دار الخلافة السنية \* عام خمس وثمانين  
بعد المائتين والالف \* من هجرة من تمه الالف \* وزال به الشقاق والخلاف \* صلى الله  
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ألفا بعد ألف \* ووظفت عضوا في الجمعية العلمية \*  
التابعة لديوان احكام العدلية \* لجمع المجلة الشرعية \* تحت رياسة حضرة الوزير المعظم  
والشير المقيم \* مدير امور جهور الامم الجامع بين من تبق العلم والعلم \* والخائز للضمايق  
السيف والقلم \* صاحب الدولة اجد جودت بانها \* بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا \* واسعد  
ايامه وحرسها \* والى محبة فى القلوب وغرسها \* ولا زالت اعلام دولته مبهمة الغفور



# الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوسد بآباده المصنوعات \* المتفرد باختراع المخلوقات \* المنزه عن التحيز  
والسكون والحركات \* المخصوص بتقديم الاسماء والصفات \* القريب من دعائه لا يقرب  
المسافات \* المحيى لمن ناجاه باخلاص الدعوات \* الذى يغفر الذنوب ويستتر العيوب  
ويقبل التوبة عن عبادته ويعفو عن السيئات \* العالم بكنون الاسرار وموصون الخفيات \*  
الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة فى الارض ولا فى السموات \* السميع فلا يعزب عن سمعه  
اختلاف الاصوات \* البصير يرى ديب النمل وذرات الرمل فى الظلمات \* الواحد الاحد  
فلا ثانى له فى الكائنات \* الفرد الصمد المنزه عن البنين والبنات \* الباقي على الابد  
ويبقى كل احد ويقضى عليه بالامات \* ف سبحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء  
ميت الاحياء ومحى الاموات \* أبكى الآباء والامهات \* وايتم البنين والبنات \* يثيب على  
الطاعات والصدقات \* ويضاعف الاجور على نشر العلوم النافعات \* فتح بصائر اوليائه  
للاعتبار والتفكير فى الآيات \* وفور قلوبهم بنور الاخلاص وقدمهم من شواغل الاسباب  
وشوائب المكدرات \* تقليم يد الاطافى في مهدي الكرامات والعنايات \* فقرضهم  
ثدى العطف ونفطهم عن الشهوات \* المانعة من القرب والمجاهدات \* وأهل أذهانهم  
لنهم معاني العبارات \* والرموز والاشارات \* وتنقيج الاحكام والمباني وحل المشكلات \*  
حتى صيروهم امن اوضح الواضحات \* مهد لهم فرش الاعمال بلبين الصفا فاستعدوا طيب  
المخلوقة مع الحبيب لتحرير العلوم وخدمة شريعة سيد السادات \* تيجاني جنوهم عن المضاجع  
وتلذذون بالسهر وترك المسلمات \* نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاضحت اطيافهم

الجزء الاول من قرعة عيون الاخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار  
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة الفاضل والفهامة  
السكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة الزمان  
السيد محمد علاء الدين افندي  
عابدين متعنا الله بجمعياته  
ونفعنا به والمسلمين  
آمين

MICROFILMED BY  
UNIVERSITY OF TORONTO  
LIBRARY  
MASTER NEGATIVE NO.:

930063



صفحة	صفحة
٤٥٨	مطلب قال النصف لي والنصف ودبعة
٤٥٩	لفلان هل تبطل الدعوى في لكل أو في النصف
٤٦٣	مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب
٤٥٨	مطلب لا بد من تعيين الغائب في المدفع والشهادة
٤٦٩	مطلب أطلق في الغائب فشمع البعيد
٤٥٩	مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت بينه أو اقرا للمدعي
٤٦٣	مطلب اذا حضر الغائب وصديق المدعى عليه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٦٩	مطلب واقعة الفتوى
*(تمت)*	

مطبوعة

مطبوعة

٤٥٢	مطلب استنبط صاحب الجور ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهر حاله	٣٠٧	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء
٤٥٣	مطلب لا تسمع الدعوى بعدم مضى المدة	٣١٠	مطلب تفسير الخيرية
٤٥٣	مطلب ينهى السلطان عن ماع حادثه اهاجنس عشرة سنة	٣١٥	مطلب في حد الناحش
٤٥٣	مطلب لا تسمع الدعوى بعدم مضى ثلاثين سنة اذا كان الترتك بلا عذر شرعى من كون المدعى غائباً أو صبياً أو مجنوناً الخ	٣٢٠	مطلب الشركة منحل المضاربة في ان الاصل فيها الاطلاق
٤٥٤	مطلب باع عتاراً أرغيره وزوجته أو قريبه حاضر ساكت يعلم البيع لا تسمع دعواه	٣٣٦	باب الوكالة بالخصوصة والقبض
٤٥٤	مطلب لا يعهد سكوت الجار رضا بالبيع الا اذا سكنت عند القاييم والنصرف	٣٥٥	باب عزل الوكيل
٤٥٤	مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى وارثه	٣٧٠	( كتاب الدعوى )
٤٥٥	مطلب لو ترك دعواه المدة ثم أقام بينة على ان المدعى عليه أقر له بها تسمع	٣٧٩	مطلب حادثة الفتوى
٤٥٦	مطلب في أمر ذكره خدمة السيد	٣٩٤	مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد
	السيد فادعى السيد عليه مبلغاً سمعه وقامت الامارات على السيد بان غرضه استيفائه لا تسمع دعواه	٣٩٨	مطلب فيما يجب ذكره في دعوى العقد
٤٥٧	فصل في دفع الدعاوى	٣٩٨	مطلب في كلام المتون والشروح في الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية الشروط
٤٥٧	مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا في الخمسة	٣٩٩	مطلب في شروط دعوى العقد
٤٥٧	مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان أحد الورثة	٤٠١	مطلب لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث
٤٥٧	مطلب لا تسمع الدعوى لو كان المدعى به مالكا	٤٠٢	مطلب يحلف بلا طاب في أربعة مواضع
		٤١٩	مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا أنكرها يحلف على العلم
		٤٢٢	مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول دائره ان لم اذن له بالدخول معه
		٤٢٣	مطلب فيه لو كان المطلوب امرأة
		٤٢٣	مطلب له ملازمة المدعى
		٤٢٥	مطلب مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحيل
		٤٣٥	باب التحالف
		٤٥٢	مطلب تورك على عبارة الشارح
		٤٥٢	مطلب تورك على كلام الشارح

صحيحة	صحيحة
أهل الذمة على مهرها	٧١ مطالب عرف فسق الشاهد فغاب ثم
١٠٥ مطالب في شهادة مختار القرية وموزع	قدم
النواب	٧١ مطالب لو كان معروفا بالصلاح فغاب
١٠٦ مطالب لا تصح المقاطعة بمال لا حساب	ثم عاد فهو على عهد الذمة
قربة	٧١ مطالب نار شيخ وفاة أئمتنا الثلاثة
١٠٦ مطالب الجند إذا كانوا يمحسون لا تقبل	٧٢ مطالب جرح الشاهد نفسه مقبول
شهادتهم للإمير والانتقال وحده	٧٢ مطالب تعديل أحد الشاهدين
الاحصاء مائة	صاحبة
١٠٩ مطالب يبطل القضاء بظهور الشهود	٧٥ مطالب ما يغفل الناس عنه كثيرا
عبدا	من الشهادة على المتعاقدين بالعهود ما
١٢٠ مطالب شهد الشريك أن ابنه ما	ونسبهما بأخبارهما
ولفلان على هذا الرجل كذا فهي على	٧٨ مطالب في العمل بالدفاتر السلطانية
ثلاثة أوجه	٨٥ مطالب إذا لم يكن الوقف قديما لا بد من
١٢٠ مطالب شهد أن الدائن أبرأهما وقلنا	ذكر واقفه في الشهادة عليه
عن الألف	٩٣ باب القبول وعدمه
١٧٥ باب الاختلاف في الشهادة	٩٥ مطالب في شهادة المرتد
٢٠٣ باب الشهادة على الشهادة	٩٥ مطالب في شهادة الدرزي
٢٠٨ مطالب علم القاضي ليس بحجة إلا في	٩٦ مطالب الدرور والتمانة والنصبيرية
كتاب القاضي	والباطنية كلهم كفار
٢٠٩ مطالب في معنى قولهم الاسم أخش	٩٦ مطالب إذا سكر الذي لا تقبل شهادته
من الكراهة والكراهة أخش من	٩٨ مطالب الفسق لا يتجزأ
الاسماء	٩٩ مطالب العداوة إذا فسق بم لا تقبل
٢٠٩ مطالب فلان بدون الألف واللام كناية	شهادته على أحد وإن لم يفسق بم لا تقبل
عن الأناسي وبهم كناية عن البهائم	على غير عدوه
٢١٩ باب الرجوع عن الشهادة	١٠١ مطالب في وقت الختان
٢٤٢ مطالب في علة العلة	١٠٢ مطالب لا بأس للعمامى أن يطلى عورة
(كتاب الوكالة)	غيره بالنورة إذا غص بصره حالة
٢٤٦ مطالب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل	الضرورة
٢٦٨ مطالب مسئلة القمعة	١٠٢ مطالب في شهادة الخصى
٢٧٥ باب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٢ مطالب في ترجمة شريح القاضي
٢٧٦ مطالب الجهالة ثلاثة أنواع	١٠٥ مطالب حادثة الفتوى
٢٩٢ مطالب حادثة الفتوى	١٠٥ مطالب أسلم زوجه ما مات تقبل شهادته

المقر له لا يشهد ولا يشهد عليه

٥٠. مطلب في أخذ المفاضى العشر من مال

الايتم والاقارب

٥٠. مطلب اذا كان للقاضي عمل في مال

الايتم له العشر

٥٠. مطلب المراد بالعشر أجر المثل ولو زاد يرم

الزائد

٥٠. مطلب لا يشترط وجوب الاجر الا بطريق

العمل

٥١. مطلب للناظر ما عينه له الواقف وان زاد

على اجر مثله

٥١. مطلب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل

الكتابة اذا كانوا اليها

٥١. مطلب لو سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة

٥١. مطلب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس

عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا

يؤخذ المأنتى بسوء حفظ السائل

٥١. مطلب على المفتي الجواب بأي طريق كان

ولو بالكتابة اذا تيسرت له

٥١. مطلب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

باللسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه

بذل آتيا

٥١. مطلب الاجر مقدور بقدر المشقة

٥٢. مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم

لا يقول عليه

٥٢. مطلب يجب الاجر بتقدير العناء والتعب

٥٢. مطلب الصحيح أنه يرجع في الاجرة الى

مقدار طول الكتاب وقصره الخ

٥٢. مطلب اذا تولى القاضي قسمة التركة

لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة

في بيت المال

٥٢. مطلب لا يأس للمفتي أن يأخذ شياً من

كتابة جواب الفتوى

٥٢. مطلب الواجب على المفتي الجواب

باللسان لا بالكتابة

٥٢. مطلب لا تحل الشهادة على

المرأة من غير رؤية شخصها وان عرف

بها اثنان

٥٧. مطلب للشاهد ان يمنع من ادائها عند

غير العدل

٥٧. مطلب اذا كان موضع القاضي بعيداً

من موضع الشاهد بحيث لا يقدر

ويرجع في يوم لا ياتم بعدم الاداء

٥٧. مطلب لو لم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم

أدى الشهادة

٦٢. مطلب في الشهادة على اللواطة

٦٣. مطلب في الشهادة على ايمان الهميمة

٦٦. مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصيعة

والايصاة

٦٧. مطلب لا تقبل الشهادة بالفظاع لم أو

ايقن

٦٩. مطلب اذا عرف بالقلب واشتهر به لا يلزم

ذكر كراهيه وجره حيث لم يشتهر بهما

٧٠. مطلب لو جرحه واحد وعده له انسان

فان تعدل وان جرحه اثنان وعده له عشرة

فالجرح

٧٠. مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى

مدته وشهد أخرى

٧٠. مطلب اذا ردت الشهادة له ثم رأت

ثلاث العلة

٧٠. مطلب يفرق بين المردود لهم أم وأشيعة

٧١. مطلب بشرط في التزكية شروط

فادعى البائع انه رده عليه بالعيب يتبر  
 ٣٠ مطلب اقامة جبره  
 ٣٠ مطلب قال لا نكاح بيننا فبرهنت فبره  
 على النكاح عمال يتبر  
 ٣٠ مطلب لو قال لم تزوها فأنطأ ولا نكاح  
 فظن برهنت فبره من على النكاح عمال لا يقبل  
 ٣١ مطلب فائدة مخروية  
 ٣١ مطلب ملك كتب فيه بيع واجارة  
 واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه  
 الله تعالى  
 ٣٣ مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث  
 الذي اقرب المودع  
 ٣٧ مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم له  
 اذا وكال السلطان في أن يدعى ويدعى  
 عليه لا بالجمع والحدف  
 ٣٨ مطلب هر ينزع المنقول من يدي ليد  
 ٣٨ مطلب أوصى بثلاث ماله جز  
 ٣٨ مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال  
 ما على الناس من الديون قولان  
 ٣٩ مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول  
 الدين في الوصية وعدم دخوله  
 ٣٩ مطلب من قال بجميع ما أملاكه صدقة  
 ٣٩ مطلب أوصى بثمانه لثلاث ولا يس له مال  
 ثم استفاد نصع الوصية  
 ٣٩ مطلب مالي أرما أملاكه مراه في الصحيح  
 ٣٩ مطلب لو قال ارفعت كذا فإنا ملكه  
 صدقة فالحيلة في الفعل وعدم الحث الخ  
 ٤٠ مطلب لا يشترط علم الوصى بالابص  
 بخلاف لو وكيل  
 ٤٠ مطلب علم المشتري بوكالة دون الوكيل  
 يصح  
 ٤١ مطلب الوصاية والوصية التي يجتمعان

وينتقدان  
 ٤٢ مطلب الوصى يخالف الوكيل في خمس  
 شرة مسئلة  
 ٤٢ مطلب وصى الثاني نائب عن الميت  
 لاهن القاضى  
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل لا وصى  
 ٤٢ مطلب تفرير في النظر بلا علم  
 ٤٢ مطلب الناظر له شبهة بالوصى وشبهه ما  
 بالوكيل  
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل في حياة الوائف  
 وصى في مونه  
 ٤٢ مطلب الكتابة كالمطلب فيقع بها لم  
 الوكيل بالوكالة  
 ٤٣ مطلب انفسق اذا اخبر من أسلم ولم  
 به اجر يلزمه العمل بالنماتع في الاصح  
 ٤٣ مطلب البكران أحسبهما رسول الولى  
 بالتزويج  
 ٤٥ مطلب لو أخطأ القاضى يضمن  
 ٤٥ مطلب ملخص ما قبل في خط القاضى  
 ٤٦ مطلب لا تثنى انراضة الموصى له  
 المكيل والموزون اذا كان غائبا  
 ٤٧ مطلب طاعة أولى الامر واجبة  
 ٤٧ مطلب القضاة اذا قولوا بالرشا أسكاهم  
 باطلة  
 ٤٩ مطلب واقعة الفتوى  
 ٤٩ مطلب الاصل ان المقران أسند اقراره  
 الى حالة مفادبة للضمان من كل وجه فانه  
 لا يلزمه نفي  
 ٥٠ مطلب الضمان اذا زل قاضيا لا يزل  
 مالم يباغ الخبير  
 ٥٠ مطلب اذا قال المبرر السامع اقراره  
 لان شهد له ان يشهد بخلاف ما اذا قال له



مطلب	مطلب
١٤	مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير
١٧	مطلب دعوى المالك ثم ادعاء وقتنا قبل
١٧	مطلب يجوز دماء الكساح فسخ له
١٨	مطلب الحق أن الكساح يقبل الفسخ
١٨	مطلب ما يقبل الفسخ من الكساح ليس
٢١	مطلب إذا أقر باعتفاء الحق أو الإجرة
٢١	أو الجياد ثم ادعى أنها بترجئة أو زبوف
٢١	لم يصدق وإذا أقر بقبض دراهم مطلقة
٢٥	مطلب حادثة الفتوى
٢٥	مطلب بيان وجه تسمية الخمسة وبيان
٢٦	أقوالها
٢٦	مطلب الدعوى إذا فصلت بوجه شرعى
٢٦	لاتنقض الاتفاق
٢٦	مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه
٢٦	مطلب أنى بالدفع بعد الحكم فى بعض
٢٨	المواضع لا يقبل
٢٨	مطلب جواب حادثة الفتوى
٢٨	مطلب حادثة أذن المدبونة فى دفعه لانيه
٢٩	الخ
٢٩	مطلب لو شهد على البيع وقبض الثمن
٢٩	يقبل وإن لم يبينه
٢٩	مطلب أنكر البيع فأنبته المنعوى
٢٩	وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرة
٢٩	عن عيب لا يقبل للتناقض
٢٩	مطلب أنكر البيع فأنبته المنعوى
٢٩	فادعى البائع الإقالة تسع
٢٩	مطلب الجواب النافع عن أشكال جامع
٣٠	القضايا
٣٠	مطلب ادعى شراء عبده فأنكر فأنبته
١٤	مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير
١٤	مطلب الإقرار بالهبة هل يكون إقرارا
١٤	بالقبض
١٤	مطلب برهن على أنه له بالارث ثم قال لم
١٤	يكن لى قط
١٤	مطلب دعوى الشراء بعد الهبة
١٤	مطلوعة مطافوا الشراء قبل هبة من
١٤	غير قبض مملوكة أيضا
١٤	مطلب التوفيق بالفعل شرطى
١٥	الاستحسان وهو الأصح
١٥	مطلب من سعى فى قبض ماتم من جهته
١٥	فسميه مردود عليه إلا فى موضعين
١٥	مطلب فى ارتفاع التناقض أقوال
١٥	أربعة
١٥	مطلب هل يكفى إمكان التوفيق لدفع
١٥	التناقض أو لا بد منه بالفعل
١٥	مطلب يكون التناقض من متكلم واحد
١٥	ومن اثنين
١٥	مطلب لا تسع دعوى الوارث فيما
١٥	لا تسع دعوى مورثه فيه
١٥	مطلب هل يشترط كون المتكلمين
١٦	المتناقضين فى مجلس القاضى أو لثانى
١٦	فقط
١٦	مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض
١٦	ترك
١٦	مطلب يرتفع التناقض بالكذب الحاكم
١٦	مطلب ادعى بسبب ثم ادعاء مطلقا
١٦	مطلب ادعى وقف ثم ادعاء مالك لنفسه
١٦	لا تقبل









*Presented to the*  
LIBRARY *of the*  
UNIVERSITY OF TORONTO  
*by*

the estate of  
M. Durmus Gökçen

